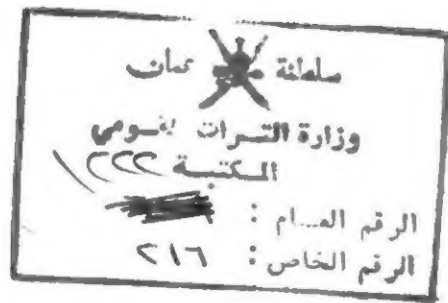


سَلْطَنَةُ عُومَانِ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

مَسَلَّةُ الزَّهْبِ
فِي
الْفُضُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْفُجُورِ

تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ الْفَقِيه
مُحَمَّدُ بْنُ شَامْسٍ الْبَطَاشِي
الْجُزْءُ السَّادِسُ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قد حلل
يسر من أمورنا بذاك ما
قد حلل المعاملات للورى
وحرم الربا علينا وحظّل
وقد نهانا جل عن أشياء
لطفاً بنا ورأفة ورحمة
سبحانه فهو عظيم المنّة
وآله الأماجد الأخاير

لنا البيوع والشرا وسهلا
كان عسيراً أمره معتجماً
بالبيع والرهن جميعاً والشرا
من فعله سبحانه عز وجل
فى البيع والرهن وفى الشراء
نشكره جل على ذى النعمة
ثم الصلاة لشفيح الأمة
وصحبه مع السلام العاطر

كتاب البيوع

من الأصول ومن الفروع
بالتذكر والسنة والإجماع
أظهرها ما كان غيبه آتى
وحرم الربا على الجميع
إلا الذى له الدليل خصا
خص كثير من فنون البيع
على إباحة من الخلاق
إذ عارض الكتاب فيما أخبرا
للبيع تقتضى وللشراء
تعلقن فى غالب الأحوال
من أى نوع يملكن إياه
له بعير عوض يحصله
بلوغ أغراض وحاج للملا
وإنه لنعمة من ذى العلى

باب به أذكر للبيوع
والبيع جائز بلا نزاع
أباحه الرحمن فى آيات
وهى أحل الله للبيوع
وهى على ما من عموم نصا
وبأدلة أتت فى الشرع
وما عدا المخصوص فهو باقى
ومشرك من البيوع أنكرا
وحكمة الرحمن ذى الآلاء
إذ حاجة المرء بلا إثم كال
بما يكون بيدى سواء
وذلك المذكور قد لا يبذله
فالبيع مشروع وسيلة إلى
من غير ما تخرج قد حصل

تعريف البيع وأنواعه

فى لغة لهم على المقابله
وشرعا العقد الذى قد يبرم
وهو الذى باسم بيع شهرا
أعنى من الشراء والبيع
لأنما البلوى به تعم
نعرف حكم ذى الجلال فيه

ويطلق البيع بوضع العرب له
تقابل الشئ بشئ بيع لم
ويطلقن على مقابل الشرا
وكل واحد من الجميع
فينبغى لنا به نهتم
فواجب من قبل أن نأتيه

وذلك المبيع بيعاً حلالاً
فمنه ما يكون حاضراً بما
فإن يكن ذا ثمننا بثمن
ومثل دينار من التبرعاً
فإن هذا البيع في عرفهم
وإنه إن لم يكن ما حضراً
فذلك ما يدعى ببيع وصفا
وحاضر أيضاً بشيء قسراً
بثمن لم يحضرن للعقد
وبيع نقدهم حضور الثمن
لكن بدون أجل فيه علم
وذا كأن تعطيه ديناراً حضراً
أو يدفعن إليك ثوباً وصفا
يدفعه إليك حين تطلب
وإن بيع النقد بعض منعه
واختاره القطب وقال وعلى
فلا يكون بسوى الدينار
والبعض بالجواز قولاً ينقل
ومنه أى من بيع حاضر بما
بأن يكون الحاضر الثمننا
لكن بدون أجل بل إن طلب
وإن من أنواع بيعنا الجلى
كالبيع بالدين وذا أن يبدلاً
وهكذا مثنى قد حضراً
كالنقد وهو غير ما كان يسم

يكون أنواعاً متى تجلى
يكون حاضراً لديهم علماً
مثل دراهم بدينار سنى
يكون قد مائله دراهمنا
يدعى بصرف وله قد علموا
من ذاك أثماناً بأثمان ترى
ولا يسمى في اصطلاح صرفا
في ذمة كثنى قد حضراً
كسلم مثل بيع النقد
دون حضور كان للمثنى
بل إنه على الحضور قد رسم
ليدفعن إليك كيلاً من ثمر
أو نحو شاة لونها قد عرفا
فعند ما تطلب حلالاً يجب
لأنه بيع لما ليس معه
مقال من كان لذك حلالاً
وبسوى الدرهم في الآثار
بغير ذين والصحيح الأول
في ذمة بيع الحلول رسماً
وغير حاضر يكون الثمننا
من باع للمال فحقه وجب
مثنى بثمن مؤجل
ما كان حاضراً بشيء أجلاً
بثمن معجل تقسراً
بييع نقد حسبما لنا رسم

بيع الخيل والمراكب
من انعقاد البيع جاءت لامعه
نهى تعبد وليس يعقل
عن بيع شيء قد غدا محرما
وبيع خل يخالطن بخمر
كالبيع في الأرض للفت وجزر
عن الشروط في البيوع تجعل
من هذه الأربعة الغش الضرر
ومثل الاحتكار والزمان
والبيع للسكران في سكر ألم
كذلك عقد البيع مع ذوى الصبى
أيضا طعاما وله كان احتكر
أو في مكان بظلام استتر
بنسبة لغاصب تغلبا
في ذاك قد جاء عن الأسلاف

ويشمل اسم البيع حين يأتي
ثم من انشعق مناه مانعه
أصلها أربعة فالأول
مثل الربا والثاني نهى علما
كبيع ميتة وبيع الحر
وثالث الأنواع نهى عن غرر
ورابع الأنواع نهى يحصل
وقد نشأ عن ذلك الذى ذكر
مثل تلق كان للركبان
كالبيع ليلا أو بموضع الظلم
ومن عليه نومه قد غلبا
كذا المكان مثل بيع المحتكر
في موضع كان به قد احتكر
كذلك أيضا في مكان غصبا
أو مطلقا أيضا على خلاف

بيع المحرمات وبعض المنهيات

على حرامه ولا نزاع
وما على تحريمه قد أجمعوا
من جهة ثانية ويحلو
كالدم والميتة ثم اللحم
من ميتة وصوفها والوبر
وذاك أن يـخبر من قد اشترى
هناك أى من صوفها أو الوبر

وبيع ما قد وقع الإجماع
فإنه محرم ممنوع
من جهة فبيعه يحل
فما عليه أجمعوا في الحرم
من الخنازير وجزاز الشعر
وجلدتها لكن بشرط ذكرها
بان ما قد باعه مما ذكر

أخرجه من ميت مسـتـتـقـذـر
وإن يكن قد باعه بدون ما
ودون أن يخبره بما جرى
والخمر من جملة ما قد حرما
ومن يقل في صوف ميت والوبر
وإنه كمثـل لحمها فلا
وعظم ميتة وقمرنها اختلاف
فمن يقل إن الحياة تنزل
لأنـمـا بموتـها زوال
فمن ميتات وذا هو الأصح
لأنـمـا تجبر بعد الكسر
ومن يقل لا تنزل الحياة
أجاز بيعـها بشرط الخبر
لكي يزيل ما بها تعلقـها
وإن أزاله فما عليه
وإن يبيعها دون إعـلام ولا
والكبد والطحال من أنواع
وسائر الخنزير غير اللحم
وإن يزل إسـكـار تلك الخمر
وذا فإن الخمر بالملح إذا
فقال بعض بعد ذاك الحـال
لأنـها قد خرجت بالفعل
وقيل ذاك غير جائز ولا
وقهوة البن غليس منها
قال وقد أخطأ عندي بنينا

لأجل أن يطهرنه المشـتـرى
تطهيره مما عليه ارتسـما
من رجبـه فذاك عيب ظهـرا
وقـذـر من آدمى ارتمى
وجـلـده لا يطهرن والشعر
يجيز بيعـاً والصحيح ما خلا
فيه وظلفها وحافر وخف
فيهن غالبـيـع لهن يحظـل
حياتهن قيل وانحلال
والحق فيه ظاهر ومتضح
وهو دليل لحياة تجـرى
فيها ولا يطرقها المـمـات
بأنـها من ميتة للمـشـتـرى
من قذر الميتة والذي بقا
بيدي لمـشـتـر بما لديه
إزالة فذاك عيب جـعـلا
دم وذا محـال البيـع
خلف به وصحوا للـحـرم
جازت على خلف هناك يجري
يوضع زال السكر منها والأذى
تطهر فالبـيـع من الحـلال
من جد خمرة لحد الخـل
تكون طاهرا ولن تحـسـولا
فيما حكى القطب الخبير عنها
من قال بالتحريم في البن لنا

وقذر الإنسان وهو الغائط
من حيوان أو إلى التراب
إن يكن المقصود منه ما طهر
واختلفوا في شعر الخنزير
واللحم في الإنسان مع جميع
وجاز ريقه وبعض يحظر
فإن يكن صح الذي قد رفعوا
كذلك لا يصح أن ينتفعوا
والببيع للحر حرام قطعاً
فيجبرن بائعهم برده
فإن رآه ميتاً مع من شري
فقيمة الخدمة مما ذكرنا
ودية والعقر من فتاة
إلى ذوى ولاية من فقرا
وألزموه رد قيمة إلى
وإن يكن بوارث له دري
وليوص بالتفتيش عنه إن جهل
ومن بيع حراً ومشتريه
فليرجع البائع للشارى الثمن
وثن الكلب لغير السزعر
وجوز اقتناؤه لما ذكر
وغرم كلب الصيد حين يقتل
وقيل بل دراهم ثمانية
وجوز اقتناؤه لغير ما
ويقتلن غير الذى قد أذننا

والبول حين بالسماذ يخلط
فذاك حل ما به من عاب
والحرم فيه لم يكن بالمعتبر
فبعضهم رخص في الشهور
أجزائه حرم على التنويع
إذ قيل إن السم منه يعمل
فالببيع والشراء فيه يمنع
به فكل ذلك مما منعنا
ولو مكاتباً وصار يسمى
وإن بكل ماله ووجده
وما دري وارثه من المورى
يدفعها من بغد ذا للفقرا
إن يكن المبيع أنثى تاتى
وقيل بل لكل من قد ذكرنا
من أخذ القيمة منه أولاً
فليعطه جميع ما قد ذكرنا
مكانه وخاف فجأة الأجل
أعتقه من بعد بيع فيه
فإن أبى فليعطه الحر علفن
والصيد محجور وكلب الضرع
وغير ذاك يحرم من الخبر
قيمتة بحيث كانت تصل
وبعضهم يقول كبش الديه
مر إذا كان لنفع علمنا
الناس في اتخاذه للاقتنا

وقال بعض إنه لا يقتل
وبيع ذى المخلب من طير كما
وبعضهم يقول بالتكره
وجوز اقتناء سنور وحل
أربعة دراهم للمنفعة
ومطعم لهر غيره فلا
إن كان لم يحبه بالإطعام
وسارق لهر غيره لزم
وجوز اقتناء كالحمام
والهر غير جائز أن يقتضى
والحق عند القطب للأئمة
وابنها بالجزم ما لم يكن
قال وبعد حالة الاستغنا
لكنما ذاك على استحسان
وقد نهى عن بيع فضل الماء
فلا يبيع لماء بئر حفرا
وجاز أن يبيعه إن أطلعته
أو جرة أو ما حل أو اجتمع
وجائز أن يستقى من بئر
بدون إذن ربها ولو منع
وذلك فى غير الصحارى أما
وقيل إن تبع فضل الماء
وقيل ماء البئر من ماء العنا
فجاز بيعها كما تحققت
من ماء جب إن يكن قد وجدا

إلا العقور وسواه يهمل
ذى الثاب من صنف السباع حرما
والقول بالتحليل جاء فيه
بياعه ويفرمن إذا قتل
وقيل عشرون ضعف الأربعة
عليه بأس فى الذى قد فعلا
عن ربه فليس من ملام
يرده لربه والنقص تم
مع كف ضره عن الأنعام
إن كان لصا يسرقن اللبنا
أن لا يفرقن بين الهررة
عنها ابنها بنفسه صار غنى
كذلك أيضا لا يفرقنا
مؤكد فى هذه المعانى
من غير ما الإناء والعناء
إن فى الصحارى كان ذا أو فى القرى
بدلوه أو فى إناء جمعه
فى ذا له من مطرحين وقمع
للشرب والموضوء والطهور
وقيل لا يجوز إن منع وقم
فيها فلا يسمع منع ثمما
فالنهى فيه خص بالصحراء
كذلك ماء الجب قد تعينا
وقال بعض بجواز الاستنقا
ذلك مفتوحا وليس موصدا

وذاك ما لم يعرف المنع من
 أى إن يكن منع فلا يجوز قط
 والجب فهو الما جل الذى بنى
 وجاز أن يستصحب بدهن
 والزيت والشحم وبيعه يحل
 وإن يكن يعلم أن المشتري
 أو أنه به يغش للـورى
 فبيعه لما يكن محـللا
 وإن يكن باع له ويعلم
 لكنما البائع مع ذا الحال
 وجائز أن يعمل الصابون
 بشرط إعلام بما عليه
 ويدهن به الذى لا تشترط
 وقيل غير جائز أن يدهننا
 وهكذا الصابون أيضا منه لا
 دليلهم فيه حديث الفارة
 للسمن لما وقعت عليه
 بأنه ان كان هذا مائعا
 وإن يك السمن هناك جامدا
 قالوا غلو جاز بأن يستنفا
 لانه تضييع مال وسرف
 وقيل إنه أراد إذ أمر
 نهيا عن الأكل معا والشرب
 وقد روى على أنه أمر
 أن مراد المصطفى إذ أمرا

صاحبه ولا يجوز إن يكن
 إن يستقامنه بلا إذن يخط
 ليجمع الماء به لزمـن
 فيه نجاسة كمثـل السمن
 لذاك لا للأكل فالأكل حظـل
 يأكله حين له قد يشتري
 يبيعه لغيره إذا اشترى
 لأحد كان لذاك فعلا
 بفعله غالبـيع لا ينهدم
 مرتكب إثما بلا جـدال
 بنجس من دهنه يكون
 من نجس أولا غيب فيـه
 له طهارة من الأشياء فقط
 به وأن يستصحب لما عـنا
 يجوز في قولهم أن يعملا
 إذ أمر المختار بالإراقـة
 فقال فيما بعضهم يرويه
 فليكن أن لما عليه وقعا
 تلقى وما كان حوالـيها بدا
 به لما أفتى بأن يضيـعا
 والنهى عن ذلك منه قد عرف
 بأن يراق السمن في هذا الخبر
 وذاك قول للإمام القطب
 يستصحب به فدل ذا الخبر
 بأن يراق السمن حيث ذكرنا

تجنب للاكل والشرب وما
أما شحوم ميتة فيمتنع
وودك الميتة بعض زعماء
مع أن هذا نجس بالذات لا
عن الغزالي وبعض منهم
الحق منع الانتفاع مطلقا
عن كل نفع كائن بالميتة

له يكون الطهر شرطا لزما
بالخبر استعمالها كذا رفع
يصلح في استمباحهم أن يضرم
منتجش وذاك قول نقلا
قال الإمام القطب وهو العلم
به لنهى للرسول سابقا
إلا بجلد هكذا في السنة

الربا

وهو يكسر الرء قالوا من ربا
بالميم والمد بمعنى جاء
خفيفة زيادة النماء
كل مبيع كان حراما حظلا
والله يقضى ما يشاء لا عجا
فاعله بحريره وهددا
وسنة الهادي وإجماع الأمم
على حرام للربا في الجملة
على التفاصيل وما قد فهموا
وذم من كان له مرتكبا
جاءت بها صحاح النقول
جملة أخبار عن الهادي السبل
وكاتباً وشاهديه نقلاً
باباً عن النبي يأنثرونا
بأمره عمداً غيبس ما جنى
إن كان مسلماً عن الهادي نقل
أعلاماً أو كان من الضعف أقل
أدناه أى من جهة التحريم
إن يك ذا من جنس واحد جعل
فيه ولا الإبراء لو قد فعله
ولو لربحه إذا الربح وجد
يعطاء من مال ومن ربح نما
وقيك للذي به قد تجرا

باب به أذكر أحكام الربا
يربو وسمى قوم الرماء
وربية بضم تلك الرء
وذلك الربا فيطلقن على
ولابتلاء حرم الله الربا
وأغظ القول به وأوعدا
فهو حرام بالكتاب قد علم
قد وقع الإجماع بين الأمة
لو وقع الخلاف ما بينهم
ووردت في النهى عن فعل الربا
جملة أخبار عن الرسول
ووردت بلغته ومن فعل
قد لعن الله الربا والموكلا
وهو ثلاثة إلى سبعين
أقلها في الإثم مثل من زنى
وإنما أربى الربا عرض الرجل
ودرهم بضعفه إلى أجل
والأكل من مائدة الغريم
أوسطه مثل بمثل لأجل
وليس تجرى النائب المحاللة
بل إنه يلزمه بأن يرد
ويلزم الآخران يقبل ما
وقال بعض ربحه للفقرا

فليتراددا على ذا القفال
وجوز الإبراء بعض العلما
لأنه حق بذمة فإن
والسالمى شيخنا قد أخذ
لأنه في آية الربا أتى
والأولون نظروا للآية
فألزموا الأخذ أن يرد ما
قالوا وإن الحل والقصاصا
ويكفرن مع الشروع من فعل
وهو سواء جهل الحرمة ثم
ويكفر. الراضى بما قد فعله
ومن عليه اتفاقا لكن هما
وشاهد وكاتب والحاكم
كذاك أيضا يكفرن الحاضر
والنص قد أتى لنا عن النبي
وفضة بفضة والتمر
والمالح بالملح وفي الشمير
وما هنا قد وقع الجدال
فبعضهم فعل الربا قد قصرا
لأنهما جاء بهما النص فلا
قالوا فإن النهى ليس بمقتل
فهذه الأصناف قط لا تتبع
إلا إذا مثلا بمثل كان ها
والأكثر عاوا واسـتنبطوا
لكنهم تخالفوا في الملة

معطى ومن أعطاه رأس المال
والحل والقصاص ما بينهما
قوصص أو أصل فيه يبرأ
من قوله تصدقوا جواز ذا
وقد أراد الحل مما ثبتا
لكم رهوس مالكم بحالة
قد كان أخذا له ويفرما
ليس هنا ردا ولا خلاصا
وقيل مع تمامه وإن جهل
أو كون ذى المنورة مما قد حرم
لو لم يكن في فعله قد عامله
لم يعمل له هلكا أو أثما
يكفر منهم بالرباء العالم
إن كان ذا لم ينه وهو قادر
في سنة في ذهب بذهب
بالتمر والبر كذا بالبر
بمثله في الخبز المأثور
بينهم واتسع المقتال
في هذه السنة ليس أكثرا
بزيد والحديث لم يعمل
ما كان معناه فلا نعل
بعضا ببعض وهو إجماع وقع
وما بلا زيادة تحلها
بفهمهم أشبالها قد ضبطوا
والكل منهم قد أتى بصفة

فقال بعض العلماء النجبا
فكل ما يوزن أو يـكـال
وقيل الاقتيات علة الربا
فكل ما نقطاته وندخـر
والطعم بعض قال علة الربا
لو أنه غاكمة أو للدوا
فكل مطعم لآدمي
ولا اعتبار بطعام لم يكن
كعلف والعظم أو كالبعـر
وقال علة الربا المالىه
وتلكم الأقوال عن باقى الفرق
وكل قائل له دليل
وفى ربا الفضل خلاف ذكرنا
قـد جوزوه إن يكن يدا بيد
فلا ربا يكون إلا فى الأجل
وأجمع المـالـفـون أجمع
ونقلوا ذاك عن الخـدرى
ونقلوا أيضا عن ابن عمرا
وزعموا بأنه قد انعقد
إذ خبر البحر الذى قد رسما
فى غيره أو ناسخ للتسوية
فوجب الأخذ به لأنه
وبيعيرين بعيرا اشترى
وقد أجاز بيع عبد واحد
وإن ذاك كله يبدأ بيد

الكيل والوزان علة الربا
فإن ذاك ربوى قالوا
والادخار بعضهم قد ذهبوا
جنس ولو أنوعه لا تنحصر
فكل ما يطعم جنس حسبا
أو لأدام فجميعه سوا
فإنه جنس لآدمى
لآدمى كبهيمة وجن
فجائز أن يبيع ذا بتمر
أكثر هذى الفرقة المرضيه
والبعض من أصحابنا بها نطق
بذكره كتابنا يطول
فجابر والبحر وابن عمرا
وهو مقال صاحبنا أولى الرشد
والبحر فيه خبرا لنا نقل
بجمل ما زاد روى فيمنع
أبى سعيد الطاهر المرضي
رجوعه عن قوله الذى جرى
عليه إجماع وذا معنا برد
إما مبین لما قد أبهما
فى حاضر بحاضر علانيه
أقوى دلالة لما بينه
نبينا محمد خير الورى
بائنين أيضا فى حديث وارد
وهو دليل للجواز المعتمد

ممن رأى تحريمه من صحبتنا
وقيل إن البر والشعير
فإن ذاك الأمر تمثيل جرى
كان له الغلاف أم لم يكن
والتمر تمثيل لما كان حلا
وكل ما يأتى الخريف من ثمر
وهكذا يقال فى الأدهان
وكل ما له غلاف يمنع
وهكذا اللحوم جنس تحسب
جميعه جنس كمثال الماء
ومثل ذاك لبن توضحا
فإنه جنس كمثال الفلفل
وهكذا الحوار جنس قد جعل
وهكذا العطور فى ذا السلك
كذا الرياحين كمثال الخينا
والصبغات مثل الأرجوان
وهكذا ما كان من معادنا
ونعم جنس وذات الحافز
كذلك قالوا والصحيح المعتمد
فقد أتى فى أثر يحوز أن
والخلف فى الحديد بالنجاس
مثل الرصاص قال بعض لا ربا
وعامل لرجل يوما على
يومين أو ثلاثة فقيلا لا
وإن ذاك الأمر ما بينهما

هو الخليلى امام عصرنا
فى الخبر الذى أتى مأثورا
لما به يقتات من خير الورى
فكله جنس أتى فى سنن
من الثمار والذى تعسلا
جميعه جنس لديهم يعتبر
جنس كمثال الزيت والأسمان
كأنفول والحمص جنس يقع
جميعها وكل ما قد يشرب
والخل أيضا والنبىذ جائى
وكل ما به الطبخ صالحا
كذا الكمون والكراويا اجعل
وذلكم كمثال ثوم وبصل
جنس كمثال عنبر ومسك
والسعد والريحان جنس عنى
جنس ونبيلة وزعفران
كالشرب والإثمد لو تباينا
جنس وجنس ذو الجناح الطائر
بأن كل واحد جنس يعمد
تباع شاة ببيعير ينسأن
وغيره من سائر الأجناس
وقيل بل فيهن فليجتنبنا
أن يعمل الآخر فيما أقبلنا
يكون ما قد فعلا محلا
من الربا اذ فيه زيد علما

وقال بالجواز بعض القادة
ولبن بالإقط أو بالجبن
وجاز جبن ومخيض بهما
وقيل ان كل ما عن اللبن
واللحم بالألبان جائز وما
وقال بعض جائز والشحم حل
وقيل لا يجوز شحم لبن
ليس به سمن ولا زبد بقى
ومنعوا التمر بدبسه وما
وبالطعام غسل النحل يحل
بل انه من الدوا وقيل لا
وبالزبيب الغسل قيل لا يحل
وهكذا التمر بخل التمر
والصوف والكتان والقطن الشعر
بكل ما يعمل منها يمتنع
أما قصيل البر والشعير
والتمر بالزبيب والزبيب
كبلح وحشف بتمر
وقيل جائز بمقدار علم
والبر بالدقيق منه يمتنع
وكل ما يفسد من طعام
فذاك بالطعام لم يكن حجر
والباب بالحديد لم يكن حظل
كذا سلاح فيه شيء من ذهب
إن كان ما في تلكم الأنواع

إذ لا ربا يكون في الاجزاء
يمنع كالزبد معاً والسمن
لأنهما الزبد أزيل منهما
قد قام جس واحد فيمنع
يخرج منهما لا بشحم علما
بلبن وكل ما منه انفصل
إلا اذا كان مخيضاً قد زكن
وقيل لا يجوز ذاك مطلقاً
شابهه لأنه منه انتقى
إذ لم يكن من جنس طعمنا الغسل
وهو طعام وغذاء حصلاً
إن كان من أعنابه الخل عمل
وكل خل مثل ذاك يجري
وهكذا الحرير أيضاً والوبر
اذ ذاك جنس واحد ولو صنع
فبهما لم يك بالمحجور
بالتين ممنوع غسلاً يطيب
واللحم ممنوع بصيد البحر
واللحم بالجلد به خلف رسم
والخبز والعجين منه قد منع
في دون ما ثلاثة الأيام
كمثل بطيخ ومطبوخ الجزر
لو أنه فيه مسامير جعل
أو غصّة بذهب لما يعيب
لم يعتبر في قيمة المباع

فبنواه ببيعته لم يحجر
من ذين فالختار والمعول
بياعه والصوف أيضا بالغنم
فإن أراد الصوف فالحل انتفى
باللحم إذ في ذاك نهى وردا
من جنسه فما به منع بدا
يراد الا للذباح مثلا
ليس يطول عمره كطير ما
إلا اللحوم كخمر المعز
وفرس فيه الخلاف قد نقل
وبين عباد عنده مقيد
كان كثيرا لمواليه يكن
مع من يقول ما له لم يجد
أولى يقل بالمنع في أحواله
فليس إلا المنع حتما فيه
في سكة من ذهب أو فضة
قيل ربا وقيل ما من باس
وباللجين سكة ولم يعب
أقرب للجواز من نحاس
في الخبر | المأثور عن خير البشر
وفي الذي عن بعضهم يقال
فيه وغيره انفساخ إن طرا
أن الطعام ليس فيه من ربا
فيها الزكاة غالبا فيها فقط
جواز بيع بقر بضان

والتمر بالنوى وكل تمر
وبعضهم يمنعه والأول
والحيوان بالجلود لا يذم
إن لم يكن يشترط المصوفا
ولا يجوز الحيوان أبدا
وجاز بالمضبوخ لو قد وجدا
وبعضهم أجازه إن كان لا
كمثل معلوف ومكسور وما
وكل ما لا نفع فيه يجزى
وبيع عباد وحمار بجمل
ولا ربا يكون بين السيد
لأن ما يملكه العبد وإن
كذلك إن أربى أب على الولد
ومن يقل كل امرئ بماله
والابن إن أربى على أبيه
ووقع الخلاف للأئمة
بسكة تكون من نحاس
قلت فإن جاز النحاس بالذهب
فالنوط حيث كان من قرطاس
وقيل لا ربا سوى ما قد ذكر
وغير ذاك كله حلال
أن لا ربا إلا الذي قد ذكرنا
وفي الذي عن بعضهم قد كتبنا
إلا الجبوب الست وهي ما تخط
والقطب قال ظاهر الديوان

ليس كذا أى فيه خلف طالا
والمعز بالضأن الخلاف قد نقل
قال ومن فعل الربا الذى حجر
من فضة أو دون ما حضور
من فضة لفضة عيانا
إن كان ما بينهما الصرف انتسب
من اشتوى لأجل ضر نزل
بئعه بأن ذاك يحجر
إلا جريه الذى قد عهدا
شابهه من كل نوع علما
مقاله وقال ان ذا ربا
فلا يسوغ الربا لمن فعل
فما لنا نفيسه بالميتة
بحيث ان أكلها لن يحظلا
بحيث لا أكل هناك يدفع
به مقال الصائغى المرتضى
فى بعض ما قد قاله لنظرا
ينكون الا فى بلاد حصلا
وفى سواها كالمحاوى والجدد
وكان للأكل هنا مضطرا
أعطوه إلا برى قد حرما
منهم بقهر وله الجوع أذى
بما عليه عقدوا وعزموا
لنفسه من ضر وقتل
لرأس مال لا يزيد لهم

وذاك بالإجماع لكن قالوا
وهكذا فى المعز أيضا بالجمل
ومثله الجاموس أيضا والبقر
صرف بدون حضرة الكسور
كبير فضة اذا ما كانا
ولا حضور فضة أو الذهب
والصائغى قال لا بأس على
جريا بجريين ولكن يخبر
وانه لا يستحق أبدا
وهكذا الأحكام فى التمر وما
والسالى شيخنا تعقبا
وقال ان الاضطرار لو حصل
لأنه مثل الزنى فى الحرمة
ولادم حال اضطرار حصلا
قال وإن الاضطرار يقمع
لآخر القول الذى قد نقضا
وهو مقال حسن لكن أرى
اذ قال فيهما قال إن البيع لا
فإنما البيع يكون فى البلد
فلو لقى شخص بأرض قفر
جماعة لديهم أكل وما
وكان غير قادر أن يأخذ
ألا يجوز يأخذنه منهم
يقصد أن يحيى بذاك الأكل
ويدفعن بعد ذا اليهم

البيوع المنهى عنها

عنه نهينا بمكيل مثله لو لم يكن لأجل قد عينه يباع بالكيل قبيل أن يجب تحت النخيل مع دراك البسر كلاهما فما هنا تتأزع فذاك من محض الوباء فيمتنع وذاك بيع لحبوب حاصله يباع أيضا بمكيل مثله سنبله من حببه المغلف بأنها كراء أرض حاصله كان يفقد أو بجزء يعلم تخرجه وهو الذي قد اشتهر لو كان مدركا لأجل جهله فيحمل النهى على التنزيه جاء به حديث هادى الأمة قبل بدو لصلاح فيه فى النخل بالتمر اذا ما يجرى نوعا من البيوع جاء يتلى فإنه دحض فيه المصطفى ثمارها شخص لشخص يصلح على إذا أذاه حيثما سلك يبيعهما بخرصها من تمر قيل ولو مؤجلا إلى أمد

وبيع تمر فى رموس نخله وهو الذى يعرف بالمزابنـه ومثله التين الطرى والعنب أما إذا ما أحضروا للتمر والمشتري ينظره والبائع وإن يكن لأجل هذا وقع وقد نهى أيضا عن المحاقلة كالبر والشعير فى سنبله إذ فيه جهل القدر الحاصل فى وبعضهم يقول فى المحاقلة وذاك بالإطلاق مع بعضهم وقال بعضهم بجزء من تمر وقيل بيع الزرع فى سنبله وذاك بالإطلاق أيضا فيه لأن بيع الحب عند الشدة وقيل بيع ثمر لـديه وبعضهم يقول بيع التمر وذاك مما عنه ينهى إلا وهو الذى بيع العرايا عرفا وهو على ما جاء نخل يمنح ثم يقول بعد لا طريق لك فرخص المختار فى ذا الأمر يقبض فى المجلس مع بعض وقد

وهو مثال مالك والأول
بانكيل فيما قال بعض النبلا
وإن بعض العلماء خصا
توهب غلة لهم بنخلة
وقد أجاز البعض من حذاق
في النخل خربا وهبت للبائع
أو يملكتها بوجه معتبر
لمن تكون أولا ليديه
وهو سواء باعها في الحال
أو أنه لعدم الصبر إلى
أو أنه لأجل ما ضرورة
وهو مقل ينسب للشافعي
وبعضهم يشترط كون من شري
أو قائم مقامه بهبة
وكون من قد باعها الموهوب له
وهكذا كون الصلاح قد بدا
بنوعها إن تك برنينا فمن
وكون ذلك الشرا إذ عقدا
وكون ما عوض من هذا التمر
وكونه في ذمة الواهب لا
وأن يكون التمر الذي حصل
وكونها من يابس كالجبوز
وغير ذاك من شروط ونقل
ولست أدري وجد ماله ذكر
فالمصطفى رخص في العرية

للشافعي وهو قول أعدل
وبالجزاف بعضهم قد حلا
ذا بالمساكين عليهم نصا
ثم يبيعون لها بتمرة
بأن يباع التمر بالإضلاق
أو اشترها بعد درك واقع
بيعهما من بعد ما كان ذكر
أو غيره من كل من يأتيه
لمطلب التمر في الاستقبال
ضبط فيحوى تمره معجلا
به تكون أو برب النخلة
وللجماهير من الأراوع
في هذه واهب ما قد ذكرا
أو بيوع أو بإرث مثبت
أو قائم مقامه في المساءة
فيها وكان بيعها إذ عقدا
ذلكم البرنى بيعها يكن
بخرصها أى كيلها محدا
مؤخرا إلى جذاذ ينتظر
في حائط قد عينوه أولا
خمس أو ساق فما منه أقل
وبلح وغيب لا الموز
هذا لبعض المالكية الأول
وماله من الدليل المعتبر
بدون ما قيد وشروط مثبت

عنه نهى المختار زاكى العرض
من قبل قبضه لأمر حصل
شخص بقرض حاصل أو هبة
لأنهما المذكور فى النهى الشرا
فلا بيعه قبل قبض قاما
فيه الجواز قد أتى عن بعض
وقد نهى عن الطعام المصطفى
للزيت مثل الملفت أو مثل الجزر
ومثله الشراب فى حجر يقع
ما فيه من تشاح قد جاء
فبيعه من قبل قبض حجرا
فيه عن الهادى الأمين أحمدا
وبيع مالم تقبضن فى موطن
ويدخل الدوا وكل ما ذكر
لم تقبضن من بايع مستلما
كان ضياعه على من باعها
غيرك والربح حرام الصفة
أو كان من قرض ودين باقى
أو أى نوع صار تحت الذمة
بيعك أو إقالة أو شركة
ليس يصح أن تقبل فيه
فيه وإن تشرك شخصا ثانيا
بأنهما من البيوع تجعل
خرجها عن حكم هذا النوع
أو تشركه فى مبيع وجدا

وبيعك الطعام قبل القبض
وبعضهم بيع الطعام حلا
كما إذا ما كان تحت ذمة
ونحوها بلا شراء قد جرى
غفى الحديث من شرى طعاما
والبيع للدواء قبل القبض
لأنه ليس طعاما عرفا
ومثله البزر الذى لا يعتصر
أما الطعام والإدام يمتنع
أى ما عدا الماء لأن الماء
والحق أن كل ما قد ذكرا
لظاهر النهى الذى قد وردا
فقد نهى عن ربح مالم تضمن
فيدخل الطعام فى هذا الخبر
وربح مالم تضمن بيع ما
فهو على حالته لو ضاعا
فبيع شئ كائن فى ذمة
من سلم قد كان أو صداق
أو أنه قد كان من إجارة
حتى ولو أخرجت بالتولية
فقبل أن تقبضه عليه
كذلك لا يصح أن توليا
وذاك مبنى على ما ينقل
ومن يقل ليست من البيوع
وقد أجاز أن يقل أحدا

تولية من قبل قبض يمضى
مقال من لها بيوعا جملا
كان أتى في هذه الأمور
عن حكم عقد في البيوع أرتجا
فرخص المختار في الموصوف
من ذاك إلا أن يكون يجتمع
وربح ما لم تضمن بمرة
على شراء ناقة أو جمل
يقبضه فإن ذاك يمنع
قباعه من قبل قبض حلا
لا يجعلن القبض شرطاً يلزم
قبضا من الشارى لهذا السلعة
لظاهر الحديث والصريح
في بيعهم من قبل قبض ثابت
مبيعه من بعد ما قد يشتري
على الذى قد باع بالإقالة
على إقالة لوقت حققا
لأنه ليس له حكم عقل
كيف يقبل فيه أو يعامل
بعد حلول قبل قبض منهم
عن بيع ما (١) وربح مالم تضمننا
لأنما النهى عموما قد وضع
بعض الأحاديث عن الهادى الوفى

وهكذا أجاز فيه أيضا
والقطب قال جائز ولو على
لخبر عن أحمد البشير
وأنه أحكامها قد أخرجنا
لأنها تشبه للمعروف
وغال بعض إنه لا يمتنع
بيع الذى لم تقبضن فى عقدة
وقد أتى من يتفق مع رجل
قباعه لغيره من قبل أن
وإن يكن قد اشتراه قبلا
وذاك مبنى على مقال من
ويجعلن مجرد التخليصة
والقطب قال الأول الصحيح
ومن يقل بالمنع فى الإقالة
فهو يقول يقبضن المشتري
ثم يرد بعد هذى الحالة
وكل ما بذمة تعلقا
أو غيرها لا يفسخن قبل الأجل
فيه قبيل أجل يؤجل
وجاز فى قول يباع السلم
وإن يكن قد ثبت النهى لنا
فهل على العموم ذا وهو الأصح
وإنما بالذكر خص الطعم فى

لأن هذا واقع في الأغلب
في وقته ذاك ويفعلونه
لأنه قد جاء مذكورا بنص
لو غير مطعوم أتى في قيل
ما يوزن من أى نوع كان ذا
من قبل أن تقبضه منكم بيد
وتمموا البيع على وجه كمل
إلى وصول الأجل الذي شرط
غير طعام فالطعام قد علم
فالببيع والشرأ به لا يمضى
في حينه ذاك بتسليم الثمن
ذاك الذى الشرا عليه قد فصل
من يومه كذا أتى عن بعض
يسلمن من دون تجديد ثمن
بأنه على الأداء يجبر
لو أنه متاعه لم يقبض
وذا هو المختار فى الآثار
متاعه حتى يؤدى للثمن
يذهب بما فيه كرهن قد عرف
بدون تجديد لوقت خطا
من بعد قبض كائن أبداه
متاعه أو ثمننا يوفيه
لبائع أو المتاع يقبض
أن يعطين الثمن المقررا
ما باعه للمشتوى وقبلا

فذاك تغليظ أتى من النبى
وأنه رآهم يأتونه
وقيل إن النهى بالطعم يخص
أو ذاك بالموزون والمكيل
قال الربيع ما يكال وكذا
فإن ذاك لا تبعه لأحد
وإن من شرى متاعا لأجل
والمشتري لم يقبض المتاع قط
وذاك إن كان متاع قد رسم
بأنه من قبل حال القبض
فقال بعض إنه لا يؤخذ
من قبل قبض وليجدوا أجل
فى أول الأمر قبيل القبض
إلا إذا أراد شرايه بأن
وجاء فى قول لبعض يؤثر
بعد تمام الأجل المفترض
إن كان قد خلاه باختيار
وإن يك البائع عنه يمكن
أو يشهدن أو يتثبت فتلف
ولا خلاف فى لزوم الإعطا
إن كان باختياره خلاه
وإن أبى البائع أن يعطيه
وقد أبى الشارى بأن يعطى الثمن
فيحكم على الذى قد اشترى
ثم على البائع أن يناولا

وليس للبائع في مَقَال
وبيع الاقتباس عنه ثبعا
والعود فيه النار كانت مضره
كذاك عن بيع السفين عرفا
والبيع للسفن بيع ثمر
أو ثمر لنخله أعواما
وقد نهى عن بيع ما في الذمة
وان يكن ذاك بدين لزم
أو بالذي للمشتري في ذمة
إلا إذا كان بالمحاوله
وقد نهى عن اجتماع بيع
وذا كأن يقرض زيد لعمر
فإن هما قد فعلا فالبيع قد
وكان ذاك الأمر ما بينهما
وقيل إن النهى في ذى الصفة
كذاك أيضا في الإجازات على
كمثلما يفعل أهل العصر
أو قرضهم لعامل في البحر
ثمت يبقى عندهم في الأسر
إن شاء أن يخرج عنهم قليلا
وحيث لم يكن لديه ما كفى
يبقى طوال الدهر تحت الضغط
وحيث كنا في القضا أبطلنا
فالحر لا يجري عليه أصلا
والعسر عذر والإله جل ما

أن يرجعن ولا لشارى المال
نهى وفي الجمر الجواز قد أتى
أو غيرها غالكل لن نحرمه
نهى من الهادى الأمين المصطفى
أرض له أو ثمو للشجر
فبيع ذاك قد غدا حراما
لو كان بالنقد نبى الأمة
في ذمة للمشتري نقدا
غير فذا أشد أى في الحرمة
فإنها ما بينهم محله
وسلف في الخبر المرفوع
للمشتري منه بذلك القدر
جاز وبعض قال غير منعقد
في صفقة أو صفقتين انبرما
إن كان ذاك واقعا في صفقة
شرط لقرض فعلها قد بطلا
لقرضهم لعامل في النجر
ما شاء من فضة وتبر
والذل والمهوان طول العمر
له إذا شئت ادفع المبدولا
لدفع ما كان له تسلفا
من صاحب المال وتحت السخط
لهذه البدعة بطل عطلنا
ملك لإنسان ولو تعالى
كلف نفساً فوق وسع علما

في خبر عن النبي أثرا
أو يأكلن من عنده أو يكرمه
فكله محرّم إن أخذا
من قبل ذاك القرض قد تقدما
فإن ذاك جائز ويمضى

وكل قرض جر نفعا حجرا
كمثل أن يقرضه لخدمه
أو يقضين حاجته أو نحو ذا
فلو جرى ذلك ما بينهما
ولم يكن ذاك لأجل القرض

بيع الذرائع

وما بها من الخلاف الشائع
عنى بذاك خصلة وقد قصد
إلى الربا إذ بابه من بابها
وبعضهم بيع القلابات رسم
فيها خلاف العلماء واقع
قال لأنها بيوع ثنائية
يجوز حيث من لها قد أبطأ
واجنح بالمروى عن عائشة
تغليظ قولها كما قد علما
زيدا مقلالي إن إليه تبليغي
أعماله إن لم يتب لذى العلى
أى بثمانى مائة دراهم
من تلكم السرية الغراء
نقدًا ستمائة جليّة
في الحكم مع أكثرنا إذا فعل
بأن ذاك فاسد منهمدم
أو نحوه وليس عنه ذاهبا

باب به أذكر للذرائع
ذرائع جمع ذريعة وقد
أو فعلة قد كان مذروعا بها
وبعضهم بيوع آجال يسم
قال الإمام القطب والذرائع
فبعضهم أجازها علانية
والحمل للناس على التهمة لا
فإنما أبطأها بالتهمّة
إذ وجهت لزيد بن أرقم
قالت لسرية زيد أبلغني
وأخبريه أنه قد أبطأ
وذاك أنه اشترى بعض الإما
إلى خروج كان للعطاء
ثم اشترتها منه ذى السرية
قال الإمام القطب ذاك لا يحل
فألنهي عنه واجب ويحكم
لأنما ظاهر أمره ربا

وما روى عن عائش في قصة
نص أتى أن الربا قد يقع
وأنه يملك مالا ولقد
وحقق القطب وقوعه متى
أن يترك المال لعبد باع له
لو كان محكوما به للسيد
قالوا وفي ذاك احتمال يعلم
سرية وذاك باعتبار ما
بأنها سرية كانت وقد
والبيع بينهما وبين زيد
فإن يكن ذلك مما لا يصل
فالنهي عنه واجب محتتم
وذاك حمل لهما بالتمم
ومثل بيع سلعة بعشرة
فياخذنها بأضع ممن ترى
قال ما قد فعلا وكونا
وتلكم السلعة حيلة فقد
والقطب قال في الذي عندي لا
إلا إذا بان هناك وبدا
قال وليس البيع بالذريعة
بل إنه في الأصل أيضاً يقع
وقد أتى في الأثر المجمل
شاة بأربعين فلساً لأجل
كذلك قال العلماء الأعلام
 واحتاج يوماً جابر لمال

زيد بن أرقم مع السرية
ما بين سيد وعبد يخنع
مر الخلاف فيه عن أهل الرشد
ما كان في نية سيد أتى
ينتقم به متى ما حصله
إذا أراد به لا تردد
بأنها قد سميت لديهم
كانت عليه في الذي تقدا
أعتقها من قبل ذلك الأمد
قد كان بعد فكها من قيد
لكنه لا غمخ فيه إن فعل
وبالفساد ما هنا لا يحكم
كفعل عائش مع ابن أرقم
دراهما منقودة بحضرة
بضعها لأجل تقرا
ندفع عشرة بعشرين هنا
صار ربا فمن هناك قد فسد
يحكم أنه ربا ما فعلا
أنهما فعل الربا قد قصدا
يكون مختصا بنفس السلعة
وفي العروض إن بها تباعوا
بأنه من اشترى من رجل
قباعها نقدا له جاز وحل
وقال بعض إنها حرام
وقد شى ثوبا إلى آجال

من عند بزاز وللثوب قبض
وقال من ذا يشتري للثوب
قال الفتى البزاز عند ذا أنا
والبيع بالذريعة الذى شهر
من دفعك الشئ بما منه غدا
لكنه لأجل وطورا
ثم لأنظرنى وقد أزيد
وتارة إلى كذا ثم إلى
وذاك مع تعجيلهم للأجل
بعشرة لأجل ثم ترد
وصحح القطب الجواز حيث لم
قال بل الوضع مع التعجيل
وتارة يؤل ما قد فعلا
نسيئة وتارة آل إلى
كبيع ما يكال أو ما يوزن
فيشتريه بائع ممن شرى
بكيله أو وزنه فيمنع
وصحح القطب الجواز هاهنا
إن لم يكن قصدها الربا ولا
قال وبالجواز قيل مثلما
قال وأما الوضع والتعجيل
والبيع بالمعجل غير النقْد
وبائع لنفسه إذ وكله
فجائز لنفسه أن يرتجع
ورخصوا لبائع لسلعة

وبعد ذاك للثرا له عرض
منى بنقْد سـالم العيوب
فباعه له بنقْد علنا
يؤل تارة إلى ما قد ذكر
أكثر والجنس أتى متصدا
يؤل للذى غدا مذكورا
في ثمن حسب الذى تريد
إسقاطهم من ثمن تحصلا
كمثل بيع سلعة إلى على
بسة من قبل ذلك الأمد
يكن لهم قصد هناك قد علم
يجوز لو قد قصدا في قيل
ليبيع ما يباعه قد حظلا
بييع طعام قبل قبض حصلا
بثمن لأجل يعين
من قبل تسليم له تقررا
ذلك بالإطلاق حين يقع
في ذى المسائل التى قد بينا
للانتظار والمزيد أولا
ذكرت فيما قبله تقدا
فما به باس كذا أقول
كالبيع بالآجل في ذا الحد
لسلعة أو غيرها مؤجله
من مشتريها دون تفضيل يقع
أن يستردها بأى حاله

بمثل ما قد باع أو بأكثر أو بخلاف وسواء في الأجل أو قبله أو معه كان جعل إذا رآها البائع الأول في بدون أن يتفق مع من يبيع وبائع السلعة بالنقد فله لو أنه بزائد عما سبق وإن يكن على المبيع قد طرا جاز لبائع شراه منتقدا أى مطلقا إن كان يبيعه أقل بكون زائد ببيع سابق فما هنا من تهمة إذ ما رجع بل إن بعضها إليه قد رجع مقابلا لزائد يكون واستظهروا حواز رد البائع إن يكن المبيع زاد مطلقا أو كان بالنقد وذا بمثل وهو سواء كان ذلك الأجل وبائع لسلعة بعشرة بشرط أن عشرة يزيد له وهكذا إن باع قبلأ بأجل بعد الذى أقاله أو بأجل ومشتري لسلعة بعشره ثم استقال بائعا وزاد له جاز إذا ما زاد للثلاثة

أو بأقل أو بنقصد صيرا من بعد ذا الأول كان قد جعل أو ذلك الأول من دون أجل سوق تباع في مقال السلف لها بذا السوق على شئ يقع أن يستردها بنقد بذله أو ناقص مع مشترىها يتفق فسخ يحس بعد حالة الشرا أو عاجلا أو آجلا إلى أمد مما به قد باع قبلأ لأجل مقابلا لنقصه في اللاحق إليه كلها بنقد يقتطع وبعضها الثانى فإنه وقع في ذمة للمشتري تبين ما باعه من بعد بيع واقع أى عاجلا أو آجلا تحققا ما باع والزيد وبالأقل مع أول أو قبله أو بعد حل نقدا أقال المشتري في المقدمة أخرى بنقد جاز ما قد فعله ثم استقال بزيادة حل أو عاجلا فكله جاز وحل من غيره لأجل قد قرره ثلاثة من قبل قبض الأوله نقدا له في عقدة الإقالة

لا إن يكن قد زادهما بأجل
وان شرى بعشرة نقدا ترى
بشرط أن يمسك من ذى العشرة
فيرجع من المشتري للخمسة
فإن ذاك الفعل جاز منهما
ومسلم إلى طعام لأجل
وعاز للطعام عند الأجل
بأنه جاز لمن تسلفا
ممن له أسلف ثم يدفع
إن لم يكن توافق بينهما
وبعضهم يمنع ذاك مطلقا
لما علمت أن باب المسلم
غما لهم في فعله توسع
وان يكن أو في لذك المسلف
وبعد ذا استرده من عنده
بدون ما شرط ولا اتفاق
ولا يجوز ذاك في الأحكام
يحكم بالظاهر والبطلان
وسوف يأتى لك في باب السلم

فذاك لا يجوز عند الأول
ثم استقال بائعا من اشترى
نصفاً وذاك خمسة مقررره
والمشتري يرد نفس السلعة
فيما لنا رواه قطب العلما
وأنقد الأئمان مع عقد حصل
فقد أتى في قول بعض الأول
أن يشتري ذاك الطعام للوفا
له وذلكم وفاء يقع
من قبل ذا على الذى قد رسما
توافقا أو لم يكونا اتفقنا
لرخصة جاء بلا توهم
إلا بما عن الرسول يرفع
حقا له بالكيل أو وزن وفي
بآخر نسيئة في عقده
عليه جاز ذا مع الخلاق
لأن حاكما على الأنعام
لسلم كان ويبيع ثانى
زيادة عما هنا لنا رسم

الوضع والتعجيل

تعجيلهم لأجل قد اتسع
والقطب قد صححه وحققا
دل له الحديث حسبما ورد

والخلف في الوضع من الأئمان مع
فبعضهم أجاز ذاك مطلقا
يقول إذ لا مانع له وقد

فالمصطفى لما أراد إجلالاً
قالوا له إن لنا على الورى
قال تعجلوا حقوقاً لكم
قال الإمام القطب ظاهر الخبر
والبعض بالإطلاق ذاك منعاً
لما روى بعض عن الرسول
وهو الذى سماه نجل عمراً
قال الإمام القطب بين ذا وما
فها هنا يكون ما تأخروا
وإن يك التاريخ لما يعلمنا
من خارج به تقوى واحداً
فليعملن بحديث الإجلال
ومن رواه من رواة في الورى
ممن روى هذا الحديث الآخراً
إلا إذا يقال إن خبراً
لحاجة الإجلال فحكم السعة
وبعضهم يمنع ذاك في السلم
وهو سوا في تلكم الأقوال
أو أنه لم يرض بالتعجيل
وبعضهم أجاز ذاك في السلم
وهو رضا الغريم بالتعجيل
ولو من الحق هنا لم يضماً
على أخى الحق بما قد قابلاً
فإنه قد قيل للإجلال
والبعض منهم بالجواز قد حكم

بنى النضير إذ أساعوا الفعل
بعض حقوق وقتها ما حضراً
لكن ضعوا منها بقدر يعلم
جوازها لو سلماً ما قد ذكر
في سلم أو غيره قد وقفاً
نهى عن الوضع مع التعجيل
رباً لسائل أتاه منكراً
قلنا به تعارض قد علماً
للأول السابق ناسخاً جرى
فترجع من لدليل رسماً
من الحديثين الأولى تضاداً
لأنه الأشهر قالوا نقلاً
أكثر علماً وأجل قدراً
قد صرحوا بذكر ما هنا جرى
بنى النضير منه ترخيص جرى
مباين لحالة المضرة
وليس في سواء منع إن ألم
رضى غريمه بهذا الحال
فإنه ماض بلا تفضيل
وغيره لكن بشرط قد حتم
قبل تمام الأجل المفصول
كأنه يصير قد تبرعاً
مدته من أجل تحصيل
قسط من الأتمان في ذا الحال
إذا رضى الغريم في غير السلم

وإن بلا وضع وبعض قالوا
إن يك جنس الذين ذاك اللازم
من بيع أو قرض يكون لأجل
من اقتراض لا بيعوع تعقد
بها على الغالب للأسواق
له بتأخير يكون غرض
خلاف قرضهم فلا يجوز له
والمنع في الدين لأن من لزم
فعجل الخمسة منها ووضع
فإن ما عجله قرض حصل
فكان ذاك سلفاً قد جراً
ومن يكن أعطى لشخص ثمناً
يجوز للأخذ يشتري السلع
لأنه لما يكن قد قصداً
حتى ولو قد آل ما قد فعلاً
وهو الذي صححه القطب الأبر
حتى هم يحولوا للثمن
لو أنه من جنسه كمثلاً
وذلكم خشية أن يذرعو
فإن ذاك الأمر شيء يمتنع
وسوف يأتي ذكر ما قلنا به

يجوز أن يرض الغريم حالا
غير دنانير ولا دراهم
كذا عروض أو طعام قد حصل
إذ العروض والطعام يقصد
فالمشتري بدون ما شقاق
وهو انتفاعه بربح يقبض
أن يقصد النفع بقرض بذله
عليه عشرة لوقت قد علم
للخمس الأخرى كذا قد صنع
من نفسه يقبضه مع الأجل
منفعة في زعم بعض القروا
على قراض قال بعض الفطناء
بثمن ممن إليه قد دفع
إلى قراض بعروض أبداً
إلى قراض بعروض حصلاً
وبعضهم يمنع ما كان ذكر
لغير نفس الثمن المعين
أن يبدل ديناً أو دراهماً
إلى قراض بعروض تدفع
على أصح ما لنا عنهم رفع
مصرحاً مطولاً في بابيه

بيع الغرر

وقد أتانا النهى عن بيع الغرر وذاك بيع ما اختفى وما استتر

كالحب في سنبله والتمر في
واللفت تحت أرضه والبصل
والحب في جوالق تسبتره
من غشنا فليس منا وردا
أو لم يكن من أهل ملة لنا
وإنما يكون ذلك الغرر
والجهل إما بصفات الثمن
أو جهلهم بقدر لواحد
أو لانتفاء قدرة عليه
كمثل أن يبيع ما كان عهد
فليس يدري عنه قد ماتا
أو مات بعد بيعه من قبل ما
وذاك كالتفهي عن الملامه
فالببيع لازم بلا نشر ولا
كان بليل أو نهار وقما
والأصل فيه الجهل اما لو درى
ووصفه من باطن وظاهر
لكنما ثبوته باللفظ لا
فاللمس لا يعقد بيعاً لهم
والقول بالجواز فيه يوجد
وقيل بيع اللبس عنه زجرا
زجراً عن العقدة في بيعهم
وقصد إرشاد إلى التبيين
وقد نهى أيضاً عن المنايذه
لآخر وذاك أيضاً ينبذ

ظروفه ولؤلؤ في صدف
وجزر في الأرض لم ينفصل
وسمك في البحر غاب أمره
أى لم يكن من أهل ديننا غدا
وفيه أيضاً غير ما قلنا هنا
للجهل في التبائع الذى ذكر
أو بصفات كس للمثمن
من دين أو لأجل محدد
كذا تعذر البقاء فيه
حيا وقد أدماه سبع كالاسد
من قبل أن يبيعه وفاتا
أن يقبض الثارى له مستلما
كمشتر ثوباً على إن لمسه
ذرع ودون نظر قد حصل
فإن ذاك الأمر مما منعنا
حالته طولا وعرضا من شرى
فالببيع جائز بلا تشاجر
بذلك اللبس الذى قد غملا
ولا يجيزه ولا يتمم
إن يكن النشر له قد يفسد
لو علم المبيع من كان اشترى
باللمس وحده ونهيا لهم
باللفظ عند عقده المكين
يجىء ذا بشيئه فينبذ
له بلا عقد هناك ينفذ

ودون قيمة ودون روية
وقيل في التنابد المقرر
إبى إذا الثوب إليك أنبذ
واللمس فهو إن يقول من بيع
إذا مسسته بكفيك ولم
وهكذا بيع الحصاة وردا
كأن يقول بائع للمشتري
إن وقعت هذى الحصاة من يدي
أو كل ثوب فوقه قد تقع
والخلف في صحة بيع اللبس
فقيل مهما عرفوا المبيع
وهكذا إن جهلوه أو لا
وقيل لا يصح إلا إن هم
وقد نهى عن بيع حبل الحبله
لحمل ما تنتج هذى البقره
والنهى للجهل لعل الشاة لا
أو هو بيع لابن حمل الناقة
أو بيع سلعة مؤجل إلى
أو نحوها أو بيع حمل النخلة
أو هو بيع ما ببطن النعم
وهو الذى بيع الملاقح يسم
وهو على ما غسرت له الأول
وبيع ما فى بطن ناقة وصف
والمجر بيع ما ببطن أو رحم
وهذه البيوع كانت فى القدم

بل يتنابدان نفس السلعة
بأن يقول بائع للمشتري
فالبائع واجب ولا ينتبذ
للمشتري فى حين عقدة تقع
تتشره فالبائع عليك قد لزم
فيه عن المختار نهى أسندا
أو مشتري لبائع فى محضر
فالبائع واجب بلا تردد
فالبائع فيه واجب لا يرجع
نبذ حصاة مع زوال اللبس
فالبائع ثابت ولا رجوعا
ثم اتموا بعد علم حصلا
قد جددوه مرة وأحكموا
وذلك بيع سلعة مؤجله
أو هذه الناقة أو ذى اليعره
تحمل أو تسقط ما قد حملا
وذا هو الصحيح فى الرواية
أن تلد الناقة حملا حملا
قبل بدو لصالح التمسوة
من ولد داخل ذاك الرحم
فى الخبر المذكور عن هادى الأمم
يكون بيع الماء فى ظهر الجمل
من ولد بيع المضامين عرف
وفيه نهى عن نبيها علم
للجاهلية الأولى ومن ظلم

متفق بأنها مما حرم
والقطب قال بعد ذكراهات
قد أجمعوا على حرامه لدى
فإنما تحريم نحو البصل
قلت ويبيع بصل في الأرض
بأنه من بيع ما يجهل لا
فإن تتامموه تم وانبهرم
سليل خلجان وإن القطب قد
ثم الخليلي الإمام إذ سئل
وقال قول القطب عندي أقرب
فالبيع للعرجون في النخيل
وذلك إجماع لجهل حصلا
كذلك بيع بصل وجزر
وقد نهى عن بيع ثمرة إلى
فترهون بجمرة أو صفرة
من الدمان ومن المراض
أما الدمان ففساد الثمر
وذلك المراض داء في الثمر
أما القشام فهو فيما كتبوا
وقد نهى عن بيع حبة إلى
والعنب الأسود أو يسودا
وأبيض الأغراب حتى يحلو
كذلك أيضاً سائر الثمار
وخير بيع الثمر في النخل متى
إن صار حيث إنه لو انقص

ومن أتاها فهو عاص محترم
فإن يكن بيع الملامسات
ظهور جثة المبيع إذ بدا
أحق بالإجماع دون جدل
فيه مقال قد أتى عن بعض
مما يكون بيعه قد حظلا
وذلك قول للخليلى العلم
بالن في إنكار قوله ورد
صوب ما قال به القطب الأجل
من قول جدى المرتضى وأصوب
قبل وجوده من المحظول
وذلك من بيع السنين جملا
في الأرض للجهل بذاك القدر
أن يبدون صلاحها ويصلا
وتامن من عاهة وعلة
ومن قشام أحد الأمراض
من قبل إدراك له في النظر
يصيبه فيهلك على الأثر
داء يصيبها وليست ترطب
وقت اشتدادها بحيث توكل
ومثله كل طعام عدا
والتين أو يطيب فيه الأكل
تباع بعد الطيب في الآثار
ما طلبوا بيعهم أن يثبت
عذق يصير رطبا ليس حشف

وإن درك كل شيء بحسب
 غيرها فالنخل باحمراره
 ودرك غيره من الأشجار
 والموزان لا يفسدن إن ادخر
 وبعضهم يقول حتى تختلف
 وقصب السكر حتى تنقلب
 والجوز والفسق واللوز معا
 كالقمح والشعير والفول والعدس
 ودرك القثاء والخيار
 ودرك البطيخ أيضا حتى
 ودرك الليمون حتى يجمعا
 والياسمين دركه والورد
 وذكر النخل إذا ما صلحا
 وقد نهي عن بيعه العربان
 لبائع يكون في يديه
 فإن أتى الشاري لبائع لدى
 أولا فما في يد ذاك البائع
 فإن ذاك الأمر شيء يضمن
 لأن ذاك العقد عقد لا يصل
 فيلزم البائع أن يرد ما
 وقال بعض إن أنماه يتم
 والنهي من قبيل أنه غرر
 وأنه ليس يصح إن وقع
 وعن مجاهد وزيد أسلما
 أجازاه لكن رواة الخبر

حالته من النخيل والعنب
 دراكه يكون واصفراره
 أن يحلون ما فيه من ثمار
 من بعد ما أن ينزعن ذاك الثمر
 أفلاجه عن حاله الذي سلف
 أوراقه رأيت في بعض الكتب
 بأخذهن في اليباس أجمعا
 وحمص وغيره عليه قس
 هو انعقاد كان فيه جار
 يصفر أو لا يفسدن إن بتا
 ماء ويذهب الشخاخ مسرعا
 عند ظهور نوره إذ يبدو
 لئن يبتن به ملقعا
 وذاك دفع البعض من أثمان
 يقبضه لمدة لديه
 ذا الوقت امضوا بيعهم وانعقدا
 من ثمن له بلا تراجع
 ولو أتى الشاري بعيدا بالثمن
 من أول الأمر يكون منقبلا
 صار له من ثمن تقبدا
 عقدهما والتوب مطلقا لزم
 وأكل مال دون تعويض ظهر
 خلفا لما عن ابن سيرين رفع
 وعنه أن المصطفى المكرما
 عن النبي الأبطح الأطهر

قالوا بأن ذاك لما يعمرفا
وقد نهى عن سوم إنسان على
في البيع والشراء والإجارة
بمثل سوم ذاك أو بأكثر
وهكذا عن بيعه أيضا على
وإن بتأخير وتغير الثمن
لو سومه أو بيعه كان وقع
أو للذى كان له موكلا
وهكذا إن كان ذاك الأول
وهكذا الأحكام في الإقالة
وإن أجاز بائع أو من شري
وقائل لرجل لقيه ما
لأشتري من عنده جرابا
فإن يكن باع لك الجرابا
فقال إن كان لديك فأنا
فباعه الذى له كان طلب
وعندهم لا بأس في السوم ولا
في سوم مشرك ولو ذميا
وقيل لا سوم على ذمى
وجائز سوم على من لم تصح
والطفل والمحجور من سقيه
ومن عليه جمعة قد وجبت

عن النبی الهاشمی المصطفى
سوم أخيه لضرار حصلا
وفي الكرا وفي نكاح الفسادة
أو ناقص فالحل منها حجرا
بيع أخيه النهى فيه نقلا
فالنهي شامل لكل ما زكن
لغيره كطفله فقد منع
أو كان آمرا له أن يفعل
لغيره سوماً وبيعا يفعل
بينهما والحكم في التولية
سوما عليه فالجواز ذكرنا
تريد قال | خالدا المكرما
فقال سر واطرق عليه البابا
أولا فوجه نحوى الركابا
أحب منك فاقبض الثمننا
فإنه بذاك مكروها ركب
في البيع والذى لهن مائلا
ومسلم إن لم يكن وليا
ومسلم لو غير ما ولى
منه البيوع مثل مجنون وضح
والعبد والفلس والمعتوه
بعد نداء للصلاة قد ثبت

النهى عن تلقى الركبان

أن يتلقى الناس للركبان
من يجلبن للبيع والشراء
وقد شرى منه متاعاً وذهب
له الخيار فى حديث قد نقل
عن بيع حاضر لباد طارى
من كان حاضراً كذاًك نقل
نظاير الحديث بالبيع الأتم
قال ابن سيرين سألت أنسا
لهم وتشتروا كذاًك لهم
لقد نهانا المصطفى وبيننا
لهم أتى بذاك نص الخبر
بأنما يحرم ما قد ذكرا
أو يشتري أولاً فليس يحرم
عن النبى ديننا النصيحة
تحريمه حيث له قد ساقا
وذاك بالخصوص جاء جزماً
يقضى على العموم أينما بدا
عن نجش فى البيع واحتكار
غش وعن خديعة نهى زكـن
يثبت والفاعل عاص علنا
والغش للشارى إذا ما وقعا
سوم امرئ فيما لنا قبل خلا
أو يبعه على سوى شخص ولمر

وقد أتى النهى من المدنانى
يعنى به القصد إلى لقاء
فإن تلقى المتلقى من جلب
فذلك الجالب إن أتى الحل
وورد النهى من المختار
وعن إعانة لباديننا على
وخص بعض العلماء النهى ثم
وأول القولين أزكى مفرساً
أهل نهيتهم أن تبيعوا أنتم
قال فقال لى نعم أى أننا
بأن نبيع لهم أو تشتري
وكان بعض العلماء قد نظرا
إن كان بالأجر يبيع لهم
لما من الرواية الصحيحة
وصحح القطب هنا إطلاقاً
لأنما هذا الحديث عما
وذلك بالخصوص حيث وردا
وقد أتى النهى عن المختار
لأجل غبن فيهما وجاء عن
والبيع فى جميع ذاك عندنا
واستحسن الخيار فى النجش معاً
وقد علمت النهى عن سوم على
فقييل لا بأس بسوم الرجل

فيه وذا مع قطبنا ضعيف
أموالنا في الحل والحرام
بغير أسواق تقام بيننا
للبيع والشراء ما بين الملا
فجائز وماله من مانع
تزايد في ثمن قد رسما
جاز لمن أراد منه يأخذ
فيما بديكان لبيع قد علم
أما النداء لا منع فيه أبدا
سوم على بيع وسوم قد زكن
سوق وبالنداء عند السلف
فيها تزايدوا وما نهامهم
حلساً وقدحنا بالمزيد والنداء
من ذا يزيده على ما وصفا
فباعه الهادي من الفتون
وهو دليل للجواز قاما
وأنه لمذهب الجمهور
يباع قصدا لتزايد بدا
هنا عليه طلب المزيد
فيه زيادة ولو هذا جعل
رواه قطب العلماء الصيد
عن التكا الركبان فيه اختلافا
ذاك الذي الركب إليه قد قصد
فإنه إذا أتى حيث ورد
ويعرف السعر هنا كيف جرى

وهو أخو براءة موقوف
للاشتراك قال في أحكام
وبعضهم قد خصص النهى هنا
وغير موضع وناد جعلنا
فإن يكن في هذه المواضع
لأنها قد جعلت لأجل ما
فكل شيء يوضع فيها غذا
واستظهر المنع بوسقة ثم
وفي محل البيع من غير النداء
أما حديث النهى عن بيع وعن
مخصص بخبر الجواز في
لأنما المختار قد رآهم
وباع مالا لفقيه وردا
سيم بدرهم فقال المصطفى
خسيم بعد ذا بدرهمين
لن له بدرهمين ساما
وذا هو الحق بلا نكير
فما يكون في محل النداء
يجوز فيه الزيد مهما يودي
وما عليه لم ينأى لم تصل
في موضع النداء للمزيد
والقصد من مدلول نهى وصفا
فقال بعض نفع ساكني البلد
وقيل نفع جالب إلى البلد
يزدحم الناس إليه للشرا

وهكذا كيف يبيع يدري
فالغبين لا يناله لأجل ما
وقيل نفع أهل تلكم البلاد
وإن يكن أباح للتلقى
يباح في قول لبعضهم وجد
فليس يستباح بعد ما حجر
وفاعل لذاك بيعه يصح
وقال بعض العلماء منهم
وفي الذي للشافعي قد أتى
وهكذا شراه والخيار
للشيخ أحمد سليل بكر
والمنع من فعل التلقى إن غدا
كالأكل واللبس والاستخدام
وانقطب قال كل ذاك يمنع
فإنما النهي الذي لنا رفع
أو تهبط السوق فذاك وردا
والضر أيضا لاحق بلا فسد
بالبيع للتجر وغير التجر
والفرسخان للتلقى الحد
والقطب قال المنع عندي مطلقا
والنهي للعموم جاء فيهم
فليذهبن من قبل ما إن يطلقا
يقصدنهم بحيثما قد وجدوا
وقيل حد المنع دون ميل
وكان بعض منهم ما دوننا

يعرفه أيضا وكيف يشرى
يعرفه مما عليه أقصد
ونفع جالب إليهم قد قصد
في تلكم الأقوال رب الحق
وقيا للتعبد النهى ورد
إذا أباح أحد من البشر
مع الشراء وهو عاص متضح
وهو الذي به البخاري جزم
بأن بيع المتلقى ثبتا
لربه وذا هو المختار
في ذا وكل عزز قد يجري
للتجر لا لغير تجر عهدا
وذاك عن بعض من الأعلام
للتجر أو لغير تجر يقع
أن يتلقى المتلقى للسلع
على العموم لم يخص أبدا
بجالب وأهل تلكم البلاد
فكله في المنع أيضا يجري
وجاز فوق الفرسخين القصد
فالضر في الجميع أيضا لحقا
فمن أراد الاشتراء منهم
عليهم اسم جالب منطلقا
من قبل أن إلى البلاد يقصدوا
ودون ميلين أتى في قسول
مسافة القصر يحسدونا

وهذه الأقوال تروى في الأول
ثم التلقى لا يجوز لوهم
لو أن هذا المتلقى لم يكن
ويحجر الخروج والذي كسر
تسعا وعشرا يضربن أودونا
ومن أتوه في طريق ثالثا
مسافرا أو غيره إن كان لم
كان يكن أتاها لم لطلب
أن يشتري وأن يبيع لهم
أو للسلام قصدهم والفرحة
لو أنه قد كان للمبايعه
لو دون فرسخين ذاك حصلا
في الالتقاء بالقصد للمبايعه
وذا هو الأصح للشوافع
إذ علة المنع هناك توجد
أما تلقى وارد في الخبر
فإنه فيما الإمام عدله
وجاء عن بعض أولى العرفان
إن كان ذاك المتلقى يعلم
ولا يرد من مضى مسافرا
فإن يكن رد لغيره حرم
أهل مكان نحووه ردوه
وجائز لغيرهم من واصل
وقال بعض العلماء يحرم
لأنهم في موضع قد قهروا

عن صاحب مالك لها القطب نقل
غير بلاد المتلقى يمموا
من أهل ذى البلاد فهو يمنعن
لحجرنا أدبه القاضي الأبر
بنظر من المؤدبين
عليه منهم ليس شيئا حجرا
يقصد إليهم لشراء ويؤم
غير الشرا فإنه لم يحجب
لو كان للتجسر الشراء منهم
أو حاجة من غير تجر أنت
إن تك ذى لغير تجر واقعه
لأنما النهى الذى قد نقلنا
وبعضهم يمنع ذاك أجمعه
والقطب يستظهر للتمانع
وذا هو الضرب بمن قد قصدوا
للبيع منهم لخير البشر
جار على الغالب لا مفهوم له
بأنه يكره باستحسان
حاج بلاد نحوها قد يمموا
عن منزل قد أمه لآخر
أن يشتري من عنده لما علم
لأنهم عن سيره صدوه
لنحوه من سائر المنازل
على الجميع الاشتراء منهم
له وفي الوصول ما تضيروا

من يشتري منه وفي البيع رغب
من عنده ليس بشيء حجب
أهل بلاد نحوها كان هبط
لها عليه قط من حرق بعد
من حاضر للبلاد في الرواية
رفق بأهل حضر لهم يؤم
في خبر عن الرسول آتى
من بعضهم كذاك عنه يرسم
يبيع من سمر له قد وقفنا
بماله على الوري كيف يشا
سمر البلاد للبداة معلنا
لذلك البادى إعانة يعد
نهى الحديث في البيوع والشرا
وهو ضعيف قاله القطب وخط
بعض من البداة أن يبيع له
والرأى منى في الشراء الجازم
عليه إن لنفعه يدلله
مصرحا بما ذكرنا بسند
يدل للذى آتى من طلحة
أخو البداة سلعة قد حصلا
يكون بيعه لها محلا
مباين البرق بأرباب الحضرة
شخص من البداة إن لى اشترى
تشرية فالجواز فيه رسما
مواضع البيوع طرا والشرا

وإن يك الجالب وحده طلب
قبل وصول بلد غلاشترا
إذ ما على الجالب أن ينفع قط
ولا لأهل البلد التى قصد
والقصد من نهى عن الإعانة
وبيع حاضر لبلاد قد علم
لأجل الانتفاع بالبداة
ذروا الوري ينتفعون بعضهم
وذلك البادى بما قد رزقا
لا يتحكم من لديه قد مشى
ويدخلن في ذاك أن يبيننا
لأنما التبيين من رب البلد
إلا على مقال من قد قصرا
أو هو مقصور على البيع فقط
وقد روى عن طلحة إذ سأله
فقال لا للنهى لكن ساوم
وقيل مهما استتصح البادى له
لأن في بعض الروايات ورد
وما آتى في هذه الرواية
ويدخلن في ذاك ما ان أرسلنا
لحضرى كى يبيعها فلا
كذا الشرا لأن ما كان ذكر
وإن يكن أرسلك نحو الحضرى
كذا كذا أعطك أثمنا لما
أما بأن يطوف بالبادى يرى

فذاك منع لا يصح بيننا
باد سواء في بيعوع فعلا
على البداءة ما بها من ضرر
على كمثلها فذا لم يحجر
مخصص بالجساهلية الأول
والمنع مطلقا هو القول الأتم
بصيغة العموم جاء مسندا
وصحبه في هذه المسألة
ويخبرن بسمره المعتاد
في ذاك للتنزيه عن خير الملا
في مسألة الزفق بأرباب الحضر
أشد فيما جاء في الأخبار
جاء من البدو وعن سوم وعن
وعن تلقى ركبته المنوع
ينتظر اللعنة من رب البشر
ينتظرن والربح هكذا ورد
يحتكرن فإنه لقد لعن
من كان خاطئا حديث يتلى
بها من التهديد ما قد ثبتا
لأهل شرك ما لهم عهد عقد
أن يشترى المقيم للطعام
تأخيرته إلى غلاء يجد
وقيل أربعون بالتمام
في عد أيام لمن قد فعله
يطعم لود هنا وشريا علما

معينا لذاك أو مبينا
وجائز إعانة البادي على
وهكذا إعانة للحضر
وهكذا إعانة لحضري
وقيل في النهي الذي لنا نقل
إذ البداءة مشركون في القدم
حيث الحديث لفظه قد وردا
وجوز الخبر أبو حنيفة
بأن يبيع حاضر للبادي
وحملوا النهي الذي قد نقلنا
قالوا بأن النهي ترغيب صرور
والنهي عن إتيان الاحتكار
من نهيه عن سوم حاضر لن
بيع على سوم أخ والبيع
لقول خير الخلق إن المحتكر
وإنما التاجر للرحمة قد
وقد روى الجالب مرزوق ومن
وجاء لا يحتكرن إلا
وغير ذاك من أحاديث أتى
وجاز فعل الاحتكار في بلد
والاحتكار موضع الكلام
لأجل تجر في بلاد يقصد
وحده ثلاثة الأيام
وقال بعض العلماء لا حد له
والخلف فيه هل يعم كلما

أو أن ذاك بالحجوب الستة
ومشتري الطعام من بلدته
ومن إلى بلاد غيره وصل
فمثل هذا الأمر من هذين لا
كذلك من يأخذه في دية
أو في مقاضاة وأرش قدرا
كهبنة وصية إقرار
وإن من لقوته اشتراه
أو أنه لمثل كفارات
عليه في ذمته تعلقا
من كل ما ليس به متجرا
له بعيد ذلكم أن يتجسس
أو يقينه للفلا مدخرا
ولا يخلى من يكون احتكرا
بل يجبرن بأن يبيع مثلما
ولا يجوز جبره أيضا على
وقد أتى عن جابر من احتكر
ثم أبى من بيعه إلا على
فماله ذاك ولكن ينزع
بقيمة معروفة والمحتكر
إن رده لأهله أو أخرجه
أو في وجوه غير وجه التجر
كذا إذا عن حاله تغيرا
كمثل أن يكون حبا احتكر
أو أنه كان دقيقا حكرا

يخص أو شعيرهم والحنطة
لكي يسافرن به في وقتيه
ليشتري منه الطعام ورحل
يدعى احتكارا حينما قد فعلا
أو في ديون أو صدق أجره
أو غير ذا من كل ما ليس شرا
ومثل إرث أو كفرم جاري
لو لسنين جملة أبقاه
أو لخلاص ما من التبعات
من الطعام أو سوى ذاك بقا
فما عليه حرج إذا طرا
به ولو في أرضه والمستقر
إذ كان لم يقصده في وقت الشرا
يبيع بالزائد مما قد شري
كان اشترى ولا يزداد درهما
ما كان من قيمة ذاك أنزلا
على الوري طعامهم وقد أضرا
ما قد يريد وهو في حال الفلا
منه وما بينهم يوزع
لا يجبرن أن يبيع ما احتكر
من ملكه بأي وجه أزعجه
كبذله في صدقات الأجور
ذاك الذي كان له محتكرا
فيطحنه بعد ما كان ذكرا
ثم لخبز بعد ذاك صيرا

فإن وارثيه ليسوا يجبروا
من يد حاكم بوجه حصلا
يفضل عن إنفاقه لو عظما
يفضل عن حاجة أصحاب البلد
لو أنه إلى الغلاء ادخرا
لغلة في وقتها للمتجر
كذا طعام عنه كانوا في غنى
هو الذي طعام البلاد يشتري
سواء يشترون منه أبدا
إلا على ما أبتغى وأحكم
ووجدوا عنه فليس محتكر

وإن يكن قد هلك المحتكر
كذلك من في ملكه قد دخلا
وهكذا لا يجبرن ببيع ما
ومشتر طعاما به التجر قصد
فلا يكون عندهم محتكرا
وجائز لرجل أن يشتري
ولغلاء السعر يقيها هنا
وبعضهم يقول في المحتكر
ولا يرى أهل البلاد أحدا
ثم يقول لا أبيع لكم
أما من اشترى طعاماً وحجر

النجش

في لغة العرب الصراح الأول
من موضع للاصطياد صارا
النجش هو الختل والخديعة
تريد سلعة لشيء من ثمن
لكن لايقاع سواك فيها
بذكره نص الحديث مسندا
عن فعله صلى عليه الباري
هناك أعطى ثمن قد رسما
هذا ابتداء ثمننا كان أجمل
أو أنه أعطى هنا لكم أقل
قليل لقد أعطى فيها هكذا

النجش بالفتح فإسكان يلي
تنفيرك الصيد وإن يثارا
وجاء في رواية مرفوعة
أما بمعنى الشرع فالنجش بأن
وأنت لا تريد تشتريها
فذلك النجش الذي قد وردا
وورد النهي من المختار
فيشملن ما إذا تقبدا
وما إذا لم يتقدم بل بذل
من قيمة المبيع أولها مثل
ليبنين غيره وما إذا

أو أنها قد شريت بذا مثل
وذاك كله إذا لم يقصـد
أما إذا الشرا أراد وبذل
ليقطعن غيره ويعجزا
وقد عصى الناجش بالنجش هنا
وإن إلى باريه قد تقربا
أشرك حيث أنه تقربا
وإن تواطأ قيل رب السلعة
غذان في الإثم شريكان كما
وقد رضى بماله قد فعلا
وإن يكن لم يعلمن بالصفة
من جملة النجش إذا ما أخبرا
مما به قد شريت وهو سوا
واستحسن الخيار للشارى بذا
وقيل لا خيار إن لم ينجش
وإن يك الشارى بذاك علما
واختير في الحكم إذا لم يعلمنا
وذاك بالاطلاق في القضية
أو كان غير ربها واجتمعا
فالبيع في هذى الصفات أجمعا
وواجب على الذى قد نجشا
بأن يرد بعده للشارى
كذاك ما على المزيد قد بنى
يتوب ناجش ومن قد رضى

فكله ممتنع ولا يحل
به الشرا بل ليزيد في الثمن
في ذلك المبيع قيمة تجل
أو يدهشـنه فذاك جوزا
معصية المنافقين علنا
بذلك النجش الذى قد ركبا
لله بالعصيان حيث ارتكبا
مع غيره على مزيد القيمة
إن كان ربها بذاك علما
ذاك ولو ما كان واطىء أولا
فغيره يختص بالمعصية
بأنها قد شريت بأكثر
من ربها أو غيره ذاك استوى
ما بين أن يردھا أو يأخذها
صاحبها ولو درى بالنجش
فلا خيار بل له قد لزما
به بأن البيع أيضا لزما
كان الذى ينجش رب السلعة
أو كان من دون اتفاق وقعا
يكون لازما كما قد أوقعا
تخلص من الذى كان غشا
ما كان زائدا على المقدار
وبعده يتوب للمهمـن
بالنجش من جميع ما قد أتيا

الغش في البيع

صورة ما باع له خداعاً
في وقت ما يبيعه ليربحها
أفعاله أم أنها تستتر
فيسقينها بعد تلك العطشة
بأنه من أجل شحم حلال
غير جديد ليرى جديداً
ليأتين عند الوزن أثقلاً
حين أراد السلخ لإلهاب
يؤثرن في اللحم شيئاً إن يكن
فليس منا هكذا روي لنا
عن ابن مسعود الرضي بسند
فقال ما أطيبه حين نظر
في الجوف للطعام حتى تجداً
داخل ذلك الطعام قد فسد
جمعت خصلتين كلها خطل
يا صاحب الطعام في الديانة
ما قد روى القطب لنا عن سلف
شيئاً كمثل النفخ للإعانة
ملحاً على الشحم الذي تحصلاً
فيه تغير بدود قد طرا
من ذاك ثم ناب مما فعلاً
بفعله كيلا يكون غرراً
لحاجة جهراً وكان يعلم

الغش إن يغيرن من باعاً
يظهر حسنه ويخفي الأقباحاً
وهو سواء بعد ذاك تظهراً
كمثل أن يعطش البهيمة
لكي يظن من يرى البطن امتلاً
وهكذا مشط كسا أجيداً
ومثله ملح بشحم جمعلاً
ونفخه للشاة من ذا الباب
إلا إذا ما كان هذا النفخ لن
وفي الحديث أن من قد غشنا
والكر وانخداع في النار ورد
والمصطفى على طعام كان مر
فقال جبريل له أدخل يدا
فأدخل المختار كفاً فوجد
قال لصاحب الطعام يا رجل
الغش للإسلام والخيانة
وذلك الطعام فهو البرقي
وفاعل من ذلكم لحاجة
للسلخ أو كمثلاً أن يجعلاً
لأجل إصلاح له أن يظهرأ
أو أنه للغش شيئاً جمعلاً
فليخبرن من أراد الاثـترا
وكل من يفعل من ذلكم

غبان ذاك لا يكون غشياً فالغش ما يستتره من غشياً
ومن يبيع حباً وفيه السوس
فليس غشاً إن يكن قليلاً
إلا إذا ما كان عمداً جعلاً
ليس من الغش الذى قد ذكرنا
كالشط للكسا الجديد وكذا
أو من صدى كذاك فى المرأة
لفرس أو جمل أو أمة
وفى الحديث لا تصروا الإبل
وهكذا الكلام أيضاً فى البقر
وذاك جمع لبن فى الضرع
وقد روى بيع المحفلات
وتحرمن خلابه للمسلم
وإنما خص هنا بالذكر
وذلك التحفيل فيما أتى
أو بقر أو غير ما كان ذكر
يجب به يومين أو ما زادا
بأن يحال بينها وبين ما
بأن در هذه البهيمة
وتلكم الأخلاف فى قول الأولى
بالكر فالإسكان وهو حلقة
وذاك لا يحل إن تعمدا
قال الإمام القطب فى ذا الواقع
بأنما التحفيل فى البهيمة
ممتنعان أبداً فيحرم

أو التراب أو حصى مصسوس
يعتاد فى الحب إذا ما كيلاً
ليكثر الحب به ويثقل
تزيين سلعة بعينها ترى
مسح لسيف من غبار أخذ
وهكذا التزيين بالأداة
فما به بأس على ذى الصفة
وهكذا الأغنام عنه نقلاً
فكل ذاك الأمر مما قد حجر
ليعظم الضرر بذاك الوضع
خلابة عن الرسول أتى
كذاك غير المسلم المحترم
لأجل عظم شأنه والقدر
حبس لألبان بضرع الشاة
أو كان فى أخلاف ناقصة يصر
عن ذاك حبساً لم يكن معتاداً
ترضعه من ولد ليوهماً
فى كل يوم هكذا فى الصفة
فإنها جمع لخلف جعلاً
فى الضرر للناقة بعض رسمه
فألهمى للتحريم عنه وردا
قد جزم البعض من الشوافع
وهكذا التصرية المذمومة
إيقاعه بحيوان لهم

وهو سواء كان غشاً قد قصد
لأن في التحفيل والتصرية
ورجح القطب بأن النهى عن
في البيع لا في غيره فقد ورد
عن أعرج أن لا تصروا للإبل
فمن سقى لناقة بعد عطش
أو حبس الألبان في الضرع بلا
فإن يكن للشارى وهم حصلا
فيلزم البائع تبين الخبر
وذلك التدليس في البيوع
كمثلما أن يعلم الإنسان في
فيكتمن أمره عن شرى
كمثل أن يجعل ماء في اللبن
بأنه للبن يوماً طـرح
خلاصة البيع من المنوع
كذا خديعة وذا أن يخدعه
كان يقول اشتر منى يا فتى
أو اشترى فإنه رخيص
كذلك كتمان العيوب يحرم
وهكذا خلط دني وردي
كمثل أن يخلط بالسمن
وهكذا كتمانه أمراً عرا
للمشترى ذاك لكان من شرى
ومن يبيع للمصراة وما
وقد عصى البائع فيما قد جرى

فاعله أو كان غشاً لم يرد
حصول إيذاء على البهيمة
تصرية الأنعام إنما يكن
عن النسائي حديث بسند
أو غنم للبيع هكذا نقل
لا قصد إيهام بذا أو قصد غش
أن يقصد الإيهام فيما فعلا
بأنها كذا فيما قد خلا
بحل لها ليشتفي عنه الغرر
عندهم من جملة المنوع
سلعته شيئاً وعيياً مخفى
والغش في البيوع مما حجرا
وقد روى عن عمر أهل السنن
في الأرض لما غش تأديباً وضح
أى كذب في ثمن المبيع
بما يقوله إلى أن يوقعه
أرخص عليك وعلى من قد أتى
أو جيد أو ذا لكم مخصوص
وهو من التدليس نوع يعلم
بطيب من جنسه وجيد
لحماً من الهزيل والمهجين
في سلعة لو أنه قد ذكر
يكرها لأجل ما فيها جرى
قد حفلت غالباً في ما لزم
واستحسن الخيار للذى اشترى

ثلاثة الأيام بعد ما ظهر
ما بين أن يقبل للبيع وأن
وصاع تمره الذى قد رسما
لكن كناية لإرجاع الثمن
فإنها قد تحلبن بقدر
أو قيمة أو مثل ذاك من لبن
أو دونه فيلزمه بقدر
أو قيمة أو مثله وقيل لا
وإن يكن لم يحلبن شيئا يرد
وقيل ذا كناية قد يقع
من لبن يكون أو ركوب
وقال بعض إنه إذا حلب
صاع من التمر وذا تعبد
وفى الذى عن بعض أرباب الرشد
قد غارق الأصول من وجوه
قالوا بأن الأصل مهما أتلغا
وإن أعطى صاع تمر فى لبن
ثمت تحديد الصواع فى لبن
فإنه كذاك أيضا يفترق
وقال بعض إن من قد اشترى
فى ردها والصاع من تمر لما
وبين أن يمسكها وقيل بل
وما عليه إن يكن من قبلك
وقال بعضهم يردّها وما
لو أنه كان لها قد حلبا

له من التحفيل ما كان استتر
يرده وصاع تمر عن لبن
ليس بقيد عندهم قد لزما
عن لبن إن تك من ذات اللبن
صاع فيلزمه صاع معتبر
وربما أكثر من ذا تحلبن
ما كان قد ساوى له من الثمر
يكون فى الألبان مثل حصلا
مبيعه بدون شيء أن يرد
عن قيمة الذى به ينتفع
أو حمل شيء فوق ذا المعيب
شيئا قليلا أو كثيرا فيجب
والتمر من أوسطه فيقصد
إن حديثا فى المصرة ورد
وهاك ما قد أوردوه فيه
مثل له أو قيمة تأتى وفا
ليس بقيمة ولا مثل زكن
يكثر قالوا ويقبل إن يكن
فهو على الأصول ليس ينطبق
شاة مصرا فذاك خيرا
قد نال من ألبانها وغنما
يرد قيمة لما منها ينل
حلبها قد ردها للأهل
عليه شيء بعد ذاك لزما
لما أتى عن الرسول المجتبى

والشاري ضامن بلا نكران
 إن حديث الباب حيث ثبتنا
 تمر محدد لنا بالصاع
 لا خبر الخراج بالضمان
 ما لم يكن مخصصاً في موقف
 عن كل قيل كائن وقال
 تكلم في غير ما منفعلة
 وهو مقال قد أتى عن مسلم
 نهى أتى وكثرة السؤال
 حاج مع الإلحاح ممن يطلب
 وجوز السؤال للمحتاج
 صيانة له وحفظ منهم
 أن لا يلاقى غنياً إن عاملاً
 وفي سوى ذلك كالكسراء
 في غير أهله هو المضيع
 إنفاقه في أوجه الحرام
 إنفاقه تضييعه للمتلف

بأنما للخراج بالضمان
 قال الإمام القطب بعدما أتى
 قد جاء بالخصوص في إرجاع
 فليعلمن به لدى المعاني
 وإنما يعمل بالحديث في
 وقد أتى النهي بلا جدال
 وذلك كناية عن كثرة
 وقيل بل مزح وفحش الكلم
 كذاك عن إضاعة المال
 فكثر السؤال فهو طلب
 من الوري من غير ما احتياج
 إضاعة المال فذاك عدم
 أو عدم القيام بالنفس إلى
 لا حد في البيع والشراء
 وقال بعض العلماء من يضع
 وجاء عن بعض من الأعلام
 وقال بعض العلماء الإسراف في

الغبن في البيوع

فما علا كربع في السلعة
 ولا يزيد فوق هذا الوصف
 فلا يسمى غبناً إذا وقع
 وفي الأصول بعضهم قال العشر
 بأن في الأصول خمس القيمة
 والثالث قال البعض من ثلث

الغبن إن يغبن خمس القيمة
 وثالث وينتهي للنصف
 ودون خمس مثل سدس وسبع
 وإن ذاك في العروض يعتبر
 وجاء عن بعض من الأئمة
 وفي العروض ربع القيمات

والكدمى قال لا حـدهـنا
وكل ما يجرى به التغابن
لمشتر على الذى يبيع
إن كان ذاك فى يديه صـيرا
ومال مجنون أو الوصـية
كذلك ما عليه قد توكـلا
وكل ما كان كهـذا الحـال
وإن يك البائع حابى فى الثمن
كذا يجوز الغبن إن يوما جرى
إن كان قد رما به يجرى الغبن
إن فى يديه للشراء جـعـلا
وما يسمى فى اصطلاح غـبـنا
تحرزا عما يجوز الغبن
فذاك جائز ولو على صـبى
وكان بعض العلمـا لم يثبت
وبعضهم قال الخيار لهم
والفرق ما بين المحاباة نرى
أن المحاباة لبيع السلعة
تعمدا لقصد نفع من شـرى
والغبن بيعه على أقـلا
والاختلاف جاء فى بيع الغبن
فقيل لا يجوز لو فى مال
وقيل بالجواز فى ذا الباب
وإن بمال غيره حابى فما
وإن يكن بماله حابى فلا

إلا الذى ليس يروه غـبـنا
بين الورى فجائز وكائن
لو لسوى بئمه المبيع
كبيعه لمال طفل أصغرا
ومال مسجد ومال اللقطة
أو بخلافة لديه حـصـلا
من أيما كان من الأمـوال
مشترى فإنه لقد ضمن
لبائع على الذى قد اشترى
لو ما اشتراه لسواه قد زكن
وضامن إن كان حابى أو لا
بالغبن الفاحش يعرفنا
به مع الناس ولا يستهجن
أو غادة إن أوقعاه أو غـبى
عليهم ما زاد فوق القيمة
إن طلبوا لبيعهم أن يهدموا
والغبن الذى هنا قد ذكرنا
بما يكون ناقصا عن قيمة
أو غرض من غير ذاك آخرنا
أو الشرا بما يزيد جهـلا
فى كل ما بين الورى لا يجـرـن
من باع أو من اشترى بحـال
لو مال غيره ولم يحابى
باع وما كان اشترى تهـدما
قائل إن ذاك شـئـه حـظـلا

قال ابن محبوب غلو باع رسن
وذلكم يكون في الضرورة
وقيل لا يثبت في الضرورة
قيمة ما يبيع بهذا المكان
كمثل بيع شربة من ماء
غذاك لا يثبت منه إلا
وجوزوا بيع المحابة وإن
لأنما المؤمن فيما أثرا
فإن يكن حابى فإنه سمح
فالببيع لا ينتقض بها وقد
لكن إذا كانت بماله فلا
وإن يكن في مال غيره صنع
وإنه لا يحسن لأحد
في مال غيره وإن لها أتى
ومن يرى بأنها تمتنع
قال السامحة التي قد وردا
سامحة من مال من كان اشترى
ومال غير بائع ومشترى
وقد أجاز بعضهم وأطلقا
على ترادد لذاك الغبن
وإن يكن لم يطلب المغبون
فما لوارث قيام يروى
وليس يمضى غبن بينهم
وإن مضى عام على الغبن فلا
وقال بعض العلماء بالرد

بألف درهم مضى ولم يشن
كمثلما يكون حال السعة
إلا بما يكون قدر القيمة
من غير ما ضرورة يعانى
بمائة الدينار في الصحراء
قيمة مائه بحيث حلا
في مال غير بضمان للغبن
سمح إذا باع وسمح إن شرى
سامحة بها الحديث قد وضح
جاء بها أمر من الهادى الرشد
إشكال إن فعلها ما حظلا
ذاك فهاذا بالضمان قد رجع
بأن يحابى عن تعمدا
تعمدا فالببيع صار ثابتا
في مال غيره وليست تقع
بها الحديث فيها قد قمدا
أو باع لا الغير كما قد ظهرا
فماله من مدخل في الخبر
بيعا وفيه غبن تحققا
ما بين مشتر وبائع غنى
للفن حتى جاءه المنون
إلا إذا الملت أحييا الدعوى
على الذى كان به لا يعلم
يرد بعده بغبن حصلا
في ذاك مطلقا بدون حد

وقيل إن الغبن في البيوع
لكنه مؤثر في قسمة
وإن يك المبيع قد تغيرا
فلا يكون هاهنا قيام
غير مؤثر مع الوقوع
تخاير وقسمة للقسمة
بخدمة أو نحوها مما طرا
بغبن وبيعهم تمام

البيع المنهى عنه من قبل المكان والزمان

والبيع في المسجد عنه قد أتى
ومجلس العلم أو القرآن
والبيع في جميع ذا منعقد
إلا نكاح العرب الخرائد
والبيع إن كان بموضع غصب
بنسبة لغصب تجبيرا
إلا الذي صاحبه له إذن
وفي مكان ربه قد حجرا
أو للبيوع وعلى من يدخل
وموضع يدخل بالإذن فلا
بدون إذن من أهاليه مضي
أما الذي من جهة الزمان
عن البيوع وعن الشراء
أعني بذلك النسيئة الأولى
لو كان ما نادى لها منادى
والنهي فهو من عليه تلزم
لا كمريض وأخى الأسفار
والخلف في البيع إذا ما أبرما

نهي كذا حكم المصلى ثبتا
كمثله والذكر للرحمن
كذا إجارة ورهن يعقد
فهو من المنسوب في المساجد
كذلك جاء النهي عنه فاجتنب
والبعض مطلقا بذاك حجرا
فإنه يخرج من نهى زكن
على الذي يعقد فيه للشر
فيه ومن يمكث فهو يحظر
تدخل به للبيع أو ما مائلا
ونحو ما قلناه من عوارضا
فقد أتى النهي من المدنانى
موضعا في حالة النسيئة
من يوم جمعة كذا نقلا
أما محل ذلك الفساد
صلاة جمعة إليها يقدم
ونحوهم من صاحب الأعدار
بعضهم بالفسخ فيه حكما

وقيل لا فسخ بذاك واقتصر
وهو الصحيح قاله القطب الأجل
سماء بيعاً قال والظاهر من
أيضا وإن النهي لم يقع على
وسبب الخلاف في النهي فهل
والعاقدان إن يكن منهم رجل
والثان لا تلزمه فمثلما
ومطلقا على كلا القولين من
وفي لحوق سائر العقود به
وذاك كالرهن وكالكراء
والنهي من خير الأنعام الطهر
وقبل أن تطلع شمس قد حصل
عن اشتغالهم عن الذكر وعن
لما بقى من الظلام السائر
وقال بعض العلماء أهل البصر
في الاشتغال هاهنا بالذكر
وقال بعض إن ذاك للفرار
فيفسد البيع كما إذا وقع
وإن من طلوع فجرنا إلى
إلى غيوب شفق به يحل
فقيل حكمه كليل طارى
ومن بيوع غرر بيع اللبن

عليه في الديوان حينما ذكر
لأنما سبحانه عز وجل
ذاك انعقاده على ما قد زكن
نفس البيوع بل لوقت حصلا
على فساد ما نهى عنه يدل
تلزمه صلاة جمعة مثل
إن لزمت يوما على كليهما
يفعله عاص لربى ذى المن
خلف رواء قطبنا في كتبه
إجارة والعقد بالغيداء
عن بيوعهم بعد طلوع الفجر
ذلك تأديباً من الشرع الأجل
وقوعهم في غرر بذا الزمن
من ليلهم ذاك البهيم الغامر
بأنما ذلك ترغيباً صدر
في ذلك الوقت الشريف القدر
بالالتباس بالظلام المستتر
في الليل إذ طم الظلام وارتفع
طلوع شمس أو غروب حصلا
إفطار صائم أتى خلف الأول
وبعضهم يقول كالنهار
في ضربه من قبل ما إن يحلبن

بعض البيوع المنهى عنها

وقد نهى عن بيعتين المصطفى ومثلوا لنهيه الذى رفع أو غيرها عرضا وأصلا لهم أو بدراهم ثلاثة إلى من بائع ومشتري قد رسما ليس على قطع هناك بثمن ولا على نقد ولا تعجيل كأنه يقول مهما تردد وإن تشا فبثلاثة إلى فمنعه المختار مع أهل الفطن لأنه لم ينقطع عن ثمن فمن يقل بمنع ما قد ذكرا فإنه يقول مهما أدركت ردت على صاحبها إلى السورا فليدفعن قيمتها للبائع لا قيمة السلعة يوم بيعها والقول قول مشترى يكون أو يدفعن مثلها معجله وإن يك المثل لها ما أمكنها وإن يك المثل وتقويم جرى فالحقول في ذلك قول الشارح وإنما الصحيح عن أهل الهدى فيها لتقويم لهم من أمنا

في بيعة في خبر قد عرفا في هذه ببيع بعض من سلع بدرهم منتقد بينهم وقت مسمى برضى قد حصلا ذلك على التخيير ما بينهما معين وأجل لهم زكن يذكر عند بيعهم بالقول لها غخذ بدرهم منتقد عام فما أردت من ذا فافعل وهو مقال جاء عن أبى الحسن معين وأجل مبين وأن هذا فاسد إذا طرا سلعته ولم تكن قد هلكت وإن تكن قد تلفت مع من شري قيمتها يوم التلف الواقع كلا ولا القيمة يوم دفعها في صفة السلعة واليمين إن يمكن المثل والخيار له فليدفع القيمة عنها هاهنا لهذه السلعة قد تعذرا لكن مع اليمين بالجبار بأنه ليس يصار أبدا إلا إذا المثل لها ما أمكنها

وقيل إن البيع فيها فساد
فإن ربهما بحيث أخطأ
مع ابعد مما له قد ذكرنا
وهو ضعيف إذ تلافها وقع
وقد أجيز البيع فيما قد ذكر
قلل بهذا القول فالمختار في
والقائون بالجواز اختلفوا
إن بأدنى الأجلين يحكم
وهو مقال رفعوه عن أبي
ووجه هذا القول أن القائل
شرطهم لأجل وأثبتا
لى يكون الشرط شرطاً واحداً
لأنما المنوع فيما نظرا
وإن ن مقال الذي ترى
تقل وقد ضعفه أن الأجل
وبأقل الثمنين حكماً
وه مقال لابن محبوب الأجل
قلوا وقد ضعفه ما ضعفا
بأ للأجل قسماً من ثمن
كذا بأدنى الأجلين قد حكم
إجازة للبيع بين ذين
فالأصل بيع النقد من هنا حمل
بثمن النقد وفي ذا المقال
فيحكم على الذي قد اشترى
إن ينتقدن بعد احتراق لهما

وإنه إن تلف لهما بدا
فيها أقل الثمنين يعطى
من عاجل وأجل تقررا
ليس على بيع لهم قد انقطع
رواه قطب العلماء الحبر الأبر
منهاج شيخنا خميس السوفى
في ذا فقال البعض ممن نصف
فيها وأعلى الثمنين لهم
عيادة العلامة المذهب
أجاز عقد بيعهم وأبطل
شرطهم للثمن الذى أتى
في عقد هذا البيع ليس زائداً
شرطان لا شرط إذا ما قررا
صورة تشديد على من اشترى
له من الأثمان قسط قد عقل
بعض وأقصى الأجلين لهما
وفيه تشديد على البائع حل
لأول القولين مما وصفا
وذاك لم يجعل لهما قسطاً زكن
بعض وأدنى الثمنين وجزم
مع فساد ذينك الشرطين
عليه عقد بين ذين منفعل
بينهما عدل بلا جدال
من بعد عقد لهما تقررا
أقل ما من ثمنهم رسماً

وبأجل الثمنين لهما
معا وإمضاء لفعل ذين
لم ينقصدن ثمناً تحققا
بثمن الأجل ليس بالأقل
جميعه شرطين في بيع جرى
سماه بعضهم بذى التسمية
لم ينضبط في قول أكثر الأول
كذا جذاذ وقدم من سفر
والأخذ أو للرزق إذ لم يضبطا
إذ أسا عليه بيعاً لو جهل
بأن ذاك العقد لا ينهدم
يأخذه البائع حينما يرد
لأن للأجل قسطاً من ثمن
وتؤخذن عاجلاً في الآن
بأن هذا البيع بيع فساد
وعقدوا ثمانية بيعهم
سليلاً محبوب الأجل السامى
ليس إلى الأيام مع بعض السلف
وأنها السبع بذاك جزماً
وللشقا الربيع والخريف
ما أبطلا ونقضاه بعد ذا
قد أثبتاه بعد ذا وتما
اعنى حساب فلك قد عهدا
ذلك إشكال وليس يختفى
غأول الشهر به الحق يجب

وأبعد الوقتين بعض حكما
إجازة للبيع والشرطين
يرى بأنه متى ما فارقا
نعلم أنه قد اختار الأجل
وإن في هذا الذى قد ذكرنا
وصفتان هكذا في صفقة
ويفسدن كل بيع لأجل
كمثل دوس وحصاد للتمر
وصول بيتهم وسوق والمطا
وبعضهم جوزه إلى الأجل
والقائلون بالجواز حكموا
لكنه على الحلول ينقص
والقطب قال إن ذا غير حسن
كيف يوفرون للأثمان
وقال والتحقيق فيما قد بدا
إلا إذا ما جددوا وأحكموا
وجوز البيع إلى أيام
وهى ثلاثة وهكذا السلف
وقال بالجواز بعض العلماء
والخلف في التقيظ والمصيف
فقال بعض ثابت إلا إذا
وقيل لا يثبت إلا إن هما
وإن هما إلى الفصول قصدا
فذاك قطعاً جائز إذ ليس في
وإن يكن قال إلى شهر رجب

وإن يكن قال إلى جمادى
حيث ربيعان جماديان
ولهما النقض وبعض صححا
وإن هما قد قصدا معينا
والمهرجان وكذا السيوز
وجائز بأعجمى من سـ
وبعضهم يزعم أن ما ذكر
وأثبت الأجل ما بين الورى
وذاك فى نص الكتاب نـزلا
وأن معنى قولهم شرطان
فى بيعـة وصفقتان ذكروا
بأن يبيع رجل لآخر
بشرط أن يبيعه الأخير
وبعضهم يزعم أن ليس يسم
إلا إذا ما النوع كان اتحدا
وإنه بكل حال وجـدا
فبيطل البيع وشرط قد وجد
فقد يقال إنه تذرعـا
جنس بجنس ينسأـن إلى أجل
وقال بالثبوت بعض العلما
بعد الكلام الأول الواقع ما
ليس على مجرد الذى سبق
وقيل جائز وثابت على
أى شرط أن يبيع من قد اشترى
فإن أراد مشترىه لم يبيع

أو لربيع فضعيف عـادا
هما فصار الجهل من ذا الشأن
فساده لأجل جهل وضحا
من ذين غالجواز صار بيتا
إن عرفا إليهما يجوز
وبشهورها وبعض حسـنه
ليس يجوز أبدا أو يعتبر
فهى الأهلة التى لها نرى
بينه سبحانه رب العلى
فى بيعهم كذاك بيعتان
فى صفة معناه فيما أثروا
مثل كساء أو حسام باتر
كمثله مع عقدة تصير
شرطان فى بيع بذاك قد جزم
غالاتحاد سبب المنع غدا
هل يمنع البيع إذا ما عقدا
لا سيما إن يكن الجنس اتحد
إلى الربى بماله قد صنعا
وما جرى من ثمن فهو حيل
إذا هما عليه قد تمااما
بينهما وجوزا ما أبرما
من عقدهم بل بالأخير يتفق
إبطال شرط شرطوه أولا
له متاعه الذى قد ذكرا
له بحيث الشرط صار منصدع

من ذلك المذكور بيع عامر بدرهم أو هذه بائنين وهكذا جهلها المثلثا وهكذا خذ هذه بدرهم وإن يكن قد باعها بدرهم فإن ذاك جائز وقيل لا وبائع المتاع بالدنانير يمنع أو يعينها الدراهما عن ابن محبوب وقال الغير له ومن يبيع لأجل وقالوا إن حل وقت السلعة الذي ذكر كذا كذا من أي جنس قد أحب وهكذا إن كان بيعهم وقع وإن يكن قد اشترى له وقد فقال بعض إنه ضاع على وقال بعضهم على شأريه لأنما الأثمان لما تصل ثم يردده له ليشتري وليس للحاكم أن يحكم قط لثمن قد كان أو مئمن وجوز القطب له أن يحكما

سلعته يوما لشخص آخر لجهلهم بالثمن المبين إذ لم يكونا واحداً قد عينا أو هذه بدرهم متم نقداً ودرهم إلى وقت سمي يجوز والجواز قول قبلا أو بالدراهم لشخص آخر أو الدنانير متى تساوا ما أن يقبضن منهما ما حصله لمشتري السلعة منه حالا فاشترى لي بالثمن الذي استتر فذاك مكروه لديهم مجتنب بعاجل فالكره فيه قد رغب ضاع الذي اشتراه بعد ما عقد من اشترى له بأمر حلال ضياعه الذي يكون غيبه إلى يد البائع ذاك الأول له كما قد ينبغي في الأمر في كل بيع يكرهن حين خط أو صفة في عقده المكون في كل شيء لم يكن محرما

الشرط في البيع

إن كان معلوما لدى عقد بدا
أو فيه نفع مشتر للأمتعه
وكان في نفس المبيع قد رسم
ذاك المبيع مثلما قد اتضح
في عقدة البيع الذي قد سطرا
بيعهم أو بعد هذى المدة
بشرط أن تحمل فوقه النقل
وبيع دار واشترط السكنى
مع اشتراط أكله كما ذكر
ترفعه صحاح الآثار
إلا الذى يحل أو يحرم
شرط ففى إسناده ضعف زكن
إذ صح أن يقول فيه القائل
إن كان ذاك الشرط مما حرما
لأنهما المجهول قد يعطل
فيفضين الحال ما بينهما
والشرع لا يأمر بالمفسدة
بشرط حملها الجواز آتى
يولد سالما بأمر ذى المنن
وكان مما قد غدا ممتنعا
كمثلما قد عقدوا وأبرموا
ولأنهما إن عتقها يوما يخط
لمشتريها إن لها قد أرسل

والشرط في البيع إذا ما عقدا
وكان للبائع فيه منفعه
وجائز تملك المشروط ثم
فذلك الشرط يصح ويصح
وهو سواء كان ذاك قد جرى
أو أنه قد كان قبل عقدة
وذلك الحال كبيعك الجمل
أو تركبته لكان يعنى
وقتا معيناً وبيعك الشجر
لأجل ما يروى عن المختار
المؤمنون هم على شرطهم
أما حديث النهى عن بيع وعن
وذلك للتأويل أيضا قابل
بأنما هذا مقيد بما
وما إذا ما كان شرطا يجهل
مبيعه لغير حد علما
إلى نزاع كائن وفتنة
وفى بيع أمة أو شاة
وذلك بالإطلاق والغالب أن
ويبطل الشرط إذا ما وقعا
لكنما البيع يصح منهم
كبائع لأمة ويشترط
فذلك البيع صحيح والولا

فلا يبياع هكذا عن النبي
بقصد أن تعتق للمذكوره
له فأنكر النبي قائلًا
شرطهم وللبيع حلالا
لبطل فعل الشروط مطلقا
محرمًا فمن هناك قد بطل
فبيعته حرم ولا نزاع
فإنه يبطل والبيع معا
فيما روته القادة الأجبار
يأكلها لغير وقت منضبط
بدون وقت عرفوه السكنى
أو لوجود مسكن براه
ويثبت البيع كما قد خطوا
واشترط السكنى لها جهارا
شرط به لجهل شرط وقعا
معينا فمن هنا الشرط بطل
بطلانه لكن لجهل فيه خط
وليس فيه حجة لقائل
فإن ذاك باطل ولا يتم
عاما وبيعه النبي أسقطا
من قال كل البيع مع شرط بطل
عن ابن عبد الله جابر الأبر
قد اشترى من جابر بعيرا
ظهر البعير عند بيع عقدا
أى يركب البعير فى ذى الرحلة

إذ الولاء لحمية كالنسيب
فعائش قد اشترت بريره
واشترط البائع إنما الولا
إن الولا لمعتق وأبطل
فليس فيه من دليل حقا
لأنما الشرط الذى هنا أحل
لأنما الولاء لا يبياع
والشرط مهما فيه جهل وقعا
وذلك القول هو المختار
كبائع لنخلة ويشترط
وبائع دارا ويشترطنا
كما إذا قال إلى غناه
وقال بعض يبطلن الشرط
وكان قد باع تميم دارا
فأبطل المختار بيعهم معا
لأنه لم يشترط له أجل
وليس من مجرد الشرط فقط
فليس فى ذلك من دلائل
إن كل بيع فيه شرط قد رسم
وقال بعضهم تميم شرطا
فبالذى هنا ذكرنا يستدل
لكنما عارضها ما قد أثر
فالمصطفى فيما أتى مذكورا
وجابر استثنى على ما وردا
من بطن مكة إلى المدينة

فجوز المختار لما أنعمنا
فيستدل بالذى قد رغبنا
وقد روى بأن شرط الظاهر
وتلك الحالة كانت جارية
وإن يك الشرط الذى قد فصلا
كبيع شيء بتفويض بر
أو يحملنه لمكان ثانى
أو عمل ثان به الشارى عنى
ولازم من منع ذاك البيع
وإن يك الشرط من الشارى وقع
كبائع لسلعة ويشترط
فذاك جهل فى مثنى أتى
فبطل البيع وشرطهم معا
قال الإمام القطب يبحثنا
كذلك فى المسألة الأولى
وكان بعضهم رأى بطلانا
لو كان فى نفس المبيع حقا
لو أن شرطاً لهم قد وضعا
وبعضهم بصحة البيع جزم
والقول بالبطلان بالإطلاق
وقال ابن حجر إن ما قد أفردا
فى النفس للمبيع حال العقدة
لأن ذاك الشرط شيء نافي
كبيع دار واشترط السكنى
وقد أجازه أبو ثور الأشم

للبيع والشرط معا وتما
على جواز البيع والشرط معا
من بعد عقد البيع فى ذا الأمر
بينهم على سبيل العارية
فى غير ما نفس المبيع حصلا
بشرط أن يضمنه من يشترى
أو يبعه عنه إلى إنسان
غيمع البيع لجهل الثمن
أن يمنع الشرط من الوقوع
على الذى باع له تلك السلع
من اشترى الحمل لموضع يخط
وذا هو السلعة مع حمل الفتى
لأجل جهل هاهنا قد وقعا
بأنه لا جهل فيما عنى
لا جهل فى الأثمان مع ذى الصفة
بيع وشرط مطلقا إن كانا
وقال بعض بالجواز مطلقا
فى غير نفس للمبيع وقعا
وأن ذاك الشرط بطل منه دم
عن ابن عباس الإمام الراقى
للبيع من شرط فذاك ما بدا
وذاك مع جمهور هذى الأمة
لمقتضى العقد الذى قد وافى
وأمة بشرط تخدمننا
وأحمد أيضا وإسحق العلم

لأنما الشرط الذى ذكرنا
إن كان ذاك قدراً معلوما
فى الزمن اليسير لا فيما بعد
وقيل والتحقيق فى المنافى
ما إن يكن مشترطاً فى الأمة
والدار لا يسكنها والعبد لا
أو أنه لا يركن الجملا
معينا لأجل قد حددنا
ومن أراد الاشترا وقال لا
ف قيل نقبل العروض منك تم
إذا تشارطا عليه أولا
بل إنه من بعد بيعهم عرض
وبائع لنخلة على أحد
بأنه مادام حيا يأكل
فذلك الشرط ضعيف إلا
وإن يك الشارى لها قد أثبتنا
لوارث له كذا إن ملك
وبائع ثورا بألف درهم
إلى كذا فهو يرد الثورا
أجرة ما استعمله جاز على
وليعطه كراء مثله لما
وإن يك البائع تعويض عمل
كمثل نسبح كان أو خياطة
وبائع شيئا بشرط أن لا
أو ليس يعطى منه شيئا بطلا

عندهم كحالة الاستثنا
ومالك واغتهم قديما
وبثلاثة من الأيام حد
لعقدة البيوع عن أسلاف
أن لا يطأها الشارى بعد العقدة
يستخدمه بعد بيع فصلا
أما إذا يشترط شيئا مثلا
فلا منافاة لبيع عقدا
درهم عندي للشرا فابذلا
إذا أتماه وقيل منهمدم
وإن يكن بدون شرط حصلا
فإن ذاك جائز لا ينتقض
ويشترط مع بيعه الذى عقد
غلتهما حين تجيء الغلال
إذا أتماه ولم يحلا
لموته فليس من نقض أتى
من باع لا نقض لوارث ترك
والشرط إن للآلف لم يسلم
مع كذا من درهم مذكورا
قول وقيل النقض فيه حصلا
كان قد استعمله وخدما
يشترط عن أثمانه التى فصل
فالبائع فيه الخلف للأمة
يبيعه من اشتراه أصلا
شرطهم أى وحده وأهملا

الشرط والبيع هنا منهار
بشرط لا يبيعه لأحد
لست تبيعه لخالد الفطن
له لأجل شرطه المعين
قد عقد البيع له وتتما
أنقصه من ثمن متمما

وقال بعض وهو المختار
كبائع غلامه لأحمد
وإن يقل أبيع به بشرط أن
فإن يكن يترك بعض الثمن
أى بيعه لخالد وبعد ما
باع لخالد فيوفينه ما

بيع الثنيا

كيل له ودون وزن علما
كيلا ووزنا يخرج من عرمة
فيه عن الهادى عرفنا النهيا
على جزاف ثم يستثنى عدد
كان عليه يبيعهم قد رسما
ذاك الذى استثناه بائع هنا
ذى الأرض أو هذا الفتى إلا الربع
نصف وما زاد خلاف جائى
كان ونافيه لذاك هدمما
من نصفه لكن خلافهم جرى
أو صح واستثناهم مبطل
يظهر إما أن يكون علما
وذلك المجهول مما ظهرا
أعدادها مجهولة لم تعلم
كمثل أن يقول بعث لعمر
من العراجين بها للمسجد

والبيع للشيء جزافا دون ما
مستثنا بائعه من جملة
هو الذى يعرف بيع الثنيا
ومثله فى الحكم بيع ما يعد
وعلة النهى هو الجهل بما
وشائعا يكون أو معينما
فأول الأنواع مثل أن تباع
وذاك جائز وفى استثناء
مبته يثبت للبيع كما
وصحبنا ينفونه فى أكثر
هل يبطل البيع غداة يفعل
والثان إما ظاهر أولا وما
أو أنه بالجهل كان استقرا
ممتع كمثل بيع غنم
مستثنا لعدد مما ذكر
ثمار ذى النخلة غير واحد

ولم يكن عين للعرجون
وأن يعينه مع البيوع
وهكذا إن قال بعد ذى الغنم
وذلك المعلوم مما قد ظهر
كبيع بستان معين عدا
وبيع ذى الأغنام إلا واحدا
أو هذه الأغنام كلها عدا
أو ما عدا الإناث والذكورا
وبيع ذى الأشجار إلا الثمر
ثم من الظاهر ما قد يمتنع
كبيع عبدى ياسر إلا يدا
أو بيع ذى التينة إلا غصنا
كمثلما يمتنع بيع ما رسم
والغصن من ليمونة إن لم يكن
وجوز استثناء غصن شجر
وإن على أن يبينه اشتري
فها هنا عنهم خلاف نقلا
وصحح القطب جوازه لنا
بقدر غصنه الذى استثناء
وإن يك استثناء كما يقطعه
إلا إذا ما المشتري قد أذننا
وإن يك استثناء كى يبيقيه
ما كان من بيع وشرط أبرما
والخلف فى استثناء صوف فى الغنم
وصحح الجواز فيما ذكرنا

بنفسه فباطل فى الحين
ففعله ليس من المنوع
إليك إلا واحدا وما علم
ففيه الاستثناء لم يكن حجر
نخل معين به قد حددنا
معينا يرونه مشاهدا
ما كان منها أبيض أو أسودا
وكان ذاك حاضرا محصورا
بأن يكون ذاك لم يؤبر
للبيع استثناءه فلا يقع
منه ولو عينها وحددا
منها ولم يكن يعيننا
أى عضو عبد لو يكون قد علم
معينا لديهم وقد زكن
معينا يقطعه من يشترى
فى أمه طول المدا لثمرنا
أجازاه بعض وبعض أبطلا
فألزم الشارى المساقاة هنا
كذا بشرح النيل قد حكاه
فليقطعه بعد بيع أوقعه
له بأن يبيقيه حيث كوننا
فى أمه طول المدا ففيه
وقد مضى فيما لنا تقدما
وهكذا فى بيعه الخلف رسم
فالقطة والإبقاء فيهما جرى

ما مر في القطع وفي الإبقاء
وجوز استثناء رأس شاة
وجلدها إن للذبح تشترى
فإنه كراسها في الحلال
واستحسن المنع هنا لأنما
قال الإمام القطب شرطا لا أرى
وقال والصحيح عندي ما هنا
وبيع عضو ظاهر من بعد أن
وهكذا استثناءه من بعد
لو أنه في حينه قد كانا
وجاز بيع الصوف أيضا والشعر
يجز من ساعته لأنما
وغير ظاهر ففي استثناءه
كمثل بيع الشاة إلا الحمل
إن تنفخ الروح فالاستثناء
كذلك بيع التمر ما عدا النوى
والشاة إلا كرشها أو الكبـد
فبعضهم أجاز الاستثناء
وقيل لا يصح الاستثناء
وقال بعض كل ذاك ممتنع
وبيع شحم في كبطن الشاة
وقال بعض لا يجوز أبدا
لأنما ذلك مجهول ومن
والنهي عن بيع المغيبات
وجوز استثناء والمنع أصح

في غلال بيعت بلا استثناء
وبيعه كذلك أيضا أتى
وغير ذاك الرأس مما ظهرا
وذاك مثل يدها والرجل
ذلك بيع عند شرط أبرما
وإنما مجرد استثناء جرى
جوازه والمنع ليس حسنا
تذبح جائز بإجماع زكن
ذبح لها وبعد نحر يدي
ليس بمقطوع وعنهما بانا
على بهيمة ومثله الوبر
ذلك مرئي عيانا لهما
وبيعه خلافهم نراه
أو أمة وفيه قول يتلى
مجوز أولا فلا يستثنى
والبيض إلا مخه الذي حوى
أو قلبها أو لحمه منها تحدد
وجوز البيع كما قد جاء
وصح بيعه لمن يشاء
البيع واستثناءه فلا يقع
ففيه تكريه عن الثقاة
وذا هو الصحيح عن أهل الهدى
بيع المغيبات مثلما زكن
في خبر عن الرسول أتى
لأنما الجهل به قد اتضح

فلا يجوز بيعهم في الحكم
ليس بموجود لدى الاستثناء
أجازه بعض وبعض منعا
من غلة البهائم الدوائر
عبد كذا من أمة له تكن
وصح بيعهم كما يخط
بيعهم وشرطهم لو عقدوا
ثالثها عن بعضهم عرفنا
محددا وليس يشكنا
من ذاك قول بجواز البيع
أو غير هذين له القطب ذكر
على دوامه لأقصى المدة
فبيعها قد قيل يثبتنا
فالوقف من ذلك صار بطلا
أجاز مثل ما له رويننا
وصحة استثنائه مذ وجدا
بعض جهالة به يرخصن
فمثل ذاك الجهل لا يعتبر
كيلا ومثل ذاك حكم الوزن
والكل معلوم برأى العين
ما كان قد باعوا له أو أكثر
فيه من الكيل ووزن رسما
وصحح الجواز بعض من سلف
بأنها فيه من المنوع
من ذاك شيء لم يميزنا

وإن يك استثنى رطل لحم
وإن يكن ذلكم المستثنى
ففيه خلف بينهم قد رغبنا
وذاك كاستثناء غير حاضر
أو من نبات وكذا الخدمة من
فقال بعض يبطلن الشرط
وقال بعض العلم ما يفسد
وصحة البيع مع الاستثناء
وذاك مهما كان ذا الاستثناء
ويؤخذن حسب التشريع
لما به وقف كدار أو شجر
كوقف قنو واحد في نخلة
تباع والقنو بها يستثنى
وقال بعض لا يجوز أصلا
قال وبعض المتأخرين
أى بيع ما كان به وقف بدا
قال وما في ذلك المذكور من
ككبر القنو كذا الصغر
والخلف في جواز أن يستثنى
من المكيل ومن الموزون
وعلمهم بأن فيه قدرا
أو باطلأهم على جملة ما
كذا في جواز بيعه اختلف
وبعضهم يختار في البيوع
لأنما المبيع والمستثنى

من كل مجهول كمثل البيع
من كدس حب غير ما مكيل
سهم الشريك فهو يمنعنا
سهم شريكه قد استباننا
سماء لم يجز عن الأسلاف
إليه عند عقده الذي عقد
وهو مشير لحمار أو حمل
إليك فهو لم يكن منعقدا
في اليوم أو في غده يجوز له
ففي غد ليس له أن يقبله
بقعتها لا بأس في الاستثنا
موضعها استثنى متى أبانا
يكون كاستثناء في الثمن
فإن ذاك جائز كما وقع
من نحو دينار فذاك انهدما
والرهن أيضاً وصادق المرأة
فإنه كالبيع حين يأتي

وذاك الاستثنا من المنوع
كمثل أن يستثنى لكيل
ومن يبيع شيئاً ومنه استثنى
وقيل بالجواز مهما كانا
وإن يبيع شيئاً وبخلاف
وقال بعضهم يجوز إن قصد
كان يقول بعثكم هذا الجمل
وإن يقل قد بعث للشيء غدا
وقال بعض إن قبضه
وإن يكن في يومه يدفع له
وإن يبيع داراً وكان استثنى
كذلك بيع نخلة إن كانا
وهكذا استثناءه في الثمن
فإن يبيع بدرهم إلا ربع
وإن يكن مستثنى دراهم
والقول في استثنائه في الأجرة
كذلك في إعطائه الهدايا

بيع النخل بعد التأبير

من بعد ما التأبير فيه حلا
لبائع النخيل قد تقررا
فإن يكن شرط فلا نزاع
في نخلهما فإنها للمشتري
إن لم يك البائع يشترطها

وفي الحديث من يبيع النخلاً
فإن ذاك الثمر المؤبر
إلا إذا ما اشترط المتابع
وإن تك الثمار لم تؤبر
لأنها كمثل جزء منها

على خلاف في جواز استئثنا
للقطع أو بشرط إبقاء علم
وإن تكن بنفسها تأبرت
قال الإمام القطب ما تقدا
قال وقال الملقم وأبو
من قبل تأبير وبعده هنا
وابن أبي ليلى بعكس ذكره
فمن لها من ذين كان قد ذكر
وقيل لا يجوز للبائع أن
وما له ابن أبي ليلى ذكر
ولابن عباد وبعضهم رفع
وبعضهم للشاري يثبتنها
وأنه مخالف لظاهر
والأخذ بالحديث مهما وجدا
وقد يقاس سائر الأشجار
وابن أبي سرة أيضا قد رفع
بأن ما كان جرى به العمل
بأنما ثمارها للشاري
قال الإمام القطب بعد وانظر
فإنه مخالف لظاهر
ومن يبيع نخلة وكان قد
والبعض لم يؤبرن فالشافعي
وقد يقال إن يكن بعضهما
وذاك قول المالكية الأول
وإن يكن قد باع نخلتين

هذي الثمار عند بيع عنا
لأنها تصلح بالتأبير ثم
فإنها كمثما لو أبرت
فذاك للجمهور قول رسما
حنيفة لمن يبيع تذهب
لو أنها طابت وقد حاز الجنا
وذاك إن لم تذكر الثمرة
مشترطا فإنه له الثمر
يشرطها عن مالك هذا زكن
فهو مقال للربيع قد أثر
عن الربيع أنها لمن يبيع
ما لم تطب إليه يصرفنها
ما قد أتى عن النبي الطاهر
أولى وأخرى من مقال وردا
على النخيل عند بيع طاري
بأنه عن بعض أشياخ سمع
وما له قد أدركوا عن الأول
ما لم تطب كذا في الآثار
ما حجة القائل في ذا الأثر
ما جاءنا عن النبي الطاهر
أبر بعض تمر غيها وجد
يقول إن كله للبائع
أكثر فالحكم له تحتما
رواه قطب العلم فيما نقل
إحداها قد أبرت في الحين

له وصفقة بهما أبانوا
فهي لها حكم على التعيين
له وأما غيره للمشترى
لبائع له بإطلاق حصل
قد أطلعت بعد بيع رسما
قال هو الصحيح عندى المعتمد
من بعد ما صارت بملك المشتري
بأن ما تثمره للبائع
فما أتى يتبع تلك الثمرة
تأثير هذا الزرع مهما يفرك
مهم علىبيعة الثمار
إن كان فيها ثمر قد أينعا
إلا إذا استثنوا لها مع ما ذكر

فالكل مهما اتحد الجنان
أولا فكل نخلة من تين
وأحمد يقول في المؤبر
وذكر النخل يباع فالغلك
ونخلة قد أبرت بيعت فما
فإنه للمشترى والقطب قد
لأنها قد أطلعت للثمر
ويزعم الجمهور في ذا الواقع
لأنه من ثمر المؤبر
وقد روى ابن قاسم عن مالك
وذلك الأمر قياس جاري
وقسمة الأصول بعض منعا
والبيع مثل القسم فيما قد أثر

بيع الثمار

إما بأن يكون ذاك جاري
وتوجدن في شجر تعالى
أو بعد ما إن تخلقن جائئ
من قبل ما أن تصر من صرما
من قبل أن يصرم ذلك الثمر
في النخل والإدراك أيضا في الشجر
وفي البقول هاهنا نلفيه
من بيعهم من بعد زهو ثبتا
يكون مطلقا متى ما بيعا

واعلم بأن البيع للثمار
من قبل ما إن تخلقن أصلا
بشرط قطع كان أو إبقاء
وبيعها من بعد خلق أما
أو بعده فإن يك البيع صدر
فذاك إما قبل زهو معتبر
وقبل أن يبدو الصلاح فيه
أو بعد زهوه وكل ما أتى
والبيع قبله فإما بيعا

أو أنه يبيع بشرط الإبقاء
وأول الأنواع وهو أن تباع
وهو سواء قطعها قد شرطوا
وذلك من بيع السنين قد أتى
وهو بأن تباع غلة الشجر
لسنة أو سنتين أو أجل
وذلك بالإجماع ممنوع هنا
إن أبا حفص الرضى عمرا
أى جوزا يبيع ثمار الشجر
قال الإمام القطب ذاك قد وقع
في بلد الجزائر المعلوم
وكان فيها علماء نبلا
قال وذلك الأمر عندنا خطأ
وقد حكى قولاً لبعض العلماء
بأنه يقول ما من باس
لمدة معلومة وقد ذكر
حاصله بأن بيعاً يبرم
فإنه ولو غدا مخالفاً
لكنه لأجل ما قد عمداً
فإننا لا نتجاسرن على
وقال إن ذاك دفع للشغب
والعرف قد يقضى على الشرع الأجل
في مثل ذى النازلة المذكورة
وقد علمت إنما الضرورة
وقد أطال هاهنا الكلاماً

أو شرط قطع بعد بيع حقاً
من قبل خلقها بإجماع منع
أم أنهم ذلك لم يشترطوا
فيه عن المختار نهى ثبتاً
كالأرض والذى بنخل من ثمر
من قبل أن تخلق في ذاك المحل
إلا الذى رواه بعض قومنا
وابن الزبير جوزا ما ذكرنا
سنين هذا قد رووا في الأثر
يعنى به بيع السنين الممتنع
وذلك قبل دولة للبروم
وهكذا في مصر أيضاً فعلاً
وغيرنا فمن أتاه غلطاً
في الغرب ممن بالصلاح وسما
في البيع للملك وللأجاس
قولاً لبعض العلماء في الأثر
في ملكهم لمدة قد تعلم
قاعدة البيع الذى قد عرفنا
به البلاء بيننا وطما
مقال إن ذاك شئ بطلاً
وللنزاع بيننا أن يرتكب
وأنة يلزم به العمل
وأنة يكون كالضرورة
من شأنها تبيح للمجوره
وأيد الجواز والتمسكاً

قال الإمام القطب ليس الأمر وإنما يكون فينا حسنا إن لم يخالف نص قرآن ولا قال وحاشى المسلمين الكمل مستحسنا وليست الضرورة فإنه كم من ضرورة وقد ولم يكن إجماع أهل الجبل على محرم بنص السنة يبيحه إلا إذا قد صح ما عن عمر وابن الزبير في الأثر وإن يكن بيع الثمار بعدما بشرط إبقاء هناك يمنع لما أتى في النهي عن بيع الثمر وجاز بيعه لأجل القطع وكل عاهة تصيب الثمرا فإن تلك من ضمان البائع لذاك عن مالك جاء في ثمر بأنه يوضع عن اشترى قلت فإن كان الذي فيها صدر فكيف يوضع ثلث القيمة ويوضع الجميع قال أحمد والشافعي قال لا يرجع قط قال الإمام القطب قبل أن أرى قال وإننى أقول إنما فإنه فيما يباع قبل ما

كمثلما قالوا وما أقروا ما قد رآه المسلمون الفطنا سنة أحمد وإجماع الملا بأن يروا ما قبح الشرع الجلى تبيح كل خصلة محظوره يقدم الموت عليهما والكمد وأهل مصر في الزمان الأول غينا وبالإجماع بين الأمة يؤثر مما قد ذكرنا قدما فعلهم تمسكوا بما ذكر أن تخلقن فقبل زهو علما وصحبنا طرا عليه أجمعوا من قبل زهوه عن الهادى الأبر لو قبل زهوه فما من منع من بعد ما فيه الصلاح ظهرا يفهم هذا من كلام الشارع قد بيع بعدما صلاحه ظهر ثلث من القيمة للذى طرا يجعل من ضمان بائع الثمر فقط عمن اشترى في الصورة وعن أبى عبيد أيضا يوجد على الذى باع بشئ أو يحط هذا به كنت أقول نظرا وضع الجوائح الذى قد رسما أن يبدون صلاحه ويعلم

بأنه حين يبيع يصـرم رأيتـه نصاً لهؤلاء بقدر المصاب حكماً شرعاً يوضع دون ثلث تحصيلاً إذا أصيب ثلث الثمار وضيفة على الذي باعهم بل في الثمار الاعتبار قد رسم فإنه لا وضع في المحصول فبيعت الثمار فيما قد تلا فالوضع واجب مقال الكل في ذاك حكمها جميعاً يجري لو أنها كانت من القليل من ذاك بالثلث فما منه صعد عين بها يسقونه أو المطر جائحة كيابس الثمار ما لا يطبق دفعه حول البشر والجيش أيضاً والجراد إن وجد لص أتى الثمار يسرقنها لو علموا بأمره ومنعه قبل صلاح فيه كان قد ظهر نهى أتى عن النبي الطاهر يبدو صلاحها بلا شرط زكن فإن فيه الاختلاف جائئ أجاز للبيع الذي قد فعلا ثماره من بعد بيع وقعا

بغير شرط كائن بينهم ثم بحمد الله ذي الالاء وقال والتحقيق أن الوضع لو أنه قل وقال البعض لا لما أتى فيه عن المختار فصاعداً فإنها تلزم والثلث لا يعتبرن في القيم وإن تسكن بيعت مع الأصول وهكذا إن بيع أصل أولاً وإن تكن بيعت قبيل الأصل وسائر الثمار مثل التمر وتوضعن جائحة البقول وقال بعض العلماء الوضع يحد وإذا كان تنقطعن عن الشجر والزرع ليس فيه في الآثار وتلكم الجوائح التي ذكر كالثلج والجليد والريح البرد وليس عند الأكثرين منها لأنه مما يطاق دفعه وقيل لا يجوز بيعك الثمر ولو لقطع لعموم ظاهر وإن يقع بيع الثمار قبل أن منهم على القطع أو الإبقاء فمن على القطع لذاك حملاً فيجبر الشاري على أن يقطعا

إن كان من باع الثمار قد حجر
ومن على الإبقاء هذا حملا
وصحوا هذا المقال الثانى
فلا يجوز أن يتم لو على
لأنما السكوت منهم جائى
والبيع من قبل الصلاح المشترط
ولو هما تراضيا خلاف ما
وهو مثال من على القطع حمل
فإن على الإبقاء هما تراضيا
إن كان قد أجازته من قبل ما
ومن شرى نخلا مؤبرا ولم
ثم اشترى من قبل زهو للثمر
لان للثمار حكما مستقل
أعنى الشراء للنخيل والثمر
إذ الثمار للنخيل تابع
هذا هو التحقيق فى ذى المسألة
والشرط فى صحة بيعك الثمر
بقيد قطعه بأن يكونا
لأنما الخالق للعباد
وعن إضاعة مال قد زجر
ويحجرن من تولى الأمرا
وأنه لا يتم لنا
أولا فإن البيع لا ينعقد
قال الإمام القطب والتحقيق
غالبهم عنده صحيح إن وقع

إبقاءها فى نخله وفى الشجر
فإنه للبيع حتما حظلا
فبيعه منهدم الأركان
رضاهما إتمامه قد حصل
كمثل شرط كان للإبقاء
فيه البقاء فهو لا يجوز قط
قد جاء فى القول الذى تقدمنا
له وقد أجازته متى فعل
فإن ذلكم يكون ماضيا
فسخ بأيام ثلاثة تما
يشرط ثمارها متى البيع انبرم
بشرط إبقاء فبيعه حجر
خلاف ما إن كان شاريا لكل
فإن ذاك جائز بلا شجر
لو أنه لم يزه إذ تبايعوا
قال وبعض قومنا أجاز له
من قبل أن ترى صلاحه ظهر
ينتقم من به الأولى يشرونا
ليس يجب الفعل للفساد
نبينا محمد خير البشر
مثل هذه الأمور حجرا
أهل بلاد على ما قلنا
لعظم ما من الفساد يرد
عندى بأن ذاك لا يضيق
لو كان بالمبيع ليس ينتقم

وقد أتى الخلاف في تفصيل
والشجر الذي يعبرنا
مقيل في النخيل أن يحمر
وفي الحبوب قيل أن تشتد
وأبيض الأعتاب فيه الدرك
ويكفين ما طاب لو قد كانا
وبعضهم يقول حتى تؤمنا
لما أتانا عن ختام الرسل
زهولها وقد أصابت جائحه
وقيل بل حتى يطيب بعض كل
وقيل حتى يدرك الجميع
ويصلح ثمار بعض الشجر
لو لم يطب شيء هنا من سائر
وقيل يكفي طيب بعض الثمر
وبعضهم يقول أو يطيبها
لو من سوى جنس لذاك الثمر
والحلو من أعنابهم بالحامض
أصح ما قالوه الأحمرار
والقطب قال إن عندي لا يحل
لكل ما لم يك ذا أحمرار
أو يبدون صلاحه من الشجر
إلا الذي قل وكان قد غلب
أو بادياً صلاحه وكانا
وقيل لا يجوز بيع غلل
أو أنه كان على القطع اشترى

بدء صلاح الزرع والنخيل
بالزهو عنه حين يذكرنا
ما كان يحمر وأن يصفرا
كذاك في الأعناب أن تسودا
حين يطيب مأوه ويزكو
أخضر حين الطيب فيه بان
عاهتها أي طيب كلها هنا
من باع تمر نخلة من قبل
فيها فمن أمواله ذي رائحه
شجرة مما اشترى منه الغل
يحمر أو يصفر لا يضع
ذاك الذي غلته قد اشترى
ما اشترت غلته من شجر
لو في الذي غلته لم يشترى
بعض من الثمار إن أصيبا
وذاك مثل أحمر أو أصفر
وهكذا أسودها بالأبيض
زهو نخيلهم والأصفرار
بيع ومثله الشراء إن فعل
من نخيلهم أو يك ذا أصفرار
وذاك بالإطلاق فيما قد ذكر
عليه محمراً ومصفراً قلب
ذاك فيه شائعا عيانا
في شجر لو حلحت للماكل
فقيل إن كل هذا حجرا

درك على القطع فذاك حلالا
 فإن ذاك يورث الفسـاـدا
 بعد زيادة على المبيع
 بإذن من قد باعـه إياه
 قطعاً له يقطعـه في الحال
 بدون إذن بائع له ملك
 ففيه بينهم خلاف واقع
 يشري الغلال قبل إدراك زكن
 إلى دراك ما هناك من ثمر
 للقطع فالقطع له حالا يجب
 أو نخلتي تلك التي في قطعتي
 ما كان غيها من ثمار وغلال
 أو زائد ففيه خلف للأول
 تدرك فهو باطل تهـدما
 بيع على الإبقاء شيء من غل
 جذلها في الحين جاز وانعقد
 ويشترطن بقاءها لمدة
 قطع إذا ما وقتها قد وصلا
 إن كانت الأشجار تلقى الضررا
 فما عليه من لزوم حلالا
 هذا هو التحقيق عند الواقع
 في حالة الإطلاق حين اشتجروا
 أن يسقي النخل الذي قد ملكه
 فإنها كذاك تجرى لم تنزل
 فذاك لازم ولا مـلاذا

وقيل من شري لثمر قبلا
 وإن يكن خلاه حتى زادا
 إلا إذا ما تممـا للمبيع
 وإن يكن شاربه قد خلاه
 ثم أراد بائع الأمـوال
 وإن إلى الطيب له كان ترك
 وقد أجاز بعد ذاك البائع
 وقال بعض قومنا يجوز أن
 ويشترطن بقاءها على الشجر
 لكن إذا البائع منه قد طلب
 وإن يقل إن أدركت شجرتي
 فإنني بعت إليك با رجـل
 بخمسة دراهمـا أو بأقل
 وإن يقل بعتكها في يوم ما
 وإن يكن من قبل إدراك حصل
 وقد نوى الشاري لها القطع وقد
 ومشتر لـغلة مدركة
 قد عينت جاز ويجبرن على
 ويلزمن سقيها من اشترى
 بعدم السقي لها وإلا
 كمثما لا يلزمن للبائع
 وذلك الأمر الذي قد ذكروا
 إلا إذا العادة كانت مدركه
 كمثـل عادة لنا في ذا المحل
 كذا إذا ما دخلوا على ذا

أو أنهم للقطع لم يعينوا
فليس من جبر على شاري الغلل
وإن أراد القطع دون العادة
إلا إذا ما كان يحدث الضرر
وإن يكن قد نزع التمر وقد
فإنه يؤخذ أن يقطع ما
وهي له إلا إذا ما قد يقع
وما له سلع وليف وحطب
إلا إذا شاري الغلال يشترط
أو جرت العادة في ذاك على
وإن يكن من ذاك شيئاً يكمن
وما عليه من آثام أبدا
ومثل حكم التمر حكم العنب
سقيا وإبقاء أتى وقطعا
وجائز أن يشتري القصيلا
فإن يكن للقطع بيع أو على
ويترك الشاري له بدون ما
حتى مضت ثلاثة الأيام
فقال بعض إنه قد انفسخ
وقيل لا ينفسخ أو تمضي
وقال بعض لا انفساخ فيه
وهو على أقواله الثلاثة
ويرجع البائع للشاري الثمن
رد له المثل إذا ما أمكننا
بأنه يعطيه عما فات ما

وقتاله قد عرغوا وبينوا
أن يقطعن دون عادة المحل
لا يمنعن منه بكل حالة
من جهة القطع على ذاك الشجر
خلى العراجين متى لها حصد
يعتاد قطعه بأمر لزمها
بيعهما بأنها لمن يبيع
بل إنها لرب أشجار تجب
من ذاك شيئاً فله ما قد شرط
شيء غل المعادة حكم عقلا
من كل ما ليس له فقد ضمن
إن يك ذا للكسر ما تعمدا
والزراع ترويه صحاح الكتب
كذا خلافا وجوازا منعنا
للقطع لا الإبقاء فيما قالا
إطلاعتهم بدون شرط أولا
إذن من البائع قد تقدما
فالخلف في ذا البيع عن أعلام
إذا مضت وحكمه قد انتسخ
سبع وبعد السبع حكم النقض
إلا إذا لدركه يتيقنه
يرده لبائع بحالة
وإن يكن إذ هب بعض ما زكن
وجاء في قول لبعض الفطننا
ينوبه من ثمن قد رسما

وقال بعض إنه يفهم
وأول الأقوال فهو أوضح
وذاك أن البيع صار فاسدا
عليه بيعا لهم من ثمن
وهكذا الخلاف إن أذهب
والطيب في الشعير والبروما
وهو بدو للصلاح في الثمر
واللفت إن تبيس فيه حصل
وقيل لا انفساخ في ذلك الشرا
فإن يطب هذا غما للشاري
أي حالة الشرا ولم يكن هنا
بصالة التحقيق في ذا الحال بل
واشترك البائع والذي اشترى
بأن يكون قدر الشراء
وقدر الزائد فهو راجع
ومشتر غلة نخل أو شجر
وترك الغلة في هذا الشجر
مقدار سبعة من الأيام
وأربعين في مقال حبر
وجاء عن بعض من الأعلام
وقيل لا حتى تطيب ويرى
لكن له من تلکم الثمار
وإن يكن يترك للفصيل
بالإذن من بائعها فلا ضرر
وليس من فسخ بترك مالا

وذا هو الواضح في قولهم
فيما رأى القطب الإمام المصلح
فلا اعتبار بالذي قد عقدا
غاجعله في الحكم كأن لم يكن
جميعه الشاري وقد غيبه
كمثل ذين واضح ما اتبهما
والطيب في نحو غصيل للجزر
وقيل بل إدراك بذر قد حمل
لو كان خلاه لطيب ظهرا
ما زاد فوق ذلك المقسدار
وقوفهم عليه مما أمكننا
على تسامح لديهم قد حصل
في قدر الزيد ومقسدار الشرا
لمشتر للزراع ذاك جائئ
لبائع والحب يجنى البائع
للقطع أو كان بإطلاق صدر
أو في النخيل دون إذن قد ظهر
ينفسخ البيع لدى الأحكام
وقال بعض العلماء بشهر
بأنه ثلاثة الأيام
بعض ولو طابت فلا غسخ طرا
قيمة قبل الطيب في الأشجار
أو غلة الأشجار والنخيل
في ذاك بالإطلاق عن أهل البصر
يزيد بعد عقد بيع قالوا

وكل ما يقطع من هذى الغلال
وبرسم أو أنه قد كانا
أو شعر فمثله ما قد ذكرنا
والسبع في قول لبعضهم كما
وعدم الفسخ إذا ما تقطع
وجوزوا بيع نبات ظهرا
لأكل إنسان أو البهائم
أو عمل لكزجاج أو حصر
أو لسوى ذاك من المنافع
لا ما بيطن الأرض كان كالجزر
إلا إذا المقصود كان الظاهرا
بشرط لا يكون قلبه إلى
وإن يقع بيع على ما بطننا
وذاك أن يقطع بعد غيري
لو كانت الإجازة التى ذكر
لكان ما من بيعهم تكونا
كذاك بيع الزرع مثل البز
ليس يجوز ذاك إلا استتار
وبيعه من قبل دوس وقعا
وكل ما يثمر بطنا واحدا
فجائز بيع غلاله على
والخلف فى المثمر للبطون
هل يمنع بيع الغلال مطلقا
أو أنها بيعت على أن تقطعا
خشية أن يختلط المبيع

كمثل كرات وحناء بصل
من حيوان مثل صوف باننا
فى الفسخ بالثلاث بعضهم يرى
مضى وشهر قال بعض العلماء
غيا يطيب قبل طيب يقع
إذا بدا صلاحه لمن يرى
أو صنعة كمثل صبغ قائم
أو مثل إيقاد لنار تستعر
غما لبيعه هنا من مانع
وبصل لفت ولم يكن ظهر
من ورق أو بذره الذى يرى
ما كان فى داخل أرض مائلا
لم ينقذ إلا بإتمام هنا
فرضيا بالبيع لما ظهر
من قبل قلع ذاك شيئا معتبر
من قبلها يغنيهم عنها هنا
وكالشعر بعد دوس يجرى
حبوبه بالتبن والإقشار
فإن ذاك لم يكن ممتنعا
من شجر ومن نخيل وجدا
رؤس أشجار ونخل حملا
كشجر التين وكالليمون
إلا إذا ما قطعها تحققا
قبل أوان زائد تجمعها
بزائد فيقع المنوع

فياكلن بعضهما لـال
أو جائز يبيع ما في الوقت
فإنه لبائع يصير
لكنه يجنهدن في الحـالين
وأحوط القولين فهو الأول
وعال بعضهم لمستري الغلل
وإنما أجزى ذا مع أن ما
لم يك حال البيع موجودا تبع
ورب أشياء تصح بالتبـيع
كـلـما يجوز بيع ثمر
مع الذي أدرك منها تبعـا
لكنما القطب الإمام ضعفا
قال لأن ذاك لا يخرج عن
وهكذا بيع الثمار قبل ما
وبيعها من بعد ما أن تخلقا
فكيف بيعها قبيل الحلق
وإن يكن شرى لحاضر الغلل
في بيعهم فإن ذاك قطعـا
كذلك إن قال اشترت الحاضر
أو قال هذا القول من باع وقد
وقيل إن البيع في هـذا الصور
وبيع كالقرع وباذنجان
أى باعتبار تلـك البطون
للاتصال في بطون ما ذكر
والأكثر من منعوا بيع السمك

بعض غذا ليس من الحـلال
فما يزيد بعده ويأتى
وذا هو الصحيح والمشـهور
في حـاله التميز بين ذين
غيما رأى القطب الإمام العجل
غلة عام أن تزد ذى أو تقل
قد زاد بعد بيعهم وما نما
لذلك الموجود كيفـما وقع
لو هى باستقلالها ليست تقع
لم يدركن في نخلة أو شجر
لدرك فإنه لم يمنعـا
حين رواء وله قد زيفا
بيع السنين وهو مما يمنع
أن تخلقن وذاك مما حرما
وغبل ادراك حرام حـقق
عداك غير جائز بحـق
بسرط أن ما يزيد قد دخل
لبس يجوز فامنعته منعـا
وما يريد بعدها من تمره
قاما وجوزا فليس بنقـد
جميعها لم يك شيئاً قد حجر
أقرب للجواز في ذا الشـان
من بيع مثل التين والليمون
خلاف حال التين حيث يعتبر
لأجل جهل فيه داخل البرك

في ذلك الماء لجهل الحالة
ومثل ذاك حيوان قد نفر
وهكذا ما في بطون الغنم
وسهم إنسان من الغنيمة
إلا إذا الأرباب كانوا اتفقوا
أو بيع منها جزء أو باعوا
وهكذا الشراء للزكاة
لخبر في ذلكم لنا رغبم

ومثله الآبق في الإباقة
في حالة النفار بيعه حجر
وغيرها من حيوان قد علم
من قبل توزيع لها بالقسمة
بأن تباع جملة لا تفرق
تسمية فجائز إجماعاً
ممتنع من قبل قبض آتى
عن النبي الهاشمي المتبع

عقد البيع

ينعقد البيع بلفظ قد جرى
كان بلفظ عرب أو عجم
بعت لزيد وكذا أبت له
وقوله بعت لخالد أصح
وهكذا بعت إلى عمارة
وانعقد البيع بكل ما يدل
كمثل عوضت وأبدلت وقد
كذا وهبت وكذا هذا بدا
وإن يقل بارك فيه الله لك
أو بكذا أقرضته أو صدقه
فإن ذاك لا يجوز وسمع
كذا في تصدق وإن يقل
أو إن أصبت لمونة فقد
وجائز أن قال بايعتك ذا

من بائع مقصوده قد ظهرا
دل على البيع مع التكلم
والأول الأصح عند النقل
من قوله بعت إليه لو وضح
أصح من بعت عليه داري
على المعارضات مثلما فصل
ينعقدن وإن بأعطيت السبد
وهذه السلعة أيضاً بكذا
على كذا من ثمن فيه سلك
عليك بالدراهم المحققه
في بارك الله جواز قد وقع
بعت لكم إن شاء ذو الآلاء جل
جاء خلاف العلماء هل انعقد
كذا رضيت منك فيه بكذا

وصح عقد البيع بالإشارة وكل ما دل على حال الرضا كمثل أن يسألوا من طلب وكل ممنوع من التكلم ولا يجوز البيع بالإشارة على الشهر وإذا لم يفهم أو هولا يدري كلام من ترى ويثبت الشرا من الشاري بأن وهكذا بابتعته منك وما وهكذا إن قال قد قبلته وقيل في هذين لا انعقادا فإنه بتلكم الزيادة ويثبتن من أخى الشرا بقدر وبأجل أو جبر أو بنعم ما هل استتريته وهل قبلته وكل ما أشبه ذا من كلما كمثل أن قال أهذه الغنم وانعقد البيع على الكل لدى بكل ما كان على الرضا يدل كأخذ شخص مفسد في المال كذا إن طالب من قد باعها وهكذا إن باع ما قد اشترى كذا إن لم يره ولاه عنه وقد أخرجه من عنده وهكذا إن رده للبائع

من أخرس كذا بالكتابة بالبيع فهو مثل ذاك قد مضى منه الشراء معلقة فيها رغب فإنه كأخرس وأعجم من غير هذين ولا الكتابة كلامه الشاري مع التكلم فإن ذاك جائز لن ينكرا يقول قد شريته بهذا الثمن قلت فذاك ثابت بينهما ما منك بهذا أو قال قد رضيته إلا إذا لفظت الآن زادا نص على الإنشاء في ذى الحالة أخذته منك وحالا ينعقد من بعد قول بائع مستفهما وهل رضيته وهل أخذته دل على البيع الذى قد أبرما لكم بعشرة وقال ذا نعم تصرف على المبيع وجدا من صاحب الشراء فى المبيع حل بنزع ما أفسده فى الحال له بأن يسلم المتاعا أو استقال بائعا فيما جرى وهكذا إن كان قد انتأه بأى وجه من وجوه بعده من بعد ذلكم بعيب واقع

أو طلب الأرض لعيب وقمعا
وذلك المقال قول الأكثر
فليس ذاك اللفظ شرطاً وجداً
خلاف حال البيع ما بينهم
يعد أصلاً ويعد أيضاً
في شرط التصريح في البيع لما
والنطق في جانب من قد يشتري
لا شرط صحة وبعضهم يرى
وإن يك الطالب للثمن قبض
وأخذ الطالب للبيع الثمن
فإن كل واحد قد أخذ
ويضمنه ويضمن الغل
والشترى قد اشترته وذا
وهو مقال الشافعي وورد
إن كان ذاك يعرفون ونقل
وقال بعض يثبتن إن يكن
مثل رغيف واحد بدرهم
كذلك إن تساوما فاختلفا
لكن هما لبيعهما لم يجزما
فأخذ المبيع طالب الثمن
أو قتل من بعد تساوم علم
أو إنني أبيع أو أشترى بما
أو قال سلمه إلى رسول
ونحو ذاك من كلام غيره لم
والخلف في المسائل التي ذكر

أو كان فيه الغش كالفسخ ادعى
فيما رواه قطبنا في الأثر
في جانب الشراء عندهم غداً
فإنما البيع الذي ينبرم
إخراج ملك قد غدا مقبوضاً
ذكرته كيلاً يرى منبهما
شرط كمال وهو عند الأكثر
لا بد أن يصرحن بالشرا
ما كان موضوعاً لبيع ونهض
بدون ما قول هناك قد زكن
من دين ما ليس له أن يأخذ
حتى يقول بائع بعث الجمل
أرجع ما عن صاحبنا قد أخذ
أن الشراء والبيع كله انعقد
عن مالك وبعض صاحبنا الأول
ذلك محدوداً بمحدود زكن
وكان معروفاً بذا من قدم
أو قد توافقا على ما وصفا
أو واحد بالبيع قد تكلم
أو ثمننا يريد بيع وجري
منهم غنى الرأي رأيك ابن عم
طلبت أو وجهه لي وقدم
بدون فسخ البيع في المقول
يجزم ببيع وشراء منصرم
فذاك في الحكم وفيما قد ظهر

أما الذى بينهما والرب وإن تكلمنا بألفاظ ولم ولم تكن عليه أيضا قد تدل والخلف هل يدرك من قد باعا على رفيقه اليمين بالرضا واختير أن لا يدرك الإيمانا ويدركها كل من قد ادعى ولا يجوز قول بائع لقد فالرهن غير البيع فيما عندهم ورجل يبيع شيئا قال له ثم أراد ثمناً فقـالا فليعطه المثل هنا أو القيم مع اليمين لا لرب المال قومه العدول ثم يدفع وإن يقل من الشراء يطلبن فقال رب الشيء قد بعته لكأ أو من يريد البيع قال استلم فقال قد شريته فقد لزم وقيل لا يلزم أو يقولوا من بعد أن يقول من قد باعا وهكذا حتى يقول البائع بعته لك المتاع بعد ما نطق وهكذا يكون فى التولية وقيل لا لزوم فى التولية وفى الإقالة اللزوم إن يقل

فإنه بحسبما فى القلب توضع لبيع تلك مثلما علم فالبيع غير واقع ومنفعل أو الذى كان اشترى المتاع بقلبه البيع الذى قد عرضا على رضا فى قلبه قد كانا إقرار خصم بالرضا إن وقعا رهنته إليك فى كذا عدد فهو له اسم وحكم قد رسم فتى ألا أعطنى كذا إذ سأله قلت أعطنى لأبع إلى المال والقول فى الأثمان قول المستلم وإن يكن ذا باقيا فى الحال قيمته كما رأوها تقع بع لى هذا بكذا من الثمن بما طلبته فخذ لشيئكا منى هذا بكذا من درهم فى الصورتين فى أصح ما رسم رضيته من اشترى فى الأولى بعته إليك بكذا المتاعا فى الصورة الأخرى متى تدانغوا من اشترى قد اشتريته بحق وفى إقالة كهذى الصفة كذاك فى البيع بهذى الصورة له أقلنى فى الذى كان حمل

فقال إننى لقد أقلتكا
لقد قبلت منك للإقالة
وذكروا بأن ذا القول هنا
وإن يقل أبعث بالثلاثة
أى أنه بثمن ما أفصحنا
وإن يقل أخذت ذى الدراهما
فهو على معانى إقرارهم
وإن يبياعه على ثلاثة
أو أنه أعطى له اثنى عشر
والسنة الأخرى تكون بشرا
وإن يقل أبعثه لى يا رجل
قل نعم إن أنت قد أوفيتنى
فالحكم فى ذا أنه إذا نقض
وإن يقل أبعث إلى يا ولد
فقل جائز وبعض ضعفا
إذا هما لم يتوافقا على
وإن يكن أعلمه بالسعر
فلا رجوع بعد قبض علما
ما لم يكونا قطعاً للبيع
ومن يوجه لفتى إذوادا
فقال خذ من تلكم الاذواد ما
فانه يكره غيما رويما
لو أنه فى السوم قد كان اجتهد
وإن يكن أثمانها قد حددا
وقيل إن أرسل سلعة له

لو لم يقل له عقيب ذلكا
هذا هو المختار فى ذى الحالة
هو الذى الأخذ به تعيينا
فقال بعث دون ما زيادة
فعدم انعقاده قد رجحا
بهذه السلعة قولاً جازماً
يصح لا فيما به قد يحكم
من هذه الدراهم الحاضرة
وقال ستة بحق قد غبر
هذا ففى ذلك خلف ذكرنا
على كذا من ثمن كان فصل
حينئذ للثمن المعين
منهم فتى لذاك فهو منتقض
بسعر ما تباع أو سعر البلد
وذا هو المختار مع من سلفا
أثمان ذلك المبيع أولاً
وقد رضى من بعد قبض يجرى
وبعضهم قال الرجوع لهما
بثمن على رضا الجميع
لكى يبيعهما لمن أرادا
أردته بثمن له سما
بأن يكون بائعاً مشترياً
لكنه يستخلفن عنه أحد
فهاهنا عنهم خلاف وجدا
لكى يبيعهما بما حصله

وقال خذها إن تشاء لنفسك
ويأمرن من يشتريها قيل له
وإن توافقا على كيل علم
ويعد ذا كيل الطعام أو هم
فحمل الطعام والبائع لم
ولم يقل قد اشتريت من شري
وقد أتى الخلاف في بيع الصفه
فقال بالصفقة بعض يلزم
حتى يكون الكيل والوزن وذا
وقيل لا رجوع فيه أبدا
وذاك في الموزون والمكيل
فمن يبيع لرجل شيئا فلا
ما لم يكن ينكر من قد اشترى
وقال بعض العلماء إن قاما
وكان غير قابل فليس ما
وإن بعض العلماء نظرا
فإن يقيم من موضع وما قبل
وقال بعض يجبرن من شري
والخبر المذكور نصا في الأثر
البيتمان بالخيار نطقا
إن التفريق الذي قد ذكرا
فقيل بالصفقة وهي العقد
وذاك عندنا ومالك ومع
ومع أبي حنيفة وصحبه
فإن يبيع ذا واشترى هذا فما

جاء إذا شاء لها أن يمسا
لكي يتم الأمر في ذي المسألة
فوزنوا للثمن الذي حتم
قد عكسوا ذلك في فعلهم
يقل لقد بعث لك الطعام ثم
فالخلف في انعقاد بيعهم جرى
وإن بكيل أو بوزن عـرغه
وقيل لا لزوم فيه لهم
هو الصحيح والشهير مأخذا
إذا عليه اتفقا وعقدا
وفي سواهما على ذا القيل
رجوع فيما باعـه وأرسلا
للبيع أو يقبله مثلما جرى
من موضع كانا به أقاما
بينهما بيع هناك انبرما
في ذا إلى قيام من قد اشترى
البيع فالبيع لذاك منبتل
على الرضا أو دفع ما قد اشترى
في مسند الربيع عن خير البشر
وذلكم ما لم يكونا افترقا
فيه اختلاف العلماء قد سطرا
للبيع باللسان حين يبدو
أصحابه ومن له كان تبع
والنخعي كلهم قالوا به
لأحد منهم خيار علما

تفرقا من بعد ذا أو قعدا
وقيل الافتراق بالأبدان
والشافعي وأبى ثور وعن
فغندهم أن لكل منهما
ما بقي في ذلك المكان
وقال في الحديث بعض العلماء
جاء عن الهادي الأمين برسم
فذلك الخيار حين لزمنا
وبحديث جاء في التحالف
لأنما الحاجة لليمين
وذلك شيء للزوم العقد
لو ثبت الخيار في القضية
وجاء في الذكر لنا وأشهدوا
وذلك الإشهاد مهما وقعا
فإنه للأمر لم يطابق
وإن يكن وقوع هذا قبلا
وقال أوفوا بالعقود الحكم
وبائع بثمن شيئا حلا
بما ينسويه من الأثمان
ف قيل صح البيع فيه وانعقد
لعدم بيع البعض في ذا الشأن
وهو لدى القطب الصحيح المعتمد
على جميع الشيء لا البعض فقط
أعني خلاف ما به العقد زكن
ووجه من بالانعقاد قالا

كسائر العقود حين عقدا
يروى عن ابن عمر المصان
داود إسحق وأحمد الفطن
أن ينقض البيع الذي قد أبرما
ولم يقع تفرق الأبدان
بأنه قد كان منسوخا بما
المؤمنون هم على شرطهم
عقدهم يفسد شرطا أبرما
للبائعين حالة التحالف
أدت لدى تخالف الاثنين
مستلزم وما له من رد
لكان كافيا لرفع العقدة
إذا تباعى كذاك نجد
بعد افتراق من هما تباعيا
إذ جاء بعد حالة التفرق
فذاك لم يصادف المحلا
وذلك الوفاء شيء يلزم
والشترى للبعض منه قبلا
فالخلف في البيع لهذا الشأن
وقيل لا وهو الصحيح المعتمد
وهو اختيار ظاهر الديوان
قال لأن البيع إنما عقد
ففى قبول بعضه خلف يخط
كذاك إدخال شريك لم يكن
بأن من باع لذاك حلالا

فإنه جميع أجزاء الشيء قد
قبول ما أراده مما ذكر
لكن يرد ذلك المخالفه
كذلك إدخال شريك فيه
كذلك الخلاف مهما باعنا
فيقبل الشاري نصيب رجل
فقبل يثبت نصيب من قبل
ومن بيع لاثنتين شيئاً فقبل
بما من الأثمان نابه وقد
فإن من يقبل منهم شاركا
وقال بعض إن كله رجوع
أن يقبل الكل وقيل لا يقع
ورجح الجواز دون نقض
ورجح القطب مقال المنع
أما إذا ما قال بعث لحمد
فيقبل واحد للنصف
ومن بيع شيئاً لواحد وقد
فهل له القبول ما لم ينكرا
فإن يكن أصابه بعد تلف
أو القبول غير جائز متى
إلا إذا البائع كان قد أتم
وقيل إن أتلفه أو أخرجه
فإنه راح وإن لم يفعل
كان له القبول في قول الأولى
فيوقف نتاجه والغالب

باع فللشاري متى العقد وجد
ودفع ما كان أبى ولا ضرر
منهم لعقدة البيوع السالفه
وذلك للبائع لا يرضيه
زيد وعمر ولا مريء متاعا
منهم غنى ذلك خلف الأول
منهم وقيل كل ذلك منقبل
منهم فتى ما نابه وما نكل
أبى الأخير من قبوله ورد
لبائع فيمسا بقى من ذلكا
لبائع بالثمن الذى وقع
قبول شيء واحد بل يمتنع
والمنع قول قد حكى عن بعض
إذ في الثبوت خلف عقد البيع
نصفا ونصفا لعدي إذ عقد
غذاك جائز على ذا الوصف
قام ولم يقبل له ولم يرد
ولو سئنا قد بقى وأشهرها
فإنه من مال بائع تلف
ما قام من مجلسه ذاك الفتى
وهو الذى صححه القطب الأتم
من ملك من قد باعه وأزعجه
ذاك وكان المشتري قد قبلا
واختار في الديوان منها الأولى
إلى قبول الشاري حين يقبل

فليس للبائع ما لم ينكرا
 وقيل للبائع منه الغل
 وهكذا الإنفاق والكساوما
 مادام هذا المشتري لم يقبل
 وكل ما يفعل فيه أحد
 ومن نكاح وطلاق وهبه
 فذاك موقوف ولن ينبرما
 وقيل فعل المشتري ليس يقع
 والخلف هل يجبر من قد اشترى
 أو أنه لا يجبرن واقتصرنا
 لأنما البيع يكون عن رضا
 وذا هو الإيجاب إما يقبل
 لأجل ما إزالة لضرر
 من حيث تعطيل لما له حصل
 ويوقف البيع إذا ما وقعنا
 وذى جنون لقدم من سفر
 وبعضهم يقول بالبطلان
 وفي قبول الأب في ذا الشأن
 والمقطب قد صحح الامتعا
 أى أنه أجاز للقبول
 والأب لا يجبر كالخليفة
 على قبول أو على رد جرى
 والطفل والغائب والمجنون
 صحو أو القدم فالإيجاب
 والمشتري إن جن بعد البيع

من اشترى تصرف فيه جرى
 كذا الجنایات عليه تجعل
 كمثل البائع كل لزما
 وبالقبول يفر من وقيل لا
 هذين من عتق وبيع يعقد
 ونحو ذاك من وجوه مذهبه
 لمن إليه يرجعن منهما
 لو بالقبول نحوه بعد رجع
 أن يقبلن ما اشترى أو ينكرا
 عليه في الديوان لما ذكرنا
 وأول القولين فهو المرتضى
 أو ينكرن أياً أراد يفعل
 كان على البائع في ذى الصور
 والضر والضرار شيء لا يحل
 لغائب أو لصغير خنعا
 ولاحتلام ولصحو منتظبر
 وهو اختيار ظاهر الديوان
 أو الوصى عنهم قولان
 إلا إذا أجاز من قد باعنا
 من والد الطفل أو الكفيل
 وكالوصى في مقال مثبت
 والقول بالجبر لنا قد ذكرنا
 إن احتلام كان أو يكون
 فيه خلاف روت الآثار
 وقبل أن يقبل للمبيع

معلق لحال صححو إن بدا
قبوله أو رده للقبض
مقامه يقبضه أو ينتفى
ذلك باطل بلا توقف
وذا هو الواضح فيما عندي
علق للشاري قبوله إذن
بعقد من بائع تعدد
بيعه للثالث من هذا المجن
أى ثلثا بناقص أو أكثر
أو زائد أو ناقص عما ذكر
فنصفه بصاع تمر برشى
والمنع قد ضعف في الآثار

فذلك البيع الذى قد عقدا
وإن يمت من اشترى من قبل
فإنما وارثه يكسبون فى
واختار فى الديوان إن البيع فى
وقال قطب العلماء من بعد
ومن يبيع شيئا فمات أو يجن
وإن يكن قد يبيع شيء واحد
فقبول تجمع من مثل أن
بدرهم ثم يبيع آخر
فثلثا بدرهم قد استقر
أو أن يبيع نصفه بقرش
فالببيع جائز على المختار

قبض المبيع

فدون قبض بيعهم ليس يتم
ففى الأصول والعروض قد عرف
ولا تكال وبذرع لا تحد
وهكذا تخلية من بعد
إحاطة العلم بها لمن شرى
يعقد قبضه بعد علما
ومثلها المزروع فى ذا الشأن
من بائع الشيء ومن شاريه
والوزن والذرع كذا يعد
ذاك على بائع تلك السلع
فى قولهم من مال من قد باعا

والقبض بعد البيع شرط ملزم
والقبض فى المبيع جاء مختلف
وهى التى لا توزن ولا تعد
فالقبط فى ذلك نفس العقد
بين المبيع والذى قد اشترى
والقبض للمكيل كيله وما
والقبض للموزون بالسوزان
وصح أن يرجع كل فيه
ما لم يقع كيل هنا أو عد
فذلك الضمان ما لم يقع
إن ضاع ذلك المبيع ضاعا

وقال بعض العلماء لا يصح
أما العروض غير ما قد يوزن
فقل قبضها كما قدمنا
وقال بعض العلماء باليسد
فالحيو ان قبضه بالقود
كذا الأوانى وكذلك الكتب
والقبض فى الأصول بعض جعله
وأخذ مفتاح وحرث الأرض
ولا رجوع فى الكيل إن وقع
ويجبر البائع أولا على
والمشتري يجبره بالقبض وإن
ويحبس البائع أو يسالما
والمشتري يحبس أيضا حتى
وقد مضى قول بأن المشتري
وقيل إن رجلا قد اشترى
وقال إن أوفيتنى أنقصدكا
وقد أبى من قبضه فاختصما
قال اربطوا له إلى السارية
وقال بعض العلماء الاثنان
يجبر ذا بالدفع للأثمان
ومن بمال للربا قد اتجر
فقيل ربحه لرب المال
وقال بعض ربحه للفقرا
قال الإمام القطب ذاك باطل
وما يكون تحت ذمة بلا

لهم رجوع بعد بيع متضح
وما يكال الخلف فيها بين
بالعقد كالأصول تجعلنا
يكون قبضها لكل أحد
والسيف والبندق إمساك اليد
والحوز للبيد قبض يحسب
تبديك الأجير أو من عملا
ورخصها من نوع هذا القبض
كيل وفى الموزون إن وزن رفع
تسيم ما قد باعه ونقله
ينقصد للبائع ما من الثمن
ما باعه للمشتري متمما
يقبض ما قد اشتراه بقا
يجبر قبلا بأدا المقرر
من عند إنسان طعاما حضرا
للثمن الذى فرضته لكا
إلى شريح وهو من قد علما
أو يقبضن كذا فى الرواية
بمرة لذلك يجبران
والدفع للمبيع ذاك الثانى
فالخلف فى الشريح الذى فيه ظهر
ولا عنا لتاجر بحال
وفيه قول غير ما قد ذكرا
والأول الصحيح وهو الفاصل
بيع كمثل سلم تحصلا

صدقة وما كهذا الأمر
وغيه قول غير ذاك يمضى
وهكذا تولية فيه وصف
مقاتته بأى وجه معتبر
بل إنه فى يد من تسلفا
وبيع ما لم تقبض فى موضع
مع آخر بدون عقد مثبت
صاحبها من ثمن يراه
من قبل أن يعقد عقدة الشراء
عن بيع ما لم تقبض وربح ما
لو لم يكن هناك قبض وجدا
متخفا كان المبيع عند ذا
رواه قطب العلماء الأعيان
ولم يكن فى يده قد حصل
فإنه ليس من الصلال

فرض إجارة صداق نذر
فلا يباع قبل قبض أيضا
بأنه يجوز بيعك السلف
وإن تعاملن فيه إن حضر
لو كان لم يقبض له من أسلفا
وقيل معنى ربح ما لم تضمن
يساو من رجل لسلفة
ثم يجيبه بما يرضاه
وبعد ذا يبيعه لمن يرى
فذا هو النهى الذى قد رسما
وجاز عند البعض مهما عقدا
كان به أو لم يكن ربح إذا
وذا هو المختار فى الديوان
وإن يكن باع المتاع أولا
ثم اشتراه بعد ذاك الحال

البائع والمشترى

يصح بالغين غافلين
من مالك يصح أن يوكلا
أو واحد عليه حجر وقعا
مع عادة فذلك البيع الجلى
عقدهما يصح دون مرية
فإن حكم الغبن قبلا ذكرا
فى البيع والشراء حجر كونا

العقد للبيع بانسانين
قد ملكا للشيء أو قد وكلا
ليس بمحجور عليهما معا
كرجل مع رجل ورجل
كذلك المرأة عند المرأة
وامرأة إن غنبت عند الشراء
وما على المرأة فيما عندنا

خلفا لما عن غيرنا في منع ما
وإن بين تضييعها للمال
قال الإمام القطب فيما نظرا
من ذى القرى أن لا تبيع الأصلا
أو تأخذ الدين على الأموال
ومثل ذلك الشراء في الصفه
وامرأة إن ادعت للقهر
ترجع فيما باع لو كان جرى
وتحلفن ما أمرت فيما مضى
وقال بعض العلماء تحلف
وإنها من بعد ما قد علمت
وقيل إن بيعهم قد وجبا
ومن بيع من دون وجه يوجب
وبعد ذاك انتقل المال له
فالبيع في الأصح باطل وقد
وإن يكن ماله قد تمام
قبل انتقاله لى الثانى فقد
وهكذا إذا أتم البائع
وإن يكن من اشتراه قد رجع
وإن يكن من بعده قد رجعا
وقال فيه القطب بالخلاف
وما استغل المشتري مما غلب
وذاك مهما كان من قد اشترى
ومن بيع مال امرئ قد حضرا
فإن ذاك البيع فيما حكموا

عن ثلث الأموال زاد ونمسا
فيحجرونها بكل حال
بعضهم أى بعض من تأخرا
إلا برأى من لها تولى
لنظر الصلاح في ذا الحال
لكثرة التضييع فيها والصفه
من زوجها والخوف أو للجبر
من سنتين بيعه أو أكثر
حليلها ولا أقرت بالرضا
على الذى ذكرته واصف
ما رزيت ببيعه وتمت
لو كان ذا البائع زوجا أو أبا
للبيع مال غيره ويذهب
بالإرث أو بغير إرث ناله
قال أناس ثابت ومنعقد
لبيعه لما به قد علما
تم ودسار البيع بيعاً منعقد
بعد انتقاله فذاك واقع
من قبل اتمام فحلف قد دفع
فذاك بالإجماع لن ينصدا
يدفعه عن قادة أسلاف
فإن حكمه كمثله المقتضب
يعلم بالغصب الذى فيه جرى
وكان قادراً ولم يغيرا
بيع صحيح ثابت لا يهدم

من اسرى لصاحب المال هذا
امامه من بعد بيع واقع
بأن ذاك البيع بيع لا يتم
بانه له ولما ينكرا
لبائع من بعد عقد يعلن
تمامه رواه تطينا الوفي
بييع مال الولد المعاضد
ثبوته يثبتة إذا جرى
لكنهم قد ضمنوه الثمنا
حال الغنى عن مال ابن مكفى
فلا لب الفقير حكم علما
يبرىء منه نفسه متى ضمن
عليه أو وجه سوى هذين
ويمكنه عليه حالا
عن مال ابنه فلا حجر هنا
بأن ذاك الأمر ضر بالولد
إلى خلاف لهم فى مال
لخبر عن الرسول المفتى
لخبر عن النبى ينسب
فى سابع الأجزاء معاً والتاسع
قد ادعى فى هذه القضية
إن أمكن الحال وإلا سرا
من مشتر أو بائع توقعها
له الرجوع فى الذى قد حصل
موت وهذا عالم بما جرى

ملي يدفعن اليمن المعين
وجوزوا أن يدفعن للبائع
وجاء فى قول لبعضهم رسم
وإن يبعه بادعاء مدرا
مبيعه منعقد والتمن
وعد حكى بعضهم الخلاف فى
وقد أجاز بعضهم للوالد
وبعضهم يمنعه ومن يرى
لو ذلك الوالد كان ذا غنى
لابنه إن يكن الوالد فى
لا إن يكن فى حال فقر معدما
وجائز لذلك الوالد أن
إن كان من ذا المال أو من دين
وجائز ينزع منه المالا
لو ذلك الوالد كان فى غنى
وذاك ما لم يثبتن من أحد
ومرجع الخلاف فى ذا الحال
هذا الفتى هل لابييه مطلقا
أو إن يكن إليه يحتاج الأب
وسوف يأتى ذكر هذا الواقع
وإن يك المالك للتقييه
بين بالتفريق منه جهرا
يشهد أنه بخوف منعها
أو منهما وقال بعض النبلا
ما لم يمت منهم فتى فإن طورا

لو أنه أنكره ولم يتم
ينكر له فذلك البيع لزم
لا يثبت لو لم يغير حالا
بعد بلوغه فلم يغير
وقد درى البيع ولم يغير
ونحوه كالحكم فى ذى الحالة
فتلزم القيمة بائع السلع
وغيل بل قيمتها يوم الطلب
أفضل تين القيمتين حصله
سواء من بيع وتطبيق حصل
فهو مع الرحمن ذى الجلال
وفى الطلاق بعضهم قد ذكرا
فى قلبه لو أنه قد عرضا
فذلك ثابت بإجماع السلف
عليه من كالتفاض والأمير
فما يبيعه وما يثريه
أبوه من أجل سفاه غيه
لسفه غبيعه قد هدرا
ولا شرا أصل له من أحد
إلا إذا أجز من أبيه

غالبية ثابت وليس ينهدم
ومن درى بعد بلوغه ولم
وذلك فى الحكم وبعض قال
إلا إذا ادعى عليه المشتري
أو يهلكن بعد البلوغ المشتري
والحكم فى الجنون والإفاقة
وإن يك الشارى من الرد امتنع
قيمتهما فى يوم بيعهم وجب
وقيل مهما كان غاصباً غله
وإن رضى بقلبه بما فعل
ونحو ذلك من الأحوال
يثبت لا فى الحكم ما بين الورى
بأنه لا يلزمه بالرضا
وإن أقر بالرضا غيما وصف
ولا يصح البيع من محجور
والواد البالغ مع أبيه
يجوز إن لم يحجرن عليه
وإن عليه فعلة قد حجرا
ولا يصح بيع أصل الوالد
لو أنه لم يحجرن عليه

بيع الصبى والعبد

ومثله الصبى فى التحقيق
مثل غواكه ومثل اللبن

والبيع جائز من الرقيق
لكل ما كان قليل الثمن

وذاك بالإرسال من والده
إن كان مقطوعا بهذا الإرسال
مع بعضهم في العرف لا في الحكم
ويكرهن فيما يكون الثمن
بأنهم قد أرسلوا لما ذكر
وجاء عن بعض من الأعيان
إن برزوا بتلك البضائع
إن أخرجوا لذلك والشارى علم
وصار أمرهم بذا مشتهرا
وإنما الصبي والملوك إن
أو غيره في السوق أو سواء
إلا بإذن من أب تقبلا
وقيل ذاك في الحوانيت يحل
وفي الذى هم يتمارفونا
وقيل ذاك الأمر ليس يمتنع
في السوق والحانوت أو في غير ما
لو كان رأى تلكم الآباء
وسادة العبيد والأحوال
فمنهم من يرسلن للثرا
فاحتاج من يعاملنهم إلى
والقول في مراهق مثل الصبي
وإن أتى الصبي يوما تاجرا
شخص فلا يجوز للذى حضر
إلا إذا له اشتراها التاجر

أو من وصى كان أو سيده
أو كان مظلونا به في الحال
وقال فيه بعض أهل العلم
له كثيرا لوهم تيقنوا
ثم الشرا كالبيع في نص الأثر
لا بأس بالشرا من الصبيان
جهرا على الأبواب للتبايع
بأنهم قد أخرجوا لما رسم
يديره من باع لهم ومن شرى
باعا كما إن شريا أصلا زكن
فقل لا يجوز ما جاءه
وإذن سيد هناك رسما
منهم وفي الأسواق إن يوما فعل
انهم لذلك يرسلونا
ممن ذكرناه بحيثما وقع
قلنا من القرية حيث أبرمنا
لم يعلمن في البيع والشرا
تختلفن واتسع المقال
والبيع لو كان بشيء كثيرا
معرفة لحالهم فيما خلا
أو بالغ خلف أتى في الكتب
بسلة وعنده قد حضرا
أن يشتري من الصبي ما ذكر
لأنه لتاجر ييسادر

بيع المريض

والخلف في بيع المريض يتلى
لأنه كمثل من قد حجرا
فلإمام ولصاحب القضاء
من قبل موته وقبل الصحة
فبالصبي وبمجنون لحق
غذاك محجور بحكم الشرع
عليه باللسان والنداء
لأنما المريض عنده اشترك
وذاك مهما لزم الفراشا
لأنما أفعاله في حال
وقيل مهما باع يوماً بوفاء
ولم يكن لأحد ممن مضى
إلا إذا مع ذاك قد تبيننا
وإن يكن في البيع غبن يوجد
فنقضه لما ذكرناه يصح
والحكم في الشراء والإجارة
وقال بعض العلماء إن لم يكن
فإن بعد صحة من المرض
يقوى بصحة له ما ضعف
فيثبتن بوجود الصحة
وقيل نقضه له أن ينقض
وصحح القطب مقال الأول
وإن يكن غبن به فالحكم له

فقال بعض لا يصح أصلاً
عليه أمر البيع طراً والشرا
ووارث لبيعه أن ينقضا
لضعف عقله بتلك المرضة
وناقض العقل على القول الأحق
عليه لو لم يظهرُوا للمنع
والجبر للبيع وللشراء
وارثه في ماله الذي ملك
ولم يطق في حاله انتعاشا
أمراضه من ثلث الأموال
من ماله صح ولن يزيفا
أن ينقضن بيعه ويرفضا
أن ليس من عقل به لما غنى
لا يتغابن فيه أحد
من بعد موته وقيل إن يصح
ونحوها كالبيع في ذى الحالة
في ذلك البيع الذي جرى غبن
يثبت بيعه وليس ينتقض
بالمرض الذي له قد أدنفا
رضيه أو لم يرتضى بالعقدة
لقدم الضعف الذي بالمرض
إن كان عقله صحيحاً حصلاً
كغبن الصحيح في ذى المسألة

كذا مفلس لدى بعضهم
بمرض أو مثل جوع أضعفا
وكل ما منه يخاف كالحرق
وبعضهم أجازه وحللا
فان لم يجاوز فهو ذو إبطال
غيبه مع الشرا لا ينتقض
ولو بإرضاء المشترية
فإن ما زاد على الثلث يرد
فإن يكن وسعه الثلث وسد
يخاصن بدون ما تمويه

ولا يجوز قيل بيع المعدم
أما الذى على الهلاك أشرفا
أو عتس ومثل ذلك الغسرق
فالببيع منه جائز وقيل لا
إن لم يجاوز ثلثا من مال
وإن يك المريض مات فى المرض
إن يك ذا لغير وارثيه
إلا إذا كان على الثلث يزد
وقبل إنه وصية يعد
غائه له وإلا غيبه

بيع الفضولى والأعمى

وهكذا شراؤه فى قول
رضى الذى العقد عليه قد يخط
أصحاب مالك ومن له تبع
فى ذلك المبيع لكن يوقف
فعل الفضولى الذى منه بدا
لكى يرد أو ليرضى ما بدا
فعل الفضولى وعقد قد عقد
فى ماله ليس عليه يوقف
جبر على الرضا ورد فيه
فلذى عامله أن ينقضا
والبعض من أصحابنا الأراوع
شراؤه فقط حتى يعقد

ينعقد البيع من الفضولى
كسائر العقود مهما يشترط
وذاك عند بعض أصحابنا ومع
فما لمن عامله تصرف
حتى يرد من عليه عقدا
فليس من إجباره بد غدا
وقال بعض العلماء لا ينعقد
فلذى عامله التصرف
وما على من عقدا عليه
وإن هم قد جبروه ورضا
وإن يجيز وعليه الشافعى
قال أبو حنيفة ينعقد

دليل من قال بالانعتقاد
إذ دفع الدينار عند عروة
وقد شري عروة بالدينار
وبعد ذاك الأمر باع منهما
وعاد نحو المصطفى المختار
فجوز المختار ما قد فعلا
أن يشتري شاتين إذ له أمر
في إحد الشاتين بالشرا ولا
كذلك لم يأمره في الأخبار
بل إن أمر المصطفى المختار
وفي الحديث أيما دليل
إذا رضى بالبيع من له عقد
على رضاه حالة الوقوع
والعبد مهما كان لم يؤذن له
فحكمه حكم الفخولي إذا
وهكذا الطفل إذا لم يرسل
والبيع والشراء من ذوى العمى
وإن ذاك في الذى توقفا
وكان لا يطرقه التغير
وكان قد رآه من قبل العمى
لو أنه قد كان لما يحضرا
وذاك مع بعض وبعض العلما
لو ذلك المبيع كان يحضر
لأنما الحضور للمذكور
لو يلمن بكفه إياه

ما قد روى عن النبي الهادى
ليشتري لتلكم الضحية
شاتين بعد ذاك للمختار
شاة بدينار له وتما
مظفرا بالشاة والدينار
مع أنه لم يأمره أولا
كذلك لم يأمره صفوة البشر
بالبيع بل من نفسه ذا فعلا
أن يشتري بالنصف من دينار
له ليشرى الشاة بالدينار
على انعقاد البيع من فصولي
لو لم يكن هناك شرط قد وجد
فكيف إن هم شرطوا في البيع
ولم يكن سيده أرسله
ما باع أو كان اشترى وأخذا
يكون حكمه كمثما خلا
فيه خلاف بينهم قد رسما
أن ينظرن بالعين دون ما خفا
في العين واللون غداة ينظر
فهو صحيح عند بعض العلما
مع عقدة البيع الذى قد سطرا
يقول إن أبيعه تهـدما
وكان لا يطرقه التغير
عندهم كعدم الحضور
لأنه بالعين لا يراه

وذلك المقال قول من لا
لو أنه بما يبيع عرفا
وإن يكن ما بين تلك الرؤية
مقدار ما قد يقع التغير
وقيل ببعه لما تغيرا
ومدة التغير لما تمضى
وقيل بالجواز حين يوصف
فالقول في ذلك مثلما مضى
وكل شيء ليس يحتاج نظر
وذاك مثل البيع للماء فلا
باليوم واللييلة أو تسمية
وجاء في قول لبعض يرفع
يعرفه قبل العمى أو ما عرف
يحتاج للرؤية ذاك والنظر
يطرقه التغير أولا يطرق
وقيل إن باع الذى قد افقّر
أى قبل أن يعمى وفي البيع يرى
فإن ذاك جائز بينهما
وفي مقال ببعضهم يمتنع
وإن يمت فليس للزوجات
وهكذا إن مات من قد اشترى
وقال بعض جائز يبيع ما
والخلف في الشراء في الجميع
وينبغي لذى العمى يوكّل
والبيع من أعمى طلاق الزوجة

يجوز بيع غائب تسولى
من قبل أن يغيب أو ينصرفا
وبين ذلك العمى من مدة
فيه فإن البيع شيء يحجر
يجوز إن قبل العمى به درى
عليه ذاك يذكرن عن بعض
أو قيل باق مثلما قد تعرف
في القول في المبصر لن ينقضا
فجائز على الصحيح المعتبر
يحتاج رؤية لذاك حلالا
كربع أو ثلث من ليلية
بأن كل البيع منه يمنع
وذاك أصل أو عروض ما وصف
أم ليس محتاجا فكله حجر
فكله منمّع ولا يتفق
لرؤية وكان قبل ما نظّر
نفع لصاحب العمى قد ظهرا
إن كان لم ينقص له أخو العمى
فهو حرام إن له قد أوقعوا
في بيعه ذلك من إنكاث
فليس في البيع رجوع للورا
خف ولو لم يره قبل العمى
كمثل خلف كان في البيوع
في البيع والشرائه من يفعل
يجوز والحكم كذا في الهبة

وجائز توكيله سراحه
شراؤه المهر الذى فى ذمته
وهكذا المهر الذى له إذا
وإن أراد يوصين بأصل
وظلمه فداؤه نكاحه
إن كان ذاك رجلا من زوجته
ما كان أنثى جائز يبيع ذا
فإنه يوكلن فى الفعل

البيع

وصفة المبيع شرعا فهو ما
وكل شرط مفسد وقدر
وكان معلوم الوجود والصفه
ولا خلاف عندهم فى صحة
إن كان مرثيا وكان حضرا
فإن يكن لم يحضرن ولم يرى
ولو بوصف يبين شكله
وجوزوه إن أتى بالصفة
أو بائع للشيء أو شرايه
وقال بعض لا يجوز أبدا
وخير الشارى إذا رآه
لو أنه رآه مثلما ذكر
وقال بعض إن رآه مثلما
وهكذا البائع إن باع على
وقيل للعالم ما للجاهل
وهو مقال قد رواه الفضب عن
واستحسن القول بأن من شرى
ولو رآه مثلما كان وصف

من غرر ومن ربا قد سلما
على أدائه لمن له اشترى
وقدر وأجل قد وصفه
بيع الذى كان بهذى الصفة
يراه من باع له ومن شرى
فلا يصح بيعه إذا جرى
إن جهل البائع والشارى له
وذلك الواصف مثل أمة
وصدق الآخر ما يحكيه
بالوصف من صاحبه إذا بدا
إن كان بالوصف قد اشترى
لأنما العيان ليس كالخبير
قد كان موصوفا فذاك لزما
وصف نه التخير فيما فعلا
من الخيار عند ذى المسائل
سبل محبوب المذهب الفطن
له الخيار فيه بعد أن يرى
له إذا البائع وحده عرف

بنفسه المبيع لا بوصف
قال الإمام القطب علم من بيع
كمثل علم المشتري بما استوى
وصح بيع الشيء قيل إن هما
لو كان بعد علمه غاب وقد
إن كان لا يلحقه التغيير
عن حاله ذاك بنقص باننا
كالحيوان والأصول ومتى
غك واحد من الاثنين له
وقيل في نقصانه النقض يجب
وإن يكن زاد على ما عهدا
وإن يكن قد قل ذا التغيير
واشترط البعض لببيع الصفة
شيئا كثيرا مثل افريقية
لأن في البعد الذى هنا خطر
وأنه لا يقربن جدا
بحيثما رؤية هذا ممكنه
لأنما عدول ذين للصفه
ضرب بلا ريب أتى من الفرر
وجوزوا بيعا لغائب بلا
للمشتري الخيار إن رآه
وإن أقر المتبايعان
غاييس من نقض بعيدها لهما
وان أقر المشتري بالمعرفه
إن على البائع فى ذا الحال

أولا غلا يجوز بعد الكشف
فى حقه بالوصف كاف إن وقع
لأنما حكمهما فى ذا سوا
كانا بهذا الشيء ضرا علما
طالت على غيبته تلك مدد
فى مدة لغيبه تصير
أو بزيادة على ما كانا
عراه تغيير عليه قد أتى
إن ينقض البيع إذا لم يقبله
للمشتري منهم فقط إن أحب
فالنقض للبائع منهما غدا
غالخف هل فى ذلكم يؤثر
أن لا يكون البعد فى المسافه
وكخراسن ومثل مكة
فيكثرن بدون شك الفرر
من الذين يبرمان العقدا
بلا مشقة عليهم كائن
عن رؤية ممكنة ومعرغه
لأجل ذاك لم يكن بالمعتبر
وصف بشرط بينهم أن يجعلوا
إن شاء أن يقبل أو ياباه
أنهما بالبيع عارفا
إلا إذا ما كان عن رضاها
وجاهلا قد كان هذا بالصفه
الیه بالله ذى الجلال

ما يعلمن أنه اشتراه
وهكذا البائع والبيع انبرم
وإنه إن لم يكن بروية
غالقول قول مدعى الجهل لدى
وقيل قول من بنى قد أتى
وقيل إن القول قول من غدا
ومدع كالفسخ والخيار
يلزمه البيان أو غليخلف
وقيل بيع غائب يصح مع
وذا هو المختار في الدفاتر
وجاء عن بعض من الأناجب
لو كان معلوما سواء كانا
لأنه يطرقة التغيير
أما الذي يطرقة التغيير
فالببيع فاسد ولو قد وجدا
فإن أرادا جردا التبائعا
وإن هما شاءا بأن يتمما
ومدة التغيير للصغار
وذاك كالمعز وكالضأن وما
فجاء عن بعض من الأعلام
وقيل سبعة ولل كبار
سبعة أيام وبعضهم يرى
وقيل لكل من المذكور
وقيل سبعة لكل وأفيه
واختبر أن يكون للصغار

وكان هذا جاهلا بإياه
وقيل لا يمين فيم قد رسم
هناك إقرار ولا معرفه
يمينه والبيع باطلا غدا
وهو الصحيح حيث بيعا أثبت
بيده ذلك المبيع وجدا
أو كريا على المبيع طارى
من كان من هذى الأمور منتقى
علم لدى الأصل غلط إن وقع
رواه بدر العلماء النصار
أن لا يجوز قط بيع غائب
ذلك أصلا أو عروضاً بانا
لو كان في قوته بصير
إن غاب قدر ما يكون الغير
كمثلما قد علما وعهدا
إذا أتى ونظره أجمعا
بيعهما فهو يجوز لهما
من حيوان فيه خلف جارى
يكون مثل ذاك من غيرهما
بأنهما ثلاثة الأيام
كفرس وجمال حمار
ثلاثة الأيام ليس أكثر
ثلاثة الأيام في التقدير
وقال بعض العلماء ثمانية
ثلاثة والسبع للكبار

وقال بعض لا يجوز أصلاً
إلا بهيمة لناس علموا
فجائز أن يتبعايعوها
والبيع حسب ذلك الكلام
ومن يبيع شيئاً وكان علماً
أى حالة الصبى ففيه يختلف
وبعضهم يقول لن ينبز
لكنما ذلك فى الأحكام
والعلم إن كان من الوكيل
لأنه قد تاب فيما قد ولى
يكنيهم عن علم من قد وكله
معرفة الليل يقال لا تصح
وبعض قومنا أجاز واعتبر
أما الذى ليس بمحتاج إلى
فى الليل قطعاً عند قطب العلما
كذلك ما يعرف قبل الليل
إن لم يكن يبقى المبيع قدرا
ومن يقل بالمنع فى ذا الشأن
إذا أراد بائع وشراى
أو بالنهار ويرى بعض إذا
وصحوا معرفة الليل على
كمثل مصباح وشمعة وما
والبيع إن كان لضوء الجمر
فقال بعضهم صحيح وأبى
قلت فإن كان لذاك الجمر

بيع لشيء غائب تولى
كان بها تشارك بينهم
وحددهم ويتأمنوها
يكون دون سبعة الأيام
به قبيل أن يوافق الحلم
فقد رأى ثبوته بعض السلف
وصحح القطب الأخير منهما
لا بينهم والواحد العلام
كاف عن العاقد للتوكيد
وهكذا العلم من الموكل
لأنما العقدة إذ توقع له
ولو بضوء قمر على الأصح
للبيع إن كان على ضوء القمر
رؤيته فبيعه قد حلالاً
فإنه بهذا المقال جازماً
يجوز بيعه به فى قول
ما يتغير وبعض حجراً
يلزمهم إنشاء بيع ثانى
فليعتدا من بعد ذا النار
هما أجازاه لنار نفذا
نار يكون ضوءها مشتملاً
كان له ضوء يرى مثلها
ففيه خلف العلماء الفر
بعضهم وللفساد ذهباً
ضوء به يبصر من قد يشرى

ومن يبيع للمبيع مثلما
فالبائع جائز ومهما كانا
فحكمه كحكم يبيع وجدا
إلا إذا المبيع كانوا علموا
أو كان مما ليس محتاجا إلى
وينبغي بأن يكون في القمر
لأنما المدار في الأمر على
وللموكل الخيار قد جرى
وفي الذي باع له من ماله
ودفع من له الخيار والرضا
فلو رضيه فله أن ينكرا
كذلك إن كان له قد أنكرا
وجاء في مقال بعض العلماء
إلا إذا كان بجوهر صفا
وقيل لا يصح بيع جسم
بهية له ولا مشاهده
وإن يبيع الصفة الذي رسم
والسلم المعروف فيما نصا
لأنما المعين الذي علم
والعلم بالتحزير في البيوع
يصح في المكيل والموزون
وكل ما الجملة فيه تقصد
فلا يصح في الذي قد يمح
والبائع بالتحزير والجزاف
فيما يكال والذي قد وزنا

يرى بشعلة لها قد أضرم
لا ينظرانه ولا استباننا
في الليل لا يثبت لو قد عقدا
من قبل أن يأتي ليل مظلم
رؤيته عند البيوع مثلا
أحكامه كمثل حكم ما ذكر
معرفة المبيع كيلا يشكلا
فيما له وكيله قد اشترى
بدون علم منهما بحاله
من قبل أن يراه ليس مرتضى
لبيعه ذلك بعد أن يرى
فإنه له الرضا متى يرى
بأن يبيع الليل لن ينبصر
لن به في الليل كان عرفا
يرى بلا إحاطة بعلم
من بائع ومشتري على حده
فإنه مما يخص بالسلم
فإنه أيضا بها قد خصا
للكل لا تقبله قط الذمم
وذا هو التحزير في المبيع
كالحب والتمر وما كاذين
في البيع لا الآحاد والتعدد
ولا الذي بالعد قد يتضح
يمنعه البعض من الأسلاف
كذلك معدود وممسوح هنا

وجائز في غير ذاك يعقد
وفي المبيع بالخراف يشترط
يكون منظرًا إليه يصير
وأنه لا يكثرن جـدا
في كثرة غايته لا يعلم
وأن يكون البيعان جهلا
وإن درى بذلك شخص منهم
مخير ما بين أن يهدمه
وقيل للشارى الخيار إن درى
وإن يك الشارى بذلك يدري
وإن يك البائع بعد أخبرا
فالمبيع أيضا فاسد لما ترى
والشرط أن يكون أيضا من شرى
فإن يكن منهم فتى لم يعلم
لأنه بذلك يعظم الضرر
وأن يكون في مكان مستوى
وإن يكون عده لن يمكنها
ولا تكون تقصد الآحاد
كبنـدق وعنب ولبوز
فإنما آحاد ما قد ذكرا
وصح أن يباع ما يكال
لأنما الوزن ولا جـدال
والوزن جائز إذا ما وزنوا
لو كان مما قد يكال أو يعد
وإن من كال طعاما أو وزن

من كل ما آحاده لا تقصد
إن الذى عليه بيعهم يخط
لأنما الغائب ليس يحزر
إذ الكثير أن يجاوز حدا
تقديره بالحزر بل يبنهم
مقدار ما في ذاك قد تحصلا
فإن من كان به لا يعلم
من بعد علمه وأن يتمه
بائعـه بما هناك صيرا
فالمبيع فاسد لهذا الأمر
للمشتري بأنه به درى
لأنما ذاك قمار ظهرا
ومن يبيع عارفا أن يحزرا
بالحزر فالمبيع لذاك انهدما
لأجل ذاك بيعه مما حـجر
أى ما عليه بيعهم قد يحتوى
بلا مشقة تكون وعنا
منه لدى البيوع والا أفراد
صغار حيتان وتين جوز
ليس بمقصود لدى عقد الشرا
بالوزن لا بعكس ذاك قالوا
يزيد تحقيقا لما يكال
في كل ما الوزن له قد يمكن
أو يجزفن أو بمسح قد يجد
وقال إنه كذا صاعا ومن

ولست أدري أنه قد زاد
وباعه على جـزاف بعد
وطالب للنقض في الجـزاف
وكان ناظرا إلى أعلاه
وإن يكن إلى الجميع ما نظر
وإن هم لكه ما نظـروا
وإن بدا من داخل تغيرا
ومن يـسـن قد باع كالرمان
بالكيل وهو العد منه يعلم
أن يخبرن بالعداد الشاري
والبعض ما ألزمه الأعلاما
وإنما الترجيح للمكيال
إلا إذا ما اعتيد فيما قد مضى
والخلف في المتروك في وعاء
مثل غرارة وكالخابية
فقيـل كالجـزاف حكم ما رسم
وقال بعض إنما وعاء
وإن يقل فيه كذا من القدر
فذلك النقص علي يلزم
عليه وزنا ذاك أو مكيالا
وكل ما يجري عليه العدد
أوعده يأتي بلا مشقة
فالبيع بالـجـزاف فيه ممتنع
وإن تكن آحاده لم تقصد
وجاز بالكيل وذاك مثلما

عن ذاك أو كان بنقص عادا
جاز كذا في الذي يعد
لأجل غبن فيه قد يوافي
وأسفل فالنقض لا يراه
فالنقض ثابت له بلا شجر
فالنقض حاصل إذا ما اشتجروا
فلهما أن ينقضا ما سطر
ومثل خوخ وكباذنجان
فإنما هذا عليه يلزم
وذا هو المختار في الآثار
لأنه ينظره تماما
والوزن غير لازم بحال
فإن للمعادة حكما مرتضى
من سـلعة للبيع والشراء
ونحو ذا القدر أو كالقصة
لأنما مقداره قد انبهم
مكياله لأنه حواء
فإن يكن عليه نقصان ظهر
فالنقض فيما جاء عن بعضهم
والبعض في البيع يرى التبتيلا
في البيع حسبما له تعودوا
كالنقد من عسجدهم والفضة
إن قصدت آحاده متى يبيع
جاز الجـزاف فيه مثل العدد
أن يرتضى بعـرمة دراهما

وجاز أن يباع كيلا ما ترى
قيل يباع دون عد متضح
رأى جوازه ولو ذاك قصد
مثل الجراد وصغار الحوت
ذرع يصح إن أريد طوله
والجل والقميمص والعمامة
بيع الذي قلناه بالجزاف
بالكيل أو تعذرت معرفته
لم تقصدن مما الجزاف شأنه
وذاك مثل الحمر والقطائف
يصنع منه مثل خف رسما
من الألوان مثلما أيضا جعل
وكل ما كان كهذى الصفة
وهكذا الأصول أيضا تجعل
وصح بالجزاف دون حد

ليعملن حليا بها من اشترى
والحيوان بالجزاف لا يصح
إن قصدت آحاده والبعض قد
وجائز إن كان في النعسوت
والبيع بالجزاف فيما أصله
قد قيل لا آحاده كالجبة
ولا يصح قيل عن أسلاف
وكل ما لا تدركن حقيقته
بالمسح والآحاد أى أعيانه
جرى عليه العد كالتجزاف
وكل مفرش كجلد ثم ما
وهكذا النعال والذي عمل
مثل حديد ونحاس فضة
أو كان من طين وعود يعمل
فكل ذاك يبيعه بالعد

بيع الحيوان

لم يك ذاك الحيوان حرما
يكره أيضا بيعه متى وجد
بأنه ليس يباع أبدا
وغير ثعلب ونسر قشعم
ممن يكون في يديه ذا يرى
من أحد أو أنه استترى
بأنه قد اشتراه من أحد

والحيوان جائز يباع ما
وإن يكن ذلك مكروها فقد
وفي الذى عن بعضهم قد وردا
من هذه السباع غير الرخم
والحيوان جائز أن يشتري
إلا إذا تعلمه مغسوبا
لو ادعى من في يديه قد وجد

أو أنه كان يارث آلا
أو أنه يبيعه قد أمرا
فإن يبعه وله قد كذبا
أو أنه يبيعه ما أمرا
حتى يصح كذبه ويتضح
كذلك أيضاً سائر العروض
وقيل من أراد بيعاً لجمل
والثور من أذن له والخيـل
أما الحمير فمن الأعناق
والشاة من رجل وذو الجناح من
أى إن من لم يفعلن ما ذكر
وصح بيع غنم كذا البقر
بما درى من سنه والعدد
وصح بيعه جزافاً إن عقد
ومن بيع بهيمة ذات لبن
كذا كذا فحلبت أقـلا
فقليل إن البيع قد تم وقد
وبائع لجمل شـرود
ولم يكن للمشتري قد أخبرا
فند ذلك البعير وانطلق
فإنه يلزم من باع الجمـل
ومن بيع بهيمة بيعاً فسد
فجاءها بائعها فوجدوا
يخيرن فى لحمها وأعطى
وفى الذى يبلغ لحم من ثمن

إليه أو بهيمة قد نالا
فجائز فى كل ذا أن يشتري
صاحبه بأنه لم يهبها
فبيعه ماض كما تقررا
وقيل لاو ذا هو القول الأصح
من كل ما كان من المقبوض
أمسكه من رسن به جعل
فمن نواصيها كذا البقول
ومن يد عبد برق باقى
جناحه وغيره نالم يشن
فجائز وما عليه من ضرر
وهكذا الجمال أيضاً والحرر
وبعضهم قال بعد فقد
وإن بلا عرفان سن وعدد
وأنها فى كل يوم تحلبن
مما له قد حد أو أجلا
قيل بأن ذاك نقض فـيرد
كمثل عبد أبى كنـود
بما من العيب على من ذكرها
أو ذلك العبد اللئيم قد أبى
والعبد إرش عيبه ولا جدل
فذبح الشارى لها متى عقد
من اشتراها قد أذاقها الردى
من اشترى لها العناء قسـطا
وقيمة لها بعدل تمرغن

أو غير هذين على أن يعملا
ذاك على البئر أصابه التلف
عدلان ممن كان هاهنا وجد
أزيد من طاقتها ولم يميل
من لحم شاته كذا من قدر
بأنه لا يشتري ما قاله
وما عليه لازم في اللحم
تلتزمه أثمانها كما تصح
من المجوس تطرحن في النار
بأن منع ذاك عندي أولى
وتحت أمه بقى ذاك الولد
ينتقض البيع الذى قد فصلا
كان بها حمل فهكذا الثمن
فهكذا أثمانها تتال
إذ بيعة في بيعتين ذا جرى

ومن بيع بقرة أو جملا
مجربا للزجر ثم إذ وقف
فما عليه فيه إلا أن شهد
بأنه حملها من العمل
وواعد لرجل أن يشتري
وحيثما ذبحها بدا له
فإن ذاك جائز في الحكم
وقيل إن لوعده لها ذبح
وجاز بيع الشاة للكفار
قال الإمام القطب فيما أملى
ومشتر لحيوان من أحد
حتى هناك شب وازداد فلا
وبائع بهيمة بشرط إن
وإن يكن ليس بها حمل
فالخلف في جواز ما قد ذكرا

بيع العبيد

وهكذا استخدامهم برفق
وإن يكن فيه شريك وجدا
في شأنهم كيلا يلاقوا المضرا
في ذلك العبد يتيماً ومالك
مما طعمتم كذا واكسوهم
ما لا يطيقون لهم وتضعفوا
عن النبى الهاشمى بسند

وقد أبيح بيعنا للرق
لو ذاك للمالك وحده غدا
فالرفق أولى هاهنا وأحرى
وبالأخص إن يكن من اشترك
والمصطفى قد قال أطعموهم
مما اكتسبتم ولا تكلفوا
فبالحرى تتجون هكذا ورد

بان يبيع سهمه للشارى
أن يشتري السهم من اليتيم
يباع للذى له أراد
ومثل ذاك الحال فى البهيمه
غيمها اليتيم بنصيب قد ملك
ياخذها بقيمه تسواها
عن صاحبنا أهل الهدى والرشد
تباع حتى تضمن ما تحملا
تباع والحمل بها يستثنى
سليه الحر إذا ما ولدا
كنا نبيعهن فيما غبرا
والصدر من خلافة الفاروق
عن بيعهن فانتھينا واستمر
فقال أيها الأمير الأمثل
يعن به من أحد من الأمم
ما ذلك الذى لديك فضا
صنف الإمام بيعت ببعض من ثمن
وقد وقعت بعد ذا عليها
تباع أمهات الأولاد علن
صوت صبي للصياح قد رفع
قالوا فتى يبيع أمه فجع
لأجل ما مصلحة لها يرى
وشرعنا بمنعه ما جزما
عن بيعهن عمر وقد زجر
كمثل شاة لك أو مثل الجدى

وما على الشريك من إجبار
ولم يكن عليه من لزوم
لكن على منابه ينشأ
بماله قد يبلغن من قيمة
وقيل فى بهيمه قد اشترك
تباع كلها فمن يشاها
وجائز تباع أم الولد
إلا إذا ما حاملا كانت فلا
وجاء فى قول له وجدنا
وذلك خشيته أن يستعيدا
قال ابن عبد الله أعنى جابرا
عهد رسول الله والصادق
ثم نهانا أى أبو حفص عمر
وذلك أنه أتاه رجل
إنى بأمر هائل عنيت لم
قال له الفاروق لما سمعا
فقال كانت لى أم وهى من
ثم اشتريتها ولا أدريها
وعند ذاك قد نهى الفاروق أن
وقيل إن عمرا يوماً سمع
فقال ما هذا الصياح المرتفع
فجمع الصحب لهم مشاورا
لأن ذاك لم يكن محرما
ثم نهى من بعد ما كان ذكر
قال فتى العباس أم الولد

يجوز بيعها لمن شاء وما
ولا يجوز البيع للمدبر
إلا إذا ما مدة التدبير
وأخبر الشاري بما قد عقدا
وقيل جاز بيعه ولو جهل
وقيل جائز يبيعه لمن
أو في بلاد يسكنه على
والرقيق الاثـتراء حـلـلا
بـلا تقيـة وخوف فيـه
في صـحة من عقـله أو علـما
بأنه عبد كذا إن أخبرا
وجوزوا شـراءه بالخـبر
وجوزوا بخـبر من واحد
إن لم يكن هناك ريب يقع
وجوزوا شـراءه إن وجدا
يبيعه من في يديه وهو لم
وكان غير خائف في الواقع
وإن من قد ادعى الحرية
لمشتر فـقوله لا يـعتـبر
إلا إذا ما للبيان أحضرا
وإن أقر بالعـبودية في
من بائع أو غيره لو أنكر
غليـحكمـن بأنـه حر هنـا
من بائع إذا له قد وجدا
لو ذلك البائع لما يعلم

عن عمر فإنه تقـدما
وذاك عند قطبنا الحبر السرى
قد عرفت بالمعام والشهور
من عقـدة التدبير مع بيع بدا
كمـتل تدبير لموت إن نزل
يعتقه بعد شراء قد زكن
أن الفتى مدبر لم يجهلا
إن كان بالرق أقر أولا
من بائع له ومن شـاريه
من كان لشـراء قد تقـدما
أهل أمانة برق قد جرى
من الأمين الواحد المعتبر
لو أنه غير أمين ناقد
فإن يكن ريب فذاك يمنع
في سوقنا يباع بيـعا بالنـدا
ينكر على من باعه ولم يلم
من مشتر له ولا من بائع
من بعد ما أقر بالرقية
إن كان آمنا بحيثما أقر
بأنه حر فقد تحـصـرا
أرض وكان خائفاً من تلف
وبعد ذا أنكر ما كان جرى
ويأخذن من اثـتراء الثـمنا
وكان قادراً بأن يـستـرددا
بأن من قد باعه حر سما

أولا فلا ثمنان فليست ترجع
وخلوفه ليس بعذر أصلا
وهو على بائعه فليرجع
ومن رأى طفلا يبيعه أحد
إن كان يستطيع أن يعبره
ولم يكن أنكر ما قد وقع
وإن يكن لم يسطع التعبير
فلا يجوز البيع حتى يشهد
أو خير له النفوس تطمئن
كذلك الآخرس ليس يشتري
وإن يكن تعرف منه قبلا
ثمت قد أقبر بالإشارة
ومن شري طفلا صغيرا خنعا
فبيديه يترك في الحين
إذا عليه خيف ممن اشترى
وما له يستعملن إياه
إلى بلوغه فبالحرية
ويرجعن المشتري بالثمن
كذلك أيضا يرجعن بالنفقة
ومن شري عبدا وكان لم يقر
والأمننا بذلك لم تشهدا
ثم دعى حرية فيحكم
إن لم يصح أنه كان ولد
أو كان مجلوبا من السودان
أو أنه كان من الروم جلب

من الذي حرية قد يدعى
يزيل عنه لضمان حلا
إن كان حرا مثلما قد يدعى
جاز له شراؤه إذا يرد
عن نفسه ولم يحاذر ضررا
له ولا حرية قد ادعى
عن نفسه والنطق والتغيير
عدلان إن ذاك عبد قيـدا
فأنما هذا رقيق ممتن
إلا بما قبل لنا قد ذكرا
إشارة كان بها قد أدلى
فجائز كذا بالكتابة
وبعد ذا حرية قد ادعى
أو أنه يجعل مع أمين
وينفقنه المشتري أو يكبرا
فإن يدم هذا على دعواه
يحكم إن لم تثبت الرقيـه
على الذي قد باعه من زمن
وكسوة وكل ما قد أنفقـه
بأنه عبد متى البيع استقر
ولم يكن في السوق بيع بالندا
بأنه حر كما قد يزعم
من أمة معروفة في ذى البلد
وهم ذوو شرك أولو كـفران
أو غيرهم من أهل شرك قد هرب

من أحد من بعد ذاك السرق
بينه فهو رقيق المشتري
ثم أتته بنين عدة
لهم وجاز ذاك من قولهم
ويلغا كانوا متى قلوا هنا
أو يقترى فهو منع أبدا
من أى ملة بلا تقنيـد
ولو لباد كان أو مخالف
قد كان تحت ذمة الأصحاب
لأهل ذمة بشرط يرسم
وأنه يتركه ودينه
لن يجعل الله لكافر سبيل
بأنما المؤمن والذي كفر
إلا على حرب زبون أضرم
في يد ذمى لله مستسلمه
قيمتهم اليد حين تنزع
وأفكر البعض عليه ما صنع
من رجلها من يمنعه فعل ذا
وابنها البعض من الأئمة
سبع سنين هكذا قد حددوا

بيع الثياب والمتاع

بنشرها وذرعها إذ يتضح
وعرضها مع بيعها وشكلها
بوصفه ومر من قريب

وإن يكن قد ادعى للعنق
يبين العنق وإن لم يحضر
وإن من ضلت عليه عبده
قالت ولدتهم فلا يستخدم
إن صرحوا بأن هذى أمنا
من دون أن يبيع منهم أحدا
وجوز الشراء للمبيد
وجوزوا بيع موهـد وفي
ليس لمرك ولا كـتابي
وقال بعضهم يباع المسلم
بين الصلاة لا يحل وبينه
ورده القطب لأجل ما نزل
ولحديث للرسول من مضر
لا تتراى أبدا نارهمـا
قال فتى محبوب كل مسلمه
تباع في اسواقنا وندفعـه
وقال موسى بن على لا تبع
قال أريت أن لها قد أخذ
وكره التفريق بين الأمة
من قبل أن يبلغ ذاك الولد

البيع الثياب عندهم يصح
وإن تكن قد وصفت بطولها
كانت كما يباع في الغيب

ذرع ووصف كاشف ما أشكلا
لأن أجزاء الثياب تختلف
لكن من النشر لها لا بد قط
فيما بنشر وبذرع يفسد
غيزعن وينشرون علنا
من بعد ما قياس ذاك عرفه
كحصر طنافس تعدد
كذا الجلود والذي منها عمل
بأن تمد فيبين أمرها
حضورها هناك للعيان
منه مع البيع غداة بيدي
أن بها كذا كذا قد حصل
أو نقصت عن عدد تقررا
أو من سياط أو من الأطناب
فإن في ذاك خلافا قد ورد
ومع زيادة على الحسابان
قيمة ما قد زاد فوق الواقع
منه إذا ما النقص فيه يبدو
ما زاد عن ذاك العدد الشائع
بائع له لذلك النقص الثمن
أو أن ذاك البيع كله فسد
ما وقع البيع عليه واحتوى
بعين ما زاد على ذى الحالة
بيع الصفات في ثياب لهم
وكان عند بيعه لم ينشرا

وإن تكن بيعت بلا نشر ولا
لم يثبتن لغيره فيه وصف
وقيل جائز بلا ذرع يخط
ودون دين بيعهم منعقد
ينظر واحد من الجنس هنا
ثم يباع غيره على الصفه
أما الذي يفرش أو يوسد
فتلك يجزى النشر فيها إن فعل
كذا الحبال والحبال نشرها
ويكتفى في البيع للأواني
إحاطة العلم بها لا بدا
وقيل من يبيع جملة على
وزادت الأفراد عما ذكرا
كبيع رزمة من الثياب
يقول فيها مائة من العدد
هل تم هذا البيع مع نقصان
ويرجع الثارى على ذا البائع
وثن الناقص يسترد
أو يرجع المشتري للبائع
لا قيمة له ويسترجع من
إن كان نقص ليس إكمال العدد
لكونه مشتملا على سوى
وذا هو المختار للجهالة
أو كان عنها ناقصا ويلزم
غيرها من كلما قد حضرا

إن يخرج كمثما قد وصفا
 لأجل رؤية الذي منه ظهر
 لكثرة الثياب حين تنشر
 أو لصعوبة بذاك النشر
 وهكذا للاكتفا بما ظهر
 وإن يك الجنس بين أجودا
 يخبر البائع والخيار
 فقل إن كان الخيار لأحد
 وقال بعضهم يرد الأجود
 إن رده بنفسه قد أمكننا
 فإنه قيمة ما زاد يرد
 ويفسد البيع بدون لبس
 كبائع غرارة تمورا
 أو رزمة من الثياب يشتري
 وإن يكن مخالفا بعض بدا
 فيمسك الوفاق بالحساب
 إن قل ذاك أو يكن ذا كثر
 فيخرجن نصفها تمورا
 فإنه يأخذ للتمر هنا
 وما على بائع ما قد ذكرنا
 بما من الأثمان نابه ولا
 وقيل والمختار فيما وجدا
 لأنما البيع إذا ما اعترضنا
 وقد تناكر الخصمان له
 ففي الصحيح فاسد والبعض قد

ولا خيار غيه بعد عرفا
 وحيث كان كشف باقيه عسر
 أو لفسادها بنشر يظهر
 كشرهم غرارة من تمر
 مثل وعاتمر يراه من نظمر
 مما عليه البيع كان انعقدا
 لشاري في العكس ولا إنكار
 ذين فالثاني كمثله يعد
 لبائع بقيمة تحدد
 لهم وإن ذلك لما يمكننا
 وليمكنه كما له وجد
 أن يخرج خلاف ذاك الجنس
 فتخرجن كلها شعيرا
 فتخرجن كلها من حصر
 وبعضه موافقا ما عقدا
 وليس بالقيمة للثياب
 كمشتتر غرارة من تمر
 ونصفها الثاني بدا شعيرا
 بما له من ثمن تعييننا
 يعطيه تمرا عن شعر ظهرا
 أن يأخذ الخلاف مما حصلا
 بأن ذاك البيع بيع فساد
 مصحح ومفسد لا يرتضى
 كلاهما أو واحد عطله
 قال هنا يبطل منها ما فسد

وإن مما قد رضـيـاه طـرا
فإن في إجازة المتـصـامـة
وإن يكن من موضع قد حوله
غليظـرن صـالـحا لصاحبه
غان يـردـه العـنـاء يـسـتـحق
والخلف في تـضـمـينه إن تلفا
وإن يكن من اشترى قد حملا
ثم عرا لذلك المبيع ما
فاختير أن يكون رده على
وقال بعض إن رده على
أولا فإنه على من اشترى
وإن بعيب كان مردودا فإن
غـردـه يـلـزـمه وإلا
ومشتر من بلد متاعا
فإنه يمنع أن يحمل ما
لغير تلكم البلاد إلا
وإن له بدون رأيه حمل
فإنه يلزمه بـردـه
وما عليه رده إلى المحل
وإن يكن من اشترى للسلعة
وحمل المبيع ثم انتفضا
إن كان لم يشرط عليه أن لا
وإن درى بمفسد منهم أحد
وإن درى البائع والشارى معا
ومن يساوم لمتاع فحمل

بعـد زوال مفسد أضرا
بينهم في البيع خلفا رسمه
ويخرج الخلاف في ذى المسألة
من بيعه أو رده لعقبه
مع الذهاب والرجوع في الطرق
ضمنه بعض وبعض قد عفا
مبيعه من حيث كان أولا
يفسده بموجب قد علما
شاريه وهو من له قد حملا
من باع إن برأيه قد حملا
إلى مكان حملة منه جرى
بحمله البائع كان قد أذن
فيلزم الشارى ولو تولى
مما يكون النقض فيه شاعا
كان قد اشتراه مما علما
بإذن بائع يكون قبلا
وانتقض المبيع بعد ما وصل
إلى بلاد كان فيها عقل
إذا برأى بائع له حمل
لم يكن من سكان تلك البلدة
فهو على البائع أمرا فرضا
يحملة من البلاد قبلا
فمطلقا عليه وحده يرد
فإن ذاك يلزم البائع
لذلك المتاع عن إذن حمل

لكى يريه غيره فتلغا
وهو سواء طلب الإذن على
أو صاحب المتاع من دون طلب
واختير أن يضمه إذا طلب
وإنه لا يضمه إن يقل
بدون أن يطلب رائد الشرا
لأنه لما يكن لديه
بل إنه قد كان حاملا على
وقيل مطلقا له لن يضمنا
لأنه في يده كان على
وقد أجاز حمله من عنده
ومن يساوم واحدا وكنا
وإنه أعطاه كيما ينظرا
ويتف الكل مضمنا
وعدم المضمن قطبنا يرى
وإن يكن أعطاه بعد ما طلب
وصحح القطب الإمام عدما
مالم يكن في ذلكم مقصرا
والبيع إن تم بعقد يجلى
ما بين سلعة وبين من شرى
وإن تكن بهيمة ذلولا
وقال بعض العلماء إن تلفت
مالم يقل للمشتري أقبض ويقل
وإن تكن نافرة فهو إلى
وإن يقل في سلعة لها اشترى

فإنه يضمه على الوفا
أن يحملنه ليريه رجلا
قال لباغيه أريه من تحب
بنفسه إراءة وقد أحب
رب المتاع أره أى رجل
إليه أن يريه من قد حضرا
محض أمانة على يديه
رسم الشراء ماله قد حملا
وهو الذى صححه القطب لنا
رضى من المالك فيه أولا
فكان ذا أمانة في يده
ما عين الواحد واستباننا
اشين من ذلك أو ما أكثرا
قيمة واحد تحاصنا
إن لم يكن في ذلكم مقصرا
فالخلف في تضمينه بذ السبب
ضمنانه في كل ما قد رسما
فإن يقصر هنا من لما جرى
وذلك البائع بعد خلى
وتلفن غهى على من اشترى
فإنهما كذاك فيما قىلا
غهى على البائع حسبما وفت
من اشترى من بعد غادعها وخل
أن يقبضنها بيد محصلا
دعها لديك بعد عقد قررا

فإنما أحكامها فيما رسم وإن يكن قد اشترى ما لم يرى وإن له من قبل ذاك قد عرف فإنما تلافه من مال أما الربا ونحوه من كلام فإنه في يده ثأريه على وقيل إنما لثأريه لزم وقال بعض ما له ما غرمه وقال بعض العلماء إن الربا وما عليه من ضمان والغلل لأنه لما يكن لغتصيب وسائر المتاع والدواب

حكم إماتة وحكمها علم فإنه من مال بائع جرى وبعد عقدة الشراء قد تلف من اشتراه عند هذا الحال قد كن غاسدا ولن ينبهما ضمانه ويستحق الغللا من غلة عناؤه وما غرم ولا عناء والضمن لزمه في يده أمانة قد ذهبها ليست له أما العنا له جعل وهو الذي استظهره القطب الأرب أحكامها كالحكم في الثياب

بيع الحبوب والتمر

البيع للحبوب بالكيل يصح على خلاف في الجزاف وقعا والبيع فهو بعيار عبرا قياس مكيال على سواء أو بعيار من أمين يصدر أو من فتى في قوله قد صدقا وقيل لا إلا إذا ما نطقا لأنما التصديق حجة غدا إلا من الأمين والبعض يسرى ومن شرى المكيال كالميزان

والوزن والجزاف حيث يتضح فبعضهم في الحب ذاك منعاً وذلك التعبير فهو ذكرا حتى يرى من بعد قد ساواه لو لم يقل بأنه معبر لو أنه غير أمين مطلقا بأنه معبر وصدقا وقيل لا يقبل ذاك أبدا من الأمين القبول اعتبروا أو ما به يترك للوزان

من غير موثوق به فليس له
إلا إذا ما وقع التعارف
بأنه ليس يبيع إلا
وإن يقلد لبائع من اشترى
وذلك البائع لما يعلم ما
وإن يكن يعلم نقصا فيه
وإن أتاه بإناء كقندح
أو قال من باع به أبيع لك
غير جائز وإن لم يدري
تسقيلا لا يجوز والبعض نظر
ويلزم البائع والوكيل
ومن عليه الحق فالوفاء
للبيع والشراء أو غيرهما
هذا هو الصحيح في جميع ذلك
وإن يكن ذلك بأجر يكتب
وقال بعض إنما الأجر على
وقيل إن الكيل تم أجرته
والوزن والذي له من أجره
وجاز مع كراهة بكيل من
وصفة الكيل إذا ما كالوا
في الأرض دون أن يحركوا
أو غيرها ودون ما إن يضربا
ودون ضربه على ما قد غدا
وهو المسمى الردم في القضية
للجهل بالذي يزيد من قدر

أو يعلم الصحة أن يستعمله
مع كلهم ولم يكن تخالف
ما صح في بلادهم وحلا
بع لى بذا العيار وهو حضرا
نقصانه باع له وتتما
فالبائع غير جائز لديه
فقل اشترى منك حبا قد وضع
فإن درى كم ملؤه ولم يشك
فإن ذلك كالجواز يجري
جوازه إذ ذلك محدود ظهر
أن يزن الحب وأن يكيلا
عليه واجب كما يجاء
كأجرة وكصدقا رسما
وقيل ذلك يلزم من أخذ
فهو على من كان بالحق طلب
من يكن الحق له قد حصل
على الذي منهم يبيع سلعة
على الذي قد يشتري للسلعة
شري لنفسه إذا له أذن
بأن يسوى للعيار قالوا
أو يبيد مع ذلك يضربنا
به على الأرض فذاك اجتبا
على العيار من مكيل وجدا
ولو ياذن بائع للسلعة
وأنه مثل الجواز في النظر

ومن أجازته فإنما يرى
والرزم جاز في مقال البعض
وذاك في غير الدقيق قد ذكر
وغير ملح في الذي لنا روى
فليس يحتاج لرزم أبدا
وقيل إن صاحبه أبدى الرضا
وكان ذا من باب ترجيحهم
وقيل وصف كيلنا الشرعى أن
بغمزة رقيقة وليجلبا
لا ينفضنه عند ذاك نفضا
واحسن الأمور في ذا الاقتفا
إلا إذا ما كان شرط قد وقع
وإن يكن عيارهم قد امتلا
بحبسة ولا بحبتين
وإن رضى بذاك رب المال
وجاز أن يزداد لو قد امتلا
ويجبون على الثلاث البائع
وبيد واحدة يكال
بدون ما إن يمسكن بواحدة
وجعل ما يكيله كالحب
كذاك لا يمسكن بالذراع
لأنها زيادة عن القدر
بها يصير بيعهم إذا بدا
وبعضهم في الفرر اليسير قد
لكنه يكون حين يطرأ

ذاك قليلا لم يكن معتبرا
كذاك أيضا ضربه للأرض
كالسكر الدقيق أو دقيق بر
لأنه بسدون رزم ينزوى
إذ يأخذن بالرزم شيئا زائدا
فإن ذاك جائز وقد مضى
للكيل لو مقداره لا يعلم
يغمز في الصاع متى يمتلأن
عليه بعد ذلكم مكببا
ولا يدق بالصواع الأرضا
لعادة البلاد فيما سلفا
على سواها فالشروط تتببع
فلا يزداد بعد ذاك الامتلا
كمثل تمررة وتمرتين
فإن ذاك جائز بحال
ثلاث حببات فما منها علا
ولو أبى وقد غدا ينازع
وبيدين جائز يقال
على فم العيار للمزايدة
بيده الأخرى بوقت الصب
لتمره على فم الصواع
يحصل منها الجهك أيضا والغرن
مثل الجراف وهو لما يقصدا
رخص أن لا غسخ فيه إن وجد
تباعة على الذي قد غرا

بإذن بائع ورب المال
ترجيحهم لذلك المكيل
بأنه جاز له أن يقبض
لو دون إذن بائع المتاع
أراد إفراغا له ليس لما
بها مكيلا غير جنس ما اشترى
كيلا وقيل يفسد الشراء له
لأنما الخارج مجهول القدر
يفسد بيعهم بنقص إن يكن
ما لم يكن موافقا في الحقة
على اتفاق بين أرباب الرشد
فيجدن مزودا فيهما استتر
لأنما الغرارة التي ذكر
ما يأخذ المزدوجين يعتبر
يترك جائز ولا إنكارا
بالميز والتحذير والكيفية
كذا كذا صاعا ففيه يختلف
منهم فتى لأنه بيع وقع
كالسلم المعروف في الكيفية
ولو أجازا بعد ذاك ما وقع
من غيره ولم يكن قد فرزا
أن لا تقى حين تكال بالقدر
لأجل ذاك البيع لم يتمما
فيه فقال بعض من قد سلفوا
من حينما قد عقدوه جزما

ورخصوا في تلکم الأحوال
فيجعلن ذلك من قبيل
وجاء في قول لبعض من مضى
بيده على فم الصواع
لكنه ينزعها في حينما
ومشتر عرمة حب فيرى
وكان بالجزاف يعطى بدله
لأنه لم يخرجن كما ذكر
وقد مضى بأنما المختار أن
وإن يكن يخرج وسط العرمة
من غير ما يكال فالبيع فسد
ومشتر غرارة من مثل بر
فالبيع عندهم صحيح معتبر
كمثل مكيال فللشارى قدر
وإن يكن لحقه اختيارا
وإن يبيع من عرمة معلومة
لا يعرفن كيلها أو قد عرف
فقال بعض بالجواز لو منع
بصفة تدري وبالكمية
وقال بعض إن ذاك يمتنع
لأنما المبيع لم يميزا
ويمكن في العرمة التي ذكر
ذاك الذى البيع عليه رسما
والقائلون بالجواز اختلفوا
بأن ذاك البيع يبيع تما

يجبر من باع على وفائه
وقال آخرون غيه لا يتم
لكنه يصح بالإتمام
لكنما الأشهر في القولين
إن بيع بنكيل أو الوزان
لكل واحد رجوع إن رجع
ونظر إلى ضعم وهو لا
أو يعرفها غشتراد أو سري
كل ثلاثة من الأصواع
وبعد ذلك قد بدا له الندم
غيتين من ذلك المذكور
وهكذا يثبت رطل أيضا
أو نحو ذا بحسبما توافقا
بالقيمة التي لها عند قطعا
وقيل ذلك ثابت كما وقع
وعدم الثبوت للبيع هنا
فغير ثابت على ذا القيل
فليس بالثابت نحو الصاع
وإن هما في كيل ما يتبايعا
ثم بدا لواحد من ذين
فإن ما كيل وما قد وزنا
بقيمة له وقيل إن نقد
ومن شري المكيل بالكيل وقد
أو ما يكال غير جنسه أتم
وهكذا يكون فيما وزنا

بالكيل والشارى على استيفائه
بذلك العقد الذي لهم رسم
بدون ما جبر ولا إلزام
بانما المكيل كالموزون
أيضا غذان المتبايعان
م لم يكن في الكيل أو وزن شرع
يعرف جملة الطعام مثلا
بعضا من الطعام لم نظرا
أو كل رطل بكذا أو صاع
أو قد بدا لبائع أن لا يتم
ثلاثة الأصواع في التقدير
في الرطل والصاع كذا يقضى
إذا هما لتركه ما اتفقا
من قبل ذلك تلزمهما معا
فيجبرن منهما من امتنع
هو الأصح في الذي قد دونا
لا في كثيرة ولا القليل
والرطل من جملة ذا المباع
أو وزنه أو عده قد شرعا
أن لا يتم البيع بعد حين
أو عند ثابت كما تعينا
لئن يثبت قدر المنتقد
بان له ما لا يكال ووجد
له مكيه كمثما لزم
قالا فهذا الأمر إن تبينا

لوجب بأن يكون بيع ما يدخل في بيع الذي قد كانا وهو الذي به يتممنا قال الإمام القصب في ذاك نظير ليس بمقصود بحال العقدة به كإعطاء لأرش العيب لأنما الراجح في بيع ما

ليس لديك من متاع علما لديك قبيل ذاك واستباننا ما ينقصن من المبيع هنا لأن ما به يتم ما ذكر وإنما تتميم تلك الجملة وجبر نقصان به وريب لم يكن عندك الفساد لا التما

المبيع إذا تلف حال البيع

وإن يكل من باع أو من وكله من مائع أو غيره فانهرقا فإنه يلزم في ذا الحال ما دام ذلك المبيع لم يصل وإن يك الشاري الوعاء وذرا فوضع البائع فيه وتلف وإن يكن أعطاء ثم أمرا فحطه له به وقد تلف إن لم يكن سلمه من باعا وإن يقل من اشترى للبائع فإنه مع ذاك مهما ضاعا أما الوعاء فإنه لا يلزمه وإن يوكل بائع للشاري فالشاري ضامن لما قد انكفا أو بعده من قبل ما إن يصل

لمشتري ما ابتاعه وحد له أوضاع من يديه حين انزلقا ما ضاع من ذلك رب المال إلى وعاء المشتري حيث يحل في الأرض كي يوضع فيه ما اشترى فإنه من مال شاريه التلف أن يجعلن فيه ما قد اشترى فيلزم البائع ذلك التلف للمشتري وقبض المتاعا في الأرض ضعه بعد كيل واقم ضاع من الشاري ولا نزاعا إلا إذا ضيعه فيغرمه في الوزن أو في الكيل والعيان من يده من قبل كيل عرفا ذلك في وعائه ويحصلا

لأنه لنفسه قد أخذ
قال الإمام القطب إننى أرى
من قبل ما إن يصل المبيع
إلا إذا ضيع فى الصيانة
ثم الوكيل قائم بلا جدل
من بائع الشيء ومن شأريه
ومن شرى من بائع وعاه
وفى الوعا نجاسة أو غيه
وذلك البائع يعلمنه
كذا الكلام إن يكن ذاك الوعا
وإن يكن لم يعلمن رب الوعا
فما عليه من ضمان قتيلا
لأنما رب الوعاء فعلا
ولم يكن خديعة تعمدا
ما يعلمنه بنفسا أو منكسر
وبعضهم يقول إن التلف
وما على البائع إلا الإثم قط
وإن يكن كال الوكيل أكثر
فإنه يضمن فى ذا الحال
وإن يك هذا أقل أخبرا
وما بقى فى ذا العيار بعد ما
فما به بأس وإن لم يقطر
وإن يكن لا يعرفه فذا
وإن يك العيار مجوسا وقد
يضمن ما كال به قبل إلى

ذلك فالضمان جاء من أجل ذا
بأنه لا يضمن ما ذكرنا
مكياله لو أنه يضيع
لأنه لديه كالأمانة
مقام من وكله وقد جعل
فى كل شيء كائن عليه
أو استعاره أو أكثره
كان ضياع وهبولا يديره
فإن ما يتلف يضمنه
من غير بائع وكان انصدعا
أو قد نسي أو غلط قد وقعا
نو الخطا لذا لن يزيهلا
ما طلبوا منه له أن يفعلا
وتلزم اليمين فيما قد بدا
وقيل لا يمين وهو المشتبه
فى هذه من مال شار بالوفا
ولا أرى هذا صوابا لو يخط
مما عليه أن يحال الشرا
ما كان زائدا لرب المال
لبائع وللذى قد اشترى
يقطر قطرات ثلاثا بالتمسا
ثلاث قطرات فذا للمشتري
للفقراء فيهم غلبنفا
كال به بدون علم لأحد
ثلاث كيلات وبعدها فلا

إلا إذا للرجس كان أثـر — على العيار وإليه ينظر

بيع الأصول

متصل بها كصائط رقع شرق وغرب وسهيلي معه وبعضهم جوز بثلاثة كذا بائنين من الأربعة مالم يكن من ذاك مذكوراً هنا كذاك في البستان والأشجار بأرض غير بائع تلك تكن من غيرها محدودة ومفرزه مما ذكرناه ويعرغنا كمثـل دار أو كبيت يـدو يعرف أين حده قد وصل بغيرهن من بناء قد علا من خارج فالحد لازم غدا من جنسه كذاك غيه الوصف إن تك في أرض الذي قد باعا إلا بحد ثم يجعلنا إن كان أمرها لديهم متصح أحاط فليقل إذا البيع عقد غذا البناء في المبيع دخلا فهو يحسب عادة والعرف ما رد ذاك الباب بعت داخلا

يصح بيع الأرض وحدها ومع ومثـل نخل بحدود أربعة والنعش رابع لتلك الجملة من هذه الأربعة المذكورة وذاك مهما كان قد تبين وصح بيع البيت ثم الدار وماجل بئر كذاك العين إن بلا حدود إن تكن مميزه أما الذي لم يتميزنا فما له من الحدود بد تهدم الجدار للأرض فلا كذاك إن هاذان كانا اتصلا وليس يدري حدهن أبدا وشجر بغيره يلتف وصح بالحدود أن تباعا إن خاف أن لا تتميزنا أولا فبيعهما بلا حد يصح وإن بيع شيئا به البناء قد قد بعت ما رد البناء داخلا وذلك الدخول في ذا الوصف وما عليه بابه فليقل

عليه حتى يعرفن خطأ
بعت وذا الخط به قد دخلا
فإن بلا حرم لبيعه يرد
لذا المبيع من حريم رسما
والدار والبيت والبساتان
إذ يتميز بنفسه بدا
بدون ما حد لذاك قد ذكر
لأجل تمييز لها كان وقع
باسمها الذى لها تعيينا
فيها من الدور وحائط سما
جدا لما استثنى وتم العقد
فيما غدا مميزا حد سما
ميزها عن غيرها الجدار
بأرضه لغيره محدددا
عليه عند العقد حين يبرم
ما كان كالبيت ومثل الدور
تميزت عن ذلك الموصوف
أو بعت أرضى هذه وانفذا
ما كان فيها فهو في البيع دخل
أى بائع الأرض هنا للمشتري
لغيره لأنه قد ذكرنا
وتلكم الأشياء باسمها تخص
في الأرض باللفظ الذى بين له
قال فإنها بذاك تدخلن
بأنها لغير من منه اشترى

وكل ما لم يثبتن خطأ
وقال ما قد رد خطى داخلا
وتدخل الحريم في بيع عقد
فإنه يصرحن بنفسى ما
وقد أجاز البيع للجنان
بلا حدود لو بأرضه غدا
وصح بيع حائط أو الشجر
إن وحدها بدون أرضها تبع
ولخروجها عن الأرض هنا
ومن أراد بيع أرض دون ما
وماجل وشجر يحد
وصح القطب بأن لا يلزما
كجنة بحائط تدار
وإن يكن بيت كدار وجدا
فباع أرضه فليس يلزم
يستثنى من بيعه المذكور
لأنها باسمها المعروف
إن قال هذا بعتم أرض كذا
ولم يقل قد بعت كلها وكل
لو ذلك البائع لم يخبر
يكون ما قلناه في الأرض يرى
في بيعه الأرض عليها كان نص
كما تراها فهي غير داخله
إن لم يقل وكل ما فيها فإن
وإن يكن من اشترى الأرض درى

وذلك البائع لما يذكره
والعيب لازم به أن يخبره
وقيل إن العيب ليس يلزم
ومشتري الأرض إذا لم يعلم
وكل شيء يعلم واحد
بأنما الآخر من هذين
دخول شيء لم يكن بداخل
فإنه يلزمه أن يخبره
بأن هذا الشيء لا يك له
وتلك الأشياء إن تكن لغيره
يلزمه استئناؤها حال الشراء
وما على من باع نحو دار
لغيره لأن ذلك الشجر
ولازم يخبره بشأنها
فإن يكن لم يخبره بالخبر
وإن يكن لغيره بعض شجر
وقال إني بعتهما وكلمهما
فالبائع فاسد وإن لم يقل
فإن ذاك البائع غير منهدم
والحد فهو حاجز يكون
من غيره الشيء وحدهم يصح
وبحبال وقبور بنيت
بحجر أو مثل طين وبشق
جائزة كذلك بالآبار
وبالسواري وبكلمها ثبت

كانت على المختار عيباً في الشراء
لو كان ذاك ظاهراً لمن يرى
ابداؤه أن كان هذا يعلم
بأمرها الأخبصار مما لزم
ممن بذاك البيع قد تعقدوا
يظن عند عقده المبين
في بيعهم أو في الشراء الحاصل
من كان قد عاقده على الشراء
وأنه في بيعه ما أدخله
بدوره وشاء بيع دوره
إذ تك من مصالح الدار ترى
يستثنى ما فيها من الأشجار
لما يك من مصالح الدار اعتبر
وأنها للغير في مكانها
فإنها هناك عيباً تعتبر
بأرضه وباع أرضه وم
فيها ولم يستثنها إذ تمما
وكلمها فيها مع العقد الجلي
بعدم استثنائها متى جزم
ما بين شيئين به يبين
بمثل واد أو بنهر متضح
وبمنازل لهم قد أعليت
في الأرض أيضاً وقرون وطرق
ساقية والزرب والأشجار
في كل عقدة لهم قد وجبت

كالبيع والأصداق ثم الاجرة
 كأن يبيع نصف ذى الدار وقد
 والخلف هل يجزى بنحو الأصل
 وقصب كذاك بالحلفاء
 من كل شيء إن يكن قد ذهب
 أو أنه إن زال ليس يبقى
 وبالذى بنفسه قد ينتقل
 إن كان ذاك واقفاً أو قاعداً
 وبالذى بغيره ينتقل
 فقل إن ذاك يجزى إن حصل
 واختير إن قد يكفين في الحـ
 ومن يبيع أرضاً له أو كان قد
 وكان فيها النخل طراً والشجر
 ولا وما فيها فهل يدخل ما
 بقوله لكلها قد بعث
 وقيل لا يدخل ذا حتى يقل
 أو بعثها وبعث ما فيها كما
 وكل ما فيها أتى في الصفة
 قال الإمام القطب بعد ما ذكر
 ويدخل في بيع مثل قطعة
 وإن بلا ذكر وما فيها وقع
 لأن لفظ جنة حديقة
 اسم لهذا الأرض عند كل
 ومن يبيع ما له من أصل
 فبيعه ليس من المردود

لو أنه قد كان بالتسمية
 يحدها جميعها بما عهد
 حد المبيع وكذا بالحرمل
 وما كزرع وبقول جائى
 يبقى له أصل ولو تغيبا
 مثل ضعيف من نبات حقا
 كحيوان مثل انسان جمل
 في حال بيع أو يكون راقداً
 كالشوب والإنا وملح يجعل
 وقيل لا يجزى لحد إن جعل
 وجوده في حال ذاك العقد
 أوصى بها أو كان أعطاه أحد
 ولم يقل وكل ما فيها المقر
 قلنا به من شجر فيها نما
 كأن يقل بكلها أوصيت
 قد بعثها وكل ما فيها حصل
 أن بعثها بكلها تكلمنا
 كذلك الكلام في الوصية
 خلاصهم هذا الصحيح المعتبر
 جنته البستان والحديقة
 لا مثل بيع الأرض حينما تبع
 ولفظة البستان ثم القطعة
 ما تحتوى من شجر ونخل
 ببلد معروفة المحل
 وإن يكن ذاك بلا حدود

وهو الذى يدعى ببيع الدمنه
يذكر ما فيه من الآبار
كذلك ليس يلزم الاستثنا
وجاء مهما في المبيع ظهرا
فلحلف فيل البيع كنه انفسخ
وقال بعض بانفساخ المشترك
وقيل في الكل البيوع تثبت
وعلى ذا إن يكن الشريك قد
ومن يبيع مالا له بصفقة
ودون إذن غالبىوع تنهدم
ورجح القطب إمامنا الأبر
وإن يبيع ما بيعه قد حلالا
كالخمر والخنزير فالبيع على
وقيل صح ما له يحلل
وعقده واحدة إن تشتمل
فاختير أن الكل باطل هنا
كمثل من يبيع مالا مشترك
وذلك الخلاف ما بينهم
أما إذا درى بما كان بدا
أما الذين اشتركوا في المنتقل
يعاملن وذلك ما لم يعرفا
فإن هم قد قعدوا زمانا
فإنهم لن يجدوا النكيرا
في حينما قد علموا ما صار
فإن يكن أصلا فليس ينقعد

لا يلزم غيه حال العقدة
وتسجر للغير أو أنهار
إن كان في ذا الأصل ما ذكرنا
لغير بائع له سهم يرى
وذا هو المختار مع من قد رسخ
وغيره يثبت من دون رك
للشريك سهمه من الثمن
أتم ما شريكه له عقود
ومال غيره بدون شركة
وقيل ما له يصح بالقيم
لأول القولين حينما ذكر
مع الذى يكون حرما حظلا
أصح ما قالوا به قد بطلا
بقيمه لما يحل تجعل
على الذى يحل مع ما لا يحل
لو عينوا لكل شئ ثمن
بدون رأى من شريكه سالك
إن كان من شراه ليس يعلم
غالبىوع باطل مقالا واحدا
فإن بعض الشركا فيما حصل
من شركائه نكيرا سلفا
فأنكروا البيع الذى قد كانا
لأنهم لم يظهروا التغيرا
فلو أرادوا قدموا الإنكارا
تصرف الشريك فيه بل يرد

أو يأمروا بالبيع أو يتموا
عن أحمد نجل محمد الأبر
مع أحد من شركاء حصلوا
رضى شريكه الذى قد علما
مالكه وضيع نفس عرضا
مضى غذاك فى العموم رسما
على شريكه بسدون نقض
من قعدت شركتهم فى موقف
مع ذاك إنكار لما كان صنع

حتى يبيع الشركاء كلهم
وقد روى القطب مقالا فى الأثر
بأنه يمتنع التعامل
فيما له تشاركوا من دون ما
إذ لا يحل المثل إلا برضا
وذاك فى شركة مخصوص وما
وقولهم فعل الشريك يمضى
غذاك غيمن قد تفاوضا وقى
إن كان فى منتقل ولم يقع

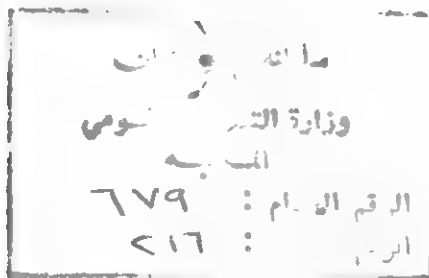
بيع الماء

فيه اختلاف العلماء جائى
كرهه لأجل جهل رسما
إذ تلك أملاك لناس تنظر
لو أن ذاك الاختلاف دخله
كغيره من كل بيع يجهل
ذلك بالتحريم فيه قطعا
يرفع هذا عن أبى الحواري
فى البئر والجب يباع معهما
إن عرفا الكم بهذا الحال
شئ إلى الماء من الجبال
أو نحو ذا مما إليه خلصا
نهى عن الهادى روته النقلة
كما أتى فى البعض من أبناء

وبيع ماء النهر كالطناء
أجازه بعض وبعض العلماء
والقول بالجواز فيه أجدر
ومنع بيعهما فلا دليل له
بصفة الجهل فذاك يجعل
ولا دليل يوجب منعها
بل ذاك بالتكرية فيه جارى
وصحح القطب جواز بيع ما
وجاز أن يباع باستقلال
بنظر إليه أو إرسال
وفيه نحو حجر أو بعضى
ولا يعارضن جواز البيع له
أى نهيه عن بيع فضل الماء

بعيدة عن القرى شواسع
ولا منازل لهم في القرية
للماء والقياض مجهول لنا
كمثل يوم أو كمثل ليلة
فيما لنا من الكلام قد مضى
يباع إذ غيبه مناغع الملا
على الورى لواسع الضريق
غيبه اختلاف العلماء الأخبار
إذ لم يكن يعلم ذاك التارى
يقول ما في فعل ذاك نقض
والنقض في الآثار قول ينتقل
يكاد أن يجعل هذا عندما
قبل النبى المصطفى الكريم
مع أنها ملك لهم قد استقر
ليس يضر مثل هذا الجهل
على الذى من جريها يعتاد
والانتفاع شرعنا لم يمنعه
في أصل هذا النهر من مقدار ما
فلا نعد مثل هذا النحو
وهو كلام حسن كما ترى
يقبله فهم أولى الألباب

خالق أن النهى في مواضع
لا في القرى كلا ولا الأجنة
قال أبو محمد أما الظنا
إلا على تسمية معروفة
وهاك ما نسالى المرتضى
يقول إن الماء في الآبار لا
وبيعه يفضى إلى التضييق
قال وبيع الماء في الأنهار
وهو سواء يابس وجارى
فبعضهم أبطله والبعض
وهو الذى مضى عليه العمل
وعمل الناس وفتوى العلماء
وكانت الأنهار من قديم
ولم يرد في بيعها قط خبر
وجهل مائها الذى في الأصل
لأنه قد قامت البلاد
والناس لا تطلب إلا المنفعة
والاعتبار لجهالة بما
يشبه أنواعا من الفلج
هذا الذى بينه وأظهرا
مطابق للحق والصواب



بيع الدور والشجر

من باع بيتاً أو كمثل دار من دون أرض فالمبيع قد فسد مع المصلح التي لها تبع ومالها كان من المصالح فبيعهما بيع لئلا يفسد إذ لم تكن بدون شك تعتبر قالوا فمن باع لنخل أو شجر فبيعه على المثال الأول وصح بيعه على الثانى وله ثم الحريم والطريق الموصلة ونحوها كل من المصالح فإن يبيع كالدار والبيت الشجر يقول بعت الأرض كلها وكل وإن يبيع أرضاً وفيها قد ظهر ونحوه لم يعلم ما وذلك المذكور للشارى غداً كلها وكل ما فيها جعل وإن يكن كثيراً الذى دفن فقد مضى الخلاف فى بيع الغبن وإن يكن فى داره المبيعة فإنه يذكرها إن باعها وليس يغنى الذكر للمصالح إذ لم تك الجنان كالأشجار

أو شجراً أو باع كالأبواب إن لم يقل كلها لبيع انعقد وقيل صح بيعه كما وقع يتبعهما فى البيع دون قاذح من المصالح التي لها تبع بدون ما مصالح لها تجر وما به ذلك يسقى ما ذكر من جملة الفاسد والمعتل ما كان قد يسقى كحال أوله مستقى ومرسى وكذلك المرسله لما ذكرناه بدون قاذح مع أرضه التي بها كان استقر ما كان من مصالح لها تصل كنحو غار وكجب استقر بأمره غالبية فيه انبرما لقول من باع لها إذ عقدا فكجني كان بالبطن يحل بحيثما يكون من باب الغبن فحكم هذا حكم ذاك إن يكن كمثل أشجار ومثل جنة باسمها الذى لها قد شاعا عن ذكرها قط باسم واضح تعد من مصالح للدار

فهي من الدار بدون مـرية
وجنة وكان في الجنـان
فيها فـلازم هنا استثناء
بـله أو بعـك الجنـانا
من شـجر فيه هناـك بـانا
سهما له بعـدة منفـرده
أو ثلـه بحسبما له اسـتقر
سهما له يـكون في ذاك الشـجر
مستثنيا ما لمـسواه كانا
يستثنينه عند بيع جاري

وإن يكن في الدار نحو غرفة
وإن يكن قد باع كالبيستان
أشجار قد شاركه سواء
يقول قد بعـت لك البستانا
وكل ما فيه سوى ما كانا
تم يبيع بعد ذا على حـده
بأن يقول بعـت نصف ذا الشـجر
أو أنه يبيع قبل ما ذكر
ثم يبيع بعد ذا البستانا
فيه وذاك السهم في الأشجار

بيع النسمية

أو أمه أو كان من أخيه
نصيبه مع عقده المقرر
ورثته من والدي لما رحل
وما له من الحدود قد يحد
في العرض بالإطلاق عنهم نرويه
أم أنها لم تك في الإمكان
أو زائد والسيف والسيفين
إذ شاهدوا بعينهم والفكر
يمكن فيه القسم قالوا حالا
وذا هو المختار فيما خطوا
فإنه لدفع تعطيل هنا
بمنع بيع السهم مما يشترك

ومن يبيع الإرث من أبيه
وعنده ورثة فليذكر
وقال إني بعـت ثلثاً لي مثـل
بـله وكل ما فيه بعد
والخلف هل يجوز بيع التسمية
أمكتت القسمة في ذا الشأن
وذا كـثوب كان أو ثوبين
للاجتزأ في ذلكم بالحـزر
أو أن ذاك جائز فيما لا
وفي الأصول وحدها فقط
أما الذي قسمته لم تمكنا
ودفع أضرار هناك قد سلك

أما الذى يمكن قسمه فلا لأن أكثر الورى لن يصلوا بالحزر مهما تكثر السهام وقيل بيع التسميات لا يحل إلا إذا ما كن فى الأصل ولو وجاز فى قول الحوازم مطلقا وجاز للشريك أو سواء لو أمكنت قسمته لديهم أما الذى يكون لا ينتفع كمثلى نعلين وكالخفين فالحلف هل يجوز فيما ذكرنا يقول بعت النصف من نعلين فيستحق المشتري للتسميه وإن يشا يأخذ كل فرد وإنما جاز الذى قلنا هنا لأنما انتفعهم بالفرد من أو أن بيع التسميات لا يصح بأن يكون كل زوج سهما أو إن تراضيا على ما شاء أما بأن يبيع هذا الفرد من فإن ذاك الأمر بالإجماع أما إذا لم يستو الفردان فإن ذاك الأمر مما قسمه ويلزم من بائع السهمه كمثلى نصف وكثلث وربيع

لغير بجهل بيع نزلا لدرك من من تسميات يحصل لأجل ذاك بيعه حرام وذاك بالإطلاق عن بعض الأول كان إلى الشريك فأنفع حكوا ولو لغير ما شريك سبقا فى الأصل بالإجماع قد حكاه بدون أن يزداد نقدا منهم بواحد من دون ثان ينبع ومثل قرطين ومصراعين تسمية أى بيعها ما حجرا من باعها للمشتري فى الحين نصيف ذى النعل ونصف الثانية نعل لا لدى قسمتهم من بعد لأنما قسمة ذال تمكننا نعليهم لا يمكن إن يكن فى ذا الإمكان اقتسام متضح إذا تساويا هناك قسما فليقسمانه كما قد جاء نعلين أو خفين أو مما زكن يجوز ما فى ذاك من نزاع بل كان هذا غاضلا عن ثانى لا يمكن ومر قبلا حكمه من شركة تسمية باسمه وغير ذاك إن أراد أن يبيع

بدون ذكر أنه نصف لذا
من خمسة العشر ويستبين
لا يحكم بذاك ما بيهم
شار كبائع بلا توهم
تكثر سهامهم فإنه يتم
بما لبائع هنا من سهم
بيع على هذا المقال المثبت
منهم فتى غالبية صار منهدم
لا يعلم نفس ما كان اشترى
وذلك بالإجماع إن كان علم
ولم يسم ربعا أو ثلثا
وكان وارث سوى من برسم
إن عرف الشاري مع البائع له
له فإنه لذاك قد كفى

ولا يحج بيع سهم هكذا
أو ربع أو جزء يكون
لو عم الساري به فالحكم
وبعضهم جوزه إن يعلم
بأنه النصف أو الثلث ولم
فإن أقر المشتري بالعلم
فيحكم حاكمنا بصحة
وإن هما لم يعلما أو ما علم
بلجزم حيث إن كان شري
وجاز ما بينهما وذو العظم
وبائع ما من أبيه ورثا
كلا ولا تسميه قد تعلم
فقيل باطل وبعض حاله
وإن يكن بعضهما قد عرفا

ما يتبع المبيع في البيع

في البيع ما تشمله الأسماء ثم
منه وذاك باتفاق وقعا
وهكذا بيت بسقف ظهرا
بحائط لها وبالجدار
وهكذا بهيمة بحمل
شيء فالخصوص حكم قد جرى
وينزع عن بلا فساد يصله
فإنه كما ذكرنا دخلا
ينبت من حب بها قد علما

وبتبع المبيع من دون قيم
ويفسد المبيع مهما نزع
كمثل باب بمسامير ترى
وخشب وأرضه ودار
كذلك تمر بنواه الأصلي
ما لم يكن خصص مما ذكر
وكل ما اسم المبيع يشمله
فإن يكن ذا بالمبيع اتصلا
كالدار بالباب وكالأرض وما

وكنوى التمر غشاري الأرض له
 من كل شيء من نوى النخل نبت
 وما له من ذاك سـمـعتان
 وجاء في قول لشاري الأرض
 وكل ما الليف عليه دارا
 وقال بعض العلماء لا يشتري
 وكل ما قد كان منه مثمرا
 أما الذي من غير تلك الأرض قد
 أو أنه من تحت نخلة بدا
 لو سـعـفة واحدة لتلكم
 ومن كمثل التين والزيتون
 ما فيه ورقة وقيل ما له
 وبعضهم يقول ما لم يثمر
 وبعضهم يقول ما للمشتري
 لو لم يكن لذاك إلا ورقه
 وإن يقل قد بعث هذى الأرضا
 فتدخل النخل وباقي الشجر
 وأى صرم تحت نخل استقر
 ما يخرج من أصلها وكل ما
 وكل ما الليف عليه دارا
 أى أنه لبائع للنخل
 وقيل ما للغسل من ذا صلحا
 واستظهر القطب بأن ما ثبت
 فإن للبائع أن يبيعه
 كذلك في مسائل الأشجار

ما كان فيه سـعـفة محصـله
 كذلك في الآثار عنهم قد ثبت
 فصاعدا لبائع الفسدان
 ما لم يدر ليف به عن بعض
 فإنه لبائع قد صار
 من نابت النوى الذى لم يثمر
 فإنه لبائع قد صار
 ينقل نحوها من النوى ولد
 فإنه لبائع الأرض غدا
 كانت فهذا ما به قد حكموا
 لمشتري الأرض ومن ليمون
 من ذاك ورقتان بعض قاله
 وبائع ما فوق ذاك القدر
 في النخل من شيء ولا في الشجر
 أو سـعـفة واحدة محققه
 وكل ما فيها يكون أيضا
 ما كان مثمرا وما لم يثمر
 فمشتري النخل له مما ذكر
 لم يحط الليف به معمما
 فإنه لبائع قد صار
 وذاك عن بعض أتى في النقل
 فإنه لبائع توضحا
 لبائع من كل ذا مما نبت
 في حوضه الذى يكون فيه
 فيما يجىء الحكم فيه جارى

وكل ما ينبت من أصل الشجر فيه الخلاف عند بيع الشجر ما يخرج منه وكان فيه وقيل ثنتان وبعض ذكرها وإن يكن فرع من الأصل خرج وينبت عنّا فذاك إن يكن فإنه يتبعها متى تبع فإنه بنفسه استقلا وإن يكن بأصل نخلة نبت مثل خسيل فلرب النخلة ويدركن عليه رب الأرض مادام لم يثمر ومهما أثمرنا وإن يك البائع صرما يشترط ومن يكن قد اشترى لنخل وقد تخالفا بعيد العقدة يقول شاربه بأن البيع قد وذلك البائع قال بعيدا فإن بالإدراك فيها حكما حتى يجيء المشتري بالبينة لم يك ذلك مدركا وإنما ومن يبيع نخلا بدون أرض وجاء في قول لهم نرفعهم وقال بعض إن بيعها فسد فإنه يقول إن ما نبت فهو لرب نخلة وما سلك

وعرقه ذاك الذي قد استتر فقال بعض العلماء للمشتري ورقة مع بيعه تفيقه أن له ما لم يكن قد أثمرنا وصار مدفون في الأرض وح لم يكفي عن أمه اد يتضمن وإن يكن مستغنيا إذا قطع وأنه لبائع قد حلا أو سجر وما له أرض نبت أو رب ذاك الشجر المبت يتلعه من أرضه وبمضى فإنه ليس له أن ينكحها لم يبيع القنع غبيهم سخط وغيره صرم صالح للفصل صر وبئع على ذي الصنفه كان قبيل درك الصرم انعقد دراكه نحن رسمنا العقد وأنه لبائع تحتملنا بأن يوم العقدة المكونه أدرك هذا بعد عقد أبرما فذاك ثابت بدون نقض بأنه من أصله يقطعهم ومن يقول البيع غبها منعقد من الصروم وهو في الجذع ثبت في الأرض للأرض ومن لها ملك

ومتستر حرما وأبقاه إلى
وإن أقصى مدة التترك إلى
وإن يكن في شجر غلده
ولا اعتبار في الذي قلناه
وينسل الجنان والبستان ما
وهكذا ساقية وما جل
قال الإمام القصب ليس يدخل
لأن دين ليس يحسبان
ولا هما مما له قد شـملا
ومن يبيع مسكنا كدار
بما به من نحو جب غار
من وتد وخشب متـساح
وما به متصلا قد أصبحا
وهكذا جميع ما يتصل
وكل ما يتصلان بالأرض
إن كان في البناء وأما اتصل
يعلقن من موضع لآخر
فذاك لا يشمل والجبل إن
وإن يقل بـكله بعـت وكل
متصلا قد كان أو منفصلا
والبيع يمضى بيننا قام على
إن لم يكن مسقفاً ذاك البناء
وقيل يمضى البيع فيما وصفا
أو تجعل عتبه العليا فإن
أى أنه لا يتبع المبيع بك

أن يحملن غالبـيـع فيه بـطـلا
شهر وعشر فوقه لـمـا عـلا
أقل مما هاهنا قد حده
بالزيد مهما زاد في مجراه
فيه من الأشجار والبقل نما
وحائط أيضا وزرب حاصل
في ذاك دار لا وبـيـت يـجـعـل
من صالح الجنان والبستان
اسم الجنان من هنا ما دخلا
بيت مضى البيع بلا إنكار
وكل ما كان على الجدار
وهكذا منارة المصباح
كالجـر الأسفل أيضا من رحي
به من الحديد حيث يجعل
أو بجدار أو بسقف يمضى
من غير أن يبنى كجبل قد قتل
أو يعقدن أو كان يلوى ظاهرا
يبنى بحائط فذاك يشملن
ما فيه فالجميع من ذاك دخل
كذلك فوقى الرحي قد دخلا
سقف لدار أو لبيت جعل
لو عتبه قد جعلت له هنا
إن لم يكن ذاك البناء قد سقفا
تجعل فبيعهم به لا يـمـضـي
يبقى لبائع كمثما جعل

والخص إن بيع فبيعه جرى
وذلك الخبا بما يتصل
بما بها يتصلن إن تباع
فتدخل الأوتاد والحبال
وذلك إن مبنية كانت تباع
وإن تباع ولم تكن مبنية
إلا إذا قال بكلمها وكل
وجاء في تفسير ما هنا كتب
وذلك الفسطاط بيت من شعر
ومن عمودين بلا زيادة
وقال بعض العلماء من اشترى
لؤلؤة فإن تكن مثقوبه
لأنما الثقب الذى عليها
كذلك إن مصنوعة وإن تكن
فإنها لم تستر السمكة
بأن مثل ذا لبائع رجع
وما درى بائعها بالأمر
ولم تكن من جنس ما بيع وذا
ومشتر أرضا وفيها قد وجد
هذين إلا أن يكون جاهلى
لو كان من رآه غير الثارى
وإن يك الثارى لمعدن وجد
ولم يكونا علماء أولا
وإنما يعرفه من قد درى
وإن يكن ذا ظاهراً وقد حفر

بحصر ركائز له ترى
به وخيمة كذلك تجعل
مبنية فكله لها تباع
تلك التى لها بها اتصال
لو أنها كانت على الأرض تقع
فذلك لا يدخل فى القضيه
ما كان فيها فله البيع مثل
الخص بيت يجعلن من قصب
بم الخبا من صوفهم أو الوبر
يكون أو أعمدة ثلاثة
سمكة وبعد فيها ظهرا
فإنها لقطعة محسوبه
علامة للملك من أهلها
ليست عليها من علامة إذن
وفى الذى يروى عن ابن بركه
لأنما البيع عليه ما وقع
ولا درى بذاك من قد يشترى
عندى هو القول الأصح مأخذا
كنزاً فإن الكنز ليس لأحد
فذا لمن له رأى فى الأول
وغير من قد باع للعقار
وكان غير ظاهر متى عقد
أى حينما للبيع كانا فصلا
معادناً فإنه لمن شترى
فالبيع صار فاسدا لما ذكر

كذلك إن كان به الشارى علم وإن يكن باع جنانا أو شجر ماء ولا مصالحاً لها ففى وإن يكن يذكر ذاك أولاً كذا الخلاف فى كباب الدار هل إن ذا لبائع للدار إن كان لم يشرطه شخص منهما أما الذى بالأرض من ذاك اتصل كمثل شق أسفل من الرحى من مثل عود وحديد جعلاً ومن يبيع داراً وفيها خشب إن كان مبنياً عليه وإذا وإن تكن فيها جرار أو قطع فإنهما لبائع إلا إذا أو أنها كانت بها لا ينتفع وكل ما فى داخل الأرض ظهر أو غيره من غير ذات الأرض وإن يبيع بشرط أن ما ظهر وبائع داراً بما قد تستحق قد ركبت وهكذا الأفعال لا فقال بعض إنها للشارى والزبل والبعر معاً والعذرة وقال بعض إن ما كان جمع وما غدا من ذلكم منتثراً وإن يبيع للدار ذات الغرف

لا بائع غالباً يبيع أيضاً منهديم أو نخلة ولم يكن هنا ذكر ذا الماء والمسقى خلاف السلف فإنه فى البيع قطعاً دخلاً والبيت والمفتاح أيضاً جارى والبيت أو ذا صائر للشارى أو تنظر العادة فيما رسماً فإنه فى البيع قطعاً قد دخل وما به متصلاً قد أصبح فيه فذاك فى المبيع دخلاً وغيره فمن مبيع يحسب لم يك مبنياً فلبائع ذا من الحبال أو حجارة تقع ما كان مبنياً عليها قبل ذا قط لشيء غلشاريها تباع من الحديد كان أو من الصفر فذاك للبائع دون نقض من ذاله فالنقض فيه قد ذكر وكانت الأبواب فيها تصطفق تخرج إلا بعد هدم حصلاً وقيل بل لبائع للدار فإنه لبائع مصيره منها غلبائع ذاك قد رجع فإن ذاك صائر لمن شرى خواتها مفتوحة للمشرف

على أروض الغير بالإعارة
ثم درى بأن تلك عاريه
فقال من باع لتلك الدار
فخذ لها الآن كما قد تنظرن
فإن يشأ أى ذلك الذى شرى
على الذى فيه من العيب وجد
وجاء فى قول لبعض العلماء
كذا الخلاف فى أداة للجمل
والسرج واللجام أيضا للفرس
والغمد للسكين والسيف الخدم
قيل مصير هذه الأشياء
وقال بعض العلماء للبائع
وفى مقال بعضهم قد ذكره
وذاك إن لم يقل البائع قد
بل قال قد بعث الحسام الخدما
وذاك مهما كانت الأشياء فى
أو نزع لکنها إذ عقدوا
وإن تغب من بعد حال النزع
وإن تكن ملبوسة عاريه
ولم يك استثنى لها من باعا
وقيل بيعها بنفسها فسد
وقيل إن البيع أصلا ما شمل
فيها ولا فيه وذاك قول من
لو أنها تكون فى محلها
وولد الناقة أيضا والبقر

والمشتري لم يعلمن بالحالة
وطلبوه سدها كما هي
نسيت أن أذكر فيها الجارى
وإن تشاخذ ما دفعت من ثمن
فليمسك البيع كمثلما جرى
وإن يشأ الرد فإنه يرد
أن ما له فى ذاك رد لزم
كرسن وقتب وما اتصل
والبغل والحمار هكذا ففسد
كذا غلاف الرمح والقرس علم
يكون للإشارى مع الشراء
تكون هذه بلا ممانع
بحسب العادة هذى صائره
بعث لكم ذا كله متى عقد
والغمد لم يذكره إذ تكلمنا
مواضع لها مع البيع الوفى
حاضرة لديهم ما غفدوا
فإنها لبائع بالقطيع
أو نزع حاضرة مرثيه
فالبائع فاسد ولا نزاعا
أى وحدها وأنه لا ينقصد
لها غليس من فساد قد حصل
يقول إنها لبائع تكن
أى ركبت فى سيفها أو نصلها
والشاة تابع لمن يعتبر

إن مرضعا فهو لذى الشراء
لأنه لم يك من تأشير
إذ لم يكن يعتاد شربه على
ومن يقل بحرمة الألبان
ونحو ذين يجمعن الولدا
والثوب في الإمام والنعل معا
وهكذا قلادة في عنق
مثل سلاح العبد والكساء
أو فوق جبة أو الازار
كرزية العبد ونعله لمن
وصحوا بأن قد ظهروا
وما خفى من ذاك فهو أجدر
من باع عبدا ماله للبائع
والظرف للبائع مهما باعا
إن يقل البائع عند الوصف
أو قال قد بعت طعاما فيه
وبائع الشيء ومن شراه
وبائع ثاة بها جبل فلا
وبائع أرضا ولما يذكر
فالخلف فيه قيل ليس يتبع
لكننى أقول فيما قد حصل
إن المياه تتبع الأرض
أى لا تباع الأرض بالأثمان
فالماء تابع ولو ما ذكرنا
إن بيعت الأرض بما قد تستحق

ولا كذاك ولد الإماماء
في لبن الإمام لذى الأمور
سبيل ألبان الشاه في الملا
من فرس كذاك من أتان
ليس بتابع لها طول المدا
وحليها لبائع قد رجعا
وخرز فهو لبائع بقى
وذاك ما فوق القميص جائى
إذ لم يكن بدمن المقدار
كان اشتراه وله أدى الثمن
من مال عبد فلبائع جرى
لخبر عن الرسول يؤثر
إلا إذا كان بشرط واقع
ما فيه لا لمن شرى المتاعا
بعت إليك ما غدا في الظرف
أو قال ما يشتملن عليه
قد علما طرا بما حواه
يتبعها جبل بها قد جملا
ماء به تحرث منذ أعصر
وقيل بل يتبعها لا يمنع
إن كانت العادة في هذا الحل
حين تباع أرضهم أو تقضى
بدون مائها إلى إنسان
مع عقدة البيع الذى تقررا
فالماء للأرض هناك بعض حق

والأرض وحدها كذا قد وجد
أعنى بذاك ما لهم والأرض
في هذه الصورة فيما نقض
واحتج هذا بعد ما كان عقد
شيئا وقد غطى بكالحلفاء
أو أنه معمورة باع لها
كانت به حجارة تصاب
من بعد ما أوقع عقدة الشرا
من ذلك الخراب كالعمارة
إن كان حده لذاك قد شمل

وإن يك الماء يباع منفرد
وقد يباعان جميعا أيضا
فالماء لا يتبع بيع الأرض
ومن يبيع أرضا بما لها يحد
بأنه باع لذى الشراء
وأنه لم يعلمنها كلها
بالزرع لكن عندها خراب
وذلك الشاري لها قد عمرا
وأنه أخرج في ذى الحالة
فليس للبائع من رد حصل

الـثـمـن

كمثمن بالكيل أو وزن زكن
غاب هناك الثمن الذى عقد
بأنما الأشياء بعضها يقع
على سوى القول الذى هنا رسم
فهكذا البيع به لا يحظر
لو أنه قد كان مجهول القدر
من بيعة الجراف فى الأموال
كمثل تمر بتمور بيعا
كسكة كبيرة بالكسرة
جواز بيعهم بلا تشاجر
ويمثاقيل بعد قدرا
وذلك القيراط عندهم حسب

ينعقد البيع بمعلوم ثمن
أو صفة معلومة إن يك قد
وذاك مبنى على قول رفع
أثمان بعض والبيعون تنهدم
وكل شيء يبيعه محال
إن كان ذاك الشيء عندهم حضر
فإنه يصير فى ذا الحال
أو أنه قد وافق المبيعا
كالقرض والصرف إذا ما جرى
وبالدارهيتم وبالدينار
وبفلوس ودوانق ترى
كذلك أيضا بقراريط الذهب

أربع حبات من القمح تعد
فهو ثلاثون من الشـعير
ولا يصح بيعهم بحبة
لجهلها وإن على قدر علم
وقال بعض إنها سدس ثمن
وصح بيع بكذا قنطارا
وذاك فيما قيل من أى جسد
تبر حديد فضة تتمق
وهكذا إن كان أيضا من سوى
وذلك القنطار أربعونا
وقد أتى ألف من الدنانير
ومائتان ثم ألف راقى
وقال بعض إنه سـبعونا
وقال بعض عشرة الآلاف
وبعضهم قدره بمائة
وقال بعض ألف دينار ذهب
وكله من ذهب يـكون
وصح أيضا أن يباع بكذا
وجاز أيضا بكذا بعيرا
وبكذا عبدا بوصف لونها
وبعضهم لم يشترط ألوانا
وجاز كل ما يبين بصفه
لو أنه من غير ما كان ذكر
أى لا يكون ذاك قد تعينا
لا تقبلنه ذمة إن بيع به

وإن يكن من فضة ما قد يحد
من حبة كذا في التقدير
من ذهب أو حبة من فضة
تطلق غالبيع بها ليس يذم
من درهم رواء أرباب الفطن
أو رطلا أو أوقية قد صارا
من تلكم السبعة وهى ما أعد
رصاص قزدير لحاس زبيق
ذى السبعة الأجناس كله سوا
أوقية من ذهب يروونا
ومائتان فى مقال آخر
قد جاء عن بعض من الحذاق
ألفا دنانير يقـدرونا
لكنها دراهم توافى
رطل من العسجد أو من فضة
وملء جلد الثور بعضهم ذهب
وقال بعض إنه لجـين
صاعا من الحب وما كمثـل ذا
وبكذا شاة لهم أو ثورا
وطولها وعرضها وسننها
لها ولا طولا وعرضا كانا
أن يشتري به إذا ما عرفه
من كلما بذمة قد يستقر
عندهم فإن ما قد عينا
لماجل أو آجل لا يشتبه

فانه لا تقبلنه الذمم
 بحيوان لو رقيقا ما وصف
 والبيع عند عقدهم قد أحضرا
 لو غاب عنهم عند عقد أبرموا
 أو حائط من الأصول قد بدا
 أو شخصت بالوصف حين بينت
 في موضع يدرونه في القرية
 كذا وفي الفروع أيضا شكلها
 تلك التي ترني بعين ناظره
 ولم يشخص ذا بوصف معتبر
 والثوب والنعل ولم يحقق
 وفي المتاع والإنا في قول
 بل بصفات تعرفن في الذمم
 من مثل بيض أوكر مانهم
 أو جوهر أو خرز أو لوز
 أو مائة أو نحو ذا أوبر
 رداءة وجودة وصغرا
 فالقرض مثل البيع حيث يمضي
 معينا من الذي قد ذكرنا
 كالثلث والنصف بلا توهم
 وربيع دينار على هذا الحذا
 لم توجدن فالجواز قد رسم
 وثلث الدينار أو سدس يسم
 كسر من الفضة نقدا بيننا
 والثلث سكة بنفسه يحس

كذاك ما لم ينضبط عندهم
 ولا يصح قد رأى بعض السلف
 إلا إذا ما كان في وقت الشرا
 أو كان مضبوطا بوصف يعلم
 ولا يصح بكأرض أبدا
 إن لم تكن حاضرة وعينت
 بأن يقال مثلا بنخلة
 وتلك من جنس كذا وطولها
 كمثل نخلة لزيد حاضره
 ولا يصح بمتاع ما حضر
 وذاك كالسيف ومثل البندق
 وقد أتى الجواز في الأصول
 بلا حضور لا وتعين علم
 ولا يصح بعداد يعلم
 ومن خيار لهم وجوز
 ولا بالف حبة من تمر
 للاختلاف في الجميع كبرا
 كذاك أيضا منعه في القرض
 وجاز بيعهم بما قد حضرا
 وجوز البيع بربع درهم
 وهكذا بربع مثقال كذا
 قد وجدت سكة ذاك الكسر أم
 ومن يبيع شيئا بدينار أتم
 يلزمه أن يقبضن ثمنها
 إن كان لا يوجد ذلك السدس

وجوز البيع بعد قد علم
وقيل لا إلا لدى إحضار
لأنه يمكن أن قد يتلفا
كمثلما يمنع ذاك في السلف
وجوزوه بعيار قرية
ولا يصح البيع ما بينهم
من رطب أو من كتين أخضرا
من كل ما خص بوقت إن يكن
لأنه لا يلزم أن يوجد
وجوز البيع به إن كان في
وبالذي يكون في الصحراء
إن كان لا يوجد في الأيدي فلا
وذاك كالنبق وقطب العلم
وجاز بالصوف بوزن إن غسل
إن كان ذاك حاضرا لديهم
والبيع بالمعمول من جلد منع
أو من كصوف أو من الكتان
ما لم يكن أحضر أما بالعدد
طولا وعرضا مع بيان اللون
قد غاب أو قد كان ذاك في الذمم
ولا يصح البيع بالكيل ولا
ما لم يكن عند البيوع أخضرا
إن كان موصوفا وقد تعينا
مع نزع عظمه طريا كانا
والشحم قطعا جائز بالوزن إن

بذا العيار أو عيار قد يسم
مكيلهم وكيل بالعيار
من قبل كيلهم عيار وصفا
وعلة المنع مخافة التلف
معروفة مثل عيار نزوة
بالعد كالكيل ووزن لهم
أو من كتفاح ونحو ذا يرى
لم يحضرن مع عقد بيع قد زكن
في وقته الذي سيأتينا غدا
أوانه بدون ما توقف
من أيما كان من الأشياء
ينعقد البيع به بل حظلا
رأى جوازه يوصف علما
وعين اللون اتفقا للأول
وإن يغب فيه خلف يرسم
كمثل نعل وكخف قد صنع
بدون ما عد ولا وزان
والوزن من أدرعه التي تحد
لكنه قد كان ذا تعيين
لم يتعين غبه خلف رسم
بالوزن من لحم ولو مفصلا
وقيل بالجواز فيما ذكرنا
أو أنه بذمة تكونا
أو مالحا إن جنسه استباننا
عين جنس الشحم في بيع زكن

بأن يقول شحم ضان مثلاً
وبعضهم يمنعه فيما غدا
والسّمك المالح جاز والوزف
كذا بلحم الصيد إن كان طرى
وعلة المنع هناك خوف أن
وجوز القطب الشراء بالطرى
ولم يكن يوجد في الأيادى
وجائز قطعاً بما كان بدا
والمّسح والكبريت جائزان
والمسك والكافور بالوزان
أما إذا ما كان ذاك حضرا
وذاك عند القطب والبعض يرى
والمنع بالياقوت والمرجان
وإن يكن ذاك بكيّل قسدا
كذلك لا يجوز أيضا بالمعدد
ولا يصح بالجزاف لو حضر
واستظهر القطب الجواز بالمعدد
وجاز بالثوم ومثله البصل
وجاز بالحنابوزن قد علم
وجاز أيضا بكذا خرفانا
وعد أيام وبالألوان
ولا يجوز ذاك بالحوامل
ويمنعن بحزمة من بقل
كذلك من ليف وحلفا وخشب
وبعضهم أجاز ما قد رسما

أو شحم معز أو كباقر الملا
بين يديهم لم يكن قد وجدا
غير الطرى جائز إذا وصف
ليس يجوز إن يكن لم يحضر
لا يوجد المذكور حين يطلبن
من حوته والصيد لو لم يحضر
إن كان ذا ممكن الاصطياد
من معدن شبا غدا أو أثمدا
وجاز بالطيب كزعفران
والكيل أو بالوصف جائزان
فجائز لو بالجزاف ذا جرى
بأن ذاك بالجزاف حجرا
أو جوهر أو لؤلؤ ذى شان
أو بوزان إن يكن لم يحضرا
إن كان غير حاضر حين عقد
بدون ماعد ووزن معتبر
إن أحضرها حينما البيع انعقد
بالكيل أو بالوزن أيا ما حصل
وجاز بالكيل لدى القطب الاتم
بذكر أشهر لها قد كانا
والحيوان مثل هذا الثّان
منها ولا عواقم حوائل
أو جزر أو حطب أو فجّل
إلا إذا أحضر مع بيع وجب
إن كان مضبوطا بوصف علما

واستظهر القطب جواز الحنا
وبيع شيء واحد وقد عرف
لو أنها لم تحضر أو حضرا
كمثل بيع نخلة بدرهم
والبيع للتمور بالتمور
وقيل لا يباع واحد سوى
وأول القولين عندهم أصح
ولا يجوز بيع ما تعددا
إلا إذا ما عينوا للكل من
فمن يبيع شاة وبراً وعسل
إلا إذا عين سهم الشاة
فإن يعين ذاك فالبيع انمقد
وجوزوه باتحاد الصفقة
وبيع مال رجل ومال
في صفقة واحدة ولو أتم
إلا إذا كان له قد أمرا
وجائز إن يكن المال لمن
وقال بعض بالجواز مطلقا
وذا إذا قيمة كل تظهر
ولا يصح البيع بالدينار
وهكذا أوسطها والأفضل
كالنفس والفاحش والردى
وصرفه كذا كذا من درهم
صرف كذا كذا من الدينار
وصح القطب جواز دين

بالكيل لو لم يحضر هنا
صح بأثمان ولو قد تختلف
بعض وبعض غاب مع عقد الشرا
وبدنانير وسيف خذم
واللحم والزبيب والشعير
بواحد من زمن له استوى
وهو المقال بالجواز المتضح
بشأن إن كان هذا واحدا
ذاك الذى قد نابيه من الثمن
بعشرة دنانرا فلا يحل
وعسل والبر في القيمات
لو تلکم الصفقة كانت تتحد
لو لم يكن معيناً للحصة
سواء ممنوع بكل حال
صاحبه لبيعه وما هـدم
بذاك قبل بيعه الذى جرى
وليه مثل الطفل والذى يجن
أى في جميع ما هنا قد سبقا
مع عقدة البيع التى تسيطر
أغلا الدنانير بلا إنكار
أجودها الأذننى الجميع يحظر
وناقص لسم يك بالوفى
أو بكذا من درهم متمم
فكل ذا يمنع عن أخاير
لأن ذاك جاء للتبيين

بأن ذا يبيع وشرط عننا
 ما فيه تعطيل لبيع أبرموا
 والدرهم المبذول عند الشاري
 بدرهم صوغا كثر وعمل
 في بيعة والنهي عنه قد عرف
 وبعضهم أجازوه ما منعنا
 بيده ضرب الدراهم وقم
 بأمر سلطان علا في الأمة
 إلا إذا كان فلان من غنى
 لعله من بعد ذاك يذهب
 فذاك درهمان لم ينهم
 فذاك عشرون أتى في حلها
 ونصف دينار له قد ذكرنا
 والنصف لم يبينه وصف
 وستة وهذه ما أظهرنا
 نصف من الدينار ما قد بذله
 وستة من الدنانير ليه
 وصح القطب جواز ما ذكر
 في الصورة الأولى بلا تعاري
 لأنما المراد منها ظهرا
 إذ باع مع نصف فنصف ذكرا
 عشرة وقد أتاك كشفا
 وخمسة فالخمس التي ترى
 لا من دراهم ولا ذواكري
 أو ذاك أو بواحد لم يعلم

وقال بعد ذا ولو سلمنا
 لأنه شرط حلال يعلم
 مبن حقيقه الدينار
 وجائز بجيد ولا يحل
 لأنه من بيعتين متصف
 وذاك من بيع وشرط وقعا
 بدرهم ضرب فلان يمتنع
 أو أمره كمثل ضرب السكة
 واستظهر القطب الجواز هاهنا
 فردا وكان بيديه يضرب
 وجائز بدرهم ودرهم
 وجائز بعشرة ومثلها
 وجائز بعشرة دنانيرا
 وعشرة دنانيرا ونصف
 وهكذا بعشرة دنانيرا
 أي أنه لما يقل في الأوله
 وهكذا لما يقل في الثانيه
 فإن في ذاك خلافا قد أثر
 فليك نصف ذلك الدينار
 وما تلاها ستة دنانيرا
 فإن يقل عشرة دنانيرا
 نصف من الدينار ليس نصفا
 وإن يقل ثلاثة دنانيرا
 كائنه من جملة الدنانير
 وإن يقل بعت بهذا الدرهم

أو نصف ذين بيمينه تهجما
من كل ما عداه قد ظهرا
وزان ذا أو أنه قد انبهم
والقول بالجواز عن بعض الأول
والنصف من ذى الشاة أو من ذا الحمل
ونصف ذى الحمير والبعران
وحاصل المقال فيما قد ذكر
مثل كلام كان فى الثمن
بحمسة وفوق ذاك باعنا
فيما رآه القطب فى ذى المسألة
وبعضهم يقول للذى اشترى
بدرهم فباعه بأكثر
وقيل لا رد على هذا جرى
بعشرة ثم اشترى بأقل
وقيل ما عليه من زيادة
وحط بعض ثمن منه قصد
قال به بئمه أو أعظما
من جملة المكروه مهما فعله

من ذين أو بما أشاء منهما
وإن يبيع بعد ذا دنائرا
أو وزن ذا دنائرا وقد علم
لكنه معين فقد بطـ
وجائز بالنصف من هذا الجمل
والخلف فى بنصف ذى الثيران
والمنع فى هذا الصحيح فى الأثر
إن كلاما لهم فى الثمن
ومن نوى يبيع ذا المتاعا
فإن ما زاد على الصحيح له
وقال بعض إنه للفقـرا
وإن نوى يبايعن عمرا
رد له الزائد لا للفقـرا
وإن نوى أن يشتري ذا من رجل
زاد له الناقص من ذى العشرة
ومن يماكس فى مبيع من أحد
وقد درى بأنه يسوى كما
فإن ذاك الأمر فيما قيل له

باب العيوب

به المعاوضات حتما من أحد
وبدل كذا فى الإقالة
وهبة الثواب شفعة سلم
كذا رواء القطب بدر العلم

يرد بالعيوب كل ما قصد
وذاك كالبيع وكالتولية
وهكذا المأخوذ فى ذين لزم
على اتفاق بين من تقـدما

بالعيب قد قالوا وفي الإقالة
أو عند من ولى له الأموال
ليست ترد أبدا بعاب
لها بعيها الذى فيها حصل
بقدرها مع ما بها من عاب
لها ونفسه بها لا يشغل
ردولا النفل ولا الهبات
كذا هدية من الأصحاب
جميعها لارد فيه آتى
وفي إجارة ورهن شروى
وسلف فيه لهم قولان
وفيه نفع للعباد باقى
كذلك فيها الخلف عن أصحاب
في الأرض هل يسرد والديات
إن شاء من عوض ردا يبدى
يكون بالعيب إذا تبدى
في العقد عند العلماء البصرا
خلق طبيعى وشرعى زكـ
ذاك المبيع ظاهر العيان
كذلك بالعادة حسبا عرف
في زمن كان تقضى وذهب
لم يك من جنس العيوب معتبر
وليس في المصيف عيبا إن أتى
ما بيع بالعيب الذى به ألم
أن يخبرنه عدول نبلا

وإنما يرد في التولية
ما يحدث عند من أقالا
وخال بعض هبة الثواب
إن يشا من كان موهوبا قبل
ويرجع عنها من الثواب
وإن يشا فإنه لا يقبل
وليس في صدقة الزكاة
أعنى التى لغير ما ثواب
وهكذا أنواع كفارات
والخلف في الصداق عنهم يروى
واختار أن لارد في الديوان
وذاك من مكارم الأخلاق
وهبة لغير ما ثواب
ذلك الخلاف أيضا آتى
واختير في الشروى جواز الرد
والرهن فيه اختير أن لا ردا
وذلك العيب الذى قد أثرا
هانه نقصان ما ينقص عن
نقصا يؤثرن في أثمان
والعيب فهو بالزمان يختلف
كمثل أن يكون ذا مما يعيب
وأنه في الزمن الذى حضر
أو أنه يكون عيبا في الشتا
من ثم قيل لا يرد من حكم
ولو دراه أنه عيب إلى

ثلاثة واثنان جاز إن ذا
فربما يكون شيء عيبا
مع أخسرين كهيمة وقد
وأنها تحرث وحدها ولا
فهذه البهيمة التي ذكر
بيلد قد كان يحرثنا
وهكذا بحسب الأزمان
فإنها لم تك عيبا في القدم
وذاك لما عاب بعض الشعرا
فكرهتها النفس خالا فنقص
حتى روى أن شريحا الأجل
وقال معمر أبو عبيدة
حتى أراد رجل من العرب
وقد أبى صاحبه يبيع له
إن عرق المهقوع بالمرء إلى
فصار مكروها لذاك السبب
قالوا فكان المرء حين يركب
ينزل عنه قبل ما أن يعرقا
وقد يكون الشيء عيبا ثم لا
أما الذي يكون عيبا ظهرا
فإنه عيب لو العقد انبهرم
إن كان ذاك العيب في البهيمة
وهكذا الأحوال أيضا تختلف
ولا لكسب فتري أن العرج
ليسا يعيبان لها إذ ذاك لا

عيب لدينا فهناك أنفذا
مع أحد وليسه معيبا
شري لها شخص لحرث من أحد
تقبل حرثا مع سواها مثلا
معيبة عندهم قد تعتبر
فيه بأزواج كما ذكرنا
كهقمة في فرس هجان
وبعد ذاك أصبحت عيبا يذم
فإنه على النفوس أثرا
أثمانها وسعرها لذا رخص
رد بذاك فرسا ولم ييل
كانوا يحبون لوصف الهقعة
شراء مهقوع وجد في الطلب
فقال بعد ذاك بيتا رذله
آخر ما كان به تقولا
من بعد ما قد كان شيئا مستحب
للفرس المهقوع حيث يذهب
لأجل ما الشاعر فيه طبقا
يكون عيبا بعد وقت قد خلا
في بعض عام لا ببعض آخر
في الزمن الذي به العيب انعدم
يعرف يأتيها بتلك المدة
كالشاة تشتري لذبح لا علف
وقلع أسنان إذا فيها خرج
يؤثرن في لحمها إن حصلا

كذلك العبد إذا ما يخصى
لكنه تكثر في بعض المـدن
أن يشتري لخدمة الدار فلا
وحاصل الأمر بأن ما نقص
يعاب حيث صار ذاك نقصا
قيمته وقد يزداد في الثمن
يكون فيه ذاك عيباً حـصـالاً
من قيمة الشيء فعيب منتقص

عيوب الأرض وما يتصل بها

وإن من عيوب أرض تشتري
وهكذا مطمورة وما جل
فإن ذا للغرس ليس يصلح
وإن تكن لغير حرث تشتري
ومن عيوبها خروج ما يضر
بالحرث أو محراثها أو بذر
أو أنه كان يضر بالشجر
لأنما المعدن ليس يصلح
كذا خروج حجر قد منعا
أو أنه يضر بالنـبـات
كذلك إلى كان بها حجر ظهر
لأن ذا يضر بالنـبـات
وهكذا يضر للماء بأن
وهكذا وجود بيت فار
وهكذا إن كان مأوى حية
وقيل ليس النمل في الفدان
ومن عيوبها خروج جائر
وهكذا يكون من عيوبها

خروج غاز كان فيها ظهرا
بئر وما كمثل ذاك يحصل
والحرث أيضا فهو نقص يقـدح
أو غير غرس لم يكن عيبا جرى
بحرثها وهو سواء قد أضر
أو بالنبات كان وقع الضر
وهكذا إن معدن بها ظهر
لحرثها وغرسها فيقـدح
من حرثها وغرسها أن يوقعا
أو كان بالمحراث حين يأتي
وهو الذي له الهوام تحتفر
والناس والثمار مهما يأتي
يغور في أعماقه ويسقطن
أو بيت نمل أو لسبع ضار
أو عقرب أو ما كهـذا الصفة
عيباً فلا يقـدح في ذا الشأن
بقربها أخى اعتداء قاهر
خروج من كان له سهم بها

في مائها الذي له نصيب
لو أنه بشركة قد علما
أو مسجد مقبرة أو سوق
كنيسة عيب عليها حلا
ناس يخص أو يعم من هرع
أو أنه لم يك حقا من قدم
يمنعهم إذا إليه انحدروا
فالمنع لا يردهم إن وقعما
ولعلاج وحصول شدة
لها سواق وهي ما تحمل ما
أى بعدوي جارا كذا ارتبط
لا مخرج له إذا خيف الضرر
من التراب فينالها الضرر
وكان لم يعلم به من اشترى
جميعه لما هناك يثبت
جنس من البذور إذ تجلى
شهرين عن بعضهم مذكور
من حرثها وغرسها إذ يوقع
برية لو حر ملا ما يذكر
أو كان في بيوتها أو تربها
فإن ذا منقص لشئانها
في تربها يلحقه تغير
أو دون ذا أو كان في الثمار
أن يفسدن قبل درك حلا
أو أنها تسقط حين تمطر

كذلك من كان له نصيب
إن يكن الشارى به لم يعلمما
كذلك إن كان بها طريق
لو خص ناسا وكذا المصلى
وهكذا إن كان فيها مجتمع
قد كان حقا لهم ما قد رسم
لكن رب الأرض ليس يقدر
أو أنه إذا لهم قد منعما
أو منعهم يحتاج للخصومة
كذلك من عيوبها إن تك ما
أو أنها تشرب فضلة فقط
أو أن ماءها إذا يوما كثر
أو يجد الريح إليها ما كثر
أو قربها رمل كثيف ظهرا
أو بذرها يموت أولا ينبت
أو كان لا ينبت فيها إلا
أو كان فيها يمكن غدير
وقيل أربعين حيث يمنع
أو كان فيها يكثرن شجر
كذلك إن كانت نداوة بها
أو أنها تكون في غير أنها
كذلك إن كان طعام يوذر
إن كان في بيت بها أو غار
أى ثمر النبات فيها مثلا
أو كان في الأرض شقوق تظهر

أو يسقطن غاربها أو ماجل
والعين من عيوبها تغور
أو أنها كانت على شفير
أو قربها ما خيف منه الضرر
أو كنسها لا موضع له علم
أو ماؤها قد كان أيضا مالحة
أو أنه لا ينبتن به خلا
أو ببني آدم ماؤها يضر
أو كان قد تأوى بها أحناس
أو أنها ينبت في مجراها
ومن عيوب البئر ضيق قد يرى
لأجل إصلاح به أو أجل
كذاك وسع مفرط بحيث لا
أن ينشبن كل رجل لجهه
كذاك من عيوبها انهدام
أو إنما الوادي إليها ينكسر
أو كان بالقرب لها رمال
أو أن عمقها كثير ينظر
أو كان منها الناس يستقونا
والمشترى كان قد اشتراها
أو أنها ليس لها طريق
أو ليس ينبتن بماها الجارى
أو أنه يضر من قد شربا
ومن عيوب حائط ميل يخف
لو كان لا يخاف هدم منه تم

أو يسقطن حائط أو منزل
بزمن كالقيظ إذ يغور
كان انكساره من المخذور
لها كرملة هائل ينحدر
أو أنها على الدوام تنهدم
وللبسات لم يكن ذا صالحا
صنف من النباتات أو من الكلا
كالحيوان أو يضر بالشجر
تضر بالناس وقد تنتاس
كقصب يمنع جرى ماها
حيث دخوله يكون عسرا
اطلاع شيء منه مثل جبل
يسطيع من كان بها قد نزلا
إذ ينزلن به لى ينزهه
أو كان قد يدفننها الرغام
فيدفننها فيحدث الضرر
تضرها ونحوها تنهدال
أو تقطع الدلاء أو تفجر
في كل حين ولها يأتونا
للحرث أو للغرس لا سواها
أو ماؤها ملح لمن يذوق
نوع من الزرع أو الأشجار
من آدمى أو بهيم ذهبها
منه انهدام واعوجاج قد عرف
ورقة إن خيف منها ينهدم

منه الذى يعمرها ويعمل
 إن تك ذى ربيعة أو هاويه
 فإنه عيب عليها يلحق
 أو ضر من كان بها يمر
 يلغى عليه الكنس أن يجتمع
 أو أنها فيها اعوجاج ظاهر
 أو يمسك الماء إذا ما ينحدر
 والزرع والبقل انكسار قد ظهر
 فذاك عيب كائن عليه
 أو كونها ليس لها طريق
 يمكن حراثتها لما قد حصل
 أو لبهائم يطير فى الذرى
 أو جنب واد أو عيون تدفع
 تنال من ذلك للمضرة
 كذاك ما على جدار جالى
 وراءه أو كان فى الجدار
 بعد سقوطها على الموصوف
 أصلا متى تسقط من عليها
 فإن ذاك أى عيب أصلا
 والثان لا تثمر فيه أبدا
 تثمر لا تكثر المحمول
 ثمارها ولا يصير حسنا
 أو ليس يوصلن إليها أصلا
 ينالها بعض فساد وأذى
 فى البعض من ثمارها ممن طلع

إن لم يكن لها طريق يصل
 فإنها معيبة والساقية
 أو كان منها الماء قد يندفق
 أو كان فيها مالها يضر
 أو أنها ليس لها من موضع
 أو أنها كانت بها قناطر
 يضر بالماء إذا فيها يمر
 ومن عيوب النخل طرا والشجر
 تيس والسوس أن يأتيه
 وهكذا إن تظهر العروق
 وكونها على الصفا وكان لا
 أو أنها كانت مقيلا للورى
 أو أنها بجانب بئر تقع
 أو أنها كانت على ساقية
 أو تسقطن ثمارها فى الماء
 يسقط ما فيه من الثمار
 فتؤخذ الثمار بالتكليف
 أو أنها لا يوصلن إليها
 أو أنها لا تثمرن أصلا
 أو أنها تثمر عاما واحدا
 أو أنها إن أثمرت قليلا
 أو أنها إن أثمرت تعفنا
 أو أنها لا تنضج الحمل
 أو لا ينال ما بها إلا إذا
 بقطع بعضها وإفساد يقع

وكون أغصان لها تنكسر
أو صارم للنخل أو محدر
أو تسكنن بها عقارب تضر
أو من يضر طالعها لو طائرا
فإنهم قد ذكروا أن الصرد
أو أنها في طيئها تأخر
أو لا تراها الشمس أو تأتيها
وهكذا إن كان في الثمار
وهو الذي يعرف بالغفار
أو تسبق الذكار حين تثمر
أو أنها لا تلقحن إلا
أو تلقحن بذكر قد حدد
أو كان أيضا يأكلن الدود
أو أنها دقيقة تكون
أو انكسارها بطالع وجد
كحائط أو خشب أو ربطا
وهكذا إن تك بالأعواد
أو أنها مائلة تكون
أو أنها مال عليها ما يخف
أو هوة بقربها ويحذر
أو أنها تطول العرجونا
أو أنها أيضا له تكبر
أو أنها كانت له تصفر
أو تغلظن نواتها أو تجمع
أو أنها تقرن ثمرتين

كذا جرائد بمن يذكر
أو من يكون جانبا للثمر
أو الأغاعي أو مضر بالثمر
كان كمثمل صرد بها يرى
يقاتل الطالع إن فيها ولد
عن مثلها أو مالها ما تثمر
وقتها قليلا لم يكن يكفيها
بشيء كمثمل الترب من غبار
في أرضنا يشين للثمار
أو أنها عنهن قد تأخر
بالرطب من هذى الذكار أصلا
لا تلقحن بغيره طول المدا
ثمارةا الذي به تجود
يحشى وقوعها متى تلتين
أو أنها بغيرها قد تستند
قمتها بالجبل كيلا تسقطا
تجد جبرت أو كان بالأوتاد
أو أنها عوجاء تستين
منه بأن يصيبها به التلف
بأنها في تلکم تنقمر
أكثر من جنس لها يرونا
حتى جريدها به ينكسر
عن عادة أو أنها تقصر
ثنتين في الثمرة حين تطلع
لبعضها أو زائدا عن تين

أو أنها ضعيفة النواة
أو النوى ينبت منها في الثمر
أو أن بعضها يكون بلحا
أو تفسدن ثمارها بمس يد
وذلك التلقيم عيب في الشجر
إن لم يكن في بلد تعودا
وذاك هو الحفر في جذر شجر
وتدخلن أخرى به من بعد
أو أنها من جنسه لكنا
وذاك جائز وقيل معصيه
ثم سقوط ورق التين العنب
والنمر والحبوب عيب إن كثر
واللحم إن بات وقد تغيرا
كذلك الطعام مطبوخا متى
وهكذا كل طعام يجعل
كذلك ما يشرب مما علما
يعيبه ما الطعم منه غيرا
وعدم البلوغ في الطبخ إلى
والطبخ حتى يتفتتسا
أو أنه بالقدر أيضا يلتصق
والخلط في الأشياء بحيث أن لا
كمثل خلط فاسد بجيد
والبسر بالشعير والقديم
كذلك الغليظ بالرقيق
والقطب قال إن يك النوعان

تتكسر بالأكل حين يأتى
كالعجم أيضا في ثمار للشجر
وبعضه يكون تمرا صلحا
فكله في النخل عيب إن وجد
إذ جاء عنه النهى في نص الأثر
فإن للعادة حكما عهدا
أو ثقبه بحديد أو حجر
لم تك من جنس لذاك يبدو
قد خالفت طعمه له ولونا
وقيل بل كبيرة ذا مرديه
وبلح والبسر أيضا والرطب
ذاك السقوط فوق عادة وضر
مع بائع فذاك عيب ظهرا
ما بات والتغير فيه قد أتى
مثل دقيق وعجين يعمل
كلين وكنبيذ وكما
وغير الريح ولونا ظهرا
ما ينبغي فذاك عيب جملا
أو أنه بالنار يحرقنا
حتى يصير الطعم مرا إن يذق
تفرز عيب كله إن حلا
كذلك خلط أبيض بأسود
بحادث فذا من المذموم
وكل ما من هذه الطريق
من ذاك ظاهرين للعيان

لا غبن في ذا وكان المشتري يعلمه فجائز في النظر
إلا إذا يخلط طيب حسن بغيره والغير منه أدون
بدون أن يبين كل منهما كذا في الأدهان أيضا حكما

عيوب العبيد

ومن عيوب العبد نقص جرحه ومرض لو كان في عضو يخص والمقتل في العبد ورتق عقه والجب والباسو رعة تحمل وسيلان الدمع واللعاب وكثرة الرعاف واستئصال كذا انكسار وتخالف جرى كذا تفاضل كأن تكون يد وهكذا شـموره أن تثبت وعدم النبات في المعتاد والإبط والمورة ما عدا الإما وعظم خلقـة عن المعتاد أو بعضها كطول اصبع ظهر بياض شعر الرأس عيب وجدا أو غير ذاك كان بالطباع والشعر بين الحاجبين يتصل وهكذا إن كان قد تباعد كذلك انكسار أشفار على وثقب أذن وانخرأقها معا

كذا زيادة هناك واضح كذا جنون وجذام وبرص في أمة قرن بها يحل كذا استحاضة حياء في الرجل كذا المخاط كله يعاب وعوج الأعضاء وانحلال برقة غلظ وألوان تـرى أطول من ثائية عيب يعد في غير معتاد كمثـل الجبهة كحاجب جفن ورأس بـادى في ذين لا عيب بهن علـمـبا وصغر كذا في الأجساد جدا كذا الحكم أيضا في القصر كلحية وحاجب إذا بدا ذلك أو كان يشيب سباعى منه فإن ذاك عيب حيث حل أكثر من معتاده وأزيدا عينيه والبياض فيها جملا وهكذا إن كان منها قطعـا

والثقب إن كان بأذن أمة
وعدم السمع معيب وكذا
والقطع منه تم ضيق يقع
ونتن من ريحه قد انتشر
ومثله الثقب لشيء في الجسد
كذلك كون الشفتين منه لا
وكبر الأسنان عن معتاد
كذا أسوداد وانكسار فيها
لو كان في واحدة ذا ونتين
وكون أسنان له تفجر
وكونها تؤذيه عيب خرجا
أو غمه أو وجهه أو لحيته
عن عادة كذا دخول الصدر
والعكس أو تتصل الأصابع
وهكذا تراكب فيها بدا
وكثرة الخمص عن المعتاد
والكى عيب وكذلك الجرح
وكثرة النوم وعدم ظهرا
والبول في الفراش عيب لو يكن
يقوم للبسول بجنح الليل
وغضب شرك مع الإباق
وقيل في الشرك وفي الختان
لأن من شأن العبيد والإما
والشرب للخمر وللسدخان
جميعه عيب كذا إن يسرقا

ليس بعيب إن يكن للزينة
قلته وثقب أنف نفسه
بحيث لا تدخل فيه أصبع
وعدم الشم وشق قد ظهر
لو أنه في شفة كان وجد
تغلظ على الضروس مثلا
وصغر كذا اعوجاج بادي
تراكب والقلع إن يأتيهما
فم كذا انتفاخ لحم فوق سن
بالدم عيب عندهم مشتهر
وهكذا كون الكلام أعوجا
أو كونه خارجة حنجرته
وهكذا أيضا خروج الظهور
وإن يكن في الرجل ذاك الواقع
وعدم خمص الرجل عيب وجدا
والحمل وانقطاع حيض عادى
وأثر لذاك ثم القرح
وقلة الأكل وإن يكثر
ذاك صغيرا إن يكن يجد من
والعيب أيضا سلس في البول
وعدم الختان بالإطلاق
عيبا يكونان ببيع ثانى
بأن يكونوا أهل شرك وعمى
والشم بالأنف وفعل الزانى
من مال غير سيّد أو مطلقا

حسد وضرب ونكال وأدب
بالاتفاق بعضهم قد رسمه
إذ الطلاق بملكتيه السيد
زواجه عيبا عليه ظهرا
إذ ربما بعد الطلاق تلزم
إلى انقضاء العدة أو حتى تضع

لزوم حق مثل قطع قد وجب
سحر كهانة تزوج الأمه
ولم يكن في العبد عيبا يوجد
ودا هو الصحيح والبعض يرى
وهو الدى صححه القطب الفطن
علائق كمثل إنفاق يقع

عيوب الحيوان

زيادة فيه ونقصان ظهر
لو مستقيما ذلك الكسر جبر
وإن بعضو واحد يأتيه
وإن يكن ذلك في جارحة
والكى والقرح معا والأثر
عيب به أو زينة قد فعلا
علامة ذاك وتريينا يكن
فذاك بالإطلاق عيب يعتبر
لأن تلك السمة التى ترى
يخشونه من ظلم من قد ظلما
ما بين رجلها إذا تقارب
وضرب رجل بيد إن مشت
من صدرها فذاك عيب يحسب
ومثل ذاك القطم أيضا للذنب
تقوم أو تبرك عيب لزما
عن النبى الهاشمى مثبتا

ومن عيوب الحيوان فى الأثر
مثل العمى وعرج كسر عور
كذا اعوجاج واختلاف فيه
ومرض وعلة لو قلت
والجرح عيب وكذلك الدبر
وإن يك الوسيم لتعليم فلا
وقييل عيب أثر الكى وإن
وإن يبعه قبل أن ييرا الأثر
وسمة الجبار عيب ظهرا
ترد عن شرائها الناس لما
والزند عيب وهو التضارب
من أسفل كذاك عند الركبة
والحك بالذراع مما يقرب
كذا العراقيب بها إن تضطرب
وهكذا انعقادها فى حينما
وكونها جلالة وقد أتى

أن ليس يحملن على الجلالة
وجاء أيضا أنها لا تشرب
وقيل لا يجوز بيعها ولا
وهكذا بشعرها لا ينتفع
وإن تكن قد حبست هذى إلى
فهي كغيرها وقد تقدم
من جملة العيوب أن تمتنع
ونزعه من أنفها أو تمتنع
وهكذا امتناعها من أن تضع
كذلك من ترك اللجام في الفم
أعنى بأن يكثر ذاك فيها
فإن يكن ذاك لأمر يجدر
أو غيرها يخاف من أذاها
كأنها تريد عضا أو أذى
فإن ذاك الأمر لا يعتبر
ومن عيوبها يقال الركض
كذلك من عيوبها النفار
من قبل أن تجاوزن قدرا
وقيل لو من بعد ميل عثرت
ومثل ذاك الطرح للجمال
وقيل ذا ليس يكون في الجمل
لا بإعانة ولا أن يكثر
وكونه ليس به من نطفة
ولم يكن في البغل عيبا ما نعد
رضاعها انفسها عيب يرد

ولا يحج فوقهما بحالة
البانها فكل ذا يجتنب
ينتفعن بئمن ولو عـلا
ولا بصوفها فكله منفع
أن زال عنها رجبها وانتقلا
بيان وصف جبها متما
من رسن في أنفها أن يوضعا
من قود لو في قطار قد وقع
لها لجاما في فم لترتدع
والذعر لو لغيرها عيب سمى
بدون أمر موجب يأتيها
بأن تخاف منه حين يصدر
مثل صغير والذي يراها
لو أنها تحركت لغير ذا
لكونه بلا اختيار يصدر
برجلها أو يدها والعض
بدون ما يوجب والعشار
ميل بدون موجب قد صدرا
وذاك أن تكون عادة جرت
كذلك البروك بالأثقال
عيبا إذا ما وحده به استقل
بروكه في كل حين قد يرى
والعقم وهو عدم الولادة
لأنه من شأنه أن لا يلد
وهكذا إرضاعها غير الولد

وهكذا نفورها عن الولد
تفاضل الثدين طولاً وقصر
كذا انجرار فيهما أدى إلى
وقطر درهما معيب إن وجد
وهكذا إمساكها جرى اللبن
وقلة في درهما بحيث أن
أو أنه بحيث ما فات الولد
وهي لأجل حلبها والدر
وهكذا امتناعها من الحلب
وهكذا إهراقها الألبان
تنجيسها لدرهما مما يعيب
في حينما جاء إليها يحلب
وهكذا تغير على اللبن
كذا زيادة على القرنين
وهكذا الرجوع من هذين
كذلك قطع والكسار وجدا
من جملة الذي يعاب كبر
وصغر عن عادة في النظر
وهكذا البروك أيضا في العمل
ومثله الرجوع في الحبال
عرضا إلى الوجه الذي لا يعمل
والثقب والثقب وقطع كانا
وبعضهم جوزه إن لم يكن
وإن من عيوبها ونقصها
والعض فيما لم يكن قد عرفا

أو عن رضاعة إذا لها قصد
وهكذا إن كان فيهما صغر
جرهما لأجل طول حملا
وهكذا إمساكه عن الولد
عن حالب عيب عليها إن يكن
ليس يقوت ابنها ذاك اللبن
وعنه لا يفضل شيء لا حد
قد اشتراها من أتاها يشري
إلا إذا ما بعلاج ونصب
مع حلبها من اضطراب كانا
وهكذا إن ساندت لمن حلب
أو أنها قامت له تضارب
بحمرة أو غسيرا إذا يكن
كذلك نقص كائن عن ذين
أو واحد أيضا لنحو العين
لو أنه في واحد كان بدا
قرنين في الثور غداة ينظر
تخالف بكبر وصغر
كذلك الخروج منه إن فعل
وهكذا الدخول في الأعمال
فيه فكله معيب يجعل
في أذنها أو أنفها أو الأذن
جاوز ثلث أنفها أو الأذن
نطاحها ما لم يكن من جنسها
بالعض مثل الشاة عيب وصفا

والعقر من عيوبها في أمرها
 كمثلا يقعد فصل الإبل
 والامتناع من طعام البلد
 وأكلها حمولة عليها
 والامتناع من شرابها لما
 والامتناع من شراب ما عدا
 نقليلها أكلا وشربا وجدا
 كذا امتناعها من الركوب
 فتح فم الركوب حينما ذهب
 ومثله رجوعها إلى العقب
 وصغر الذنب إذا ما وجدا
 وخرط حبل في يدي من قادا
 وهكذا استرخاء أذن وكبر
 وصغر الرأس يعاب في الجمل
 وعظم الحافر في الحمار
 وضيقه وهكذا التفرشح
 وخفض ظهرها مع الركوب
 تغيير لون الضان عن ألوان
 وشبه صوفه بشعر كلبه
 وهكذا انتفافه والشعر
 كذلك الجنون عيب بادي
 تقدم تأخر عن ماشيه
 وهي الذئاب وكذلك السرقة
 والحمل في التي لذبح تشتري
 وجذب نفسها من الحبال

كذلك أن تقعد فوق غيرها
 على الفتى يدوسه بكل كل
 من كل ما يوكل بالتعود
 من جملة الذي يعاب فيها
 قد كان في الإنا لها قد قدما
 في الحوض كله معيب إن بدا
 إكثارها فوق الذي تعودا
 والحمل كله من المعيب
 وهكذا جموحه بمن ركب
 بحملها أو بالذي لها ركب
 في الحيوان كله عيب بدا
 وفي يد المسك عيب عادا
 رأس يعاب إن يكن على الحمر
 وهكذا في الخيل عيب إن حصل
 والبغل أيضا فهو عيب جاري
 في فرس عيب عليه يقدر
 والحمل كله من المعيب
 معتادة عندهم للضان
 بحيث لا يؤثر الصبغ به
 في الكل أيضا مثل ذاك يذكر
 كذلك رعيها على انفراد
 إذ فيه آفة تكون بادية
 إذ شأنها لمن يشذ تنطلق
 فإنه عيب عليها ظهرا
 والالتوا بالحبل في الأعمال

ومن عيوبها جنون وجدا وغشية نقصان تمييز بدا

عيوب الثياب والسلاح وغير ذلك

تفاضل يوجد في الأطراف
فما يزيد فوق ذاك الواقع
أو غزله عيب بدا عليه
وبعضه من قطنه الموصوف
ككون بعضها من القطن بدا
فذاك عيب مؤثر النقصان
كان لعير حيوان ما زكن
رأس فإن كان يرأس رسما
أو كان رأس وحده يصور
لو كان طفلا فهو عيب فيه حل
لباسه لما رآه يحلو
فيه عن المختار نهى ثبتا
ما جاء عنه العفو في الآثار
ما كان فيه الرجس قبلا قاعدا
بقطران أو بزيت إن جرى
أو وسخ أو غير ذين إن بدا
أو أحمر في ذى بياض جيد
عيب على الثوب وهكذا الوبر
لو أنه موافق لونهما
ولم يكن في الثوب شيئا معتبر
كثيرة تزيد عما قد عهد

ومن عيوب الثوب عن أسلاف
بقدر أربع من الأصابع
وهكذا اختلاف نسج فيه
وذا ككون بعضه من صوف
كذا اختلاف في الخطوط وجدا
وبعضها الآخر من كتان
ومن عيوبه التصاوير وإن
أو أنها لحيوان دون ما
فإنه بالعيب حتما أجدر
والرقم بالحرير في لبس الرجل
خشية أن يعتاد ذاك الطفل
أيضا وذاك الأمر مما قد أتى
وذاك مهما زاد عن مقدار
والرجس في الجميع عيب ما عدا
ومن عيوب الثوب تغيير طرا
كذلك تغيير بصنغ وجدا
كذلك تغيير بشعر أسود
واستظهر القطب بأنما الشعر
إن كان ذاك الثوب ليس منهما
إلا إذا كان قليلا ما ذكر
وهكذا إن كان في الثوب عقد

تدر ثلاث بمحمل واحد
جميعها من طعمة من موضع
تباعدت لا عيب في ذى الصفة
فإنه يعاب منه ما كثر
ككون بعض ذاك من صوف عرف
أن بعضه أسود كان أسحما
كمثله فإنه عيب يسرد
فإنه عيب عليه بادي
كذلك السكين طول وقصر
ورقة غلط ووصل إن خرج
والموس والسكين تمسك الدما
بأن يكون جلد تلك النعل
كذلك من خيل وحوت إن عمل
ومثله من كان ملدوغا بسم
عيب كذلك القول أيضا في الشعر
إن كان لم يدبغ كذا إن رقعا
عيب كذلك وسعها عليه
أن يشتري قياسه حين اشترى
صالحة أن ألبسها الرجال
ألبسها فاطمة أو مثلا
شعر وصوف وبر منها نزع
وكان يعتاد ببلاده المتق
فإنه عيب وأي عيب
كسر وششق واعوجاج جائى
والرشح عيب كله يصير

كذلك أيضا اجتماع العقد
وهكذا أربعة أن تقطع
وإن يكن ذلك في أمكنة
إلا إذا كان كثيرا في النظر
كذلك ما خيط به إن اختلف
وبعضه الآخر من قطن كما
وبعضه أبيض والذي وجد
ول ما خالف للمعتاد
وعن عيوب الرمح والسيف الذكر
كسر وتقليم فلول وعوج
كذا شقاق في الحسام علما
ومن عيوب في لباس الرجل
من وحش أو حمار أو بغل جمل
كذلك مجذور ومجروب هرم
ولحم ذى وصوغهن والوبر
ومن عيوب النعل مهما وقع
وهكذا الضيق على رجليه
وذلك إن كان له قيد أمرا
كمثل أن يقول خذ لى نعلا
أو اشترى لى يا أحمى نعلا
وعيب جلد الميتة المدبوغ مع
وبائع من بلد نخلا يحق
والشارى لم يعلم بذلك الريب
وإن مما عيب في الإناء
والضعف أيضا وكذا التسمير

عيوب السلاح العصري

ما كان من نوع ليه ردى
بخده السنور كان رسما
فهو من النوع الرفيع الراقي
فهو من الجودة فى مكان
قرة قلته فـذاك يجتنب
فإنه ليس من المرموق
يدعى بذى التاجين مع من علما
فهو من الجيد أى من الوسط
فهو من النوع النفيس الغالى
من جانب الشمال لا اليمين
هو الذى يدعى بذى الصندوق
بسيادة فهو ردى وضايما
ذى العشر ما كان بفص مرتقى
فإنه أيضا من النوع العلى
بالسر جرى فيه طول يوصف
لما تكن من مصنعة الولاية
فهو معيب عندهم ودانى
فإنه عيب عليها آتى
إيدال ما فيها من الأخشاب
أو لا تصيب غرضا من عابها
أنواعه ذو الطيرتين الجيد
فإنه من نوعها المجيب
دقيقة فإنه من الوسط

ومن عيوب البندق العصري
وأجود الأنواع فى الصمء ما
كذلك ذو الثلاث من عراقى
كذلك ما يعرف بالسلطانى
وأردأ الأنواع ما فيه كتب
كذلك ما يدعى بذى الصندوق
وأحسن الأنواع فى الموزر ما
كذلك ذو التاج بجانب فقط
كذلك ذو التاج وذو الهلال
كذلك السادة ذو السطرين
وأردأ الأنواع بالتحقيق
وهكذا الطويل مما يدعى
وأجود الأنواع فى بنادق
كذلك ما يدعونه ذو المسحل
وأردأ الأنواع ما قد يعرف
ومن عيوب الكل كون الآلة
فكل ما يصنع فى عمان
والندق فى البعض من الآلات
وهكذا من جملة المعاب
وكونها تحذف إذ يرمى بها
أما الذى يرمى به فأجود
كذلك ذو الطيرة والكلوب
كذلك ما كانت له ست نقط

غايته بالقـدح لا يشـور قط
من بعد في زماننا وانبعثا
ومن معاتب عليها تاتى
وساقطا من نوعها مستهجننا
ما كان منسوبا إلى اليابان
لدولة الجرمن فهو الطيب
وعير ذا نعبده ركيكا

وأردأ الأنواع ذو الخمس فقط
وليس لى علم بما قد حدثا
من أى أنواع لسيارات
فإن فيها جيـدا وحسنا
وأردأ الأنواع فى الأوانى
وأحسن الصنعة ما قد ينسب
ثم يلينه ما إلى أمريكا

حكم العيب

فى الرد للمعيب من كان اشترى
وأخذ لثمن من بائع
مبيعه بعييه ولا ثمن
بل يمكنه على ما كانا
إن يكن المبيع ما تغيرا
عند الذى كان له قد اشترى
عيب فلا رد يكون فيه
فالرد فيه الاختلاف وارد
ما لم يكن يقبله من قد اشترى
لم يكن استعمله من أخذ
وهو على حال الرضا منه يدل
فإن يكن ذلك فالرد امتنع
أنه ثلاثة يؤجـل
تصرية عن الرسول المنصف
عن الأصول فيه لا يستدل

الحكم فى العيوب أن يـخيرا
بسبب العيب الشهير الواقع
فإن يشا ذاك وإن شا يمكن
له ولا أرش لعيب باننا
وذلك التخيير إنما جرى
بحادث من العيوب قد طرا
فإن يكن يحدث مع شاريه
وإن يكن من ذين زال واحد
والرد لأحد له قد قدرا
لو أنه يمكن أيما ما إذا
أو يعملان فيما له اشترى عمل
من بعد ما كان على العيب اطلع
ليس كما عن بعضهم قد ينقل
إذا استدل بحديث جاء فى
إذ الحديث خارج فيما نقل

إذ عطل المبيع حيث لم يرد
لا سيما إن كان فيه حصلا
كان يفوت السوق للذى جرى
بمعيه لربه وأنكر
في الثمن الذى له قد قرضا
نفس الذى قضاه حين يدفع
ما كان واقعاً به التبائع
بعد تحقق العيوب عملاً
أو انتفاع كان بالأموال
من بعد علمه بعيب أتى
أو طفله أو أجنبياً عنده
من دين أيضاً فرضى منه اعتبر
كان أو استعمال ما قد ذكرنا
ما كان آمراً به أو لم يقع
أو استتال بائعاً في البيع
أو كان في منفعة مستعمله
كليهما وذاك كالركوب
أو أنه لرعيها يهددها
بها كسبل أو حريق قد وقع
ونفسه من تلكم البلية
هنا عليها وحدها مما وصف
بها فلا يلزمه عيب بدا
كما سيأتى في الذى قد نرسم
مستعملاً فإنه قد لزمنا
بأنه ليس عليه يلزم

نعم مؤخذ مع الفرد الصمد
ولم يكن أيضاً له قد قبلاً
ضر على بائع ما قد ذكرنا
وإن يكن قد رده من اشترى
وكان للبائع قبلاً قد قضى
شيئاً فإن المشتري يسترجع
وقال بعضهم يرد البائع
والمشتري يلزمه إن عملاً
على الرضا يدل كاستعمال
كمثل أن ينظر في المرأة
أو أمره لو يأمرن عبده
لو أنه بواحد كان أمر
أى أنه بالانتفاع آمراً
وهو سواء في الذى قالوا وقع
أو عرض المعيب للبيع
أو طلب الصلح من البائع له
أى نفعه والنفع للمعيب
على بهيمة لكى يسقيها
أو هارباً من كعدو أو سبع
إن كان خائفاً على البهيمة
وما له إرش فاما لو يخف
فيركبنها لكيماً يشردا
خلفاً لما ينقل عن بعضهم
وقيل إن كان لنفع لهما
وفي الذى قالوا به ورسوموا

عيب بها إذا عليها قد عمل
كعلف سقي وختن وهرب
وإن يكن أمكنه به الهرب
فإنه يلزمه عيب به
وإن يكن قد باع بعضا أو نحل
ثم رأى عيبا فإنه يـرد
جميعه عند ابن عباد وقد
وهكذا إن كان بعضه تلف
ومشتر مثل حمار من رجل
ثم رأى عيبا به في موضع
يخاف ضرا فيه أو في الحمل
فالخلف فيه قال بعض الأول
لأنه أبقى عليه الحملا
وقيل بل يـرده ويعطى
من بعد ما كان لعيبه نظـر
لأنما الشرع أجاز الحمد له
والوعر تمثيل لما قد ذكرا
فمثله فقدان ما قد يحمل
كذا انقطاعه مع الخوف على
كذلك مهما أبصر المعائب
ولم يكن أمكنه أن ينزلا
كذلك مشتر لثوب لبسا
ولم يجد ما يلبسه فلم
كذلك إن شرى لظرف وجعل
أو أنه لمائع قد اشترى

لنفعها بنفسها هذا الرجل
بها إذا الميب وحده طلب
بلا ركوب وعليه قد ركب
لأجل ما أتاه من ركوبه
أو فيه مما مر شيئا قد فعل
ما كان باقيا لديه قد وجد
قيل بأن ليس له بأن يـرد
فالحكم فيه مثلما هنا وصف
وأنه عليه حملا قد حمل
وغير ونزع الحمل لم يستطع
أو في حماره بذاك الفعل
ليس له يـرده لأول
وقد رأى العيوب فيه قبلا
عناء ما يحمله بقسط
وهو الصحيح عندهم والمعتبر
قبلا فما اعتدى بما قد فعله
ليس بقيد عندهم تقـررا
عليه حملا عنده وينقل
بهيمة أو ما عليها حملا
فيها وقد كان عليها راكبا
فالخلف فيها الخلف فيما قد خلا
ثم رأى عيبا به متى اكتسى
ينزعه فالخلاف فيه قد رسم
فيه دقيقا فرأى عيبا حصل
ولم يجد إذ عيبه قد أبصرا

ما يجعلن فيه ذاك المائما
وإن يكن أجيره به انتفع
من بعد ما رأى العيوب فيه
وإن يكن بعضهم هذا نظرا
بذا ولا نهاء حين أبصرا
وإن يكن عند ظن عيبا فيه
أو أنه أمانة فيه يرى
فاستعمل المبيع حتى يعرفا
فذاك باستعماله لن يلزمه
ثمت يستعمله من بعد ما
وبانتفاع من مباح لهم
كمثل أن ينتفعن من موضع
مثل احتطاب خارج بما المطر
فإن رب الأرض ليس يجرد
وكاستقاء الماء واستغلال
من ذاك أن يباح أخذ الحطب
والنخل والساقط من ثمار
فإنه إن فعل المذكور لا
وإن يكن أبيع للخصوص
فكالمباح للعموم ذاك بل
ومن يقا رضيت بالببيع
وقصده الأرش لكى يناله
وقيل فيما بينه وربيه
وإن يكن فى يد بائع هلك
أو أنه عارية أو بكرا

وقد بقى فى ظرفه لم ينزعا
أو طفله أو عبده الذى خنع
فذاك غير لازم عليه
ينتفعن به ولم يكن أمر
ففيه خلف لهم قد ذكرا
أو شك فى عيوبه شأريه
وعندها أراد أن يختبرا
هل فيه عيب أم من العيب انتفى
حتى يكون العيب فيه يعلمه
تحقق العيب وقد تفهما
فلم يك العيب عليه يلزم
أبيع منه النفع للمنتفع
والحش للحشيش مما قد ذكر
منها لذا لو أنه قد جهد
كانا مباحين بكل حال
فى بلد من شجر وغب
وكان عادة لديهم جارى
يلزمه العيب فما قد فعلا
والمشترى من ذلك المخصوص
أدنى إلى عدم اللزوم إن فعل
لكن دفعت العيب فى المبيع
فالعيب لازم ولا أرش له
يدركه والحكم لا درك به
وكان عنده أمانة ترك
أو أجرة أو نحو ما قد ذكرا

من كل ما ليس تعديا جرى وإن يك العيب قبيل الرد قد وإن يكن قد تلف المعيب في فبان بعد ذاك عيب فيه فإنه من مال شاريه انعدم وذاك فيما بينه وربيه فإنه يدرك أجمع الثمن وإن يكن عند الذي قد اشترى ثم بعيب سابق قد علما لكننه يستوجب الأرش لما وقيل بل له بأن يردده وإن يكن هذا المعيب أخرجا فرده عليه من قد اشترى فإن يحكم حاكم عليه قد يردده على الذي قد باع له وإن يكن بدون حكم ردا ومن شري كجمل وحملا فبان عيب في الطريق بالجمل بأنه يبيعه راض على فقال بعض العلماء ذاك له بينى على قول لبعضهم رسم وإنما لشترى المعيب قال الإمام القطب قد تحصلا على ثلاثة من الأقوال فقال بعض العلماء لا يرد

فإنه من مال من قد اشترى زال غفى الرد الخلاف قد وجد يدى من اشترى بنوع تلف من قبل أن يأخذه شاريه لكن على البائع أرش العيب تم إلا إذا ما يتلفن بعيبه على الذى باع له ما قد زكن يحدث في المبيع عيب ظهرا من بائع فالبيع فيه لزما كان من العيب الذى تقدا وأرش عيب صار بعد عنده من ملكه بنحو بيع أزعا لأجل عيب ما دراه ظهرا رد فجائز له بأن يرد من أول لأجل عيب دخله عليه ماله بأن يردا عليه ثم سار في عرض الفلا فأشهد اثنين هنا من قبل أن يأخذ الأرش لعيب حصلا فيأخذن أرش العيوب الحاصلة بأن بيع العيب بيع منبرم أرش الذى كان من العيوب في العيب خلف بين من كان خلا نأتى بذكرها على الكمال ذو العيب بالمعيب وبيعه انعقد

ويلزم البائع أرشها متى
وقيل إن المشتري مخير
وبين رد البيع مهما ينكر
وما له يرده إذا فسخ
والقول بالفساد والفسخ معا
إن يك ذاك المشتري المعيب لم
غذاك لا يثبت لو قد رضيا
لأنه فسخ ومهما شاءا
وفيه قول رابع وهو بأن
لكنه إن تلف قد نال له
آخر أو يعمل في ذاك عمل
فالأرش فيما بينه وبينه
وخامس وذاك مثل الرابع
وسادس وهو بأنه يرد
ويأخذن قيمته لما عفا
قد كان أو كان رقيقا أيضا
واستظهر القطب بأن الأصلا
عن ابن عباد المذهب الأجل
بأنما الرد بعيب عانى
معناه أنه كبيع ثانى
ويأخذن قيمة ولم يكن
لأنما ذلك شيء حتما
لا بد فيه من رضا من بائع
تخير شار في المعيب إن وجد
ويلزم بائع المعيب

لم يخبر الشارى بعيب ثبثا
بين القبول دون أرش يذكر
وذا هو الثابت عند الأكثر
في ذاك فعلا وعلى الرضا يدل
ثالثها عن بعضهم قد رفعها
يعلم قبيل البيع بالعيب الملم
ولا يتماء على ما رأينا
بيعا يجددان عقدا جاء
يخير الشارى كمثما زكن
بيده أو يحدثن عيب له
كان على فعل الرضا منه يدل
له يكون للذى أتى به
لكن له في الحكم أرش الواقع
مبيعه من أى صنف قد وجد
صحيحة وحيوانا ما هنا
أو أنه قد كان أيضا عرضا
فيها كذاك وهو قول يتلى
قال ومذهب له فهو يدل
فإنما ذلك بيع ثانى
إذ كان قد يرد في ذا الشأن
بيعا حقيقا ذلك الذى زكن
وذلك الحقيق حيث أبرمها
ومشتر وألفت لقول سابع
بين قبضه بأرشه ورد
أن يخبر الشارى بأمر العيب

إذا درى به وإن لم يخبر
 إذ عدم الإخبار غش يعلم
 وغير عاص إن يكن لم يعلم
 وإن يكن من بعد نسيان ذكر
 بحيث كان المشتري وإلا
 إلا إذا آيس ممن اشترى
 وكل عيب ظاهر كان يرى
 بوصفه ويقصدن إليه
 وبعد ذاك يخبرن من اشترى
 وقيل إن درى به من يشترى
 بنفسه دراه أو قد أعلمه
 لو كان ذاك العيب عيبا لا يرى
 والوصف يجزى في الذى ليس يرى
 يصفه ويخبرن من شـرى
 وقيل لا يلزمه أن يخبرا
 ولا عليه لازم أن يضـما
 أو أن يقول إنه عيب إذا
 وإن بذات العيب شـاره علم
 فلا يصدقونه حينما ادعى
 بأن هذا الشيء في المبيع
 إلا إذا يعلم أن المشتري
 لكونه لم يعتد المارسة
 وإن يكن أراه عيبا ثم لم
 أو أنه ينقص من أثمانه
 أى إن ذا عيب ولما يدره

فإنه عاص أتى بمنكر
 وأكل مال باطلا فيحرم
 أو قد نسيه عند بيع أبرما
 يلزمه للمشتري بيدي الخبر
 فقد أتى ذنبا كثيرا جلا
 فليجعلن أرشه في الفقرا
 فيلزم البائع أن يعبرا
 ويتركز يده عليه
 بأنه عيب به قد أثرا
 يصح لو بائعه لم يخبر
 بذاك غير بائع وفهمه
 إذ المراد العلم بالذى جرى
 من العيوب وهو ما تستترا
 بأنه عيب بهما ما ظهرا
 بما يرى إذا رآه من شـرى
 يديه فوق ما يرونه معا
 ما الشارى يدرى أن عيبا مثل ذا
 وما درى بأنه عيب يسم
 بأنه لا يعلمن وما وعى
 من جملة المعيب والمدفوع
 يجهل مثل ذاك عند النظر
 للبيع والشراء والمعاكسه
 يقل له بأنه عيب رسم
 والمشتري لم يعلمن بشانه
 فانه كمثل من لم يره

ولا يرد للمعيب الشارى
أخبره البائع أو سواه
وإن يك الشارى إقالة طلب
غذاك غير مسقط ما كانا
في قول من بصحة البيع حكم
ومن يقل في ذاك بالتخيير
ويحلف الشارى إذا ما أنكرا
وقيل إن الرد للشارى حتم
ما لم يكن من باعه قد خبرا
وذلك الخلاف في الحكم حمل
فإن درى به وقد رضيه
لو ذلك البائع لما يذكر
ويحلف الشارى على الإقرار
إذا ادعى عليه بائع هنا
ولا يمين في رضا القلب على
لأنما اليمين إنما لزم
وليس من بنية قط على
ويرجع عند المعيب ما حضر
من غلة ومن نماء مما
أما الذى يفسد حين يفصل
فمشتري شاة سمينة وقد
فإن ما أنقصه من السممن
وقال في الديوان من شرى كسا
حتى بلي أو جملا فاستعمله
فإنه يردده ولا حرج

من بعد علم العيب أو إخبار
كذا إذا استتقاله إياه
علم يقله بائع وقد نكب
في الأرض من حق له استباننا
وإن ذاك الأرض للمعيب لزم
يقول لا رد لذى الأمور
بأنه بالمعيب فيها ما درى
ولو رأى وبالعيوب قد علم
بأنه عيب له قد ذكرنا
أما الذى ما بينه والرب جل
فلازم ولا أروش فبيعه
للمشتري ذاك ولما يشر
بأنه رضا بعيب طارى
أن قد أقر برضاه معلنا
مختارهم كمثما لنا خلا
إن عدمت بنية مع الحكم
ما في القلوب من هناك بطلا
لصفقة المبيع لو كان أكثر
ينفصلن بلا فساد ثما
فليس من رد لذك يجعل
رد لها هزيلة في حين رد
فرده عليه ليس يلزم
وفيه عيب وله قد لبسنا
لهرم أو أنه قد أهزله
فظاهر الكلام حسبما خرج

بأنه يردده بـدون أن
وبائع شاة بها حمل وقد
من بعد ما قد ولدت أن الولد
لأن ذاك الابن لا ينفصل
وقال بعض أهل الرشيد
فلو شراها وابنها لها تبع
فإنه إذا لها بالعيب قد
وحادث من بعد صفقة تلف
كذلك أيضا حاضر للصفقة
وذلك كاستعمالها والخدعة
لذلك الجنين في البطون إذا
والخلف فيما قيل حال الصفقة
والحاضر المتلف مثل غلة
فكل ما يوجد منها حين رد
وقال في الديوان إنه يرد
وذلك بالإطلاق لو لم يحضرا
وقال بعض يمسكن الغللا
كذا نتاج الحيوان أجمعا
ويرجع المعيب وحده فقط
ما كان قد أنفق من أكل ومن
لو كان بالذي اشترى ما انتفعا
لوجب الخراج بالضممان
فمثلما لو أنه كان تلف
فهكذا يعطى له ما استنفعا
وإن يقل إنى لم استتفع

يرد ما أنقصه من الثمن
رد لها الشارى بعيب قد وجد
ليس عليه لازم بأن يرد
إلا إذا كان فساد يصل
بأنه يلزمه رد الولد
حال الشرا من بطنها كان وقع
رد فإن الابن عندها يرد
من قبل رد ما به رد عرف
فيتلف قبل رد السلعة
وغلة تحدث بعد الصفقة
يحدث بعد العقد لا رد لذا
لم تنفخ الروح به في المدة
مدركة تحضر حال الصفقة
يرد والمتلف منها لا يرد
ما كان منها حاضرا في حين رد
لصفقة من غلة ومن كرا
جميع ما لديه قد تحصلا
والصوف والألبان والشعر معا
وما له على الذى باع يحط
شرب وكسوة وما به تعين
فماله من ذاك شيء وقع
على الذى يختار في ذا الشأن
ذاك المبيع فعلى الشارى التلف
به وما استفاد منه أجمعا
منه ولا أستقد في موضع

عليه إذ كان لديه بالوفاء
لو أنك استتفعت واستتفتدنا
إن ما له شيء على البائع بت
ما كان من نمائه ومن غلال
ويدركن للعنا والخدمة
لأنه كالانفساخ وصفا
وفضة بالتجر من ربح حسب
إن كان قد ضاع فهذا يرجع
بأنما الخراج بالضمان
مع بعضهم بالتجر حين يحصلن
مثل الكلام في عيوب الثمن
وكان حاضراً مع العقد السنن
أو درهم فالبيع قطعاً ينهدم
أو بسوى ذينكم النقدين
ما لم يكن عيب عليه شاعاً

وقد أتى يطلب ما قد صرفا
قيل له من بعد ذا أرينا
أيدركن عليك ذاك فثبت
وقل بعض العلما يرد كل
لو أنه لم يحضرن للصفقة
وكل ما على المعيب صرفا
وما له عناء ما جر الذهب
وهو لبائع فإنما الثمن
غيدخلن في خبر العدنانن
وهكذا ما جر سائر الثمن
والقول في عيوب ذاك الثمن
إن يكن البيع بهذا الثمن
وقيل إن كان بدينار يسهم
وإن يكن بذمة بذين
غيدل الشاري لمن قد باعا

عيب بعض المبيعات

واحدة من رجل أنواعا
ما بين أن للكل يمسكنا
وبين ما إن يرجع من الكلا
بثمن من ذلك المبيع
به عيوب فله بأن يرد
أثمانه مقدراً للحصة
وقيل إن المبيع كله انفسخ
والأرش للعيوب شيء قد لزم

ومن يكن بصفقة مبتاعاً
فعيب بعضها يخيرنا
وما له في العيب أرش أصلاً
إن لم يكن سمى لكل نوع
وقيل إن أراد رد ما وجد
يرده بحصة من جملة
والأول المختار مع من قد رسخ
وقيل إن البيع كله انبرم

فهو يكون بالخيار هاهنا
 بالثمن الذي له قد حده
 وذاك باتفاق جمهور السلف
 كان بها حمل هناك علمه
 رد له لأجل ما قد حصل
 وذاك باتفاق من كان سلف
 بهيمة كالسرج واللجام
 كحكم عيب كان فيها وجدا
 بالسرج والخطام أو هما معا
 فالبيع لازم له ولا يرد
 فبانت العيوب في ذي الثانيه
 النقض والرد له يصار
 أن يرتضى بالعيب في الجارية
 فإن أنماه فغير منتقض
 ترد من كان بها العيب ظهر
 صحيحة في وقت ما يكون رد
 فإنه في وقت ما الحكم انبرم
 وغيره مما يكون عرضا
 لأجل عيبها وأخذ القيمة
 أن الأصول حكمها كما ذكر
 أي عبدة بعبدة شرطا عرف
 جارية وألف دينار مثل
 من قبل ذلك الوقت كانت فانيه
 وألف دينار لديه نقدا
 صحيحة في قول بعض الأمة

وإن يكن سمي لكل ثمننا
 ما بين رد للمعيب وحده
 أو يقبل الكل بلا أرش عرف
 ومن شرى كنحو شاة أو أمه
 فولدت حملا به عيب فلا
 كذاك أيضا ما له أرش عرف
 والعيب مهما بان في خطام
 مما به بيعت فحكمه غدا
 وإن رأى عيبا بها فانتفع
 أو أنه استنفع منها بالولد
 وإن يبيع ريحانة بماريه
 من بعد قبض الكل فالمختار
 وإن أراد صاحب المعيبة
 فالبيع وحده صحيح منتقض
 وجاء قول لابن عباد الأغر
 وتتخذن قيمتها حين ترد
 وإن يكن ذاك بحكم من حكم
 كذاك باقى الحيوان أيضا
 مع قائل بالرد للمعيبة
 واستظهر القطب إمامنا الأبر
 ولم يك التماثل الذى سلف
 وإن شرى عبدا وفيه قد بذل
 فعيب عبده وتلك الجارية
 فإنه يرد ذاك العبد
 ويأخذن قيمة الجارية

عيت وذاك العبد قد ذاق الفنا
لبائع بعينها كما هيته
قيمتها أيضا وألف بسذلا
أصاب هذا الألف مما رسما
صحيحه ليست بها من علة
ماتت فإنه لذا العبد يرد
وهو صحيح عند ذاك الرد
كان لديه قبل من دراهما
فإنه لتلكم يرد
قيمتها صحيحة سليمة
قاض وذاك الرد فسخ جعلا
أو دون قاض وبذا جاء الأثر
وقد قضى شيئا من البهائم
ذاك بعينه الذى فيه وجد
ذاك الذى العقد عليه انبرما
وقد قضى بغير ما به الشرا

وإن تك الجارية التى هنا
فإنه يرد تلك الجارية
ويقسم قيمة العبد على
فيأخذن عند ذاك الحال ما
وقوموا الفتاة عند القسمة
قال الربيع إن يكن عيب وقد
ويأخذن قيمة ذاك العبد
وللذى رد إليه العبد ما
وإن تكن عيت ومات العبد
وبعد ذا يسترجعن للقيمة
وجاز فى المعيب رده بلا
كان بقاض ذلك الرد صدر
ومن شرى بالتبر والدراهم
فيعيب ما كان قضاة فليرد
وليدفعن التبر والدراهما
كذلك إن كان بغيرها اشترى

بيع البراءة

شرطا على الآخذ للبضائع
عيب يراه فى البيع حلا
وفيه خلف بينهم قد شاعا
بيعهم من بعد ما قد انعقد
وهو مقال الشافعى وجدا
لآدمى وهو قد تعين

بيع البراءة اشترط البائع
بأنه يلتزم كلاً
ليس بمعلوم لمن قد باعا
فقليل ذاك جائز ولا يرد
ولو بدا من العيوب ما بدا
ووجهه بأنه حق هنا

ولا لجملة من الأنعام
صاحبه وليس من أرش له
حتى يسمى كل عيب ويحط
وذا هو المختار وهو الأشهر
مع صحبه والواضح الشهير
وقد روى عن مالك ذى الشأن
وقال عنه بعض من كان مضى
وإن ذاك الشرط قد تهدما
فيما رواه ابن أبى ستة ثم
تضمن الغش جميعا والفسر
لثقل حاكم وسيلطان وجد
سلطانه أو حاكم لبلد
فشرطه يمضى بهذى الصفة
ويشرطا براءة مع من عقد
بنفسه براءة إذ يبرم
من بائع الشئ على من اشترى
يشرط فيه كون ذاك المال
حقا على الغير غدا مستحوذا
زوجته أو يدفعوا الديونا
كمثلما كانوا به قد حكموا
من أجل ذا والضرر بالخلق
وخطهم بلا شهود ترسم
مقال من بالمنع فيها حكما
إن كان عالما بأمر العيب
والكل من ذلك شئ يحجر

ليس لذى الآلاء والإنعام
فيبطل الحق إذا أبطله
وقيل بيع العيب لا يجوز قط
ثم يريها المشتري وينظر
للشافعى وهو المنصور
وهو مقال جاء عن سفيان
وذاك قول للربيع المرتضى
بصحة البيع الذى قد أبرما
وذا هو الذى به الأخذ انبرم
لأن بيعا ببراءة ذكر
وقال بعض إن ذاك ينقصد
بأن يبيع بائع على يد
ويشرطن مع ذاك للبراءة
أو أن يبيعا كمتاع لأحد
أو أن يبيع من ذكر نالهم
لو لم يكن هناك شرط قد جرى
وبيعهم فى هذه الأقوال
لغيرهم باعاه كيما ينفذا
كبيع مال منه ينفقونا
ووجهه إمضاء حكم لهم
مخافة التعطيل للحقوق
كمثلما يجوز حكم منهم
وصحح القطب إمام العلماء
لأنه عس بدون ريب
وفى الذى لم يعلمن غرر

وقد أتى في أثر عن الأول
وقال بائع لمن قد اشترى
فإن فيه كل عيب حصلاً
ولم يخبره بما هناك من
وحينما اشترى المتاع ظهراً
فإنه يردده بما ظهر
حتى له يبين كل عيب
وذلك الخلاف أيضاً جارى
لبائع من قبل ما إن ينظروا
قيل وباع هذه البراءة
قبل وجوبه وذاك مختلف
كمثل أن يجيز للوصفية
وارث من أوصى بها من قبل أن
واردد على البائع ما قد باعاً
لو أنه باع لغيره على
وذلك إن لم تعلمن لديهم
وإن هم وكالة قد علموا
لم يتعين رد ما قد ذكروا
بل جائز يرد إن لم يقبلوا
واردد على الحاكم والجماعة
إن يك عيب وهم لم يشرطوا
فإنه على الخلاف الأول
وخمسة يقول بعض العلماء
تركة ميت بيع مكره سلم
فذى الوجوه بالعيوب لا ترد

فيمن يبيع سلعة على رجل
بعث لك المتاع فانظر ما ترى
مهرس مفتت أن تقبلاً
عيب بذلك المتاع مستكن
أن به عيباً وقد تستترا
والقول لا ينفعه ولا يضر
ويخبر به بجميع الريب
فيما إذا إبراء ذاك الشارى
عيوب ما كان له قد اشترى
من باب إسقاط لحق ثابت
فيه فقد أجاز به بعض السلف
بزائد عن ثلث من تركسة
يموت موصٍ ويوارى في الكفن
إن كان في المبيع عيب شاعاً
وكالة من مالك قد وكلا
وكالة يبيعاً بها قد أبرموا
من مالك فيما يباع لهم
إلى الوكيل وحده ممن شرى
إلى الذى كان له قد وكلا
مبيعهم لغيرهم بحالة
براءة وإن هم قد شرطوا
في المنع والجواز بين الأول
بيع البراءة الذى قد رسماً
بيع براءة وبيع من حكم
وذلك عن أبى الربيع قد ورد

ومن شرى من الوكيل زد له
فإن يك المبيع للوكيل رد
إن لم يكن أخبره من وكلا
وللوكيل بعد هذى الحالة
أى إن يكن من باعه عليه رد
إن لم يكن خصص من قد وكلا
ولا يردده على الموكل
أو قد رآه أو به كان درى
لو لم يقل أخبر به من اشترى
فلازم عليه يعطى ما قبض
يدفعه للمشتري ويمسك
وهو له ولو يزيد الثمن
وإن يكن رد على الموكل
ومن يقل بأنما البيع لزم
ومن يقل بالفسخ فى ذا الباب
وقال بعض العلماء يبيعه
ويقضين منه ما قد دفعا
فإن يكن فى ذاك زيد حصلا
وإن يكن نقص عن المبدول
جميعه لأنه تعرضا
إذ لم يكن بيعهما قد أخبرا
وقال بعض العلماء الأول
لو أنه لم يخبرن الشارى
لأنه خالف ما قد رسمه
أى كونه بيعه لم يخبرا

أو أنه رد على من وكله
فإنه على موكل يرد
بذلك العيب الذى قد حصلا
بأن يعيد بيعه للسلعة
من بعد بيعه بعيب قد وجد
شيئا له وفاته وقد خلا
إن كان قد أخبر بالعيب الجلى
لو لم يكن موكل قد أخبرا
إن باعه عمدا ولما يخبرا
من مشتر من ثمن به نهض
لنفسه المبيع حين يتورك
عن أول أو فيه نقص بين
يرده على الوكيل الأمثل
وينزع الأرض اللزوم منحتهم
يقول بالفسخ على المعاب
وكيله فى حين يسترجعه
لمشتر من ثمن توقعها
يدفعه إلى الذى قد وكلا
فإنما ذاك على الوكيل
حيث أتى فى بيعه ما نقضا
من كان قد عاقده على الشرا
يرده طرأ على الموكل
بالعمد عن عيب هناك طارى
له موكل وما قد علمه
فبطل البيع الذى تقررا

وحينما الشارى له قد أبطلا
والأصل أنه لمن قد وكلا
وإن نسي الوكيل أن يخبرا
فإنه يخبر من وكله
فيخبر الموكل الشارى بما
وإن يك المعيب قد رد على
من قبل أن يدفع ذاك الثمن
فليرجع الأثمان للذى اشترى
وإن يغب عنه وكان ما درى
ورد ما كان به العيب إلى
وإن يك الشارى بعيداً ظهرا
خيره مفرق الأثمان
وهكذا يمسك من ذاك الثمن
وينفقن قدر الأرض على
وما بقى من ثمن فيدفعه
إن كان فى المبيع عيب قد وجد
ولا يرد ذلك الوكيل ما
حتى على موكل يعرضه
وجائز يرده إلى السورا
لأنما توكيله على الشرا
وهو على ذا يجعلن خصيما
وقد حكى الإجماع أن من على
ولم يكن أعطاه للموكل
حتى له بانت عيوب فيه
أى ذلك الوكيل دون من غدا

رد على الأصل الذى تأصلا
ملك فرده له تحصلا
بذلك العيب الذى قد اشترى
بما من النسيان قد بدا له
فيه من العيب لكىما يعلما
وكيل بيع بعد عيب حصلا
إلى الذى وكله وأمننا
إن كان بالشارى لذاك قد درى
به فينفقنه فى الفقـــــرا
من كان فى البيع له قد وكلا
أى بعد ما أنفق ما قد ذكرا
ما بين أجر ثم غرم ثانى
مقدار أرش العيب أيضا إن يكن
ذى الفقر للشارى إذا ما جهلا
إلى الذى وكله ويرجمه
ولم يكن عليه بعد البيع رد
شراه مما فيه عيب رسما
فيرجعنه إن يكن لم يرضه
لو كان من وكله ما حضرا
يكون توكيلا لما بعد طرا
فى ذلك المعيب مســـــتقيما
شراء جائز غدا موكلا
من بعد ما شرى له وما ولى
فإنه يخاصـــــمن عليه
موكلا مع حاكم تجردا

وإن يكن من بعد تسليم إلى
فإنما يخاصم الموكل
وإن يكن بنية ما أحضرا
هذا الوكيل للذى قد وكله
فالخلف هل يخاصم الوكيل
وصح أن يخاصم الموكل
يوكلنه على الخصام
إن بان إقرار الوكيل بالثرا
بلا احتياج أن يوكلن له
والشارى مهما أخرج المعيبا
ثم درى بأن فيه سببا
فإنه يرجع بالأرض على
وإن ذاك عوض تكونا
لو أنه أخرجه بمثل
وقيل إن لم يمكن الرد بما
أو عدم قدرة على من وقعا
فليس للشارى هنا من رجعة
وإن يكن لبعضه قد أخرج
فعيب بالتدليس ممن باع لم
على الذى يختار فى ذا الشأن
بأن يرد ما اشتراه كاملا
وجوزوا بأن يرد الباقي
ومشتري المعيب مهما ماتا
وإن هم فى علمه بالمعيب قد
فليمسكوه حوطة ونظرا

موكل وبعد قبض حصلا
إن بين التوكيل حيث يقبل
على الشرا وقد أقر بالثرا
بأمره وما له إذ بذله
دون الذى من عنده التوكيل
فيه بتوكيل الوكيل يجعل
أو عكس ما قلناه فى الكلام
لمن غدا موكلا وآمرا
وكيله وهو صواب المسألة
أو أنه بتلف أصيبا
عيب من البائع قد تحققا
من كان قد باع إليه أولا
عما من الرد يفوته هنا
ما قد شرى أو زائد وفضل
عيب لفوت فيه قد تقدا
بيده المعيب أن يسترجعا
بالأرض عن بعض من الأئمة
من ملكه بأى وجه أرتجا
يرجع على مدلس له ظلم
إن لم يك الشارى أخا إمكان
إلى الذى باع إليه أولا
بقدر ذاك الثمن المساق
يرده وارثه إذ فاتا
شكوا وفى الرضا بعيب قد وجد
بعض بأن رده ما حبرا

وذاك ما لم يعلموا أن الرجل
ورجلان اشتريا لجاريه
فإن على أن يرجعاها اتفقوا
وإن يكن بعضهما بها رضى
فإنها تعطى لمن بينهما
في نسائها على رجوعها إلى
وجوزوا المنكر الفتاة
كأن ذاك البائع صفقتان
فصار من كان رضى بالصفقة
ووجهه أن رضى من ارتضى
وجوزوا رد نصيبه متى
ليس بجبار ولا ممن ظلم
ليست بعيب لا إذا ما كانا
وهو الذى للبيع كان قبلا
كذلك من من رجلين قد شرى
فإنه في رد سهم واحد
وذاك من أجل اتحاد الصفقة
وإن عني المبيع مع شار تلف
مع من يرى صحة بيع العيب
وإن يكن ذاك المعيب تلفا
وهو سواء دلس الشارى هنا
وصفة التدليس أن يعترف ما
فيرجع الشارى على من باع له
ويضمن البائع ما قد جره
لو أنه قد كان لم يطلعا

دراه أو رضى بما كان حصل
فوجدوا فيها عيوباً بادية
ردت على المختار مع من سبقا
وأنكر الثانى ولما يرتضى
حتى يكون الاتفاق منهما
مالكها بعيبها أو يقبلا
يُرد سهمه بعيب آتى
لأنما الشارى هناك اثنان
شريك من باع لتلك الأمة
لا يطلن حق من قد نقضا
كان الذى رضى به وأثبتا
ووجهه بأنما الشركة تم
ذاك الشريك ظالما عيانا
أو الذى باع لها وحولا
شيئا وكان العيب فيه ظهرا
خلف وصح المنع عن أجاد
مع اتحاد ثمن في الصفقة
فيرجع بالأرش مثلما عرف
جزما وإثباتا لأرش الريب
بعيبه الذى به قد وصفا
أو لم يكن دلسه فيما عني
به من العيب ولكن كتما
بكل ما من ثمن قد بذله
عيب به قد كان ما أخبره
أو قد نسي أو غلط قد وقع

وذا إذا ما العيب كان جر له
ومطلقا في أثر مذکور
وقيل إن المشتري إن يره
وهكذا بحسب الأقوال في
وضعه ليده عليه
إن لزم الشاري فلا يلزم ما
من كان شاريا له وإلا
كان يبيع لحمار يضرب
فإنه يضمن ما قد حدثا
ما لم يكن من اشتراه التزما
ومن يكن كمثلا رمان شري
ولم يجد حبا به أو وجدا
رد إلى البائع منه القشرا
وما له يرد بيضا إن تكن
كان يرى أكثر من نصف دما
لكن له الأرث وفي قول أثر
ويغر من النقص من قيمته
من ذلك الكسر معييا قدرا
وقال بعض العلماء يرد
ويرجم بالثمن الذي عهد
وإن درى البائع بالعيب وقد
وقد أقر بعد ذا همن كسر
لأنما البائع قد تعمد
كذلك إن حول صوفا اشترى
كالبر إن حوله لطحن

بعد قبوله بأرث بذله
على مقال الفسخ والتخير
غما على البائع مما جره
أخباره أيضا بعيه الخفي
مع بيعه وعلم مشتره
جر الذي باع ولكن لزما
لزمه ما جره وحلا
أو أنه يعرض من قد يقرب
من ضربه وعضه وانبعثا
من بعد بالقبول ثم تمما
أو مثل جوز وله قد كسرا
حبا ولكن قد رآه غسدا
وأخذ الأثمان منه طرا
به فروخ أو به رجس زكن
ممتزجا من بعد ما قد حطما
يرد نفس بيضه الذي كسر
يقدرن سالما في وقتيه
بذلك الفرخ الذي قد ظهرا
ذاك بلا غرم له يحد
على الذي قد باعه بيضا فسد
تعمد التدليس حينما عقد
ليس عليه من ضمان يعتبر
تعرضا إلى ضياع قد بدا
وقطنه لنحو ثوب صيرا
وذاك للخبز بعيه العجن

وحائط نقضا ونفض لبنا
 وحول المقلوع للغرس فلا
 وقد تعين الأروش عوضا
 وجعلوا التغيير للصفات
 ومن يكن قد اشترى ثوبا وقد
 وقيل بالأرش لهذا الصفة
 وكان قد قطعها أثوابا
 فشققها يريد لها أبوابا
 وجاء في قول رواء البعض
 من بعد حرث أو تعود فيها
 ولم يكن يمنع بالزيادة
 وإن تك الزيادة التي ترى
 وبعد ذا بالغرس فيها غيرا
 وكان قد جاء بذلك البنا
 وكثياب ولها قد غيرا
 فإن يكن ذلك غالبيع لبزم
 وقال بعضهم يرد لها وله
 قيمة نحو صبغه ويقلع
 وإن يكن متى لغرسه قلع
 فإنه يتركها في ثوبها
 ومن شري بزرا و من باع لذا
 وبعد ذا في الأرض قد ألقاه
 وأنه لم ينبئ غالبيع
 ما بين قيمة له لم ينبت
 وإن يك البائع يعلمنا

أو حول الغرس لقلع كونا
 رد بعيب بعد ما تحولا
 عن فائت من رده كان انقضى
 كأنه إتلاف عين الذات
 قطعته فليس من أرش ورد
 وهكذا إن اشترى لشقة
 وهكذا إن اشترى أخشابا
 وقد رأى الموس لها قد عابا
 بأنها ليست ترد الأرض
 أو بعد غرس كائن عليها
 في عينه من رده بحالة
 بخارج كمثل أرض اشترى
 أو ببناء زاده من اشترى
 والغرس من خارجها وكونا
 بمثل صبغ زائد قد أثرا
 وذلك الشاري له الأرض انحتم
 على الذي قد باع في ذي المسألة
 غروسه من حيث كانت تقع
 فإنه ضر على الأرض يقمع
 ويأخذن قيمته من ربها
 يدري بأنه لحرث أخذا
 للحرث حسبما قد اشتراه
 له من النقصان في مقدار
 وقيمة النبات من كمية
 بأن ذاك ليس ينبت

وعدم الإخبار قد تعمدا ويرجعن أثماته للمشتري وإن شري عبدا وبعد ختنا فالخلف فيه قال بعضهم يرد وهكذا كل صلاح قد ظهر أو أنه اشترى لصوف فغسل فجزه أو مثل زرع فحصد فبان فيه العيب بعد ما ذكر وإن يكن ذاك المعيب قد نقص أو كان في نفس فإن قيل ولم كرمه في العين أو تصدع ونحو ذاك من عيوب في البدن وقلة الأكل به والكثرة فمثل ذاك الحال ليس يمنع من ردها إلى الذي باع بها وإن يك الحادث فيها أشرا وذاك عيب مانع من أن ترد إن لم يكن ييرا ولما يزل وقال بعض العلماء يرد ما لديه إن لم يبرأ الثاني ومشتري جارية وباليه تلهذا أو أنه كان رنا أو أنه في فرجهما وطيهما فأنها تلزمه إن ثيبا لكن له أرش الذي كان بدا

يذهب ذا من ماله حيث اعتدى عقوبة لأجل فعل الغرر ويعد ذا عيب به تبينها بعينه وقيل ردا لا يجد وإن شري كمثل ثوب وقصر أو أنه كان على الأغنام حل وهكذا إن اشترى تمرا فجده فإنه يبرده ولا ضرر بحادث في بدن له خلص بكن له من أثد على القيم وكدهاب ظفر من أصبع حفية والنوم مهما يعرضن وكل ما كان كهذى الصفة حدوثه في حينما قد يقع كان من العيب بها تقديما في قيمة فإنه عيب جرى بعينها الذي بها قبلا وجد والمشتري يمنح أرش الأول عيب وقد رحدث قد علما ولم يزل من ذلك المكان قد مسها أو ذكر في الجسد إلى الذي قد كان منها بطنا فبان بعد ذاك عيب فيها تكون أو بكرا رضيها أو أبى فيها من العيب وما قد وجدا

فالمشتري له الخيار جاء
ودفع أرش للمسييس الواقع
أنقص من قيمتها وما وضع
أرشا لعييها الذي لم يرتضى
ينقص وطء ثيبا إن حصلا
من باعها وأخذ أرش كاملا
ينقصها فإن يشا لها يرد
بائعها كمثما قد فصلا
فإنه يأخذ أرش عييها
إذا لها أمسك في ذى المسألة
خير فالضرار عنه انتبذا
وتمكثن عنده وفي اليد
مما ذكرناه وبعد ذا يرى
ما لهما من أصبع عليها
فقال من باع لتلكم الأمة
وهكذا البائع للبهيمة
عليه في العادة حسب الأمر
يومين أو ثلاثة بها انجلى
فقال من قد باع للبهيمة
يخلف بالعام لكى ينفىها
هذا ولا أعلم ذا فى أمتى
يمينه إذا أراد ينتفى
إذ هى عندى لا ولا بهيمتى
إلى الذى اعتادوا له وأمكننا
وبوجود الكي مع من علمه

وقال بعض إن تكن عذراء
ما بين أن يردّها للبائع
مع مراقتضاها الذى وقع
وبين من أن يمسكها ويقبضا
وإن تكن ثيبة فقيلا لا
وخيره بين ردها إلى
وبعضهم يقول ان الوطاء قد
غليدفعن أرش وطئها إلى
وإن يشا يمسكها بريئها
واستظهر القطب بأن لا شيء له
بكرا وثيبا لأنه إذا
ومشتد لأمة من أحد
يومين أو ثلاثة أو أكثر
عييا وذاك قد رأى ثديها
أو واحدا من ذين يعنى الخلمه
إنى لا أعلم ذا فى أمتى
إذا رأى كيايها لا يجرى
بأنه يكون فى يوم ولا
فطلب الرد لهدى الصفة
إنى لا أعلم هذا فيها
والله لا أعلم فى بهيمتى
ليس على القطع فلا يقول فى
والله هذا لم يكن فى أمتى
وصحح القطب الرجوع ها هنا
فالرد واقع بعدم الخلمه

وقال بعض لا يمين تعلن
في عادة من زمن التبائع
وفي الذي يمكن أن يكونا
فيحكم أيضا لهذا الثاني
وعن شريح قال ما يمكن أن
وكل ما الحادث لا يحتمل
في الحكم فليحكم بذاك الواقع
والله قادر على إحداث
في قدر ما شاء من الليالي
فيحلف البائع إلا أن تقم
وإن أبى من اليمين ردا
قلت ولكن عادة الرحمن
جرت بغير ما هنا قد ذكرنا
لا تحمل الأشياء على امكان ما
بل إننا نحكم بالظواهر
وإن يك البائع للشارى يقل
تلتزمه بنية بما جرى
فإن عن اليمين هذا ينكل
وإن يقل إنى لما أبع
فليحضر الشارى بيانا ومتى
فليحضر البيان أيضا إن ما
من بائع وإن يكن لم يحضر
وإن عن اليمين بائع نكل
واستحسنوا لبائع متاعا
يمكن أن يكون ذاك العيب حل

على الذى حدوده لا يمكن
فيحكم بأنه من بائع
من غيره كمثلته يبرونا
من مشتر بدون ما إيمان
يكون عند المشتري ويحدث
لديه عادة سواء يجعل
بأنه من مشتر لا بائع
ما قد أراده من الأحداث
وما على الاله من محال
بينه أو كان إقرار علم
عليه بيعه بعيب حدا
في خلقه سبحانه ذو الشأن
فينبغي لنا بأن نعتبرا
يقدر أن يفعله بارى السما
وأمرها إلى الإله القادر
إنى أخبرتك عن عيب حصل
أو يحلف الشارى بأن لم يخبر
يلزمه بدون أرش يفصل
هذا الذى جئت به قد تدعى
ما جاء هذا ببيان ثبتا
بها من العيب فقد تقدا
فليحلف البائع بالمقتدر
رد عليه بيعه بما حصل
إذا رأى عيبا عليه شاعا
من قبل أن يبيعه هذا الرجل

أمكن بعد ما به البيع انعقد
متاعه من مشتر أراد ذا
لزوم حكم ذاك بل تفضلا
يخبره بائع بما به ألم
يلزمه وماله رد به
إلى مدلس به لا يحجر
أتم بيعه ببيع لزم

لو أنما حدوث هذا العيب قد
مع الذي له اشترى أن يأخذ
أو يعطه أرشاً لعيبه بلا
وإن يك الشاري رأى العيب ولم
غالعب بينه وبين ربه
والبيع للمعيب فيمبا يذكر
إن كان قد أخبره من بعد ما

ضمان المبيع بعد العقد

أن قبضته يده بعد الشرا
أو يد من في القبض ناب عنده
من بعد عقد قبل قبض عرفا
وقيل بل من مال شاربه تلف
بفجاءة من بعد عقد عقدا
أو أنه كان بدون فجاءة
قبض فكله سواء ها هنا
لكنه غاب مع العقد الأتم
بدون إذن حاصل شاربه
جاء من البائع للمتاع
قبل الوصول نحو الفوات عن
فالخلف في ذلك كله ظهر
وقيل إنه على الشاري تلف
ولم يكن من قبضه قد حجرا
فإنه من مال من له اشترى

ويضمن المبيع من له اشترى
بالاتفاق وسواء يده
وإن يكن ذاك المبيع تلقيا
فقبل من بائعه ذاك التلف
وذاك إن كان الهلاك وجدا
وقبل أن يمكن قبض السلعة
لكنه من قبل ما أن يمكن
أو ذلك المبيع كان قد علم
بحيث أن لا يدخلن إليه
ولم يكن هنا من امتناع
أو كان معلوما وغائبا ومن
بلا تباط في الذهاب والممر
قبل على البائع ذلك التلف
أما إذا كان المبيع حضرا
فالحق أن له التلف قدرا

فإنما مجرد التخليّة
وجاء في قول لبعض من سلف
ما لم يكن من اشترى المتاعا
وحسب ما قالوا به فإن يقل
للمشتري أقبضه إليك يا رجل
أو نحو ذا فإنه يكون من
قال الإمام القطب أما صحبنا
لكم التخليّة التي ذكر
قال وقال الشيخ وهو أحمد
إن فات ما بيع بحال الغيبة
إن بان أن الشيء كان يوجد
وإن يكن لم يتبين أو ظهر
فإنه يكون ذلك التلف
وسبب الخلاف فيما نبدي
أو أنه حكم به والعقد
من قال شرط ضمن البائع ما
ومن يقل بأنه حكم ففقد
قال الإمام القطب من لم يشترط
في القدماء أحمد الحبر السرى
والبيع بالأفواه قالوا ينعقد
إن كان قد أمكن بالتخليّة
وذاك ترجيح لتصير التلف
وذاك المكيل والموزون إن
فاختير أنه لكل منهما
وذاك ما لم يك كيل قد وقع

قبض من الشارى بحال المكنة
بأنه من مال بائع تلف
يقبضه باليد ممن باعا
من باعه من بعد ما العقد فصل
أو قال خذ هذا المتاع وارتحل
مال الذى اشتراه مهما يتلغن
فيجعلون القبض شرطا معتنى
فإنها قبض لديهم تعتبر
فتى محمد الخير الأمجد
بأنه من مال شارى السلعة
في حالة العقد الذى قد عقدوا
فواته من قبل عقد استقر
من مال من قد باعه إذا عرف
هل قبض ما يبيع شرط العقد
بدون قبض ماله مرد
لم يقبض الشارى ولم يستلما
ضمن مشتريه بعد ما عقد
للقبض في البيوع بعد ما تخط
كذا أبو ثور وابن المنذر
في غير موزون ومكيل يعد
أن يقبض المبيع بعد الصفقة
من مشتر في الأثر الذى سلف
يبيع بكيل أو بوزن قد زكن
في الحكم أن يرجع غيما أبرما
أو يك وزن فإذا كان امتنع

وإن يبيع وقبل كيـله تلف
ومثله المعدود والمذروع
وأنه على الوزان يجبر
وضامن من بالجزاف قد شرى
كفـيره بالعقد حينما وقع
لأجل ما يطلب من أثمان
وذاك كالرهن فإن ما رهن
في دينه فإن يكن قد تلفا
وها هنا إذا مسك البائع ما
وتلف على المبيع حصلا
من مال بائع له حيث غدا
واستظهر القطب بأن من يبيع
للمشتري مثل الذي كان ذهب
وصار في ملك الذي قد اشترى
وإن يكن قد منع البائع ما
حتى يجيء المشتري إليه
ويتلف المبيع منه قبلما
أو أنه يتلف منه بعد ما
وقبل قبض بائع ذاك الثمن
فليرجعن تـلكم الأثمانا
والقبض للأصول فهو التخليه
وهكذا العروض فيما صحها
وقيل تبديل لعامل سبق
وإن يكن أبقي بعقد ثانى
لو وافق العقد الذى قد سبقا

فإنه من مال بائع عرف
وقال بعض ما به رجوع
والكيل والعد وذرع ينظر
شيئا بعينه إليه نظرا
إن لم يك البائع من قبض منع
أو بعضها أو أجل عيب عانى
يكون موثوقا بكـف المرتهن
يتلف بالدين الذى قد وصفا
باع لقبض ثمن قد رسما
فإنه يتلف في قول الأولى
قابضه في ثمن قد عهدا
يلزمه أن التلاف قد وقع
أو قيمة لأنها البيع وجب
وهو عليه الثمن الذى جرى
قد باعه لمشتري وتتما
بنمن المبيع في يديه
إن يأتين بثمن قد رسما
قد جاءه بثمن متمما
فإنه من مال بائع زكن
لمشتري كأنه ما كانا
ما بينها ومشتري علانيه
إماننا القطب نه ورجحا
أو أخذ مفتاح به كان غلق
أجسره الأول في المكان
فذاك تبديل له تحققا

ضمانه كما مضى عن سلف
على الذى قد باعه إن فرطاً
كذلك إن كان على الشارى اشتراط
بقاؤه لوقت قبضه أمن
إنى زمان قبضه إن لحقاً
والحيوان أى جنس يحصل
وشبهه غير مأمون البقا
وظرفه لم يك بيع عنده
يحملة فى أى ظرف قد يرى
وإن يكن لا فى المبيع حتفه
شاريه يتلفن بكل حال

أما المبيع غائباً فالخلف فى
وإن يكن ضمانه قد شرطاً
ففيه من مال بائع سقط
وبعضهم فرق بين ما يكن
وبين ما لم يك مأمون البقا
وذلك كالشئ الذى قد يوكل
فإن دين مثلماً تحققوا
وكل ما فى الظرف بيع وحده
فيلزم من له قد اشترى
إن أمسك البائع عنه ظرفه
فى ذلك الوقت فمن أمـوال

حكم البيع الفاسد

إما صحيح ثابت أو فاسد
ولا يجوز أبداً بأن يتم
لولاد صار ما به من حجر
توافقاً أن يفسخا عقدهما
فذلك بيع فى اللغات قد يسم
عليه ما أفسده وغيرا
فذلك بيع لغة شرعاً يسم
من بيع ما محرماً قد كانا
كلا ولا الإبراء والتقاضى
له ذى الآلاء لا للخلق
تجوز من جوزه وحلالاً

البيع فيما قاله الأماجد
أى فاسد من أصله ومنهدم
أو أنه منفسخ لأمر
أو أنه منفسخ إذا هما
ثم المعاملات بالذى حرم
لا الشرع أما بالحلال إن طرا
مثل ربا وغرر جهل ملم
وكل شئ يلزم الإنسان
فلا يكون الحل فيه ماضى
لأنما ذلكم من حـق
فلا يصح فيه فى قول الأولى

وفي حديث للرسول جائي
كذلك أيضا قال لا محالة
ولا تصح توبة قُـد قـيـلا
من قبل رد كائن لعين
وذاك مثل بيع لحم الميت
فإن كل واحد منهم يرد
من ثمن قـد غرضوا محرم
وإن تك العين هنا لم توجدا
وإن يكن لم يمكن المثل
وقيـل مـهـما تذهب العين هنا
والأول الصحيح والمعتمد
وقد تراضيا بمثل كونا
فإنه بالقطع جائز على
وإن يكن قـد أوقع التعامل
فتاب معط وأصر الآخذ
خصوصا بالوجوب من كان جحد
إن لم يكن ثم بيان قائلـا
قط بشيء إن يكن قـد أنكر
لم يك قـد عامله وإن أقر
لكنه يزعم بالحـال
والله ما عاملت هذا الرجل
وانحل بعد ذلك الخصام
وقال بعض بوقوع التوبة
بلا خصام كائن في الأمر
وإن يك التائب من قد أخذ

أن لا تقاضى قال في الرباء
تبرئة رونه عنه النقـلـه
لتائب ولو بكى طويلا
ما باع أو ما قد شـرى في الحين
والشحم منه والربا المقوت
ما كان في يديه من ذاك وجد
أو مئـمـن محـرم مـذـمـم
فمثل ذاك يدفع عند الأدا
في دفع القيمة لو تجل
فقيمة لا المثل لو قد أمكنا
لكن إذا ما العين ليست توجد
أو قيمة لو أنه قـد أمكنا
ما قد رواء قطبنا وفصلا
اثـنـان بالحـرم وما قد حظلا
وجحد الآخذ ما قد يأخذ
لجـحـده ويحلفن بالصـمـد
والله إني لك لم أعاملا
بأنه فيما مضى وغـبـرا
بأنه عامله كما ذكر
فإنه يحلف في ذا الحـال
قط بشيء لـم يـكـن محـلا
ذلكم التائب من آثام
ينحل معط وحصول الأوبة
ودون تحليف لحـال النـكـر
فإنه يلزمه في حين ذا

يرد للمنكر مأمنه قبض وإن يكن من أخذه قد امتنع أو حيثما يبصره متى وضع كمثله غاصب ومثل سارق وقيل لا يلزم من حرا بيع دراه حرا أو بذاك ما درى ولازم عليه إرجاع الثمن وصح القطب بأن البائعا فأى واحد يردده فقد وما بقى فى حبسه وكرهه والحلف عنهم جاء فى بيع الغرر فى عدم صحة التقاضى فيه وذاك مثل البيع للمرجون وبيع حمل كان فى البهيمه أو يبيع ما تحمله من قبل ما وقال بعض التقاضى فى الغرر وكل واحد من الاثنى وفى التقاضى رخصوا إن تلقا وهو سواء علم الاثنان أو أن ما نفعله فى الحلال أو كان لما يعلم بما بدا وجوزوا الإبراء والتحلالا لا كالربا لأنما فعل الربى وقد مضى ما اختار نور الدين له وأنه قد جوز القصاصا

من الحرام مسرعا وينتفض فإنه قدماه له يضع ما لم يكن هناك مانع منع يخاف أن يرميه بالبوائق بانه من مشترى يرتجع إذا درى حرية من اشترى للمشتري بدون ما خلف زكن يلزمه الرد لو الشارى وعى تبرأ الأخير منه حين رد فذمة الجميع فى الشغل به فقال بعض كالربا ذا يعتبر والحل والإبراء لمن يأتيه فى نخلة لم يوجد فى الحين من قبل أن يجىء بالولادة أن يستبين حملها ويعلمها إن علمها بالفسخ بعد البيع قر أئلف ما لديه قبل الحين لو صورة الفسخ لها قد عرفا بأن فسخا ما له نعمانى محرم لم يك بالحلال فى وقت ما للبيع كانا عقدا تفاصصا فى غرر قد فعلا ممتنع فيه الذى قد كتبنا فى فعله الربا من المحاللة والحلل للذى يشا الخلاصا

رد ولو لغلة وخدمة
ثم ضمان المثل فيه جائى
إن من يدى الشارى تلافه وصل
لبائع أو مشتر قد جاء
بهيمة كان اشترها مثل
وقال بعض منهم فى الغلة
بيعهم حاضرة فلا ترد
بأنه لا يدرك العناء
يعلم غسقا كائنا فى حين
وأنه تصرفا تعمدا
ولازم عليه فيما جاء
من عله أو خدمة قد جمعا
بعدم الرد لما قد بينا
يحمل للعموم كل آن
فعنه هذا الحديث حملا
صرح بعض العلماء بما تجد
فيما وجدنا عنهم لأصل
كان على الأرض هنيك حلا
أو الذى كان به قد اتصل
لأن ذاك الأصل فى محله
أما الذى كان من المنتقل
قد انتقى وفيه قد أحلا
كان عليه ما أتى من التلف
فما عليه من ضمان قد رسخ
أن يقبضنه بيديه أصلا

والحكم فى الفسخ لدى الأئمة
وهكذا الإدراك للعناء
أو قيمة لما يكون منتقل
والشافعى قال لا عناء
وإنه لو لم يكن مستعملا
فإنه عليه رد الأجرة
إن لم تكن فى حينها قد انعقد
كذلك أيضا عنهم قد جاء
ومن يكن من متبايعين
بيعهم أو بعد ما قد عقدا
فإنه لا يدرك العناء
يرد ما كان به مستنفا
وقال مالك وبعض أصحابنا
إذ خبر الخراج بالضمان
وإن من قال المقلال الأول
على الذى يرد بالعيب وقد
ولا ضمان قيمة أو مثل
لو غلة فى شجر أو بقل
إلا إذا ما تلف فى الأصل حل
بفعله أو سبب من أجله
لما تحول يد وتنتقل
فإنما الشارى له محلا
وإنه من أجل ما كان وصف
ومشتر شيئا شراء منفسخ
لكل ما يتلف منه قبلا

وإنه ان لم يكن ذاك بيعاً
فإنه من مال كائن تلف
لأنما الشاري به لا يتهم
أما مجرد التخليها هنا
لأن ذاك البيع كان منفسخ
وكل ما في يد إنسان وجد
فبيع بالفسخ له ثم تلف
فقبل ضامن إذ العقد وجد
وقيل لا يضمه وهو على
من كونه وديعة أو بكراً
أو نحو ذا وهو الصحيح والأتم
وها هنا لا تهمة عليه
إذ بيع الانفساخ لا يخرج ما
وإن يكن قد أوقع التصرفا
والقطب قال ليس من ضمان
مع كونه في يده بدون ما
ليس لكون ذاك باقياً على
لأنما الشروع في البيع
عما عليه قبل ذلك استقر
أو أنه في ذاك قد تصرفا
أو ظهرت أماره بتهمم
وإن يكن بعد الشراء قد عملا
ويتلفن لأجل ذلك العمل
لو لم يكن ضيع فيه لا ولا
لأنما عقد الكراء والماريه

شاريه أو بائه الذي عقد
على أصح ما روه في الصحف
عليه حيث القبض منه منعدم
فلم يكن يعد قبضاً بينا
من أصل أمره ولم يكن رسخ
بائه أو بكراً قد عقد
من عنده بدون تضييع عرف
لو أن ذاك العقد عقد قد فسد
ما كان من قبل عليه جملاً
أو كونه عارية تقسراً
يبني على أن الضمان للتهمم
فيما يكون حاصلاً لديه
يباع عن ملك الذي تقدما
فيه فبالضمان فيه انصرفا
لعدم التضييع في ذا الشأن
سرقة ودون غصب ارتمى
ما كان ذا الشيء عليه أولاً
إزالة لذلك المتساع
وإن يكن ضيع فيما قد ذكر
بمثال إذهب كأكل جرفا
بها فضا من لذاك يغرم
بذلك المذكور أيضاً عملاً
فالقطب قال ضامن بما فعل
جاوز للحد الذي قد جملاً
قد أبطله بعد ذا علانيه

أى أبطلاه حينما قد شرعا
ومن يكن لجمل قد اكترى
أو كان من آلات صنعة الورى
لكن بفسخ وعليه حملا
فقبل للبائع فى ذاك العنا
من وقت بيع لهم قد أوقعا
إذ الشروع فى بيع ما ترى
ويأخذن أيضا لما يقابل
من الكرا وقيل للبائع ما
لأن ذاك البيع عندهم كلا
ومقتضى هذا فإن كان معه
ثم بفسخ اشتراه فحمل
فمن يقل بأول يقول له
من حيثما البيع يكون واقعا
لأنما البيع الذى قد عقدا
ومن يقل بالتآن فالمعيرلا
ثم وكيل المشتري فى القبض
فإن يكن أبدي لشيء قبضا
وإن يكن يلزم شيء فعلى
لو ذلك الوكيل طفل أو غدا
لا إن يكن فى قبضه قد وكلا
وهكذا طفل لمن قد ذكرا
فإن قبض هؤلاء لا يعد
فما عا به من ضمان أبدا
وإن وكيله على القبض علم

فى بيعهم وذاك إذ تباعا
أو غيره من حيوان للورى
من أحد وبعد ذا منه اشترى
أو أنه بما اكترى قد عملا
كان قليلا أو كثيرا ما هنا
يقدر العدول ذاك أجمعا
إزاله لحكم ذلك الكرا
أعماله من قبل بيع يفصل
قد عقده من كرا تقدا
بيع فمن أوله قد بطلا
من قبل ذا عارية مسترجعه
عليه من بعد الشرا حملا مثل
من ذلكم عناء ما قد حملة
وذا هو الصحيح مع من قد وعى
فسخ لعاريتهم متى بدا
شيء له من العناء قد حصلا
يكون مثله بدون نقص
يحكم للشارى يقبض أيضا
من اشترى ليس على من وكلا
عبداً له أو غيره قد وجدا
من اشترى منه المتاع وعلا
وعبده أى عبد من منه اشترى
قبضا على من اشترى ولو وجد
يقبض هؤلاء لو كان بسدا
بأن ذاك البيع فسخ منه دم

أو أنه كان درى بالصورة
وقبض المبيع ثم تلفا
لذلك المبيع فهو ضامن
والشئ مهمما يتلفن من يد
أو من وكيل لهما قد جملا
في قبض ذاك ضمناه قدرا
فإن يكن نصفين ذلك الشرا
وهكذا وإن يكن منهم فتى
من صاحب له فإن الضامنا
إن لم يكن بائع ما قد ذكرنا
وإن يكن من باع للشئ دفع
أو أنه بطلب منه فلا
والسهم للشريك يتلفن على
إلا إذا القابض كان أتلفا
أو كان بالتضييع منه قد تلف
ومشتر منفسا فأمرنا
فأتلف البائع ذاك بهبه
فإنه من مال ذاك البائع
لأنه هو الذى قد أتلفا
ولم يكن أتلفه من اشترى
إلا إذا بائع ما قد ذكرنا
كذلك لو كان المبيع هاضرا
وكان في قبض الجميع فتلف
وما اشترى الوكيل للموكل
ويتلفن قبل ما إن يوصلا

ويجهلن بنفسها للعقدة
في يده لو في صلاح عرفا
له لحيث الفسخ فيه كائن
من شرياء بشراء فاسدا
أو واحد لثان منهم وكلا
ما كان كل واحد منهم شرى
يضمن كل واحد نصفا يرى
يقبضه بدون أمر ثبتا
في ذاك وحده متى تكونا
بنفسه يدفعه لمن شرى
إليه دون طلب منه وقم
يضمن إلا سهمه المحصلا
من باعه إذا التلاف وصلا
له متى ما فيه قد تصرفا
فإن ذاك ضامن لما وصف
بائع يتلفه كما يرى
أو غيرها من الوجوه المذهب
يكون ذاهبا بلا تنازع
لمال نفسه متى تصرفا
لو قبض الشارى له بعد الشرا
قد كان طفلا للذى قد اشترى
ما بين بائع وبين من شرى
فإنه من مال بائع عرف
وكان فاسدا ولم يكن جلى
له إلى الذى له قد وكلا

فإنما تلافه من مــــال
لو أنه الفساد ما تعمدا
لو كان في منفعة الموكل
لكن إذا في نفعه قد أتلفا
ويرجعن به على الموكل
والقبض للموكل في هذا الشرا
إذا بطل التوكيل بالمخالفة
على شراء ثابت صحيح
وإن على الفاسد كان وكله
ويتلفن في يده فالضامن
لأنما التوكيل غير منعقد
كأنه في فعله تكلفا
بنفسه بدون أمر صدر
وإن يكن يتلف ما هذا اشترى
من يعد إيصال إلى من وكلا
فإنه من مال من قد وكلا
وهو سواء أمره حين أمر
إلا إذا أعطى له وأوهمه
فإنه من غير ذلك الشرا
ويضمن الموكل والموكل
وإن للبائع أن يطالب
ويرجع الموكل مهما غرما
وقال بعض إنه إن تلفا
ضمنه على الموكل المنحرف
ولم يكن له رجوع علما

ذاك الوكيل كائن بحال
أو كان لم يعلم به حين بدا
أتلفه الوكيل حينما ولي
أو ماله يضمه على الوفا
فيغرمه له عن كمل
ليس يقبض لموكل جرى
إذا كان قد وكله وأوقفه
ليس على الفاسد والمطروح
وما به وكله قد فعله
لذلك الوكيل هذا الخائن
فذلك الوكيل حينما عقد
شراء فاسد غدا مزيفا
ولا وكالة على ذاك الشرا
له شراء فاسدا منكسرا
فإن أى تلف قد حصلا
وما على الوكيل عزم جملا
بفاسد أو تصحيح معتبر
بأن ما كان إليه سلمه
ذاك الذي كان به قد أمرا
لبائع ما من تلاف يصل
أيهما أراد غيما ذهبيا
على موكل بما قد سلما
بما من الله العظيم قد وفا
لو أنه عند موكل تلف
على موكل بما قد غرما

وضامن خليفة اليتيم ما
 إن تلف البيع بعد العقد
 وغائب وقائم اليتيم
 لو أنه يتلف في مصلحة
 وإن يقع صحواً والقُدوم
 فلو كِيل يرجع عن عليهم
 إن بان أن ذلك التلف في
 وقال بعض أنه تبذّر
 وقيل إن درى بفسخ العقد
 فلا رجوع وإذا لم يعلم
 وأوقع التلف في المصلحة
 وقال قطب العلماء الأنجب
 وإن هم قد قبضوا من بعدما
 فالتقابض المذكور أيضاً غارم
 ورجل وكيله قد أمرا
 أي ما اشتراه ذلك الوكيل له
 فأنفذ الوكيل فيما أمره
 إن الوكيل بالضمان اعتقلا
 وكل شيء يحدث فيهما
 أي أنه بيع بفسخ جاري
 فليدفع من ماله من اشترى
 يردّه لبائع في حينهما
 والقطب قال إنه من مال
 إلا إذا ما كان للذي اشترى
 فما جناه فعلى شأريه

شراه فاسداً له منهدما
 كذا خليفة على ذي جنه
 وذو جنون مسجد كريم
 دي اليتيم كالغائب أو ذي الجنة
 أو أنه قد بلغ اليتيم
 بما من الغرم له يسلم
 مصلحة لهم ولما يختفى
 منه وما له رجوع يقع
 وأتلف المذكور في المصلحة
 بفسخها ولو لجهل خيما
 فها هنا يقضى له بالرجعة
 وذو المال فهو عدى أقرب
 صحو قدوم أومتى ما احتلما
 كذا خليفة كذا القائم
 أن ينفذ ما له قد اشترى
 وكان فاسداً شراء فعله
 موكل له وحيث صيره
 دون الذي كان له قد وكلا
 قد بيع بيعاً ليس مستقيماً
 من العيوب عند ذاك الشاري
 ما كان قد أنقصه عيب طرا
 يدفع ماله له متمماً
 بئعه النقص بهذا الحال
 للشيء في ذا سبب تقررا
 ليس على البائع ما يجنيه

كذلك لا يرجع بالجنابة
قال الإمام القطب وهو الأروع
وإن يك الشيء لبائع رجع
من بعد ما قد قبض الشاري له
أو فيه عيب عنده أيضا طرا
ومشتري الأشياء بأنفسا
على الذي قد باع للأشياء
كذلك ما أنفق فيها وكسا
وقال بعض أصحابنا في الأثر
مثل العنا مما به قد صرفا
ولم يكن له بيان فيه
وما عليه رد غلة جممع
فلا يرد لنا من اشتري
أو أجرة الركوب والجمال
لأنما الخراج بالضمان
قالوا وإن ذاك أمر قد يعم
لو أنه قد كان في مبيع
فلا يرد لنتهاج وغلل
في ظاهر القول الذي قد ذكرا
قيمة ما زاد به كصبغ
كذلك مثل الرقع والخياطة
وإن يكن قد استوى عند عدم
وإن يكن قد أمكن المثل فله
وإن يكن نزع الذي قد زيدا
من غيره بلا فساد يقع

شار على البائع في ذى الحالة
إن لم يكن مضيقا فيرجع
بكرء أو وديعة وضاع
وتلف مع بائع قد ناله
فليس من شيء على من اشتري
يدرك فيما جاء عن أشياء
ما قد تعنى كان من عناء
كذلك ما داوى به وما أسا
وما لك لا يدركن المشتري
وصار ذاهبا به وتلفا
كالأكل والشرب الذي يوليه
من كل ما كان به قد انتفع
كلا ولا صوغا هنا أو ثمرا
وكل ما كان كهذا الحال
في خير عن سيد الأكوان
في كل شيء فيه بالرد حكم
قد بان فيه الفسخ للجميع
قد حضرت في حينما الحكم انفصل
وللذي للشيء قد كان اشتري
ومثل تجصيص ومثل الدبغ
مما يزيد عنه في القيمة
زيادة فما له شيء علم
مثيله لا قيمة معسده
أمكنهم مجردا تجريدا
في نزع حين له قد نزعوا

كنز ع باب يأخذ الزيادة
وإنما ينظر نحو القيمة
إذا هم صاروا لرد القيمة
وإن يك المزيدي ليس ممسا
فإنه على المقال الأول
كالغسل للثياب أو كالأنيبه
وهكذا تمييل أرض المزرعة
وإن يحول المبيع من شري
بأنه منفسخ فإن يكن
خير من قد باعه في أخذه
وأخذ مثله إذا أمكننا
وذلك المبيع للذي اشترى
من جهة الإعطاء للمثل هنا
وليس من جهات ذاك البيع
مثل اقتضاخ الأمة العذراء
وذلك في قول لبعض الفطناء
وكطحن وله قد حولا
إن كان في حالة طحن فيه
أنقص منه غير ما مطحون
وهكذا بائعة الخيسار له
في أخذ ما باع ودفعه عنا
أو أخذه لمثل ما قد باعا
ويرجع المبيع بعد ما جرى
فيغزلن ومثل غزل يشترى
وكمد يد يصنعن وفضة

بنفسها ويقضين مراده
يوم يكون رده للسئلة
وذا على القولين في المسألة
زادت به عين المبيع ثما
يدرك للعنا مع الرد الجلى
كذلك أيضا رعيه للماشيه
لأجل حرث شاء ذا أن توقعه
عن حاله وبعد ذاك ظهرا
حواله بالنقص عما قد زكن
وأخذ أرش النقص أو في نبذه
أو قيمة أن مثله لم يمكنا
يصير من بعد الذي كان جرى
أو دفعه القيمة عما قد عنا
لأنه منفسخ الوقوع
والوطء للثيبة الغيداء
وكشعر وله قد طحن
بالخبز والذي لهذا ما تلا
وحال خبزه الذي يأتيه
وغير مخبوز بذاك الحين
إن كان ذا بزائد قد حوله
ما زاده من اشترى وكونا
أو قيمة ويترك المتاعا
للمشترى كمثل صوف يشترى
فينسجن عمائما وحبرا
تحولن من صفة لصفة

ومشتر أرضا شراء فاسدا
أو جعل البناء فيها خيرا
ما بين أخذ أرضه وما هنا
وقيمة البنيان دون البقعة
يكون يوم الرد والتحاكم
قيمة نخلة إذا تبدت
وبين إعطا قيمة للنقض
وقيمة للغرس مقلوعاً ومع
وإن يكن لم يتعن الشاري
بل أن غيره له ذاك بنى
فإنه يعتبـرن عناء ذا
لا باعتبار ما له قد جعل
وبعضهم يقول في القلع متى
ولا يضر الغرس أو للنقض
وإن يكن شري فسيلا فغسل
أو أنه قد اشترى لنقض
رد على بائع ما قد ذكرا
بدون ما غرس ودون ما بنا
وهو سواء يفسدن إذا قلع
ولا يرد الثمن الذي عقـد
وقال بعض العلماء إن كان لا
وهكذا لا يفسدن للأرض
ولاعنا للشاري هاهنا يجب
لو كان غير غاصب إذ لم يكن
وإن يك القلع لغرس يفسد

فغرس الغرس فيها جاهدا
بائعها من بعد ذا فيما جرى
كان بها من الغرس والبناء
يعطى وما لغرسه من قيمة
تقويمه بالتبر والdraهم
كبيرة لا قيمة لصرمة
لكنه بلا بناء يمضى
هذا فيعطى للعنا كما وقع
فيما اشترى له من العقار
بأجرة مفصولة قد كونا
مقوما بقيمة ولينفذ
من عقد أجرة تكون أولا
ما كان لا يفسد أرضا للفتى
يأخذ كل ماله ويمضى
في أرضه وبعد بالنقض اعل
ثم بنى فيما له من أرض
قيمته في يوم ذلك الشرا
وأمسك المذكور حيث كونا
أو أنه لا يفسدن إذ ينتزع
بل إنه يرد قيمة تحل
يفسده القلع إذا ما حـولا
يأخذ كل ما له ويمضى
لو أنه في الغرس كان قد تعب
لبائع في الغرس من نفع زكن
ويفسد الأرض إذا ما يوجد

تراددا بقيمة نقوم
قيمة ما له ورب الأكثر
فإن تكن قيمة ذاك النقض
فغارس الأرض ومن بهـ بنى
وإن تكن قيمة أرض أكثر
فليأخذن للغرس أو النقض
وذاك كله لدى الأحكام
وإن توافقا بأخذ أرض
أو غير ذاك لو غدا متاعا
وإن يكن خيف فساد النقض
خير رب الأرض في إعطاء
أو مثلهن يوم وقت البيع
أو يأخذن عن أرضه فكأعوض
وإن يكن خيف فساد الأرض
فربه يمنع من أن يقلعا
في أخذ قيمة لهذى الأرض
فيمسكن رب ذاك النقض
وبين إعطا قيمة الغرس
ويمسكن لغرسه والنقض
وغاصب أرضا وفيها قد بنى
وبعد ذا صاحبها لها نزع
لو يفسدن بقلعه ويعطى
إن نقصت به وقيل يمسك
وليعط للغاصب قيمة البناء
وفي حديث الرسول من مضر

ويأخذن رب الأقل منهم
يأخذن لأرض معاً والشجر
أكثر من قيمة تلك الأرض
يأخذ للأرض بتقويم هنا
من قيمة النقض ومن غرس يرى
مقوما بقيمة ذو الأرض
إذا تشاحوا مع الخصام
أو أخذ غرس وكذا في النقض
فذاك جائز ولا نزاعا
أو الغرس دون تلك الأرض
قيمة نقض أو غرس جائى
ويمسكه بلا تضبيع
عند نما الغرس الذى فيها نهض
بالقلع لا غرس بهـ والنقض
وربهـ له الخيار وقعا
أو يأخذن عوضا ويمضى
ورب ذاك الغرس نفس الأرض
كالنقض أو مثلهما المحسوس
جميعه مع أرضه ويمضى
أو أنه للنخل فيها كونا
فليقلع الغاصب منها ما زرع
صاحبها نقصانها بقسط
صاحبها نقضا وغرسا يذكرك
نقضا وذاك الغرس مقلوعاً هنا
من يغتصب أرضا ويغرس الشجر

والنخل فيها ثم بعد يستحق
فإنه يقول للذى اغتصب
ورفع القطب إمامنا العلم
أن كان ذاك الغرس فى الغصب أتى
فإنه فى الفسخ قال أولى
قال الإمام القطب بعد ليسا
فإنما الغاصب ظالم أحق
ولم يساعده الفتى المظلوم
فإن فى الفعل له مساعده
ومن شرى أرضا شراء فاسدا
فالزراع زرعه الذى له رمى
ولو درى بالفسخ بعد ما حصد
وقد أتى عن مالك لا يدفع
إلا إذا بالفسخ كان علما
ومن على أرض بغصب وقعا
فما له عن زرعه شئ علم
وكان بعض العلماء قد حكم
لأن بذره الذى كان ملك
وإن يكن بمائه سقاها
فهل له يرد ما قد صرفا
أو ليس من رد لشيء يلزم
ومشتر غرسا لقلع فقلع
يأخذه البائع والنقص معا
قيمتة كمثما قد كانا
وغارس فى أرض غيره غلط

مالكها لها بوجه وهو حق
اقلع لما غرست فى أرضى وتب
عن أحمد نجل محمد الأتم
لغارس ومن له قد أثبتا
بأن يكون هكذا وأجلى
هما سواء لو عليه قيسا
أن يحملن عليه كل ما يشق
والفسخ حال أمره معلوم
من الجميع فافهم من القاعده
وقد رمى البذر بها مذ عقدا
والنقص للأرض عليه لزما
والأرض ترجعن لربها فقد
قيمة نقص الأرض من قد يزرع
من قبل حصد زرعه متمما
وبعد ذا ببذره قد زرعا
إلا كمثل بذره أو القيم
أن ليس من بذر له ولا قيم
فى الأرض صار وهناك قد هلك
أو ماء اكتراه قد أحيهاها
أو مثل ذا الماء يرد بالوفاء
صاحبها وما عليه يفرم
ثم عراه الفسخ بعد ما نزع
أو قيمة الغرس كما قد وقعا
فى أرضه من قبل قلع بانا
فإنه يقلعه ولا يحط

قيمة غرسه ويمسكه
فهو لربه بأرض من غلط
فيه بقيمة لرب الأرض
صاحب هذى الأرض من قديم
لو قال بالأول بعض من سبق

وقيل رب الأرض يعطينه
وغارس فسيل غيره غلط
بقيمة الأرض وقول بعض
أى يأخذ الفسيل بالتقويم
وذا هو الصحيح عندى والأحق

الاستحقاق

شئ له أو ضاع منه منطلق
فى يد إنسان قد اشتراه
بالثمن الشارى الذى قد دفعه
يأخذه من عنده انتزاعا
بيع كما فى هبة قد سما
له ببيع كائن أو نحو ذا
وباعه وبعد ذاك ظهرا
فأخذه بدون مصرية
من باعه أثمانه مكملا
بغلط أو تلف منزعا
ونحو ما ذكرت من أسباب
ولو له وقت حيازة خلا
صاحبه لو كان غاب عنه
وهكذا إن كان ذا فى الحضرة
ودون مدة الحيازات درى
ولوكن لدى إحيائه للدعوة
يجى لها حتى إذا الوقت انصرم
فى الحكم إن كان ذاك علما

وفى الحديث أى إنسان سرق
وبعد ذاك الحال قد رآه
فربه أولى به وليرجعها
على الذى بايعه المتاعا
قال ابن يوسف إذا استحق ما
أو فى صداق ظن من قد أخذ
بأنه لمن له قد غيرا
لمن له استحق بالبينة
ويدركن المشتري له على
إن كان من ماله قد خرجا
أو سرقة أو كان باغتصاب
وكان ما ذكرته منقفا
وإن يكن أصلا فإخذه
بزائد عن مدة الحيازة
وما درى ببيعه أو حضرا
أو قد تقضت مدة الحيازة
أما إذا ما كان حاضر أو لم
فما له الأخذ لما قد رسما

فإن في المشهور أنها إذا
وكان عاقلاً وبالغ الحلم
فإنما الأصل يفوته كما
بلا اعتبار هاهنا لجهل
وقال بعض يأخذن المشتري
من تمن لذاك يعرّفنا
على الذي قد باعه ما نزعنا
يقول رب الشيء الذي اشتري
فلتعطيه غيظول من شري
فإن أتى له به وإلا
وإن يصدقه وقد أعطاه
وإن أتى الشاري لبائع وقد
وإن يك المذکور عند البائع
أو بأمانة كقطعة كرا
من قبل غرم ثمن قد بذله
وقيل بل يأخذه ويذهب
لكنما الشاري له يغرم
والأول المأخوذ في الدفاتر
أى أنه لا يأخذه أبدا
مع بائع بلقطعة أو بكرا
إلا إذا ما كان ذاك أدى
لأن رب الشيء حينما جعل
صار كأنه الذي قد سلطا
أما الذي من يدر به تلف
في أن من كان له قد يملك

تمت بلا إحياء دعوة لذا
وحاضراً صاحبها لما ألم
تراه في أبوابه متمماً
منه وعلم عند ذاك الفعل
نرب ذاك الشيء بالمقرر
ورب ذاك الشيء يرجعنا
بالمثل الذي له قد دفع
هذا الذي عندك لى قد ظهرا
جيني على ذا ببيان حررا
فماله شيء هناك أصلا
بلا بيان جازما أتاه
صدقه فجائز بلا فند
غارية أو كان بالسودائع
فماله يأخذه ممن شري
ويرجعن به على البائع له
وما عليه فيه غرم يجب
بائع به بثمان قد رسموا
به عن القطب الإمام الماهر
من يد شاربه إذا ما وجدنا
وديعة وما هناك ذكرا
لن شراه ثمناً قد حدا
للشيء مع بائعه ولم يبل
في بيعه وحقه قد أسقطا
فإنه كالغصب عند من سلف
بأخذه بدون غرم يدرك

من باعه بدون حق معتدى
 في يده كغلط قد حصلا
 سواء فهو مثل هذا الحال
 في يده بدون تمكين جرى
 كلفصب والتالف حين يحصل
 به فلا تؤخذ ممن اشترى
 به من الأثمان مثلما جرى
 يطلبها معيره علانيه
 ممن غدا مشترى بالبينه
 شار على بائع تلك بالثمن
 يأخذها بثمان ممن شترى
 وقيل دون ثمن تنتزع
 بأنه يأخذها بالثمن
 في السوق حيثما الجميع قد يرى
 ذاك يكون ثمن قد أنفذا
 في الحكم للذى اشتراه يستحق
 وغيره إلا الذى قد غصبا
 من الغلال وقت ذلك الشرا
 لاسيما إن تك تلك الغلال
 في وقت رد هكذا تقررا
 ونحوه لصاحب الشئ جرى
 شاريه في مقال أهل الرشد
 ونحو مشتر كمشتتر جعل
 دخوله فهو بذاك يخرج
 فإنه يكون للذى اشترى

لأنه لم يجعله يبيد
 وهكذا جميع ما لم يجعل
 للمرء بين ماله ومال
 فيما عدا النقطة فهي لو ترى
 من مالك لعلها لا تجعل
 إذ بيعها في الشرع مما أمرا
 حتى إليه يدفع من ما شترى
 وقال بعض العلماء في العاريه
 ممن لها استعار أو يمكنه
 فيأخذنها ربها ويرجع
 وذا هو الصحيح والبعض يرى
 ثم على من باعه يرتجع
 وجاء في قول لبعض بين
 وذاك إن كان لها قد اشترى
 بحضرة الناس وإلا أخذا
 وغلة الشئ الذى قد استحق
 ونحوه ممن له قد وهبا
 على خلاف فى الذى قد حضرا
 أو الهبات والذى يماثل
 من صاحب الشئ وغيم حضرا
 واختير فى الحاضر فى وقت الشرا
 ويخرج المستحق من يد
 لربه كمثما كان دخلا
 فما عليه من غلال فى زمن
 لربه الأول والذى طرا

ما زاد فيه كان من سواء
ثم استحققت بعد ما الفسل استقل
ساقية أو كطريق متصل
لو قام غرسه بماء الساقية
فخرجت بعد مشاعا قد حبس
بحيث لا بيع هنا في أصلها
من ما كهم بأى وجه لأحد
كمثل ما يوقف للقبور
ونحو ذا من سائر الأجور
من الغروس دون قيمة جعل
وصار غرسه هنا مشاعا
كانت على الأصل الذى تقدا
إن تك ذى للمسجد المجد
فإنه كمثل ذا المذكور
بدون قيمة وتعويض ظهر
يستهلكن ما عليه يحتوى
إذ لا يباع كل ما كان ذكر
لصاحب الأرض فلا قائل له
بدون قيمة لذاك تجمعان
إلى الذى منه اشترى ما قد زكن
بقيمة يمسك غرسا غسله
فيه لمسجد صلاحا ظهرا
عندى ضعيف ذلكم بحالة
فى القلع للغرس فساد يفضى
إن الذى تنفقه فى الفقرا

وإن الذى قد اشتراه
كمثل أرض اشترها وفسل
وإن شرى أرضا وفيها قد جعل
أبطل ذاك كله علانية
وإن شرى أرضا وفيها قد غرس
لفرقة مخصصة ونسبها
وما لهم إخراجها طول الأبد
أو خرجت لسائر الأجور
وابن سبيل مسجد فقير
يأخذها أصحابها وما حصل
ويرجعن على الذى قد باعا
إن كانت الأرض مشاعا حسبما
وترجعن أيضا ملك المسجد
وغير ما هنا من الأمور
وإنما صارت لما كان ذكر
لأن ذا المذكور عندهم قوى
لاسيما ما للمساكين ظهر
أما ثبوت ذى الغروس الحاصلة
فى سائر استحقاقه الذى زكن
وبائع الأرض يرد للثمن
وقائم المسجد قد يجوز له
فى مال مسجد إذا ما نظرا
والقطب قال الأخذ دون قيمة
لاسيما إن لم يكن للأرض
وبعد ذا قال له وجه أرى

ليس يرد منهم ولو ظهر
قال ولكن بين ذاك تفرقه
وما ذكرنا قبل فيما سبقا
وإن تلك الأرض لا تكون قط
فغير محكوم بها بحكم ما
وإن درى الأرض مشاعا فغرس
كذلك مشتر لغرس ففسل
وبعد ذاك خرج الغرس لما
فيمسك الغرس بأرض من شرى
وصاحب الأرض يغرمن من
وقيمة الأرض يغرمننا
وجاء في قول لبعض من غبر
من المشاع والذي كان جرى
قيمة ما كان من الفسيل
وغرسه في الأرض يمسكنا
بالثمن الذى له قد قبضا
وإن يكن قد باع أرضه هنا
ومن يكن قد اشترى لأرض
فغرس الأرض وبعد قد ظهر
وذى الغروس هكذا مشاع
فذاك الغرس لرب الأرض ثم
وقال بعض يضمن البائع له

ما لم يكن يجزى به ما قد صدر
وما مضى لأن هذا صدقه
فإنه لما يكن تصدقا
قبضا لما قد كان فوقها سقط
لو كان فى أيديهم ذاك رمى
فليس للغروس أثمان تحس
له بأرضه فقام واستقل
ذكرته من قبل ذا مقدما
بدون تقويم لأرضه جرى
قد غره بالغرس من ثمن
أو مثلها إليه يدفعنا
بأن رب الأرض يعطى من ذكر
مجراه مما قبل ذاك ذكرا
كالمثل مع إمكان ذا المثل
ثم على البائع يرجعنا
وهو الصحيح عندهم والمرضى
لهم فانه يكون حسنا
ثم غروسا اشترى من بعض
بأنما الأرض مشاع لنفس
لآخرين وبدا النزاع
ويضمن لصاحب الغرس القيم
وبالباب قد تم بهذى المسألة

فيمن دخل الحرام يده

ولا يجوز لامرئ أن يشرى
وداخل سوقا وكان فيه
وخاف إن عن الحرام سألأ
فما عليه الباس ما لم يعلم
أو أنه أخبره بهذا ثقة
ومن رأى شبيهه ما كان عرف
لو مع قريب غاصب للحرم
جار له أن يشتره حيناً
بأنه محرم فإن درى
وينبغي أن يقتزهنه
ويترك ما يريبه إلى
وخالط الحرام والحوال
فإنه يجوز أن يعاملا
حتى يكون عالماً بما حجر
وقال بعض يحكم بما غلب
وقال بعض انه يصـددق
والمال في قول الربيع المرتضى
قال الإمام القطب ذاك ظاهر
وأثبت الجمهور قسماً آخر
وحملوا تلك الأحاديث التي
على الذي من العموم يظهر
وجوز الكثير أن تعاملا
في البيع والشراء ما لم تطلع

محرم ما وهو بذاك يدري
حل وحرم كله يحويه
عقوبه من جائر فيه علا
بأنه قد اشترى المحرم
يقبل قوله وكان صدقه
بأنه محرم له انكشف
كامل زوجة له وام
ما لم يكن يعرفه يقيناً
حرمته فيحرم له الشراء
عن كل ما فيه يشك هنا
ما لا يريبه وذا ما حلالاً
في كسبه ولم يكن مبالى
وجائز من عنده أن يوكلا
من ماله فيتركه ويذر
أو يعلمن خلافه من ارتكب
إن قال ذا محلل إذ ينطبق
إما حلال أو حرام رخصاً
ما قاله الشيخ الإمام جابر
وهو المسمى ريبة بين الوري
قد وردت في ريبة والشبهة
مالاً وغيره وهذا أجدر
مثل السلاطين وأجناد الملا
على حرام الثمن الذي دفع

أما أبو المؤثر فهو قد منع
ولا تبعهم آلة للـحـرب
وجاز أن تعامل المسجون
لكن بمقتل ما به تعابنوا
وأنة الرجوع ليس يجـدد
إذا أراد رجعة فقد مضى
وقيل إن شاء لذاك ينقض
وإن يك الغبن بما لا يغبن
وقيل إن كان بعدل السعر
وإن يبيع ما له كان طاب
لو أنه قد باعه بأكثر
وإن يكن يضرب أو يعذب
وجاز للبائع أن يغالط
من باعه الأشياء باجتماعه
ورجل لديه حريم غصبه
أو أنه في يده كان دخل
وكان لا يعرف ربه ندب
في موضع لا يعرفن فيه
كيلا يسيء الظن فيه من درى
قصداً لربه ومهما أنفق
أو غيره أعطاه ممن ليس له
في لازم لنفسه أو ما لزم
وليس يجزيه لنفسه ولا
ولازم عليه أن يعيد
كذلك إن باع وضاع الثمن

ذاك فلا تباع منهم أو تباع
كالخيل والسلاح أو للضرب
مطالباً ولو غداً مغبوناً
لو لخلص النفس ذاك كائن
بعد الخلاص في الذي قد يعقد
عليه عقده ولن ينتقضا
ويرجع من فإنه ينتقض
به فإن النقض فيه بين
فذاك ثابت لهذا الأمر
فالنقض ثابت له إذا أحب
من ثمن إن كان بالقهر جرى
فالبائع منه باطل مجتنب
لحد حقه وأن يشاطط
بدون ما تعامل الناس به
أو أنه سرقه ونهبه
وقد درى بأنه حرم حظل
له بأن يبيعه متى يتب
بأنه الحرام من يشريه
وينفقن أثمائه في الفقرا
بلا نوى أو نفسه قد أصدق
أو أنه أظفقه إذ بذله
لغيره ففعله ليس يتم
لغيره وربه ما فعلا
من ماله ليلغ المقصود
من ماله ذاك أيضاً يضمن

وقال بعض العلماء يجزیه
لکنه من بعد ذا یعیّد
والحكم بالندب على المجموع
لأنما إنفاق ذلك الثمن
والثوب مفتوح لمن بيده
لكنهم تخالفوا في المسألة
بعد وصی هكذا يكون ما
لعلهم يلفون في مكان
أو أنه يكفي أن يبيعه
وأن يبيعه حيث كان عرفا
غبيعه ماض إذا ما كانا
أولا فباطل إذا الشاري دري
وقيل من كان للحرام معه
ولا يجوز ذاك منه يشتري
لكنه لديه يحفظ نفسه
به وصياً بعد غيره إلى
قال الإمام القطب ليس ما ترى
من أن الاتفاق بينهم زكن
وإنما الخلاف إنما ورد
فإنما الصحيح فيما قد زكن
بتوبة فللذی قد عرفا
بأن يعامله فيه لو علم
إن باعه من بعد ثوب حلال
أما الذی لم يدره مما حرم
لو أنه قد كان لما يطلع

فيمما نوى له متى يأتيه
إنفاقه لربه يزيّد
حكم ولم يكن على الجميع
عليه واجب وليس يندبن
محرم تقضلا من عنده
هل يوصين به وصياً كقله
دام بأرياب له ما علما
فيخلصن من ذلك الضمان
وينفقن ثمنه جميعه
بأنه محرم بلا خفيا
بتوبة منه بها قد دانا
بأنه محرم حال الشرا
فغير جائز بأن يبيعه
لو تاب من ذنوبه وأبصر
وليوصين ليسلمن منه
أبعد غاية لهم وأطولا
كما ترجى بعض من تأخرا
في حل بيعه وإنفاق الثمن
في كون ذاك مجزياً متى وجد
جواز بيعه وإنفاق الثمن
متابه مع ذاك عما سلفا
بأن ذاك الشيء عين ما حرم
منه وكى يدفعه تنصلا
فجائز شراؤه ولا يذم
منه على المتأب ما قد صنع

ملك له فوضح السبيل
والشيخ لا يراه عيبا لزما
كذا حكاه القطب للبيان
ينفقنه بعينه إن بذله
وبالدراهم بنقد صائر
بكل ما من المثلثات
وجائز بعينه أن ينفقا
مما يكال بينهم أو يوزن
لو أنه غير الذي قد سطر
يخرج مع خروجه من ذمة
فيعرغوا لوصفه والقدر
قيمته لربه كما لزم
حرمة ذاك الشيء في وقت الشرا
إذ أخذه من غير من قد ملكه
من مالكيه حينما قد قاموا
والقول بالجواز أيضا وردا
ممتنع لو غرم المتاعا
لربه حيث استبان عنده
قد رده لم يجزه ولم يصب
لأنه ليس أميناً فيه
أو سارق قيمته مستوعبا
لربه لما أتاه يطالب
أثماته بدون ما تتأزع
أو مثله أو قيمة تقدر
مالا له في كل شيء يمتنع

لأنما يند الفتى دليل
وذاك عيب عند قطب العلماء
وهو اختيار ظاهر الديوان
فإن يكن متمنا فليس له
لكن يبيع ذاك بالدنانير
وجاز بيعه لن قد يأتي
وكل ما من ثمن تحققا
إن يكن الشيء الذي يعين
والقطب قال جائز ما ذكرنا
لكن إلى معرفة الكمية
وينبغي للشهدا له يرى
وإن يبعه دون توب وغرم
فإن يكن من اشترى له درى
فإنه يمنع من أن يمسكه
ولا يجوزها هنا الإتمام
بل إن أراد البيع فليجدا
وذلك الإتمام ممن باعها
ويلزم الشارى بأن يرده
وإن يكن لسارق أو مغتصب
وقد غدا ضمانه عليه
ورد ربه على من غضبا
وهى التى سلمها المغتصب
ويدركن شاريه عند البائع
تلك التى منه بها كان اشترى
فإنما التحقيق أن من دفع

شراؤه بالعلم إذ يسلم بحكم من يكون قد تبرعا في دفعه ذاك وبعض العلماء ورخصوا مع ذلك للمشترى وإن يكن بتوبة باع وقد بدون علمه بأمر التوبة فقل حكمه كحكم من علم وقيل حكم من شرى من بائع وإن يكن حرمة قد جهلا وقد درى من بعد دفع البائع فالخلف في البيع لديهم حلال ومن يقل بالثان من هذين يدرك ما أدى من الأثمان والشئ للبائع يرجعنا وذلك حين غرم القيمات وإن يشايرده لربه لمن له قد باع أو يخبر في أخذ ثيئه ورد القيمة أو يدفع الشئ إلى شاريه واستظهر الشيخ الثمن الأبر على الذى قد باع في ذا الأمر قيمته في يوم غضب وقعا وإن يكن من اشتراه قد علم من بعد توبة أتت من غاصبه والمشتري رب المتاع يجهل

فإنه عليه ليس يحكم وأنه جاز له أن يرجعنا بحكم ذى تبرع قد حكما إمساكه ببيعه المقرر شراه ذاك المشتري حين عقد وقد درى ما فيه ذا من حرمة بتوبة وفعله ليس يذم بدون توبة ولا تراجع في وقت ما بيعهم قد غسلا قيمته لربه المنزاع أجازة بعض وبعض قال لا يقول إن المشتري في الحين على الذى باع بلا نقصان وذلك البائع يمكننا لربه كمثما قد تاتي وربه ذلك فليرجع به في ذاك رب الشئ وهو الأظهر جميعها لبائع السلعة ويمكن قيمة لديه أن لرب الشئ في هذى الصور يكون أعلى قيمته يجرى وقيمة في يوم ما قد دفعا بأن ذاك الشئ مما قد حرم وقبل غرم قيمة لصاحبه غالبية فيه فاسد معال

كمثلما من قبل ذاك ذكرا
بلا رضا من ربه تقررا
خلاف بيع غاصب قد قهرا
فإنما الشرع أباح لهما
يعلم به أو أنه به علم
لأجل ما فيه من التجبر
لبعده أو مانع ما قد عضل
لبائع ضاع بلا رجوعان
من الذي تيقن الحرمة له
أثمأنه في الفقرا تصدقا
ثيبا يباع تم ذا بعد اشترى
على الشهير عندهم وقيل لا
من بعد ما عقد الشرا قد فضلا
كحاله وواسع تملكه
على ارتياب فيه حين دخلا
من بيعه ذلك مقدار الثمن
كان بقى في الفقرا متمما
لأنه بريئة كان درى
لو علمه بعد الشراء البرم
بكل ما من ثمن له وقع
عليه في القول الذي عنهم نجد
أو فرس أو نعجة أو حمل
والشئ من يديه كان انطلقا
ثم رأى المسروق بالعيان
متاعه ممن لديه كان ذا

فلينفقن قيمته في الفقرا
لأنه اشتراه حينما اشترى
والشرع لم يبيع له ما ذكرا
إذ تاب واللاقط ما عندهما
وإن يك البائع للمتاع لم
لكنه عليه لما يقدر
أو حيث أنه إليه لا يصل
فإن ما أعطاه من أثمان
وماله يبيتوفين ما بذله
لكنه يبيعه ولينفقا
ومن يرب من قبل عقدة الشرا
فحكمه حكم الحرام جملا
وإن يك الريب عليه دخلا
ففيه خلف قال بعض يمسكه
لأنه لم يدخلن أولا
وقيل بل يبيعه ويمسكن
ذاك الذى أعطى وينفقن ما
وذا هو الأقبيس بعضهم يرى
غلا يكون مثل من لم يعلم
وقيل بل يبيعه وينتفع
قال الإمام القطب هذا المعتمد
وقيل من يسرق منه جمل
فأدرك الذى له قند سرقا
غرمه البعض من الأثمان
فقال بعضهم له أن يأخذا

ويرجعن لسارق المذكور ما
 ما لم يك استوفى جميع الثمن
 وقال بعض ماله أن يقبض
 إن كان من سارقه الخوان
 وبعضهم يقول أخذه له
 فليرجعه إلى من غرما
 وإن يكن من اشتراه قد درى
 وذلك السارق كان قد غرم
 فالخلف هل حل له أن يمسكه
 أو أنه يردده من بعد ذا
 وذلك البيع يكون قد فسد
 وقيل في الحرام إن تداوله
 ويعلمون أنه محرم
 ويضمن كل فرد منهم
 فمن رآه ربه أى منهم
 وينتهى الغرم الذى قد غرموا
 وكل من يمدخل فى يديه
 حتى توى من يده فضا من
 ساق إليه ذو الجلال تلفه
 ورخصوا إن كان واغاه العطب
 وما يبيع غاصب بتوبة
 لا يدركه ربه إذا أتى
 لأنما الشرع أجازها هنا
 ويدرك على الذى باع الثمن
 وخبروه فيه أو فى الأجر

كان له من قبل ذاك غرما
 من سارق لذلك المعين
 مسروقه ولو له تعرضا
 قد قبض البعض من الأثمان
 لو عرمة استوفاه كان كله
 وليأخذن شيء متهما
 بأنه المسروق من بعد الشرا
 أثمانه لربه كما لزم
 ما بينه وربه ويتركه
 لسارق وثمانا فليأخذ
 وقيل بل لزمه ذاك يرد
 بلغ أصحاب عقول كاملة
 فإنهم قد كفروا كلهم
 قيمته كاملة تقوم
 فانه قيمته يغرم
 إلى الذى أتلّف ذاك منهم
 محرم وكان لا يدريه
 وما عليه فيه إثم كائن
 أو أنه بنفسه قد أتلّفه
 بما من الله المهيمن انتسب
 إن لم يجد مالكة فى المدة
 وذاك عند مشتر به بثنا
 للمشتري شراءه ومكنا
 إن كان فى الإنفاق ذا لم يذهبن
 إن كان قد أنفق فى ذى الفقر

والخبر الذي عن الهادي رفع
ثم يراه في يدي إنسان
فإنما صاحبه أولى به
يحمل في مسألة البيع على
بدون توبة وبعض نطقا
أخذا بظاهر الحديث الوارد
من بعد أن يعطى لشاريه الثمن
ويرجع صاحب الشيء على
وقيل بالأخذ من الشاري ولا
ويرجع الشاري بما كان غرم
وإن يكن بايعه محرما
أو لم يتب وبعد ذا اشتراه
أو يوهب له يرد الباقي
وذا هو الصحيح والبعض يرى
وفيه قول ثالث نلفيه
وإن يكن قد باعه من غصبا
فإن رب الشيء يدرك الفدا
إن كان ساوى قيمة ذاك الفدا
فإنه إذا لم له فدا
فإنه ليس له غير قدر
وقيل يدركن عليه كل ما
لأنه هو الذي تسببا
قال الإمام القطب ذا الموصوف
ولو قوى ما بينه وربيه
ويضمن الذي تعدى للغلل

من يسرقن منه شيء أو يضع
قد اشترى من عند شخص ثاني
فقال قطب العلماء في بابه
ما باعه سارقه وأكلا
بأنه يدرك ذاك مطلقا
ف قيل عن بعض من الأماجد
إدراكه ذاك الذي هنا زكن
بائعيه برد ما قد بذلا
يعطيه عما كان فيه بذلا
على الذي قد باعه كما علم
فتاب بعد بيعه وندما
بدون ذا من الذي شراء
أو ثمننا الشاري باستحقاق
ينفق ما كان بقي في الفقرا
بأنه يمسكه لديه
ثم فداء ربه وذهبيا
على الذي كان بغصبه اعتدى
أو دونها لا إن يكن ذا أزيذا
بما عن القيمة صار أزيذا
قيمة ذاك المال قل أو كثر
فادي به ولو كثيرا عظما
في ذاك حين باعه مغتصبا
في الحكم فيما قد أرى ضعيف
فإن في الأحكام لا تأخذ به
وللنتاج كل ما منه حصل

ولا ضمان قط بعد التوبة
وقيل لا ضمان فيما هلكا
وإنما الشاري لذاك ضامن
في كل ما قد يتلفن منهما
وإن يك السارق باع مثلاً
ولم يكن أنفق ما من الثمن
فوارثو تركته عليه
وإن يبعه دون توبة وقد
ذاك إلى مالكه وإن يكن
وعاصب شيئاً وباعه إلى
ويتلفن منه ذاك بعد أن
فإنه لما له قد أتلفا
وقيل بل له الرجوع إن أحب
لأن ذاك الفعل ممن فعلاً
وإن يك الشاري به قد علما
ففى مقال بعضهم له رفع
ويرجعنه إلى أصحابه
وإن يقل من باع للذى اشتري
أو أن ما قد بعته إليهما
تكذيبه جاز ولو مؤتمنا
إن لم يكن صدقه ولزما
بأن يرد الثمن الذى قبض
ذاك الذى يزعمه من حرمة
وإن أبى شاربه من أن يأخذه
بحيثما يراه أو فى حجره

عليه فيهما وغرم القيمة
من ذين عند المشتري هنا لكا
وقال بعض لا ضمان كائن
بما أتى من ربنا بارى السما
ما كان سارقاً له من الملا
له إلى أن قد توفى وارتعن
أن ينفقوه مثلما قد يلزم
ورثه الشاري فإنه يرد
لم يدره باع وأنفق الثمن
من يعلمن بغصبه من الملا
أدى إلى بائعه كل الثمن
حيث اشتراه وله قد عرفا
بثمن على الذى قد اغتصب
لم يك جائزاً ولا محلاً
دون الذى قد باعه وتما
بأنه ليس له أن يرتجع
ليخرجن فى غدد من بابيه
إن الذى بعته حرماً حجراً
فإنه نجس ولا أخفيهما
أو أنه لم يقبضن الثمن
بائعه إن يك ذا محرماً
إذا درى ما فى المبيع قد عرض
تكون فى المبيع أو نجاسة
وضعه قدماه ونبذه
وقد تبرأ من جميع أمره

وقال بعض إنه يوصى له
وإن يكن عليه هذا يصرفه
فإنه جاز. ولكن ذاك لا
بأنه استهلكه أو دخلاً
له لباها ثم قد يعطيه
كيلا يظن ذلك المدفوع له
ولازم تصديقه إن كانا
ولم يكن بكذبه تيقناً
وإن يكن بكذبه تيقناً
فغير لازم بأن يشتغل
مالم يكن بصدقته تيقناً
والقبض للأثمان بعد ما جرى
وصحة يزيده ويضعف
وقيل لا يحكم بالصدق له
إن كان ذا أمانة مالم يكن
وقيل إن صدقه يشتغل
لو أنه يقبض للأثمان
وإن يك المنجوس عاقه التلف
يعطى له قيمة شيء على
وإن يك الشارى له قد خلطاً
فلا تلزم بائعاً ضماناً
إلا إذا قال له عند الشراء
أملأ به خابية من زيت
وقيل بالإطلاق لا يضمن قط
ويفسد البيع بدينار حرم

إذا أبى في الحال أن يقبله
بحيث لا يكون ذاك يعرفه
ينفك أو له يقين يحصل
ذاك يديه مثلما أن يجعلاً
ويخبرن بالذى يأتيه
بأنها هدية محصاة له
لم يقبض من عنده الأثمان
لو أنه قد كان لم يؤتمناً
أو قال ذاك بعد قبض ثمنها
به ولو كان أميناً عدلاً
بحيث لا يكون من ريب هنا
يزيد في ثبوت ما قد ذكرنا
لتهمة كانت هناك توصف
ولا يكذب على ما قاله
أيقن بالكذب ولو حاز الثمن
به ولو غير أمين يقبل
لأن للتصديق أى شأن
فالبائع الذى برجسه اعترف
أن به رجساً وعيباً حصل
في مثل زيت بعد بيع غرطاً
ولو درى بالرجس فيه كانا
بع لى كريت حده وذكرنا
لم تمتلئ تركتهما في بيتي
إذ لم يكن باشره متنى خلط
وجوزوا ذلك في الحكم الأتم

وغير ذاك كله من كل ما بل إنه كان كغصب سرقة ودافع الدينار ضامن له وقال بعض صاحب الدينار ما بين دينار له وبينما ومن بأكل للحرام قد عرف ولم يكن أحضر للأثمان لكن ذا قد كان في ذمته يجوز في المبيع أن يعاملا كأجوة له ولو قد بذلا قبل المعاملات أو بعد انحتم فهو صحيح حين عقده زكن ولم يكن في حينه قد دفعه وذاك فيما بينه وربيه بأثما الأثمان في ذمة من لأنه اشترى على ذمته ووجه قول المنع أن لو الثمن قد عقد البيوع في النفس على وتحرم معاملاته إذا وقيل لا تحرم ما لم يوقن ورخصوا لمشتري مبيعا إن يدفعن مقداره لربه وإن يكن بربه لا يعلم فإن يتب ويدفعن ما رسم فجائز في ذاك أن يعاملا

لم يك لا لذاته محرما وقيمة للحر أو كميته لربه يرد أو يحله يكون في ذا الحال بالخيار به اشترى وبيعهم قد تمما ثم اشترى ما كان بالحل وصف ولم تكن في بيته في الآن معجلا أو آجلا لوقته وجائز هباته أن تقبلا أثمانها من الحرام أولا لأنما البيع على ما في الذم وإن يكن في داره ذاك الثمن ففيه خلف بينهم قد رفعه وجهه الجواز للذي أتى به قد اشترى ليس لها وقت زكن إن لم يجى بثمن في وقته في داره فإننا هنا نظن أن يدفعنه في المبيع بأذلا ما يدفعن ثمنها هذا بذلا أن حراما ما أتى من ثمن بثمن حرم غدا ممنوعا إن كان فيما قيل عالما به فإننه ينفقه ويغرم أو أنه ينفقه كما لزم ويمسكن ما اشتراه أولا

ورخصوا لتسهر خادمه
فخرجت من بعد ذاك حرة
على ولي وشهود جمعها
فإنه لم يك قد جامعها
وذلك الأمر إذا كانت أمه
وإن تكن ذى حرة أو علمت
فغير جائز لها التزوج
ولا له أيضاً إذا كان علم
والقول بالمنع أتى عن مسلم
وأنه أرخص مما ثبتا
وأنه لم يك بالمحلل
وضعف القطب له إذ فيه لا
ورخصوا لحالف بالمصحف
بأن يكفرن يميناً مرسلة
وأنه أرخص من ذا أن لا
إذ كان حالفاً بغير الله جل
غير الإله والذي قد حلفا
ورخصوا أن ليس في النكدين
لو كانت السكة من نحاس
ورخصوا في أكل مال من ظلم
وإنما البذر الذى قد حرما
كذلك الفحل الحرام لايجز
كذلك أيضاً بقر محرم
وهكذا محرم الذكار
فيأخذ الأولاد طراً والثمر

قد اشترأها ظن أنها أمه
إن لم يجدد عقدها بمره
لأنه ولو لها قد جامعها
بنية الحرام إذ واقمها
وعتقت بحيث إن لم تعلمه
بأنها قد عتقت وسلمت
به بعيد علمه بل تخرج
بعلمها فليناً عنها محتشم
لو أنها بالعق لم تعلم
بأنها له تحلل إن أتى
لها حكي ذلك بعض الأول
شك إعانة على ما حضلا
وكان كاذبا بذلك الحلف
كفارة لحلف قد فعله
كفارة عليه في ذا أصلا
لأن لفظا في الكتاب قد نزل
بغيره فحنثه قد انتقى
من ريبة قط المسككين
لو كان ذا من جائر في الناس
ما لم يكن يعلم أنه حرم
ليس يجزأبدا محرما
إذا نزا محرما ولا يضر
في الحرث منه الحرث ليس يحرم
ليس يجزأ الحرم في الثمار
ويغرم أجرة عن البقر

وقيمة الذكار أو مثيلا
وامرأة لا تستريب مالا
والعبد أيضا هكذا لا يسترب
والجار ما لجاره والغرما
وقيمة للبذر أو عديلا
حليهما فلتأكلن حلالا
مالا لمولاه وليس يجتنب
مال غريم والكلام اختما

فيما يرجع به على البائع بعد استحقاق المبيع

هل يرجع الشاري على من باع له
إن استحق ذاك عند المشتري
أو يرجع من بعوض قد قدرا
والعوض المثل في الأصول
ويرجع من مع بعض من كان سبق
وبعضهم يقول لا تعويض قط
يبنى على جواز بيعهم معا
والشرط للشروي فبعض منهم
وقال بعض بجواز البيع
فبيطل التعويض لو قد اشترط
وجاز الاشتراط في الأصول
لا في العروض قيل للتمذر
فما إليه من توصل متى
خلاف حال في العرض يعقل
إذ يتوصلون للأمثلاك
فليس يحتاج إلى التعويض
لأسيما المكيل والذي وزن
إذا الوجود للمثل فيهما

بالمثل الذي له قد بذله
وهو الصحيح في نصوص الأثر
لو لم يكن مشترطا يوم الشرا
وهكذا في العرض المنقول
بقيمة المبيع في يوم استحق
إلا إذا عند البيوع يشترط
والشرط إن في عقدة قد وقعما
أجازه لو بعد بيع أبرموا
والشرط فيه باطل الوقوع
وقيل إن النكل من ذاك سقط
على وفاء الجنس في المبذول
للمثل في الأصول كالتعسر
ما وقع استحقاقهم وثبتما
إذا المثل في العروض يسهل
إن وقع استحقاقهم بحال
من قبل الاستحقاق في العروض
فإنه أولى بهذا إن يكن
أسهل للتحصيل من غيرهما

ومن أجاز في العروض للعوض هل يشترطن وفساق ذاك الجنس أولا وفي مقال من قد يشترط يقول لا يعوضن التين ونخلة العجوة لا تعوض وقيل بالجواز لو بين شجر كعنب في شجر الرمان وهكذا يكون بين أرض وهكذا يكون بين البير وقيل بالجواز لو تخالفت كشجر يكون في آبار والحيوان والحبوب يروى واختير أن ليس يكون العوض وأن الاشتراط لا يصح قط وقد رأى القطب الجواز مطلقا لأنما المثل لمن ممكن وذلك التفاوت اليسير وإذا أجازوا في الدواب مثلا والمصطفى قد كان بكرة اقترض فلم يجده فقرأ أثبتا بل إنه من حين كان مقترض بل يستدل من جواز القرض لأن الاقتراض مبنى على ولا يعوض عندهم مشترك وعكسه في المنع مثله سلك

مثل الأصول فالخلاف منتهى كالشرط في أصولهم بالنفس ذلك في بيع الأصول إذ يخط في عنب وهكذا الريحون في نخلة الفرض إذا ما فرضوا تخالفت صفاته عند النظر ونخلة في شجر الأغصان وبين حائط بنى بنقض والعين والسواقي في التقدير أجناس أصلهم وما تألفت كذلك أيضا نخلة في غار فيها جواز عوض وشروى إلا إذا شرط هناك يفرض إلا إذا في الأصل ذاك يشترط في العرض والأصل إذا تحققا وواضح عندهم وبين مغتفر لديهم يصير فغيرهن بالجواز أولى وشاء أن يرد مثله عوض في الحيوان المثل حسبما أتى يعلم أنه إلى المثل اقترض هذا على ثبوت مثل العرض إرجاع ما كان لذاك ماثلا في غير ما مشترك قد يدرك وجائز مشترك في مشترك

وإنما يثبت في عقد رجع على الذى عاقده كالبيع وهبة الثواب مأخوذ محل وصح أن يشترطن للعوض بأن يقول إنه إذا استحق ويثبتن لمدعيه بالقضـا وصح ان يشترطن في الادعاء عليك يوماً مدع بأن ما فأنى أدخل في ذا عوضا ولم أكن منتظراً لصحة ولا يصح في الذى كان تلف من كل ما من قبل الله طرا وإن هم في ذا المقام عوضوا وقيل إن البيع فيه يبطل وإن يكن قد استخص المشتري كأن فلاناً استحق المالا أو في زمان عينوه كصفر فإن هذا عوض لى حصلا والحكم في تعويضهم كالغلة لأجله فإنه للبائـع في الحكم من مصالح من العوض وكجـذاذه إذا لم يك في كمثل قلع نخلة أو شجرة ولم يكن بما ذكرنا يخرج وهكذا الأصدقاء أيضا والهبة

فيه من استحق منه وانتزع إقاله توليـة المبيع دين وأجرة صداق وبذل في ذاك الاستحقاق إن يوما قبض ما كان قد شريته بوجه حق دخلت في هذا وكان عوضا بأن يقول مثلاً إذا ادعى قد بعث لى لم تملكه قدما عن الذى فيه ادعاء عرضا دعوى ولا أطالبن بحجة بالسيل أو بأى أنواع التلف أو سبب فيه لمخلوق جرى فوجده يبطل ذاك العوض جميعه لأنه معـال حين أتى بشرطه المقرر أو رجل من آل عمرو قالأ أو بشهادة كحكم من عمر فإن ذاك جائز إن فمـلا ونفعه ومثل أخذ الشفعة ولم يكن لبائع من مانع كمثل حرثه وتذكير عرض ذاك لعينه حصول تلف أو هدم بئر أو بناء أثره من ملكه كمثل بيع يرتج كذاك إن في أجرة قد أذهبـه

وجائز له بأن يكسره
 لكن إذا أكرهه أو أعاره
 ولو بما من قبل الله جرى
 بل ذاك لو لم يتلفن ونقصا
 هناك في عاربة أو الكرا
 ويمنع صاحب ذلك الموض
 عن حاله الذي عليه أولا
 في الأرض بنيانا وما كان سبق
 أما زيادة البناء فوق البناء
 ويمنع الحفر وغرس كالبناء
 وإن يكن قد شرط التعويض في
 أي شائعا يشرطه ما عينا
 فإنه لا يمنع أن يرد
 إن كان في ذا الأصل يبقى أكثر
 وصح أن يبرىء من قد اشترى
 وذاك من بعد ثبوته عوض
 وبعضهم يقول في التبرئة
 من بعد ما المبيع قد كان استحق
 بل إن ذاك الأمر قد تعينا
 بأنه يأخذ نفس الموض
 لو ذلك الإبرا ببيع الشاري
 أو هبة أو في صداق صيره
 فإنه إن كان يفعله لنا
 فإنه كأنه قد أبرأ
 وإن يك الشاري لما قد اشترى

وأن يعيره لمن يأتيه
 وبعد ذاك تلف قد زاره
 فإنه يعوض عنه آخره
 عن ذلك التعويض لما وهما
 أدرك نقصانا عليه ظهرا
 أن يحدثن فيه تغييرا عرض
 وذا كان يحدث هذا مثلا
 فإنه يمنع من ذاك بحق
 فما به بأس إذا ما كونا
 إن يك عين عوض قد عينا
 أصوله كذا ولم يعترف
 شيئا له في شرطه وبيننا
 إتلاف بعض أصله الذي يحد
 من عوض في حينما يعتبر
 من عوض كان له قد قدرا
 ويستحق ثمنه كان فرض
 من عوض إن تك تملككم جاءت
 فإنها ترك لأثمان تحقق
 على الذي قد قال بعض الفطناء
 إن يك باستحقاقه يوما قضى
 ما كان قد شري أو استجار
 أو جعله لمسجد أو مقبره
 شيئا من الذي له ذكرنا
 صاحبه مما له استقرا
 باع وفيه بعد عيب ظهرا

فإن ما قد جعلوه عوضاً
وفي مقام بائع ومن شـرى
فيما عليه وله إن ماتا
وإن يك الاثنان ماتا حالاً
ووارث البائع في ذا العوض
صح له ما شاء من تصرف
قال الثميني وفيما قد ذكر
بالموت من هذين قيل نظر
ما بين موت كان في هذين
وقال والظاهر في ذا الأمر
على مقامه ولو قد ماتا
وإن يكن تعويض معلوم شرط
فإنه لا يدركـن ثانی
وإن يكن يتلف فدان العوض
أو سارق أو جائر قهار
فإنه يدرك عنه أخيراً
ويأخذ الشاري الذي يعوض
لوفيه زائد على ما يستحق
قال الثميني الصحيح والأحق
وما يزيد فـلـسـر به يخص
لأن هذا العدل ما بينهما
لأن رب عوض قد اشترط
وباع ما باع له على كذا
إن استحق المال وهو شرط
وغـرما البائع لا تعترض

صار لذا منفسخاً منحصراً
وارث كل منهما قد صـر
من اشترى أو بائع وفاتا
فإن حكم عوض قد زال
من بعد ما كان عليهما قضي
فيه ولو أتلغـه بمـتلف
أى من زوال عوض كان قدر
إذ ليس من غرق هناك ينظر
أو موت واحد من الاثنین
بأنما وارث كل يجـرى
شار وبائع معاً وفاتا
ثم استحق ذلك الذى اشترط
وذا على المراجع في ذا الشأن
بمـتلف من قبل الله عرض
من قبل أن يدخل فيه الشارى
إن لم يعين أول عند الشرا
له إذا عين ذاك العـوض
وذاك في قول لبعض من سبق
أن يأخذن قيمة ما منه استحق
وهكذا عليه ما عنه نقص
وصحح القطب الذى تقدما
عليه من شـرى متى ما البيع خط
وأنه لذاك بعد يأخذ
يجوز بينهم إذا ما خطوا
مشترياً في عوض يعوض

فإنما التعويض كالمهر—ون
واستظهر القطب بأن ما ذكر
لو دمتة أما سوى المعين
بل إنه يحاصن الغ—رما
ومن يكن في عوض قد دخلا
ما كان مدركا وما لم يدركا
وإن يكن يدخل فيه بالقيم
وتدخل الغلة في قيمته
لأنها حينئذ كمثـل
وفي مقال بعضهم قد ذكره
وكل ما يحـرثه من باعـا
من بعد تعويض فكل الزرع
وما عليه نـزعه إذا وقع
وقال في الديوان أن المدركا
وللذي قد اشترى ما أدركا
ويغرم كل ما قد أكـلا
من قبل ما أن يدخلن فيه
قيمة ما بنـاه من قد باع في
إن يك ذلك المبيع يستحق
وإن يك النقض أو الغرس هنا
وإن يكن يمنعه من البنا
من عوض فماله قط عنا

يكون عند المشتري المكين
أن عينوا معوضاً وقد ظهر
فليس يختص به في موطن
فيه ويأخذن منه أسهما
بنفسه فيأخذن الغـللا
لأنها كجزء من ذلكا
فغير مدرك لبائع علم
إن لم تكن مدركة في وقته
جريدة ومثل غصن مدلى
لا تدخلن إن تكن موبـره
في عوض كمثـل زرع شـاعا
له ولو لم يدركن للقلع
حتى يكون مدركا فينتزع
للمستحق صائر هنالكا
في حالة استحقاقه فليمسكا
من الذي لعوض قد جمعـلا
وللذي باع على شـاريه
معوض من بعد تعويض يفى
ومثل ذاك الغرس أيضا يلتحق
من عوض فقط يدرك العنـسا
والغرس لكن قد عصاه فبنى
وهكذا إن كان غرسا كونـا

باب الصرف

موضعه في لغة العرب ركن
من عند إنسان لشخص ثاني
بالتبر والفضة هذا يقع
ولو هما غير مسككين
والحلي منهما كذاك يجري
ذلك والكثير والجليل
فإن هما لم يحضرا حين عقد
فذاك من بيع الربا وقد سقط
يكون بأس في الذي قد غملا
ما ليس حاضراً فذاك حلاً
من الدراهم وبعضها وجد
تحضر فذاك جائز كما رسم
ليس يجوز عمل بما ذكر
فكيف في البيوع ذا يحال
لا بأس بالصرف لكم يداً بيد
زيد بن أرقم وما أعلاه
عن النبي الهاشمي الطهر
إلا يداً روته بعض الكتب
بصورة البلاغ في الرواية
صرفاً وأن طلحة الجوادا
وقد بقى في يده مقلبا
من غابة وعمر كان يجرى
حتى يتم الأمر ما بينكما

الصرف أن يحولن الشيء عن
والشرع أن يحول النقودان
ياخذ ذا من عند ذا أو يدفع
وهكذا اللجين باللجين
كقطع من فضة وتبر
على رضا الناس من القليل
بشرط أن يكون ذا يداً بيد
أو حاضراً قد كان واحد فقط
وقيل مهما غاب واحد فلا
وقال بعض العلماء إن قلا
كمثل دينار بجملة تعد
وقال آتيك بباقيهما ولم
والقطب قال وهو الخبر الأبر
قال فإن الصرف بيع يحصل
دليله ما للرسول من معد
أما نسيئة فلا رواه
وما روى أبو سعيد الخدري
أن لا تبيعوا ذهباً بذهب
وما أتى عن جابر عن طلحة
بأنه من رجب أرادا
أمسك من ذاك الغلام الذهب
وقال حتى خازن لى يحضرا
وقال لا تفرقا وأقسما

ما لـصطفى سمعت أن الذهبيا
إلا إذا ما هاوها كان وقد
والصرف بيع فيجوز فيه
فخالف أن لا يبيع وصراف
فإن يكن بيعا فلازم كما
ما كان صارفاً وإن لم يحضرا
وذلك لاتفاق جنس عرفا
وفي جواز الاتفاق اختلفوا
إن كذا منه يكون بكذا
فقل إن ذاك شيء حجرا
وذلك قول قد روى عن أحمد
والقطب قد جوزه وتممها
فالاتفاق جائز عليه
وإنما الممنوع فيما ذكرنا
والصرف جائز ولو كانوا هم
لكنه بالشرط للتقاضي
ولو يصر بعد ما قد وزنا
ثمت قيل ذا بهذا وبطل
وتم ذاك الصرف في حين عقد
بصحة البيع وبطل الشرط ثم
قال وفي الديوان مما يحرم
ثلاثة الأيام أو أقلا
فإن هما قد شرطا فالصرف
فقال بعض جائز والشرط
والفسخ قال القطب للأئمة

بالسورق المعروف حكمه ربا
ساق الحديث مثلما كان ورد
أمر وتوكيل لمن يأتيه
فإنه لحائث بما اقتترف
علمت أن يحضر كل منهما
فإنما ذاك ربا قد حجرا
ما بين مصروفين حين صرفا
على الذي شاءوا له إذا صرفوا
قبل حضوره يكون فعل ذا
من قبل أن يكون هذا حضرا
نجل محمد الخبير الأجد
لأنما الصرف يجوز لهما
وذلك مثل الوعد يأتي فيه
أن يعقدن قبلما أن يحضرا
تصارفوا بدون وزن يعلم
في المجلس الذي به العقد قضى
وبعد تنقيده له تبينا
فيه الخيار إن يكن شرط جعل
وذلك مبنى على قول ورد
وقيل كل منهما قد أنهدم
أن يشرط الخيار في صرفهم
من ذاك في المدة أو أجلا
منفسخ وفيه أيضا خلف
لو أوقموه باطل منحل
عندي هو الصحيح في ذي الصفة

ولا تصح أبدا حواله
وجازت التولية الإقالة
وجاز صرف البعض من دينار
كنصف ذا الدينار بالخمس من
ولا يجوز صرف دينار إذا
من جملة من الدنانير هنا
ومن له على امرئ دين بقا
أن يعطينه صرفها دينارا
ويثبت القضاء ما بينهم
في مجلس اتفاقهم على كذا
عن ولد الفاروق عـد الله
وقيل لا يجوز ذا بحالة
لنهي خير الخلق عن بيعهم
إلا إذا كان يدا ذاك بيـد
وقيل إنهم إذا ما ذكـروا
لو أنهم من مجلس التقاضي
وقيل بالجواز لو قد قاما
إذا هما لصرفهم لم يذكر
وهكذا خلافهم تحققا
مما يكون فعله قضاء
وكالمقال بالجواز من يكن
فكان ذو الحانوت يعطى للرجل
حتى إذا ما تم عنده قدر
جاز لرب ذلك الدينار
أي في الدراهم التي قد حصل

في الصرف حتما وكذا الحماله
فيه لفرق بينهما قتاله
معين يعرف بالمقـدار
دراهم وزائد عما زكن
ما كان لم يعين عنـد ذا
قد عنت أو هي لم تعينا
من الدراهم وبعد اتفق
فقيل جائز إذا ما صار
إن كان قد أعطاه ما قد يرسم
بسر يومه لما قد أخذ
عن خير مرسـل لنا أو
أو يحضر النقـدان عند العقدة
بمسجد بورق لـديهم
كذا رواه بعض أرباب الرشد
صرفا فغير جائز بل يحجر
ما اقترفوا فذاك ذو انتقاض
من مجلس كـانا به أقاما
وقيل بالجواز لو قد ذكرا
في كلما في الجنس قد توافقا
لا إن يكن نفس خلاص جاء
أعطى لذي الحانوت دينار أحسن
ما احتاج من دراهم ومن حلل
ديناره من الدراهم الفرر
يقضيه للتاجر في المقدار
إن لم يعيناه صرفا أولا

وكان دينار الفتى بعينه
 وإن يك التاجر للدينار
 في حاجة له فإنه يرد
 بنفسه إن كان موجودا يرد
 فمثله أو قيمة إن كان ما
 ولا يصح ما هنا التقاضى
 ومن يكن أعطى دنانير أحد
 واجعل لها بما على لزما
 هذا بذافمنع له مجتبيا
 لأنما فعل الربا الحظور
 لكنما الواحد في حال معا
 وجاز صرف جيد من عسجد
 إن كان يدرى رب ذاك الجيد
 وإن يكن من بعد ذاك علما
 وقد أجاز ما هناك وقما
 وإن يكن في حال صرف ما علم
 ولا يجوز أن يتموه هنا
 ومطلقا قيل الزيوف تبدل
 أو كان كله زيوفنا وهو عن
 وليس يحتاج إلى الحضور مع
 وقال بعض عنه يجعل المبدل
 بأن يكون دون نصف وإذا
 ينسخ الصرف وقيل اشتركا
 بقدر الجيد بعضهم يرى
 ومشتري من ذهب مثقالا

بقى مع التاجر لما يفنه
 أتلف من قبل القضاء الجارى
 كل ما قد كان هذا بيد
 وإن يكن في حين ذاك ما وجد
 قد فات ماله مثيل علما
 منهم وإن جاءوا فغير ماضى
 أو غيرها وقال زنها يا ولد
 لكم قبيل اليوم من دراهما
 لا من قبيل أنه فعل ربا
 ليس يكون حالة الحضور
 ليس يكون شاريا وبائعا
 أو غضة أيضا بما كان ردى
 في حال صرفهم بحالة الردى
 من قبل أن يغيب شيء منهما
 فذاك جائز على ما صنعا
 فقبل ذاك الصرف صرف منهدم
 لأن بيع العيب فسخ إن عسى
 وهى قليل أو كثير تحصل
 ربيعنا المرضي قول قد زكن
 إبداهم للزيف حينما وقع
 من جيد إن كان هذا الزيف قل
 ما كان نصفًا أو يزيد فوق ذا
 في ذلك الدينار عند ذلكا
 قد قل ذاك الزيف أو قد كثيرا
 بعشرة دراهم كما لا

وخمسة أعطى له ودفعها
فذلكم في الصرف لا يجوز له
وحضر الكل هنا أو رسما
له بخمسة طعاما جمعها
إلا إذا كان على المبادلة
لكل صنف ثمن قد علما

باب السلم

باب به أذكر أحكام السلم
يقال فيه سلم وسلف
فاليمين نطق للحجـازيينا
كذا حكى القطب عن الماوردي
وإن يكن باليمين فالتسليم
وهو شراء بنقود تـوزن
يعلم أيضا بـعيار وأجل
وقيل من دون شهادة يتم
ويبطلن باختلال شرط
فيرجع الآخذ ما قد أخذ
وبعضهم صحح ذاك واعتبر
وعدم الحضور للنقد فما
لأنه من بيع دين يجعل
ومالك أجاز أن يؤخرا
دون ثلاثة من الأيام
وبعضهم أجاز أن يؤخرا
لمدة تقصر أو تطول
وجاز إن كان بشرط حـصلا
والشافعي وأبو حنيفة
كذلك أيضا أحمد المذهب
من خبر وأثر لنا رسم
والكل واحد ولا يختلف
والفاء منطلق العـراقيينا
وخيل بالفا بذل رأس النقد
في مجلس كما هو المعلوم
في حضرة العقد لشيء يـثمن
ويمكان وبإشهاد حصل
وهو الذي صححه القطب العلم
مما ذكرنا في المقال القسط
من سلم كان إليه أنفذ
مع اختلال واحد مما ذكر
في ذاك ترخيص رآه العلمـا
بالدين وهو باطل فيحـظـل
نقدهم عن وقت عقد قد جرى
لو ساعة تبقى عن التمام
إن كان ذاك دون شرط قـررا
وذاك عن مخالف منقـول
ثلاثة الأيام أو ما مائلا
يـشـترطون القبض عند العقد
قال الإمام القطب وهو المذهب

غففيه ليست تصلح الحمالة
وعند مالك تجوزا فيه
ويسوى النقيدين خلف حصلا
كان بكييل أو بوزن وافي
وقائل لرجل اذهب إلى
وإن كل درهم قد تقبض
إلى كذا كذا زمانا قد عرف
غفيل إن ذاك جائز كما
وإن يكن قال له اذهب واقبض
من قبل ما إن يعرضن عليه
فإن ذاك الأمد مكروه ولا
ثم الخيار لا يجوز في السلف
وقد أجاز قطبنا المحقق
بينهما وذاك مهما حضرا
وإن يكن أحضر ذاك المسلم
إليه سلمه إلى فلان
فإنه يصح أما إن أمر
في مثل دين أو زكاة صدقه
أو أنه لم يذكرن ما يعد
وبعد ذاك بان ماله قصد
لأنما الشرط يكون فيسه
وليس ينبغي بأن يعطى لمن
إلا إذا ما عنده تحققنا
في عقدة للمسلم مكونه
أو أنه خليفة غيما ذكر

معنا ومعهم لا ولا الحوالة
فرعا على القول الذي نرويه
أجازه بعض وبعض حظلا
أو أنه قد كان بالجزاف
فلان خذ من عنده ما حصلا
منه فإنه عليك يفرض
بعقدة تعقدها على السلف
قال به وثابت بينهما
منه الذي أردته أو ترتضى
لسلف يتفقان فيسه
يعتمدن عليه مع من قد خلا
ولو لساعة رواه من سلف
ذلك ما لم يقع التفرق
تقد به إسلامهم تقررا
لرأس ماله فقال المسلم
فهو وكيل لي في ذا الشأن
نه بأن يدفعه إلى عمر
كفارة أرش صداق نفعه
لكنه أراد غيما قصدا
فذاك غير جائز ومنعقد
تقبضه لسلم إليه
يأمره يعطى له ويدفعن
بأنه مأموره قد سبقا
أو أنه وكله وأمنه
أو اطمأن قلبه فلا ضرر

وإن يك المسلم أعطاه وقد
في نحو دين أو كمثل الدين
فإن من قد منع التذرع
ومن يرى إجازة الذرائع
بيان ما قلنا من التذرع
بأنه لما إليه كان رد
صار كأنه تناول المسلم
وصار في ذاك كمثل المسلم
فكان ذا من بيع دين لهم
وقد أتى في أثر من كتبنا
بالبر أو بالتمر ثم أرسلنا
ويكتبن إليه قد أسلفت لك
فقال بالجواز موسى بن علي
والقطب قال بعد ما قد بينا
أن يقبض الرسول ممن أسلفا
يقبضها منه على وجه السلم
وتارك دراهما مع رجل
وبعد ذاك احتاج من لديه
فأخذ الذي له قد طلبا
كمثلما يسلف الباقينا
واختير أن يخبر رب المال
ومن عليه لا مريء دين وقد
قال تسلم لي وقد تسلمنا
حتى إذا ما حصل وقته جمع
وبين من من عنده كان السلم

قبضه وبعد ذا إليه رد
مما ذكرنا قبل ذا بحين
فإنه لذاك أيضا منما
فهو يجيز مثل هذا الواقع
فيما ذكرناه بهذا الموضع
قبل حلول سلم لهم عقد
بدون نقد حاضر هنا علم
له بما يكون تحت الذمم
بالدين والمذكور مما يحرم
لرجل ليسلفه ذهباً
إليه ما أرادته وسألاً
لكل دينار يجري قبلك
وقد أبى ذلك بعض الأول
بأنما الجائز فيها عندنا
دراهما إليه كان صـرفاً
لمن أراد سلماً ثم يتم
يسلفها لأجل مؤجل
متروكة لسلف يأتيه
وغرق نفسه له قد كتبنا
فإن ذاك جائز لديننا
بما أتى من تلکم الأفعال
طالبه بدينه بعد الأمد
من آخر له ولما يعلمنا
ما بين من بأمره كان صنع
فقال بالجواز موسى وجزم

وقال بعض إنما المستلم
يجمع بين من له قد أمرا
فإن يكن جاء بما قد وصفا
وقد أتى في أثر الأعيان
دراهم ثم إليه أسلما
فيما يكال أو بما قد يوزن
لأنه أسلم دينا قد حصل
وقد أتت في ذلك الذي ذكر
وإن من أسلف في تمر أحد
فإن في ذلك خلقا قد أتى
وإن تخالفا على الخوص انتقض
ومسلم طفلا وبعد ما احتلم
لو كان ما أسلف لما يحضرا
وإن يكن بعد البلوغ لم يتم
أما اختلال الوزن والعين
فقد روت صحاح الآثار
لو قد قضى مسلف مستلما
إن كان قدر حقه أو دونه
وذاك مهما اتفقا على القضا
ليس به بسر وليس فيسه
ولا يزد عن حقه الذي حصل
قلت فإن كانت له تحرم
فالأخذ بالعذوق ليست تؤمن
أما اختلال أجل قد رسما
على الحلول ولبعض النبلا

في مثل ما هنا لكم قد نرسم
وبين من أسلمه من السورى
وقبلا ذلك جاز و كفى
إن كان لأمريء على إنسان
ما كان من دراهم قد لزما
فليس في ذلك خير بين
ذلك في شيء لوقت وأجل
كراهة عن ابن عباس الأبر
ويشترط الظرف عليه إذ عقد
فقيل بالنقض وقيل ثبتا
لأجل جهل فيه هاهنا عرض
أجاز فهو جائز كما رسم
بعد احتلام في الصغير ظهرا
فللذى أسلم رأس المال ثم
ففيه خلف جاء للأخبار
نقلا عن الشيخ أبى الحوارى
عذوق ثمر عن قفيز لكفى
وأخذ زيد لا يجوزونه
من بعد أن يكون تمرا مرتضى
من رطب لمن أتى يجنيسه
لو ثمرة واحدة فلا يحل
زيادة لثمرة بينهم
فيه الزيادة التى تستهجن
فقد أجاز الشافعى السلما
إن لم يؤجل ذاك صار عاجلا

لو سلفا سمي ومهما أجلا
وصحح المقال بالبطلان
إن لم يكن لمدة قد أجلا
فإنه من يعد هذى الصفة
أى يجعلون أجلا معيناً
بلا إعادة لعقد ثانى
ومن يسلف رجلا بتمر
على الذى أوقع عنده السلف
بعض رآه ثابتاً كما رسم
أما اختلال نوعه الذى علم
يبين النوع هنا ويشترط
وإن يعين وبقي إجمال
وقيل مالا عيب فيه ينظر
ومن لحب أو لتمر استكلف
فالحب فيه فاسد مزيف
والتمر إن توافقا بنوع
وإن هما فى ذاك قد تخالفا
وقيل إن لم يك نوعاً سمي
وهو الذى أقوله فى ذى الصفة
والسمر للأنواع أيضاً مختلف
فالسمر للبرشى والخزىنى
وفوق ذاك رتبة الخلاص
فلا يصح جعله نوعاً فقط
وكل نوع فله سمر يحد
وقيل ثلثاً يأخذ من ردى

أيضاً لجهول يصير عاجلاً
وجاء عن بعض أولى العرفان
أو أنه لأجل قد جهلاً
يجوز أن يتمموا للعقدة
للسلف الذى لديهم انبنى
حكاه قطب العلماء الأعيان
ويشترطن عند عقد يجرى
ظروف تمره ففيه يختلف
وقيل بل منتقض فلا يتم
فقال بعض جائز بأن يتم
قبل حلول الأجل الذى يخط
فيأخذ الأوسط مما قالوا
وقيل ذاك باطل فيهدر
ولم يكن عين نوعاً ووصف
لأنما أنواعه تختلف
فإنه ليس من المنوع
فالنقض فيه واقع بلا خفا
من التمرور يفسد ن حتماً
لأنما أنواعه مختلفه
وبينها تفاوت كما عرف
بينهما بون وأى بون
وكم عن البرشى ذو انتقاص
بل إنما ذاك أنواع تعد
فكيف يجعلون نوعاً متحد
وهكذا من وسط وجيد

شيء توافقا غدا محلا
وذلك قول الأكثرين المعتمد
سواء لو قالوا به وسطرا
فليس لمن في مكيل علما
لأجل محدد بينهما
لأجل بينهما تقررا
وشرط الحضور حين أسلما
لأنه حتما يكون أضحا
عاماً وعامين يمددونا
هناك أو فصل ويوم عينه
لسلم فيه خلاف عرفا
بطل وتجوز أن النقد زكن
وجوزوه إن يكن لنار
وزنا وقد صدقه من أخذا
لكنه لا نقض فيه يوصف
أو فضة لكن وزنه وجب
لو أنه بدون وزن قد عرف
وزانها ما لوزن لا تحتاج قط
قول الجواز لأبى الحواري
أجاز وهو مثل ما لكم أصف
قد عينت تسلف في غلام
في ذمة كذاك عنه وجدا
أيضا إذا ما عينت في الواقع
تدري بشيء يوصفن في الذمة

إذا هما تخالفا وإن على
وقيل إن تخالفا فيه فسد
وهو الذى قدمته ولا أرى
وفي الحديث إن من قد أسلما
كذلك في ضرب لهم قد علما
وفي رواية ونقد حضرا
فشرط الدينار والدرهم
والأجل المعلوم أيضا شرطا
من بعد ما كانوا يؤجلونا
لكن بلا تعيين شهر أو سنة
والنقد للأثمان ليلا والوفا
كمثما قد مر في البيوع من
وعرفوا ذلك في النهار
وإن يقل إن الدنانير كذا
فإنه مكروه مضعف
وجائز بغير سكة ذهب
وقد أجاز بعضهم عقد السلف
وهذه القروش حيثما انضبط
وبالمعروض جاء في الآثار
وبالجواز ما لك عقد السلف
كعربة تكون من طمام
وذلك الغلام موصوف غدا
وجائز يعقد بالمتاع
كسكن دار عينت لمعدة

ما يصح فيه السلم وما لا يصح

جوازُه فيما يكال أو يعد بالوصف إن من غير ذا كان كما وابن أبي أوفى روى كنا على وعمر في البر والثـمـعـير فـقـاس بعض العلما بالأربعة وفي الحبوب الست وحدها حصر وقاس بعضهم عليها كلا وقاس بعضهم على المذكور لو أنه كان يذرع يعلم وبعضهم ولو بوصف يعلم وإن ذاك غير جائز على إلا إذا ما السلف الموقـع من يد هذا الناس طول الوقت مثال ما ينقطع الجراد وإن ما لم ينقطع في وقت ومثل ذاك السمن أيضا والعسل والزيت أيضا وكذلك المصوف والقطب قد جوزه فيما ذكر والقطن والحرير بالوزان حيث اختلاف لونه تعدوا ونحو ذا بصبغة حادثة أما إذا ما كان في العادة أن فليس يحتاج إلى البيان

أو يوزن أو يذر عن أو يحد أن في بعير أو حمار أسلما عهد الرسول والذي له تـلـا نسلف والزبيب والتمـور باقى أنواع الزكاة أجمعه للسلف الذي ذكرنا واقتصر ما يوزن أو يكال كيـلا كل الذي يضبط في الامـور يضبط أو كان بعد منهم فإنه يجوز فيه السلم كل مقال لهم مما خلا قد صار فيما لم يكن ينقطع في كل حين وزمان ياتى وكما إذ لم يكن يعتاد من يدهم نحو الحبوب الست فإن هذا لا يزال متصل ذلك الذى بغسله موصوف بدون غسل إن يكن قل الغرر وببيان كان للالوان مثل بياض واحمرار وجدا أو أصله كان بهذى الصفة لالون إلا واحد له زكن إذا انتفى الاشكال في ذا الثمان

واشترطوا أيضا لصحة السلم وذلك المثلن جنسا واحدا وجاء في التاج عن الربيع ثوبا بثوب سلفا إلى أجل وجاز إسلام جراب ممثلي أو أن يكون التمر في هذين قد لأنه مثل عيار جملا وسلف اللؤلؤ والياقوت لو أنه يكون بالوزان وبضعهم يقول في هذين فالحجر من هذا القبيل قد طرا وفي قديد الطبى منع حققا وفي جواز السلف المقرر وكل ذى وقت من الأوقات من كل ما يجوز فيه السلم قولان والجواز قول صحاح لما روى أن الرسول إذ قدم لديهم جارية في الثمن وذاك يشمل الطرى من رطب قال الإمام القطب وجه من منع لعله لا يوجدن في مدة وقال إن الشرط في هذا السلم ويوجدن أيضا إذا تم الأجل قال ابن يوسف وفي التاج الأتم لأجل وبعد ذاك ذهبنا

أن لا يكون الثمن الذى رسم فذاك من باب الربا إن وجدا بأنه يكره فى الصنيع وقال بالحجر ابن محبوب الأجل تمرا ومثله الفرارة اجعل صار إلى حد هناك قد عهد ومثل ميزان لهم قد حصلا عندهم من جملة المقوت لعدم الوجود كل آن ليسا من المكيل والموزون وليس من عدم وجود ما ترى إذ ذاك فى اليمين ما له بقا فى العنب الطرى والتين الطرى من النبات وسوى النبات بأجل لوقته قد يرسم إمامنا القطب له ورجحا مدينة وكان عادة السلم وقد أقرهم ولما ينكر والتين أيضا وكذلك العنب بأن ذاك غرر إذا وقع والمنع قول عن أبى حنيفة بأنه يوجد مع عقد رسم أولا فإن ذاك شئ قد بطل فى رجل أسلم فى شئ علم ما يوجدن فيه وقد تغيبا

فإنه مخير فيما وقع
أو انتظاره إلى زمان
قال ابن محبوب له أن يأخذ
إن كان موجودا وإن لم يوجد
أعنى وجود مسلم إليه
لا يأخذن مثل رأس المال
قال الإمام القطب والطود الأشم
إلى الذي يوجد من نبات
وفقدوه بعد عقد استقر
وإن على أن يفسخا اتفقوا
فذاك جائز وأخذ المثل
فيه خلاف بينهم قد رغا
وسلف في غير ما كان استقر
وذاك مثل نخلة ودار
لأنما الأصول في قولهم
كذلك ما عليه ليس يقدر
والصوت في البحر فذاك لعدم
والكدمى في الأصول قد منع
أما إذا أسلفه لشجره
بشرط أن تقلع أو أن تقطعا
لأنه إذا لها كان قلع
ومنعوه في كمثل الجور
والبيض والبطيخ والخيبار
لأجل ما من اختلاف فيه
وذاك باتفاق من كان غير

في أخذ رأس ماله الذي دفع
توجد فيه بعد هذا الآن
لرأس ماله الذي قد أنفذا
ينتظرن وجوده متى بدا
فيأخذونه متى يأتيه
إن عينه لم يجدن في الحال
إن كان ما قد عقدوا من السلم
وغيره بحسب العادات
فهو صحيح والوجود ينتظر
ورد رأس المال إن كان بقا
إن عدم المدفوع عند البذل
أجازه بعض وبعض منعا
بذمة فإنه مما حجب
شجرة بئر وأرض غار
شيء وليست تقبلنه الذمم
كمثل طير في الهواء ينفر
قدرتهم لا يستقر في الذمم
لو عرفت وذاك إجماع وقع
أو نخلة بصفة مقرره
فإن فيه الاختلاف وقعا
صارت من العروض أولها قطع
سفرجل قرع ومثل الموز
ومثله القثاء في الآثار
أي صغرا وكثرا تلفيه
والجوز فيه مانع ثان ذكر

وذلكم هو الخفا لما حصل
وإن في هذا الكلام نظرا
إلا إذا يقال أبواب السلم
وإن الاتفاق بينهم رسم
غذاك بالعد فأما لوعقد
لو كان مما نم يكن تعودا
وبعضهم في البيض والرمان قد
لقلة اختلافه وقلة
وقد روى القطب عن التاج وقد
وهكذا في البيض أيضا ذكرنا
والخلف في العروض عنهم قد وجد
وكيلها ووصفها وذرعها
ووسعها والوزن إن دعت إلى
وفي حجارة بوصف الطول
كذلك في الثياب بالبيان
وصفة وكم له يكون
والخل مع بيان إن ذاك بر
أو أنه من عنب أو تمر
واللحم أيضا بوزان يعلم
وببيان نوعه كأن يقل
وفي المواشي ببيان صفة
وكمزالها وطول قصر
مثل مخاض ولبون حقة
وببيان نوعه كالبقرة
وببيان تلکم الألسوان

داخله لأجل ذاك قد حظل
لأنه كذلك جاز يشترى
أضيق من سواء وهو قد علم
في هذه الأشياء على منع السلم
بالوزن فهو جائز ولا يرد
للوزن كالرمان والبيض غدا
أجاز أن يكون ذاك بالعدد
ما فيه قد كان من التفاوت
أجازه في الجوز بعض بعدد
إذ يتساوى غالبا فيما نرى
وهي التي تضبط بالوزن وعد
مثل قصاع ببيان نوعها
وزانها هناك حاجة الملا
والعرض والغلط على التفصيل
للذرع والجنس وللألوان
من صبغة وعلم يبين
أو أنه من الشعير يعتصر
أو أنه من غير ذاك يجري
من بعد أن تنزع منه الأعظم
من ضأنه أو معزّه أو الإبل
معلومة كسمن البهيمة
وببيان سنها المعتبر
وكثنى ورباع جذعة
والمعز والضأن معا والحر
مثل بياض وسواد الضأن

وحمرة لأنه يرغب في
فقال بعضهم يجوز السلم
وإن يكن في خشب فيختلف
بوصف عرضها ووصف الطول
وكونها من نخلنا أو الشجر
والحيوان اختير منع فيه
بأن أركى العالمين من مضر
لأن ذاك غرر وقد ذكر
ونجل محبوب كذاك أزهر
وعلمهم قد حملوا نهى الخبر
ووجه قول المنع وهو قد أثر
وعن أبى حنيفة والطاهر
بأنما العادة في التبائع
فقد نهام الأمين المصطفى
بأنهم للسن يذكرونا
وذاك أن الحيوان لو غدا
ففى صفات النفس لا يضبط في
والقرض لو في الحيوان حلا
إن أبا رافع كان استعرضا
لكنه ليس يجوز في السلم
فغير مبنى على التساهل
بأنما القرض جوازه أتى
والحيوان جاء منع السلم
ومذهب الربيع منع السلف
لو نوعه ووصفه قد بينا

أصواغه وذاك غير مختفى
في كل ذا والمنع قول تعلم
فقد أجاز بعضهم فيها السلف
أيضا ووصف غلظها المعقول
فإن ذاك الوصف فيها معتبر
لو أنه عبيد لما نرويه
عن سلم في الحيوان قد زجر
جوازه عن الربيع في الأثر
وأخذوا بذاك من تأخروا
على الذى لم يك سنه ذكر
عن ابن مسعود وسفيان الأغر
سليح محبوب وأهل الظاهر
لحيوانهم بسن واقع
مع علمه بهم وما قد عرفا
في بيعهم إذ يتبايعون
يضبط في صفات خلق وجدا
قولهم لذاك منع السلف
كما أتانا في حديث يتلى
بكرأ كما في قبل هذا قد مضى
لأجل ضيق بابيه كما علم
فحاصل الأمر عن القطب الولي
من سنة الرسول نصا ثبتا
فيه عن الهادى الأمين الأكرم
في اللحم قال إنه لم يعرف
لأنه لا يضبطن هاهنا

والقول بالجواز فيه وردا
والسمك اليابس أيضا والطري
لأنهما وجوده معتاد
وقد حكى أبو سعيد الكدemy
في السمك الطري واللحم معا
فمن أجازة أجاز دائماً
بالوزن من صنف من الأنعام
والمأنعون متعموا ما ذكرا
ولاختلفاه وربما عدم
ونجل محبوب لحجر جنا
إلا إذا ما كان ليس فيـه
والمسح قول بوجوده في الأثر
في الطير في الجو لعدم القدرة
قال مسبح جوازهم سمع
وإن إلى ثمار ذى النخلات
فقليل باطل وقيل إن وجد
وإن توافقا على أن يأخذوا
وسلم الروس والكرعان لا
لعدم انضباطه وقيل لا
ونجل محبوب لداك قد منع
وإن يكن له زمان قد عرف
لأجل يدرى وجوز السلم
وذلك إن كانوا له قد عقدوا
إن كان محضاً أو مخيضاً سمى
وهكذا جميع أنواع اللبن

عن ابن عباد إليه أسندوا
يجوز فيه عند قطبنا السرى
ولو طرياً حينما يراد
خلافهم على جواز السلم
أجازة بعض وبعض منعا
إن شرطوه من عظام سالما
والسمكة المعروفة بالأرقام
لأجل جهل فيه قد تقررا
أصالة فمنعه لما رسم
في سمك لو كان ذاك مالصا
عظم فلا منع هنا عليه
عن الملا والشيخ عبد المقتدر
عليه مثل سمك في اللجة
في سمك والطير مثله يقع
أسلم أو جبن بهذى الشاة
حال الوفا صح وإلا فهو رد
من غيره إن وجدوه صح ذا
خير به في التاج هذا نقلا
بأس إذا كان بعد جملا
والشحم فيه الكره بعضهم رفع
فجائز بالوزن يعقد السلف
سليل محبوب بالبيان الغنم
بالكيل فيما بينهم وحددوا
لا إن يكن بذلك لم يسمى
من بقر ومن لفاح إن يكن

وفي لحوم الوحش والظباء
وجاز في الأديم والنعمال
وقيل جاز ذاك بالوزان
وجائز في المصحف الجليل
والصوف فيه جائز كالشعر
وبعضهم عن أزهر لنا رفع
إن يكن الإسلام في حق وقع
أو أنه يعطيه ما تكون من
وهكذا إن يأخذن بجذعة
وأخذها من جملة الحرام
وقيل جاز أخذها وقيل لن
إذ اشتراك ذاك في قضا السلف
آنية الزجاج فيها يختلف
فقال بعض ثابت وأنكسرا
وفي الجذوع جائز إلى أجل
وإن يكن ذاك بأوقار الحطب
إلا إذا يعرف طول الحزم
ومن يرى جواز عقدة السلف
يذرع من رسغ لورك عرضا
من طرف عجزه لعجم ناتى
والعبد طولاً يذرع عن فقط من

يمنع من أجل اختلاف جائى
وفي الخفوف جائز بحال
وليس بالعد وبالחסبان
بشرط ضربه وعرض طول
ومثله يكون حكم الوبر
جواز أن يأخذ عن حق جذع
بطيب نفس دافع ذاك الجذع
زيادة في جذع من الثمن
حقا ويبيريه من الزيادة
كذلك أيضا سائر الأنعام
يجوز ذاك هبة ولا ثمن
مع بيعهم أو مع هبات تتصف
وذلك إن بصفة كان عرف
ثبوته بعضهم ولهم يرى
بصفة الطول وغلظ والمحل
لا خير فيه وكذلك القصب
وغلظها وكان لم ينبهم
في الحيوان فيوصف قد عرف
ويذرعن في الطول ذاك أيضا
وهو الذى وراء إذن آتى
كعب إلى العظم الذى خلف الأذن

الأجل في السلم

أن يفرضن أجل له علم
فإنه من الربا وقد بطـل
وقيل فسخ لا يتم إن بدا
أصبح بطلا عقده الذي عقد
إن طلبا أن يوقعا هذا السلم
قيل ثلاث من ليال بالعدد
يومين أو يوم ولو لأنزلا
قال كذا في الخبر المرسوم
مع الكثير كالزمان يجعل
فإن يعين فهو ثابت هنا
فهو أقل أجل لهم عرف
وما يكون نحو هذا القدر
راعى أقل الجمع في ذى الحالة
تختلف الأسواق فيه إن وجد
إلا إذا ما ينتهى للغرر
إليه عادة حياة أحد
لأجل وقد نفاه المستلف
وإن هما بحجة أبانا
لأنه حينئذ مقدم
توافقا عليه من عقدهما
فدعوة الميث أولى هاهنا
وجاء في قول لمن قد سلفا
مع يمينه على ما وصفا

وقد مضى بأن من شرط السلم
غمن يكن أسلف من دون أجل
ولا يجوز أن يتم أبدا
فيرجعن لرأس ماله وقد
وجدنا عقد السوقت قد علم
والخلف في أقل وقته فقد
وقد رأى القطب جوازه إلى
فالمصطفى لأجل معلوم
ويشمل القليل ذاك الأجل
وإنما السواجب أن يعيننا
وقيل ما الأسواق فيه تختلف
كخمسة الأيام عند عشر
وعلى من يقول بالثلاثة
أو أنه رأى بأن ذا العدد
وليس من حد لهم في الأكثر
لطوله أو الذى لم تعهد
وإن يكن أثبت دافع السلف
أو عكس ذاك كلفا البيانا
بنية الميث أولى منهم
وذلك النافي مناقض لما
وإن هما لذاك لم يبيتنا
لكنه يلزمه أن يحلفا
بأنه يقدم من نفا

إذ عدم الوقوع أصل عرفا
وإن يكن أسلمه بدون ما
لا قبل عقد لهما كلا ولا
فقال في التاج يجوز إن هما
وقال بعض العلماء لا يتم
وجائز بمثل عيد الفطر
كذا كسهر كريع الثمانى
لو عجميا كان ذاك الشهر
وقيل في التأجيل بالعجمة لا
والله قال في شهر للعرب
ويذكرن بعد ذكر الأجل
أو القريب ومتى ما لم يقل
وإن يقل ذاك فيصدقن على
وحمله على الذى يأتيهم
وذاك في الحكم وإن لم يقل
وفهم الآخر منه إذ عقد
ولم يقع تحاكم بينهما
بل إن جرت عادتهم في أرض
فإنما العادة قطعا تعتبر
وبزمانين يجوز الأجل
تتابعاً مثل محرم صفر
وهكذا يوم الخميس الجمعة
وأول الوقت يكون الأجل
ولا يجوز ذاك أن تفترقا
ولا يصح جمعه إلى الشكنا

واستصحاب الأصل الذى كان نفى
أن يذكرن أجلا ويرسما
في حينما قد عقدا وفصلا
قد رضى به وقد تتسامما
وإن ذاك فاسد ومنه عدم
والعيد للأضحى كذاك يجرى
أو رجب الأصم أو شعبان
والعام فالتأجيل لا يضر
يجوز إذ مع العوام جهلا
بأنها للناس ميقات وجب
للفظة الآتى أو المستقبل
ذاك فباطل لأنه جهل
أول آت بعد لفظ فصلا
من بعد ذا تكلف لا يفهم
لفظه آت أو قريب مقبل
بأنه لذلك الآتى قصود
فذاك ثابت ولن ينهدما
بفهم ذاك فبه قد نقضى
إن لم تصادم شرعا أو الأثر
إن لهما حد هناك يجعل
ورجب أيضا وشعبان الأغر
وسنة ثلاثة ورباعية
أول شهر رجب قد يجعل
كرجب ورمضان المنتفى
أو الربيع أو لصيف إن أتى

تلك المصول فلها وقت عهد
كذا حصاد البر أيضا يجعل
في أيما وقت وبالحصاد
أسنده للتاج حينما ذكر
إن كان للصيف متى ما رسما
بعض وبعض إن أتمناه يتم
كذا رآه بعض من كان مضى
إلى الحصاد أو لدوس أبهما
فإن ذاك فاسد بحق
والقيظ فيهن الفساد جائئ
في الصيف والشتا إلى فصل عهد
فإن ذاك جائز إن عرفا
أن عرفوه جائز ولا حرج
قد يعرف الهلال فهو انه دما
إذ ليس للقادم يوم يعلم
لذلك القدوم يوما يعمد
أمر له يعوق في قدومه

والقطب قدو أجازة إذا قصد
ولجذاذ النخل لا يؤجل
للجهل في ذلك بالجساد
وقد روى القطب مقالا في الأثر
قال إذا سمي إلى القيظ كما
جاز وقال فيه خلف قد هدم
وإن هما قد نقضاه انتقضا
قال أبو صفرة مهما أسلما
أو أنه إلى العطا والرزق
وهكذا للصيف والشتاء
وقد مضى ثبوته إذا قصد
وإن إلى النيوزكان أسلما
وهكذا إلى قدوم من يحج
وإن يكن ذلك لم يعرف كما
قلت وفي هذا الفساد أقوم
فإنهم ولو هم قد عودوا
يمكن أن يمنعه عن يومه

مكان قبض السلام

إن لم يعين عند عقدة السلام
شرطا لدى عقده مكيئا
قول هو المرجوح في ذا الشأن
مكان قبض عند عقد كونا
مكان قبضه بلا توانى

والخلف في مكان قبضه رسم
وذاك مع من لم ير التعيينا
لو عدم التعيين للمكان
وإنما الراجح أن يعيننا
قيل محل الدفع للأثمان

وقال بعضهم بلاد المستلف ولو محل دفع ذلك السلف تفاوتاً في الرخص والغلاء ومن يرى وجوب تعيين المحل أو كان الحمل مؤنته ترى فإنه يقول يبطل السلم وصح القطب بأن السلم لأن سائر الديون طـرا والهاشمي في حديث للسلم وذكر التعيين للأجـال بل قيل مهما شرطوا المكانا بينى على بطلان بيعهم معا لأن هذا الشرط في نص الأثر ونقل القطب عن التاج ومن فقال بعض فاسد ومنهدم وموضع القبض فذاك حيثما وقيل حيث عقده قد وصفا وقيل بالتمام لو لم يشترط وقيل مهما شرطوا القبض يتم وقيل عكس ذاك قال القطب لكنما الأخير مما رسما وقد أتى في أثر للقسـدا أن يشرطوا مكان دفعه وقد فإن هما في عقده ما عيننا فإن موضعا به قد أوقعوا

محل قبض ما لهم من السلف وبلاد المستلف الذي عرف على كلا القولين هذا جائى وذا هو الراجح في رأى الأول عظيمة فهو على هذا جرى إن لم يعين موضع له رسم يصح لو مكانه قد أبهما كذا لا تعيين فيها يدرى لم يذكرن تعيينه ولا رسم والكيل والحب بلا إشكال فالسلم المعقود بطلا كانا والشرط إن في عقدة قد وقعـا لم يأت فيه الإذن من نص الخبر لم يشترط قبضا بموضع زكن وقال بعض فيه أنه يتم كان به حاكمنا قد حكمـا وقيل في بلاد من تسلـفا قبض له في موضع لهم يخط ودون ذاك فاسد ومنهدم وذى الأقاويل رأها الصحب أضعفها يقول قطب العلمـا بأنما الأحسن ما بينهما أوجبـه النعمان فيما قد ورد لدفعه من موضع وبيننا لعقدهم الدفع به قد تقع

وإن هم قد عينوا كانوا المحل وقبضه بغير ذاك الموضع
تعين الدفع به كما جعل فإنه من جملة الممتنع

الإشهاد في السلم

والبيع للدين جميعاً والسلف فقال بعضهم يصح ويتم وقال بعض العلماء يفسد كذا إذا أشهد من ليست تصح كذلك المجنون والعبد معاً وجه الذى يقول بالمعصية وسيلة إلى ضياع المال وجه فساد البيع أن الله جل وإنه إن لم يكن ما فرضاً وجاز بيع الدين كان سالماً لو بشهود لم يكونوا أمناء وكل من إشتهاده ليس يصح كذلك أيضاً من يجبر نفعا وذاك إن لم يقع النسيان فإن يقع ذلك فالبيع انعقد أما لدى لأحكام ما بين الورى وأنه من أجل ذاك حصلاً وذاك إذ فرط في الإشهاد فصار في الوصف كمن لم يشهد وقال بعضهم بأن البيع تم بدون ما شهادة فيه اختلف وقد عصى فاعل ذاك واجترم جميعه إن فيه لما يشهدوا منه شهادة كطفل متضح ومشرک إشتهاده لم يقعاً بأنما في عدم الشهادة وذاك مكروه بكل حال قد فرض الإشهاد فيه لأجل فيه فذاك باطل لا يرتضى أو غيره كذاك قال العلماء وباب مع غيره لابن هنا كمتحن أجير متضح بقوله أو يدفع من دفعاً ولم يقع جحد ولا نكران ما بينهم والواحد الفرد الصمد فذاك غير ثابت إذا جرى عصيانه والأتم مما فعلاً أشهد من ليس يكون جادى من ثم في العصيان صار مرتدى إن سلماً قد كان أو غير سلم

لو كان لم يشهد لهذا الشأن
للدب جاء ليس للإيجاب
مع أكثر الأصحاب أهل العلم
في كل عقد غير عقدة السلم
إلا إذا كان بإشهاد وفي
كل العقود غير عقد السلف
بعيره لبدوى فجسد
بنية تشهد بالذى جرى
فقال عندي واضح الشهادة
من أين تدري يا خزيمة الخبر
إنك صادق بدون ما جدل
عن ربنا سبحانه لنقبل
بذى الشهادات في نص الخبر
بلا شهادة من الأصحاب
ليس الوجوب منه قد يراد
للدب قد جاء وللإشهاد
عند يهودى ولم يستشهدن
ودفع الأثمان مع عقد جلى
يفسد مع أكثر قادة السلف
كان صحيحاً فالجميع انهـدا
أم أنه قد كان أيضاً لم يحل
فرد من الأثمان مقدار جعل
لأنما المشروط في عقد السلم
في وقت عقده لها قد أبرموا
بأن يجاء بعد ذاك ببدل

وذاك عند عدم العصيان
وذاك أن الأمر في الكتاب
وصحح الجواز دون إثم
لو أنه بدون إشهاد رسم
وعدم انعقاده في السلف
قالوا فأما عدم الوجوب في
دليله بيع الرسول من معد
أثمانه فلم يجد خير الورى
ثم أتى خزيمة بن ثابت
فقال خير الخلق والزاكى الأبر
فقال يا خير الأنعام وأجل
وإنفا فيما إلينا تنقل
من أجل ذا سمي خزيمة الأبر
فحين باع المصطفى الأعرابى
بان لنا بأنما الإشهاد
فالأمر في الآية بالإشهاد
والمصطفى أيضاً لدرعه رهن
وعاقد لسلف مع رجل
فزيف البعض فذلك السلف
جميعه ما زيفوا منه وما
وحل ما قد رسموه من أجل
عين في محل عقدهم لكل
منسلف أم لم يعين إذ رسم
إحضار أثمان وتقبيضهم
فلم يكن يجزيهم في ذا المحل

ما كان من زيف هناك قد وصف
وقيل بالأبدال للمزيف
ما لم يحل أجل أجله
إن حل ذاك الأجل المعروف
ويبطل الزيف وما قد قابلا
وقال بعض العلماء يفسد
ما قد غدا مقابل الزيوف
وصح ما يقابل الذي يصح
هناك ما يقابلن كلا
ولا يصح في الزيوف تبدل
واختير أن يفسد ذاك السلف
إن لم يكن سمى لكل درهم
فإن يسم يفسدن ما قابلا
وصح ما يقابلن الجيـدا
وإن يكن قد زاد ذلك العدد
أو يخلطن فيه ما ليس له
ففيه ما قد مر من أقوال
وسلف في التمر والبرمعا
من النقود هاهنا فالسلف
وإن يعين ما لكل منهما
وجوزوا لو كان لم يعين
وذلك المقال مبنى على
شراء أشياء مئمنات
وهو على رءوسها فليحكم
في التمر والنصف الأخير فرضا

لأجل ضيق كان في شأن السلف
بمثله من الصحيح والوفى
ويأخذن بعد ما صح له
من قبل ما إن تبدل الزيوف
نه من المئمن أيضا بطلا
من المئمن الذي قد حددوا
من ثمن لديهم معروف
لو لم يبين عند عقد متضح
فرد من الأثمان إذ تجلى
لو قبل أن يكون حل الأجل
ما كان قد صح وما يزيف
كذا من الحب ومن تمرهم
رديه من ثمن تحصلا
هذا هو المختار عن أهل الهدى
أو أنه ينقص عما قد عهد
كمثل مسروق وغصب ناله
أربعة مذكرة بحال
ولم يعين ما لكل وقعنا
تحد حيث إنه لا يعرف
فذاك ثابت كما قد رسما
إن لم يكن زيف بعض الثمن
مقال بعض وهو من قد حلا
بثمن فرد لهم يأتى
بأن نصف هذه الدراهم
للبر والباب بهذه انقضى

الشرط في السلم

شرط عيار بلد قد علما
بشخصه وأن يعرّفه
ولا عيار لفلان بن فلان
بذلك الشرط الذي لهم رسم
إذ ربما يتلف أو ينكسر
عاش وما أصابه انكسار
عيار بلدة لذاك القائل
وقيل فاسد ولو ساواه
لو كان قد عين واحدا عرف
فإنه يسلم في كيل علم
وكسره من بعد ذاك والتلف
فحكمه له بهذا القطب صدع
إن كان لم يوجد له مثل عرف
عام معين له أو أشهر
قد فعلوا فإنه منهم
أو تلكم الأشهر بالتمام
فالسلف المعقود ثابتا غدا
لو كان لم يوجد بذلك العام
هذا المقال في الذي قد أقبل
وليس في ذاك من انهدام
لأنما العادة فيما أوضحا
وغالب الأمور فيها توجد
وليس بالقليل في الأمور

وجائز فيما إليه أسلما
ولا يصح أن يعين نفسه
فلا يقل بهذا العيار مثلا
واستظروا فساد ذلك السلم
لأن ذاك دون شك غرر
ففساد لو ذلك العيار
إن يكن العيار لم يماثل
وصح إن ساواه أو ضاهاه
وصح القطب إجازة السلف
لقول خير الخلق من شاء السلم
وذلك الواحد كيل قد عرف
فذاك أمر حادث فإن وقع
وحكمه يكون فسخ للسلف
ولا يصح سلف لثمر
لعله لا يوجد وإن هم
لو أنه يوجد في ذا العام
وقال بعض إنه إن وجد
وقيل بالصحة والتمام
أو تلكم الأشهر فليأخذ على
من أشهر له ومن أعوام
وهو الذي القطب له قد صحا
بأنها توجد فيما حددوا
وقال والعبارة بالكثير

وغالب الأمور في الشريعة
 كذاك إن أسلفه لتمرر
 كذا لتمر قرية معينه
 وهكذا في كل ما يعين
 أو في مكان لهم لأن ما
 ليس بمأمون الوجود أبدا
 فهو يكون غررا إذ لم يكن
 وقيل بالجواز في ذاك كما
 وليس من بأس إذا ما اعتيدت
 وقيل من في الزعفران أسلفا
 بأن يكون همذانيا فقط
 فقال لا خير به إذا شرط
 إن زعفرانا أو طعاما ما ذكر
 ومسلم إلى متاع واشترط
 وإن رضى أن يأخذ الدونا
 وإن أصاب الحب ذاء زيفا
 إلا إذا شاء له أن يأخذ
 لكل ما يأكله والتمرر
 وقيل في كفارة الأيمان
 إلا إذا ما كان لا ينتفع
 ومن يكن لرجل قد دفع
 وقال للأخذ إن غيبه
 يجوز إن صدقه وقبلا
 وجاز إن كال وقد نواه
 وقيل من يطلب شخصا من بلد

تجرى على الظن لهم والعادة
 فلان فيه الخلف أيضا يجرى
 أو تمر إقليم له قد بينه
 من تمر في زمن يمين
 كان معيناً بوقت علما
 إلى زمان للوفاء والأدا
 يبقى على الأيدي إلى ذاك الزمن
 يعلم مما قبل ذا تقدا
 سلامة لمثل ذا وظنت
 ويشترط عند الأداء والوفاء
 أو أنه أيضا يمانيا شرط
 أرضا له واحدة كان فقط
 إذ لم يكن يبقى على أيدي البشر
 من ذاك طيبا له ما قد شرط
 فإن ذاك جائز يرونا
 أو مطر لا يلزم المسلفا
 وفي زكاة الفطر يجرى مثل ذا
 كمثله في كل أمر يعرو
 يجرى وفي الظهار من نسوان
 به فإنه هنا لا يدفع
 ظرفا ومثله الجراب والوعا
 كذا كذا من أصوع تلفيه
 ليس يجوز ذاك أو يكيلا
 لمسلف مع بعضهم يراه
 بسلف كان عليه من أمد

فوجه الشخص إليه السلفا
وأحسن الأحوال أن يأمر من
ومن يكن أسلم في حق فله
بطيب نفس دافع أو يعطى
وجائز أن يأخذ عن الجذع
ولا يجوز الأخذ للزيادة
كذلك أيضاً سائر الأنعام
وغير ذا مما يكون السـلم
وقيل لا يجوز ذاك بالهبة
وقيل لا يأخذ من أسلم قط
أو رأس ماله لما قد وردا
قد قال من أسلم في شيء فلا
وجوزوا أخذ شعير بدلا
في الكيل بل كيل الشعير يقبض
إذ الشعير يجربن حيث جرى
أن نصاب واحد يكمل
وإن واحدا بثمان منهما
وجوزوا الأخذ بهذا الثمان
إن كان دون شرطه ما أخذ
من كل نوع كان للأعلى بدل
عن لحم أغنام ولا يأخذ قط
لا بالنسوا ولا بتقويم جعل
وبعضهم أجاز أخذ ما علا
من نوعه إن كان ذاك قد شرط
يبنى على جواز بيع لهم

وقال كله فإذا كال كفى
يكيه له وذلك يقبض—
أن يأخذن جذعا إن حصله
زيادة لثمن بقسط
حقا ويبرى من زيادة تقم
نقداً من المعطى بكل حالة
وسائر الانسان في الأحكام
فيه وبعض بالجواز يحكم
قط ولا بثمن قد حسبه
غير الذى أسلم فيه واشترط
أن النبى الهاشمى أحمدا
يصرفه في سواء أو يحولا
بر بلا زيادة إن فعلا
عن بره إذا جميعهم رضوا
برهم في حاله ألا ترى
بالثان إن هناك نقص يحصل
نسيئة ربا بذاك حكما
في النوع من تمر لنوع ثانى
ويأخذ الدنى أيضا هكذا
كمثل لحم بقر أو الإبل
أعلى عن الأدنى فإنه غلط
فالبر للشعير لا يأتى بدل
عن الدنى منهما إن حصل
في عقدة لسلم لهم تخط
وشرط إن في عقدة قد أبرموا

لا سيما أن قال إن لم تجد
والمصطفى بكرا يقال اقترضا
وليس ذا من بيع ما في الذمم
كذلك الخلاف أيضا قد نقل
إذا عليه اتفقا كالبر
بالبر أو بالصوف بالتقويم
فما له يأخذ إلا جنس ما
غلا يجوز البر بالشعير
فإنه في صورة البيع لما
وبيع ما ليس لديك عرفا
وجاز في بر شعير أو ذره
ولا يجوز أخذ شيء من سلم
فيفسدن بذلك الصنيع
وجائز ذاك بفسخ البعض من
قال الإمام القطب ما من مانع
من أخذ بعض ما إليه أسلموا
وإن هم قد فسخوا عقد السلم
فما له قد قيل أن يعترضا
إن كان لم يقبضه أو أصلا حصل
قال الإمام القطب عندي نظر
كذلك الخلاف إن تعرضا
في سلف ومثله غير السلف
وبعد أن يقبضه فيعترض
لو أنه من عند صاحب السلف
لو أنه وافق رأس ماله

أدنى فتدفعن لى من جيد
وبعد ذا عنه رباعيا قضى
بل هو من حسن القضا والكرم
في القرض هل يؤخذ غير ما بذل
عن الشعير وكمثل التمر
أو أنه يمنع للتحريم
أقرضه بعينه محتما
ومثل ذاك البر بالتمور
لم تقبض وفيه نهى علما
وبيعك الطعام من قبل الوفا
أو درهم أو غير ذاك قدره
وبعض رأس المال بعضهم جزم
سلفهم جاء عن الربيع
عقدتهم وبيقا بعض زكن
على الصحيح والمقال الشائع
وبعض رأس المال ما بينهم
بموجب لفسخه لهم علم
برأس ماله عروضا للقضا
من متسلف فإنه حظ
فلا أقول ذاك شيء يحجر
عن الدنانير دراهم اقتضى
فيأخذنها بصرف قد عرفت
ما شاء من عرض ومن أصل عرض
على اتفاق قادة لنا سلف
أو مسلما إليه في أحواله

برا فيأخذنه في الحال
لو أنه عن بره ذاك يترد
ما كان جناز فيه عقد السلف
فإن يكن قبضه في حاله
قد شاء من أى نوع علما
عن ابن محبوب وحيان الأجل
عن رأس ماله عروضاً تعرض

كمثل أن يكون رأس المال
فيشتري منه به برا نقد
قال أبو المؤثر من أسلم في
ثم استرد بعد رأس ماله
فليأخذ به بعيده ذاك ما
وفي الذي بعضهم له نقل
إن لم يجد دراهمها فيقبض

تولية السلم والشركة فيه

وشركة حوالة منتقيه
كمثلها من كلما تقدا
أحكامها حكم البيوع الراقية
وذلك مما عنه ينهى ويذم
أو أنه يبيع بما في الذمة
فإنها يبيع وفيها ما غير
يجوز أن يحال عن بعض السلف
في شرحه وقال صلى في السلم
يجوز في سواء مما رسما
في الخبر الذي عن الهادي رفع
حوالة في رأيه الوجيه
ذاك الذي ينقد في عقد زكن
أو شركة يعقدها علانيه
وهو له عليه حب قد سلف
والجنس واحد جميع ما لزم

وفي الذي أسلف فيه التولية
وذلك مثل الحب والتمر وما
لأنما الشركة ثم التولية
وها هنا يبيع لشيء في الذمم
كان بشيء حاضر للصفة
كذلك الحوالة التي ذكر
وجاء أنه إذا حل السلف
وهو الذي استظهره القطب الأتم
بأنه يجوز فيه كل ما
وإنما أمنع فيه ما منع
فجائز بعد الحلول فيه
وجائز في مسلم وهو الثمن
إن كان حاضر هناك توليه
ومن عليه لامرئ حب سلف
من أجرة وكل دين قد علم

فلا يصح ما هنا التقاضي
إلا إذا كان بصلح أبرما
وجوز القضاء بعض من سلف
بماله على سواء وقعا
من كل شيء قد غدا ممائلا
وقيل غير جائز وجاز في
ومسلم لاثنين ثم عملا
فيفسدن عليهما عقد السلم
وجاء في قول لبعض العلماء
سهم الذي كان لديه عملا
وإن يكن اثنان أيضا أسلما
فسخا لديه واحد فسهمه
وقال بعض العلماء أولى الرشد
تفسح كلها إذا ما حلا
ومن يكن أسلف شخصا سلفا
نم لرأس ماله بعد رجوع
وبعد ذاك الحال بأن الأمر له
ف قيل عند أخذه ينتقض
وقيل إن لم يأخذه على
وإنما ظن بأنه انتقض
وبأن بعد ذاك صحة السلف

إلا بقبض وبكيل ماضى
فالصلح جائز على ما رسما
فيما عليه كان من حق السلف
من سلف أو أجرة بيع معا
لما عليه قبل ذاك حصلا
سلفهم يقاصمون بالسلف
مع واحد من ذين فسخا أبطلا
لأئما العقدة ليست تنقسم
بأنه يفسخن منهما
فسخا ويبقى واحد لن يبطلا
لواحد ويعمل منهما
يفسخ والآخر لا يلزمه
بأنما العقدة مهما تتحد
فسخ بها وأمرها اضمحلا
وطنه منتقضا مزيفا
أخذه لظنه الذي وقعه
صحة عقده الذي قد فعله
ما عقودوا من سلف وفرضوا
فصد لنقض سلف لهم خلا
آخذه لأجل ماله عرض
فهو على الحال الذي لهم سلف

الرهن في السلم

وقبل أن يحل ميقات السلف فالرهن ممنوع به مع من سلف

قد كان في العقدة رهنهم وقع وهو سواء أوقعوا ذاك السلم أو كان ذاك الرهن بعده ولم وجائز بعد الحلول حيث لم وجائز فيه الحميل مطلقا في عقدة وبعدها قبل الأجل كان على الأساس للحمالة وإن يقع رهنهم على السلم فيفسد الرهن جميعا والسلم لو كان ذاك الرهن لما يقبضا وفيل إنما الفساد إن هما أو أنه قد كان ذلك السلم فإن يك الرهن بعيد العقدة ولم يكن هناك ذكر حينما غثابت إسلامهم وانتقضا وفسدا في قول بعضهم معا من قبل أن يفترقا من حيثما ورخصوا في الاوتهن في السلف لو أنه في عقدة قد وقعا كما يجوز الرهن بالإطلاق وذلك الترخيص قول رفعها يرفع عن أبي على المرتضى قال وإنا لم تجده في الصحف قال وأما القول للجمهور والرهن إن كانا بعقدة معا

أو بعدها فكل ذاك ممتنع على أساس الرهن مع عقد حتم يكن على أساسه ذاك السلم يعقد على أساسه ذاك السلم حميل وجه أو أداء حقيقا وبعده لا بأس فيه إن فعل أو لم يكن وقوع هذى العقدة قبل حلول الأجل الذى رسم ويرجع لرأس مال قد علم فإن نفس عقده قد نقضا في عقدة واحدة قد أبرما على أساس الرهن عقده انبرم قبل حلول أجل مثبت قد عقدوا أو قبله تقسدا رهنهم لو كان ذا لم يقبضا إن في مكان واحد قد وقعا كانوا ولو في عقدتين أبرما وذلك بالإطلاق عن بعض السلف واحدة أى عقد هذين معا في الدين عندهم بلا شقاق عن بعض أصحابنا شذوذا سمعا موسى وذاك من خيار من مضى عن غيره ممن مضى من السلف فهو فساد السلم المذكور وإن يكن في غيرها قد وقعا

فحسبما قلنا من الخلاف
ومن يكن من رجل قد طلبنا
قال له ضع إن أردت السلفا
حتى لكم آخذ من إنسان
فسار بعد ذا وقد تسلما
وإن يك الكفيل رهنا أخذا
ثم وفا من بعد من تسلفا
فالرهن ضامن له من كفلا
وبعد ذاك الرهن ناله العطب
أو يتردد إن ما قد فضلا
وجوزوا لرجل أن يطلبنا
أنى أريد سلفا منك كذا
إليه ذاك بكتاب عرفا
كذا كذا من ذهب أو فضة
إلى كذا من زمن قد عرفا
لكن إذا وافق ما كان ذكر
على مقال ثم يشهد أن من
وقيل لا ينقذن أو يرسل
أو أنه يشافهه لقد
ومن أجاز ذلك الأمر بخط
فإنه يبنى على أن القلم
ومن يراه أنه غير كلم
إلا لدى من قال في البيع يتم
وجوزوه برسول قد عرف
يقول ذا النقد إليك من عمر

في ذاك والتفضيل عن أسلاف
يسلفه دراهما أو ذهبا
رهنا لدى للأداء قد كفى
فقال خذ ما شئت من رهان
من غيره فجائز فعلهما
ثم عراه تلف من بعد ذا
لسلف حقا له على الوفا
وإن وفا الكفيل ما تكفلا
فإن ذا الرهن بما فيه ذهب
أى متسلف ومن قد كفلا
من رجل لسلف فيجبنا
ان ذهبا أو فضة فينفذا
أنى أنفذت إليك السلفا
في ذا وذا من ثمرة أو حبة
لأشهر أو سنة إلى الوفا
مستلف فذاك العقد استقر
يصح منه بعد عقد قد زكن
له كتابا بعد ذا أو رسلا
قبلت ما ذكرته لى وانعقد
من ذين أو من واحد منهم فقط
أحكامه تكون أحكام الكلم
فلا يرى به إجازة السلم
بدون لفظ إن يك القصد علم
من مسلف إلى الذى شاء السلف
في نحو جرى من حبوب قد ذكر

إلى كذا من أجل قد علما
 وجاز بالكتابة الإسلام
 أو أنه قد كان لما يفهما
 وهكذا يجوز بالإشارة
 ومن يك الكلام منهما علم
 على مقال جاء إلا إن يكن
 وبرسول جاز عقد فيه
 يدفع نقد وبأمر المسلم
 إنى أسلفتك مثلما ذكر
 وإن تكن تلك النقود تلفت
 من قبل أن يوصلها للمستلف
 إن لم يضيع في الذي قد وصفا
 ومن يطالب رجلا حقا وجب
 إنى قد أذنت أن تسلفا
 فقال بعضهم يجوز ذاك له
 ومن يكن أرسل شخصا يستلف
 رسوله أو أنه من عند
 فباطل على الصحيح ذا السلف
 يكون كاللتصريح أنه طلب
 ولو أراد منه لما يرسل
 فحينما خالفه في قصده
 أو من شريكه عنده أبطل ما
 أيضا وفي الواحد لما يكن
 قال الإمام القطب إن بينى على
 جازا معاً وجاز إن عرفه

فذاك جائز كما قد رسما
 ممن عليه امتنع الكلام
 لغة ذاك بها تكلما
 كمثما يجوز بالكتابة
 فغير جائز له إلا الكلم
 لا يفهم الثانى كلاما منه عن
 من مسلم لمسلم إليه
 رسوله أيضا إلى المستلم
 من الكلام قبل هذا وغبر
 من يد مرسول بها وما وقت
 فغير ضامن لذلك التلف
 لكن لها يضمن من تسلفا
 فقال مطلوب لمن كان طلب
 على ثم تجعله وفلا
 ورده بعضهم وأبطله
 له ومن لدنه أعطاه السلف
 من قد غدا شريكه في النقد
 لأنما إرساله ليستلف
 تسلفا من غيره وقد أحب
 له لأخذ سلف من أول
 ذاك وقد أسلفه من عنده
 قد كان من عقد هنا بينهما
 مشترى وبائعها في موطن
 جواز ذاك وهو قول نقلا
 بأنه من عنده أسلفه

أو من شريكه وقد أتمه
في حالة الإعلاء والإتمام
وذلك الإتمام في ذا الحال
كذلك إن أعطى له دنائرا
فأخذ المعطى لنفسه كما
جاز إذا أتم حين أعلمه
في حالة الإتمام والإعلاء
وبعضهم يقول لو لم يحضرا
ومطلقا بعض أباح الأخذ له
أو أنه بذلك لما يعلمها
وهكذا يكون في غير السلم
وقال بعض ما له أن يأخذ
ولا لمن مقامه قد قاما
إلا إذا ما كان رب المال قد
لكل دينار يكون مثلا
وغير من أرسل كالرسول
وإن يقل هذى دراهم إلى
أو استلف لى من سواك لم يحل
إلا إذا أعلمه وقد أتم
وقال بعضهم ولو لم يحضرا
ولا يصح لامرئ تسلفا
دراهما من عنده ليشتري
فيقضيه نفسه عما لزم
من واحد ليس يكون ولمن
ومن يرى بأن ذاك لا يتم

إن حاضرا قد كان ما أسلمه
وذلك تنزيل لـذا الإعلاء
منزلة التجديد للأفعال
وقال سلفها الورى كما نرى
يعطى سواء دون نقص علما
إن كان في الحضرة ما قد أسلمه
كمثلا مضى من الكلام
فإن ذاك جائز إذا جرى
أعلمه بما هناك فعلة
أتمه أو كان لم يتمما
كذا حكاة القطب فيما قد رسم
لنفسه بدون إذن نفسه
إن غائبا قد كان أو أيقاما
عين مقدارا على الأخذ وحد
كذا من التمر فذاك حلالا
في المنع والجواز والتفضيل
غيرك أسلمها ولا تعطى
من عنده على اتفاق للأول
وكان في الحضرة ذلك السلم
إذا أتمه بعيده ما درى
أن يعطين من له قد أسلفا
بها لجنس حقه المقرر
إذ القضا كالبيع والشرا علم
يجيزه يجيز هذا حيث عن
فالخلف هل يفسخ ذلك السلم

فيرجع لرأس ماله هنا
لأن ذاك الأمر أمر قد حصل
فذاك أمر خارج عن السلف
وقال بعض إنه إذا قبض
أما الذى قد فعلوا من الشرا
فى قول بعض ولدى أناس
والقرض والشرا ممن سلفا
كذلك من شريكه فى السلف
كذلك أيضا طلب الدلالة
على امرئ كان يرى لديه
ليشترى من عنده أو يطلبها
وقد رويناه النهى للسلف
وذلك فيما جاء للأئمة
بأى وجه من وجوه كانا
أو أنه أعان بالمساومة
أو أنه أعان بالكيال
وإن يكن أقرضه من أسلما
فليس من فسخ بهذا الشأن
وبعضهم يقول إن الثانى
لكنه يعطى لمن قد أسلفا
والقرض ثابت إذا ما يقبض
وقال بعض يفسدن القرض
وقال بعض يفسدن السلف
وقيل بالفسخ إذا ما قبضا
أعنى الذى ليست تجوز فيه

أو أنه لا فسخ فى ذاك عنا
من بعد عقدة ومن بعد الأجل
فماله من أثر فيه عرف
من ذاك شيئا فهنا الفسخ عرض
والبيع والتبديل ثابت يرى
بأنه منهدم الأساس
ليس يصح لامرئ يبنى الوفا
أو غيره فكل ذاك منتفى
من ذين ممنوع بكل حاله
مثل الذى من سلف عليه
قرضا فيقضى ما عليه وجبا
عن أنه يعين للمستلف
لأجل سد كان للذريعة
لو بدلالة له أعانا
فى الاشتتر السلف قد لزمه
وهكذا الميزان فى ذا الحال
أو باع أو أعانه بوجه ما
بل يترددان بيع الثانى
يكون أيضا ثابت الأركان
من غيره حين يرييد للوفا
وليعطه من غيره إذ يدفع
وسائر العقود فهى نقض
وذلك بالإطلاق أيضا وصفوا
بما ذكرنا قبل ذاك ومضى
إعانة ففسخة يعنيه

لا إن يكن لذاك لما يقبض
وبعضهم أجاز أن يبيع له
ثم يرده إن يسه به بعد ذا
وهكذا يجوز أن يعطيه
ليشتري مستلف بالثمن
ويقضين ذلك في حق له
على الذي لديه ذاك للشرا
وذاك إن لم يشترط مع عقدة
أو عند بيع الثان حال العقدة
أو قبلها أن يوفيه للسلم
أو من إعانة لها قد قدما
أو من سوى العقود من إعانة
وقد نهى عن بيعتين في السلم
بكيلة واحدة فيما عدا
عنهم جواز بيعتين في
والوزن والذرع كمثلي الكيل في
وقييل لا بأس بيعتين
بذرع واحد وبعض حلا
بكيلة واحدة أو وزن
والأول المشهور حملا للخبر
ومن أجاز حمل النهى على
بكيلة واحدة أما إذا
فبيعه برسم كيل أول
وجاز للسلف المحمول
وهكذا القرض لأن الحق لم

فليس من فسخ بذاك قد قضى
كجس حقه بكيل جملة
بكيلة ثانية وينفذ
لثمن يدفعه إليه
لنفسه الجنس الذي به عنى
وجائز أيضا بأن يدلّه
ونحوه من الاعانات جرى
لسلم أو قبل تلك المدة
أو قبله أو حالة الإعانة
مما يبيعه له بهذا التزام
من سائر العقود ما بينهما
فذاك غير جائز بحالة
وغيره من كل بيع قد رسم
زيتهم فإنه قد وردا
بكيلة واحدة تأتية
ذاك قياسا قد أتى عن سلف
وما يكون زائدا عن اثنين
بيعين أو ثلاثة أو ما علا
أو ذرع واحد وذاك يغنى
على الذي من لفظه لنا ظهر
ما كان من بيع بلا قبض تلا
يقبضه بكيلة مستحوذا
بلا إعادة من المطلق
عنه شراؤه من الحميل
يكن على الحميل ما هنا ارتسم

لذلك المسلف المكفول
وليس من يكفل هو السلفا
وجاز للحميل إعطاء السلف
يأخذ ما توافقا عليه
كمثل أن يعطى للمسلف
شعره أو عكس ذا واستحسننا
لأن في أخذ سواء شئها
عنه النبي المصطفى وربح ما
إن كان في ذلك ربح مطلقا
من قبل يستوفى إذا ما كانا
ولا يجوز الأخذ حتما للسلم
ويفسخن كالدين مهما قبضا
كذا بأخذ البعض من ذاك السلف
وهو سواء كان عمدا قبضا
والقطب قال إن عندي لا يحل
كمثما لا يفسخن إن أخرا
وأنه لو قال فيه المصطفى
لكنه يكفي لهم عقد الأجل
وذاك للمخلوق حق يبطل
فإن رضى بذلك التقديم
كما يجوز للذى تسلفا
على الذى كان عليه السلف
وجائز بأن يقول قد أرف
فهيئنه لى وجاء الخلف في
قبل حلول وقته ادفع لى ما

بل هو للمسلف دون قيل
فالمنع في المسلف قد توقفا
من عنده والأخذ ممن استلف
لو غير ما أعطى هناك فيه
برا ويأخذ من المستلف
أن يأخذ من مثلما أعطى هنا
ببيع مالم تقبضن وقد نهى
لم تضمن والنهى عنه علما
والبيع للطعام بيعا حقا
أعطى طعاما عنه واستباننا
قبل حلول الأجل الذى رسم
قبل حلوله ولو على الرضا
والدين يأبى الفسخ في قول السلف
أو غلطا في وقته هل انقضى
فسخ بقبض سلف قبل الأجل
عن وقته الذى له تقررا
بأنه لاجل قد عرفنا
ذاك الذى يعلم حين العقد حل
يوما إذا يطله ويهمل
فجائز ما فيه من تحريم
بأن يكيل ويزيد إن وفا
على الصحيح لو عليه اختلفوا
مقات دينى وكذلك السلف
لزومه وهو مقال للمسلف
عليك عامدا بذاك ألسلف

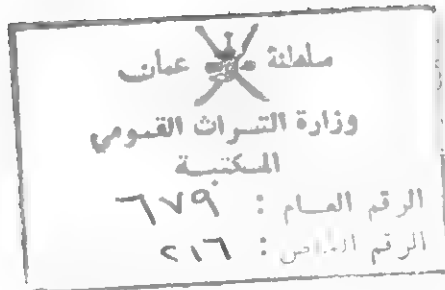
ولا يصح عندهم أخذ السلف بالكيل إن بالكيل كان أسلفا فأخذه بالوزن أيضا حددا وإن يكن بالذرع يوما أسلفا وهكذا إن كان مسلفا بعد ويزعم البعض هنا ممن سلف مستوثقا بكيـله أو ذرع وبعد ذاك أوقفوا الإيفاء فإن إلى الكيل ونحوه رجع فبان فيه بعد ذاك وظهر فإنه يلزمه يـرد ما ويأخذون نقصانه مستوفيا فالمصطفى لو قال في كيل علم قد قاله ما قال في توفيته إذ لا ربا فيه إذن ولا عرر فإنه قد كان أمرا ظاهرا ورضيا به وقد يجاب لأنه يفضى إلى التنازع وحالة الكيل فليس يشترط إن كان قد صدق من تسلفا وقيل لابد من الحضور وإن يكن مع قبضه قد اشترط وأنه من بعد كيل وصفا جاز ويتبعه بما نقص وقيل إن صدقه من أسلفا

إلا بما عليه عقدهم وصف وإن هم بالوزن خطوا السلفا لا يأخذون بغيره عند الأدا فهكذا بالذرع يجعل الوفا على الصحيح عندهم والمعتمد بأنه إن كان في عقد السلف أو وزنه أو عدد أى نسوع بالحرز لا بطلان فيه جاء من بعد ما استوفى بتحزير وقع زيادة أو نقصه عن القدر قد كان زائدا على ما رسما إذا هما بذاك ما تراضيا فإنه في شأن عقدة السلم فجاز فيه الحرز مع تأديته فيه كثيرا وهو أيضا لو كثر لا غائبا قط ولا مستترا بمنع ذاك وهو الصواب لأجل جهل في الوفاء واقع حضور مسلف لدى كيل يخط حين ادعى الكيل له على الوفا أو من شهادة على المذكور بأن يكيـله بكيـل منضبط يقبضه في حقه على الوفا إذا رآه بعد ذاك منتقص بأن في هذا الطعام ما كفى

كيل كذا فقال بعض العلما
وقيل لا وقال بعض الأول
أى أنه كال له بالنية
لا إن يكن لغيره قد كال بل
ومسلف عما له قيل يجب
قام لأنصباهم فقبضوا
فذاك ثابت ولما ينكر
وإن يكونوا حيثما الحجة لا
فإنه يكيله في الحال
من ملكه وبعد ذاك يأمرن
وإن يقل مستلف لمسلف
كل من جنوبى يا أخى لنفسكا
فذاك عند البعض جائز وقد
أن يقضيه من غدا مستلفا
وإن يكن أعطاه من تسلفا
فأخذ الحق على القضاء
وقيل بل يكيله أو يرجعه
وإن يكن آخذه هذا على
لكنه يكيله ويسلم
وقيل بل يقضيه من تسلفا
وإن هما تخالفا على الأجل
فالقول قول من نفى الحلولا
سواء المسلف والمستلف
تأخير وقته لأمر عرفا
لربما يجب للتعجيل

بأن ذاك جائز بينهما
إن كان قد صدقه في الأول
فذاك جائز بدون حرمة
يكيله ثانية ولا يخلل
وبعد ما داسوا لحبهم وصب
عما له عليهم فيما مضى
وكلهم مما عليه قد بدى
تتألمهم لأجل بعد حصلا
ويخرجنه على كمال
من قد يكيله له ليقبضن
بعد حلول أجل للسلف
واقض الذى على قد كان لكا
جاء لبعض أنه لم يك بد
من بعد أن يكيله على الوفا
لحقه على جزاف للوفاء
فذاك باطل بلا خفاء
لكى يكيله وبعد يدفعه
نية أن يكيله لم يطلبا
ذاك لنفسه وأمره يتم
من بعد أن لكيله قد عرفا
فقال ذا حل وذاك لم يحل
مع يمينه على ما قيل
فقد يجب أيضا المستلف
كمثما إن الذى تسلفا
يوماً لأمر عندهم معقول

إن لم يكن من ادعى الحلولا
ومدعى زيادة على الأجل
فإن أتى بها وإلا سمعا
لو كان من أسلم من هذين
يحلف إن أجلا قد وصفا
أدلى ببيان عندنا مقبولا
تلمزمه بنينة تلغى الجدل
مقال من بالقل في ذاك ادعى
لكنما ذاك مع اليمين
إلى كذا وقد وفا إذ حلفا



باب بيع الدين

لأجل معين قد رسما
أو واحد مع عدلتين اعتبارا
غلامر في الآيـة للارشاد
من علمائنا الأولى قد أبصروا
لو أنه فيما يقل ثمننا
فليس ذا مما يخص بالسفر
أو عاجلا ولم يكن إلى أمد
في بيعه ذاك الذي سطره
إذ يمكن الخصام فيه واللدد
لو كان ذاك في يديه قد سقط
بالرسم بالخط الذي لا يشكل
بما به قالوا وما تكلموا
منه وفاء وحسن المخرج
بأن آية الديون السامية
والاحتياط في أمور المال
في أكثر الأمر على اختصار
بسط وفيها للصلاح أرشدا
مصالح المعاش والمعاد
ثلاثة يدعون ذا الآلاء
فرجل أعطى يتيما مالا
بين في الذكر لنا الفرد الصمد
منا سفيها لم يكن مبالى
سيئة الخلق ولم يطلق

وصح بيع الدين مهما أبر ما
بشاهدين عادلين حضرا
وجائز بدون ما إثـهاد
وهو الصحيح وعليه الأكثر
واستحسن التوثيق في البيع لنا
أو أنه قد كان أيضا في حضر
أو أنه كان يدا أيضا بيد
لأنه يمكن أن ينكره
حتى ولو كان يدا ذاك بيد
يقول إنى لم أبعه لك قط
وذلك التوثيق فهو يحصل
كذا بإشهاد عدول بحكم
مع عقد بيعه لدى من يرتجى
وقال قطب العلماء الراقية
قد بالغت في الحفظ للحلال
قال ولفظ في الكتاب جارى
وهذه الآية فيها وردا
لكون أمر المال منه بادی
وفي حديث للرسول جائى
ولهم لا يستجاب قالا
من قبل أن يأنس رشده وقد
نهيا بأن تؤتى للأموال
ورجل في جيده والعنق

ورجل كان له على أحد
وذاك في دعاء ديناه على
إلا الذي يعطى اليتيم ماله
في هذه الدنيا ولا في الآخرة
وسوء خلق المرأة الذي هنا
على الفتاة أو ظهورها لدى
تكلم معهم بما ليس يحل
وهكذا الإضرار بالجار بأن
أو أنها بالوالدين قد تضر
أما إذا ما شاء خلقها معه
فلا تجيبه إذا تكلمها
فليس من بأس إذا ما صبرا
لأن ذا في حق نفسه ولن
يدل للمذكور قول المصطفى
من يصبرن لسوء خلق امرأة
من الأجور مثلما أعطى على
بل جعل الصبر لسوء الخلق
وخبير التلطيق إن أساءت
بماله يهلك في الأديان
ومن يبيع لأجل ما قررا
كمثل أن يبيع للخريف
وقد مضى بأنه إذا قصد
كذلك إن قال إلى ' الجذاذ
بل إن ذا إلى الفساد أقرب
وهكذا إن جعلوا للمدة

دين ولم يشهد عليه فجحد
ما قاله القطب لنا وفصلا
فلا يجيب ربنا سؤاله
لأنه معصية مشتهره
فهو ظهور لأماراة الزنى
أجانب من الرجال البعدا
كذا خلوها لديهم في محل
لا تنتهي بالزجر ممن قد يكن
أوقتتسا تشير ما بين البشر
بحيث لم تكن له مطاوعة
أو تغلظن عنده التكلمها
لها وقد أمسكها كما ترى
يوصله إلى هلاك إن يكن
صلى عليه ربه وشرفا
أعطاه مولاه عظيم المنة
بلأه أيوب حينما ابتلى
من بعض ما كان لها من حق
فإنما ذلك مهمما جاءت
أو أنه يهلك في الأبدان
فإنه منهدم من الذرى
أو الشتاء أو إلى المصيف
نفس الفصول جائز ولا يرد
أو الحصاد فهو مثل هذى
لأنما الجهل له مصطب
بينهم تكون رأس السفنة

أو أنه قد قال آخر السنة
لكننى أقول فى هذا الأجل
فآخر الشهر وآخر السنة
آخر يوم منهما وما ذكر
وفاسد إن أجلى جملا
وواحد أكثر منه مده
والقطب للتاج كلا ما يرفع
إلى خروج المشتري إلى بلد
كذا إلى أن يصل البيوتا
ونحو ذا وأثبتوا ذاك إذا
ونقصه من جهة الجهالة
أخرجن أم ليس يخرجنا
إلى مكان جاءه وقصدا
وإن يقل حتى أبيع السلما
وجوزوه إن إلى أيام
وهكذا يكون أيضا فى السلف
حملا للفظه الذى قد أطلقا
قلت ومن يحمله على الأجل
وإن يكن باع إلى الأيام
لأنها الدهر وقول يوجد
وقيل كل أجل مجهول
وصحح القطب الفساد بالأجل
وأقصر المدة فى الدين تعدد
وبعضهم أجازه لو كانا
وليس للأكثر حد إلا

منهم إذ لم يكن قد بينه
ليس به جهالة لمن عدل
ومثله الرأس الذى قد بينه
ما فيه من جهالة عند النظر
كواحد لرجب إن وصلا
كرمضان وكشهر القعدة
قد كرهوا بأن تباع السلع
معروغه كنزوة وكسمد
أو يصل السوق أو الحانوتا
لم يطلبن واحد نقضا لذا
وليس يدري عند هذى الحالة
ويبلغن أم ليس يبلغنا
فإن فى ذلك جهلا قد بدا
فذاك غير ثابت إن وقعا
وهى ثلاثة على التمام
وهو مقال لابن محبوب عرف
على أقل ما عليه صدقا
ف عشرة يكون ذلك الأجل
منتقص وليس بالتمام
بأنها السبع التى قد تعدد
غالبية ثابت على الحلول
إن كان فيه الجهل يوما قد دخل
ثلاثة الأيام عن بعض وجد
أقل من يوم لهم قد بانا
إن زاد عن أعمارهم وجلا

ومن يبيع شيئاً بقرش نقداً فإن ذاك لا يجوز ويـرى وجاز بيع الدين عندهم بكل وعاجل إن لم يكن من جنس ما وإن يكن فهو من المحرم وجاز بالرهن وبالحميل كان دنائير هنا أو كانا أو غيره غالباً في الحوالة من نهيه عن بيع مالم تقبض وهكذا من يبيع دين لهم واستظهر الشيخ أبو ستة في بأن في الدراهم الحوالة لا في المعروض فهي فيها تحجر بيع الذي لم تقبضن وصفاً وقوله مع الحلول قصداً في ذمة المحيل والمحال لأنه إن لم يحل أصلاً يفسخ الدين بذلك الطلب ويمنع المرء في قول الأولى بالدين مثل المال للمجنون كمال أوقاف وكالأيتام ممن شرى لهذه الأموال وخشية النسيان والجحود ويكتب الكاتب للبيان أن يذهب الشاهدان أصلاً

وخمسة لأجل قد حدا بعضهم جوازه إذا طرا ما كان يبيع حاضر به يحل كان به بيعهم تحتماً لأنه من الربا المذموم وبحوالة مع الحلول دراهم أو من طمام بانا يكون مستثنى بكل حاله أو بيع طعم قبل ما أن تقتضى بالدين مستثنى على ما رسموا ما قد رواء القطب والخبر الوفي وفي الدنانير كذا قاله لأنه يلزم مما ذكرروا أو بيع طعم قبل أن يستوفي حلول ما في ذمة تقيداً عليه وهو ظاهر بحال أو واحد من ذين لم يحل قبل حلوله وقبل أن يجب يبيع مال من له توكلوا وغائب ومسجد مصون مخافة الإفلاس والإعدام فيذهب المال لهذا الحال لو أنه أشهد للأشهاد لأنه قد كان في الإمكان ويذهب الخط ويضـمحل

وبسوى النقد من الممنوع
وجوزوا جميع ما قد ذكرا
ولو بدين أو عروض وقعا
بلا ضمان صائر على أحد
وهكذا يكون بالأجـال
وهو مقال الحنفى الألعى
وكل ما قد قلته فى المذهب
ومن يقل بالمنع فى ذا الشأن
على الذى باع بدين وكذا
فى الثمن الذى به البيع فصل
وإن فى تضمنه لنظرا
وقال والمختار فى الضمان
لأنما البيع بذاك قد فسد
لا يرقبن أجلا فيه ولا
فماله يقبض منه أزيـدا
فإنه يرد به بعينه
وإن يكن لزائد تعرضا
فإنه يرد ذاك الزائـدا
وإن يبيع خليفة بعرض
فإن فيما قد رآه الأكثر
بل بالفساد ها هنا قد حكموا
لقيمة البيع حاضرا إذا
وإن يكن قد باعه إلى أجل
لكنما المختار فى القضية
بتكم العروض فالضمان لا

لأنه الأصل لدى البيع
إن كان فى ذاك صلاح ظهرا
ولو هما بحالة تجمعا
لأنما البيع يكون منتقـد
لا رال جاريا على ذا الحال
وأول القولين قول الشافعى
رواية عن قطبنا المذهب
فإنه يحكم بالضمان
من باع بالعرض على هذا الحذا
يعطيه إياه إذا حل الأجل
فيما الثمينى لنا قد ذكرا
يكون فى القيمة لا الأثمان
فليعطه فى الحين قيمة تحد
يقبض من الشارى سوى ما بذلا
وإن يكن لعينه قد وجدا
لربه ليس لمن من شـيئه
عما هناك وله قد قبضا
لن له الشئ هناك وجدا
وإن يشئ حاضر للقبض
منا بأن ذاك بيع يحجر
وبالضمان بائعا قد ألزموا
بحاضر أو عاجل قد باع ذا
فإنه يضمه متى وصل
جواز بيع ذلك الخليقة
يلحقه لأجل ما قد فعلا

لأنه في البيع نائباً جعل وإن يكن قد جوز الموكسل من بيعه بالعرض أو إلى أجل كما إذا من أول أجاز له وإن يكن من أول الأمر حظل فإنه يبطّل قولاً واحداً ويفسخ الدين إذا ما قبضاً رضى به العزيم أو لم يرض أو أنه بلا لزوم وجداً وجوزوه برضا الغريم إن كان قد طأوعه بدون ما وقيل لا إلا إذا ما صرحاً وقال لا يفسخ بعض الأول بلا رضا من الغريم وقعاً لأن كل ما يكون عقده إلا بقول ظاهر والدين فالأخذ لا يفسخه لأنه كذاك باللزوم لكن لزم ما يردّه إلى الذي قد وقعاً وإن يكن يتركه حتى يحل يردّه ويأخذ ماله أو عينه لأن أخذاً أولاً لأنه في غير وقته أتى فيلزم التجديد للأخذ هنا وكل ما قبل الحل يؤخذ

ولحقيقة البيع قد فعل ما ذلك الوكيل صار يفعل يجوز قولاً واحداً عن الأول أن يفعلن ذاك ويعد فعله عليه فعل ذاك وأنه فعل إذ خالف الأمر الذي قد حدداً من قبل وقته الذي قد فرضاً ويلزوم أخذ ذاك أيضاً فإنه منفسخ إذا بدا لو أنه بطلب معلوم كره ولم يبد لذالك ساء ما غريمه برغبة وأفصحا دبتهم بالأخذ قبل الأجل أو برضا منه بما قد صنعا بالقول لا فسخ يصير بعده بالقول أصل عقده يكون ليس بقول من هنا يلغونه من أخذ الدين هنا تغشما عليه أو من ناب عنه مسرعاً أجله فالرد هاهنا حصل وهو الذي قبل الحل ناله غير صحيح بل غداً مبطلاً فمن هنا الفساد فيه ثبتاً له بوقت أخذه قد حسبنا نماؤه لمره فينفذ

على مقال الفسخ بالقبض لهم
لأن ذاك الشيء باق لا شجر
وما هنا أراد بالنماء ما
ولبن سمن وجبن وشحم
والأرض والنخل أو البنات
مثل كرا بهيمة أو عبد
ولم يكن في الانفساخ قط بد
أو باندعا للقبض والتخليصة
وإن يك المأخوذ عاقه التلف
أو أنه من قبل الله بلا
يضمنه على كلا القولين
أعنى على القول برد وعلى
وما له العنا ولا ما صرفا
وهكذا في الشأن للنماء
كمثل أن يصلح في بردعة
وقال فيه بعض من قد سلفوا
وإن من الشيء كان يملك
لأنه أعطاه عن إرادة
وإن يكن بعد لزوم أخذا
فإنه لا يدرك العنا ولا
إلا الذي بقى ويدرك النما
وقال بعض العلماء الأخابر
ونحوها من سكة وقيل لا
إن كان ذاك واقعا بينهم
ويلزم من رد ما قد أخذا

والقول بالرد وعدم الفسخ ثم
في ملك من عليه ذا الحق استقر
من ذاته زاد كصوف علما
وولد أقط و غب شجر
أو أنه من غير ذات آتى
أو منزل وربحه في النقد
من أن يرده بقبض قد وجد
ما بينه وبين تلك السلعة
لو أنه بدون تضييع عرف
واسطة المخلوق ذاك حلا
أخذه لربه في الحين
مقال من ذلك فسحا جملا
من ماله في شأنه وأتلفا
إلا الذي قد كان ذا بقاء
بهيمة بخيط أو بخشعة
يدرك للعنا وما قد يصرف
فإنه نماءه قد يدرك
وعن رضا من نفسه ورغبة
أو بإخافة وإيهام كذا
ما كان صار فأعليه أولا
صاحبه عليه حين اختصما
لا تدركن غلة الدنانير
إدراك في شيء من الذي خلا
على رضا من الجميع يعلم
وما بقى من النماء مثل ذا

وَأَخَذَ خِلافَ مَا إِلَيْهِ
بِلا لَزُومٍ كَانَ بِلَ اعْطَاهُ
فَلَيْسَ مِنْ فُسْخٍ بِذَاكَ الْأَخْذِ قَطُّ
كَأَنَّهُ لَمْ يَقْعَنَّ غَلَا أَثَرُ
وَيُفْسَخُ الدِّينُ بِاللِّسْزُومِ
وَهَكَذَا يُطْلَبُ الرِّهْنُ وَإِنْ
كَالزَّوْجِ يَعْقِدُ النِّكَاحَ مَعَ وَلِيٍّ
وَنَ إِرَادَ الْفُسْخَ لِلْوَثَاقِ
لَوْ الْفَتَاةَ وَالْوَلِيَّ الْقَائِمَ
وَقِيلَ لَا يَفْسَخُ بِاللِّسْزُومِ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْفَسْخًا يُطْلَبُ
إِنْ كَانَ عَاقِلًا وَبِالْبَغِ الْحَلَمُ
لَأَنَّمَا أَحْكَامُ هَذَا الْإِبْنِ
كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْعِتْقِاقِ
كَذَاكَ لَا يَفْسَخُ بِاللِّسْزُومِ
وَبِلَزُومٍ كَانَ مِنْ خَلِيفَةٍ
لَوْ أَنَّهُ خَلِيفَةُ لَغَائِبٍ
وَهَكَذَا إِنْ طُلِبَ الْمُسْتَخْلَفُ
وَالدِّينُ لَا يَفْسَخُهُ أَيْضًا طُلِبَ
لَوْ قَبْلَ وَقْتِهِ الَّذِي كَانَ كَتَبَ
وَمَا لِمَنْ كَانَ لَهُ الدِّينُ هُنَا
إِلَّا إِذَا مَا عَقَدُوا الْبَيْعَ عَلَى
وَيَدْرِكُنْ صَاحِبَ الدِّينِ عَلَى
إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَوْ أَتَهَمَ
أَوْ بِالْهَرُوبِ وَإِذَا حُلَّ الْأَجَلُ

بَاعَ قَبِيلَ أَجَلٍ يَأْتِيَنَّهُ
بِنَفْسِهِ ذَلِكَ عَنْ رِضَا
لَأَنَّهُ غَيْرُ صَاحِبِ مَنْضَبٍ
فِي الدِّينِ بِالْفُسْخِ لَهُ وَلَا ضَرَرُ
فِيهِ قَبِيلَ الْأَجَلِ الْمُحْتَمُومِ
لِدَيْنٍ طَفُلَهُ أَوْ ابْنُ كَانَ جَنٍّ
وَامْرَأَةً لَهُ عَلَى شَرْطِ جَلِيٍّ
فَإِنَّهُ يَحُلُّ بِالطَّلَاقِ
مَا رِضَا الطَّلَاقُ فَهُوَ لَازِمٌ
وَطُلِبَ الرِّهْنُ مِنَ الْغَرِيمِ
رَهْنٌ لِدَيْنِ ابْنِهِ الْمَحْبَبِ
لَوْ لَمْ يَكُنْ أَجَازَهُ الْأَبُ الْأَشْمُ
جَارِيَةً فِي كُلِّ مَا قَدَّ يَجْنَى
وَكِنِكَاحِ الْخُودِ وَالطَّلَاقِ
أَيْضًا لِهَذَا الْوَلَدِ الْمَعْلُومِ
لَا يَقْعُ الْفُسْخُ لِهَذِي الْعَقْدَةِ
أَوْ ذِي جَنُونٍ أَوْ يَتِيمٍ شَاحِبٍ
رَهْنًا لَهُمْ لَا فُسْخَ فِيهِ يَعْرِفُ
حَمِيلٌ وَجْهَهُ أَوْ أَدَاءُ مُنْتَخَبٍ
لَوْ كَانَ ذَاكَ الدِّينُ لِلَّذِي طُلِبَ
حَمِيلٌ وَجْهَهُ أَوْ أَدَاءُ عَيْنَا
إِعْطَائِهِ فِي ذَاكَ مِنْ تَحْمِيلَا
غَرِيمِهِ ضَمِينَ وَجْهَهُ حَمَلَا
بِهِ قَبِيلَ الْأَجَلِ الَّذِي رَسَمَ
وَقَدْ أَرَادَ سَفَرًا ذَاكَ الرَّجُلُ

أو قد أراد سفرا أو اتهم
ضمين وجه وأداء يلزم
في البيع لا فسخ بذاك حملا
لأنه قد قيل لم يوكل
ومثله الأمور مهما لزما
لأن من قد ولى العقد الأتم
أن يقبض الحق الذي حصله
من أبيه ولو علا في بعده
أو قبض الحق الذي قد كانا
ما كان حيا أب ذلك الفتى
لم يفسخ بالجد قولا واحدا
يفسخ دين للقراض قد لزم
وهكذا بطلب الرهان
يفسخه في أظهر الأقوال
لأخذ القراض فيما قد زكن
بل ظاهر الذي عن الربيع خط
مثل الوكيل في كلا الأحوال
بمقراض لكن برب المال
على يد لعيده إذ تجرا
ينفسخ الدين بدون فسخ
يرد بالعيب إذا لم يقبله
سهم الشريك وحده وينسخ
للكل أو للكل قد كان اقتضى
صفقتهم وسهم كل واحد
لنا الثميني المذهب الأجل

أو بيعهم على الحلول قد رسم
فإنه يدرك في قولهم
وباللزوم من وكيل جملا
وطلب الرهن وقبض جملا
على الذي يوجب فسخا لهما
والبعض بالفسخ هناك قد جزم
لمال غيره فإنه له
ودين طفل بلزوم جده
منفسخ أو طلب الرهانا
وقيل لا فسخ بجد ومتى
وحاضرا وعاقلا قد وجدا
وبلزوم من مقارض علم
وقبضه أيضا من المدان
وهكذا لزوم رب المال
لأنما المال له ولم يكن
شيء سوى جزء من الربح فقط
بأنما مقارض الأموال
فليس من فسخ على ذا القال
وينفسخ دين سيد جرى
بإذنه وبلزوم السيد
لأنما المال له وإن له
وبلزوم من شريك يفسخ
لأسهم غيره ولو قد قبضا
وفيه بحث إن تكن تتحد
نم يتعين وحده فيما نقل

ووجه ذاك البحث إن عملا لم يكر بالفسخ مؤثرا فقط إذ لم يكن نصيبه تمـيزا ومن يبيع بالدين لائنين وقد فذلك المـزوم قالوا ينفـسخ وهو تجزى العقدة الواحدة ومن يكن ظن حلولا للأجل فبان بعد عدم الحلول فواجب عليه أن يـرده إذ أخذه الأول كان قد وقع فمن هناك صار أخذا باطلا وهكذا إن خبر له رفع فأخذ الدين على التتميم ثم أتى ذاك الغريم أو وصل يلزمه الرد لدى الأحكام وفي حلول الدين مهما افتقدا لو كان فيه الرهن في غير السلم فلا يحل عندنا أخذ السلم وقال مالك بموت الغـرما وصحح القطب بأن الدين لا إن سلما أو غيره إذ للأجل ووجه قول من يرى الحلولا بأن ذاك الحق في الحياة وإنه من بعد ما كان هلك وإنه من أجل ذاك قد وجب

من واحد منهم إذا ما حصل في سهمه بل في الجميع المختلط من غيره بعينه وفوزا طالب بالمـزوم واحدا فقد منابه وفيه بحث قد رسخ فسحا وإثباتا معا بحالة فأخذ الديون من عند رجل لو بعد تم الأجل المـفصول ثمت يستأنف أخذا عنده في غير وقته الذي له وضع ليس له من أثر تحصيلا بأن من عليه دينه صرع أو بعضه من وارث الغريم بأنه حي فأخذه بطـل وبينه والواحد العـلام عربمه قولان عنهم وجدا إذا الغريم قد توفي واختزم وليس فيه عندنا خلف علم يحل كل أجل لو سلما يحل إن مات الغريم وخلا قسط من الأثمان كيف ذا يحل بالموت للغريم فيما قـيلا في ذمة الغريم كان آتى فإنه قد صار فيما قد ترك إنفاذه لأنه قد انقلب

والقطب قال إنه لما هلك بسبب التركة إذ لو أهمـلوا لضمنوا ما كان لازماً على أيضاً ولا يحل أخذ مال قسـطاً من الأثمان دون ما جدل فإنه يصير أخذاً هنا إذ عشرة دراهمـاً تساق له أحسن من عشرة مؤجـبـة له وموت ذى المال به ليس يحل كذاك مهما ارتد أو تقلسـا ومن له دين على ميت ولم فإن أرادوا قسم مال أو وفـا فسهم من ديونه لما تحل فإن تكن أمواله من كان هلك أو أنها بقـدرها تكون فإن من قد كان دينه حضر وبوقف الدين الذى ما كان حل وإن يك المال عن الديون وليعط كل واحد على قدر من عاجل الدين ومن مؤجل وكل حق من جميع التركة وغلة الموقوف رأس مال وإن يك الموقوف يوماً تلفـا بغير تضييع هناك عـرفا على الأولى حلت ديون لهم

قد صار فى ذمة من لهم ترك لها وما صانوا لها وعطلوا مورثهم فمن هنا تحولا بباطل لأن للأجل وهو متى يأخذه قبل الأجل أكثر من حق له تعييناً حاضرة فى يومه أو عاجله فمن هناك أخذها ما حل له دين له على سواه لأجل فهو إلى الوقت الذى تأسسـا يحل وقته الذى له رسم من حل دينه على من قد عفا بقـدرها يوقف أو يأتى الأجل تفضل عن دين عليه قد ترك وليس فيها فاضل يبين يعطى تماماً حقه كما استقر جميعه إلى تمام للأجل بعجز فليحاصوا لذين ما كان من دين له قد استقر يدفع هذا مع تمام الأجل يخرج حكمه كدين مثبت تقسم بين جملة الأموال من يد وارث له قد أوقفـا فيرجعن من سهمه قد وقفـا وأخذوها وانتهى أمرهم

فياخذون عندهم بالحصة
وقيل إن ضاع الذي قد أوقفوا
فصاحب الموقوف لا يحاصص
بل استقلوا بالذى قد أخذوا
وإن هم قد أوقفوا لسهم
في يدر به فضاع وتلف
فما عليه من ضمان فيه
مما بقى في يدهم إن كان قد
أولا فإنسه يحاصص من
وجاء في قول لبعض يرفع
وإن يكن مضيعا فيحسب
وجاء في الديوان مهما تلفا
من غير تضييع من الذى ورث
وصاحب الحق الذى قد وقفوا
إلى الذين أخذوا حقهم
وقال بعض إنه لا يرجع
وإن بتضييع تلفه أتى
كذلك إن ورائه قد أوقفوا

لأنه شريكهم في التركة
من يد وارث له قد أوقفوا
من دينهم حل وقد تخلصوا
وبنماء منه كان ينفذ
من لم يصل وقت له قد سمى
بدون تضييع هناك قد عرف
فليدفعوا ديونه إليهم
بقى من التركة شيء من سبد
قد أخذوا الديون قبلا من زمن
بأنه من هذا لا يرجع
عليه ما من الضياع ينسب
دين لأصحاب الحقوق وقفوا
فما عليهم من ضمان منبثق
يعود بالحق الذى قد تلفا
بحصص يأخذ ذاك منهم
عليهم بعد تلف يقع
من وارث فضامنون للفتى
ذلك في حاجتهم وصرفوا

قضاء الديون

إن قضاء الدين أمر لزم
أو أنه لما يكن مؤجلا
على الذى يأخذه في ذمته
أو للذى قام عليه ذاك من

مؤجلا كان لوقت علم
للخلق أو لله جل وعلا
يأخذه لنفسه وحاجته
ذى غيبة يتم ومن كان يجن

واستحسنوا بأن يعجل القضاء
وذا مع الإمكان ثم القدرة
تلقه في بدن أو مال
وإنما القضاء غوري أتى
وأصل ذاك سارعو المغفرة
وما أتى عن أحمد مطل الفتى
وقال بعض العلماء في العجلة
إلا لدى تزويج بكر يحصل
تجهيز ميت قوى وارتحلا
وتوبة من ذنبه الذي فعل
وزيدت الصلاة كالتطهير
وإن يغرب رب الديون يطلبه
لو أنه بسفر بعيد
حتى يؤدي ما عليه حصلا
وإن يكن له خليفة حضر
وإن يكن لم يدر عن محله
بل إنه يسأل عنه أينما
إلى المواضع التي يظنه
وقيل مهما غاب في تردده
فإنه ليس عليه يمضى
لو أنه قد كان دون السفر
يرجع بعد ذا إلى بلاد
ويلزم إيصاله له بما
بخط عارف وشاهد
وإن يكن أخبر وارثيه

بعد تمام أجل إذا انقضى
على النوا بدون ما مضى
وأوجب البعض للاستعجال
لا للتراخي بعضهم قد أثبتا
من ربكم في الآي هذا ذكره
ظلم روه هذا لنا في السنن
من فعل إبليس بكل حالة
إن أدركت فينبغي يعجل
وهكذا إقراء ضيف نزلا
كذا قضاء الدين إن حل الأجل
فينبغي تعجيل ذى الأمور
غريمه ولو يشق مطلبه
أو بكتابة مع البريد
ويستريح من ديون حملا
أعطاه والإجراء هاهنا ذكر
فما عليه سفر لأجله
ويرسلن الكتب والعيونا
فيها إلى أن يعلمن أين هو
من بعد ما عامله في بلده
ملتصا له بطول الأرض
لأنه يظنه في النظر
بحسب الحالة في معتاده
عليه إيصال وثيقا محكما
عدلين أو عدل وعدلتين
بدون إثهاد فذا بجزيه

أو أنه شهد عادلين وإن يكن صاحب ذاك الدين لكونه أشهد بالإقرار أو بكتابة صحيحة على لم يلزم المديون إيضاء ولا وإن تك المعاملات واقعه أو في بلاد من له الحق رسم إيصال ما عليه من حق إلى لى يؤدي ما عليه قد وجب وبند ولم يوطنه فلا وما عليه يركب البحر قفا إلا إذا ما طلبوه فأبى ويأثم مطالب وقد قدر وقال بعض إن يكن حل الأجل فإنه صار بذاك آثما إلا إذا منه الرضا قد علما وقيل لا يأثم حتى يطلب ثم يضيئن عليه في الطلب ومن عليه لزمت حقوق وتلك من مظالم لها ارتكب ولم يكن يملك في يديه فما له عند العلى العالى بحبس عن إنقاده إلا كما فإن يكن قد باع أو قد وهب جاز له وذاك ملكه وله

بما عليه كان من ديون لنفسه استوثق من مديون عليه إثمهادا صحيحا جارى شهادة صحيحة شتملا كفاية شهادة بين الملا في غير بلدة لذين جامعهم إن على المديون ما هنا لزم من كان قد يطلبه من الملا ويستريح من بلاء ونصب يعتبرن لو مكثه تطاولا ديانته إن ركبوه للوفى فها هنا يلزمه أن يذهبها على الأدا إن لم يؤدما استقر ويقدرن على أداء ما حمل لو صاحب الحق له ما ألزما فإنه من إثمه قد سلما غيما عليه من حقوق وجبا فها هنا الإثم عليه قد ركب كثيرة للناس قد تعوق أو كان من مال له قد اغتصب مقدار حق لازم عليه تصرف في ماله بحال يقوته كمثل لا أعظما أو في نكاح لفتاة أذهبها تصرف فيه بما قد فعله

لكنه مع ذى الجلال آثم
وإن تك الأموال ديننا حمله
فإنه يجسها لن يأثمنا
وقد يضيقوا عليه في الطلب
ومن عليه الدين والمظالم
فما له أن يأكل الطريفا
وما له أن يعتقن أو ينحسلا
فإنه ماض ولكن قد آثم
وما له أن يخرجن مقاتلا
فإن يكن تعرض العدو له
وقيل ما له بأن يقماتلا
ومن عليه حقه قد يعرض
ويبرئن غريمه منه وما
أو للذى بحقه قد جاء له
أو ينكرن أو يقول جثنى
أو أن يقول امسكه في يديكا
أو أننى لا أقبضنه أبدا
إلا إذا يرضى بذا الطريق
إلا النكير فهو قالوا ليس له
وإن لدون حقه قد عرضا
أو دونه في جودة أو كانا
أو كان في حضرة من يقصبه
أو حيث لا يلقي له مكانا
أو حيثما لا يلزم القبول له
إلا إذا كان عليه عرضا

لأنه مفتصب وظالم
من أهله بصورة المعاملة
أو يطلبوه في الذى قد لزما
فها هنا الأدا لهمم حالا وجب
وما له لذاك لا يقساوم
واللحم لا أو يقرىء الضيوفا
فإن يكن من ذاك شبيئا فعلا
لأجل ما عليه من دين لزما
عدوه لو فعل الأفاعلا
أشهد بالدين وبعد قاتله
حتى على حرمة قد يدخلا
يلزمه يقبضه أو يرفض
له بأن يسكت عنهم مرغما
بأن يقول إننى لن أقبله
بوقت غير هذا الحين
حتى أنا أطلبه إليك
حتى أشاورن فيه أحما
من كان قد يطلب بالحقوق
يرضى به من منكر ويقبله
عليه في كمية حين القضا
خلاف حقه الذى استباننا
أو يسرقنه منه أو ينهبه
أو حاملا يوصله الأمانا
فواسع له بأن لا يقبله
ما دونه في عدد ليقبضا

وذا على أن سيزيد الباقي له
إلا إذا في القبض ما يؤدي
ويلزم الغريم يوصى بالأداء
إن يك ذا قبلا عليه عرضه
ولم يكن أبراه ذا من الأداء
وجاز دونه إذا لم يجدا
وحقق النقطة لزوم الإيصا
إن لم يجد ذا ثقة لو لم يخف
لأنه متى الردى يفجأه
وذلك مهما كان حق قد لزم
وضيقوا تصرفا على فتي
من جهة فيها اعتدا كغصب
كمثلما قدمت عن قليل
إن كان هذا مالكا مقدار ما
وكان قادرا على الأداء
فما له في ذاك من تصرف
أو غيره من غير قوت يوصله
لأنما المصوب طالب لمن
غير مبيع دون شك ما له
وأخذ شيئا لغيره غلط
وكان قد خلى قريبا منه
فما لذلك الغير أن يأخذ قط
وذاك كالتعمل وكالعمامة
إذ ليس ذا بيما وليس بهبه
ولا بوجه من وجوه الملك

فإنه يقبضه لا يهمله
إلى سقوط ما بقي من نقد
لصاحب الحق ولو طال المدى
وقد أبى قبوله ورفضه
يوصى به مع ثقة إن وجدا
لثقة وخاف فجأه الردى
إلى سوى الثقات لا محيما
في حاله ذلك موتا وتلف
لا يعلمن ولا بما يرزاه
عليه من وجه المعاملات تم
كان عليه ذلك الحق أتى
وسرق خديعة وضرب
ذكر له في نظمي الجميل
عليه من تعدية قد لزما
في حاله ذلك والوفاء
لأجل نفع نحو نفسه يفي
لقوت آخر متى يحصله
يفضبه مضيق طول الزمن
لغاصب كلا ولا أفضاله
يظنه له فراح وانخرط
متاعه يوم تولى عنه
هذا الذي عن شيء هناك حظ
وكل ما كان كهذي الحسالة
ولا بوجه الإرث كان جلبه
بل غلط في أخذه والتورك

وجاء في قول لبعض العلماء
إن يكن المتروك ينظرونه
قلت ولا أعرف وجه ما ذكر
لأن هذا الأخذ إن يكن قضا
وإن يكن أخذاً على انتصار
لأن من يباح الانتصار
أو منكر لما عليه لزماً
وليس ذا الأخذ منكراً ولا
فحكم ماله كأحكام اللقط
ومن يكن متاع غيره رفع
لو لم يحوله لجانب فما
وصوله لربه وقيل بل
ويبرأ إن لم يكن قد خالفه
والقطب قال إن يكن ما وجداً
ويجعلنه حيثما كان لزم
لن عليه يلزم الإنفاق له
أو حيث يؤخذ بشيء عنه لا
ألزمها على الأصول أو على
إذ كان لو لم يعط ذاك قهراً
أو أنه أفسد في الأموال
وكل من عليه حيق أتى
أو غير هاتين وكان لم يحس
فليصدقن به في الفقرا
وقال بعض العلماء يوصى
ومن يبيع لرجل شيئاً وقد

بأن أخذه له ما حرماً
كمثل شيء غداً أو دونه
ولا أرى هذا صواباً في النظر
فالانتصار غير هذا جاری
منه ذاك الغاصب القهار
مع أنه كان بذاك علماً
مغتصباً بل غلطاً وذاهلاً
فليطلبن ذا من عليه قد غلط
من موضع كان به قبلاً وضع
له براءة إلى أن يعلم ما
يرده إلى مكان فيه حل
صاحبه إليه حيث قذفه
صاحب ذاك الشيء حيث ابتعدا
عليه من وجه كإنفاق حتم
وكخلاص من ديون مثقله
يعفى كجزية لجبار علا
عروضه تجبراً على الملا
من ماله كمثله أو أكثرا
فإنه يجزى لهذا الحال
من تعدييات أو معاملات
صاحبه في موضع وقد آيس
لربه وانحل منه وبرأ
به وما عن ذاك من محيص
خلاه شأريه لديه وابتمد

وكان من قد باع ليس يعرفن
فإنه مادام يطمعنا
وإن يكن من أمره قد أيسرنا
ويأخذن من ثمن المتاع ما
فإن بقى شيء فينفقنا
وهكذا إن سلم الأثماننا
فإنه بعد الإياس منـه
كذلك الشاري إذا لم يعرفن
فإنه ينفق ذاك الثمننا
فإن رآه بعد ذلك الزمن
وإن يكن لاسمه قد عرفنا
حتى يكون عارفا باسم
كذاك أيضا إن باسمه درى
وما درى باسم أبيه فهو لم
وقيل حتى يعرفن الرجلا
ويعرفن أيضا مع الذى سمى
وإن يكن لم يعرفن له أبا
فإنه يوصى به وليس له
وقال بعض إنـه إذا أيسرنا
فإنه ينفق ما قد لزمنا
لو أنه باسمه كان عرف
كذاك إن أودعه لـال
ومن يكن أعطى حقوقا لثقه
فإنه ييرا ولو ما أعلمـه
ومن تكن أبرت له مستتره

من اشترى ومنه لم يأخذ ثمن
يلقاه غالتاع يمسكنا
فإنه يبيعه لا يحبسنا
يقابلن ما لـه متممنا
فى الفقرا وهو خلاص عنه
وترك الشيء وعنه باننا
يبيع للشيء وينفقنا
بائعه ولم يسلم الثمن
بعد الإياس مثلما قلناها
خير ما بين أجر والثمن
واسم أبيه غله لم يعرفنا
قبيلة له بدون وهم
واسم قبيلة له من الورى
يعرفه حتى يعرف الجميع تم
وأبه وجده الذى علا
قبيلة كان إليها ينتمى
ولا قبيلة إليها انتسبا
ينفقه قد قيل فى ذى المسأله
منه بعيد البحث لم يحس
فى الفقرا وهو خلاص علما
واسم أبيه وقبيلة تحف
فإنه كمثل هذا الحال
يوصلها لربه إذ صدقه
بأنه أوصلها متممـه
أو من ورا حجابها مخدرة

ما بينه وذى الجلال وكفى به وقد جاء إليه منطلق فذاك لا يبريه من ضمان ذاك لها أجزا بلا ملام لو لم يكن ذا ثقة في دينه بالله وليخوفنه الآخره بأنما هذا فلان عن ثقه حقا له بدون ريب غيبه لا يعرفن رب له في الحال فإنهم موضع ما قد ذكرا وسارق وغاب في المذهب إليه ما بالغصب منه نزعاً غير مكان الغصب والسرقة حل مؤنة تلحق في الذموب إلى مكان الغصب حيث ناله بعينه أو عوض الأثمان رجوعه إليهم وكلفه صاحبه من ذاك شيء جملاً عن حيثما عليه ذا تعدى مؤنة فيدركن المغتصب في أى موضع أراد بسذله من يسرقن ماله أو يغصب في أى موضع به جاءوا له جئنى به حيث كنت مغتصب حملاً على الغاصب عما قد جنى

أجزاه ذاك الحال مهما عرفا وإن لها أرسل من لا يتثق يخبره بالصل والبرآن وقيل إن كان من الأرحام إن لم تبين أمارة لينه وينبغى له بأن يذكره ويجزين إخبار من قد صدقه ذاك الذى تريد أن تعطيه وقد روى بأن كل مال فإنما سبيل ذاك الفقرا ومن له حق على كغاصب فإنه يطلب ثم ليدفعها فإن يكونوا قد رأوه في محل وكان للمسروق والمغصوب فيلزم الغاصب أن يوصله وهو سواء قائماً قد كانا لو أنه بمؤنة عظيمة فهى عليهم كلها وما على لو صاحب الحق بعيد جداً وإن تكن ليست لحمل ما غصب على أخى الحق بأن يقبله وقال بعض العلماء النجب مخير ما بين أن يقبله وبين أن يقول للذى غصب كانت له المؤنة أم لم تكن

وهكذا إن كان منع وقعها
وذاك في دين له مؤونه
أو أجرة تكون أو صداق
ونحو ذا مما له مؤونه
على الأداء حيثما كان قدر
ومؤنة الحمل على من طلبها
لأنه بالمنع من ذاك الأداء
كذلك إن طالبه ثم امتنع
ولا حكومة فيستأديه
وعندهم إن لم تكن للحق من
ومن أدائه الغريم امتنع
أو لم يقع حكم فيحكمنا
في موضع كانت به المعاملة
لو صعب الاحضار للحق لدى
لأنه معلق بالذمة
ونحوها لأنها لم تتعلق
لكنه إن يمتنع تعلقها
إن يك الحق الذي هنا حصل
وذاك كالنقدين إن لم يصل
على الذي كان لهن حملا
في موضع كانت به المعاملة

من الغريم بعد حكم سمعا
أو في كرا كانوا يلزمونه
أو في أمانة من اليرفاق
فذلك الغريم يجبرونه
عليه رب الحق بعد ما نفر
بالحق إذ طوّل قبلا فأبى
صار كمثل غاصب تمردا
من الأداء بدون إنكار وقع
حيث يكون قادرا عليه
مؤنة في الحمل حين يدفعن
لربه أو كان ما تمنعها
عليه فيما قيل يدفعنا
وقيل في كل بلاد حصله
ذاك الغريم حيث طول الأداء
ولا كذلك الحكم في الأمانة
من أول الأمر بذمة تحقق
بذمة من بعد منع صدقا
ليست له مؤنة ولا تقبل
في كثرة مقدار ما قد أثقلا
فإنه يدرك لو قد نكلا
ونحوها وحيثما قد حصله

القرض

وهو من المعروف ما بين الورى
 فى قرض شىء وهو قد حصله
 حظيرة الفردوس فيما نقلنا
 قد أخذ الدين كذا واقترضنا
 بأنما قرض الفتى بمائة
 بعشرة رواية مرسومة
 ما بين من بينهم البيع يحل
 وفى الذى يوزن بعض قالوا
 وبعضهم لذاك ليس يشترط
 كذاك فى الثياب والآنية
 يعرف عند الناس واستباننا
 ويضبطن بوصفه وحده
 كالبيض والرمان عن بعض وجد
 بأنه يبطل فيه القرض
 وقل أن تتفقن أجزاؤه
 فى الطول والعرض وبالمقدار
 كذا من الكعب لكعب يشبهن
 وفى العبيد باطل مستهجن
 أما الذكور فالكلام فيهم
 بدون ما فرق هنالك قائم
 فإنما ذاك لمعنى علمنا
 له الإمام السالى رسما
 فى الحيوان بالجواز قالوا

القرض بين الناس سنة جرى
 ومن أخوه المسلم احتاج له
 وقد أبى من قرضه لم يدخلنا
 وقد روى أن الرسول المرتضى
 وقيل مكتوب بباب الجنة
 وتلكم الصدقة المعلومه
 والقرض جائز متى ما قد فعل
 وإن ذاك فى الذى يكال
 فحصرنا القرض بهذه فقط
 وقال بالجواز فى الأمتعة
 وما لها يشبه مما كانا
 من كل شىء يوصلن لردده
 كذاك أيضا كل ما كان يعد
 والحيوان قال فيه بعض
 لأنه لا يعرف استوائه
 وبعضهم أجاز بالأشبار
 من عصص لنكب يقدر
 لأن ضبطه بذاك ممكن
 قلت وذاك فى الإناث منهم
 كالقول فى الباقي من البهائم
 والمنع فى الإناث ممن رسما
 وبعضهم أجاز وهما ما
 فإنه من بعد ما أطالنا

إلا الإماء قرضها حرام
وذلك إن رد عين المقرض
فإن يرد عينها وقد دخل
والشرط أن يرد غيرها فلا
وقد مضى ما قال في ذي المسألة
في خاس الاجزاء قد تقسما
وقرض خدمة العبيد اختلفا
كالخلف في قرضهما لعلا
والقرض بالجواز يمنعوننا
وقال بعض جائز ومثلما
ولا أرى هذا من المقبول
إلا إذا ما بوعاء يقترض
يرده بذلك الوعاء
أما إذا أقرض عرمة ورد
ولا يجوز القرض للديون
وجائز أن يقرضن ما وجد
وأنه ما لم يصل إلى يد
والقرض بالجواب جائز بلا
أما جراب كيله كذا كذا
إذ لم يكن على الجراب وحده
وإن يكن يعصرف كم في الأول
والقرض حبا أو سواء قد حصل
أدرك ذاك في محل القرض
ويدركه ربه متى يرد
يطلب ذاك من عليه الحق

بمنعه أجمعت الأعلام
يجوز مثل رد ذلك العوض
يكون مثل من لفرجها استحل
يجوز فالوجهان فيه بطلا
إمامنا القطب وحل المشكله
وذلك في باب النكاح للإمام
والحيوان فيهما من سلفا
هذا يزيد عن سواء شغلا
ولو مكيلا كان أو موزونا
يأخذه يرجعه متمما
فليس للجواز من مثل
وحينما يريد يرجع العوض
بعينه فهو ككيل جائز
لعرمة فذاك بالجهل فسد
كذا رواه القطب للتبيين
في يد غيره له من السبب
مقترض من ماله أن يرتدي
كيل وذا من الجواز جعل
فذاك غير جائز إن أخذ
ولا بكيل وحده قد حده
فإنه يجوز عند الأول
إن كان زائدا على حمل رجل
فموضع القرض محل القبض
إن كان دون ذاك في كل بلد
أو من له الحق ويستحق

إلا الحجاز فهو لو قد قلا
لأنه الطريق للحج وقد
إلا الذى كان له فيه وطن
وإن يك القرض من العينين
حيث يريد من البلاد
وهكذا إن حيوانا أيضا
وقال بعض إن تكن تساوت
فإنه يدرك للحب وما
في كل موضع يكون إلا
وفي اختلاف تلكم الأسعار لا
في موضع يكون فيه السعر
لأخذه أكثر عما بذلا
عن كل قرض جر نفعا قد نهى
وظاهر الحديث أنه إذا
في موضع ثان إذا زادت هنا
واستظهر القطب الإمام فيه
في أيما شاء من الديار
كذا تفاوت النقود جعله
وإنما يمنع ما كان يختلف
وإن هما قد رضا بما ذكر
إذا هما من قبل ذا لم يوقعا
والقرض للطعام في بلاد
فذاك جائز يقول هاشم
والكدمى قال إن لم يقع
وان يكن في ذاك نفع بأن لم

لا يدركن فيه الأداء أصلا
يحتاج للزاد به كل أحد
فإنه عليه فيه يدركن
فربه يدركه في الحـ
لو كان في أرض الحجاز بادية
كان الذى قد جعلوه قرضا
أسعارهم وليس من تفاوت
كمثله من كل قرض لهما
في بلد الحجاز إن تولى
يدرك للقرض الذى قد بذلا
أعلى لئلا يفضين الأمر
فإن في ذلك نهيا حـ
نبينا يرويه أرباب النهى
أقرض عينا ما له أن يأخذ
قيمتها عن حيثما القرض انبنى
بأنه ليدركن عليه
لو وقع الخلاف في الأسعار
فحيثما أراد قرضه فله
رداءة وجودة وقد عرف
فإن ذاك لم يكن شيئا حـ
شرطا على الذى له قد دفع
والقبض في ثان بشرط بـ
كذلك عن مسبح قد رسموا
في ذاك نفع مقرض جاز معي
تمجبه للنهى الذى فيه رسم

قال فتى العباس من قد أقرضا
مثل ركوب جمل أو غير ما
لأنما ثواب هذا القرض
وقال بعض أقرضن جيرانى
ثم يجى عطاؤهم أجود من
فقال لى فيه فتى العباس
أى إن تكن لم تشترط عليهم
قال عطا أقرضت لابن عمرا
فردهما وقد وزنت فإذا
فجئته فقلت قد زادت على
فقال ما زاد عليهما فلما
وفى حديث الهاشمى جاء
وقد روى المؤمن سمح إن قضى
وإن يكن من حقه أقلا
والخلف فى التأجيل للقرض جرى
ولو عليه اتفاقا فى العقدة
أجل أو لم يجعلن له أجل
وقيل إن هم شرطوه لأجل
وبعضهم يقول إن الشرط لا
وجائز تأخيره بدون ما
إن رضى المقرض أن يؤخرا
وبعضهم يقول ضرب الأجل
وإنما الربا سبيل ما علم
قال الإمام القطب قد دل على
من أول الأمر حديث المصطفى

شخصا فلا يقبل منه عوضا
قلناه من شىء به تكرما
يكون فى يوم الجزاء والعرض
إلى العطاء أى إلى الأوان
درا من التى دفعت إذ أذن
إن لم يكن شرط فما من باس
فى ذاك شرطا فهو ليس يحرم
دراهما ألفا وألفا آخر
بها تريد مائتين فوق ذا
دراهمى ولا أريد ما عالا
وعن ربيع كان يروى ذلكا
خيركم أحسنكم قضاء
وهكذا سمح إذا كان اقتضى
أعطى له وقد رضيه حالا
فلا يصح عند أكثر الورى
فهو على الحول دون مدة
فإنما تأجيله لا ينفع
فقبل وقت فرضوه لا يحمل
يثبت فيه فله إن عالا
وقت له وأجل قد رسما
إن لم يكن عدم الرضا قد أثرا
للقرض شىء ليس بالحلال
لأنه قد جر نفعا محرم
جوازه ولو غدا مؤجلا
مع اليهودى متى تسلفا

من عنده إلى خروج الصدقة
وقد روى القطب بشرح النييل
بأن من أقرض إنسانا إلى
فالقرض جائز وأما الأجل
وقال بعض جائز ولا يحل
وقد أتى في أثر من أقرضا
من قبل أن يتم ذاك الأجل
وجاء في بعض من الآثار
وجائز لمن يكون اقترضا
إذ أجل القرض الذي قد رسما
ولو أبى المقرض من أن يقبضا
وقيل إن القرض ما بين الوري
من ذاك لا يجبر للمنافع
فذاك ممنوع بالاتفاق
ولخروج القرض في ذا الشأن
وإن يك النفع هنا للقباض
وإن يكن بينهما فلا يصح
واختلفوا في الضرر الذي عا
ليأخذنه سالما حين اقتضى
ليأخذنه يابسا فيمنع
على اتفاق والخلاف قد وقع
الثان من شرطيه ما لكم أصف
أعنى بذاك القرض عقد ثانى
وجائز أن يأخذن المقرض
إن لم يكن هناك شرط جعل

فإنه لأجل قد علقه
عن قادة الديوان بالتفضيل
وقت لهم قد علموه أولا
ذاك الذى حدوه فهو يبطل
قرضهم إلا إذا تم الأجل
لأجل فلا يطالب في القضا
لأنه خلف لوعده جعلوا
له يطالبن بلا أضرار
أداؤه من قبل وقت غرضا
ليس بشيء ثابت عليهم
فليعطه حقا له ولينهضا
جاز بشرطين لنا قد ذكرنا
فإن تكن منفعة للدافع
للمنى عنه في الحديث الراقى
عن صفة المعروف والإحسان
فذاك جائز بلا معارض
لغير ما ضرورة قد تنضح
كمقرض حبا وقد تعفنا
أو أنه مبلول حب أقرضا
في غير ما مسغبة قد تقع
معهما وفي المشهور أنه منع
أن ليس ينضم إلى عقد السلف
كالبيع أو سواء من معانى
غير الذى قد كان فيه يقرض
بينهما وبعضهم يقول لا

في الحب حبا والذي كمثل ذا
قيمته من جنس حب قد ذكر
من أول أو كان من سواه
بأن ذاك الأمر شيء يمنع
أو قيمة دراهما يوم القضا
وبعد ذا قال لمن قد أقرضا
شيئا ولكن ادفعن للثمن
عليه حتى انحط ستر قدرا
خذ جنس ما أقرضته لى واقبضا
فهي له على مقيال الكدمى
بها ولما يبق غير القبض
قد سعروا ليس بشيء لزما
لأن تسعيرا لشيء ما حضر
وقد عرفت حكمه من قدم
في بلدة واحدة وفي ربض
للقرض نحو مقرض يقال
وهكذا لغيره لا يقبضا
لغيره إلا بإذن فيه
خليفة اليتيم مما قد قبض
يقترض لغيره من المال
وهو كذاك يأخذن من ماله
من مال ذلك اليتيم وقبض
في حاجة اليتيم ذاك أنفاذا
فالغير يبرأ إن يرد المقرضا
في حاجة اليتيم ما قد وصفا

وقد أجاز بعضهم أن يأخذا
وقيل لا يأخذ إلا بقدر
ذاك الذي أقرضه إياه
وفي الذي عن بعضهم قد رفعوا
إلا إذا من جنس حب أقرضا
ومن يكن من رجل مقترضا
لا أجدن من جنس ما أقرضتني
بسعر يومه فلما يقدرا
وبعد ذا قال لمن قد أقرضا
فقال لا أبغى سوى الدراهم
لأنهم قد سعروا للقرض
وقال هاشم له الجنس وما
قلت وذا هو الصحيح المعتبر
يشبه من بيع لما في الذمم
وإن يك المقرض والذي اقترض
فيلزم المقرض الإيصال
وماله لنفسه أن يقرضا
من كل شيء كان في يديه
أو بدلالة له ويقترض
لنفسه من مال ذا اليتيم لا
ويقترض اليتيم من أمواله
وإن يكن لنفسه قد اقترض
فرده فإنه يبرأ إذا
وإن يكن لغيره قد أقرضا
وهو فلا يبرأ حتى يصرفا

وإن يمت خليفة قد أقرضا
فأطعم المقرض اليتيم ما
أو أنه ألبسه إياه
فماله براءة ومخلص
وحكم كل تبععة ودين
وقرض فسلة بأخرى أجودا
ومن عليه لفتى قرض وله
مع اختلاف الجنس فالتقاضى
وقد أتى في أثر في مقرض
وقال بعضهم له أن يأخذوا
يأخذها بالصرف إن دنانرا
وشدد الأسلاف في نسيان
من كل شيء في يديه قد دخل
من غير وجه الشرع كان قد سقط
كذلك في تضييعه الخلاص من
حتى لها ينسى كذا ما ماتلا
وكل حق للعباد لزمها
ورخصوا لتائب من ذنبه
والبعض في النسيان للمعاملة
من كل ما لم يك من تعديّة
كذا بشرح النيل قطبنا نقل
وقرض درهم له لم تزن
لأن في الوزن تفاوتاً فلا
فيدخلن ذاك في وصف الربا
وجائز إن لم يكن تفاوت

لأحد مال اليتيم وقضى
قد كان من قرض عليه لزمها
حتى غنى ذاك وقد أبلاه
ومنهم في ذاك قد يرخص
كذلك لليتيم والمجنون
منها فغير جائز إذا بدا
على الفتى من قبل قرض حصله
في ذاك عند الأكثرين ماضى
دراهما فغيرها لا يقتضى
دننرا بها كذلك عكس ذا
وإن دراها بلا زيد جرى
تعديّة وما كهذا الشأن
أو أنه ضمانه عليه حل
لديه أو صار إليه بغلط
وجه المعاملات تشديد زكن
كلقطة أمانة إن أهمل
فإنه كمثله ما قد رسما
إذا نسي ذلك بعد توبه
وما غدا كمثلهما رخص له
وليس في نسيان ذى من رخصة
وهو مقال لأبى خزر الأجل
وهكذا الدينار غير حسن
يجوز أن يرد ما قد فضلا
فهو حرام فله تجنبها
في ذاك فالمحذور منه فائت

بأن وزن الكل منها اتحدا
ليست بحاجة إلى أن توزنا
وليس فيها من تفاوت بدا
في قرضه أجازة بعض السلف
لكثرة التفاوت الذى به
أقرضه كنعمد فلا يذم
من العظام عند هذا الحال
إن كان قد قدر بالآثار
فإن أرادوا نقضه فمنتقض
على سوا لا ينقص ولا يزد
أو جرى أنجم فلا جهل نرى
للوقت في العصر كما قد تعلمه

كأن يبين بعد تكرار بدا
وهذه القروش فيما بيننا
لأن وزنها غدا متحدا
والسمك البحرى أيضا يختلف
وإن قول المنع من صوابه
إلا إذا بالوزن من جنس علم
بشرط أن يكون ذاك خالى
والقرض للماء من الأنهار
تدخله جهالة ذا اقترض
وقيل لا بأس به لكن يرد
قلت وإن بساعة قد قدرا
أعنى بذاك الساعة المقسمه

اللزوم في الدين

جاز اللزوم فيه للمدين
ممن أخو الدين له قد وكلا
يكون عند اليسر من غريم
في خبر لنا رواء الجيم
مما عليه يقدر المديون
إليه محتاج وقد يطلبه
وعنده النخيل والمراكب
فلا يعد ذلكم مما طالا
دفع الذى عليه كان قد وجب
للناس وليؤد مهما وجدا

وبعد أن يحل وقت الدين
لو كان ذلك اللزوم حصلا
وذلك الجواز في اللزوم
وما أتى مطل الغنى ظلم
معناه أن يكون ذاك الدين
ويده تناله ورببه
ومن بنقد رجلا يطالب
ولم يكن لديه نقد حصلا
وما عليه من ائام إن طلب
ويسألن عاجز عن الأداء

ومن له قليل مال ولزم
 وكان عنده عيال فيجب
 وبعده عياله وإن يخف
 فلينفق عليهم وليجتهد
 وقد روى أن لذي الحق يدا
 يعنى بتلكم اليد الملازمة
 وإن يكن ذاك الغريم معسرا
 وعن شريح جاء والسدى
 لا بأس عندهم على من قد لزم
 وقوله نظرة ليسـره
 من عمل الربا وبعد لم يجد
 وقد روى أن شريحا حبسا
 ما هذه الآية قال في الربا
 قال الإمام القطب جمهور السلف
 والطلب المذكور في قولهم
 وهو كبيرة بجنب من لزم
 وهكذا في جنب ملزوم إذا
 وعدم الإعطاء بعد طلب
 وأنه كبيرة لا كبير
 وكونه في جنب من كان طلب
 وثالث الأقسام بالفجور
 إن لم يؤد ما عليه قد لزم
 وقيل من لمعسر قد أقرضا
 أظله في ظله مـولاه
 وقد روى بأن من قد شـددا

عليه دين ثم حج ملتزم
 قبلا قضاء دينه كما وجب
 عليهم من ذاك ضرا أو تلف
 من بعد في قضائه كما يجد
 ثم لسانا هكذا عن أحمد
 وباللسان طلبا قد داومه
 لزومه يكون مما حـجرا
 وهكذا الضحاك في المروى
 ذا عسرة إن كان في دين علم
 فذاك في فعل الربا قد قصره
 إلى الذي أعطى له شيئا يرد
 لمعسر فقال بعض الجلسا
 كذا عن البحر أتاننا في نبا
 بأنها على العموم والخلف
 ثلاثة منها لزوم يعلم
 إن يكن الملزوم في العسر ارتطم
 ما كان موسرا فلما ينفذا
 شان هو المطول فلتجتنب
 من اللزوم عندهم وأخطر
 فإن يكرر لأخى العسر الطلب
 يدعى وذا من صاحب الميسور
 فهو بذاك فاجر وقد ظلم
 أو أنه أحسن منه الاقتضا
 في يوم لا ظل سوى ما واه
 على أخى العسرة في شأن الأدا

يشدد الله عليه ربه
وجاء لا تمككوا في خبر
أى أنكم لا تأخذوا باستقصا
وقيل إن بعض من كان سبق
أى ماله قد كان من دين حصل
وبعد ذا يتركه للغرما
ومن يكن بمعسر قد رفقنا
يكتب مولاه له الفرد الصمد
وذلك القيراط مثل أحد
وقيل من منه إلهه علم
يرزقه باريه مالا ونشوب
أو أنه يهيء القضاء له
وقيل من للدّين كان أخذا
وكان عازما بأن يقضيه
ومن يوكل أحدا أن يلزما
فإنه عاص إذا ما لزمنا
ويكتبن الأجر للمقرض ما
أو أنه يأخذ فيه الرهننا
وقد أتى من سره ينجييه
يوم القيام فلينفسن على
وبعد ذاك الحال عنه يضع
وجاء من يأخذ أموال الملا
فربه البارى يؤدى عنه
ومن يكن يأخذها بنيّة
وجاء عن أحمد لو أن رجلا

في قبره لقبح ما يركبه
بالغرما عن النّبي الأطهر
منهم وإلحاح كذا نصا
يطيل تأخيرا لدينه وحق
على الورى من بعد ما حل الأجل
لطلب الثواب من بارى السما
في طلب ولم يكن مضيقا
بكل يوم كان قيراطا يعد
تفضلا من العلى الأحد
إرادة القضاء لما كان لزم
من حيث لا يكون هذا محتسب
حياته أو بعد موت نزله
وهو بحاجة إليه حين ذا
قضاء عنه ربه باريه
وكان بالإعسار هذا علما
كذلك الوكيل مهما علما
لم يك ذا غريمه قد ألزما
أو الحميل فيه يأخذنا
إلهه من كرب يأتيه
من يبتلى بالعسر من هذا الملا
إلى النّبي الهاشمى يرفع
وقصده أداؤها مكلا
سبحانه جل بفضل منه
إتلافها أتلّفه ذو المنّة
على سبيل الله كان قد قتل

ثمت أحييا ثم بعد قتلا
للجنة أنخضراء أو يسالما
وكان دين فوقه ما دخلا
عنه الذى كان عليه لزما

قضاء الخلاف

جاز القضا فى الدين لو خلافا
أو أنه خلاف ما ترتبـا
وليس ذا من ربح ما لم تضمن
أو بيع ما ليس لديك وصفا
لأنهم لا يقصدون بالقضا
وإن ما فى ذمة ترتبـا
أو من دنائير لهم تعين
وذاك ما لم يك ما قضااه من
وإن يكن منه القضاء منعا
إذ فى القضا بمثل ما قد باع له
فيمنعن مع بعضهم لو ما قصد
وجوزوه إن يكن لم يقصدا
لأجل بعد ذلك التذرع
أيضا وبيعه الذى قد سبقا
واختاره بعض وبعض جوزا
كما إذا قضااه لكن بأقل
وبعضهم يمنعه إن كانا
لأنه حينئذ قد يتهمم
فإنه من ذاك يمنعنـا
وصاحب الدين فلا يأخذ قط

ما كان قد يبيع إليه وافى
فى ذمة وغير ما قد وجبا
وبيع ما لم تقبصن فى موطن
أو بيع طعم مبل أن يستوفى
بيعا ولا بدعونه بيعا مضى
إن كان من دراهم قد وجبا
غثمان ذلك لا مثمان
نوع المبيع الأول الذى زكن
لأنه إلى الربا تذرعـا
بيع لسلعة بجنس أجله
ذلك فى أول ما كان عقدا
من أول الأمر ولو بأزيـدا
إلى الربا فمن هنا لم يمنع
قد صار كالمنسوخ ما له بقا
إن لم يكن بتهمة قد برزا
مما به باع أو المثل جعل
بزائد عن ذاك واسـتبانا
وأنه إن كان يوما متهم
لو كان بالأقل يقضينا
من دينه أكثر مما قد يخط

ولا أقلل وسواء أخذنا
وإن تقع زيادة عند القضا
فإن ذلك القضا عندهم
لكن يرد رب ذاك الدين
ويدرك عن حقه ما قد نقص
لو ذلك النقصان كان برضى
وجوز الأخذ مع الزيادة
بدون إدراك ورد ثبتا
والنقص والمزيد من حسن القضا
وأمر الهادى به إذ جاء
قال الإمام القطب هذا القول
فالمصطفى بكرا يقال اقترضا
فحين جاز ذلكم فى القرض
إذ ليس بين القرض والديون
بل إنما جساوزه فى الدين
وذلك لاختلاف ما فى الذمة
وما أتى النهى من الأميين
خلاف حال القرض فهو اتفاقا
والنهي عن قرض يجد منفعه
وولد الفاروق ألفا قبضا
والخلف فى المزيد هل يجوز
من واجب الحق فبعض قال لا
وجائز أيضا بان يقبضا
وجوزوها دون قول نطقه
وجوز القضاء فى الماشية

لأله أو يأخذن خلاف ذا
أو يك نقصان لديه عرضا
لا يفسخن بذا ولا ينهدم
ما زاد عنده من النقدين
إن كان ذلك القضاء منتقص
من صاحب الحق الذى قد قبضا
كذا مع النقصان بعض القادة
على رضا الاثنى بالذى أتى
ذاك الذى رغب فيه من مضى
خيركم أحسنكم قضاء
عندى هو الصحيح والمقبول
وبعد ذا عنه رباعيا قضى
يجوز فى الدين إذا ما يقضى
فرق لدى الخروج من هذين
أولى من القرض بدون مين
مع ما به بيع من الأمتعة
عما يجز النفع من ديون
مع الذى فى ذمة تعلقا
فكم من الرواة من قد رفعه
قرضا وزاد مائتين إذ قضا
إن كان ذا ليس له تمييز
وبعضهم أباحه وحللا
زيادة على الذى قد لزما
بأنما ذى هبة أو صدقه
لو بوفاق كان أو زيادة

لا سيما إن كان ذاك بأقل
فإن من كانت له في الذمة
مثل حمار أو بعير جاز له
ومن يكن قضي له في دينه
فبان أن دينه الذي عرض
جاز القضا في ذاك بالتحقق
وذا كمثل أن تكون في الذمم
فيغلطن أو يتوهمنا
مع صاحب الحق فيقضى حبا
ويجمعان الدين عشرة فقط
فثبت ما قد قضي في العشرة
أو أنه يقضى له قضاء
وإن يكن قد خرج الدين أقل
فلا يصح مثلما أن يقع
وبعد ذاك الحال بان وظهر
لأنما القضا على الحق أتى
لأنما وقوعه في العشرة
فاستملت عقدة ذلك القضا
فباطل جميعها إذ القضا
فالحكم أنه يرد ما قضا
وجوزوا ذاك القضا برد ما
وهو مقال من يرى في العقدة
وفاسد فإنها لا تنهدم
بل إنما الفاسد منها يبطل
وإن يك الدين خلاف ما قضي

أو بالخلاف كان ذاك إذ حصل
دراهم أو غيرها من قيمة
أن يأخذن من نوع ما قد بذله
كذا كذا من درهم في ظنه
أكثر من ذاك الذي له قبض
ويدركن بعد ذاك ما بقى
عليه عشرون دنانير تقسم
أو أنه لذا ينسبنا
أو غيره من كل ما أحبا
بالوهم أو نسيانهم أو بالغلط
لكن يزيد عشرة مقدره
يكون عن جميعها وفاء
مما عليه ذلك القضا جعل
ذاك على عشرين دينارا معا
بأن ذاك الدين نصف ما ذكر
وغيره فمن هنا ما ثبتا
يجوز والزائد مما حجره
على الذي جاز وما قد رفضا
بيع وحكم البيع قبلا قد مضى
ثم يجددان عقدا للقضا
زاد من الدين إلى من سلما
أن تشتمل لجائز مثبت
جميعها بما هناك قد علم
ويثبت الجائز والمحال
بأن ففاسد لهم فعل القضا

كمثل أن يعطيه حقه ذهب
فإنه يرد ما قد أخذ
وإن يعب ما قد قضى في الدين
يخيرن في رد ما قد أخذ
فميدركن عليه نفس الدين
أو بعد ذاك يتوافقان
أو يمكن ما في القضا قد قبضا
وإن يك المقضى يوما استحق
ذاك الذي قد كان في الذمة لا
وقال بعض العلماء يرجع
لا يقضين خليفة فيما على
كذلك لا يأخذ للخالف
وجوزوا ذلك إن كان وجد
وجاء في القرآن ما قد نصرا
وقد أتى في أثر مصون
كمسجد ومال أجبر لقطعة
علمهم فيما لهم قد صلا
يقول معناه بأن يصنع في
ما كان يصنع من المصالح
لو كان في الحملة مما منع
ومن قضى دين له وكان
بأنه لمن ولي لأمره
فإن ذلك القضاء متفسخ
وقال بعض إن يكن لما ظهر
بأن له الصلاح في القضاء

فيخرجن أنه تمر وحب
ويدركن نفس حقه بهذا
بأى شيء من وجوه الشين
إلى الذي أعطى له وأنفذا
بغير عيب وبغير شين
على صحيح من قضاء ثانى
مع أخذه لأرش عيب نقضا
فيرجع المقضى بدين قد سبق
بقيمة للمستحق تجعلا
بقيمة للمستحق تقطع
مستخلف خلاف دين حلا
فيما من الحق له يوافي
فيه صلاحا فالصلاح المعتمد
ذاك إذ الإصلاح خير ذكرا
أن اليتيم وأخا الجنون
مال زكاة غائب أمانة
وغسر القطب له ووضعها
أموالهم بدون ما توقف
لأله وما لذا من قصاد
بلا رضا من ربه قد وقعا
يظن أنه له فبأننا
لو مسجدا أو كان مال أجره
إذ خالف الواقع فهو منسلخ
لمن تولى أمره ممن ذكر
أتمه كما يكون جائئ

فإنه يتم مثلما جرى
كذلك اقتضاه في ديون
أو غيرهم فتخرج الديون
وجاز في الجميع قطعاً أن قصد
أى أنه لم ينو نفسه ولا
فإن يكن لنفسه الدين ظهر
وهكذا إن بان بعد ما ذكر
ومن له دين على شخص وقد
بيعهما ويأخذ من الثمن
فتلفت منه بلا تضييع
أو يتلفن من بعد بيعها الثمن
إن لم يضيع في القضا ولا التلف
وزائد عن قدر الديون
لو أنه ضيع للقضاء
ومن له عشرون ديناراً على
يزنها وبعد ذا يقضيها
من قبل وزن دون تضييع فما
لأنه ما ضيع القضا ولا
فهو على غريمه يدرك ما
وهو مضيع لها إذا وزن
وتتلفن بعد ما قد وزنا
إن خرجت كاملة ما فيها
وإن يك النقصان فيها قد ظهر
فما قضاها بعد وزنها فلا
لأنما قضاؤه ما أمكنها

وليس فيه من فساد قد طرا
يظنها للطفل والمجنون
لنفسه أحكامها تكون
إلى القضا وما نوى به أحد
من قد تولى أمره من الملا
فثبت قضاؤه الذي ذكر
بأنه لغيره فلا يضر
أعطى له المديون سلعة وجد
ما كان من دين له هنا زكن
وذلك التلف قبل البيع
قبل القضا فلا ضمان يلزم
ولم يكن في البيع تضييع عرف
ليس عليه فيه من تضمن
من بعد بيع تلك الأشياء
شخص فأعطاه لها مكمل
في حقه وتلف يأتيها
عليه فيها من ضمان لزما
ضيع في الوزن متى تناولا
كان عليه قبل ذاك لزما
وما قضاها بعد وزن قد زكن
وأنه لها يصير ضامناً
زيد ولا نقص بدا عليها
أو المزيد حينما لها اعتبر
يقال قد ضيع فيما فعلاً
وكان فيها النقص قد تبيناً

بلا رضا بينهما كان بدا
لو أنما تلك أصابها التلف
أفارقك لا ولن أنتقــــــــــــلا
أو إن تكن لم تعطين لى حقى
شيئا يبيعه كما يرضاه
منه وقد أصاب ذلك التلف
أثمانه بدون تضييع وفا
لدينه كالرهن هذا جملا
لأنما هذا عليه ضيقا
فى دينه ذاك بتكليف يشق
بمدرك على الفتى المديون
لم يك أمر من شريك قبل ذا
بدون أمر من شريك عرضا
منابه منه بلا نقصان
لأول إذا أراد يرتجــــــــــــع
بفعل آخذ فإنه مضى
يشتركن فى دينه المذكور
شارك لليтим مع غريم
جميعه فى الحكم عن يعين
ووالد الطفل من الغريم

أو المزيد كان فيها وجدا
فيدركن دينه الذى عرف
ومن يقل لمن عليه الدين لا
أو تقضين ما كان لى من حق
وبعد ذاك الحال قد أعطاه
ويقضين حقه الذى وصف
من قبل أن يبيعه أو تلفا
فإنه يضمن ما قد قابلا
وإنما صار كرهن أوثقا
حتى لقد أعطاه ما به انتق
ولم يك الشريك فى الديــــــــون
إلا منابه من الدين إذا
وإن يكن للكل هذا قبضا
أدرك ذلك الشريك الثانى
وأدرك الغريم رد ما دفع
وإن يك الشريك قد أبدى الرضا
والأب إن مع ابنه الصغير
ومثله خليفة اليتيم
فذان يدركان آخذ الدين
أعنى به خليفة اليتيم

أمر صاحب الدين الغريم فى الدين

من دينه عليه قد تقررا
أو طفله أو غير ذين عنده

وصاحب الدين إذا ما أمرا
أن يعطين ديننا عليه عبده

لغيره لو بالجنون وصفا
وهكذا أيضا بإذن السيد
إن دفع الدين الى هذين
إن كان أعطاهم كما قد وصفا
وألقيه في البحر أو في الطرق
لبرئت ذمة هذا حالا
صارا شريكين بما قد صنعنا
وهكذا عبدك أو مجنونكا
مع ربه الدين هنا مكمل
كأنه لم ينفصل من عنده
بهم ولو لم تصل الديون
إذ قبضهم كقبضه قد جعله
لبريء الديون منه دون شك
من تركه في قول قطب العلما
من عندكم ولم يعين رجلا
وما له براءة إن لم يصل
لأنه إذ كان ما عين له
بذلك الإرسال عند النظر
مثل وكيله فغيرا هاهنا
قد وصل الحق هنا أو لم يصل
أو أنه لما يكن مأمونا
ما كان مأمورا به وما عدل
يرسله مع خائن من الوري
أو عند جبار غصوب غاشم
فإنه يضمن أن يبعث به

أو طفل غيره وعجدا عرفا
بالإذن من والد ذاك الولد
فقد برى الغريم من ديون
لو أنه من يدهم قد تلفا
كذلك لو قد قال ميز حقى
ويفعل الغريم ما قد قالا
لكن هما في إثم ما قد ضيعا
وإن يقل له اقضه لطفلكا
فما له براءة أو يصلا
لأن ما مع طفله أو عبده
وجوزوا أن يبرأ المديون
وهو الذى القطب لنا قد عدله
لأن رب الدين لو له ترك
وقبض هؤلاء ليس أعظما
وإن يقل أرسله مع من أقبلا
فإنه يبرأ حينمنا وصل
لو أنه عند أمين أرسله
فإنه كمثله من لم يأمر
وإن يعين كان من قد عيننا
وقال يبرا مطلقا بعض الأول
كان الرسول رجلا أميننا
لو كان مجهولا لأنه فعل
كمثلما يبرا إذا ما أمرا
أو أنه يرسله مع ظالم
أما الذى ما بينه وربه

مع من دراه أنه خئون
إلا إذا عينه له فمما
إن كان رب الحق يدري هاهنا
ويبرأن مطلقا مما حمل
إذا له رسوله يمين
فيما له كان على من أمرا
فيما على الأمر من ديون
كان لذلك الغريم قبلا
وقيل مهما قال من يكون له
إن الذي عليك من دين ليه
في كزكاة نزلت من مالى
أو في اتصال قال أو تكفير
فذاك لا يصح ما لم يقبضا
ثم يرده على أن يفعل
وبعضهم أجاز لو لم يقبضا
وصاحب الدين متى ما يأمر
شيئا له يعلم أصلا كانا
بماله في ذمة ثم عقد
فباطل شراؤه كما إذا
يدون أمر منه أيضا منعقد
وقد أجاز ذا له فما اشترى
وصح في الأظهر إن كان الشرا
أو للذي لم يأمرنه أولا
لأنما التوكيل والأمر على
ويطلب من غدا موكلا

أو أنه مضيع يكون
عليه فيه من ضمان لزما
مأموره مضيعا أو خائنا
قد وصل الحق هنا أو لم يصل
ولو قضاء ذلك المعين
أو قد قضاء غيره من الوزى
أو للغريم قد قضى في دين
على أخى الحق وكان حلا
دين لمن عليه دين حملة
فلتعطه لخالد أو ماريه
أو في ضمان لازم بحال
أو ما كمثل هذه الأمور
للدين رب أو وكيل مرتضى
ذاك بأمره له موكلا
فإن يكن أنفذه فقد مضى
من يطلبه بحق يشترى
أو أنه من المروض بانا
هذا له ذاك الشرا يبدأ بيد
كان اشترى أيضا له وأخذا
بما غدا في ذمة يدا بيد
يرد للبائع ردا للورا
نسيئة لمن له قد أمرا
لكنه أجاز ما قد فعلا
فعل الشرا منه صحيح قبل
بالثمن الذى لذاك قابلا

والقطب قال يبحثن فيما ذكر
ولم يوكله بأن يشرى له
لا فرق ما بين الشراء هنا وجد
والاشتراء بذلك إلى أجل
لأن من كان له الحق للزم
قال وقد يجاب عما قد ورد
فذلك البائع كالرسول
وبعضهم يقول قد صح الشراء
أي ذلك المأمور من كان عقد
والدين في ذمته لمن أمر
لأنه إن لم يصح العقد
صح له فلازم عليه
وقيل إن البيع ما بينهم
لأمر والتمن الذي يحد
والدين كائن على الغريم
وقيل إن البيع صح لهم
وما عليه الدفع للأثمان
بأن يقول ذلك الغريم ما
في الشيء فهو راجع إليك في
وصاحب الدين يقول إنني
وإن هما كانا لذلك اعتقدا
فإنه يجزيهما ويصلح
وإن يكن أعطى له منه وعاء
أو أعطه بهيمة تأكله
أو قال في بيتي ضعه أو ضعه

بأنه لم يأمره من أمر
بغير ما في ذمة حمله
بما غدا في ذمة يدا بيد
فالكل من ذلك شيء قد بطل
لم يقبض حقه ويستلم
إن لم يكن بيعهم يدا بيد
من أمر في بيعه المعقول
والشيء لازم لمن له اشترى
سواء اشترى له يدا بيد
باق على حالته كما غبر
لأمر وما أتاه رد
يدفع أثمنا لجائعيه
صح وذاك الشيء فهو يلزم
فإنه عليه ما من ذلك بد
بحاله السابق من قديم
والشيء للأمر منهم يلزم
لكن هما قد يتقاضيان
أعطيته من ثمن متمما
مالك من حق مضى من سلف
قبلت ما أمضيت أنت غني
بدون ما تلفظ منهم بدا
واللفظ في ذلك فهو أرجح
وقال ضع ديني فيه مسرعا
عينها أو لم يعينها له
في منزل عينه أو موضع

لم يبره ذلك لانتفاء
وبعضهم جوزه إذ فعلا
وصحح القطب له كمثلما
لبريء المديان مما قد ذكر
يجعله في موضع قد عينا
وإن يكن خليفة بهذا أمر
من غائب أو مسجد كريم
أو غير ذلك من وجوه الأجر
إلا إذا الحق إليه وصلا
وإن يقل عند الغريم اثنان
يأمرك الذي له الدين بأن
أو أنه أبرك مما لزمها
كذلك إن قالاً بأنه ترك
يبرا ورب الدين لا يشتغل
كذلك ما بين الغريم فعلا
إن بان أن الأمناء قالوا
كذلك إن أقر رب المال
أو أنه بالقول كان أمرا
وتتصبن خصومة بينهما
ولم يكن هناك من يبين
أن ما له عليه شيء استقر
وما له عليه إيمان على
ذاك الذي الدين به قد قرضا
وإن يكن قال الأمينان أعطنا
لأن من كان له الدين أمر

صحة قبضه بذى الأشياء
ما كان مأمورا به ما بدلا
لو أنه أبراه مما لزمها
فكيف لا يبرا إذا له أمر
أو أنه يجعل ذاك في إننا
في مال من كان تولى وقهر
أو ذى جنون حاضر يقيم
فلا براءة بهذا الأمر
وضامن إن تلف قد حصلا
من أمناء الناس مقبولان
تعطيه لخالد أو لحسن
له فإن حجة قولهما
لابنك أو عبدك أو خلاه لك
به لدى الأحكام حين تفصل
وبين ذى الآلاء جل وعلا
ذاك له ثم انتفى الإشكال
أنهما قالوا بهذا المقال
لهم فلا شغل به إن أنكرا
إن جحد الأمر أمرا لهما
ويحلف الغريم بالرحمن
من جهة الدين الذى له ذكر
أصل البيوع أنه ما فعلا
أو قرضهم ذاك الذى قد أقرضا
لذلك الدين الذى تعيننا
تدفعه لنا تماما وذكر

وهو سوا قال الأمينان أعطنا
أو أننا نأخذ منكَ على
فما له براءة إن سلما
ما بينه وبينه جيل ولا
فالأمناء أمناء شـرعاً
فيه لنفسهم ولما يدفعوا
أو أثبتوا تصرفاً واستيلا
إذ لهم نفس وأنفس البشر
وبالخصوص في الذي فيه جرى
وجوزوا أن يبرأ بما حصل
وما له في الحكم من براءة
فإن يرد إعطاءهم غليظها
مخافة أن يقع الإنكاث
بها يضيع ما له قد دفعها
وماحب الحق بعيداً أنكر
فإنه له عليهم يرجع
فإنه ولو يكون أئتمناً
فإنه أعطاهم معتقداً
قال وعن بعض القدامى يرفع
إذ كان أعطاهم لما أعطاهم
وإن هما قالاً بأن قد أمرا
إن تدفع الدين لنا فخرجنا
في كركاة ما له أو مثلاً
فإنه يفعل ما قاله
وذاك في الأحكام ما بين الوري

هذا لكي نأخذ أنفسنا
أن تدفعه لعمرو مثلاً
إليهما بحسبما تكلمنا
في ظاهر الأحكام ما بين الملا
في كل شيء لم يجروا نفعا
به عن النفوس ضراً يقع
لنفسهم فيه على ما قيل
أمانة بالسوء في أي السور
نفع ودفع أو ولاية ترى
ما بينه وبينه إذا فعل
إن أنكر الأمر للإمارة
هذا على الإعطاء من قد وجد
أو تحدثن بعد ذا أحداث
فهو إذا أشهد فيما وقع
بأنه للأمناء ما أمرا
فيما رأى القطب الإمام الأروع
لهم وأعطاهم لما تعينا
براءة مما عليه حـدداً
بأنه عليهم لا يرجع
وأمناء لديه قد كانوا هم
من كان دينه عليك سطر
ذاك إليك بعد قبض وقع
كفارة وما كهذا الشكل
ويبرأ بالسـذي أتياه
وبينه وبينه الذي برا

إذ لم يجرا لهما نفعا وما
وإن هما من بعد جاءا نكرا
وبينه وذى الجلال الأكبر
وجوز الدفع الذى قد ذكرا
لو بفتاة حرة أو من إماء
بل جوزوا ذاك بواحد متى
لو بفتاة حرة أو أمة
وحجة القولين ما قد وردا
فإن ال فى ذاك للحقيقة
أما لدى الأحكام ما بين الورى
إلا أمينان ولا يجرا
وجائز هبات ما فى الذمة
هذى الهبات القبض شرطا قد وجب
لن عليه دينه تقررا
ومن يقل فى صحة الهبات
فعنده ليست تصح أبدا
ولو لمن عليه فى ذمته
ليس بمقبوض ولو كان وهب
وهبة الصداق من حليلة
وجائز لهما الرجوع فيه
لو أنها قالت بأن ما وقع
كذلك فى الأحكام أيضا يقع
والعلة الزجر عن التساهل
والزجر عن ظلم لهذى المرأة
أى أنه يطلبه منها وقد

إن دفعنا بذاك ضرا عنهما
فإنه فى انحكم ليس ييرا
فقل لا ييرا وقيل قد يرى
لو بأمين واحد من الورى
وذلك فى جميع ما تقدا
كان مصدقا على ما قد أتى
لو أنهم ليسوا بذى أمانة
كونوا مع الصادق فى آى الهدى
يصدق لو بالفرد مثل امرأة
فلم يكن ييريه مما ذكرا
نفعا وليس يدفعان ضرا
وذلك مع من لم يرى فى صحة
وهو سواء صاحب المال وهب
أو أنه لغيره من الورى
بأن أمر القبض شرط أتى
هبات ما فى ذمة تقيدا
لأن ما فى ذمة فى وقته
لأحد فى ذمة له وجب
فى ذمة الحليل لما تثبت
ما بينهما والرب إن تأتبه
لهبة ماضيه لا ترتجع
لها الرجوع إن أرادت ترجع
فى شأن ذا الصداق عند القليل
فيه وعن طلابه من جهة
يدخلها الحياء منه أن ترد

بأنها إن وهبت في موضع
فيه الرجوع لو تجدد في الطلب
كذلك في الأحكام بين الخلق
آخرها في الذكر هذا نزلا
هبات شيء قد غدا في الذمة
ذكر لما قلناه في المسألة

قال الإمام المقطب والذي معي
لزوجهما صداقها فلا تصب
ما بينهما وذو الجلال الحق
لقوله جمل فإن طبن إلى
قال وفي هذا دليل صحة
وسوف يأتي في كتاب الهبة

الوكالة لقبض الدين

كذلك الاستخلاف للمكين
أو أنها من قائم عليه
وليس للغريم من برائة
خلاف ما عليه قد كان استقر
في الزكوات عندهم وفي الربا
معروضان وشعير حنطة
صرف وذاك الصرف بيع جاري
قبض وفي البيوع لم يوكل
يخيرن بينما أن يقبلا
أو أنه يرجع في الأفعال
ما لم يصل موكلا ويقبلا
في ذاك إن يكن أصابه التلف
ما لم يجب عليه عن رضاه
لأنما التوكيل مستقيم
بأخذ ما قد كان ديناً لزمنا
غير غير أن مع إعطاء

جأزت وكالة لقبض الدين
من ربه كانت وماكيه
مثل يتيم وكذا زوجنة
إن كان قد أعطى وكيل من ذكر
لو كان جنسا واحداً قد حسبنا
وذاك مثل ذهب وفضة
ألا ترى الدرهم بالدينار
وذلك التوكيل قد كان على
وللموكل الخيار جملاً
ما كان قد أعطى له من مال
ويضمن الغريم تالفاً خلا
وما على الوكيل تضمين عرف
لأنما الغريم قد أعطاه
وقال بعض يبرأ الغريم
وقد جرى بين الوري وعلمنا
وقد جرى أيضاً على قضاء

خلاف ما كان عليه لزما
والزوم الوكيل بالتضمن
إن لم يكن قد قبل الموكل
فيأخذ الوكيل ذلك القضا
وقال بعض يلزم الموكل
لو من خلاف دينه مادام لم
لأن أخذ الدين ما بين الوري
وبقضاء للخلاف فإذا
يبرأ الغريم كالوكيل الأمثل
فإن يضع ولم يكن تضييع
وذلك كله إذا وكله
أو يقضين ديننا من الغريم له
وماله من الغريم قد قضى
إذ القضاء يطلق عندهم
على الوفاق والخلاف فلزم
وذا هو القول الذي قد حققا
وليس للغريم في المسألة
بذلك التوكيل أو إقرار
ولا يصح بادعا الوكيل
ولو الوفا أظهروا ذا القولا
وجوز الأمين فيما بينه
مع بعضهم إذا ادعى الموكله
وبعضهم أجاز كل من غدا
وذلك بينهم وبين الحق
وصاحب المال إذا ما أنكرا

غذان قولان لهم قد علما
من عنده يضمن عين الدين
ما قد قضى له الوكيل الأمثل
لنفسه مع من يقول قد مضى
ما يأخذن له الوكيل أولا
يمنعه من خلافه ولا غريم
بيذله بنفسه معهم جرى
خلافه ذاك الوكيل أخذا
وصار لازما على الموكل
فهو على صاحبه يضيع
أن يأخذن دينه أو ماله
فإنه يلزمه ما فعله
من الخلاف والوفاق قبضا
في لغة العرب وعرف لهم
ما يأخذن منهما بعض جزم
له الإمام القطب حين دققا
يعطى الوكيل دون ما شهادة
من رب دين خشية الإنكار
لو أنه كان من العدول
إذا ادعوا أنفسهم توكيلا
وربه لو واحدا يروونه
لو أمة مقبولة المقاله
مصدقا ولو يكون واحدا
وليس في الأحكام بين الخلق
بأنه للمدعى لم يأمر

من بعد ما أعطى الغريم ما ذكر
ويغرم الغريم لا محاله
وما له أن يرجع من به على
إذ كان قد صدقه فيما ادعى
لو بعد تصديق ووجه ما ترى
بنية الخلاص من دين لزم
فإنه له بأن يسترجع
وإن يمت موكل من قبل أن
فإن يكن بموته قد علما
وكل ما يأخذه من بعد ما
غذاك في ضمانه لمن غدا
والوارثون بالخيار فإذا
وإن أرادوا الترك منه تركوا
أما الغريم فهو لا خيار له
وإن يكن أعطاه غير دارى
إن شاء أن يتركه ليوصلا
وإن يشأ أعطاهم واسترجع
وإن يك الوكيل لما يعلم
فقبض الحق غفى بطلان
خلف فقيل تبطلن يرد ما
فإن يكن قد ضاع مما دفعا
والوارثون حقهم باق على
إلا إذا ما هم رضوا وقد رضى
ورضى الوكيل أيضا وإذا
فإنه لا يدركن عليه ما

يخلف أنه بذاك ما أمر
لصاحب الديون حتما ما له
من ادعى بأنه توكلا
وقد أجاز بعضهم أن يرجع
بأنه أعطاه ما قد ذكرا
وأنه إن بالخلاص ما حكم
منه الذى كان إليه دفعا
يأخذ دينه الوكيل المؤمن
فذلك التوكيل قد تهدما
يموت من وكله قد علما
عليه أصل الحق قد تقيدا
شاءوا لقبض قبضوا من عندا
وحقهم على سواء يدرك
إن بعد علمه بموت بذله
بالموت فهو صار بالخيار
ذاك إلى من ورثوه مثالا
من عند من كان إليه دفعا
أن الذى وكله تخسرما
وكالة له بهذا الشأن
يأخذه لمن له قد سلما
شئ فإنه عليه وقعا
من ذلك الحق عليه أولا
من سلم الحق ولما ينقض
لم يرض منهم واحد وبذا
لم يرض لو مع وارث تساما

لأن ذاك الأخذ باطل ولا
ومن يقل بأنها لا تبطل
للوارثين فإذا اضاع بلا
وإن يكن من الوكالة انتزع
فالخلف فيما بعد نزع أخذا
وصاحب الحق له الحق على
وإن يكن ضاع فيضمنه
إلا إذا معطيه بالنزع علم
وإن في بطلان توكيل صدر
يكون في ذاك الضمان والنصب
والقول بانعزاله ولو بلا
فإنه للشافعي قد رفع
ووجهه بأن ذاك العزل لا
فإنه منعزل لو ما رضى
لو أنه بذاك لما يعلم
وثابت لو أنها لم تدرى
كمثما لو جن من يوكل
كما إذا في بيع عبد وكله
فباعه الوكيل بعد العتق
ويستحب للذى قد وكلا
لأنه إن ادعى أن عزلا
إلا بحجة وقول يقبل
حتى إليه خبر العزل يصل
وهو مقال مالك وأحمد
وقد روى القطب عن الشيخ الأجل

يصح إلا بعد إتمام حلا
يقول لا يردده بل يوصل
تضييعه ضاع عليهم وخلا
من قبل أخذ دون علم ما وقع
فقال بعض باطل يرد ذا
من كان حقه عليه أولا
لربه لو لم يضيعه
فلا ضمان دون تضييع لزم
بدون أن يعلم بالنزع ضرر
بدون إنفاذ لما فيه تعب
علم بذاك النزع ممن وكلا
ومثله الموت بلا علم يقع
يحتاج أن يرضى به من عزلا
فالعزل ثابت صحيح منقضى
مثل الطلاق واقع إذا رمى
به فليس العلم شرطا يجرى
فهو ولو لم يعلم منعزل
وبعد ذا أعتقه وأرسله
فإنه لا يرجع في السرقة
يشهد بالعزل الذى قد فعلا
من بعد ما تصرف لم يقبل
وبعضهم يقول لا ينعزل
وذاك كالقاضي إذا يوما عزل
ولأبى حنيفة قد وجدا
فتى محمد بن بكر ونقل

بأنه إن يكن التوكيل لا
فالنزاع أيضا هكذا ليس يصح
ومرجع القولين هل تعتبر
وذاك لاستصحاب أصل الأمر
قاعدة تعرف في الأديان
لأنه قد جعل التوكيل لا
أو أنه تعتبر الحال التي
لأنه قد جاء في الحقيقة
وهو المقال الأول الذي أتى
كذلك الخلاف أيضا كتبنا
لأحد غير الوكيل دينه
إلى الذي أعطى وبعض قال بل
قولان في ذلك والمختار
إذ لم يكن قد أمر الموكل
وجائز أن يأخذ الوكيل
لو ذلك الوكيل قد تمكننا
لكن عليه النصح واجب نرى
وإن يكن ذاك الغريم أمرا
أن يأخذ دين رب الدين
أو أمر الغريم غيره بأن
وإن يك الغريم يأمرنا
إلى الوكيل والغريم يرجع
أو يأمرن من كان يطلبنه
مما له عليه أو يحيل
بدينه على غريم كانا

يصح إلا عند علم حسلا
إلا بعلم وكلام متضح
ما كان من حال هناك تظهر
فإن الاستصحاب دون نكر
وذاك مقتضى المقال الثاني
باق إلى ظهور ما يزيلا
تتكشف بعد خفاء الصورة
ما جاء بدون ما وكالة
للشافعي ورووه مثبتا
إن يك رب الدين يوما وهما
بعض يرى الوكيل يدفعه
يدفعه إلى الموكل الأجل
ثانيهما فهو له يصار
يعطيه غيره فكيف يفعل
وإن لبعض دينه نقول
من أخذ كل الدين من دفعة هنا
وعدم التقصير فيما قدرا
وكيل رب الدين لما حضرا
من ماله فجائز في الحين
يدفع منه للوكيل المؤتمن
سواه من لدنه يدفعنا
إليه عما كان عنه يدفع
أن يدفعن إلى الوكيل عنه
هذا الغريم الرجل الوكيل
دين له عليه واستباننا

في ذلك الفعل الذي قد صار
على الوكيل للذي منه أخذ
ذاك الذي وكله ما فعلا
إليه أصلا بالذي أصاروا
مشغولة بالدين مثلما سبق
بأنما التوكيل لم يكن جرى
وعند ذا أعطى له وبذلا
لأنه كان بمعلم فعله
لكل من على رضاه أعطى
إلا إذا إعطاؤه كان صدر
خلافه من بعد ما قد كافا

فإن للموكل الخيـرا
فما يضيع فالضمان حينئذ
لأنه ضاع ولما يقبلا
أو أنه لم تصل الأخبار
فدمة الغريم هاهنا تبق
وإن يك المأخوذ منه قد درى
على الذي له التوكيل فعلا
فذلك الوكيل لا يضمن له
وقال بعض لا ضمان خطا
في مثل ذى المسائل التى ذكر
برسم شيء يشترطن فبانا

الدعوى في دفع الديون

بأنه للدين كان دفعها
أعطى له غريمه متمما
عند الوكيل من بيان رسما
ويغرم الوكيل ما يكون
لتلف وأنه ما ضيعها
إن كان من وكله يتهم
سبيل للذي يكون وكلا
وكيله لقد قبضت المالا
بأنه إلى الوكيل دفعها
ذاك إلى موكل متمما
عليه إن يبين ما يدعى

إن يكن الوكيل يوما ادعى
إلى الذي وكله من بعد ما
فإن نفى الموكل الدعوى وما
فتلزم الموكل اليمين
وإن يك الوكيل جاء وادعى
من بعد أخذ فعليـه القسم
وقيل ما عليه إيمان ولا
على الغريم إن يكن قد قالا
وإن يك الغريم يوما ادعى
فإن يصدقه الوكيل سلما
أولا فذلك الغريم مدعى

فإن يبين أنه قد دفعها
فليغرم الوكيل للموكل
إن الغريم لم يكن قد سلما
وإن على موكل قد ادعى
إلى الوكيل قال حقا وقعا
وذلك الوكيل كان قد خرج
فبعضهم قول الغريم يقبل
وذلك حيث إنه قد أمره
وقال بعض العلماء الأول
إنك لم تدفع إلى وكيل
لأن أمره له بالدفع لا
ويقبل القول من الموكل
إن قال للغريم لم أمرك أن
ثم مسائل الحقوق طرا
أحكامها كمثل حكم ما ترى
وإن يك المديان جاء وادعى
أو أنت قد امرتني أن أطعما
أو قد امرتني بأن أصدق
أو أنه قال له قد انفسخ
أو أنه قد كان من باب الربا
فذلك المديان مدع متى
كذلك إن قال لقد حوثلتكا
أو أنني رهننت فيه رهنا
وصاحب المال إذا ما قال
كذا كذا وأنت لما تعمّل

إلى الوكيل ما عليه وقعا
أولا فذلك الوكيل يأتلى
إليه ما كان عليه لزما
غريمه أمرتني أن أدفعها
ذاك ولكن أنت لما تدفعها
لوضع ليس تناله الحجج
وما عليه من يمين تفصل
أن يدفعن وأمره ما أنكره
القول في ذلك للموكل
وذا هو الصحيح في النقول
يصيرنه أمينا قبلا
على اتفاق العلماء الأول
تدفع مالى للوكيل المؤتمن
كالأرش والصادق مما مرا
في الدين في الباب لنا مسطرا
أمرتني لخالد أن أدفعها
مالك أولادك أو بهائمنا
به عليك أو له أن أنقضا
أصل الذى عليك لى وما رسخ
وكل ما كان كهذا حسبا
أنكر ذو الحق الذى به أتى
على غريمى خالد بدينكا
لكم فحكمه كما ذكرنا
أمرت أن تعمّل فيه حالا
كمثلما قلت أنا في الأول

لقد فعلت ما به أمرتني
تلتزمه الحجة والبيان
بأنه إلى الوكيل دفعا
فالقول للوكيل لكن يأتلى
أو ذلك المديان أو ماتا معا
والدفع والبرآن ماذا نقضى
يقوم في مقامه ملتزما
ذى اليتيم والذى به جنون
أن الذى لهم عليه وضعا
في ذاك قوله على ما قيل
يلزمه البيان في ذا الموضع
وقد أقبر من له الدين انعقد
فهاهنا الخيار للمديان
وإن يكن ذاك المقر انعقد
أو وارث له إذا ما حصله
بعضهم مخير فيما بدا
قال له ادفعه لعمر أو حمد
فإن أمره بهذا تهـدما
فالأمر بالحياة قد تقيدا
فإنه وصية والفوت
حليلى وولدى زيد إلى
بأنه أنفق مثلما أمر
وقيل لا ما لم يجىء ببينه
بأنه في ذاك لن يصـدقا
حدا إليه ينتهى ما بذله

وقال من يحمل دين قد غنى
فالمدعى في ذلك المـديان
وإن يك المديان جاء وادعى
قال الوكيل أنت ما دفعت لى
وصاحب الدين إذا ما صرعا
والوارثون اختلفوا في القبض
فإنما وارث كل منهما
وإن تكن للغائب الديون
على خليفة لهم ثم ادعى
في حاجة لهم فإن القولا
ومنهم من قال فيه مدعى
وكل من عليه دين لأحد
بذلك الدين لشخص ثانى
في دفعه لمن يشاء منهما
فليدفعن ذاك إلى المقر له
ليس لو ارث المقر ولدى
ومن يكن عليه حق لأحد
فمات قبل دفعه إليهما
لو أنه كان عليه أشهدا
وكل ما يكون بعد الموت
ومن يقل لرجل أنفق على
الف وجاء بعد ذاك وذكر
يقبل قوله كما قد بينه
وقال بعض من لنا قد سبقا
ما لم يكن أمره قد حد له

ثم يقتر من إليه دفعاً
وبعضهم ألزمه ببياننا
وقد أتى في أثر في قائل
كذا كذا مما عليك كان لي
فقال بعض العلماء عليه
وجاء في قول لبعض رفعاً
ومن يقل إذا أتاك مرسل
فجاءه من يدعى الإرسال
ودفع الحق إليه ثم لم
فقد برى وعادة الناس على
وعمل الناس على هذا جرى
وإن من عليه حق حصلاً
به إليها مع فتاة ثانية
إن كان قد أمنها في الحال
وإن يقع على الأدا نكر فلا
وقيل من عليه حق لعمر
أو من غدا شريكه أو من معه
إلى الذي كان له فأنعمما
وإن من عليه ذلك الحق قد
وذلك الأمور قال بعد لن
لأنه من بعد ذلك الحال
فإنه في الحكم ليس يلزم
بدفعه أقر ذا أو أنكرا
بأنه كان له قد أمرا
وقبل الأمور بالدفع فتم

بأنه استوفاه منه أجمعا
للدفع في جميع ما قد كانا
لرجل أعط سعيدا أو على
فقال قد دفعته للرجل
بين الدفع الذي يحكيه
القول قول من يقول دفعاً
فادفع إليه ما عليك كان لي
ولو صلباً أو رقيقاً قال
يرجع له يطلبه بما لزم
ذلك تجرى أبدا لم تزل
والقلب يسكنن إلى ما ذكرنا
لامرأة وبعد ذاك أرسلنا
فيكتفى بفعل هذى الغانية
كذا سوى الثقات من رجال
يصح إلا ببيان قبل
وبعد ذا له وكيلا قد أمر
مال له في حينه أن يدفعه
وقال سوف أدفعنه بالتما
غاب إني نحو مكان وابتعد
أدفع شيئاً لك مما قد زكن
قد قال لا تدفع له من مالى
يدفعه ولا عليه يحكم
إلا إذا ما للبيان أحضرا
يعطيه من أمواله ما ذكرنا
يلزمه يعطيه بعد ما التزم

وقيل من على امرىء تبرعا
بدون أمر كان منه أو قضا
فذلك الضمان يسقطنا
وليس للقاضي رجوع حتما
كذلك أيضا ماله أن يرجعنا
ومن عليه لامرئ ديون
وكان قد قضاه منها بعضا
فانقول في ذلك للمديان
وإن يكن له عليه دين
فقال من عليه قد دفعت
أما الوديعة التي لدى لك
وقال رب المال قد دفعتنا
فمدد في ذلك المديان
أي مدد في دفعه للدين
وقوله في تلف الوديعة
وإن يقل قد حل من ديوني
وذلك المديان قد حل الأقل
وإن هما تخالفا في المنفسخ
فانقول قول صاحب الدين إذا
كذا إذا من واحد أبرأ له
ورجل أفسد مال رجل
وقال إني قد دفعت قيمته
وقال رب الشيء يعد منكرا
فانقول قول من له الشيء غدا
وإن يقل من للمتاع أفسدا

بيذل ما كان عليه وقعا
عنه لكيما يأخذن عوضا
عمن قضى عنه ويبرأنا
عليه لو شاء الرجوع ثما
على الذي قضى له ودفعنا
تخالفت أجناسها تكون
واختلفا في أي دين يقضى
إن لم يجيء ذو الحق بالبيان
وغيره وديعة تكون
إليك للدين وما أضعت
فإنها قد هلكت فيمما هلك
وديعتي فهات ديني أنتنا
إن لم يكن في ذالعه بيان
غايبات في ذلك بالتبيين
يقبل إن لم يأت ذا بحجة
أكثرها فثم لكي توغيني
يقول فالتقول له بلا جدل
من دينهم بطاريء له نسخ
لم يأت ذاك ببيان نفذا
أو يتركه له معطله
بنفسه أو ماله أو من ولى
إليك مثلما تكون مثبتته
لم تدفعن إلى ما قد ذكرنا
إن لم يجيء بحجة من أفسدا
إن العدول قوموا ما فسادا

وقال رب الشيء منكرا لما
فالقول في ذلك قول من نفى
يقوله بأنه ما قوما
تقويمه وهو الذى قد وصفا

إرسال الدين إلى صاحبه بغير إذنه

إن يكن الغريم يوما أرسلنا
بدون أمر ربه أو أمر
غليس للغريم من براءة
لو أنه مع أمناء أرسلنا
ولازم عليه أن يبحث عن
ويبرأ ما بينه وربيه
أما لدى الأحكام فهو ليس له
إلا بشاهدين مقبولين
أنى قبضته من الأميين
وإن يكن لم يقل الأمين
غليس للمديون في حكم الهدى
كذاك فيمما بينه وربيه
وقيل إن مع الأمين أرسلنا
لو أمة تكون أو عبدا فقط
لو أنه كان له لم يسأل
أو صاحب الديون قام ينكر
فإن يكن أنكى رب الحق
فإن قول الأمناء أنا
لا يقبلن لو بلغوا مئينا
قد ادعوا إيصال ما لديهم

ديننا لربه عليه حملا
من كان عنه نائبا في الأمر
من ذلك الدين الصحيح الثابت
إن لم يكن مع ربه قد وصلا
وصوله لو كان عند المؤمن
إن يقل الأمين أبلغت به
براءة مما عليه حملا
أو بمقال صاحب الديون
فهاهنا يبرأ بدون ميين
أو صلاته وانحلت الديون
براءة مما عليه وجدا
حتى وصول الحق يعلمن به
يبرا ولو غانية معدله
ما بينه وربيه ولا شطط
حتى يقول إننى لم أوصل
وصولها أو الجحود يظهر
وصوله من الأمين الصدق
لماله أرسلت قد أوصلنا
لأنهم في ذاك مدعونا
فمن هنا لا يقبلن قولهم

ذا القول بالتلاف مهما حصل
بذلك الأمين إن أرسله
لربه وإننى أبلغته
يخبر عن تلافه إذا يكن
ولم يخبر بالتلاف مرسله
على الرسول عن تلاف صائب
حتى رسوله يقول وصلا
ولم يخبره بحالة التلاف
يلزمه الإعلام في ذا الموضع
نصيحة تكون للأصحاب
ولم يصل وربه لم يعرف
حق لحقه إلى أهليه
فلا براءة من الديون
كاملة مقبولة المقالة
بأن حقه إليه وصلا
وصدق القائل ما قد قاله
ما بينه وبين رب أوجدا
وصوله لربه في موضع
يغرمه غريمه في الصين
فيه على رسوله الأمين
لو أنه لم يك بالأمين
إيصال ما كان إليه دفعا
إلا إذا كان له متهم
أو أنه ضيعه وعقبا
فواسع تحليفه مع الحكم

ميلزم الرسول إعلام على
وصحوا أن لا براءة له
حتى يقول إننى أوصلته
لأنه لا يلزم الرسول أن
فربما يتلف قبل يوصله
لأنما الإعلام غير واجب
فلم يكن يبرا من قد أرسل
لعله من عنده كان تلف
قال الإمام القطب والذى معنى
لأنما الإعلام من أبواب
لأنه يمكن أن قد تلف
وإن يكن أرسل من غيه
مع رجل لم يك بالأمين
أو يعلم الوصول من شهادة
أو صاحب الحق يقر قائل
وقيل مهما قل أوصلت له
فذلك التحديق حجة غدا
وإن رسول للغريم يدعى
وينكر الوصول رب الدين
وليس للغريم من يمين
ولا يغرمه بذاك الدين
لأنه أمنه إذا ادعى
عمره ذو الحق أو ما غرما
بأنه لم يوصلن الحق
فإنه إذا له قد اتهم

وإن يكن قال له أشهد على
 إن أنت قد أوصلته إليه
 فإن يكن إثم هاده قد ضيعا
 وصاحب المال إذا ما أنكرا
 فإنه يحلفنه منهم
 فكل من خاصمه من دين
 فإن من يسبق منهما معه
 وإن يكن حلفه منهم رجل
 يحكم بالبينان فاليمين لا
 خصومة الرسول حيث صار
 وذلك المرسل فالمال له
 وصاحب المال إذا يقولوا
 أمسك لنفسك الذي جئت به
 أو لابنك الصغير أو وهبته
 في كزكاة لزمت أو أذففع
 أو كان في حق من الحقوقي
 فلا يصح ذا ولا يجزيه
 ولم يكن في ماك موهوب دخل
 لأنه من قبل قبض مال
 فغير جائز له التصرف
 وقيل بالأجزاء مبنيا على
 فيما بذمة إذا أعطى لمن
 أو أنه لغيره أعطاه
 ومن يقول بالمقتال الأول
 كمثما قال له من أرسل

ذى الحق إن حقه قد وصلا
 كيلا يكون منه نكر فيه
 يلزمه بلا خلاف سمعا
 وصوله له كما تقررا
 أما الرسول أو غريم لزما
 فإنه خصميه في الدين
 حاكمه في حقه ورافعه
 ثم أتى الثانی بتبيين قبل
 تقطع حقا ثابتا بين الملا
 إرساله على يديه دارا
 من هاهنا انضمام فيه ناله
 لمن أتى بدينه رسولا
 من الغريم لابتغى ثوابه
 إليك أو لابنك قد أعطيته
 إخلال في دينه الذى معى
 لخلق الناس أو المخلوق
 كفارة لازمة عليه
 ما لم يكن للدين قبض قد حصل
 سواء لم يكن له ينال
 فيه ولا يجزى لما قد نصف
 أن لا يكون القبض شرطا جملا
 قد كان في ذمته الحق زكن
 في لازم والقطب ذا حكام
 فذلك الرسول مهما يفعل
 فضا من بماله قد فعلا

يضمن للغريم أو ذى الحق ما
أو أنه لغيره أعطاه
وذلك الدين بحاله على
ومن يقل بانثان لم يضمننا
وقال يجزى للزكاة ولما
والقطب في هذا المقال قد جزم
إذ حينما من قبضه تمكتنا
فواسع أن يتصـــــــــــــــــرفنا
ويصدره حـــــــــديث آتى
لأنما المال هناك انفصلا
بنية الوصول مع صاحبه
قبضه أيضا على ذى النية
وصاحب الحق القبول قصدا
وفيه قد تصرف الذى قبض
وإن رسول للغريم العانى
يوصله لربه فأوصله
فهو لذلك الغريم ضمننا
وجعلوه هاهنا تبرعا
إذ خالف الأمر لأنه أمر
ولم يكن أمره أن يرسلنا
فيضمن والغريم يبرأ
وقيل لا يضمن من قد أرسلنا
والقطب قال بعد ما قد ذكروا
وإن يكن قد تلف انحق بيد
أو أنه يتلف من رسول

أمسكه لنفسه متمما
كمثما ذلك قد أبداه
ذاك الغريم حيث كان أولا
هذا الغريم فى الذى تكونا
صيره صاحبه وقدا
بأنه أظهر عندى وأتم
صار كمثل قابض له هنا
فيه بما شاء لهذا المعنى
بأنما الأعمال بالنيات
من يد من كان عليه أولا
وقابض الحق الذى جاءوا به
أى نية الوصول والتبرئة
للحق إذ صار لديه بالأدا
بقصد ربه وأمر قد عرض
قد دفع الدين إلى إنسان
بدون أمر من غريم حمله
كمثل دينه لما قد كونا
على الغريم فى الذى قد صنعا
أن يعطى الحق لمن له استقر
فضيع الأمر متى ما أرسلنا
إن وصل الحق كما استقرا
إن يكن الحق هناك وصلا
بأن هذا القول عندى أظهر
رسول ذلك الغريم ونقد
ذى الحق قبل حالة الوصول

فذلك الرسول صار ضامنا
 إن كان قد ضيع والدين على
 وإن إليه رد ما قد تلفا
 لربه وإن يكن قد رد له
 على الذي رجح حيث ما به
 فاحتاج في إيصال ذلك البديل
 وقيل بل يوصله لربه
 وإن يكن من الرسول قد هلك
 كان بعمد أو بغير عمد
 كفاصب وسارق خلا به
 وإن يكن عيب به قد حدثا
 يرده على الذي قد أرسل
 له بلا شك على إيصاله
 فحينما تغير الرسول
 فاحتاج أن يجدد الإرسالا
 ومرسل له ديونا مع أحد
 كمثل قرض وكأرض لزمنا
 أو أرسل اثنان لشخص ماله
 أو أرسل اثنان لاثنين معا
 فاختلف الرسول مع من أرسل
 أو أنه عليه قد تشاكلا
 فإنه يرد للمرسل ما
 أو أنه يتيقنه في يديه
 حتى يبين من له قد يدفع
 ورخصوا في دفع ما قد أرسل

لما من التلف قد تكونا
 غريمه كمثلمنا تأصلا
 بعينه أوصله على الوفا
 خلافه فللغريم يوصله
 أرسل قبلا ضاع من جنابه
 انشاء إرسال لذاك مستقل
 ولو خلافا وبرى من ريبه
 بعض من الحق الذي به سلك
 بفعله أو فعل ذي تعدى
 فليوصلن ما بقى لربه
 أو في متاع غيره تلوثا
 لأنما ذاك الغريم وكلا
 لربه بعينه وحاله
 عن حاله قد بطل التوكيل
 ثانية لأنه استحال
 تفرقت وهي لواحد فقد
 وثمن عن المبيع علما
 عليهما من كل حق ناله
 أو واحد لاثنين كان جمعا
 بعض ببعض قبلما أن يصلا
 من يدفعن له ومن قد أرسل
 لديه من جميع ما تقدا
 كمثل حاله الذي عليه
 غيبدفعنه كما قد يقع
 لواحد من واحد من الملا

أو أنه من جملة إن اختلط وجوزوه إن لواحد غدا وإن يكن زار الممات المرسل فإن يكن قد مات من قد أرسلنا وإن يك المرسل مات فليرد وإن هما ماتا جميعا أرجعا ويخبرنهم بما قد أمرا والدين في ذاك وغيره سوا فإن يكن ضاع بتضييع ضمن فإنه يكون في قوله م وقيل بل يدفع ما قد ذكرنا ويدفع عنه لوارث متى هما ممات مرسل ما حصلا وموت مرسل إليه مع بقا لو غير دين كان هذا المرسل وأجرة تكون أو زكاة وجاء أن لا تبطل الوكالة إن يكن المرسل ديننا فإذا أعطاه وارث الذي قد أرسلنا وقيل مهما يهلك المرسل وإن يكن قد مات ذاك المرسل فإنها لا تبطلن لأنما وإن من يدفع شيئا لأحد كان الذي أعطاه للإنفاق أو وجه تكفير أو انفصال

إن كان ذا متفقا ولا نسطط لو أنه مختلفا قد وجدا إليه أو مات الغريم المرسل إليه رده إلى من أرسلنا ذاك إلى وارث هذا المفتقد لوارث المرسل ذاك أجمعا موروثهم في ذاك من أمر جرى عندهم بدون فرق استوى وإن يضع بدون تضييع زكن من مال من أرسله فيغرم لمرسل إليه إن حيا يرى ما مات في الوجهين ذاك ثبنا مع حياة من إليه أرسلنا من كان قد أرسله وأطلقا مثل أمانة وأرث يفصل أو غير ما قلنا من الصفات وإن بموت دين بعض قتاله ما هلكا من قبل إيصال لذا لنحوه وقد برى إن فعلا إليه بالإطلاق ذاك يبطل وقد بقى الذي إليه يرسل ذلك كالإيصاء ممن عدما قال له أنفقته على في البلد من واجب كمثل دين باقى أو كان أيضا من زكاة المال

أو من سوى الواجب مثل الصدقة
أنفقته المأمور بعد ما هلك
أو أنه أوصى وصايا لا وفا
وذلك تنزيلا لذا المأمور
كأنه حي لأن المال قد
مأموره وكان في الحياة
صار كأنه بأيدي الفقراء
وأنه مع ذلك حي ومتى
وهو بحال ترجعن فيه
فقال بعض العلماء يرجع
وإن يك الدين له يستغرق
وإن يكن أنفقته فيما أمر
وقيل يمضى لا رجوع فيه
وإن يكن لم يجعله بيد
من قبل أن ينفقته فإنما
وقيل كالإيصاء ذا ولو وصل
من قبل أن يموت هذا وإذا
فإنه وصية قد يعتبر
وهو سواء في يديه جملا
وإن يك المرسـل جن رده
وجاز أن يـرده إلى الأب
وذلك قول من يقول فيه
كمثل حكم كان للأطفال
لو أن ذلك الجنون قد حدث
وإن يكن قد جن من قد أرسل

فمات دافع وذا ما أنفقته
لو أنه كان ديونا قد ترك
لها يكون في الذي قد خلفا
منزلة الأمر في المذکور
أخرجه من يده لنحو يد
وأنه لهذه الصفات
لأجل أمره الذي قد ذكرا
أعطاه كي ينفقته ذاك الفتى
أفعاله لثالث ما لديه
لثالث ذلك الذي قد يدفع
يرجع للدين وفيه ينفق
يغسـرـمه منفقته ولا مفر
لثالث والدين الذي عليه
مأموره فمات هذا واقتد
ذلك كالإيصاء قد تحتما
بيد مأمور وعنده حصل
قال له من بعد موتى أنفا
ينفذه فيما به كان أمر
ذلك أم كان هنا لم يجعل
إلى خليفة يكون عنده
في قول بعض العلماء النجب
حكم الذي يجن مع أبيه
عند أبيهم بكل حال
بعد البلوغ في الصبي وانبعث
إليه رده إلى من أرسل

أو لخليفة له يكون
والارتداد غير مانع لما
إن لم يك الدين رقيقا مسلما
وكتب العلم ومثل الفرس
ونحو ذا من كل شيء كان لا
وإن يكن هذا الرسول صرفا
وبعده لمسل إليه قد
فذلك الرسول للغريم
أما الذى ما بينه وربه
ورخصوا أن لا ضمان حصل
لأن ذمة الغريم تبرأ
وكل ما نماء ذاك المرسـل
وهكذا عليه أيضا قد لزم
وغرم ما أفسد هذا الشيء من
ما لم يكن إلى الغريم وصلا
ورجل أعطى لشخص مثلا
فصرف الشيء لما يحتاج له
ودفع الأثمان من لديه
فيما من الأثمان عنه دفعا
يضمن للشيء الذى قد صرفه
على الخلاف السابق الذى مضى

إن زار هذا المرسـل الجنون
ذكرت من جميع ما تقـدما
أو نحوه كمصحف قد كرما
وغنم والزعفران الأنفس
يمكن المشرك أن يحصل
للدين فى حاجته وأتلفا
غرمه من ماله وقد نقد
يضمنه فى حكمنا القويم
فإنه ليس بضامن به
على الرسول فى الذى قد فعلا
مما به يطالبن طرا
به فلمـديان ذاك يجـمـل
ما اتفق الرسول فيه وغرم
مال السورى يلزمه كما زكن
حكى عن الديوان قطب النبلا
شيئا ليشتري به شيئا حلا
ثم اشترى له الذى قد سألـه
فذاك ذو تبسرع عليه
وبالضمان هاهنا قد رجعا
لنفسه لمن له قد أتحفه
وهاهنا الباب تنهى وانقضى

وضع الدين لصاحبه إذا أبى من قبضه

لا يرى الغريم من دين وقع
أو أنه يأخذه بيده
ويوصين أيضا له إحصاء
وهكذا إن كان أيضا امتنع
غيرتكنه في يديه أو يضع
إذ حقه معلق في الذمة
أو ببراءة بلا تردد
أو في ثيابي أو أمامي ففعل
وجاز وضعه كذلك إن وضع
إن وجد الكف وإن لم يجد
أو أنه أمامه له يضع
من حيثما تبلغه منه اليد
يتركه أمامه حيث يرى
ويقصدن القرب حيث يمكن
من قبضه وممر في قول سبق
وإن يكن أمامه ليس يرى
لم يجزه إلا إذا ما وضعا
ووضع بعض الحق لا يجزيه
إلا إذا المديان كان لم يجد
وقيل وضع البعض أو أعطاه
ويبرأن بدفعه وإن وضع
وذاك ما لم يك ثم مانع
من أخذه حالا كمثل خوف

إذا له أمام ربه وضع
أن يمتنع من قبضه من عنده
ويشهد الشهود فيما جاء
من قبضه في حينما له دفع
في حجره إذ كان منه يمتنع
فليس يبرأ دون قبض مثبت
وإن يكن قد قال وضعه في يدي
أجزاه ذا والحق عنه قد بطل
لبعضه في يده وقد دفع
فإنه لحجبه فليقصد
أو حيثما يراه في قرب وقع
وإن يكن لا يقرب ليس يجد
لو في بعيد وله قد نظرا
والضابط الروية والتمكن
في التخليات أنها قبض يحق
لضعف عين أو عمى فيه عرا
في يده أو حجره وقد وعى
فليتركه كاملا لديه
إلا لبعض ما عليه قد يجد
لو وجد الكل فقد أجزاه
بحسب ذا القول الذي هنا رفع
لربه وذائد ودافع
من سالب أو جائز معروف

أو غير هذين كوالد حضر
وضابط الأمر إذا له منع
وقيل ييرا لو له قد وضع
أما إذا له وديعه وضع
وذاك مهما كان جنس الدين
أو كان معدودا ومسوحا حصل
أو وزنه أو مسحه أو العدد
وإن يكن من غير ما نبديه
إلا إذا ما يأخذن الحق من
وقال في الديوان ما لن يوزنا
كالديوان ليس ييرا منه
أما الجراف فإذا كان أبى
وكان خلى بينه وبينه
قال ابن محبوب الأجل المرتضى
فقد برى منه الغريم دون ما
وذاك في الحكم وفي الإجماع
إلا إذا عليه بعد يرجع
لأنه بالترك ما صرح له
وقال بعض ما له أن يرجع
لأنما إياؤه من أخذ
وراجع من بعد ترك وقما
قلت الحديث قد أتانا في الهبة
بل ترك الحق كما تراه
مع أنه عن بعضهم قد رفا
في هبه له ففي الأحكام

يأخذ مال ابنه إذا نظر
خوف من الأخذ فوضعه امتنع
حيث يراه جائر توقعها
فقد برى لو جائر هنا وقع
من المكيل أو من الموزون
وكان ربه بكيه عقيل
من جنس ماله الذى له يحد
فوضعه هناك لا يجزيه
كان له الحق فم ييران
ولم يكن بكيه له تعب
أو صاحب الحق يقبضه
من قبضه الشارى وعنه نكبا
فحكمه كالدين ينظر رونه
إذا أبى ذو الحق من أن يقبض
وضع ولا وصاية يلزم
وبينه والواحد القهار
ف قيل إنه إليه يدفع
فحقه باق متى ما سأل
عليه فيه بعد ما تمتع
يكون مثل تركه ونبذه
فهو كمن في قيئه قد رجعا
وذاك حين قد أبى لم يهبه
ولم يصرح أنه أعطاه
بأنما الواهب مهما رجعا
له الرجوع دون ما ملام

لكنما الصحيح منع ما ذكر
قالوا وفي الغريم مهما ييرا
فليس من وجه هنا أن تشغله
ويبرأ من أمانة الوري
إن لم يكن خوف هنا من سالب
وقيل ييرا من أمانة وما
يوضعها لربها لو حيثما
ويضع خليفة الأيتام
ما كان لازماً من الديون
أما الوكيل للغريم لا يصح
وهكذا خليفة لغائب
بأن الاستخلاف والتوكيل لا
لم يك مجعولا لأمر الوضع
وغد رأى القطب الجواز عند من
لأنما الوضع بلا إشكال
ومال مجنون وغائب فلا
ولا خلاف ولا من قاما
والوضع للدين فإنما يصح
والوضع للحق لرب الحق
إن كان طفلاً داك أو مجنوناً
وصح ذاك الوضع عند من يرى
لواحد من العقيدتين سما
كذا الشريك في جميع المال
لواحد من العقيدتين يضع
وصح فعل الوضع للمضارب

لأجل ما سمعته من الخبر
من ذلك الحق بما قد مرا
بدون أن يجددن معاملته
بوضعها لربها حيث يرى
أو جائز يأخذها أو غاصب
كمثلها كما لب تقبدا
يراه من يخافه أن يظلمها
ومثله المجنون في الأحكام
عليهما لرب ذاك الدين
وضع له كمثلهما قد اتضح
ووجه هذا القول عن أنا جب
من غائب ومن غريم قيلا
أمام رب الدين بل للدفع
رأى جواز الوضع في هذا السنن
نوع من الدفع لهذا المال
يصح وضعه أمام الوكلا
بهم كذاك الحكم في اليتامى
لمن له الدين بأمر متضح
أو لأبيهما بوجه حق
أو جده من أبه يبرونا
جوازه في جملة معتبرا
ما دام ذاك العقيد ما بينهما
أو بعضه الوضع غدا بحال
أو واحد من الشريكين يقسم
لو بعد رد ماله لصاحب

له بجزء منه قد يصير
في المال ربح وهو القول السنئ
فيما أتى بمقتضى ذا القول
وكان في الربح شريكا وجدا
ليس له حكم يكون ماضى
مثل الوكيل في جميع ما مضى
فهو لرب المال بعد بوضع
للقبض لكن صاحب المال رضى
وذاك عن بعض الشيوخ جزما
غير مقال شيخنا الربيع
لى من كلام الشيخ أحمد الأبر
إذ ليس من حكم له قد يقع
مال القراض قط من تصرف

لأنه في فعله أخير
فصار كالشريك لو لم يكن
ونيس من وضع لرب المال
لأنه ولو له المال غدا
لكنه في سلعة القراض
قال الربيع إن من قد قارضا
فإن يكن من قبضه يمتنع
وإن بدا المنع من القراض
بالقبض يدفعن إليه حتما
وذلك بحسب التقريع
قال الإمام القطب والذي ظهر
بأنه إليه ليس يدفع
أى لم يكن لصاحب الأموال في

تقاضى الديون

كانا تدايننا بأى دين
إذ لم يكن ذلك بيعا محضا
يمسك كل ما أتى في جانبه
هذا بذاك وغدا مجزيه
والكم والجنس وما تفاضلا
على أخيه عشرة دراهما
لذا على صاحبه عشرونا
فلا يصح فيهما ما ذكره
والجنس أيضا منعه قد وصفا

صح تقاضى الدين بين اثنين
لو من طعام كان ذاك أيضا
غقتضى كل امرئ من صاحبه
عماله كان على أخيه
إذا بنوع الدين قد تماثلا
كمثل إن كان لكل منهما
لا إن تخالفا كان يكونا
ولأخيه خمسة مع عشره
كذلك إن في النوع قد تخالفا

ثم التقاضى جائز وإن بلا ودون لفظ أى دينين هما كذاك إن كانا من الصدقات وبعضهم قد جوز التقاضى ولو هما تخالفا بالنسوع وذلكم كمثله ما بين السلم كذاك إن تخالفا فى قسلة يرجع ذو الكثرة بالباقى على ولا يجوز إن يك انتخالف لو كان فى كمية توافقا وجاء فى النقيدين ترخيص إذا دنائر وذا له دراهم وإن هما تخالفا مثنيا كأن يكون لامرىء دراهم والبعض بالجواز أيضا نطقا بقدر قيمة على الأسعار أو كأن يكون لعدى مع عمر خمسون صاغا فيقاصصنه ويتبعنه بعد ذا بعشرة وحينما قد جوز التقاضى فهكذا يجوز للأطفال ونحوهم بمن ينوب عنهم وقيل لا يجوز ذاك أبدا إلا إذا كان بمثل جملة أو إن تعم صفة النيابة

قصد إلى أمر التقاضى أولا لو أجرة كلاهما أو سلما أو كان من قرض عليهم باقى ما بين دينين وقيل ماضى من الديون ليس بالمنسوع وبين دين مستقر فى الذمم وكثرة أجاز بعض الأمة من كان دينه أقل مثلا جنسا كتمر مع شعير يوصف والبعض منهم بالجواز نطقا تماثلا صرفا بأن كان لـذا ففيه ترخيص رأى بعضهم وثنيا فلا يرخصوا هنا ولا مرىء حب شعير لازم ما بين ما تخالفا وأطلقا على الذى توافقا به رأوا مثقال ثبئر ولهذا يستقر بأربعين تسقطن عنه من أصوع تمام ما فى الذمة ما بيننا وصار شيئا قاضى وللمجانين بكل حال بنظر الصلاح أيضا لهم على الذى غاب ولما يوجد من جنس دينه الذى تأصلا أو أنه يجيز بعد الحالة

أى بعد صحو من جنون قد ألم أو أن يكون ذلك الطفل احتلم

الانتصار

عليه جائز له ينتصر
أو غيرها من تبعية تحقق
ممن عليه الحق والاصرار
لو قائما عن غيره قد اضطلع
ومثله من قام عن يقيم
مقدار حق ومتى يجوز
والشافعي الخبر في ذا الباب
وحلف بذى الجلال الفرد
إن بان بعدها بوجه يتثق
وبينه والواحد القهار
بعد جحود الخصم ما لم يحلفن
بدون أمر فكان لم يحلفا
وإن هذا القول قول قد أثر
رواه قطب العلم في الباب
وبين ربه العلى الحق
قال الإمام القطب بعد ما جرى
أن اليمين حيث كانت فاجره
بلاقعاً وتغصن في النار
فإنه عرضه المتالف
لحقه بلا بيان قد قبل
وبعد ذاك الحال مالى يتلف

ومن له حق وليس يقدر
كان من الديون هذا الحق
إن وقع الجحود والانكار
لو كان ممن عنده الحق وقع
كقائم عن مسجد كريم
والخلف فيما جاز منه يحرز
قال الجماهير من الأصحاب
يصح في الديون بعد الجحد
لأنما اليمين لا تقطع حق
في الحكم بين الناس ذاك جارى
وقال بعضهم يجوز الأخذ من
بأمره وإن يكن قد حلفا
إن بان من بعد اليمين وظهر
عن الجماهير من الأصحاب
وذاك فيما بين رب الحق
كذلك في الأحكام ما بين الورى
ووجه ما هنا لكم قد ذكره
فإنها تترك للديار
وأنه إذا له قد حلفا
والمصطفى قال لمن كان سأل
خذ اليمين منه قال يحلف

قال له المختار بعد ما جرى قالوا فدل أنه من بعد ما ليس له عليه من حق بقى وأنه من بعد ما قد حلفا والمقطب قال إنه ليحتمل ما لك إلا ذاك في الأحكام أما الذى بينك والرحمن فواسع من بعد ما قد حلفا قال وقد وجدت أنه اختصم على فتى يحلف فحلفا فجاء جبريل وقال كذبا فأمر الحالف أن يعطيه قال وذا كالنص فى المحتمل وشاهدا عدل عن المختار قال وهذا القول بالعيان إذ جاء فيه من أتى برجل فأنكر الدعوى وبعد ما ذكر وبعد تحليف أتى من ادعى فإنما اليمين أولى أن ترد وقال بعض العلماء حينما فبعد ذاك الحال لا تقبل له وجوز الأخذ لمن لم يصل من الوجوه المانع عنه أو من أب ولوله شهود لكون من عليه حقه غدا

ما لك إلا ذاك فانظر ما ترى حلفه فى حقه وأقسمما لأنه استوفاه بالتحقق لا يقبلان بيمينانه ولو وفا قول النبى المصطفى الهادى السبل وظاهر الأمر لـدى الأنعام فإنه لو جاء بالإيمان تأخذ منه ما عليه بالوفا اثنان عند المصطفى وقد حكم ما عنده بشئ له وانحرفا فإن حقه عليه وجبا حقاً له بعد اليمين فيه ذاك الذى قلنا به فى الأول خير من اليمين من فجار هو اختيار ظاهر الديوان مستمسكا مع حاكم مبجل حلفه بالله قاضينا الأبر بحجة مقبولة لن تدعما بالبينات العادلات أن ترد حلفه حاكمنا وأقسمما بينة لو أنها معدلة لأخذ ماله بوجهه حصلا كالخوف من زوج يخاف منه إن كان لا نفع بهم يعود معاندا وعاقباً عن الأدا

ولو بلا جحد ولا نكران
ذلكم الحق الذي قد لزمنا
كمثل أن لو كان جاء يطلبه
أو يقتلن غيره أو يضرب
أو مال غير أو تقوم الفتن
مثل توغر بقلب الأم
وأجمعوا على إجازة القضا
إن جحد القابض أو ذا ما قدر
كذهب في ذهب وفضة
أن يضبطن بالكيل والوزان
إن لم يخف تفاوتا وإن يخف
من ذلك الجنس على أن يلحقا
في حينما أمكنه منتصفا
أو أنه يأخذ في الآخرة
فمن يكن مال غريم وجدا
يأخذ قدر الحق منه سرا
كيلا يبيح ذلك البراءة
إذ أخذه مال سواء دون ما
ويحكم بحكم غاصب له
ويؤخذن في ظاهر الأحكام
فيغيرن لذلك المذكور
لكن إذا ما عرفوه مدعى
لما روه في حديث آتى
واختلفوا هل يجوز القضاء
لأنه قام مقام من حكم

وذاك إن لم يك في العيان
مع مانع بالعين كان قائما
بماله يقتله أو يضربه
أو ماله الأخير أيضا يغصب
أو يحسدن من ذاك مالا يحسن
أو جده أو الأب الأشم
في مثل جنسه الذي قد قبضا
له بوجه وأراد ينتصر
في فضة وما كهذى الصفة
والمسح والعد بلا نقصان
يأخذ دون حقه متى انتصف
أخذ تمام حقه الذي بقا
بوجه حق بالتمام والوفاء
تمامه وذاك وقت المكنة
كمثل عين ماله قد جحدا
إن يستطع لا يأخذن جهرا
من نفسه بما هناك جاء
بنية ظلم له قد ظلمسا
وسارق فيما تعاطى حمله
به إذا بان مع الحكم
ويقطعن في زمن الظهور
في فعله وأخذه لم يقطع
أن ادعوا الحدود بالشبهات
من غير جنس للذى يشاء
إذ كان من يوصله الحق انعدم

لما روى ربيعنا عن مسلم
أن النبي المصطفى المؤتمنا
تأخذ من مال أبي سفيان
لها وللأولاد من كسواء
قال الإمام القطب بعد ما ذكر
لمن أراد أخذ غير الجنس
أطلق في الأخذ لها ما عينا
إذ منزل كان الشحيح حله
من نفقات لهم وكسوة
وأطلق الإذن لهند المصطفى
أو ذلك القضاء مما قد حجر
لأنه تصرف بالبيع في
وهل على قول الجواز أولا
ثمت يقضى حقه مما يبيع
أو أنه يقضيه نفسه متى
نإن يكن في الصورة الأولى
فإنما أخذه له ضمن
إذ أخذه لنفع نفسه بلا
هذا الذي قال به القطب الأبر
قد بان لى من قول بعض الفطنا
ضباع على مالكه إن كانا
وليعمد الأخذ له وهكذا
وإن يضع منه على الثانية
ضباع على من يأخذه جزما
وماله أن يأخذن أكثرا

عن جابر عن بحرنا المكرم
كان لهند زوج صخر أذنا
ما كان كافيا بلا نقصان
ونفقات دون إذن جائى
وجه الاستدلال من هذا الخبر
أن الرسول الطهر زاكى النفس
جنس الذى تأخذه إذ أذنا
لا يجمعن كل ما احتاجوا له
وسائر المرافق اللازمة
فى أخذا من ماله ما قد كفى
من غير جنس فعليه يقتصر
ما ملكه قد كان عنه منتقى
يبيع ما لأخذه توصلا
به من الجنس الذى له وقع
يأخذه ثم يبيعه الفتى
يضيع منه لو بلا إضاعة
لأنه فيه أمينا لم يكن
أمر من المالك قد تأصلا
قال وفى ذلك قول ما ذكر
وهو بأنه إذا ضاع هنا
بدون تضييع قد استباننا
لأنه بالشرع كان أخذا
لو دون تضييع هناك ثابت
ولا يعيد للقضاء حتما
من ماله من قبل بيع ظهرا

ثاني المقالين اللذين نقلا
فليرجع الفضل لنحوربه
لا سيما إن كان ذا لم يقض
لزائد عن حقه إذ ينتصر
أو أنه يسرق منه منتصب
مع غاصب فماله أن ينتصر
إذ ملكه باق عليه لم يزل
من ملكه بأى وجه أزعجه
وذاك لانتقائه عن حاله
من ماله لو ذلك الشيء استقر
لكنه بحالة المنفذ
إليه للمنع الذى منهم حصل
في شأن هند للرسول من بعد
سارقه أو غاصب تطولا
للنخل والأرض معا والشجر
ولبن والسمن أيضا والشعر
دور بيوت كله سواء
وحيوانا كان أو سواء
جرى على حد التقاضى قدما
فإن الانتصار فيـه منتقى
إن لم يصل له بوجه مرضى
ونحوها من كلما هنا حصل
مكون بالضمان إنما ورد
يقوله في خبر قد اتضح
ترفعه صائح من طرق

على مقال أول ولا على
وإن بيع وقد بقى فضل به
ولو قضى للحق عند القبض
في أول إذ أخذ فما حصر
ومن يكن عليه شيء يغتصب
فإنه مادام شيء استقر
لو كان لم يقدر عليه بالحيل
ويفهم أنه إن أخرجه
فإنه ينتصر من ماله
وقال بعض جائز أن ينتصر
في يدهم لأنه ولو بقى
أو خارج من يدهم إذ لا يصل
وربما دل له ما قد ورد
وجاز الانتصار فيما أكل
من غلة وذاك مثل ثمر
كذلك صوف الحيوان والوبر
وأجرة كرائه كراء
وذلك بالتقويم قد رآه
كالسكن للبيوت مع جميع ما
وإن يكن ذلكم لم يتلف
وقال بعض العلماء يقضى
وإنما صح له قضا الغل
لأن قول المصطفى الخراج قد
أغير غاصب على ما قد رجح
ليس لعرق غاصب من حق

ويقتضى المرء ولو في دين
وهكذا خليفة ولو على
أو أنه لحاضر قد بلغا
لا سيما خليفة الجنون
وقد حكى القطب عن الشيخ الأبر
ويقضى مال ابنه انطفل ولا
وقد حكى أيضا عن الديوان
وإنما يقضى الغنى إذا انتصر
وهكذا يقضى لدين قد غدا
أما خليفة على الجنون
إن أنكر المديان دينًا لأحد
فليس للقائم من قضاء
لو أنه حلفه لـكن متى
أو بلغ الطفـل أو الجنون
أخبرهم بدينهم على الرجل
فليطلب الحق أو تحليفه
وليس لليتيم حين يحتلم
ومن تكن بيده أمانة
أو أنها تؤخذ منه بـغلط
فبعضهم أجاز الانتصار له
وواحد من الشريكين إذا
فماله من مال من قد اغتصب
ولو شريكه على القضاء
وبعضهم أجاز الاقتضاء في
وهكذا خليفة الوصية

طفـل له يكون أو مجنون
من غاب أو لمسجد توكـلا
أو كان للوقف فذاك سوغا
وهكذا اليتيم في التمكين
مسائلًا وهاك نص ما ذكر
يقضى سوى ذلك ممن قد ولي
وهاك نص القول للبيان
لدينه بنفسه الذي استقر
لطفه ولازم فيـه الأدا
والغائب اليتيم في الديون
من هؤلاء ونفاه وجحد
من مال مديان لهؤلاء
ما قدم الغائب يوماً وأتى
أفاق يوماً وصحا الجنون
ذاك الذي أنكرهم وقد نكل
إن لم يكن حلفه الخليفة
بقضى بقول من خليفة علم
وتغصبن أو سارق قد خانه
وما كمثلها لديه قد يحط
وبعضهم يمنعه أن يفعله
ما كان منه الشيء غصبا أخذا
يقضى سوى كسبه الذي ذهب
وكله من غاصب عداء
حق شريكه ولم يعنف
إن لم تكن لديه من بينة

وجحد الوارث ما قد أوصى
 وواحد من العقيدين فله
 وإن بدا الجحد من المقارض
 من الذى فى يده بالحال
 وإن يكن مال القراض لم يجد
 فانه ينتصرن بحال
 وصاحب الحق له ينتصر
 وإن يكن قد قسم المال قضى
 والوارثون يقتضوا من مال
 كل امرئ يأخذ سهمه فقط
 ولم يكن لصاحب الحق بأن
 ولا له يقتضين تســـــــــــــــــميه
 بل يقتضى الكل وما بقى يرد
 وإن قضى شيئاً وقد تيقنا
 فذلك القضاء غير منفعل
 وإن يكن أكثر منه قد ظهر
 وإن قضى فى ماله غيما يرى
 لمن ولى لأمره كالطفــــــــــــــــل
 فلا يجوز منه ذلك القضاء
 وإن بين غيما قد اقتضاه
 فليقتضى من بعد ذاك ما غدا
 وفى قضاء من وكيل جائى
 وكان هذا عنده تحققا
 لمن غدا موكلا وأمر
 فليل يقتضى مثلما له أمر

هالكة به وقال نصــــــــــــــــا
 أن يقتضى الجميع مهما حصله
 فصاحب الحق له أن يقتضى
 ليس له من يد رب المال
 بعينه عند مقارض جحد
 من ماله لا مال رب المال
 من تركه الميث الذى قد ينكر
 من كل شخص ما ينوب ومضى
 جاحد موروث لهم بحال
 حتى ينسألوا كلهم ولا شطط
 يقتضين عن حقه أصلا زكن
 تكون من شئ وفيه باقيه
 إلا إذا كان سواها لم يجد
 بعد بأن انسدين كانا أدونا
 يجدد القضاء كما له يحل
 يتبعه بما بقى إذ ينتصر
 والدين بعد ذلكم قد ظهرا
 أو ذى جنون غائب عن أهل
 وانعكس أيضا باطل فليرفضا
 شئ من العيب وما ارتضاه
 مقابلا لأرش عيب وجدا
 كذاك مأمور على القضاء
 شغل لزمة الغريم والبقا
 خلف عن الأعلام ممن غبرا
 صاحب ذاك الحق ذا وينتصر

وجاء في قول لبعض من غير
وإن من في يده تحصلا
بكأمانة أو الوديعة
فالاقتضا من ذلك شيء لا يحل
فإنه يأمر بالأداء
والمصطفى المختار قال لا تخن
وبعضهم أجاز أن ينتصرا
يقول إن آية الكتاب
في غير من بيده الأمانة
كذلك الخلاف أيضا إن يكن
مع غيره هل يأخذن الحقا
إن لم يخف تضمين غيره بما
فإن يخف تضمينه بما ذكر
كذلك لا يقضى متى ما يجملا
إذا قضى مما على الغير وقع
كمثل أن يبرأ منه من وجد
أو أنه في أخذه يغرر
وقد روى القطب عن الديوان
في يد شخص بأمانة فمما
قال ومنهم من يرخصنا
إليه في ذلك من سبيل
وواسع لمن له الحق هنا
يأخذه جميعه من تركه
ويلزم من أخذا مقدارا
وارثه بأنه قد أخذا

بأنه ليس له أن ينتصر
مال غريمه بوجه جملا
أو لقطعة وما كهذى الصفة
إذ عارض القضاء قول الله جل
أهل الأمانات وبالوفاء
من كان قد خان وأد المؤتمن
إن كان جاحدا له ومنكرا
والخبر المرفوع في ذا الباب
نرجل أنكره وخانه
مال الذي يجنده وينكرن
منه ويقبضن ما استحقا
قد اقتضاه وعليه أقدا
فغير واسع له أن ينتصر
عليه في هذا القضاء سبلا
من مال جاحد له ومن منع
بيده الشيء الذي له صمد
أو صاحب المال له يلزم
إن كان مال صاحب النكران
له القضاء منه كما قد علما
إن لم يكن في الأخذ يجعلنا
كمثلما قدمت من قبيل
أن يأخذن حقه المعينا
غريمه الجاحد قبل القسمة
حق له أن يخبرن إخبارا
حقا له من خصمه وأنفذا

خشية أن يقدر وارثوه
أو للغريم بعد ذاك يخبر
بدون أن يكون غيرهم حضر
أو أنه يشهد أن قد أخذ
إن لم يخف بذلك الإثم
وذلك الإخبار شيء يلزم
فعل ذا يموت ثم يرجع
فيعطين وارث من له جسد
فإن يكن أخبره وقد رجع
وشاء منه حلفاً فيحلف
إن ما عليه قط حق من قبل
وجاهد لما عليه أو على
ومدع لنفسه كالغير ما
بنفس هذا الجسد كافرين
لو أنه لم يأخذ المدعى
وقيل لا يكفر مدع لما
أو يأخذ ما كان يدعيه

يوماً على الحق فيأخذوه
أنى قبضت ماله قد تنكر
إن لم يك الوارث يدرى بالخبر
حقاً له أو برئت ذمة ذا
وذلك الإخبار ضار بادي
عليه إن لم يخش ضار يقدم
جأده بتوب مما يصنع
ما كان للموروث من حق يعد
عليه بعد ذاك فيما قد صنع
إن يكن القاضي له يستحلف
ما يدعى إليه ذلك الرجل
سواء من حق لديه حصلاً
لم يك من حق لهم قد لزم
وإلا دعا يالك من خسران
ما كان من حق به قد يدعى
ليس له أو لسواء علماً
أنفسه أو يتصرف فيسه

باب التولية والإقالة

تصيير شار ما قد اشتراه
فإن تكن بمثل ذاك الثمن
أو بخلاف تلك الأثمان
وعرفت إقالة البيوع
لبائع بثمان تقبضها
وبخلاف الثمن الذي رسم
قال ابن يوسف وما اختار له
كل من التولية المعنوية
بيع سواء كان تلك التولية
أو أنها لبائع أمواله
لما روى في ذاك عن نبينا
البيع بيع وكذا الحوالة
وهكذا القياض بيع وكذا
قال وإنه تصح التولية
ولا تكون تلك الإقالة
بجنس ذاك الثمن الذي رسم
قال ولولا ما سمعت من خبر
لكنني أيضا قلت في الإقالة
وقلت في التولية التي ذكر
وذكر الشيخ بأن التولية
وغيره من الوري تكون
فإنها ليست تكون أبدا
وأن هاتين تكونان هنا

لغيره تولية نراه
فإنها ليست ببيع بين
فإنها بيع بلا نكران
عندهم بالترك للمبيع
فهى بذ فسخ لما قصد أبرما
وإن لغير بائع بيعا قسم
بعد أن استفرغت وسع المسألة
وهذه الإقالة المرسومة
لغير بائع هناك جائيه
وهكذا الكلام في الإقالة
إذ دخل السوق ونادى معلنا
والتوليات هى بيع قانه
إقالة تكون بيعا نقدا
لغير من باع على ما عنديه
إلا لبائع ولا محالاه
أو بمساو من سواء بالقيم
عن النبي الهاشمي قد أثر
بأنها فسخ لبيع جائت
بأنها تكون بيعا معتبر
من بائع لمشتري علانية
ولا كذا إقالة تبين
إلا لبائع بها تفردا
بالثمن الذي لها تعينا

وبالأقل وكذا بالكثير ومع إقالة فلا يحتاج قط لأنها ليست تكون إلا لكن إذا ما وقعت بأكثر أو قد مضى لذاك وقت وغير فإنه يحتاج مع ذا الشأن ولا تجوز التوليات في السلم كذاك في عطية الثواب وكل ما أشبه ذاك حالا وقيل في الإجارة المعروفة فجاز فيها التوليات وكذا والسلم المعروف بيع ومنع لأن هاتين تؤديان لبيع ما لم تقبض كانا والبيع للطعام من قبل الوفا لذلك إن كانا بعيده القبض وجازتا في كل شيء جـوزا وكرهوا لمن إليه تطلب وهو سواء بائع أو من شري والخط للأوزار والتسكير واليمن ثم البركات حالا وجاء أن البركات تنزع وفي الحديث من أقال مسلما أقال ذو الجلال يوم الحسرة وقيل فيها إنها تكفر

وبالوفاق والخلاف تجرى لذكر أثمان لذاك قد تخط لبائع وقد دراهما قبلا أو ناقص أو بخلاف ما جرى ينسب به البيع الذي قد استقر لذكر ما يكون من أثمان والنقد والمأخوذ في دين لزم إجارة والمهر للكعباب من كل وجه غير بيع آلا بأنها بيع به موصوفه إقالة كمثلها على هذا فيه الذي قلنا لأمر قد سمع في السلم المذكور بالبيان ذاك طعاما أو سواء بانا إن يك من طعامهم ما أسلف في سلم فعقد يمتد بياعه من بعد بيع أحرزا إقالة يمنعها وينكب لأجل ما فيها من الفضل جرى للسيئات جاء في المأثور في مال من صاحبه أقالا من مال من كان لها قد يمنع أخاه في بيع عليه ندما عثرته فيا لها من منة ما كان من ذنب عليه يسطر

ورحم الله العلي تاجرا
أو أنه ينصح في بضاعة
وبعد ذكر ثمن لا قبله
ولم يكن من ذكره بد لى
وهكذا عقد لتوليات
وبعضهم أجاز في التولية
إن عرفاه قبل هذى ائالة
ومن أجاز البيع والشراء
إذا هما قد علما بالثمن
فإنه يجيز للتولية
بدون ذكر ثمن لتبين
قال الإمام القطب والذى معى
وغير شار ليستا فسخا بدا
وجاز أن تقبل أو تولي
من كلما يجوز بيع التسمية
ثم يخص لمناب التسمية
ومن يكن على الشراء وكلا
يجوز أن يرد بالتولية
كمثل أن يبيع من أمواله
لن له وكل بالإقالة
ومن يبيع ما لديه قد حصل
وكيتم وكماضر وجسد
بتين لو لنفسه لا سيما
إن كان أصل المال لم يكن له
وصح للغائب ثم الطفل

أقال مسلما أخاه فى شرا
نه رواء البعض من أئمة
تصح لو قد عرفا محله
عقد إقالة متى ما عقدا
وذاك فى قول لبعض آتى
بدون ذكر ثمن مثبتت
وهكذا قد جاء فى الإقالة
عند سكوت منهما قد جاء
وعلمنا كذاك بالثمن
وهكذا يجيز للإقالة
إن كان معلوما لى هذين
بأن هاتين لغير البائع
وبين هذين ففسخ أبدا
تسمية بعضا غدا من كل
فيه بذكر ثمن مستوفيه
بالذكر بعد ذاك حين يأتيه
أو أنه خليفة قد جملا
وهكذا يرد بالإقالة
شيئا فیرجعه بحاله
وهكذا إن رد بالتولية
من مال غيره كغائب رحل
ومسجد فجائز بأن يرد
لن عليه كان هذا قيما
مثل يتيم آخر قد عاله
وهكذا من لم يكن ذا عقل

بأن يرد مالهم قد اشترى
بتين من بعد إقالة تری
وهكذا خليفة لهم فله
من قبل صحو وبلوغ وقعا
وجائز لمنشترى قد قیلا
لوارث البائع في المبيع
أو وارث لذی الشراء منعما
وإن یولیة ولا یفعل ذا
ای مات بائع ولا یقبل قط
لأن ذلك المبيع صار له
وبعضهم لوارث الشاری یرى
وجائز أن تأخذن بتولية
وهو سواء كان من ولاكا
وجاز أن یقیلك امرؤ كذا
أو الذی أقالك الشئ هنا
ومشترى لسلعتين وطلب
كذلك إن واحدة ولی هنا
وإن هم ما عینوا فمن یقل
إذ لا یصح فسخهم في واحدة
ومن یقل یبع یقول قد یصح
وذلك بالتقویم أو بما صدر
قال الإمام القطب والواضح إن
لكن یبیع دون ذكر تولیة
وجائز یعقد للتولیة
فیما اشترى سواء اشتراه

من كان قد قام بهم من الوری
كذا قدوم وبلوغ ظهرا
نولية إقالة أن یفعله
وقبل أن یقدم من قد أزما
بأن یولی وبأن یقیلا
إن مات بائع عقیب البیع
إن مات شار أن یقبل البائع
لوارث البائع إن مات كذا
ولا یولی غیرهم فهو غلط
بالإرث لا بالاشترى قد حله
بأن یولی من یشا من السوری
نسیئا وبعد لسواك تولیة
وغیر من ولاك حكم ذاکا
ثم نولی غیره من بعد ذا
فكنه یجوز فیما بیننا
إقالة في سلة صبح الطل
إن عینوا لكل شئ ثمننا
بأنها فسخ فذلك قد بطل
مع جهل أثمان لها محددة
لو لم یكن هناك تعین وضع
علیه الاتساق قل أو كثر
صارا إلى التقویم منع ما زكن
وذكره إقالة بالتسمية
بالنقد مهما كان والنسیئة
بالنقد أو نسیئة أتاه

بما يساويه وبالأقل
 وذا الغير بائع أما نه
 فلا يجوز أن يولى الشارى
 فى صورة تكون فيها التهم
 وجائز فى غيره فلو شرى
 نسيئة وبعد ذا ولاه
 لكان غير جائز لأنما
 ولو شرى منه بائنى عشر
 أو ناقص نقدا يكون ما ذكر
 لأنه لم يك فيما قد ذكر
 كذلك الكلام فى الإقالة
 لو أنها كانت لغير البائع
 بالنقد أو نسيئة لبائع
 أو أنها كانت بنقص علمما
 كمثال أن يقيىل غير البائع
 لو أنه بزائد قد وقعا
 بما غدا مساويا أو بالأقل
 أى كان ذاك الأمر بالنسيئة
 مثال ما أدى إلى ما حجرا
 لأجل ثم يقيىل للرجل
 أو يشترى بعشرة معجله
 ثم يقيىل بعد بائنى عشر
 وقد مضى ما قيل فى الذرائع
 إذا اطمأن القلب فيما قد بدا
 وقد أتى فيمن يبيع لرجل

ذاك وبالأكثر عند الكل
 فذاك لا يجوز أن يفعله
 لبائع السلعة فى الآثار
 على الربا فذاك شىء يحرم
 منه نسيئة بائنى عشر
 بعشرة نقدا لها أعطاه
 هذا تذرع إلى فعل الرما
 تمت ولاه بمثل ما ترى
 أو عاجلا أو آجلا فلا ضرر
 تذرع إلى الربا الذى حجر
 مع الذى يقبول بالإجارة
 ومطلقا جازت بلا تمنع
 أو غيره ولو بزيد واقع
 مانم تؤد لتذرع الرما
 فذاك جائز بدون مانع
 كذاك أيضا أن يقيىل البائعا
 فذاك بالإطلاق شىء ما حظل
 أو كان بالنقد بحال العقدة
 كان شرى منه بائنى عشر
 بعشرة منقودة أو لأجل
 أو أنها منقودة تبذل له
 لأجل فذاك ما قد حجرا
 من حلها لمشترى وبائع
 أن الربا لم يك شيئا قصدا
 بضاعة لكنها إلى أجل

ثم استقاله وهذا قد أبى
فهل له أن يشتري من الرجل
فقال لم أحفظ بها شيئاً جرى
يعنى بذاك البيع بالنسيئة
إن لم يكن تشارطاً فيما حصل
وما به ينتفعن المشتري
زبد وسمن لبن وحطب
وخدمة العبد نتاج كالبقر
وكل ما كان به منتفعاً
فغير لازم له أن يخبراً
ولا لمن كان له أقبالاً
إقالة وحالة التولية
لو وجدا بعد الشراء وإلا
لو أنه كان فتي من قبل ما
لأنه قسط له من الثمن
فإنه يتبع للإقالة
يكون للمولى والمقال
إن كان حاضراً مع التولية
والتمر لو قد كان مصروماً إذا
ومشتر بهيمة وفيها
بعد ولادة لها فالولد
وحكمه يكون للمقال
ومشتر نخلاً وفيه ثمر
فإنه له ولا يدخل في
إن كان قد أدرك بعد ذلكا

بأن يقيه وعنه نكبا
تلك إلى وقت مسمى وأجل
لكنني أكره ما قد ذكرنا
قد جاء عن بعض من الأئمة
يجوز أن يبيعه لو لأجل
من غلة المبيع مثل الثمر
كراء منزل وصوف طيب
وسكن دور ولباس كالأزر
من مثل حمل وركوب وقعا
به لمن ولى له من الوري
إلا الذي بقي لديه حالاً
وحاضراً قد كان وقت الصفقة
ما حاضراً كان بوقت الأولى
تولية إقالة بينهما
لو أنه بالغصب كان يتلفن
وهكذا يتبع للتولية
كوبر لوجيز من جمال
وحاضراً أيضاً مع الإقالة
ما كان في المقام حاضراً كذا
حمل فإنه إذا يوليهما
يكون تابعاً لهما لا يفرد
كذلك للمولى بكل حال
ولم يك التأبير فيه يظهر
تولية إقالة بل ينتفى
في حينها صار لذاك مالكا

من قبل أن يغيل أو يوالى
وإن تك الثمار في حين الشرا
فإنها تتبع للتولية
لكن ما لم يقطع من الثمر
وكل ما يتبع مما قد ذكر
لذلك المقال والمولى إذا
إلا إذا استثناه حين عقدا
وحيثما الغرم هناك يلزم
إن أمكن المثل وإن لم يمكن
وقال بعض يغرمن للقيمة
وقال بعض العلماء في الولد
ففى الشرا الأول لما يدخل
غلو شراه بعد ذا بحسنة
أو أنه أقال فيها فهو في
لو أنه في حين ذاك قد حضر
وقد أتى في أثر عن الأول
أو نحو تمر أو كتبن أو قصب
فقال من كان له قد اشترى
إلا إذا أبرأتني في الحال
وكان نحو نصفه ما ذكرا
فقال أبرأتك منه أجمعاً
فإنه أبرأه وليس له
إن كان قد عرفه ما أذهبها
ومن شرى قيل متاعاً وندم
ولم يقله بكلام وقعا

فأتلف الغلال في ذا الحال
ووقته دراكها قد ظهرا
كمثلما تتبع للإقالة
لو مدركا فهو كجزء من شجر
فغرمة يلزم لو كان كثر
يتلف قبل أن يتم عقد ذا
فما عليه فيه غرم أبدا
فإنما للمثل هذا يغرمن
فيغرم القيمة عما قد عا
لو أمكن المثل بدون كلفة
ذاك الذى من بطن أمه عقد
إلا إذا ما ذكره أولاً
ثمت ولى أمه بعقده
هاتين غير داخل بل منتفى
وتبوع الأم بذا جاء الأثر
بأنه من باع حباً لرجل
وبعد ذا أقاله منه طلب
إنى لا أقيل فيما قد جرى
مما له أذهبت من ذا المال
أو ناقصا عن ذلكم أو أكثرا
وبعد ذا يطلبه قد رجعا
عليه شيء بعد ما قد فعله
منه وقد أبرأه وما أبى
ورده لربه كما علم
وصارت الأثمان والمال معا

عند الذى باع وقال إننى
وثن من المبيع لى لأنسى
فقبل مهما ثبت البيع فلا
يوجبها وليس قبض البائع
ولا له يكون إلا الثمن
حتى على إقالة البيوع
وكلما البيوع قد تجره
تجره عندهم الإقالة
فما يكون حال بيع قد سبق
كم ما قد مر فيما يتبع
غلو شرى بلا لجسام فرسا
وبعد ذلك الحال قد ولاه
وكان ذلك اللجام فيه
أو حاضرا لديه فهو يتبع
ولو شرى شاة وليس فيها
وبعد ما الحمل استبان فيها
أو أنه أقال فيها يتبع
كذلك إن أقال أو ولاها
أو اشتراها دون ما صوف وقد
ولم يك استثنى فذاك يتبع
وإن يكن قد حول المبيع عن
والصوف إن ينسج وليف إن قتل
لغير بائع بأخبار بما
والخلف إن كان لبائع بلا
قبل يجوز أن لأنه علم

قبلت ما رددته بعلم
لما أقالك ففتح على
إقالة إلا بلفظ عقـــــــــــــــــلا
ملا إقالة بحكم الشارع
ذاك الذى من قبل ذاك عينوا
ينفقا على رضا الجميع
مما مضى من قبل هذا ذكره
وهكذا تولية بحالة
يوجد أو من بعده هذا لحق
للشئ عند بيعه ويدفع
وبعده له لجاما ألبسا
أو أنه أقاله إياه
في حال ما يقبل أو يوليه
تولية إقالة إذ توقع
حمل فبأن حملها عليها
جاء إلى شخص لى يوليها
لها الحمل وكذلك تدفع
وابنها يتبعها وراها
ولى لها والصوف فيها قد وجد
تولية إقالة في دفع
حالتة كمثل حب فطحن
يصح أن يولى كذا وأن يقل
كان من التحويل قد تقدما
أن يخبرن بما له قد حولا
بحالة المبيع قبل البيع ثم

وقيل لا يجوز إذ تغيرا
لذين لو هناك إخبار وقع
وهكذا يلزم في الإقالة
على المبيع بعد بيع عنا
له ولا يعد عيبا في النظر
كسمن وكهزال ظهرا
عيبا فمن اظهره لم يك بد
عشا وحكم الغش قيبا بانا
في قيمة لابد عنه يخبر
بعد زيادة عليه بادية
والثوب إذ يصبغ أو يورس
بزائد أو ناقص بحسالة
يجوز ان بعد زيد علما
من خارج هناك قيمة جعل
بالمثل وهو قد يصح فعلا
وإن ذاك زائد قد أدخله
يذكر لما أدخل قيمة تسم
زاد له فجائز ولا يرد
لكونه في التوليات أدخلها
بيع له فمن هناك بطلا

وبالتغير الذي فيه طرا
وقيل في التغير مطلقا منع
ويلزم الإخبار في التولية
بما من العيوب يحدثنا
إلا إذا كان قليلا لا أثر
مثل زيادة بذاته ترى
والنقص إن كان كثيرا ويعد
وإن هم لم يظهره كانا
وإن يكن هزالها يؤثر
ومنعت إقالة كالتولية
من خارج كمثل أرض تغرس
وذاك مع من منع الإقالة
أما على قول الجواز فهما
من خارج فإن يزد لما دخل
فإنه أقال أو قدد ولسي
إن ذكر الداخل والقيمة له
وإن يكن أقال أولى ولم
لكنه أخبر أن ذاك قدد
وإن يكن لم يذكرن بطلا
وفي الإقالة الذي ما ثملا

بيع الخيار

تمامه إلى زمان يعرف
لأنه استثنى من بيع الفرر

بيع الخيار هو بيع يوقف
وذلك ترخيص روى لنا الأثر

فالمنع في هذين غير مختفى
عزيمية ولم يكن برخصة
على شروطهم أتى عن أحمد
في سائر الأمور ما بين الورى
فعندنا ذلك مما قد منع
وغيرهم ومع أبى حنيفة
لو كان من مجلسه ذا لم يقيم
في باب عقد البيع بالتتمام
أجازه بعض وبعض زيفا
فذان قولان به قد رفعنا
وقد أجاز البيع حيث صار
بخبر عن الرسول قد نقل
قد كان في التحفيل عنه رسما
من مكة إلى مدينة الرسل
شروطهم وذاك عنه نقلا
هذا دليل من يقول الحلا
جزء من البيع الذى قد عقدا
من الأحاديث عن الهادى الأبر
إجازة الخيار حتى يفعل
غير الذى نذكره فيما تلا
بدون شرط كان منهم أولا
فيه بل شرط له يصار
هنا لك استدلالهم بما نقل
جزما فلا دليل فيها جارى
لكي يحل الثمر الذى منع

والحجر للمبيع من تصرف
وقيل جائز بهذى الصفة
فالؤمنون فى الذى قد وردا
وإن باب الشرط مفتوح يرى
وفى خيار المجلس الخلف رفع
ومالك وعقدها المدينة
غالبية عندنا يتم بالكلم
وقد مضى ما فيه من كلام
والبيع بالخيار فيه اختلاف
لأنه بيع وشرط وقعا
وبعضهم قد أبطل الخيارا
ومن أجازة فإنه استدل
البيعان بالخيار وبما
وباشترط جابر ظهر الجمل
وبحديث المؤمنون هم على
والله للبيوع قد أحلا
وقال والخيار شرط وجدا
ومانع الخيار قال ما ذكر
ليس بها دلالة قط على
قالأولان إنما دلا على
لأنما ذاك خيار حصلا
والآخران لم يكن خيار
مع جزمهم بالبيع حتما فبطل
وليست الآية فى الخيار
واحتج مانعوه أنه وقع

ليس على الأصل فكان حياله
لقول صفوة السورى من أجبى
والسالمى شيخنا أطالاً
فإنه قد قال بعد ما ذكر
والقائلون بالثبوت قالوا
فإن قاصد الغلال مربى
وإنما يسوغونه لمن
يريد أن يأخذه تدرجاً
هذا الذى قد جوزوه لاسوا
فلا ترى من يشتره أبداً
هم جعلوه منهجاً للغلال
لآخر القول الذى قد ذمنا
وهو مقال صادق والحق فى
قد كثر الفساد فى الناس وجل
لا هم إننى إليك أبرأ
وذلك الخيار قسمان قسم
ثم خيار بنقيصة جرى
أحدها أن يعقدن بيئهما
لمدة كمثله شهر أو سنة
الثان أن لا يعقدن عليه قط
ومثلما أن باع بائع إلى
أو يقبلن فذا خيار قد حصل
أما خيار تلکم النقيصة
وهو يخص المشتري متى حصل
ومدة الخيار مع من ينظر

فمن هناك قد نرى تبطيله
فإنه أربا كذاك أنبى
فى هذه المسألة المقالاً
أمر الخيار والخلاف المشتهر
يثبت ما لم تقصد الغلال
فى ماله عند جميع الصحب
قد قصد الأصل الذى يثبت
إذ لم يجد للقطع حالاً منهجاً
لكن غشا فى الناس اتباع النهوى
منهم لغير غلة قد قصدا
واستسهلوا مأخذهم للمأكلا
أعمالهم فيه ويكفى ذمنا
ما كان قد أبداء غير مختفى
وأكلوا الحرام جهراً بالحيل
من فعلهم وما أتوه جهراً
وهو خيار بترو قد يسم
وذلك الأول قسمان يرى
عليه من أول ما قد أبرما
أو لرضا شخص هناك عينه
مثل حديث للمصراة يخط
شخص فلأخير أن لا يقبل
بعد ترو أى تفكر يحل
فمع ظهور العيب فى ذى السلعة
إذ ليس للبائع فيه من محل
جسوازه ثلاثة لا أكثر

ولا أقل ولبعض الأمة
وأكثر المدة عندهم إلى
نو أنه من عمر الشاري غدا
فوارث الميت في مقصده
وقيل بل مدته ما اتفقا
لو أنها قد قصرت أو طالت
وهو الصحيح عندهم والمعتبر
أكثر من أعمار هذين ترى
أو كان لا يدركها المبيع
قال الإمام القطب قول البعض
والدور شهر أو كنحو الشهر
قال وقيل الشهر والشهران
غدونها وقد روى بعضهم
والحيوان والثياب جملا
وساعة يقدر الخيار في
وأقصر المدة أولى وأحق
وشارط الخيار في عقدته
من القبول للمبيع والغير
وغير لازم له قبل الأجل
إلا إذا يفعل ما قد يلزم
أو رده إن كان ما قد فعلا
كبيع ما فيه الخيار جملا
بأى نوع كان من أنواع
فبائع المتاع مهما فعلا
وذلك الخيار في المدة له

ثلاثة الأيام أدنى المدة
ما لم يكن فيه الفساد حصلا
أو عمر البائع أيضا أزيذا
يكون حتما لا نقضا أعوامه
عليه من وقت لهم تحققا
في العد عن أيامه الثلاثة
إن لم تكن مدته عند النظر
أى عمر بائع وعمر من شرى
إلا وقد يفسد أو يضيع
من قومنا مدته في الأرض
فدونه لا فوق هذا القدر
وجمعة تكون في العبدان
بان للرقيق شهرا يرسم
ثلاثة غدونها لاما فعلا
فاكمة لقربهما من تلف
من الكثير والطويل في الأحق
فإن ما أبداه في مدته
فكل ذاك لم يكن بمعتبر
مشترى أو بائعا كان الرجل
به قبول البيع ما بينهم
في وقت ذلك الخيار داخلا
رهن تصرف بذاك مثلا
تصرف الإنسان في المتاع
ذلك في وقت خيار جملا
فعله للبيع مما أبطله

وإن يك الشارى لذاك فعلا
وكان للشارى خياره فما
وإن يكن خيارهم ما حددا
وقيل صح البيع وقت ما يخط
والقطب قال إن في بعض الأثر
وجعلوا وقتا يجوز أن يحد
وإن هم زادوا على ما حددا
قال وعند البعض غير فاسد
وإن هم قد سكتوا عن وضع حد
في الأصل والرقيق والدواب
وإن هما قد جعلوا وقتا جهل
ولم تكن على قدومه هنا
وان هما تخالفا بى المفسد
فيدعى الشارى انقضاء المدة
فالقول قول المشتري لأنما
وها هنا البائع مدع يعد
تلتزمه بنية بالانقضاء
وان توافقا على البقاء
فقال شاربه بألف منتقد
فالقول قول بائع في ذاك مع
لأنما البائع صار ضامنا
تلتزمه بنية في الزائد
هذا الذى القطب لنا حكاه
وهو على وفاق ما قد نقلنا
وقلب الكلام نور الدين

في مدة فيها الخيار جملا
أتاه إمضاء لبيع رسما
لمدة فالبيع بيع فاسدا
في الحين جزما والخيار قد سقط
إن عقدوا على الخيار واستقر
فإن ذاك جائز ولا يرد
فقييل إن البيع بيع فاسدا
ما فعلوا وصح جعل الزائد
له فيحملن على ذاك الأمد
وقد مضى بيانه في الباب
مثل قدوم الصلت من حيث زحل
أمانة فالعقد فاسد البناء
أى في انقضاء الوقت الذى قد جده
وقد نفاه بائع للسلعة
ذاك المبيع عنده قد ارتضى
يريد إثبات الخيار والأمد
أو غيمين الشارى مع فصل القضا
واختلفا في ثمن الاثني عشر
وقال بائع بنصف ذا العدد
يمينه كذا لنا القطب دفع
للمشتري أن يدفعن الثمن
في أكثر الأقوال عن أماجيد
جئنا به كمثما تراه
له الفقيه الصائغى أولا
فقال بعد ما حكى القولين

والتمس الوجه لما قد قالوا
فالقول بالوقوف ليس ينبئ
لأنما الحكم بقاء المدة
فالقول قول من يقول بالبقاء
والقول قول المشتري في الثمن
هذا الذي أراه لا سواء
وإن تخالفا على الخيار
وقال من باع الخيار رسماً
إن كان بالبائع وبالخيار
قال الإمام القطب بعد ما ذكر
القول في ذلك قول الشارح
لأنما البائع قد أقر له
وذاك إن كان الخيار يدعى
وإن يك الشارح لنفسه ادعى
فيحذف البائع إن لم يجمع
والشرط للخيار شيء حلاً
أولهما لو واحد منهم شرط
من كل من أفعاله في البيع
لو كان عبداً دون إذن المالك
في مثل مصحف ومثل عبد
بل إنما علق نحوه الرضا
ويبطل الخيار مهما علقت
وكهيمة ومالا يؤصل
ليعده مثل مسافر وصح
والشرط للخيار باطلاً غداً

فلمست أدري فيه الاعتلالا
عليه والصحة غير بين
تمامها يحتاج للبينة
مع يمينه على ما أطلقا
لأنه يكون كالمرتبه
وما مضى لا أعرفن معناه
فقال لا خيار فيه الشارح
فالقول قول بائع إن أقسم
جاء معاً في حالة الإقرار
وأكثر الأقوال مع أهل البصر
لكن مع اليمين بالجبار
بالبائع وادعى خياراً قبله
لنفسه أو مشتر للسلع
خياره ولا بيان سماعاً
له الخيار بالمهين العلى
لمشتري أو من يبيع الأصل
أو شرطاً لغيرهم ذاك فقط
وفي الشرا صحيحة الوقوع
أو شركاً بذى الجلال المالك
إذ لم يكن ذا شارحاً ما نبدي
فإن رضى فالبائع بينهم مضى
لذى جنون أو صبي تحققت
إلى مشيئة له ويحصل
في حينه البيع بجزم واتضح
وقيل إن البيع أيضاً فساداً

كمثلما قد فسد الخيار
وذاك لاشتغال تلك العقدة
وهو خيار من خياره انعدم
لو أنه من غير ماله الشرا
لو أنه طفل لغير البائع
فالحكم تابع لما به نطق
فالبائع بين المتبايعين
وإن يكن أنكره وما رضى
والفسخ بالخيار ما توقفنا
ولا قضاء كان من قضاة
واشترط الحبر أبو حنيفة
وثابت شرط الخيار إن جرى
لو ذلك البيع وذاك الاشترا
كمثل مجنون يقيم غائب
وكله عليه لما أدبرا
يبيع أو يشري لأموالهم
يشترطه لنفسه أو لهم
وما له يشترط للخيار
ولا له يقبله ممن شري
وإن صحا أخو الجنون أو قدم
أو زال من خلافة مستخلف
فإن يكن هذا الخيار علقه
فإنه إليهم لا ينتقل
وإن يكن ما علق الخيار له
وإن مضى وقت الخيار وهو لم

وذا هو الراجح والمختار
على سوى الجائز في ذى الصفة
وجوز الخيار للطفل وتم
وغير ملكه المبيع قد جرى
كان وغير مشترى البضائع
إذا رضى بالبائع مثلما اتفق
يكون لازما على الاثنى
فبيعه من جملة المنتقض
على حضور الخصم مع من سلفا
بل إنه بدون ذاك ياتى
حضور خصم عند فسخ العقدة
فيما يبيعه المفتى وما اشترى
لمن تولى أمره من الورى
وغيرهم كمثل طفل ذى أب
أو أنه استخلفه أو أمرا
ويشترط الخيار أيضا لهم
أو يشترط لأجنبى منهم
عليهم لبائع أو شارى
إلا إذا فيه الصلاح ظهرا
من غاب أو ذلكم الطفل احتلم
وبعد ذاك لسواه استخلفوا
لنفسه في حينما قد أوثقه
بل إنه به فقط ينفع
ينتقلن إليهم في المسألة
يقبل ولم يدفعه غالبى لزم

لو عدم القبول والرد فقط
إلا إذا ما كان ذلك الغلط
وإن يكن مشترط الخيار
فليجعلن عنه لهذا الحال
يقبل أو يرده وإن مضت
بلا خليفة عليهم قد جعل
ردا البيعة ولا قبولا
وهو سواء عدم الفعل أتى
أو أنه بطل منه حصل
ويورث الخيار ممن اشترى
فمن يمت منهم وكان اشترطا
وقال بعض إن يك الشارى شرط
والبيع لازم لمن كان ورث
بالإرث من صاحبهم لا بالشرأ
أو أن من قال بهذا القول يرى
ينقطع بموته كل أجل
إلا الذى بسلف قد اتصف
وإن يك الخيار للوارث قد
فالقطب قال إنه لا يقبل
والرد من بعض لأن فيه
على الذى باع أو الذى اشترى
فلازم حينئذ عليهم
أى يتوافقوا على القبول
وإن تخالفوا ولم يتفقوا
أو سكتوا حتى تقضى الأجل

منه نسيان يكون أو غلط
ممن عليه ذلك الأمر اشترط
أصيب بالجنون والأضرار
خليفة يقوم بالأموال
مدة ذلك الخيار وانقضت
أو أنه كان ولكن ما فعل
فالببيع صار لازما مفعولا
بالعمد أو كان نسي ذلك الفتى
فهو سوا والبيع صار منفعل
وهكذا من بائع إذا جرى
فإنه للوارثين انشـرطا
لنفسه فبعد موته سقط
لأنما المال إليهم قد حدث
إذ الخيار واقع فى الاشترا
أن الفتى يوما إذا ما قبـرا
معلق إليه حالا ويحصل
فلا يصل بمماته السلف
صار وقد تخالفوا أخذاً ورد
منهم قبول البعض حين يحصل
جعل شريك هاهنا نلفيه
وذلك عيب وضرار ظهـرا
أن يتوافقوا لشيء يجزم
أو رد ذاك البيع والمتعطيل
حتى تقضى الأجل المحقق
فالببيع لازم ولو لم يقبلوا

وما لهم قبول بعضه ورد
إلا إذا ما صاحب الحق رضى
ورد بعض سهمه وتتمها
قال أبو حنيفة وأحمد
وإرث من قد اشترى ومن يبيع
وإن يكن قد مات من لم يشترط
من بائع أو مشتر ما قد شرط
وإن يكن قد علق التخير
في الأجل الذى لهم قد قررا
لأنه معلق على عدم
ومات قبل نقضه فليس له
والبيع بالخيار فهو منعقد
أو ينقضه شارط الخيار
وحينما مات ولما ينقضا
وكالخيار تجعل المشورة
فقل إن تباع اثنان على
ولو رضى ذاك وإن تباعها
وإن يكن لم يرتضيه زيفا
إلى الذى يعلقن إليه
وقيل من يتناع للبهيمة
عشرة أيام فجاءت بولد
ثم تنازعا فلذى اشترى
إن تك في يديه يحتويها
وإن تك البهيمة المذكورة
ثم تناقضا فإن النقض له

بعض كما موروثهم ذا لا يجد
ولقبول بعضهم لم ينقض
ما فعلوا فإن ذاك انبسط
ليس لوارث خيار يوجد
كمثلما لا تورثن هذى الشمع
هذا الخيار فلن قد اشترط
لأنما الحق له قد انضبط
لغيرهم فمات ذاك الغير
غالبية لازم لمن له اشترى
نقض الذى كان توفى واخترم
من بعد ذاك ناقض قد عضله
في أول الأمر متى ما قد عقد
أو من له التعليق كان جارى
بقى على انعقاده وقد مضى
في كل أحكام له مذكوره
مشورة امرئ فذاك بطلا
على رضاه فرضيه وقعا
وقيل إن الشور فيه وقف
يقبله أو يرجعن فيه
من عند إنسان على مشورة
من قبل أن يتم ذلك الأمد
أن ينقض البيع الذى فيها جرى
لأنما له الخيار فيها
مع بائع واشترطوا المشورة
كمثلما للمشتري في المسألة

وقيل إن النقض في المذكوره وهو الذى أراه فى ذى الصورة وإن يجن من له الخيار لم لأنه يمكن قبل المدة وقيل فى الردة ليست يبطل ومثل عبد وسلاح وإما وذاك إن لم يسلم المرتد ومن يكن لديه مال مسجد أو الحرام وأراد البيع له وإن يكن قد شرط الخيارا وهكذا وكيل بيع والشرا وإن له يشترط فالوكيل من حيثما أن الوكيل خالفا وإن يشا للبيع أمضى ولما وإن يك المأذون والمقارض فنهما الخيار فى ذا الحال قال الربيع إن من قد قارضا فحسب قوله خياره له كمثما أن لكل منهما والرد بالعيب من الخيار وهكذا السيد فى ذا الحد كمثما أن لكل أيضا ومشتتر شيئا خيارا لأجل ثم أراد حين تم الأمد كذاك إن فى أول لم يقبله

لمن له الخيار والمشوره إذ كان خيار الحكم فى المشوره يبطل إلى أن ينقضى وقت رسم يفى من جنونه والغشوة فى غير مصحف خيارا يجعل فإنه لمن يكون مسـلما حتى انقضى الوقت الذى يحد مقبرة أمانة لأحد لا يشترط الخيار فى ذى المسأله فالشرط جائز كما قد صارا ليس له يشترطه على الورى مخير إن شاء بيعاً يبطل للأمر إذ للشرط كان قارفا كان من الشرط الذى قد أبرما فيما بأيديهم خياراً فرضوا ليس لسيد ولا ذى المال يكون كالوكيل فيما فرضا وصاحب المال كذاك ناله يرد بالعيب الذى قد رسما خيار نقصان يكون طارى له الخيار مثما للعبد يرد بالعيب إذا لم يرضى وقد رضى والوقت كان لم يحل يدفع فالدفع هنا لا يجد ثم رضى مع تمه فليس له

قلت وإذا مخالف لما سلف
 إن صح ما أفهمه في المسألة
 وشارط الخيار في شيء فلا
 بعضا وإن يرد منه بعضا
 وهكذا من اشترى شيئين
 لواحد وواحد له يرد
 وفي الخيار إن يكن قد عقدا
 غير لازم ومهما اتفقتا
 أو واحد من ذين كان ذكرا
 وإن يكن يشترطه من اشترى
 أو واحد من رجلين اشترى
 فإن يكن في ذاك رد قد وقع
 وكل ما في صفقة واحدة
 إن يقبلن منه بعضا ويورد
 وإن له قد شرطوا في العقدة
 لو أنه من بائعين وهما
 فالبيع فاسد لجهل الثمن
 وقيل صح البيع لو ما عينا
 لكنما الخيار باطل متى
 في عقدة على صحيح تشتمل
 وقد روى القطب عن الديوان
 من اشترى من رجل وقد شرط
 أو أنه شيئين قد كان اشترى
 واشترط الخيار عند العقدة
 وكل واحد له كان ثمن

في شارط الخيار في عقد عرف
 فالتمس العدل وحل المشكك
 يصح في قولهم أن يقبلا
 إذ ذاك عقد واحد في الإضا
 وشاء أن يقبل من هذين
 فإنهم قالوا لذاك لا يحد
 من قبل بيع أو بعيد ما بدا
 على الخيار قبل بيع حقيقة
 فليذكره عنده وليظهره
 أو بائع في بعض ما قد يشتري
 فالشرط ثابت على ما أمضا
 فردده بقيمة له تقع
 كان فغير جائز بحالة
 بعضا فإن ذاك أمر لا يجد
 في بعض ما باعوا له بصفقة
 ما عينوا أثمان كل منهم
 وصح هذا البيع أن يعين
 لكل سلعة وحدوا ثمنها
 لم يك تعيين على خلف أتى
 وفاسد وقد مضى ما قد نقل
 قولوا وهاك النص للبيان
 خياره في نصف ما اشترى فقط
 في صفقة واحدة لا أكثر
 في واحد من ذين لا في الجملة
 معين يخصه به زكـ

أو اشترى اثنان شيئاً من أحد
أو اشترى من رجلين رجل
فكل ذاك جائز كما أتى
ومؤنة المبيع من أكل ومن
ونحوها في مدة الخيار
كذلك ما أفسده المبيع في
أو كالجدار خر فوق مال
فذاك كنه على من باعها
ويرجعن به على الشاري إذا
لأنه من بعد ذاك ظهرا
لو كان لم يعلم بأنه جنى
وقال بعض إن ذاك يلزم
لأنما المبيع به تعلقا
فإن يك البائع ذلك اشترط
وإن يك المشتري الشاري هنا
ويرجعن به على من باع له
وغلة المبيع إن كان شجر
ولبن وككراء الدار
فإنه يكون مع من قد وجد
ماله الأول وهو من غدا
وهو سواء كان في ذا الحال
وذاك فيما قد يكون منفصل
ولم يكن في حينه منفصلا
فإنما يكون ذلكم بيد
وذا هو الذي يكون شاري

واشترط الخيار واحد فقد
وعند واحد خيارا يجعل
جميعه والنشر شرط ثبتا
شرب ولبس ومداواة سـكن
على الذي قد باع ليس الشاري
سواء كالنخلة أن تنحرف
أو فوق نفس فشوت في الحال
ليس على من اشترى الأنواعا
يقبله مع أجل قد نفذ
بأنه صار لمن قد اشترى
وإنما البائع فيه ضمنا
من كان شارط الخيار منهم
وعطل المبيع مما ألحقا
فذلك اللزوم فوقه يحط
يلزمه في حينهما تكونا
إن رده في وقته ما قبله
كذا نماؤه كصوف ووبر
كذا كرا البعير والحصار
بيده من قبل ذلك الأمد
بائعهم على خيار عقدا
بيده أو يد شاري المال
أما الذي على المبيع يتصل
كلا ولا احتاجوا إلى أن يفصلا
من يديه الشيء في الحال وجد
إذ المبيع لو على خيار

قاعدة يكون عند المشتري بأنه يكون عند البائع لو الخيار قد غدا للشاري ويتبع النماء طراً والغال وذلك في الرد كما قد علما فإن يكن مشروط الخيار تد لبائع سواء الشرط وقسح وإن يكن مشروط الخيار وهو سواء شرط الخيارا وذلك مبنى كما قد تعرف ومن يرى ثبوته في حين يقول كل غلة تحدث له صار له المبيع من بعد الأجل وقال بعض كلما قد لزما أو قيمة الإغساد أو كراء ولو مضى من بعد ذلك البيع قات وذلك الأمر مبنى على وكل شيء كان لم يؤبرر بعد حادثا ولو قد حضرا فإنه يكون ذا حضـور وقيل لا يعد حاضرا عـدا أولا فحادثا يعد لو غدا ولا يجوز عندهم للشاري بأنه بما يباع ينتفع فإنه إن لم يتم البيع ما

إلا إذا اتفقا في الحضر فذاك جائز بدون مانع أو أنه لبائع العقار لذلك المبيع حيثما انتقل وفي القبول إن بدا كليهما رد المبيع فجميع ذا يرد من مشتر أو أنه ممن يبع أمضاه كان ذلكم للشاري من باع أو من اشترى العقارا أن المبيع بالخيار يوقف عقده وبيعه المكين فإنها لمن شراه حاصله أو أنه لبائع وما انتقل له من العقر وأرش للـدما فإنه لبائع الأثـياء وصار للشاري هنا المبيع عدم ثبوت البيع فيه أولا في حال عقد بيعهم من ثمر في حالة البيع وما قد أبرأ لصفقة بذلك التابـير ما كان مدركا متى ما عقدا مؤبراً إن لم يكن درك بدا يشترطن في مدة الخيار إلا بقدر الاختيار إن يقع بينهما كان ما تقـدما

من ذاك الانتقاع باطلا بلا
وذاك عن بعض المخالفين قد
قال وفي مذهبنا وهو الهدى
بثمن ولا مثنى حصـل
إلا إذا البائع كان يطمع
بأنه لبيعه سـيقبل
بمثنى يـرد للبيـع إذا
أو قد نوى الشارى غداة انتقعا
إن يكن الخيار فى يديه
وبائع بيعا خيارا فـتلف
فإن يكن للبائع الخيار
فماله شـئ لـذاك وجـدا
وإن يك الخيار للذى اشترى
فيل عليه الثمن انذى حتم
وإن يكن فى يد شاربه ثوى
قطعا إذا له الخيار قد رسم
وإن يكن للبائع الخيار
فقل لا شـئ على شاربه
وما على الأمين من ضمان
عليه قيمة المبيع لازمه
وإن هما قد جعلاه عنـدا
فإنه من مال بائع شرط
وقال بعض إنه بينهما
والكدمى قال إن المعتمد
لبائع أولهما وقد تلف

شـئ هناك ناله وحصـلا
رواه قطب العلماء المعتمد
أن لا يجوز الانتقاع أبدا
حتى يتم البيع من بعد الأجل
فى حينما بثمن ينتفع
أو قد نوى حين انتقاع يفعل
كان الخيار فى يديه عند ذا
بمثنى قبول يبيع وقعا
قد صار عند عقده الوجيه
قبل تمام الأجل الذى عرف
وفى يديه وقـع الوبار
بلا خلاف عنهم قد وردا
ففيه خلف بينهم قد ذكرا
وقيل ما عليه شـئ قد لزم
كان عليه الثمن الذى استوى
بلا خلاف والشار له لرم
ففيه خلف روت الأخبـار
لأنه مثل الأمين فيه
وجاء عن بعض أولى العرفان
يوم الثوى لا ثمن قد غـرمه
غيرهما وهاهنا تردى
بائعـه الخيار أو شار فقط
إن وقع التلف مع غيرهما
عليه إن كان الخيار قد وجد
من يده فالبيع بالبطل وصف

وإن يك الجميع بالخيار
فتلزم القيمة من قد اشترى
وإن يك البائع بالخيار
فهكذا يلزم من كان اشترى
قال وقد يحسن أن يكونا
وما عليه من ضمان فيه خط
ويتلفن من بائع فالأكثر
والتلف الواقع منه يجعل
بأنه من مال من قد اشترى
وقال بعض من أولى العلوم
وقال قطب العلم المختار
ويلزم البائع ذلك التلف
وذا الخلاف قد بنى كما ترى
فمن يرى بيع الخيار منعقد
ومن يقول فيه بالوقوف
ويلزم المبيع من قد اشترط
إن كان قد أخرج للمبيع
أو أنه بهبة أو أجرة
وقيل في الإخراج شيء قد بطل
فإن يتم الوقت وهو ما ترك
فالمبيع لازم وكان بائعاً
ويلزم الشاري الذي منه وقع
لو بالمبيع ناسباً ينتفع
قد جن من بعد شراء انبرم
بالانتفاع لو بعد قد جرى

ويحصل التلف عند الشاري
لا ثمن كان لذاك قد درا
ويحصل التلف عند الشاري
قيمته أيضاً كمثما ترى
من اشترى في هذه أمينا
وإن يك الخيار للشاري فقط
بأن ذاك البيع بيع يهدر
وفيه قول غير ذاك ينقل
بالثمن الذي له تقررا
من مال مشتريه بالتقويم
في ذا بأن بيعهم منه
إذ كان في يديه هذا قد تلف
على خلاف في الأصول ذكرا
من أول يبنى عليه ما يرد
يبنى على أساسه المعروف
لنفسه الخيار مع عقد يخط
من ملكه لغيره ببيع
أو في صداق قبل تم المدة
فينظرون إلى تمام للأجل
لذلك الإخراج من حيث سلك
أو شاريا يلزمه ما وقع
شرط الخيار إن به قد انتفع
أو مكرهاً أو في جنون يقع
وقال بعض إن ذاك ما لازم
على اختار عاقلا وقد درى

بل للزوم إن يكن قد نطقا
أو أنه كان به أشارا
والحق عند القطب أن لا يلزما
أو في جنون أو يكون ما درى
لأنما البيع مع الشراء
وعدم إكراه وباختيار
ويرجع كراء ما ينتفع
إن رده من بعد ذلك الأجل
ومن يقل بالأول الذي رسم
بالأمر فيه بانتفاع مدرا
أو ادعى في ذاك للنسيان
إن يكن المأمور بعد انتفاع
ولا لزوم إن يكن لم ينتفع
لو ذلك المأمور طفلا من أمر
وإنما يلزمه إذا نطق
واستظهر القطب بأن يلزمه
لو ذلك المأمور كان ما انتفع
وما عاييه لازم إذا انتفع
لو أنه عاييه إذ ينتفع
لو عبده أو طفله من انتفع
ومن شرى أصلا وبعد ذا اشترى
في مدة فهو رضا وقيل لا
وإن أراد المشتري بأن يرد
فأنكر البائع أن يكون ذا
غالب قول في ذلك قول الشارح

ذا بالقبول أو بخط نمقا
غها هنا وجه اللزوم صارا
إن ناسيا أو مكرها تكلمنا
بأنه الشيء الذي له اشترى
بالعلم والعقل وعمد جرى
هذى شروط بائع وشارح
به بتقويم صحيح يقع
وذا على القول الأخير قد جعل
فإنه يقول إنه لزم
لو ادعى الجنون من قد أمرا
أو ادعى الإكراه في ذا الشأن
به ولو ذاك يكون البائع
وقيل لا لزوم لو قد انتفع
أو أنه كان له عبدا حضر
مع ذاك بالقبول مثما سبق
بذلك الأمر الذي قد دمه
بالشئ لكن ذلك الأمر وقع
به سواء دون أمر قد وقع
ببه وما نهى له ولا ردع
وهكذا أجيره الذي تباع
أصلا له الأول شافع يرى
وهو الذي القطب له قد عدلا
هذا الذي على خيار قد عقد
شيئا له وقول ذاك نبذا
بأن ذا ما بيع بالخيار

وإن له في مدة سقم عنا
فإن يكن يختاره فقد لزم
وإن أراد رد بعد إلى
فإنه يمسكه أو يبيح
وهكذا يخلصن مما جنى
وإن يمت فإنه من ماله
وشارط الخيار فيما قد شرى
كغائب وكيقيم فانتقم
وإن يكن لنفسه منتقما
كذلك مجنون ولى أمرهما
يلزمه قيمة نفعه ولا
ويلزم الطفل ومجنونا متى
وبعد ما إفاقة إن علما
وإن هما بذاك لما يعلما
فهذه مسائل الخيار
وهي كما تنظرها مبنية
والسالمى شيخنا قد حررا
فإنه قال متى ما ذكرنا
وهو خيار الشرط فيه يختلف
قال ومن أثبت هذا الشرطا
ما لم تكن تقصد نفس الغلة
ومن يرى التوقيف فيه وقفنا
وبعد ذا يجعله للشارى
لبائع في وقته والمغرم
قال وبعض يوقف الجميعا

أو أنه جناية كان جنى
على جناية تكون أو سقم
بائعها إذ كان لما يقبلا
من سقم كان به أضرا
من الجناية التى قد كونا
كمثلما أسلفت في مقال
لمن تولى أمره من الورى
له به غنى اللزوم قد وقع
أو ذلك الطفل به تمتعا
وكان ذلك الشراء لهما
يلزمه البيع لما قد فعلا
ما انتقما بعد بلوغ ثبنا
بأنه اشترى خيارا لهما
فذاك غير لازم عليهما
حسب الذى يوجد في الآثار
على الوقوف لم تكن خفيه
مقالهم والحق فيها أظهر
شرط الخيار في البيوع والشرا
أثبتته بعض وبعضهم وقف
فإنه يثبتته إن خطبا
للشترى عند وجود الصفقة
إلى انقضا الوقت الذى قد وصفا
ويجعلن غلة الخيار
كذلك فوق البائعين يلزم
حتى يرى من يأخذ المبيعا

للغرم والغلة يأخذنا
في عقد بيعه متى ينقصد
ينقصدن حينما تم الأجل
أراده المـجـوزون قـدـما
جوزه مصححا للعقد
وجعلت لمشتري الأموال
وألزموه كل غرم يوفى
بين الفروع يعرفنه من عقل
في خبر عن سيد الأكوان
وذاك عين الحق في ذى المسائه
على الخيار فالكلام طالا

بعد انقضا الوقت فيدفعنا
والأصل في ذلك خلف يوجد
فقييل مع صفقه وقيل بل
وقيله كحوز وذاك ما
قال وبعض من أتى من بعد
فاخذوا بذاك في الغلال
وعاملوا البائع بالوقفوف
قال وهذا الحال تخليط حصل
فإنما الخراج بالضمان
هذا الذى أوضحه وفصله
وهاهنا نقصر المقالا

الشركة في المبيع

فيما من الأصل له كان اشترى
غذاك جائز وما فيه رك
يفسدها مفسدة إذا وجد
مصحح لبيعهم ويصحح
من قال لامرئ من التجار
فيه وقد شره بعد ذلكا
لم أدري يبلغ هذا الثمنا
وجهله ليس بعذر وقعا
بأمره رضى به أو أنكرا
أو ثلث فهو كمثل ما وقع
عبد الإله الفاضل الشهير

ومن يشارك غيره من الورى
أو أنه في الربح عنده اشترك
واختير أنها من البيع تعد
كمثلما كان لها يصح
وقد أتى في البعض من آثار
اشترى كذا وإننى شريككا
فيرجع الأمر قائلنا أنا
فإنه لا يجدن أن يرجعنا
وألزموه نصف ما قد اشترى
إلا إذا تقاطعا على ربع
كان أبو عبيدة الصغير

شارك قوما في متاع قصدوا
وأنهم حين اشتروا للسلعة
وعند بيعهم لها قد مدحوا
فقال ما هذا فقالوا عمل
قال لهم ردوا على مالى
قيل يد الله العزيز ذى العلى
ما لم يخن منهم فتى ويظلمنا
فإن يخن يرفع عنهما يده
وإن من لسلعة قد اشترى
ثم أتى من بعد ذاك الحان
وقال أنقذنى لهذى ثمننا
فذاك غير جائز أن يوقعه
ومشتر شيئا وحينما اشترى
ثم الشريك بعد ذاك جمدا
فباعها الشارى بريح متضح
وقيل بل يعطيه ما قد نابيه
من ناقص إلا إذا ما قال
وإننى منه إليك أبرأ
وجازت الشركة في التولية
مع من يقول ذاك بيع قد علم
ولا تجوز في صداق الغانيه
أو لثواب وكذا في الدية
وبعضهم أجاز في الإجارة
وذاك في مقال من قد جعل
ورجل شارك في مال الولد

تجرا به والبيع عقدوا
جاءوا لها بالذم والنقيصة
وحينما باعوا لها قد ربحوا
تجارة ونحن ذاك نفعل
لست أريد الربح من ذا الحال
على الشريكين حديثا نقلا
صاحبه في شركة بينهما
يا بئسما قد جاءه واعتمده
وما لديه ثمن قد حضرا
لصاحب له من الرجاء
وهى كما شئت تكون بيننا
لأنه قرض يجز منفعه
أشرك فيه غيره من الورى
شركته وأنكر الذى بدا
فليس للجاحد فيما قد ربح
منه ويغرم ما أصابه
جعلت سهمى لك منه حالا
فلا ينال ربحه والخسرا
كذاك في القضا وفي الإقالة
وبدل تجوز فيه والسلم
شركة ولا الهبات الجارية
ممنوعة كذاك في الإجارة
وهبة على ثواب جاءت
هاتين من بيوعنا إن حصلا
طفلا فإن ذاك غير منعقد

وتثبت الشركة من قبل اشرا
أن يشتري شيئا يكون منتصف
أو قال إنى اشتريه وهو ما
ثم اشتراه بعد ذا بينهما
وهكذا بعد المشرا أيضا تصح
مع من يراها لم تكن بيعا يخط
وعند من يقول إنها هبة
أعنى بذاك الهبة التى ترى
وصحت الشركة باقتسام
وذاك فيما شأنه الكيل وما
ثمت بعد القسم والتقدير
ومشتر ما لا به التجبر قصد
وقال شاركنى فقال لا حرج
فالمشترى نصف من الربح صفا
أى أنه إن تكن المشاركة
نو أنه للشركة المذكورة
فإنه إذا أجاب لهم
لكل شخص منهما نصف يقع
وقال بعض إن يكن من طلبا
وإن يك اثنين غرب الأصل
وكل واحد من الاثنين
واثنان مهما شاركا لواحد
لأنما الاثنان فى ذا الحال
وبعضهم يقول يقسمونه
ومن يشارك بعد أول فله

كمثل من كان لشخص أجرا
بينهما أو بثالث عرف
ببنى وما بينك ثم أنعما
كمثلما قد قاله وقدمما
بلا قبول هاهنا قد اتضح
وأنها تكون فى الربح فقط
وإنها بلا قبول واجبه
ما لم يك المعطى لها قد أنكرا
بالكيل عندهم على السهام
من شأنه الوزن بوزن علما
لذاك يخاطبان للمذكور
فجاءه من بعد ما اشترى أحد
أنت شريكى فى الذى منه خرج
له إذا كان على ما وصفا
فى الربح وحده لديهم سالكه
يطلب اثنان من الجماعة
فى شركة يكون حين يسهم
من ذلك النصف وذا هو الربح
فردا فإن النصف فيه وجبا
له يكون ثلث من كل
يجوز ثلث المال عن يقين
فلهما النصف من الفوائد
منزلة الفرد بلا إشكال
ثلاثة مع ذاك يجمعونه
نصف الذى بيده قد حصله

وذا هو الربع ومهما شارك
كان له ربع الذى له فقد
وهكذا لا يشتركن إلا
وقال بعض العلماء البارز
فى الشئ وحده ولا تثبت قط
وفى الذى من ربحه له يقع
وإن يكن ذاك الذى يشتركن
أو كهيئة وأرض وشجر
من بعد ما قد عقدوا للشركة
فلذى بشركة قد دخلا
وقبل شركة فلذى شرى
إن كان مفصولا وكان حيث لا
وقد مضى ما يتبع الشئ إذا
فمن هناك فاعتبره أولا
ومن يقل يختص بالربح يرى
غشمر إن أبروه أو جرى
فإنه للمشترى وإلا
وقال بعض إنه بينهم
وبعضهم يقول ما لم يقطعا
فإنه يكون للذى اشترى
فجذا وبعد ذاك الحان
فليعطه منابه مما قطع
أو لم تكن مدركة أو لم تكن
وبعد ذاك أبرت أو تقطع
فإنها فى الربح أيضا تدخل

من بعد ذاك ثالثا فى ذلكا
وذاك ثمن الكل عنه لا يزد
فيما يخصه ولو قد قلا
بإنما الشركة غير جائزه
إلا إذا فى الشئ قد كانت تخط
فإن ذاك جائز إذا وقسم
فيه كمثل أمة تمتلك
فالنسل والغلة مما قد ثمر
من ربحه يحسب بعد العقدة
نصيبه من ذاك أيضا جملا
لو ذاك موجود لديهم يرى
يتبع للمبيع مهما فصلا
ما بيع فى موضعه من قبل ذا
فإنما الشريك بيع حصلا
هذا كمثل البيع أينما جرى
منزلة الذى يكون أبرا
فإنه فى شركة قد حصلا
ما لم يكن إدراكه تحتما
وبعد قطع ودراك وقعا
وغلة إن حضرت حال الشرا
أشرك إنسانا بهذا المال
إن لم تؤبر حين شركة تقم
مقطوعة على خلاف قدر زكن
أو تدركن على خلاف يرفع
وللشريك السهم منها يجعل

وإن يكن مؤبداً أو قد قطع
فإنه في الربح لما يدخل
ومؤنة الشركة من أكل ومن
وهكذا جناية منه كان
ومثلما أن تقع الأشجار
وهكذا ما يفسدن فيه
جميع ذاك يلزم من الأول
حتى يباع الشيء ثم يخرج
أي قدر المذكور من مؤنة
من ذلك الربح وما بقى قسم
وذاك مبنى على مقـال
تكون بينهم على الربح فقط
ومن يراها أنها قد تقع
يقول إن أرش ما قد ضيعا
كذلك الكلام في المؤنة
من حين ذاك دون ما انتظر
وجار فعل المشتري إذا فعل
كهبة تكون للثواب
وهكذا البيع بأنواع ترى
والرهن والإعطاء في أرش لزم
فإن يكن في ذاك ربح ضمنا
ويمنعن فعل الشريك مطلقا
فما له سهم به قط فلا
إن لم يكن ربح به تعيينا
فيه رقيقا مثل عبد أو أمه

أو مدركا في حال إشراك يقع
لأنه استحققه من أول
شرب ومن ملابس ومن سكن
يفسد في مال امرئ أو في بدن
على فتي أو حائط بينهما
وكزكاة تفرضن عليه
شاريه لا يلزم من قد دخلا
مقدار ما ذكرته من الثمن
ومن زكاة فيه أو جناية
بينهما بحسب شركة لهم
بأنما شركتهم بحال
ليست بنفس الشيء حينما تخط
في نفس ذاك الشيء حين توقع
فيه عليهما يعود أجمعا
وفي زكاة الشيء والجناية
فيه لربح كان أو خسارة
فيما غدا مشاركا فيه رجل
ولسوى الثواب من أبواب
كذلك إصداق إجارة كرا
وديعة عتق وتدبير السم
أحصاة الشريك عما كونا
فيه لأن الربح ما تحققا
يصح فعله بإجماع الملا
وإن يكن ما الاشتراك كونا
وبان أو بانة بعيداً مـصرمه

فقط بالتحرير فاز وسرح
وقيل لا تحرير بالذى ركس
أشركه فى الربح حين أخذا
لا يستحق السهم فى ربح آتى
فسهمه من بعد ذاك يدرك

من داخل بشركة فيما ربح
إن كان ربح ولقيمة ضمن
لو أنه قد وجد الربح إذا
وذاك مبنى على أن الفتى
حتى يباع ما به تشاركوا

بيع المراجعة

فيما له من الشروط اللازمة
والرد بالعيوب فيه يوجد
وبدل وسلم تولية
من بعد قبضه على القول الأتم
ذاك القضا قولان عند السلف
شئ لديك أو على التولية
ثم بيع ذاك بالمراجعة
لديك لا بزائد ولا أقل
كان كثيرا أو قليلا منضبط
مال مخالف فمما من باس
يكون قد وافقه ما يدفع
فإنه من بيع سوم وصفا
بعد إجارة لديمهم واضحة
إلا لى جاعلهم بيعا
فذاك ما بعد تشاحح جرى
وذاك بع لى بكذا وأنفذا
كان به الشرا فقط رسما

بيع المراجعات كالمساومة
يفسده ما كان ذاك يفسد
يصح بعد البيع والإقالة
لكنما صحة هذا فى السلم
وفى الذى بشفعه ردوفى
وذاك إن يدخل بالإقالة
أو سلم أو شفعة متضحه
بالثمن الذى به كان دخل
وما من الربح أردت تشترط
لو ذلك الربح غدا لراس
وإن رأس المال لابد وأن
فإنه إذا له قد خالفها
ولا يصح البيع بالمراجعة
وهبة لو لثواب تدعى
والبيع بالسوم الذى قد ذكرا
هذا يقول اشتر منى بكذا
وهل يعد عند عقد البيع ما

بعشرة هذا الذى بذلته
ما زاد من ربح على ذا المال
عليه بيع بينهم يمهـد
جميع ما كان عليه أنفقنا
لطائف كالصـبغ والخياطة
وصـوله من حيث كان أولا
قد كان أعطى لخفير قدما
فيحسن جميع ما قد أنفـذا
عليه فى الشرا كذا دفعت
كذا كذا جميعه يحكيه
وجاز إن أجمل فيه القولا
وقت الغلا أو بلد الغلاء
أو بلد الرخص بربح متسع
بذلك الأمر يكون غـررا
أو أنه بغير عمد صدرا
فالمشتري يكون بالخيار
رخص ولا سوق له وبـلدة
أو بلد فيه الغلاء نزلا
وما عليه للغلا أن يذكر
إخباره إذ الغلا فى الكل عم
كأن يقول ذا إلى شهر جعل
من ثمن لأجل ذاك تذكر
إن بمكيل أو بموزون شـرى
ذاك وباعه مع النقصـاد
بثمن فما عليه غـيره

يقول إننى قد اشـتريته
ثم يزيد بعد ذاك الحال
يكون ذاك باتفاق يعقبـد
أو أنه يعد ما قد سـبقا
لو بدوا مرض أو أجـرة
لاسيما ما كان قد أكرى إلى
وما به أكرى للخـزن وما
يقول قد قام على بكذا
أو أنه يقول قد بذلت
وقد صرفت بعد ذا عليـه
قال الإمام القطب هذا أولى
ويلزم الإخبار بالشراء
إن شاء فى زمان رخص أو بيع
فإنه إن لم يكن قد أخبرا
إن كان عن تعمد ما أجـبرا
وأنه مع عدم الإخبار
وإن يكن ذا لم يبيع فى مدة
بل إنه قد باع فى وقت الغلا
فليخبرن بالثمن الذى اشـترى
إذ ليس من غش هناك بعدم
ولازم أن يخبرن بالأجـل
لأن للأجال قسطا يقـدر
وهكذا يلزمه أن يخـبرا
أو ذهب فى وقت ما كسـاد
وقال بعض إن يكن يخـبره

وجائز بيع المراكبات
ومشتر شيئا هناك حده
فجائز بالربح أن يبيعه
وهكذا يبيع كل صفقة
وإن يكن قد اشترى شيئين
يجوز أن يبيع منها واحده
إن كان كل ناقه لها ثمن
وإن يكن لم يتبين ما جعل
فإنهم قالوا إذا ما شاء
يبيعها بقيمة يوم الشرا
وقيل لا يبيعها مراكبه
وبينوا أثمان كل ناقه
ومشتر شيئا وقد مات فلا
وقيل جائز إذا ما أخبرا
وكل ما قد يأخذن الشاري
أو أنه من حيوان يأخذن
أو أنه حصل من كراء
وما به ينتفعن من عمل
فليخبرن بذاك مشتره
وحازه له ولما يحضرا
ولم يجز لنفسه ما ذكر
فإن يكن أذهب عينه فلا
والحيوان قال بعضهم إذا
ولم يك الحمل به تحققا
فتلف النتاج لو بما جرى

لو كان في بعض المبيع آتى
أى واحدا في صفقات عدة
بصفقة واحدة جميعه
منه إذا شاء هنا بحده
في صفقة كمثل ناقتين
بذلك الربح المسمى فائده
معين يدرونها بكم تكن
من ثمن لها متى البيع فصل
بأن يبيعها بربح جاء
ويشتر الربح الذى له يرى
إلا إذا الأثمان كانت واضحه
منهن عند البيع حين العقدة
يبيعه وارث بربح جملا
للمشترى بما به الميث شرى
من غلة النخيل والأشجار
كمثل صوف شعر أو اللبن
مثل كرا العبيد والأفناء
كمثل خدمة لعبد أو جمل
لو كان هذا باقيا لديه
لديهم لاسيما إن حضرا
ما لم يكن لعينه قد غيرا
يلزمه الإخبار عما فعلا
أنتج بعد ماله قد أخذ
من زمن البيع الذى قد سبقا
ممن أراد يبيعه كما يرى

أو كان لم ينفق عليها أصلا
إلا إذا ما أخبر الشاري به
وإن يكن أنفق دون ما أخذ
فإن يكن بذلك لم يخبر
كذلك غير الشاة من نبات
إن كان ما أنفقه أو أصلا
لم يلزم الإخبار بالذى جرى
قال الإمام القطب عندى أن ما
لابد من أن يخبرن به إذا
لو أنه أنفق منه أكثرا
وكل ما يحدث بعد ذا فلا
لو أنه لم ينفقن عليه
وإن يكن حوله عن حالته
كالحب إن كان له قد طحنا
فإنه من بعد ما قد أوضحه
ويذكر الحال الذى تأصلا
ومن بيع شيئا بربح لأحد
أى أنه قد زاد عما كان له
لو دون عمد فبما زاد هنا
وخير الشارى لهذى الحالة
وبين أن يبطله فإن يرد
وإن يكن لم يعرفن من اشترى
ما زاد عن شرائه ونائبها
ويمسك الباقي فى يديه

فبيعهما بالربح لن يحلا
وماله يغشه بكذبه
أخبر بالباقي وبالذى نفذ
فإنه يخين المشترى
ومن أصول وعروض تاتى
كمثل ما أصابه أو أرجحا
أولا فذاك لازم كما ترى
يخسر مع بيع لهم تقنما
أصابه أو بعضه وأخذا
أو أنه أصلح منه أكبرا
يلزم إخبار به فيما تلا
وقيل باللزوم أيضا فيه
بما يكون زائدا فى قيمته
والصوف أن للثوب منه كونا
يجوز أن يبيعه مرابحه
وما إليه بعد ذا تحولا
وزاد فى أثمانه عما يجد
من ثمن من قبل ذاك فصله
يلزمه أن يخبرن معلنا
بين قبول البيع بالزيادة
إبطاله فذاك غير منعقد
صاحبه ينفقه فى الفقرا
زيادة من ربحه إذ حسبا
لنفسه وما عليه غيه

بيع الطواف

بسوم يومه وسوق بادي
كان شراء جائزا أن يفعل
كالطفل والمجنون عبد يخنع
فإن يكن ذاك بإذن فعمله
ما باع أو شري صحيح ما أتى
أن يشتري لنفسه ما وجدا
على الوصايا إن يكن تحصلا
على الوصايا باع مال من هلك
أراد أن يشتره لمن يكن
وذي جنون أو يقيم شاحب
لو وحده بسومه يوافي
إن اشترى لغيره وتمما
بأنما من نفسه الزيد بدا
لأمره كغائب مرتحل
فإنه مخير فيما جرى
ومن بعدم الاشتراء متهم
بثمن يعلم ثم انكسرا
تأخيره لغرض قد قاما
وجه سوى ذلك مما قبلا
بأن سومه على كذا جرى
بسومه الذي غدا منكسرا
يتركه أو يمضيه بالثمن
لشيئه أحكامه توافي

وطائف بسلعة ينلادي
وجوز النداء بسوم رجب
ليس بمن شراؤه ممتنع
إن كان في الشراء لا يؤذن له
فإنه كمثّل غيره متى
وسوم وارث به جاز الندا
أو لسواه في الذي قد جعل
في يد من كان خليفة ترك
وجائز بسوم رب الشيء إن
ولى أمره كمثّل غائب
وجائز بالسوم من طواف
لو اشترى لنفسه لاسيما
ويخبرن من عنده تزايد
وإن يكن شراؤه لمن ولى
وإن يكن بذلك ما أخبرا
ولا يجوز سوم ناجش علم
وإن يكن سيم المبيع في الشرا
فإن يكن بدا لمن قد ساما
ووافق البائع أو كان على
فإنه يخبر من شاء الشرا
فإن يكن قد زاده وما دري
فإنه مخير ما بين أن
كذلك بائع بلا طواف

وإنما تعتمد البناء على
والعرض للبيع بلا إخبار
فإن يقع عمدا بلا إخبار
وإن يقل بالعمد أو بدون ما
على كذا من سوقنا أو سوق
أو من فلان قال أو على يد
ويخرج الأمر خلاف ما ذكر
ما بين أن يمضى الشرا بما وقع
لو ذلك الخارج كان أصلا
لأن ذاك منه غش وكذب
وثابت بدون ما تخيير
بأن ذا مناسب لما غبر
بأن بيع النجش ماض منفعل
وقد عصى البائع إذ تعمد
وإن يك الطواف نادى بالسنع
فغير لازم له ذاك الشرا
والقطب قال إنه لنا ذكر
وهو أبو نوح سعيد قال لا
قلت وأفتانى بهذا الأمر
وإن ذاك الأمر مما ظهرا
لأنما الترك هنا تعطيل
وإن يك الطواف أو من قد يبيع
أو غيرها من الأصول وقفها
وزيد في أثمانها من قبل ما
بما من الإيقاف عنده وقت

متروك سوم لم يكن محلا
بما لهذا السوم كان جارى
أو دون عمد فهو بالخيار
عمد قد اشترت هذا المخذما
أرض كذا قال أو الطريق
فلان الطواف في ذى البلد
فإن للشارى الخيار والنظر
وبين أن يتركه وأن يدع
فيما يباع عندهم وأرجما
وقال بعض فيه إنه وجب
قال الإمام القطب في المذكور
عن صحبتنا في النجش من قول أثر
وذلك النجش عاص إذ فعل
إخباره بكذب منه بدا
فمن له العطا أخيرا قد وقع
أو يقع البيع الذى قد سطر
عن بعض أعيان لنا ممن غير
يصيب أن يرجع فيما فعلا
بعض من الأعلام في ذا العصر
صلاحه للمسلمين وجرى
وأنتى بمثل ذا أقول
لسلمة معروفة من السلع
للسوم عند رجل قد عرفا
أن يخبرن ربها ويعلمها
أخبره بأنهما قد وقفت

بما لها من ثمن تحسبها
فالبائع للأول صار منجلى
فإنه له بلا تغيير
زاد وللأول كان أنعم
والبائع صار ثابتا للأول
فيما الأخير زاد في ذا الشأن
وربه ضمان يروونه
للأزم الضمان ليس مسقطا
للناس ما لهم بأمر واقع
وما له يبدل فيهما
هذا فإنه لذاك ضمنا
أثمان شيئه بدون زائد
على الذي رنأى عليه قدرا
برأى أهل الرأي من دون شطط
صاحبها أو لم يبعها عند ذا
من قبل أو من بعد بيع يبرم
لو أنه باع لهذا السلعة
مع أخذ سلعة له في الأول
عليه عند ربها وحققا
بينهم من قبل بيع سطرأ
من بعد ما باع له تلك السلع
أقل من عنائه أو أزيءدا
على النءدا في تلك المواقف
أو بعد ذاك البيع كانا اتفقا
شخص وشخص في الذي هنا سبق

عند فلان بن فلان مثلا
فإن يجوز بيعها للأول
وإن يكن جوز للأخير
وإن يكن لم يخبرنه بما
فذاك للطائف لم يحلل
وما على الطائف من ضمان
وذاك في الحكم وأما بينه
ولو نسي من بعد علم فالخطأ
وليعد طواف وكل بائع
أتمان كل سلعة أهلها
وإن يكن أعطى لهذا ثمنها
يضمن عندهم لكل واحد
ويأخذ الطواف في شأن الكرا
عناه ذاهبا وراجعا فقط
لو أنه باع ولما ينفذ
إن لم يكونوا اتفقوا بينهم
وقال بعض ما له من أجرة
إن كان للأجرة ذا لم يفصل
وقال بعض يأخذن ما اتفقنا
وذاك إن كان اتفاق قد جرى
أو أن ذاك الاتفاق قد وقع
لو ما توافقا عليه قد غدا
توافقا قبل شروع الطائف
أو بعده من قبل بيع حققا
وهو سواء إن تكن قد اتفق

أو يقع اتفاق أهل البلدة بأن ما بيع بعشرين مثلاً فإن من ذا الاتفاق بلغه جارية عليه لاتفاق فماله يكون إلا ما وقع إلا إذا بقدر تحققها فما عليه اتفاقاً من القدر وإن عليه صاحب المال اشترط إن لم يكن باع له فها هنا وهو سواء عين الأجورا وماله يأخذ عند بعض والمؤمنون في الذي لنا أثر وصاحب المال هناك قد شرط إن الذي ليس يبيع فهو لا قال الثميني الثمين والعمل والقطب قال إن أولينا على الذي يطوف أن لا يأخذ وشاع ذا فكان من أراد أن وإنما العادة في نص الأثر قلت ولا يعجبني أن يذهبنا فإنه لم يدخلن إلا على فكيف من عناه هذا يحرم فذاك شرط فيه جهل حصلا وهو عناء ذلك الفقير وقيل من لطائف قد أعطى

جميعهم بصورة معلومة قدرهم منه لطائف جعل أو وجده العادة فيه سائعه مقدم بينهم وباقى إن طاف في هذى البلاد بالسلع مع صاحب السلعة كان اتفاقا فهو له قد قل هذا أو كثر إن ماله عليه أجرة تخط يختار أن يعطى بمقدار العنا أو لم يعين ذلك المذكورا إن لم يبيع وذاك شرط يمضى على شروطهم عن الهادى الأبر أو أهل ذى البلدة شرطا منضبط يأخذ وهو هكذا قد دخلا في أرضنا على كذا معهم حصل قد شرطوا شرطاً لهم مبينا أجرا إذا البيع هنا لم ينفذا يطوف يدخلن على شرط زكن تحكمن في مثل ذا وتعتبر عناؤه وكل فعله هبنا ظن بأن يبيع ما قد حملا بذلك الشرط الذى قد قدموا وأنه محرما قد حملا وماله كان من الأجور ثوباً ولم يشترط عليه شرطا

في أجرة فباعه أو لم يبيع
لم يطلبن أجرة فليس له
ما لم يكن يستمكن به هنا
وهكذا جميع أهل الصنعة
والقطب قال في الذي لنا وضع
لأنما الطائف أو ذو الصنعة
وكان عند الناس طرا وقعا
فلهما الأجرة لو لم يذكر
كذلك من يعرف ما بين الوري
فجاء بيني مثلا أو يحصد
فإن في أجرته على الرجل
وهكذا في الحكم أن تمسكا
وتلزم في تلكم المسائل
ما بين ذا الفتى وبين ربه
قال وفي الآثار من أعطى رجلا
عشرة دراهم فإن لك
وإن تك العشرة غير كامله
قالوا ففي المجهول ذاك استعمالا
وإن يقل بعد بعشرة تعد
فإن يكن يبلغ من ذاك أقل
وقيل من سلم للمنادي
ويشترط عليه أن يبلغ إلى
أو الذي أرضى به وإلا
فذاك في الحكم عليه ثبتا
تال وبعض لا يجب هاهنا

فسكت الطائف بعد أوقبوع
عليه شيء في الذي قد فعله
أو كان قد شارطه على عنا
العاملين للورى بالأجرة
بأن هذا الأمر قطعاً لا يصح
ما انتصبا قط سوى للأجرة
أنهما ما انتصبا تبرعا
لها ولا هناك شرط قد جرى
بالاحتياج وعليه ظهرا
مع رجل بلا طلاب يوجد
في ظاهر الفتوى خلافا قد نقل
به خلاف بينهم أيضا حكى
جميعها عن قطبنا الحلال
على الصحيح الواضح المفتى به
ثوبا يبيعه وقال إن وصل
على منها دانقالن أبخلك
فما على قط منها خردله
فليعطه عناءه مستكملا
ودانقا أعطيك من هذا العدد
أو زائدا فما له شيء حصل
شيئا يبيعه بسعر بادي
ما ابتغى من ثمن ويصلا
فما على لك شيء أصلا
بحسب الشرط الذي لهم أتى
أن يذهبن عناؤه الذي عنى

قلت وهذا مثل ما تقـدما
 وإن يقل بع ذا بعشرة ولك
 فما يزيد فوقها له وله
 لأنما الزائد قد صار له
 وذاك إن كان الذى قد ذكرنا
 قلت نعم إذا أتم وإذا
 فلا أرى له سوى العنا فقط
 وليس ذا من باب إقرارهم
 بل إنما هذا من المخاطـره
 ومن يقل لرجل أتاه
 وما علا من ثمن له على
 فقيل لا يجوز إلا إن هما
 وإنما أجرة مثله له
 ويكرهن أن يقول أيضا
 وقيل جائز وأن العمـلا
 ومن يؤجر رجلا بما وقع
 فأجره له وإن توانى
 كذاك إن كان له مستأجرا
 وإن أتى مدعياً لقد ذهب
 فإن يكن أدلى هنا بينه
 وإن يبيع ثم ادعى أن الثمن
 وإن على السلعة نادى قاعدا
 فما له من أجرة إذ عهدا
 ومن هنا سمي بالطـواف
 بأنه جاز له أن يأخذ

لى من مقال قبل هذا رسما
 ما زاد فوق عشرة لن أعضك
 أيضا عناؤه الذى قد عمله
 بذلك الإقرار منه ناله
 ممن بأجرة يبيع للورى
 أنكر ما قال به ونبذا
 ولا أرى ثبوت ما له اشترط
 إذ ذاك إقرار بما لا يعلم
 حتما فما أحقه أن نحجره
 بع لى ذا الشئ الذى تراه
 ألف فأجرة لديك حصلا
 قد تمناه بعد ما تقـدما
 وبعضهم يكره أن تفعله
 لكل ألف هكذا مفروضا
 ذا اليوم عندنا به قد حصلا
 فإن يكن مجتهدا ولم يبيع
 فما له إلا العناء كانا
 على تقاضى دينه من الورى
 ذا الشئ فالبيان هاهنا وجب
 على ذهابه وإلا ضمنه
 ضاع فإن القول قوله إذن
 لم ينتقل أو يتعين فيما بدا
 فيمن ينادى الانتقال بالفدا
 وجاء عن بعض من الأسلاف
 ما كان من أجر لذلك نفذا

إن كان لم يشترط عليه ينتقل وإن يكن يأخذ ما عليه فيدفعنها لمناد آخر أو أنه أعطى لشخص آخر كأن يقول صاحب السلعة له ثم يقول ذا الإنسان معه فليرجع الطواف ستة قبض كذاك درهمان قد أعطاهما ولو أجاز بهما البيع وقد وذلك الأخير يدرك على لا ماله قد عقدوا من أجرة وذلك الأول ما له على أى من عناء كان للأخير لأنه لم يعمل بل خالف فما على ذى المال فى الأحكام واستظهر القطب بأن الثانى أى أن هذا المال من عند عمر وبعد ذا أعطاه إياه وقد فما له أجرة على الأول قط لأنه بالأمر فى ذاك درى وجائز لجالب مسافرا لطائف أو غيره ممن يبيع بأخذ ما الطواف هاهنا بذلك أى شرط أن يعطيه شيئا عينا وهو سواء باع من قد طافا

فالغرض البيع هنا وقد حصل ينادين من سلعة لديه بأجرة دون الذى قد قدرا ينادين ببعض ما قد أجرا ناد بها بستة مكملة ناد بدرهمين أو بأربعة من صاحب السلعة والتى فرض لذلك الأخير يأخذنهما أمضاه حسبما جرى ولم يرد أو لهم عناء مكملا إذ لم تكن من مالك للسلعة صاحبها عما له قد بذلا قد فرضوه بدل الأجور بفعله وارتكب المتالفا شىء وعند الواحد الملام إن كان عالما بذلك الشأن أخذه زيد على أمر ظهر باع له مع علمه بما انعقد أو صاحب الشىء فأجره سقط فصار داخلا على ما حجرا أو غيره من أهل سلعة ترى أو يشتري من أهل تلكم السلع وإن يك الجلب بشرط قد حصل لجلبه أو لم يكن معيناً أو لم يبيع فأجر ذاك وانما

وإن على أجرة هذا الطائف
أو أنه كان بأثلاث فلا
قال الإمام القطب مهما اتفقا
وأثبتا له ولما ينقضها
حتى له قد قسما أنصافا
وكل واحد نصيبه أخذ
ما بينهم وبين ربهم ولا
وكل من يقصده الرفاق
ويشترى لهم من الأجناس
فيطعمهم ويسقيهم
ويحفظن لهم البهائم
جاز له ما يأخذن منهم على
كذا لمن لهم إليه قد دفع
بقدر المكث وما يحتاج له
لو أن مقدار الذي قد أكلوا
وإن يكن لم يتفق عندهم
كراء دور وكذا العناء
والحفظ للأموال والبهائم
وكل نفع كان منه وصلا
ومن يراهم أهل أسفار ولا
فلا يصح أبدا أن يأكلوا
لأنما الطواف حين أطعمه
وإن يكن يعلم أن لا مال له
لو أنه بدون إذن منهم
وحامل سلعة غيره وقد

صار اتفاقهم على التناصف
يصح للجالب ذا أن يفعلوا
أن يقسما هذا الذي قد رزقا
منهم فتى وبقيها على الرضا
أو كان بالأثلاث ذاك وافى
فليس من بأس عليهم حينئذ
في الحكم بعد ما لذاك فعلا
لكي يبيع ما إليه ساقوا
ما طلبوه من جميع الناس
ويحفظن لهم ما لهم
ويسكنهم مسكنا ملائما
طعامه وسقيه وما تلا
أن يتفق في ذاك مع أهل السلع
مكثهم من مؤنة مكمله
وشربوا وغير ذاك يجهل
فيه فإنما عليهم يلزم
في حمل أموال بها قد جاءوا
والببيع والشراء كالمطاعم
إليهم يعطونه مكملا
مال له وعندهم قد نزلا
معهم ولو بالإذن منهم أكلوا
يظن ما لا عنده فأكرمه
فما عليه في الذي قد أكله
يأكل إذ لم يك من عندهم
كان بها لنحو سمسار قصد

يطلب من أربابها المحاللة
أو تجر عادة بذاك في المحل
صاحب حانوت إليه يمما
يحاللن من له قد اشترى
ذاك الذى من عنده قد أكلا
كان لأجل المال منهم قد حصل
من يشتري للمال بعضاً من ثمن
يرسم قيل للمنادى في الثمن
يفعل فذاك منه غش قد أتى
ثم المنادى فذاك يأثم
للمشتريين فيكون غررا
يحد شيئاً للمنادى قد علم
إلا الذى قالوا به في الغبن
يفسد إلا إن أجاز ما فعل
أحكامه في عيبه وضره
ما يبيع بالنداء بعيب قد وجد
هذا المنادى البيع حين يجب
أأنت عارف به ودارى
فإن يقل نعم أنا أدريه
من بعد ذاك بعيوب يبدى
في السوق فيما قيل بالنداء
أو الذى القاضى ببيعه أمر
نجل تميم بعضهم قد أورده
يزيد مال ميت قد ارتهن
به يدور إن يرد بياعه

لكن يبيعها ويطعمن له
إن لم يكن عليهم قد استدل
كذاك إن كان له قد أطعما
ليشترى منه لشخص آخر
وليس يجزى إن يكن قد حاللا
في الصورتين حيث إن ما أكل
وليس للطواف أن يطرح عن
ولا يجوز لأخى السلعة أن
ولا يزايدن عليها ومتى
يلزمه الإثم وزائد الثمن
إن هو ذاك الأمر لما يذكرا
وصاحب الشيء إذا ما كان لم
فالبيع ثابت بما قد ينبنى
وإن له حد فباع بأقل
والبيع بالنداء مثل غيره
وقال بعض العلماء لا يرد
قال ابن محبوب أرى لا يوجب
إلا إذا ما يسألن الشارى
وبحدود وعيوب فيه
فإنه لا يجدن للبرد
ولا يباع المال للأحياء
إلا إذا لمفس ما قد ذكر
ومثله الوالى وذا عن مسعده
وإنما يباع في السوق لمن
ورخصوا في الثوب والبضاعة

يعرضه على الوري يقول قد
قال سليمان وأما بالنفدا
ولا يكون من ينادى أبدا
بمال أيتام وغياب وما
لأن ذاك شعبة يقال من
أعطيت فيه هكذا ولا يزد
فإن ذاك لا يصح أبدا
لحاكم على الوري تقبلا
كمثلهم إلا أميناً حزما
أحكامه فيشرطن المؤتمر

ما يحل لطالب الشراء من مال البائع

وجائز لمن يريد الاشتهرا
كمثل زيت وطعام ولبن
إن كان عازما على عقد الشرا
تلتزمه لصاحب المتاع
وكل ما لا يؤكلن ويشرب
كمثل أن يجري البعير والفرس
فإن حكمه كحكم الذوق
وفعله للشاري مما حجرا
وكان عن إذن لملك سبق
كذلك ما من شأنه الشم جرى
وإن بدا لمشتري ترك الشرا
فإن ما قد ذاق لا بأس به
فإن يطالبه بغرم غرما
لو كان لا نفع لذاك الشاري
قال الإمام القطب ما تبسّدا
من جانب البائع لا غرم له
قال وعندي أنه لا غرما

ذوق مبيع عنده قد حضرا
لكن إذا ما كان ربه أذن
أولا فإنها تباعة ترى
يفرغها له بلا نزاع
كذا وذاك مثل ما يجرب
والبغل والحصار أيضا وليقس
لطالب الشرا بلا تضيق
إلا إذا ما يعرمن على الشرا
أولا فإنها تباعة تحقق
يكون بالشم له مختبرا
أو بائع تركا لبيع سطر
إن لم يكن مطالبا من ربه
ولو بإذن ذاقه تقبدا
في نفس تجريب وفي اختبار
للذهن إن الترك مهما صدرا
لأن تركه الشرا أبطله
لصاحب الشيء المبيع جزما

إن كان في الذوق له قد أذنا
 إن كان في أول أمره على
 وإن يكن في بيعهم فسخ طرا
 فليغرم الذوق والاختبارا
 وليس للوكيل والخليفة
 كمثل مأمور وطواف ولا
 فإن هم قد أذنوا ووقعوا
 وبعضهم جوز إذنا منهم
 إذا رأى الإذن لذاك المسال
 أو كان ذلك الفتى ممن يدل
 ويعلمن أنه يرضى بما
 أو أنه من ماله يجعل له
 كذاك من وكل يوما في الشرا
 ولا له ينتفعن وإن يكن
 لأنما الإذن لأجل الاشترا
 وجوزوا بدون تضمين زكن
 وقد رأى بأن ذاك أصلا
 أو أن ذاك الأمر فيه مستدل
 وآكل من صاحب الدكان
 قيمة ما كان له قد أكلا
 وقيل من وكل يوما رجلا
 فباع ما عليه قد توكلا
 فقال بعته على وصف كذا
 فإنه إن كان ذاك مؤتمن
 أو مثله أو قيمة على الوفا

ولو بدا للمشتري الترتك هنا
 عقد الشراء عازما أن يفعلا
 أو أنه رد بعيب للـورا
 ويغرم التجريب حيث صارا
 أن يأذنوا قيل بذوق السلعة
 من قام في مال سواء كافلا
 ذوق ضمانه عليهم رجعا
 بالذوق من دون ضمان يلزم
 أصلح في الحاضر والمآل
 عليه في أمواله بما فعل
 يفعل في ماله وينعمما
 أكثر مما فاته وعطله
 ليس له يذوق مما ذكرنا
 من باع للشيء بذاك قد أذن
 والاشترا بمال غيره جرى
 إن يكن البائع في ذاك أذن
 لمن له كان الشرا وأنجما
 قد كان حين يأكلن ما أكل
 بأمره يغرم للأثمان
 إن لم يكن منه شراء حصلا
 بأنه يبيع شيئا مثلا
 وثمننا لربه قد بذلا
 فبان أن البيع فسخ نبذا
 يصدقته ويعطيه الثمن
 ويدركن عليه مهما تلفا

قيمة ما باع إذا لم ينظر
 من كان باعه على استرجاعه
 وغير مأمون فلا شغل به
 ووصف البيع له فوجده
 لأن دفعه لذاك الثمن
 والقطب قال إن يكن قد دخلا
 أو أنه قام بيان أدركا
 إن هو لم يقدر على استرجاع
 وماله يأخذه إن أخبره
 من قبل أخذه لذاك الثمن
 ورخصوا في الأخذ منه مطلقا
 إذا له أخبر كان قبلا
 وبائع فما له أن يمنع
 إلا إذا بائعه جزارا
 كذاك أيضا صاحب الحانوت
 وما له أن يمنع مالا
 وقال بعض العلماء يمنع
 لو أنه لغيره قد أوقعا
 كذاك ما بأجرة قد عملا
 وقيل لا يجوز منع أبدا
 فيجبر البائع أن يعطى ما
 لو أنه لم يقبض الثمن
 وأورد القطب لنا في كتبه

لذاك مثل إن يكن لم يقدر
 من يد من شراه لامتناعه
 إن كان أعطى ثمنا لربه
 منفسخا حسب الذي قد عقده
 منه دليل للتمام البين
 في قلبه التصديق مما حصل
 لقيمة المبيع منه ذلكا
 من مشتر لذلك المتساع
 وكيهه بالفسخ فيما سطره
 من عنده أو عند مشتر زكن
 كان أمينا أو سواء حققا
 أخذ وبعد الأخذ هذا أولى
 مبيعه أو يقبض للثمن
 كان كذا الخراز أيضا صارا
 ومن كمثل هذه النعوت
 سواء بعض العلماء قالوا
 جميع ما عليه بيعا يوقع
 بيعا فإنه له أن يمنع
 يمنعه من قبل قبض حصل
 في أى شيء من كذا قد وجدا
 قد باعه لمشتري وتتما
 فالدفع هاهنا له تعينا
 بأن ذا القول هو المأخوذ به

باب الحوالة

باب به أذكر للحوالة
نقل لدين حاصل من ذمة
تبرا به الأولى من الثنتين
تلك التي الدين عليها حيلة
قال الإمام القطب والحجة مع
مع أنها من بيع دين عرفا
قول النبي المصطفى مطلق الغنى
ومن أحيل بعد ذا على ملى
وقال يا أهل البقيع مره
هناك حتى قال والحوالة
وفي الحديثين دليل دلا
إلا بمال جاء في المروى
وقال فيها إنها بيع فلا
وفي القصاص بجراح لا ولا
ولا على مفلس وتبطل
وهي نصح بين بلغ أولى
لو مشركين أو عبيد أوجدوا
على رضا المحيل والمحال ثم
ويشترطن في الإذن والإحصائه
والإذن فيما بعضهم به نطق
أن يقبضن أى من عليك الحق له
والشرط في ذاك الحضور منهم
أو يحضرن مع ذلكم بعضهم

وهي بكسر حائهما المهملة
لذمة نقلا على تبرئة
وتشغلن بلازم من دين
بعد براءة لتلك الأولى
من قد أجاز فعلها كما وقع
بالدين تصريحاً وما فيها خفا
ظلم روه في حديث بين
قال الرسول المصطفى فليحل
البيع بيع وأطال ذكره
بيع لدى جملة ما قد قاله
أن لا حوالة تكون أصلا
لأنه قال على ملى
يجوز في حد لنا أن تجعللا
نفس فكل ذاك مما حظلا
إن وقعت على كذا وتهمل
عقل لأنها من البيع الجلى
إن كان آذنا بذاك السيد
ومن عليه قد أحيل ما لزم
رضا المحيل والذي أحاله
أن تأذن لمن له عليك حق
ممن عليه لك حق مائله
أو قائم مثل وكيل عنهم
ويحضرن قائم بعض منهم

وإن يكن لم يحضر البعض وقد
فلا تجوز هذه الحوالة
والقطب قال في البذى أراه
جوازه إذا أجاز الفعلا
كسائر البيوع إن أجاز من
قال وعمل علة المنع هنا
قد وقع استثناءها من حرمة
وهكذا من بيع ما لم تقبضا
إن في الطعام كانت الحوالة
كمثلما قد ضيقوه في السلم
والشرط أيضا في الحوالات رسم
كان ببيع أو بقرض حصلا
كدية العضو وأرث فخلا
لكنها تصح فيما أجاز
وإن تقع فيما يكون لأجل
وإن يحل أجل فتؤمما
وتتمنن في سلم وذاك مع
ووجه قول المنع إنما السلم
وهو خروجه عن الأصل فلا
وإنها فيه تكون وضعا
إن كان في الطعام ذلك السلم
في سلم لغير ما طعام
خليفة اليتيم والمجنون
ليس له أن يقبل الإحالة
كذلك في الدين الذي عليهم

أجاز فعلهم بعيد ما عقد
أو يحضر الجميع عند الحالة
بحسب ما الحال هنا اقتضاه
من كان لم يحضر لديهم قبلا
قد وقعت في حقه لو ما أذن
أن الحوالة التي قد بينا
بيع لديهم مدين مثبت
وبيع طعم قبل قبض عرضا
فضيقوا الأمر لهذي الحالة
لكونه عن أصله قد اقتحم
ثبوت دين مستقر في الذم
أو بسوى هذين قد تأصلا
لو أن ذاك الدين قد تأجلا
من بعد أن يكون وقته خلا
قبل الحلول فهو شيء قد بطل
فيها غفى ذاك الجواز رسما
أكثرهم والبعض فيه ما منع
يكون ضيقا لأمر قد علم
يسامحن فيه بغير ما خلا
من بيع طعم قبل أن يستوفى
وقال بالجواز بعض من علم
وتتمنن فيه على الدوام
وغائب والمسجد المصون
فيما لهم من الديون ناله
وإن أتاه يثبتن لديهم

كراهة في ذاك مهما فملا
 فعلمهم في صالح عليهم
 بيع وبيعهم بإطلاق يصح
 حوالة صلاحها تبيننا
 غريمه بالدين فيما قىلا
 كان له في الجنس طرا والمعد
 كذا الدراهم بلا تناكر
 كمية الشحير بالكيل الوفي
 عليه للغير من جنس علم
 بقله وكثرة مصادفه
 بالجنس أو بقله وكثرة
 بصورة التقويم حين يفعل
 عليك دينار لشخص علما
 نطلبه عشرين صاعا ثبتا
 ساوت لما عن ذاك زاد في الثمن
 منها فيأخذنه من كان له
 زاد فإنه إليك قد يسرد
 قومت بالدينار ما تعينا
 فإن غرمه عليك جبارى
 ساوى لدينه الذى قد لزما
 من لم يكن عليه شىء حصلا
 ما بين مالكن ملكا متضح
 تعتبرن ولم تكن حوالة
 تلفظوا بلفظها إذ أبرموا
 برى بها المدين من دين يحد

والقطب قال في الذى أراه لا
 إن كان من أمر الصلاح لهم
 ثم الحوالات كما قد اتضح
 بنظر الصلاح فلتجز هنا
 وليس للإنسان أن يحيى لا
 إلا على من مثل ذاك الدين قد
 مثل دنانير لدى دنانير
 وهكذا كمية الشحير في
 ولا يحيل في خلاف ما لزما
 ولو تكون تلکم المخالفه
 وجوز الخلاف في الحوالة
 أما خلاف الجنس فهو يجعل
 وذا كمثل أن يكون لزما
 وقد أحلت ربه على فتى
 قيمتها تكون دينار وإن
 قومت بالدينار ما قد قابله
 وما بقى من ذلك الحب وقد
 وإن يكن ساوى أقل فمنا
 وما بقى من ذلك الدينار
 وإن يكن بكثرة يقبض ما
 وغير جائز إحالة على
 لأنها بيع وعقد البيع صح
 وإن أحاله فذى حماله
 وقيل بل حوالة حيث هم
 وإن تقع على شروطها فقد

من مات من عليه قد أحيلا
 ووارث له يقوم عنه
 إلا إذا ما شاء أن يعطيه
 وهكذا لو أفلس الحال
 من قبل إعطاء كذا إن أعدم
 قال أبو عبد الإله من له
 على امرئ وبعد ذاك أفلسا
 أغنى على الأول إلا إن يكن
 وذلك أن يحييه على ذا
 إن كان من باع هو الذى طلب
 إلا إذا لم يعلم الحال
 وقيل إن أحاله على طلب
 كان له فى حقه أن يرجع
 وإن يكن بمطلب ممن له
 إلا إذا مفلسا قد كانا
 وهكذا إن وقع البيع على
 وإن يكن قد مات من أحيلا
 إحالة ينتقض البيع إذا
 وإن هما ثما مما عليه تم
 وإن يكن قد مات من أحيلا
 فإن يكن ذو الحق يبرئنا
 وما له من رجعة إلا إذا
 لم يدره أو كان مديونا بما
 وهكذا من ماله يكون
 وليس من فضل به فليرجع

من قبل أن يعطيه المذولا
 من إرثه الدين فيدفعنه
 من ماله فجائز عليه
 عليه فهو لازم يقال
 أو يحجرن عليه من قد حكما
 دين على فتي وقد أحاله
 فيرجعن لحيثما تأسسا
 قد أوقع البيع على شرط زكن
 ثم أحاله فلا ملاذا
 للمشتري يحيله بما وجب
 بأنه مفلس حيال
 من الذى الحق عليه قد وجب
 على غريمه بما توقعنا
 ذا الحق فالرجوع لن يناله
 حين أحاله وما استباننا
 إحالة فثابت ما فعلا
 عليه أو أفلس ذا قبيلا
 أراد ذاك بائع ونبذ
 وثن الشيء على الشارى لزم
 عليه قبل دفعه المذولا
 لمن أحال فهو يبرأنا
 أحاله على مفلس بذا
 يستغرقن ماله ويفحمنا
 موثقا أو أنه مرهون
 إن كان لم يعلم بما قد وقعا

ثم الحوالة التي قد تتجلى
فمن أحوال أحدا على أحد
فقد يرى المحيل مما سبقا
لو الذي حيل عليه مفلس
وإن يكن له الرجوع قد شرط
إن شاء أو إن هلك الحال
فإن ما يشرط في ذا الحال
وبعضهم يقول في الحوالة
يأخذ دينه الفتى الحال
إلا إذا المحيل كان يشترط
كمثلما أن الذي له حمل
من الحمل أو من المحمول
إلا إذا المحمول عنه يشترط
ومن يحمل غريمه في ظنه
أو عكسه يجوز لا إن وجدا
من طفل غيره ومجنون غدا
ولا إذا أحواله بدرهم
فبان أن ذاك من قرض سبق
أو أنه كان عليه من قبل
وهكذا كل خلاف وقعا
وبين نفس الأمر فالإحالة
لأنها بيع ولا يكونون
وما عليه أوقفوا الإحالة
لأن أحواله فكيف هنا
والبعض منهم للجواز ذكرا

مأخوذة قيل من التحول
على رضا من الجميع منعقد
عليه من حق به تعلقا
أو مات وهو معدم منعكس
إلى المحيل مطلقا شرطا يخط
عليه أو مفلسا ينال
له بلا خلف ولا جسدال
بأنها تكون كالحمالة
من أيهم شاء ولا يحال
إن ما عليه رجعة فيما شرط
يأخذ للحق الذي هنا حصل
عنه على الراجح في النقول
أن ما عليه رجعة هنا تخط
فبان أنه غريم ابنه
غريم من خليفة عنه غدا
لغيره فذاك لن ينقدا
على فتى من أجل بيع أقدم
وعكس ما ذكرت مثله يحق
بيع لثمر صار أو بيع جمل
ما بين ما العقد عليه أوقعا
باطلة في ذاك لا محالة
إلا بما لك متى يبين
لم يك ثابتا كما قد قاله
بيعه وليس يملكنا
في هذه المسائل التي ترى

مما يكون المنع بالمخالفه فيه كعرض وكبيع وصفه
أو إن يك في الأثمان كذاك في الزمان والمكان

الدعاوى في الحوالة

إن يقل المحال قد أحلتنى
بما عليك لى فقد قبضت ما
وأنكر المحيل قال ما لك
لنقبض الحق من الغريم لى
فالقول للمحيل فيه وعلى
فإن أتى المحال بالبيان
وجاء عن بعض أولى العرغان
لأنما المحيل هاهنا أقرر
أما إذا ما قال وكلت عمر
وقال قد أحلتنى بما لزم
فالقول قول أول فهو الأحق

على غريم لك قد نقضتني
عليك بها من كل حق لزما
على شيء بل أنا أحلتكا
فأنت مأمور بهذا من قبلى
من يدعى الحق بيان قبلا
أولا فألزم ذاك بالأيمان
القول للمحال في ذا الشأن
بأنه أحاله بما ذكر
في قبض مال من غريم لى نفر
عليك لى وقد قبضت الحق تم
ومن أحيل مدع فيما نطق

باب الحمالة

باب به أذكر للحمالة
شغل الفتى ذمته بما لزم
شبه بالحميل غويق الظهر
فإنهما ثقيلة بالمعنى
وسميت ضمانة كفالته
ومن بها يشغل فالحميل

وهى بكسر الحاء كالحواله
على سواء من حقوق فى الذمم
بجامع الأثقال فى ذا الأمر
إذ صار فيها يحملن الدنيا
زعامة وهكذا قبالة
يدعى ضمين وكذا الكفيل

كذا زعيم وقبيل جائئ
لا تنقضوا أيمانكم تنزيلا
وفي حديث للرسول من مضر
جوازها يكون بين العقلا
بالإذن أو من غارقوا الأشمراكا
ويعقد الحملة الحميل
عنه ولا يشترط في الحملة
كلا ولا الاثنين بل تجوز في
قال الإمام القطب جاء في أثر
يضمن عن جائز أن يلزم
فإنه لغارم فيما ضمن
فإنما الضمان فيها باطل
بل إنه يكون في الأموال
وفي حملة المفلس اختلاف
ومن يرى الجواز فالمحمول له
إلى الذي شاء من المحمول
إلا إذا المحمول عنه يشترط
وقال بعض لا رجوع حملا
إلا إذا ما اشترط المحمول
لأنما المفلس بالغ عقل
والخلف في المعدم وهو من غدا
وأنه أفقر ممن غلبا
وصحح القطب بأن المعدم
لمعدم المانع من حجب سما
كذلك المأذون بالتجسس متى

والأصل فيها قول ذي الآلاء
وقد جعلتم ربكم كفيلا
أن الزعيم غارم وقد أثر
البالغين لو عبيدا في الملا
أو أنهم تخالفوا في ذاك
ومن له يحمل والمحمول
عندهم الحضور للثلاثة
غيب إذا يرضى بها لم ينتفى
بأن كل بالغ يعقل حر
عليه ذا الحق الذي به ضمن
إلا الحدود والقصاص إن تكن
إذ لا ضمان في النفوس حاصل
وفي النفوس باطل بحال
ولا تجوز عند أكثر السلف
له بأن يرجع فيما استحمله
عنه على ما جاء والحميل
أن ما عليه من رجوع ثم قط
إلى الذي قد كان عنه حملا
وهو الصحيح قطبنا يقول
إلا إذا حجب عليه قد حصل
ليس له مال يكون للأداء
لمعدمه وبعضهم قد عكسا
يجوز أن يحمل حقا لزما
من حاكم أو من قيام الغرما
تحمل الدين بلا إذن أتي

ومن مريض جائز أن تنبث
لو أنها لو ارث أو عنه من
ليس من الثلث ومن فتاة
لأنها بالغة وعاقبته
والخلف في بالغة لم تحترز
وقد مضى ما في الفتاة قتيلا
بأنها تمنع منه وكذا
إلا بإذن زوجها كذا لا
وقد روي فيه حديثا لا عمل
إلا بإذن زوجها وقد ورد
أن ليس للمرأة من عطية
وجاء غير جائز للمرأة
في مالها أمر حديث أوضحه
قال الإمام القطب جاء في أثر
أن لا تجوز أبدا من الخرد
من مالها إلا بإذن حصلا
وإن يك العبد بإذن حملا
يأخذ من أراد من هذين
فإن يكن سيده من أسره
لم يلزم الذي إليه انتقلا
وإن يكن أعتقه فيختلف
وبعضهم ألزمها من عتقا
فرجع الحكم له إذ عتقا
ولا تجوز من كطفل لا ولا
ولو بإذن من أب قد حصلا

لو رجعت أفماله إلى الثلث
جميع مال للمريض تجعلن
تجوز دون إذن زوج آتى
مالكة ففعلها لا رد له
بزوجها وبالغ ولم يحز
عن قومنا في بيعها الأصولا
في مالها الكثير لو من غير ذا
تعاملن في ذين عنهم نقلا
لامرأة في مالها وقد نقل
عنهم حديث رفعوه بسند
بدون إذن مالك للعصمة
أن يملكن حليلها للعصمة
أحمد والحاكم بعد صححه
لبعض قومنا وماك ما ذكر
حمالة فيما على الثلث يزد
من زوجها ودون إذنه فلا
من ربه فلهذا قد حملا
للعبد أو للسيد المكين
أخرجه بالبيع أو بغيره
من بعد ما كما به تحملا
ألزمها السيد بعض من سلف
لأنه قد صار حرا وارتقى
وصحح القطب الذي قد سبقا
أخى جنون أبله ما عقلا
قبل الحمالة التي تحملا

كذلك لو أجازها من بعدما
إذ ليس من عقد لهم مثبت
والقطب قال وكذلك اختلفا
إن أمر الطفل بها كالرهن مع
ثم أجيئز فعله فقد نظر
ويؤخذ أن بالحمالة الأب
والطفل ما عليه والمجنون
يضمنه من ماله وليس له
لو عقب البلوغ والإفارقة
ومن يكن عن رجل تحملا
فإن يك المطلوب حبس رمى
فكفل الكافل عنه وبذا
فصاحب الحق له أن يتبعا
وإن يك الكفيل أدى الحقا
فذلك المكفول عنه هائلا
إن شاء أن يسلمن الحقا
إن كان عنه كافلا بدون ما
وكافل بدون ضغطه تقع
جاز له إلا إذا من حملا
أو هلكت بنية للطالب
لو أن هذا كان قد تكفلا
وجوزوا كفالة إذا أتت
إن وجبت جناية في مال
عبد ومن كان عليه حجرا
لو كان للدين وفاء تركا

تحملا ففعلهم تهدما
وجوزت بالإذن والإجازة
في سائر العقود من قد سلفا
بيع نكاح وطلاق ووقع
جوازه بعض وبعضهم حجر
من ماله بدون شك تحسب
لو أنهم مال لهم يكون
أن يرجعن بالذي قد بذله
قد طولوا به هذه الحماله
بدون رأيه وإذن أولا
أو بينوا عليه عند الحكم
أخرج من ضيق عليه وأذى
كفيله لو أنه قد رجعا
لربه كمثما استحقا
له الخيار في الذي كان عنا
وإن أراد يتركه ملقى
رأى ولا إذن له قد قدما
من حاكم ودون حبس فرجع
عنه توفي بعد ذاك مثلا
بعد حمالة لذاك صاحب
بدون ما رأى وإذن حصلا
يوما على كمثل طفل ثبتت
عليه أو نفس وكالأطفال
كذلك أيضا ميت تحت الثرى
لاسيما إن كان لما يتركها

وقد أتى في أثر للفطننا
ثم أراد بعد ذا أن يرجعنا
فما به يضمن صار لازما
وقال بعض إن يكن ما دفعا
حتى منى بتلف وانعددا
فغير لازم عليه هاهنا
لو أنه لم يعرفن الدين كم
وقد أتى في أثر من ادعى
وبعض أرحام له تقبلا
إلا إذا عن حقه قد دفعه
أو يذهبن مال ذاك الميت
وكافل عن ميت ثم رجع
قبل الأدا فإن يكن أداه
فما له الرجوع فيما دفعا
وماله أن يتبعن من هلك
وبعضهم قد منع التحملا
ويمنعنها عن المحجور
وميت لو أنه لم يتركا
إذ هؤلاء ما لهم إذن ومن
والعقد غير لازم على أحد
إن كان ذا ممن له الرضا هنا
وأجمعوا بأن من كان ضمن
فإن للضامن حتما يرجع
وإن يكن بدون أمره ضمن
لأنه بذلك قد تبرعا

بأن من عن ميت قد ضمنا
عن الضمانة التي قد أوقعا
عليه إن بالحق كان عالما
للغرماء من مال ميت ودعا
أو هلكت بينة للغرماء
وبعضهم ألزمه وضمنا
كان وحبس الدين أيضا ما علم
دينا على ميت برمس أودعا
بحقه فلا لزوم حصلا
أو تذهبن بينة كانت معه
فالحق لازم بهذي الصفة
كان له الرجوع فيما قد صنع
أوبعضه للغرماء أعطاه
من عنده للغرماء تبرعا
بما هنا أداه في الذي ترك
بدون إذن من عليه حملا
وطفلنا وعبدنا المقهور
لدينه الوفاء لما هلكا
لم يأذن فماله رأى زكن
إلا إذا يرضى بما كان عقدا
لو كان فيه نفعه تبينا
على امرئ بأمره وقد أذن
عليه بالذي هناك يدفع
فما له يرجع فيما يدفعن
وهكذا ليس له أن يرجعنا

على الذى عليه قد تبرعا
وقد مضى أن لا ضمان يلزم
وبعضهم قد جوز الحمالة
وفى الديون هذه الحمالة
عاجلة تكون ذى أو آجلة
أو من كأرش وصداق دية
وكان معلوما ومهما جهلا
كذلك فى جميع ما لم يفرضا
وفى الذى من الأروش ما فصل
فى المال فى جميع ذا خلاف
كذلك فيمن قال للمحمول له
من الحقوق لك أو جميع ما
وكلما قضى عليه أيضا
وكل ما بعث له أيضا وكل
وهكذا إن قال أقرضه كذا
فإننى حميـله ففـيه
فقال بعض تثبت الحمالة
لشبهها المعروف فى ذا والهبة
بأن ذاك واضح فالمصطفى
فألزم الغرم عليه دون ما
وقد رأى بعض الشيوخ عدما
لعدم العلم بما تحملا
وبعضهم يشترطن فى الهبة
وجوز الضمان باتفاق
وهكذا قبل وجوب علما

لأنه بطيب نفس دفعـا
فى الحد والقصاص إذ ينحتم
فى ذاك بالوجوه والكفـاله
فإنها جائزة بحـاله
من قبل البيع الصحيح حاصله
وكل ما يثبت تحت الذمـة
ففى التحمل الخلاف نقلا
من متعة أو من صداق عرضا
أو لم يقوم من فساد قد حصل
ترويه قادة لنا أسلاف
كل الذى أقدر زيد قبله
بينته عليه من حق سما
لكم من الحق بوجه يرضى
ما كان بالقرض له منك وصل
إن قال بئمه على هذا الحذا
قولان عن أسلافنا نـريه
فى ذاك لو كانت على جهـاله
والقطب قال فى الذى قد كتبه
قال الزعيم غارم ولا خفا
شرط بأن الدين فيه علما
ثبوتها فى كلما تقـدما
وذا هو المختار مع بعض الأولى
أن يعلم الواهب ما قد وهبه
بعد وجوب الحق واستحقاق
خلفا لسحنون وبعض القـدما

ويؤخذن على جوازها بما
ولم يكن قد بان ماله حمل
إلا عقب موته فيؤخذ إذا
وذلك الحميل إن يرجع إلى
من قبل أن يعامل المحمول له
في الصور التي ذكرنا أولا
جاز له ذلك في الحكم ولا
وبينه ورببه الجيـد
ومنعوا حمالة لمن غصب
على الذي يغصب أو يسرق في
لأنما المعين المعلوم لا
كذلك في المضمون من أمانة
إلا إذا كان له تحملا
أو ذلك المسروق والمؤتمن
وإن بائيان لذاك قد ضمن
من قبل أن يأتي به فما على
إن لم يقصر في ذهابه إلى
ويغرم المثل إذا ما قصرا
وليس من حمالة في المستحق
ثم يخاف أن يكون ما اشترى
فيضمن آخر ماله
إن خرج المبيع بعد ووجد
وليس في الرد بعيب حملا
كمثل أن يشتريين محسن
بأنه إن بان عيب وبدا

قد مر من تركته إن عـدما
قرضا ولا كمية وما كفل
على جوازها من التركة ذا
من كان قبل ذا له تحملا
من يحملن عنه في ذي المسألة
قال بدا لي أننى لن أحملا
يلزمه أن يوقع التحملا
يلزمه الوفاء بالوعود
منه ومن يسرق منه وانتهب
معين من غضبهم لم يختفى
تقبله الذمة حيث حملا
ليس يجوز الجعل للحمالة
يأتيه بالمغصوب حيث حملا
فذاك جائز لمن به عنى
ويتلف المغصوب أو ما يؤتمن
ذاك الضمين فيه غرم حملا
إتيانه من حيثما حملا
أو قيمة إن تلف له طرا
كأن يكون يشتري شيئا بحق
لغير من باع له ما ذكرنا
يعطيه قيمة له أو مثله
بأنه لغير بائع عقد
حمالة لمن يشا التحملا
شيئا وخالد له قد يضمن
على المبيع قبل عقد عقدا

فإنه يغرم ذاك الأرض له أو مثله أو ثمنه قد بذله

حمالة الوجه

أبطلها بعض وبعض أثبتها
أن يحضرن غريمه عند الأمد
حق لمن كان له الحق جعل
ضمانة كانت بحق قبله
والنهي عن منكر أمر إن بدا
أن يأتين مع حاكم بمن ولى
وجه بتملك لحر قد علا
حمالة المال وجاعت في السنن
حمالة الوجه بنص بين
حمالة حين بها قد نطقا
إلى حمالة لوجه توصف
والقطب قد مال القول ثانى
إلى حمالة الأدا وتمصرف
لأنها الأصل لهذا الباب
والغرض التحقيق يأتى فيها
وافقه عن هاشم قد رسما
فغن فتى مسبح المصان
للشافعى ولأهل الظاهر
قسمين مع من قالها من الملا
ويشترطن إن لم يكن قد أحضره
فشرطه ينفعه كما رسم

والخلف في حمالة الوجه أتى
وذاك إن يضمن شخص لأحد
وجه الجواز أن إحضار الرجل
غذلك الضمان بالإحضار له
وأنه كالأمر بالعرف غدا
وأنه كمثّل أخذ الرجل
والمانعون شبهوا تحملا
وأنه قد جاء في الذكر الحسن
وما أتت في الذكر أو في السنن
وفي الحميل إن يكن قد أطلقا
فقال بعض إنها تنصرف
وذاك قول ناشرى الديوان
فقال عندى إنها تنصرف
حمالة المال لدى الخطاب
وأنها متفق عليها
قال وقد رأيت بعد ذاك ما
ومثّل ما قد جاء في الديوان
قال وقول المنع في الدفاتر
وهذه حمالة الوجه على
إحدها أن يضمن أن يحضره
أن ما عليه قط من غرم لزم

وما عليه الغرم أن ما أحضره في أنه لم يجدن هذا الفتى بأنه على الحضور قدرا وإن يك الضامن قد مات فلا الثان أن يضمن إحضار الفتى فإن يكن أحضره فقد برى وإن يموت فالوارثون يغرموا إلا إذا ما أحضروا من ضمننا وصفة الإحضار أن يجمع له في موضع الحكم ولا يشترط في رضى الذى قد كان عنه حملا وقد مضى أن لا تصح أبدا وهكذا في الحد من حيث يجب وقد روى ربيعنا عن مسلم بأنه من كان في حد شفع فإنه لذى الجلال والعظم وأنه بذلكم قد خاض في ولعنة الله إلى القيمة قالوا ولو يضمن ذاك الرجل جازت ضمانته له وصحت أغنى الأروش والديات الكائنه ويخرج الحميل من حمالة غمغ وصول ذلك الوقت خرج وإن يكن قال له جميع ما من الحقوق أننى حملته

والقول قوله كما قيد ذكره إلا إذا المكفول كان أثبتا كان وفي إحضاره قط قصرا شئ على الوارث فيما كفلا بدون ما قيد ولا شرط أتى ويغرم المال إذا لم يحضر من تركة الميت ما قد يلزم عنه غما عليهم شئ هنا مع من غدا يطلبه ويسأله حمالة للوجه عند السلف بل تثبتن بلا رضا تأصلا حمالة في نفس أو جرح بدا حكم النقصاص في الذى قد ارتكب عن جابر عن الرسول الأكرم من الحدود طالبا أن لا يقع مضادد في ملكه وما حكم سخط الإله وهوى في التلف تتابعن عليه في الرأية من حيث أرش وديات تبذل لأن ما قلنا به في الصفة مال فلا بأس به أن تضمنه إن كان قد وقتها لمدة منها وما عليه فيها من حرج كان لكم على فلان لزما إذا فلان قد رضى ما قلته

أو إن يكن من سفر قد قدما
ونحو ذا فلانم إذا جرى
والخلف في إجازة الحمالة
كحصد زرع ونزول المطر
وإن يكن بالحق قد تحملا
جاز كأن يقول ضامن لكا
ولم يكن عليه أن يغرم له
وإنما عليه أن يغرم له
فليأخذنه بأن يأخذ له
وإن يكن قال الذي تحملا
أن يحدثن حادث يا طالب
وإننى بمالك الحميل
فإنه يلزمه ما ألزما
لا إن يكن غريمه الذى ذكر
أو أنه قد مات أو قد جنا
إلا إذا قال له إذا حدث
فإننى لك الحميل ففنا
وجوزوا حمالة من واحد
وهكذا تصح من اثنين
وهكذا الحميل عن حميل
كمثلما أن يتحملنا
وبعد ذاك يحملن عن صلت
والحميل جائز أن ينزعا
أى إذن من كانت له الحمالة
وجائز لذلك المحمول له

ذا اليوم أو إذا اشتريت مخدما
ما قاله من صور قد صورا
لزم من تصحبه الجهالة
وكقدوم محسن من سفر
له إلى مال الغريم مثالا
أن آخذن الحق من غريما
من ماله إذ لم يكن قد حمله
ديونه من مال من قد حمله
من مال ذلك الذى قد حمله
لمن له يحمل لما كفلا
على غريمك الذى تطالب
وبعد ذاك أفلس المحمول
لنفسه فواجب أن يغرم
غاب من البلاد أو كان أسر
أو أنه قد كان يحبسنا
فى نفس من تطلبه أنت حدث
يلزمه الغرم بما تكونا
لاثنين أو ثلاثة أو زائد
لواحد حمالة الديون
جوازها فى الأثر الجليل
صلت بدين يلزم المهنا
عمرو ولو لزائد عن ست
لنفسه منها بإذن وقعا
فيعرأن منها لهذا الحال
أن يأخذن من شاء أى من حمله

أو ذلك المحمول عنه وهو من
وهكذا أيضاً له أن يرجعاً
من بعد الانتقال عنه مره
إن كان لم يشترط المحمول
إبراء ذمة له وإن شرط
ولا يرى ذلككم المحمول له
وقال بعض يبرأ المحمول
لو كان لم يشترط براءة الذمم
لأنما الأحكام في الحوالة
وأرجح الأقوال في الحوالة
إن كان لم يشترط المحال
وجائز لمن له قد ضمننا
يشترطن عليهما أن يلتزم
وحاضراً عن غائب من ذين
وإن هما قد حضرا يغرم
إلا إذا قبلاً يقول لهما
وإن يكن لحاضر ما غرماً
أو أيسر المعسر فليغسرها
ولا رجوع أبداً للحاضر
من قبل إنسان لذاك المعسر
على الذي غاب ومن قد أعسرا
وإن تحمل الحميلات معاً
وذاك إن لم يك قد تحملاً
وماله أن يرجع من بعد على
لاسيما إن كان بعضاً بذلاً

كان عليه أصل حقه زكن
لمن يشاء منهما ليدفعاً
من بعد أخرى ليتم أمره
عنه متى ما حضر الحميل
ذلك فالشرط كمثلما يخضع
يأخذه بل يأخذ من حملة
عنه متى تكفل الحميل
في حينما أعطى الحميل والتزم
في قول هؤلاء كالحواله
أن المحال عنه في البراءة
عدم براءة الحميل قالوا
إن كان قد أعطى ضمين هنا
حياً عن الميت حين يختصم
وموسراً عن معسر مهين
كلاً منا به كما قد يلزم
الزم من كنت أريد منكما
أو موسر حتى البعيد قدما
لحاضر أو موسر سـهما
من بعد غرم عنه أو للموسر
وقبل أن يقدم ذا من مسفر
لأجل شرط قبل ذا تقررا
يغرم كل ما عليه وقما
عن صاحب له غداة حملاً
صاحبه إذا الجميع بذلاً
لأنه بذاك قد تحملاً

ويرجعن على الذى قد حملا
 وإن هما مفترقين ضمنيا
 من شاء منهما بكل الدين
 تحمل الدين ومهما غرما
 والثانى بالنصف فإن ما ذكر
 وإن هما مفترقين التزما
 فما له أن يرجعن فى ذا على
 ويرجعن على الذى عنه حمل
 وإن يك المحمول عنه سلما
 وبعد ذاك غرم المحمول له
 فيدرك الحميل ما قد غرما
 إن يكن الحميل لما يعلمما
 وقيل فى الحميل يدركن على
 إن أخذ الحق بعيد ما استلم
 لأنه قد بان أنه استلم
 فإن يك الحميل أولا غرم
 على الذى قد كان عنه ملتزم
 وهو الذى كانت له الحماله
 ويرجع الحميل للمحمول
 من قبل ما أن يفرم الحميل
 إذ ليس من حق لمن حملا
 وما له إليه من سبيل
 إلا إذا سلم للمحمول له
 فبعده يرجع للمحمول
 ولا غلاله ولا النمسا

عنه بكل ما له قد بذلا
 فإنه يفرمن هاهنا
 لأن كل واحد من ذين
 لواحد بنصف ما قد لزم
 له إذا شاء ولم يكن حجر
 وواحد بكل ذاك غرما
 صاحبه بنصف ما قد بذلا
 بكل ما أدى وعنه قد بذل
 ذا الحق للذى له تقدا
 هذا الحميل فى الذى تحمله
 له على المحمول عنه قدما
 بأنما المحمول عنه سلما
 من كان بالحق له حملا
 ممن عليه أصل حقه لزم
 بباطل أو بخطأ منه ألم
 جميعه فيرجع الحميل تم
 فيرجعن على الذى له غرم
 فيقبضن من عنده ما ناله
 عنه بما أعطاه للحميل
 لمن له حمالة تؤول
 على الذى قد كان عنه حملا
 على الشهير الواضح الدليل
 ما كان من حق له تحمله
 عنه فلا يضمنه فى قيل
 إن لم يضيع فى الذى قد جاء

إن علم المحمول عنه حينما
 إن الحميل لم يكن قد بُذلا
 لكنه أعطى له تبرعا
 وليس للحميل شيء علما
 وإنما ذاك لربه الأحق
 ولو درى المحمول عنه إنما
 أى أنه لم يغرم من غدا
 ويرجع من هذا الذى تحملا
 بكل ما أنفق على ما
 من قبل ما إن يغرم إن علما
 إن الحميل لم يكن قد غرما
 وقال بعض يدك الحميل ما
 لو قبل أن يغرم للمحمول له
 فلا رجوع للذى تحملا
 بما به كان هنا تحملا
 إن أخذ الحميل من محمول
 ويتلفن في يده ما ذكرا
 وقد أتى في أثر منقول
 عنه إلى الكفيل ذاك يرجع
 قال فتى محبوب ذلك العلم
 إلا إذا كان الكفيل دفعما
 وقيل مهما قبض المال على
 فالربح هاهنا له قد حصله
 مقتضيا له من المكفول
 لمن له كفالة وهكذا

أعطى الحميل وإليه سلما
 لمن له بالحق قد تحملا
 من قبل أن يكون عنه دفعما
 في غلة للشيء لا وفي النمما
 لكونه باق على ملك سبق
 حميله لم يك شيئا غرما
 ملتزما له بذلك الأدا
 على الذى قد كان عنه حملا
 أخذه من عنده تماما
 ذلكم المحمول عنه قدما
 فدفع الحق له متمما
 كان به عن غيره ملتزما
 ويعطينه الذى تحمله
 على الذى قد كان عنه حملا
 وغلة ولانماء حصلا
 عنه قبيل الغرم للمبذول
 أو عند محمول له من الورى
 بأن ربح ذلك المكفول
 مع هاشم قال لأنه ضمن
 يكون للمكفول عنه الربح تم
 لربه الحق هناك أجمعا
 أن له ذلك عما كفلا
 وإن يكن يقبض للمكفول له
 عنه فربح ذلك المبذول
 ضمانه يجرى على هذا الحذا

وإن يكن يقبضه من حملا
فالمربح والضمان للمكفول
هذا مقال الكدمى المرتضى
والخلف هل يرجع من حملا
بما له يغرم للمحمول له
لأنها نفق لمن قد حملا
أو أنه لا يرجع من إذ قد حمل
وذا هو الصحيح في قول الأولى
عن آخر دينا بلا أمر يخط

على سبيل أنه قد أرسل
عنه على الظاهر في المنقون
وقال عزان به فيما مضى
على الذى قد كان عنه حملا
إن كان ذاك دون إذن بذله
عنه وأبرا ذمة قد شغلا
بدون إذن ولما له بذل
وهكذا كل امرئ قد بذلا
يدركه وقيل لا يدرك قط

قضاء الحماله

إذا قضى الحميل للمحمول له
فذلك المحمول عنه خيرا
وبين أن يعطى لمن تحملا
لا ما قضى لذلك المحمول له
لم يعقدنها على القضاء بل
وكافل في نصف دينار رجل
فزاد بعد الصرف أو كان هبط
من ذلك المحمول عنه أكثرا
لأنه من أكل أموال السورى
وإن يكن ينقص عما أعطى
إلا إذا المحمول عنه طاوعا
وقال بعض يأخذن نصفا
لو زاد ذاك الصرف دون حد

خلاف ماله الذى قد حمله
في غرم مثل ما به القضا جري
مثل الذى كان به تكفلا
لأنه في حينما قد كفله
كان على نفس الديون قد حمل
وصرفه دراهما له بذل
فليس للحميل أن يأخذ قط
مما له أعطى وما تقررا
بباطل وذاك أمر حجرا
يعطيه كاملا هناك قسما
وكان بالزائد قد تبرعا
ديناره دراهما توفي
بالارتفاع وارتقى لبعده

وإن يكن ينقص أو ينحط
وإن يك المأمول عنه يخترم
قيل يحل بمماته ولا
ولا يحل بممات من كحل
إلا إذا ما كان شرب وقعا
أما الذى عليه دين لرجل
فإنه يدرك أن لا يرحلا
يعطيه دينه إذا الوقت وصل
لو قال لا أسافرن واتهمه
وهاك قولاً من كلام للأثر
وطالب لحقه من قبل
وقال أخشى من غريمى يرحل
فإن يكن تيقن الخروج له
وذاك إن كان خروجه إلى
فإن يكن خروجه إلى محل
أو كان ما صح له رجيل
وإن يشا ذو الحق أن يحلفه
وكل من يلزمه الكفيل
لحيثما أراد أن ينقلب
يحجره أو يحضر الكفيل
وإن يكن لحجره قد كسرا
فى حق من عليه قد تقدما
لو بينوا حقوقهم من بعد ما
وليس من شغل بمن يحمل له
وهو ملى حضرى لم يخف

يأخذ ما أعطى له فقط
قبل حلول دينه الذى لزم
يحل فى الأصح حتى يصلا
ولا بموت من له كان حمل
بذاك فالشرط على ما وضعا
لأجل وللم يكن حل الأجل
لسفر أو يحضرن من كفلا
كان قريبا أو بعيدا الأجل
بما ذكرنا فالحميل لزمه
له بيان الشرع كان قد نشر
حلوله عند الإمام العدل
فليوفى أو يحضرن من يكفل
يلزمه يحضر من قد كفله
ناء يفوت الحق فيه مثلاً
يمكنه الرجوع من قبل الأجل
فما عليه هاهنا كفى
على الخروج لبعيد حلفه
فلخرج ما له سبيل
إلا برأى حاكم تنصبا
وما عليه الحبس فيما قيلا
باع له أمواله إذ أدبراً
قبل الخروج لا لكل الغرما
ولى وصحت عند من قد حكما
إن كان لم يرض بمن قد حملة
منه هروب أو تجير عرف

وقيل في حمالة المال النظر
فإن يكن لم يرض ذا أعطاه
وهكذا يجبره أن يرحلا
وفي حميل الوجه فالرأى إلى
وصاحب الدين فلا يشتغل
والخلف في حميل وجه إن هرب
فبعضهم ألزمه أن يحضره
لأنه تحمل الإتيانا
وقيل لا يلزمه إن أدبر
ولا أرى هذا غفى إذا المال
فإن يك الأمر على ما رسما
فائدة وأيما منفعة
وإن يكن قد شرط المحمول له
بأنه يأتي به لو بعدا
لو خارج الحوزة أو تكفلا
درى الحميل أنه منها رحن
ولم يكن قيدها بداخل
وصاحب المال له أن يشترط
بأنه إن لم يجيء بمن حمل
وقال موسى بن علي من كفل
مع أجل قد حده لصاحبه
وهاك قولاً لأبي الحواري
إن قال إن لم آت في غد لكا
فجاء من بعد غد به فمن
إن شاء أن يأخذ للكفيل

إلى الذي كان له المال استقر
عنه حميلاً غيره يرضاه
أو يحضرن من ارتضى من كفلا
حاكماً فمن رضيه كفلا
به إذا لم يرض من قد يحمل
محموله من حوزة وقد ذهب
وهو الصحيح القطب هذا ذكره
من غير تقييد بحيث كانا
وغاب من حوزته أن يحضرا
مخادعات وضياح مال
ففي حمالة الوجوه أيما
لصاحب الحق على ذى الصفة
على الذى بالوجه قد تحمله
من حيثما كان وقد تعهدا
بوجهه وخارجا تحملا
أو كان لم يعلم به حين كفل
يؤخذ جزماً دون ما تجادل
على حميل الوجه شرطاً منضبط
فالغرم لازم عليه لو تقل
برجل ولم يجينا بالرجل
يلزمه الحق ويؤخذ به
ترفعه صحاح الآثار
به فلازم على حقكا
كان له الحق هنا يخين
أو شاء أن يأخذ للمكفول

وكافل بنفس إنسان إلى
وقته فمات من عليه كفلا
فما عليه قط غير نفسه
فاختلست وقد ثوى في رمسه

البراءة من الحمالة

إن أبرأ الذي له قد حملا
من حقه أو أنه قد أخرا
فكل ما عن ذمة المحمول
كذلك ما عن هذه تاخرا
وذا على قول لهم قد عقلا
له بأن يطلب للكفيل
فإن يشأ إلى الذي عنه حمل
ومن يقل بأن من قد حملا
إلى الذي قد كان عنه حملا
فإنما إيراؤه مما رسم
فلا يكون ذاك إبراء لمن
وهكذا إيراؤه لمن كفلا
وإن يكن ذلكم المحمول له
كدرهم منتقص أو كـردى
فليس للحميل يرجعن بما
إلا إذا ما الرجل المحمول له
وإن يك الحميل أعطى أزيـدا
لم يرجعن على الذي عنه حمل
ومن له قد قيل هل تعرف ذا
وأوقع البيع لديه والـشرا

من كان دينه عليه حملا
فللحميل ثابت ما ذكرـا
يزول زائل عن الحميل
يكون عن تلك إذن مؤخرا
بأن من كان له تحملا
يأخذ به بذلك المـذول
يعود بالحق الذي له حصل
له فما له رجوع جملا
إذ حقه عن ذاك قد تنقلا
إبراء من ليس له حق علم
قد : كان بالحق حميلا وضمن
ليس بإبراء لمن عنه حمل
قد سامح الحميل حين ناوله
أو بأخس أى لم يكن بجيد
قلنا على من عنه قد ترعما
قد وهب النقص له إذنا وله
مما عليه واقع أو أجودا
إلا إذا بأمره ذاك فعـل
كى أدفعن مالى له وأنبذا
فقال قد عرفته ولا مـرا

عامله أو قال عرفته ففقد
 فعامل الشخص له فهربا
 لأن قوله غرور حصلا
 لو دون عمدالخطا في المال لا
 وإنما ييرا من الضمان إن
 فيما عرفت أو وفي هو في
 أو لست أعرفه خوانا
 إلا إذا بان بأنه عرف
 فأخبر السائل عمدا بكذا
 وما عليه من ضمان أن يقل
 أي جحد الكل أو البعض كما
 وقد حكى القطب عن التاج الأغر
 فجاءه من يشتري منه وقد
 هذا وفي أو يقول موسر
 فبان معسرا فقييل ما على
 لأنه لم يك عنه ضامنا
 وقيل بل يلزمه لأنه
 وإنما بائممه وأطلقا
 وإن يكن قد غرم القائل قد
 فإنه يرجع للمقول
 وهو سواء قال قد عرفته
 أو قال عامله وقال البعض لا
 وليس قوله لقد عرفت له
 لو أنه ألزم للضمان
 وقيل لا ضمان إن قال لقد

أو قال عامله فقط لم يزد
 فإن ذاك في الضمان قد كبا
 للسائل الذي له قد سأل
 يزيل للضمان مهما فعلا
 قال بأنه لجيـد زكن
 ما قد عرفته أنا من سلف
 أو أعرفه وفيأ كانا
 منه على خلاف ما له وصف
 ليوقعه في المهاوى والأذى
 عرفته عامله إن بعد نكل
 أن ذهب المال وصار معدما
 بأن من عند أخبي تجر حضر
 قال الفتى للتاجر الذي قعد
 فباعه من بعد من يتجر
 من قال شيء في الذي تقولا
 وعله كذا له بتينا
 قد غره إذ هكذا قد ظنه
 في يده المال متى ما صدقا
 عرفته عامله حسبا ورد
 فيه بما أداه من مبدول
 عامله أو قال لقد علمته
 يرجع إذ لم يك قد تحملا
 عامله ذا حمالة مؤصـله
 إذ غره بقوله البهتان
 عرفته فقط عنها لم يزد

أو قال عامله فقط ومتى
وقال بعض إنه لا يضمن
قال الإمام القطب وجه ما ذكر
وإن يقل مالك من مال علي
وهكذا إن قال ما لكم علي
فبعضهم ألزمه الضمانا
وقيل لا يلزمه فلا يكن
لأنه لم يك في الحمالة
إذ لم يقل علي بالحمالة
والقطب قال إن في الديوان
قال وإنني أفصلنا
مع قوله علي إما أن يقل
لأنما لفظ علي شائع
ولفظ عندي في الأمانات وما
وكافل علي امرئ بحق
لكنه لما يكن قد أعلمنا
إلا مقالة بأن كلما
وبعدها المكول غاب ورحل
أن يحضرن نفسه عند الأجل
وإن يكن لم يحضره وجبا
وإن يكن للحق هذا عرفا
ومن علي غير مقرر كقلا
ومن يمت ولم يكن أوصى وقد
ففسدق الوارث ذاك وكتب
وحينما جاء يطالب الوفا

قال الجميع فالضمان ثبتا
لو جمع القولين حين يعلن
بأنه قال له ما قد ظهر
فلان عندي فالخلاف نقلا
زيد علي كله قد حصل
فهو حميل هاهنا قد كانا
في الحكم حاملا وللمال ضمن
ذاك صريحا حينما قد قاله
فإن يقل فضا من بحالة
يختار للأول لا للثاني
أقول في الضمان يلزمنا
عندي فلا يضمن في ذاك الرجل
على اللزوم ما به تنزع
أشبهها شاع لهم وعلمنا
وهو به يقرر عند الخلق
كمية الحق الذي قد لزمنا
كان عليه فعلي لزمنا
فإنما علي الذي كان كفيل
وما عليه غير ذاك للرجل
عليه ما صح علي من هربا
فيؤخذ الكفيل فيه بالوفا
فما عليه من لزوم جعلنا
جاء عليه يدعى ديننا أحد
عليه صكا بشهود وذهب
قال لقد خدعتني وانحرفا

فقال قد ضمنت لى وإنى
 وصح حقى فيك كيف تنفر
 وأمر لرجل أن يعطيا
 فأمر المأمور شخصا آخر
 إن كان قد أعطاه هذا الثانى
 على الذى كان له قد أمرا
 واختلفوا هل يرجعن الأول
 يأخذ منه ما له قد دفعا
 وهكذا إن كان هذا الأول
 مما له عليه ثم أنفذا
 وليس للمأمور بعد يرجع
 قال الثمينى وفيها مثلما
 بأنه ليرجع المأمور
 وإن يك المأمور هاهنا دفع
 لديه من أمانة أو مال
 فضا من لصاحب الأمانة
 ويرجعن به على من أمرا
 وإن يكن من ماله أعطاه
 أو يأمرن رب ذاك الدين أن
 أو أنه يأخذ من مال
 ورب ذاك الدين يأخذنا

مزقت مكتوبى بحسن ظنى
 فهو عليه لازم لو يجار
 عنه لدين لازم ويوفيا
 فقد برى المديان مما ذكرا
 ويرجع الثانى لهذا الثانى
 يعطيه حقه الذى تقررا
 على أخى الدين بما قد يبذل
 لذلك الأخير أو لا يرجعا
 يأمر عنه لغريم يبذل
 غريمه يبرأ مديان بذا
 عليه فى الذى له قد يدفع
 قد كان فيما قبلها تقدا
 على أخى الدين بما يصير
 لذلك المديان مما قد وقع
 مجنونه أو أحد الأطفال
 أو طفله ما يدفعن بحالة
 وانحط دينه الذى تقررا
 أو يأمرن معطيا سواء
 يأخذ مما كان عنده أو تمن
 مجنونه أو أحد الأطفال
 فإنه عليه يرجعنا

باب في الوكالة على البيع والشراء

وما هنا أذكر للوكاله
 وهاك ما في حكمها قد سطرنا
 كذاك بينهما والأمانة
 يصح والخلف في الاستخلاف
 يصح من دون قبول مثبت
 بأنه يصح بالقبول
 أعم منهما كذا موصوفه
 وكالة بلفظها المرسوم
 خلافة وكالة كما جرى
 فكل ذاك جائز ويجري
 فيه إلى القبول حينما يخط
 يجوز أن يفعل بعد فيهما
 قد كان مأموراً بأمر جزماً
 ومن غتاة باتفاق قيسلا
 على المقال الشاهر الصحيح
 فإنه توكيل هذا قد منع
 في سلم وفي البيوع والشرا
 كيلا يجي في ذاك بالحرام
 على الموحدين أهل الفضل
 بالبدن التوكيل لا يتفق
 وجائز في مثل كالزكاة
 والحج فيه خلف من قد سبقا
 جاز ودون أجرة له تحد

وقد تقضى القول في الجماله
 وكالة على البيوع والشرا
 والفرق بينهما مع الخلافة
 فالأمر من دون قبول كافى
 وذلك التوكيل كالخلافة
 وقد أتى في أثر منقبول
 وهذه الخلافة المعروفة
 ودونها في ذلك العموم
 وجائز في البيع طراً والشرا
 والأذن فيهما معاً كالأمر
 والأمر مثل الإذن لا يحتاج قط
 فإنه لو يدفع من لهما
 ما كان مأذوناً له به وما
 وجوزوا من غائب توكيلا
 وهكذا من حاضر صحيح
 ولأبى حنيفة قول رافع
 ومنعوا توكيل من قد كفر
 أو قبض حق من ذوى الإسلام
 أو أنه بذلك يستعلى
 وفي العبادات التي تعطلق
 وذاك كالصوم والصلاة
 من كلما بالمال قد تعلقا
 وذلك التوكيل بالأجرة قد

فإن بلا أجبر له مفصول
وللوكيل نزع نفسه متى
إلا إذا الخصم أبى من بعد ما
وصح ما قلناه من خلافة
ما بين بلغ إذا ما كانوا
أو أهل شرك وذوى كقران
وذلك فيما قد غدا محلا
ولا يجوز أن توكلن على
ولا شرا عبد ولا الأمر على
وجائز لطفنا يوكـل
كمثل أن يوكلن رجلا
أو أنه يأمره كذلك أن
أو من يبيع له قليلا
وجائز توكيل طفل قـيلا
مما يجوز فعله مما ذكر
وقد عصى الأمر باستخدامه
أو كان مأذونا له في ذا وقد
إن كان قد وكله أو أمره
في فعل شيء لو يكون عظما
عقدا من الطفل كما لو علقا
فمن يوكـله أو المجنون
إن بلغ الطفل أو المجنون
فيمما شراه يمنعن في حالة
نفى جواز هذه الوكالة
من يعتبر للحالة المرتقبة

فذلك معروف من الوكيل
شأ بلا حد لذك قد أتى
تنازعا أمام من قد حكما
ومن أمانة ومن وكالة
أهل عقول لو عبيدا هانوا
أو متخالفين في الأديان
لشرك عليه أن يوكـلا
شراء مصحف لشرك غـلا
ذاك ولا استخلافه بل حظلا
ويأمرن فيما يجوز يفعل
يزوجن كأختيه أم العـلا
يشترين له القليل الممتن
كان لديه هكذا قد قـيلا
وأمره إن يفعل القليل
كأن يبيع للقليل المحتقر
إن لم يكن دل على أرحامه
قيل مضى فعل الصغير وانعقد
أو أنه استخلفه وصدره
لأنه لنفسه قد ألزما
عقدته إلى رضاه مطلقا
أو مشركا على شرا يأتونا
أفاق أو أن أسلم المفتون
شرك كمصحف وعبد أمة
قولان عن أسلافنا الأئمة
فالقول بالجواز صار مذهبه

ومن لتلك الحالة الحاضرة
وصحح القطب المقال الأول
بذلك التوكيل في حال ولا
فإنه كسائر العقود
والقول بالمنع وهو الثاني
وجاز توكيل على شراء ما
من غائب إذا أتى أو من غل
سيل أو ابن ناقة الشيخ عمر
أو صوفه إن جز يوماً غنمه
كذلك مهما قال من صوف عمر
أو من بذروه إذا ما دخلاً
وإن يكن علق للتوكيل
ففيه خلف نحو إن جاء المطر
وهكذا إن قال مهما هلكا
أن تفعلن كذا من الأشياء
كالبيع والشراء في أحكام
كذلك توكيل على البيع عقد
إلى الحصاد أو نزول المطر
وكل ما أشبه ذلك من أجل
والقول بالمنع لهذه الصور
وإن يكن وكله وقتاً علم
كذلك إن وكله يبيع له
كذلك إن وكل من ذا الوقت
كذلك من هذا الزمان الحاضر
أو لنزول مطر من السماء

يعتبرن يمنعه بحالة
إذ كان لم يقطع غداة وكلا
يجوز فيه فعله إن فعلاً
تلك التي تربط بالقيود
يختاره مشايخ الديوان
عين أو أطلق حين أبهما
إن أدركت أو مثل بذر إن نزل
إذا أتت من بعد ذا بابن ذكر
أو ثمره إن نخله قد صرمه
إذا أتى وقت الدراك للثمر
محرم أو رجب قد وصلاً
لأجل عندهم مجهول
أو هبت الريح أو النخل انقعر
زيد فإننى لقد وكلتكا
ثمت غير البيع والشراء
ذا الباب كله إلى التمام
أو الشراء من وقتنا هذا يحد
أو رجعة لغائب من سفر
يكون فيه الجهل عندهم حصل
فإنه الأكثر في نص الأثر
يشرى له شيئاً فذاك لا يدم
شيئاً بوقت حده وفصله
لزم من يعلم فيما يأتي
إلى قدوم كان للمسافر
وكل شيء قد غدا منهما

فإن في هذا الأخير اختلافا
ومن يكن وكل أن يبيعا
جاز الشرا منه وثابت على
لأنما علم الوكيل الملتزم
وإن يكن على شراء وكله
على حضور فائز لو فائز
فإن يكن بلا حضوره اشترى
غبالخير ذلك الموكل
وإن يقل على حضور خالي
وبعد ذاك خاله جن فلا
وهكذا إن نام أيضا أو سكر
أو أنه صار عدوا بعد ما
وان يقل بع لى على حضور
أو ذلك المشرك والمجنون
فزال ذاك الوصف بعد ما أمر
وإن يبيع أو يشتري بخير
وقد أجاز بعضهم أن يفعلا
وإن يقل بع واشترى بحضرة
وهو على وصف وبعد زالا
لأنه لما يقيده له
وإن يساوم في البيوع والشرا
وبعد ذاك عقد البيع لدى
لا عكسه ولا إذا ما عينا
فخالف الأمر وباع قبضه
وجائز يقدم السوم على

أجازه بعض وبعض ضعفا
ملا ويدرى حده جميعا
مالكه لو أنه قد جهلا
بالمال كاف في الثبوت فيتم
أو أنه وكله يبيع له
طفل ومجنون غذاك جائز
أو باع حيث فائز لم يحضرا
إن شاء إثباتا وإن شا يبطل
بع لى وكان عاقلا في الحال
يبيع حيث حاله تحولا
أو مات أو قد صم أو زال البصر
كان من الأمر الذى تقبدا
فلان ذاك الولد الصغير
أو الأصم ذاهب العيون
نفعله لذك مما قد حجر
موكل يثبت له أو يهدر
لو أن ذاك الحال قد تحولا
فلان بالإطلاق في القضية
فإنه يفعل ما قد قالا
بوصفه المعروف إذ وكله
وذلك المذكور لما يحضرا
حضرتة فثبت ما عقدا
له لذك الفعل وقتا بينا
أو بعد إن لم يرض من وكله
ذا الوقت إن في الوقت عقدا فعلا

وإن يك الوكيل في المكان
فإن للموكل الخيارا
في غير هذا السوق والمكان إن
وإن يكن سوقهم تحولا
إن لم يكن أهلوه قد تحولوا
وإن على شراء شيء وكله
في سوق بلدة لها كان علم
وجاز في النهار لو لم يحضر
وإن يقل بع المتاع في بلد
أكثر من عشرة فلا يبيع
ولا يبيع فيه بناقص ظهر
وإن يكن قال له بع ذا الجمل
قيل له يبيعه بأكثر
وللذي وكله أن يقبض
وقيل لا يبيع ومهما يفعل
وقيل بل للفقرا وقيل بل
وإن يكن بالاشتراء أمره
فوجد السلعة تشري بأقل
إن كان ما يأخذه قد طابقا
لأن ذا مصلحة وقيل لا
إلا إذا كان الذي قد وكل
وليشترى له كذاك وليبيع
في ثمن بما أصاب ووجد
أقل فاشترى له بأكثر
تباعة عليه لا جمدالا

خالف أو سوق بني فلان
ولا يضر السوم مهما صار
أوقع فيه العقد مثلما زكن
فليعقدن فيه حيث جملا
من منزل كانوا به قد نزلوا
أو بيع شيء في يديه جملة
فباعه فيه بليل انهدم
في ذلك السوق سوى من يشتري
كذا بعشرة وفي الغير وجد
في غيره فإن يبيع فلا يقع
فإن يبيع فبالخيار من أمر
بعشرة وقد أريد بأجل
لأنما الصلاح فيه ظهرا
ما كان زائدا على ما فرضا
فرائد الأثمان للموكل
للشترى وقيل بيعهم بطل
بثمن قد حده وقدره
فليشتريها بالأقل إن حصل
مراد من وكله ووافقا
يفعل فإن يفعل فذاك بطلا
أجازة غشابت ما فعلا
إن لم يكن هذا له حدا وضع
فإن رأى بغيته ذا بعدد
فإن ما زاد على ما ذكر
ما بينه وربيه تعالى

وهكذا إن يكن البيع حصل
فذلك النقص الذي قد حصل
وإن يك البيع بناقص أتى
ككون معطى زائد يماطل
أو أنه يخاف منه الهربا
كذلك إن كان الشرا بأكثر
ككون ما صار يباع بالأقل
أو أنه يخاف منه يستحق
فليس من تباعة عليه
وماله أن يتعمدى ما يحسد
ولا مكان أو زمان ومتى
فها هنا الخيار لو بأكثر
أو أنه قد كان أيضا اشترى
وجائز على الشرا يوكـل
لو عند غيره يكون المال
أو كان فوق الأرض قد تعينا
إن لم يكن في يد غيره فمض
ولم يكن أعطاه من قد وكلا
كمثل مجنون ومن كان أصم
أو أنه استأجر شخصا لعمل
فإن ما قد كان عند أحد
يصير كالمالك لمن توكـلا
من قبل أن ينزع هذا الأولا
كذلك ما أعطى لمن عدهم
وما يعلقن لهؤلاء لا

بزائد فباع هذا بالأقل
تباعة عليه عند ذى المعلى
لغرض له صحيح ثبـتا
أو مفلسا أو فيه غش حاصل
أو جائرا يخافه أن يغصبا
لغرض منه صحيح قد جرى
محرم أو ريبة هذا حصل
أو فيه غش أو كنحو ذى الطرق
في فعله ذلك مع باريه
من ثمن لا جنسه ولا العدد
ثبـتا من المذكور هذا قد أتى
قد باع مما كان فيه أمرا
بناقص مما به قد أمرا
والبيع في مال الذى يوكـل
بكأمانة ولا جـدال
أو أنه في الأرض كان دفنـا
بكوكالة ورهن وعوض
لغائب أو مثل طفل أولا
أو باعه على خيار قد علم
به وفي الأعمال كان ما دخل
بكوكالة يحوز في اليد
فماله فيه بأن يوكـلا
من الوكالة التى قد جعلـا
معلق إلى قبـول منهم
يصح فيه قط أن يوكـلا

حتى يرد منهم كذا ما
 وكان للشارى خياره جعل
 كذا الأجير أن يوكل أحدا
 من قبل أن يدخل فى الأعمال لا
 كذا المبيع بالخيار حيث قد
 كذا ما علق بالرهن وما
 وسرقه كآبق وشارد
 وجائز يوكله على
 أو أنه يقبضهم قد أمرا
 فأنت فى بيعهم وكييل
 وجاز أن يعلق التوكيلا
 كمثل أن يقول مهمار جعا
 ومثله الشارد والذى سرق
 فأنت يا عمرو وكيلى فيه
 وهكذا إن قال مهما خرجا
 أو من خياره ومن رهن جرى
 وجائز توكيل من كان اغتصب
 كسارق يبيع ما قد سرقا
 لو ربه لم يقبضن ولم يلى
 كذا ما فى يد شخص حصلا
 وإن يوكل رجل لآخر
 ثم ادعى من بعد رب المال
 أو قال لم أدر بأنه سقط
 فقييل لا يلتقن إلييه
 وإن يكن قد بان أنه صدق

قد باعه على خيار قدما
 لأنه معلق إلى أجل
 فى بيع ما كان عليه عاقدا
 يصح فى الشيء بأن يوكل
 كان معلقا لوقت وأمد
 بالغصب ممنوعا لدى من ظلما
 حتى يكون حاصلا تحت اليد
 قبضتهم من حيث كانوا أولا
 وإن قبضت بهم بما نرى
 من بعد ما تقبضهم يقول
 فى بيعهم إلى الرجوع قبلا
 ما كان بالغصب على منعا
 منى ومثل ذلك من كان أبى
 تبينه بصالح تلفيه
 ذا الشيء من كرائه وقد نجا
 تعويضه وكل ما قد ذكرا
 إن كان مقدورا عليه أو يتب
 وما غدا بغصبه منطلقا
 لأنه عن ملكه لم ينقل
 أمانة يجوز أن يوكل
 فى ماله أو أنه قد أمرا
 إن كذا لم أدره من مالى
 منكى أو نسيته لم أعن قط
 وفعل ذاك نافذ عليه
 فى أنه لم يدره متى نطق

فقال بعض إنه قد دخل
كسائر المال وبعض قال
كذلك في رهن وبيع وشرا
وجاز فعل الأب في أموال
كبيعه ورهنه والرهن له
ونحو ما ذكرت حتى قال
وهكذا استخلفه التوكيل
يوكلن على تصرف يرى
والأم مهما تقعدن على الولد
مع بعضهم وجده أب الأب
إن مات ذاك الأب أو كان حكم
ثم لقيط كان للإنسان
ولا يصح لخليفة على
كقائم بمسجد ومن تقع
وكل مال ربه نجمله
وحاصل الأمر يقول القطب لا
ولا خليفة ولا من أمرا
قال وقال الشيخ أحمد العلم
بأن كل ما يجوز لأحد
أو مال من كان عليه استخلفا
أو كان في يديه مثل لقطة
فجائز توكيله عليه
يوكلن ويأمرن غيره من
ومن يوكلن ببيع مطلقا
بييع بالعرض ولا النسيئة

في ذلك التوكيل لو قد جهلا
بأنه لا يدخلن حالا
وصية وكل عقد قد جرى
مجنونه وأحد الأطفال
إعطاؤه على قراض جعله
بعض بمثل العتق يمضى حالا
وأمره ماض به مفعول
بالبيع أو سواء مما ذكرنا
ففعلهما كالأب فيه لا يرد
كالأب في مقلال بعض النجب
عليه أيضا بالممات والعدم
فحكمه كحكم ابن داني
ذو اليتيم أو سواء أن يوكلنا
لقطة لديه شاء أن يبيع
كذا مقارض ومأذون له
يجوز للتوكيل أن يوكلنا
كذلك لا يستخلفن أو يأمرنا
فتى محمد بن بكر الأشم
بييمه من ماله الذي وجد
أو كان عنده لبيع عرفا
أو ليس يدري ربه من جهة
وأمره أيضا يجوز فيه
يفعل مثل فعله ولا يهمن
غير جائز له ولو رقى
كلا ولا يبيع دون القيمة

أما إذا كان له قد أمرا
وكيفما يرى فذاك كله
وجاز للوصى والوكيل أن
لنفسهم ومال من قد وكلا
وإن على خصومة وكله
يقر بالحق على من وكله
والشافعى قال لا يجوز له
قال أبو حنيفة يجوز له
ويمنع الوكيل أن يوكل
ذاك له من كان يوما وكله
وجاز توكيل امرئ وأمره
من ماله لرجل قد عينا
أو بيع اثنين من الجمال
لرجل عين أو ما عينا
لأن عدم ذكره للثمن
وبعضهم يمنع إن لم يكن
لأن عدم ذكره الأثمان
وهكذا إن لم يكن تعيين
لو قال بع هذا من الجمال
ووجه قول المنع فهو عدم
وإن يصرح للوكيل ببع إلى
ملا يبيع لوكيل من شرط
لو ذلك المذكور لا يصح له
أو أنه قد كان عبدا خنعا
وهكذا إن قال للوكيل

بأن يبيع ماله بما يرى
مما يجوز للوكيل فعله
يشترى من مال هالك دفن
إن لم يحابيا بما قد فعلا
أن الوكيل غير جائز له
إلا إذا يجعل ذاك الأمر له
يقر لو كان لذاك جعله
لو ذاك الأمر له ما جعله
لغيره إلا إذا ما جعله
أو أنه على العموم جعله
يبيع شيئا يعرف قدره
أو لامرئ ولم يكن معيناً
أو من أصول تعلمن في الحال
لو كان لم يعين الثمن
تفويضه في صالح به عنى
مع أمره بذاك عين الثمن
جهالة وأمرها استباناً
لما يباع الجهل مستبين
أو ذا أو الأصول في ذا الحال
تمحض التوكيل ما بينهم
فلان أو منه اشترى لى جملا
ولا له يشترى منه قط
يبيع لأنه صغير حصله
أو كان هذا في الجنون قبا
بع لوكيل خالد الكفيل

فماله بأن يبيع ما ذكر
وهكذا إن قال بيع لا عبد
ولا يبيع لصاحب المال متى
وإن يوكله على بيع بقر
كذلك أثواب ونحوها وما
فذلك لا يصح حسبما وصف
ومن يرى الجواز يعقد الشراء
على ثلاثة من الأفراد
لأنها أقل ما قد يصدق
وإن يك اثنين اشترى له الرجل
وإن يعين عددا تقررا
ويعقد البيع أو الشراء
إن كان قد وكله على شراء
إن صفقة عددها في واحد
وجاز عقده ببيع أو شراء
إن كان قد وكله أو أمرا
ولم يعين عددا إذ وكلا
وللموكل الخيار قد جعل
لأن ذين الأصل في البيوع
وجوزوا عقد البيوع والشراء
بلا خيار للذي قد وكله
وإن يبيع نسيئة وقد علم
يأمره بالبيع كما قد رسما
أو قال من قد باع رب المال
وصدق الشاري فرب المال

لخالد ولو له المال استقر
فلان لا يبيعه للسيد
ما قال بعه لمقارض الفتى
أو غنم أو الجمال والحر
عين عدا عند ذاك علما
وقال بالجواز بعض من سلف
له أو البيع الذي قد ذكرا
فقط لا يزيد في العدد
عليه لفظه غداة ينطق
أو واحدا يصح ماله فعل
صح وإن بصفقات الشراء
بصفقة واحدة قد جاء
فرد ومن وكله يخيرا
أي بائنتين عقده أو زائد
في صفقة أو ما يكون أكثر
في بيع مثل غنم أو في الشراء
بل إنه أطلقه وأرسلا
إن بسوى النقيدين عقده فعل
وفي شرائهم لدى الجميع
بغير هذين كما تقررا
بل قد مضى عليه ما قد فعله
من اشترى بأن رب المال لم
أو أنه من بعد ذاك علما
لم يأمرنى بهذا الحال
مخير في التمس والإبطال

لأنما البيع الحقيقي الأتم
وكان بالنقد يكون أجلا
وعادة الناس عليه تجرى
بذلك الأمر الذى قد يشرى
بينه فى ذلك المبيع ثم
بيعا ففى الديوان قول سطر
بالنقد ذلك الوكيل أصلا
لصاحب الشيء كما قد يرسم
لنفسه ما للمبيع من ثمن
قيمة شيء الذى تعينا
باق فيعطيه له وينفذ
قيمة شيء الذى كان صرف
باع به مع أجل قد رسما
حتى يحل أجل قد حددا
بييع مالا ولديه أحضره
فكيل لا يجوز ما كان فعل
نقدا بدون أجل قد جعله
وقد رضى بهذه الأفعال
وقال فيه ثابت وجارى
وخالف الأمر ففعله سقط
إن كان باعه بنقد البلد
يجوز بالإجماع عن أهل الرشد
بعض من الأصحاب يضمن الثمن
جاء وبعضهم لذاك هــدما
أو مثله لا ثمننا قد رسما

وقيل يمضى البيع مثلما رسم
كمثلما يكون بيعا عاجلا
وكل ذلك واقع بكثرة
قال الإمام القطب إن لم يدرى
ولم يصدق بائعا أو لم تقم
بأنه لغير من قد باشرا
ولفظه ولا يبيع إلا
وان يبيع نسيئة فيحرم
حتى يحل أجل فيأخذ
ومنهم من قال يعطيه هنا
حتى يحل أجل فيأخذ
ويعطيه قال بعض من سلف
ويأخذ لنفسه جميع ما
وقيل لا يدرك شيئا أبدا
وقال فى النجاج ومهما أمره
فباعه بالعرض أو إلى أجل
إلا إذا ما باع بالنقدين له
إلا إذا أتم رب المال
وقد أجاز أبو الحواري
إلا إذا كان بنقد قد شرط
والقطب قال عن أبى محمد
وهو وكيل مطلق يدا بيد
وإن يبيع به نسيئة فعن
فى عاجل وأثبت البيع كما
وضمن البائع فيه القيما

لأن ذاك انعقد فاسد فلا
قال وبعض العلماء أثبتا
لأنما البيع يكون نقدا
وإن يكن بالعرض باع نقدا
فالبعض من أصحابنا قد أبطله
وقيل بل يصح حسب الواقع
وإن يكن أتمه الموكل
والقطب قال وهو الخبر الأبر
إثبات فعله بحاله كما
إخراج شيء من يد على بدل
قال وهذا الأمر شيء يوجد
فلا ضمان لا ولا بطئنا
وللموكل الخيار إن شري
بماله لا مال من قد وكله
ثم قضى البائع عما حصل
فالبائع ثابت وبالخيار
وقال يشتري له به إذا
وقد شري بماله أو مال
وإن يكن أعطاه دينارا ولم
بل إنه قال اشتري لي ثما
ولم يكن قد قال إذا أعطاه
وبخلاف ذا له بعد اشتري
من ماله أو مال من سواء
إن لمن قد دفع الدينارا
إذ خالف الأمر ومهما أمرا

يعتبرن ثمن لو فصلا
لفعله بحاله كما أتى
وقد يجيء لأجل قد حدا
أو بنسيئة لوقت حدا
وضمن القيمة أو ما مثله
وأول النقول قول الشافعي
فإن ذاك انعقد ليس يبطل
إن الذي يوجبه عندي النظر
كان لأن البيع إذ تحتما
له تكون قيمة كما جعل
في البيع بالعروض حين يعقد
والبيع واقع كما قد كانا
له وكيه الذي تقررا
وإن يكن بوجهه يأخذ له
من غير مال من له قد وكلا
إن كان قد أعطاه كالدينار
خالفه وأمره قد نبذا
سواء فالخيار في ذا الحال
يقبل له اشتري به لي يابن عم
أعطاه أو أعطاه قبلا جزما
إن اشتري به الذي تراه
من جنسه أو غير جنس ظهرا
أو مال من ديناره أعطاه
في هذه المسألة الخيارا
أو كان قد وكله على شرا

فمات هذا قبل قبض كانا
أو أنه وكله على الشرا
إن كان قد شراه قبل ما زكن
من ماله على الذي كان اشترى
له دوا على الذي قد وكلا
وأجرة لكافل تعنى
من ظالم وجائر توقعنا
لجائر أو كان للحراس
أو سلعة أو مثل زيت أرسله
من قرية أو من بلاد نائي
ويحملنه إليه بالكرا
ويدركن جميع ما قد بذلا
يدركها على أخى التوكيل
ولعبيده من المطاعم
وكل ما عليه يصرفنا
أو كان فى مخزنه قد جعل
يدرك أجرة وبعض قال لا
كذا فإن شراه فى ذى الصفة
وماله يحمل له إليه
له بدون ما كراء وقعا
منه كما كان عليه جاء
إلا إذا كان بأمره فقد
إلا إذا ما يأذن فيه
ودون إذن نحوه قد حملة
أو ثمن الظرف بهذا الصنع

شئ ولما يعطه أثمنا
أخبر وارثيه أن قد أمرا
وبعد ذا يعطونه هم الثمن
ويدرك الوكيل ما قد خسرا
أو الذى باع له لو جمعلا
وأجرة الطائف يدركنا
إن كان مكفولا على أن يمنعنا
كذلك ما يعطيه فى المراسى
وإن على شراء حب وكله
من كل ما يحتاج للوعاء
فليشترى ظرفا له كما يرى
ويأخذن الكل ممن وكلا
كذلك أيضا أجرة الدليل
وكل ما يعطيه للبهائم
وأجرة الراعى كراء السكنى
وإن على مركبه قد حملا
أو أنه فى ظرفه قد حملا
وإن يقل خذلى كذا فى بلدة
يتركه فيها إذا يشريه
وإن يكن لم يجدن موضعا
فليكتري ويأخذ الكراء
وماله يخرج من البلد
ولا له يحمل له إليه
وإن يكن لم يأذن فى الرفع له
لا يأخذن منه كراء الرفع

وضامن إذا أصابه التلف وإن يكن له الفساد ظهرا أو أنه خاف عليه العطبسا فغيرضا من إذا له حمل ويدركن عليه ما كان صرف وما على البيع له يوكل لا يخرجنه لسوق ثانی وجاز في سوق سواء إن بيع وإن وراء الفرسخين باعا وقال بعضهم يبيع حيثما إن لم يعين موضعا له وقد وإن يكن قد وكل اثنين فلا لأنه قد نزل الاثنين وذلك أن يقول وكلتكما إلا إذا صاحبه أجاز له من قبل عقد كائن أو بعده وإن يكن صاحبه أجاز له أو أنه أجاز من قد وكلا يعتبرن من منهما قد سبقا فإن بتجوز لهذا قد سبق وجاز عقد واحد إن وقعا وجعل الاثنين شخصا واحدا وإن يكن فرق هذين فلا لو كان من صاحبه قد اشترى وإن يكن قد باع كل منهم

في الحرب لو بدون تضييع عرف في الشيء في البلاد حيثما اشترى بجائر أو غاصب تغلبا إن كان ما ضيع فيما قد فعل في حالة الخروج إذ خاف التلف يبيعه في السوق حيث ينزل من غير سوق ذلك المكان إن كان دون الفرسخين قد وقع فذاك ضامن لما قد ضاعا شاء ولو قد كان من خلفهما كان تعدى ماله من ذاك حد يعقد منهم واحد ولو علا منزلة الواحد في التعيين معا كذا استخلافه أمرهما أو أنه أجاز من قد وكله فإن ذاك جائز أو عنده وقد أبى ذلك من قد وكله وقد أبى صاحبه أن يقبلا بالدفع والتجوز حين نطقا منهم فتى فذاك جاز واتفق إن كان قد وكل هذين معا ولو أبى الآخر ما قد عقدا بأس بعقد واحد إن حصل لمن لهم كان بذاك أمرا فإن يك الأول منهم يعلم

فإنها لأول الشارينا وإن يك الأول ليس يعرف مع اللذين اشترى له إلى ومؤنة المبيع كالجنسية فإن بين لواحد من بعد ذا ويرجع ما كان منه أخذا وقيل إن لم يعلم الأول وإن من وكله أو أمره فماله بأن يبيع ما أمر كذلك الوكيل لا يبيع على لأن بيع المرء للعقيد ويمنع الوكيل والذي أمر عمدا لمن وكله أو أمرا من قبل أن يؤمر أو يوكل فإنه يخير الموكل وإن يكن قد عين الموكل ولم يقل بأنه معيب فقال بعض إنّه يشريه وإن يكن سماه بالعيب وقد وهكذا إن عين العيب له وإن يكن وكله أو أمرا من قبل توكيل الفتى وأمره ثم دراه باعه وأخبرا وإن يكن من بعد توكيل طرا صاحبه بما من العيب حصل

والشان منهم باطل يقينا فإن ذلك المبيع يوقف أن يسمتين أمره مفصلا على اللذين اشترى للمسلعة يغرم للثاني الذي قد أنفذا من غلة أو من أروش قبل ذا فالمبيع فسخ ما هنا مبطل شخص على بيع شيء أخضره ببيعه إلى عقيد من أمر عقيدته ما يبيعه توكل ببيع لنفسه بلا تنفيذ إن يشتري ما فيه عيب قد ظهر لو أن ذاك العيب فيه ظهرا وإن يكن لذاك يوما فعلا وقيل إن فعله لا يبطل له المعيب حينما يوكل فالخلف هل شراؤه يصيب له وقول المنع جاء فيه أطلقه فجائز إذا عقد بنفسه في حينما وكله يبيع شيئا فيه عيب ظهرا وذلك الوكيل لما يدره بذلك العيب الذي منه اشترى عيب فلا يبيعه حتى يخبرا فإن يقل به يبيعه الرجل

وإن يبيعه دون ما أن يخبروا
فصاحب المبيع بالخيار
وإن يكن وكله على شرا
فيلغ العبد قبيل الاشترا
فصار كبشا قبل أن يشره
وجوزوا شراه حين عينه
كذلك إن كان له قد أمرا
عن حاله فالحلف فيه الخلف في
ولا يصح لو كمل يشرى
من بعد ما المبيع قد تغيرا
كالصوف والقطن إذا ما غيره
والثوب إن بصغه قد حسنه
وإن يكن أصله ولم يزد
كوسخ أزاله بغسل
غذاك غير قادح في الأمر
وبعضهم أجاز ما الموكل
كالصبغ للثوب وكالخيطة
وإن ليبع غلة يوكل
ففى بياعها بلا إذن بدا
وإن يوكله يبيع أرضا
أو أنه فيها بنى أو حفرا
وجاز أن يبيعهما إذا حرث
لقرب أن يزول ما فيها رمى
ولا يبيع غرسا إذا له قلع
كذلك الحائط مهما نقضه

صاحبه بعيه الذى طرا
ينقض أو يتمه للشارى
ذا العبد وهو كان طفلا أصغرا
أو يشتري له خروفا أمرا
فماله عقد الشراء فيه
فى أول الأمر له وبينه
يبيعه وبعد ذا تغيرا
ما قبل هذا قد أتى عن سلف
ومثله المأمور فى ذا الأمر
بصنع من وكله أو أمرا
صاحبه غزلا وثوبا صيره
وهكذا البر إذا ما طحنه
فى ذاته أو ينقصن عما عهد
وكحسام زانه بصقل
فجائز من بعده أن يشرى
غيره بزائد إذ يفصل
وهكذا ترقيعه بحالة
فيحصدن الغلة الموكل
من بعد حصدها خلاف وردا
فغرس الأرض وكانت بيضا
فإنه عن بيعها قد حجرا
صاحبها لها بحب وانبعث
وقيل لا إلا بإذن علما
صاحبه من أصله وقد نزع
مالكه من أصله وقضضه

كذلك إن وكله يبيع
 فيغرسنه كذا النقض إذا
 وإن يكن وكله بأن يبيع
 فجائز له بأن يبيعه
 كذلك إن للبيت كان أصلا
 كما إذا كان لأرض أصلا
 ثم الشراء كالبيع يجمع
 على شرا معين فغيرا
 وإن يغيره بإصلاح فلا
 في ذاته فجائز عقد الشراء
 وجوزوا شراء ما قد غيرا
 ومثل ترقيع لثوب قد ظهر
 أو حيوان وقييل الاشترا
 فقال بعض العلماء يشريها
 والأرض مهما عينت له فما
 إن غرست أو غسلت قبل الشراء
 إن حرثت بالحب أو بالبقول
 وخير الأمر والموكل
 إن فعل الوكيل والمأمور
 ما لا يجوز بين أن يزرعه
 وإن يكن قد رد ما قد غيرا
 مثل غروس قلعت من قبل
 وعكس ذاك مثله كذلك ما
 وإن يكن قد مات من وكاه
 إن يك هذا عالما بما حدث

غرسا وغرسه هنا مقلوع
 بناء لا يبيعه من بعد ذا
 بيتا وفوق البيت غرفة رفع
 أي دون تلك الغرفة المرفوعة
 بمثل حص وله قد مسح
 برملة أو بسامد مسح
 فإن له يأمر أو يوكل
 فماله أن يعقدن فيه الشراء
 زيادة ودون نقص حصلا
 فيه ولا يضره ما ذكرنا
 بزائد فيه كصنغ أثرا
 وإن تكن غلة نخل أو شجر
 قد قطعت فالخلف فيها ذكرنا
 وقيل لا يعقد شراء فيها
 له شراؤها كما تقدا
 وجاز أن يوقع فيها الاشترا
 وكل ما كان كهذا الشكل
 ومثله المستخلف المتكل
 ومثله الخليفة المذكور
 وبين ما إن يمضين عقده
 لأصله فبيعه قد حجرا
 بيع وبعد غرست في الأصل
 أشبه هذا فيه أيضا حكما
 أو أنه جن فلا يبيع له
 عليه إلا إن أجاز من ورث

بأنه يبيع ما قد ذكرنا
أمر من القائم للمجنون
قائمه فبيعه قد وسعه
فذاك غير مانع إذ يحصل
يبيع من بعد إفاقة تقع
وذاك باتفاق من قد سلفا
يفيق من جنونه ويبرأ
بل ما مضى كاف له بحاله
من بعد موته بلا علم جلى
لعقده فى البيع حينما أتى
وبعضهم أجاز له فى الشراء
من بعد علمه بموت صرعا
من بعد نزع من وكالة بدا
وقيل بالصحة مهما فعلا
أو أنه بشاهدين أخبرا
يبيع جائزا وما قد حجرا
ولم يكن أثمائها له ذكر
وغيره ليس له أن يفعل له
بمرة كان له قد أوقعا
لواحد من ذين عند الأمر
فى صفقة واحدة لى اجمعا
محلا له ولا ذا الحجر
وكل أن يبيعه شخصا زكن
فى ذلك التوكيل فهو منه دم
من بعد ما التوكيل فيه ينصدع

أو قائم المجنون والبعض يرى
لو بعد ما جن ولو بدون
بل بعضهم يقول لو قد منعه
وإن يكن يرتد من يوكل
ولو كىل ذى الجنون يتسع
بدون تجديد لأمر عرفا
وصحوا فعل الوكيل بعد أن
بدون أن يجدد الوكالة
وعقده الوكيل للموكل
تنتقض وبعضهم قد أثبتا
إن كان هذا بالمات ما درى
وجوز البيع ولو قد وقعا
والبيع والشراء طرا فسادا
بدون علمه بنزع حصلا
إلا إذا بالنزع كان قد درى
وإن يكن وكله أو أمرا
أو يشتري لجائز وما حجر
فإنه يعقد فى الجائز له
لو أنما التوكيل فيهما معا
إلا إذا قال له لا تشتري
أو أنه قال اشترى معا
فإنه حينئذ لا يشتري
وإن يكن أوصى بشىء بعد أن
فذلك الإيصا رجوع منه تم
وذلك الشىء وصية رجوع

غلو يبيع قبل ما أن يعلم ما
فقييل يمضى البيع بالوكالة
كما علمت في الذي تقـدما
وإن يكن أوصى بشيء ثم قد
غفير زائل عن الوصية
وقيل إن وكل في البيع له
لو لم يقع بيع من الوكيل
ومن يوكل أحدا يبيع له
أو للذي كان له توكللا
على شراء مثله ثم التقى
في ذلك الشيء فكل منهما
ما كان أعطاه لأنما الخطأ
فإن يك المتاع موجودا يرد
وإن يكن لم يجدن لمثله
وذا كان يوكل الصلت عمر
وبعد ذا يوكل الصلت أنس
ثم تلاقى أنس مع عمرا
في الفرس المذكور وهو من أمر
ومن يكن وكل واحدا على
سواء إن يبيع مثل ما ذكر
وقد تباعا فإن البيع قد
وآخذ لثمن من رجل
وإم يكن في نفسه أن يشتري
إن كان من يديه يوما قد تلف
كذلك الشيء إن اشترى له

بما من الإيصاء كان أبرما
وقيل بل يرجع للوصاية
من نزع بدون ما أن يعلم ما
وكل أن يبيعه بعد أحد
حتى يبيعه بأمر مثبت
فالحكم بالإيصاء قد أزاله
إيصاؤه يزول بالتوكيل
أو أنه لطفله قد وكله
وبعد ذاك غيره قد وكللا
بعد الوكيلان وقد تصافقا
لصاحب الشيء الضمان ألزما
للازم الضمان ليس مسقطا
أولا فمثله يرد إن وجد
فقيمة يفرمها من ماله
بأن يبيع فرسا له أغر
أن يشتري من أحد له فرس
من بعد ذا وقد تعاقدا الشرا
ببيعه من جهة الصلت عمر
شراء ما كسيلة ووكلا
لطفله أو لوكيله الأبر
يصير ثابتا هنا ومنعقد
وكله على شراء جميل
فضامن للثمن المقرر
لو أنه بدون تضييع عرف
وضاع منه قبل أن يوصله

لأنه قد كان أخذ الثمن
ضمانه عند حصول التلف
قد صار في ضمانه إذ يقبض
إن جاءه إن شاء أن لا يقبله
فما لرب المال من خيار
بسوء ما كان له قد أضمر
وذا على وفق المقال الأول
شيئا لكى يبيعه بما نفذ
ثم نوى من بعده وأضمر
ويتلفن فضا من بما جرى
أو للشرا من بعد ما قد صنعا
بعض وقال بعضهم لن يضمه
تعود بالنوى لتعدييات
كذاك أيضا عكس هذى المسألة
يردها لمن عليه قد عدا
بنيّة الأكل لها إذ لقطعا
حتى ثوت فضا من مؤاخذ
من بعد رفعها على ما أضمر
فما عليه من ضمان قد جرى
لو لم يكن فى ذاك عذر ظهرا
بدون تضييع هناك قد زكن
وبعد ذا مقلسا هذا وجد
من الوكيل الثمن الذى وقع
لأنه فى البيع مخطئ هنا
يأكل مال الناس بغيا واعتدا

يضمنه لو كان لم يضيع
بغير نيّة الشرا فكان فى
كمثلما قد كان ذلك الثمن
وصاحب المال هنا الخيار له
وقيل لا ضمان فيه جارى
ويلزم الوكيل أن يخبرا
ليحصل الخيار للموكل
وإن يكن هذا الوكيل قد أخذ
أو يأخذ ثمننا على الشرا
لا يوقع البيع له ولا الشرا
وإن يكن للبيع يوما رجعا
فالخلف فى تضمينه قد ضمنه
وقال بعض فى المعاملات
كمثل قرض قد نوى أن يأكله
وذا كمثل سرقة قد قصدا
وأخذ بهيمة ملتقطا
وكان لم يأكل لتلك الآخذ
حتى ولو نواه قد تغيرا
وأخذ لثمن على الشرا
إن وجد المبيع ثم ما شرى
ويتلفن من يده ذاك الثمن
وإن يكن باع الوكيل لأحد
أو أنه أبو الوكيل فنزع
فيضمن الوكيل ذاك الثمننا
كمثل من باع لمن تمردا

ليس يكون للضمان مسقطا
موكل في المال حالا للاب
قبول قول من وكيل أمثل
أثم انه فواسم أن يأخذ
فياخذن ما اشترى هنالك
بقوله ويأكلن غلله
وإن يكن يعرفه وقد عهد
ولا له ينتقم من منه
فإنه يجوز في ذا الحال
وأكل غلة له تماما
إن يكن الوكيل عنده ثقه
أوضح تبين على عدم الشرا
لأحد إن صدق الدافع ثم
قال لقد وكلني فيه أحد
جاز شراؤه ويبيعه انعقد
لم يعرفه قبله لبشعر
صدقه فيما له يد عين
وجوز الأمين في هذي الصفه
وجوزوا غير الأمين المعتمد
لأحد ذا الشيء فيما قد سلف
إلا بعلم قبله قد سبقا
أو تشهدن به الثقات الأما
في الأصل والعروض أيضا يعلم
يجوز في العروض أن تصدقه
للناس ما يعطونه من الثمن

وقد علمت قبل ذا أن الخطا
وقيل لا يضمن فليطالب
وجائز لذلك الموكل
في الشيء إنى بعته وإن ذا
أو قال إنى قد شريت ذلكا
وجوز استخدام ما اشتراه له
إن لم يكن يدرية قبلا لأحد
فما له أن يملكه
إلا إذا كان على إدلال
وجوزوا الأخذ والاستخداما
لو أنه لأحد قد حققه
ما لم يكن فيه نكير ظهرا
وجوزوا غير الأمين لو علم
وإن من في يده شيء وقد
أبيعه أو اشترى به فمعد
إن كان ذا أمانة والمشتري
وجوزوا غير الأمين إن يكن
ولم يكن لأحد قد عرفه
لو عرف الشيء قبلا لأحد
إن كان قد صدقه ولو عرف
وبعضهم يمنع ذاك مطلقا
بأن ذاك الشيء فيه أذنا
وذلك الخلاف ما بينهم
وبعضهم يقول إن كان ثقته
وفي الوكيل إن يكن قد يخلطن

ثم اشترى فعطب المبيع له
 لخلطه لمال ذا بمال
 إلا إذا عن خلطه نهـاه
 وقيل يضمن إن له خلط
 وإن يكن وكله يبيع له
 أو يشتري شيئاً ونصفه اشترى
 وإن يكن قال اشترى شاة وقد
 وقيل إلا إن يكن قد قال له
 وإن يكن قال له يشري وما
 يلزمه ما قد شري بما اشترى
 ويضمن الزائد من ذاك الثمن
 إن كان حابى ليس فى الحكم وقد
 إذا المحاباة هنا تبينت
 وفى الذى عن بعضهم قد يوجد
 على المحاباة ومن شـراء
 وإن من يبيع شىء قد أمر
 فإنه يضمن ما منه سقط
 والخلف فى ضمانه إن نقصا

أو بعضه يضمن فيما فعله
 هذا ولا يضمن فى مقـال
 بمال غيره وقد أتاه
 لو أنه قد قال لا تخلطه قط
 شيئاً فباع النصف مما وكله
 فبالخيار ربه فيما جرى
 شري له تيساً فذاك لا يرد
 يشري له ضحية مجبـله
 عين فيه ثمننا ورسما
 إن لم يحابى بائعاً فيما جرى
 قد قيل فيما بينه وذى المن
 قيل وفى الأحكام ضامناً يعد
 وهكذا فى البيع إن تعينت
 بأن ما من البيوع يعقد
 فإنه فيه الفساد جائئ
 ولم يبيع حتى بدا فيه الضرر
 وذاك عن أبى عزيز فى اللغظ
 لكون سعره غلا أو رخصا

الدعاوى فى الوكالة

إن يقل الوكيل قد دفعت
 وأنكر الموكل المقـالا
 مع اليمين وإذا طال الزمن
 وقيل للموكل القول لدى

إليك ما كنت له أخذت
 فالقول فيها ما الوكيل قال
 فما عليه من يمين تحلفن
 يمينه فى ذاك لو طال المدى

ثم ادعى بأنه قد هلكا
إليه لا يبرأ مما وقعما
منه على الدفع له والحجة
في الدفع فالبرآن فيه يحصل
من ادعى التوكيل منه لا لا
إن لم يجيء ذا ببيانه الجلى
أو البيوع يدعى حدا جرى
أو في مجل أو لشخص قد عنى
فمدع إذا الوكيل قد نفى
يمينه بنفى وقت حدا
بعدم التوقيت في ذا الموضع
مع يمينه بذاك يقبل
بنية تأتى على ذا القيل
إذ عدم التوقيت قد تأصلا
قد ادعى موكل ورسمما
ذا وقتنا وذا ربيع الآخر
وقال بعض للوكيل الأمثل
رجح للأول مما قد ورد
قال الوكيل البيع في الوقت انعقد
فيه فما قال الوكيل يقبل
لو قاله وكان ذاك الوقت
إن قاله والوقت ما تصرما
قال اشترى بها كذا مما يحد
قد اشتريته كما أمرتني
أخذته وثنماً تسالما

وإن يك الوكيل شيئاً أمسكا
من بعد قبضه فإن الدافعا
إلا إذا ما جاء بالبينة
إلا إذا صدقه الموكل
وإن يقل وكلتنى وقالوا
فالقول في ذلك للموكل
وإن يكن موكل على الشرا
في ثمن هناك أو مئمن
أو في زمان حده وعرفا
فيقبلن قول الوكيل عندا
وبعضهم قال الوكيل مدعى
إن كان قد أثبتته الموكل
إن لم تكن لذلك الوكيل
وصحح القطب المقال الأول
كذا إذا ادعى الوكيل غير ما
في الوقت مثل أن يقول صفر
ف قيل إن القول للموكل
والكل مع يمينه وانقطب قد
وإن توافقا على الوقت وقد
وقد نفى وقوعه الموكل
إنى في الوقت له قد بعث
قد انقضى زمانه لاسيما
وإن يكن أعطاه أثمانا وقد
فجاء بعد ذا وقال إننى
لكنه قد مات عندى بعد ما

كالعبد أو شيء أصابه التلف وإن يكن من عنده قد بذلا ثم أتى من بعد ما قد كانا أي ثمننا لما ادعى فيه التلف وقيل مهما يدعى من أمرا فإنه لا يلزم من الأمر لو أنه قد كان أعطاه الثمن وإن وكيل البيع يوما والشرا أو ثمن الذي يبيعه إلى فالقول قوله ومهما قالنا تلزمه بينة إن قد أمر فإن يكن لم يأت بالبينة فالقول في التسليم قوله على وإن يبيع من كان مأمورا على قال الوكيل هكذا بعت على فوجدوا في بيعه فسفارا إن كان عنده أمينا وليد ويدرك بذلك الصنيع أو مثله إن كان لم يقدر على وقيل لا رد ولا يدرك قط أما سوى الأمين لا يشتغل قد بعت بالفسخ أو قد وصفا فوجد الفسخ به لو أنه وقال بعض العلماء التصديق وإن يكن قام الشهود الأمن

صدقه فيما له كان وصف هذا الوكيل ثمننا قد جعلنا يطلب من وكله الأثماننا لا يقبلن بلا بيان قد عرف تلاف ما بيده كان اشترى إلا إذا بحجة صح الشرا فدعوة انتلاف ليست تقبلن قد ادعى تسليم ما قد اشترى من كان أمرا ومن قد وكلا سلمته فيما أمرت حالا له بتسليم إلى من قد ذكر على الذي سلم من أثمان ما قد حكاه قطبنا وفصلا بيع وأعطى الثمن الموكل وصف هناك حده وفصلا أو غيره تصديقه قد وجبا له بذاك الثمن الذي عهد على الوكيل قيمة المبيع إرجاعه من مشترى أولا قيمته أو مثله وقد سقط إن قال حين قبض الموكل لبيعه ذاك الذي قد سلفا صدقه في كل ما بينه لحجة بان بها الطريق على صفات الفسخ رده هنا

كان أميناً ذاك أو لم يؤتمن وإن يكن أخبره بالفسخ من فما له أن يأخذ من الثمن بل يدرك المبيع أو أمثاله وقيل إن غير أمين فله وقيل ذا إن كان لم يصدقاً وهكذا الشراء في جميع ما وقيل إن تعاقد اثنان في بيعنا ففسخ طراً من حيث لا بقوله إلا إذا ما كانا فإن قوله إذا ما صدقه وذلك فيما بينه وبينه وقيل إن بذلك التصديق قد كتمنا يلزمه ما قد زكن كأن يقول إن ما قد بعته أو أنه ليس بمالي كأننا ومن يبيع الشيء يحرمانا من الذي اشتراه حتى يقبضاً وذلك الأمر بإطلاق جرى أو أنه قد كان لما يعرف كان غنياً أو فقيراً من شري وكونه ملكاً لمشتريه فيضمن المبيع إن له منعه وذلك أن يعطيه مثله متى وقيمة له إذا لم يمكننا

وقابضاً أو كان لم يقبض ثمن قبيل أن يأخذ منه للثمن كان أخا أمانة أم لم يكن أو قيمة إن تلف قد ناله يأخذ به وينبذ قوله في قوله الذي به قد نطقاً مر من القول وما تقديماً بيعاً وقال واحد للثاني تعلمه فالثان لا يشتغلاً صدقه في ماله إيانا يكون حجة عليه موثقه فإنه يلزمه ألوفاً به أقر يحكم عليه أن يرد ما بينه وذو الجلال والمن إليك مرهون هنا تركته بل إنه مال لغيري بأننا عليه للمبيع يمنعنا ما كان من أثمانه قد فرضاً أي أنه قد عرف الذي اشترى من بعد عقده لبيعه الوفي لصحة العقد الذي تقرراً من بعد عقد واقع عليه وتلف عليه هاهنا وقم ما أمكن المثل له وثبتنا لو أنها أضعاف ما باع هنا

هذا هو القول الصحيح الأعدل
لأنه صار ببيع نفسه
فما لمنعه هنا وجه جرى
والشار لم يرض متى ما قبضا
من أول وشرطوا أن يمنعوا
ويقبضن مبيعه ويذهبن
في البيع والشرط إذا ما وقعا
في القبض للمبيع مع بيع فصل
للمشتري من بعد عقد أبرما
كذلك للبائع أيضا ذكرا
أو يعطينه ضمينا كفلا
هروبه أو خاف منه سفرا
لم يعرفنه أن يجيء بالثمن
لو أنهم لذلك البيع
فلوله أعطى ضمينا بينا
أن يمنعنه من التردد
منعه من قبضه كما عهد
كان على المنع مع العقد الجلى
كالرهن فالخلاف فيه رفعا
آيس من إعطائه ذاك الثمن
وقال بعض يأخذن متاعه
إن أمسك المبيع لو قد عرفه
لو أنه كان غنيا ذا نسب
يكون كالرهن إذا ما ضاعا
ويلزمه عند ذاك قائلا

قال ابن يوسف الإمام الأفضل
والناس لم تشهره قال بعد ذا
في ملك من كان له قد اشترى
والرهن لا يكون إلا برضا
قال فلو قد أوقعوا التبایعا
حتى يجيء مشتریه بالثمن
ففيه خلف بينهم قد رفعا
وما على البائع ضمير قد حصل
لأنه له بأن يلازما
إن لم يكن فقيرا الذي اشترى
أن لا يخليه إلى أن يرحلا
في المال أو في الوجه مهما حاذرا
ورخصوا في منعه لذاك إن
صونا لماله عن الضياع
ما عقدوا كانوا على المنع هنا
في المال أو في الوجه لما يجد
وإن على ذلكم الترخيص قد
أو لبناء بيعهم من أول
فذلك المبيع مع من منعوا
هل يذهبن بالذى فيه فإن
أو من رجوعه إليه باعه
وقيل لا يضمنه في ذى الصفه
إن خاف منه المطل أو خاف الهرب
وذلك الشيء لدى من باعوا
ورجل يطالب حقا رجلا

إنسى لن أذهب أو تعطينى
قال له خذ سلعتى هذى وبيع
فراح بالسلعة حالا والتلف
من قبل أن يبيعهما فقد ذهب
كحالة الرهن وإن كان هنا
يتبعه بما بقى من القدر
فإنه لا يضمن الفضل له
إلا إذا ضيع فيها إذ حمل
قلت ومن يقول ما عليه في
مع عدم التضييع من ضمان
لأنه إذ سلم السلعة له
بل إنها أقرب للأمانه
وقد حكى القطب عن المنهاج ما
من اشترى جارية بألف
وبقى النصف وربها قبض
فجاءه بما بقى فوجدها
فما على البائع لا يسأله
وقال بعض يلزم البائعا
وما بقى مع ذلك الشارى غله
وإننى أقول لا شيء لمن
لا ما بقى ولا الذى كان قبض
ولم يسألهما لشاريهما متى
والبيع لا يصح دون قبض
لا سيما فيما يكون كالإمارة
أما إذا كان لها قد قبضها

ما لى من حـق ومن ديون
واستوف من أثمانها ما قد وقع
أصابها من يده حين انصرف
ما كان من حق له بذات السبب
أكثر منها دينه تعيينا
وإن تكن تريد عما قد ذكر
لأنه أمينه قد جعله
فإنه يضمن ما منها فضل
ما كان قد أصابها من تلف
لم يك مخطئا بهذا الشأن
لم تك رهنا عنده قد جعله
من أجل ذاك لا أرى ضمانه
نسوقه بلفظه متمما
ويدفعن من ذلكم للنصف
لها إلى أن يكلمن ما فرض
فتاته قد شريت كأس الردى
وما بقى مع مشتر لا يغرمه
قيمتها كما لها قد وقعها
أى للذى قد باع فى ذى المسألة
قد باع هذه الفتاة فى الثمن
إذ حبس الفتاة مع بيع عرض
ما باع والتسليم شرط ثبوتها
من مشتر على المقال الرضى
فالقبض فى ذلك شرط لزما
وبعد خلاها لديه ومضى

في الرهن هل كان بما فيه تلف
في الرهن للعبيد من ثمَّ ورد
بدون حبس من لها قد ملكا
وما على البائع من ضمان
قالوا بشيء فهو أولى وأحق
فيما رآه بعض من تقدما
وابن مبشر وصلت الثمانى
إن كان غير قابض ما وثقه
فيه الوفا لكل ذى الحقوق
قال هو الأولى به والأجدر
أو يهلكن بلا وفاء حصه
على النداء ما ثقة كان جمل

بصفة الرهن ففيها ما عرف
وفيه أيضا من خلاف ما ورد
وإن يك الشارى لها قد تركا
فإنه يغررم للأثمان
وإن من في دينه قد اتثق
بذاك ممن قد بقى من غرما
عند الإمام المرتضى غسان
قال العلاء وسليمان الثقه
وكان مال ذلك الموثوق
فالغرما فيه سوا والأزهر
ما لم يفلس من يكون الشيء له
وبيع بعد تم ذلك الأجل

خاتمة

أو غيره من أى نوع يشترى
خلاف ما عليه أوقعوا الشرا
قيل ولو يكون دون النصف
بان من البلغ بعد ما عقد
في قيمة أو كان ساوى القدر
بالثمن الأول أو له يرد
من بائع وهكذا إذا ما
بنفسه كمثما قد حددا
كان عليه شارطا حين عقد
بل جيدا يشترطه وفيها

وجاء من شرى وعاء تمر
بأنه نوع كذا فظهر
أو جله أو نصفه في الوصف
كمثما أن يشترى غرضا وقد
فإن يك الخارج دون ما اشترى
خير في أن يمسن ما وجد
وأخذ رأس ماله تمثاما
قد خرج النوع الذى قد عقدا
لكنه كان رديا وهو قد
أن لا يكون ما اشترى رديا

وإن يكن لم يشترط ما ذكرنا لكنه كان من السردى فحكمه حكم المعيب وسبق فإن يكن من ذلك الشيء أكل أولا فإنه لقيمة يرد كذا قال البعض في جميع ما ذاك الضمان يضمن القيمة بحسب المسائل التي هنا وإن يكن على المبيع ظهرا فأكل الخارج ثم ظهرا فإنه مخير في أن يرد ويرجعن بئعه من ثمن ويمسكن مناب ما قد أكلا وبين ما إن يمسكن للأدون أى ذلك الأول وهو ما جرى وظاهر الأمر بأنه متى وبعد ذاك غيره قد ظهرا لو قل ما من ذلك النوع ظهرا وهو كذا عند بعض العلماء بأنه إذا الخلاف ظهرا فلا خيار للذى قد اشترى فالمبيع غير لازم على أحد وقيل مهما خرج الجميع فالمبيع فيه لازم ويبدل وقيل إن كان الخلاف قد بدا

وقد بدا ذلك من نوع الشرا ليس من الجيد والوفى في بابه ما فيه من قول يحق يرد مثله إذا المثل حصل وقيل بالقيمة لو مثلا وجد مر من الأبواب حين لزما أو يضمنن الثمن المتما لا يضمن المثل ولو قد أمكنا بعض من النوع الذى له اشترى ما دونه أو ما يساوى ما شرى للدون والمساوى الذى وجد مناب ما ساوى له والأدون من اشترى من ثمن تحصلا وللمساوى هاهنا بالثمن عليه عقد بيعهم وقررا ما بان بعض النوع حينما أتى فالحكم فيه مثما تقررا والقطب قال حينما له ذكر قال وظاهر الذى تقسدا من قبل نوع فيه عقد الاشترا بل الجميع منهما قد خيرا حتى عليه الاتفاق ينعقد مخالفا أو نصف ما يبيع ما ينقصن عما له قد فصلوا نصفا فذاك البيع لازما غدا

ذلك المبيع بعد ذلك أجودا
ويأخذن ما له ويفقد
أو غيرها من مائع ودهن
أو كل ما بالوزن قد ينال
أو غيره مما هناك يرمى
لذلك المبيع حيث يوجد
قد اشترى كالزيت أو كالسمن
وهكذا يتمن كيـله
يـكال أو يوزن أولا في النظر
وبعد ما يـكال فيه ظهر
كمثل كيل ذلك الذي ظهر
فإنه ينزعه ولينبذ
ما يبلغن ذلك الذي ظهر
نقيصة عن حيثما قد وصلا
أو رضيا بزائد مستوفيا
يبلغن فالمبيع هنا تهـدما
كان كبير الحجم قد توسعا
أو أنه غاب وليس يدري
بأنما البيع هنا قد انفسخ
من أول الباب وليس يعتبر
أجود أو أدون مما قد شـرى
فاختـم لنا اللهم بالمغفرة

ويبدل النصف وإن كان بـدا
مما اشترى فالمشترى يرد
ومشتر كمثل زيت سمن
أو غيرها من كلما يـكال
فيخرجن فيه ملح أو ما
من كل شيء لم يكن قد يفسد
فإن يكن بالكيل أو بالوزن
يتمم البائع وزنه له
وهو سواء كان ما به ظهر
وإن بلا كيل له كان اشترى
فإنه يعطى له من القـدر
وإن يكن من غير ما يـكال ذا
ويعطين له من الزيت قـدر
في ذلك الوعا بلا زيد ولا
إلا إذا بناقص قد رضيا
وإن يكن لم يتبين قدر ما
كمثلما إن كان ذلك الوعا
وذلك الخارج كان نـزرا
وقال بعض العلماء ممن رسـخ
أى كلما كان له هنا ذكر
كيل ولا وزن ولا إن ظهـرا
في كلما قال بذى الخاتمة

كتاب الشفعة

باب به أذكر حكم الشفعة
عرفها في الشرع بعض الكبرا
ويجب الحكم بها حتما إذا
لأنما الحديث قد تواترا
كقوله الجار أحق بصقب
وكحديث قاطع الشفعة لا
وكحديث جاء أيما رجل
وقد أراد بيعها فلا يبيع
حتى على الشريك يعرضن فإن
قال الإمام القطب مهما كانا
فإنه أولى هنا بالرد
أما إذا ما يترك الشفعا
فهاهنا الخلاف عنهم يرفع
من بعد بيعها لأنه استحق
وقال بعض العلماء يمنع
وظاهر الحديث حسبا ورد
فغيره بها أحق وهو لا
وعله لأجل ذاك ذهبنا
بأن ما يباع بالفساد لا
يزفع هذا القول قطبنا لأجل
لأن تركه المزيدي في الشرع
قال وبعض منهم قد قالوا
وقد روى الشعبي حديثا مرسلا

وهي بضم شينها المعجمة
تمليك مال كان بالقهر جرى
ترافع الشفيع والشاري لذا
فيها عن الهادي لنا من مضرا
أي شفعة النجار وعنهما لا يذب
يريح ريح جنة لذى العلى
له شريك كان في دار حصل
لها كذا لفظ الحديث قد رفع
أرادها فإنه بها فمن
أحق بالشرأ على ما باننا
بشفعة بعد تمام العقد
لغيره من قبل بيع وقعا
فقال بعض العلماء يشفع
لشفعة من بعد ما البيع اتفق
إذ بعد ما يترك لا يشفع
بأنه إذا الشراء لم يرد
يدركها لو بعد فيها سالا
بعض من الصحب المهداة النجبا
بشفعة فيه لشفيع سالا
عن بعض أهل المشرق الصيد الأول
منزلة الإذن لمن قد اشترى
بأن فيه شفعة تتسأل
وابن أبي شيبة ذاك وصلا

كان مشاهدا لها ولم يرد
 كذا رواه البعض من أئمة
 حنيفة وبعضهم قد ذهبوا
 بالبيع ممن قد أتى يبيع
 فباع بعد الإذن بائع هنا
 قالوا له شفعة مثبتة
 لقد روى ابن عينية الحكم
 وابن أبي شيبة أيضا وصله
 من قبل بيع ذلك المبيع
 من شفعة يقضى بها من قد قضى
 لقول هاديننا خير ملة
 وقوله في خير لنا رفع
 قدمه تزل في جهنم
 قال قضى الهادي إلى الصواب
 فإن تقع حدودهم وترسم
 فليس للشافع شفعة بحق
 بشفعة في كل شيء ذكرنا
 أحق بالشفعة للجوار
 إن ذلك الطريق كان واحدا
 يرفعه إلى الرسول من مضر
 تكون مثل الحل للعقال
 كذا رواه البعض من أناجب
 ما قد رواه قطبنا ونقلنا
 كذا أركان منيعة السذرى
 فيه وشخص جاء يطلب الشفع

بأن من شفعة بيعت وقد
 فإنه ليس له من شفعة
 وماك والشافعي وأبو
 بأنه لو علم الشافع
 وأنه في البيع كان أذنا
 ثم أراد يأخذن شفعة
 قال ابن يوسف إمامنا العلم
 لخبر لكنه قد أرسله
 إن أذن الشافع في البيع
 فليس بعد الإذن منه والرضا
 ويجب الحكم بنزع الشفعة
 بأنما الشافع أولى بالشفع
 من قد أزال شفعة لمسلم
 وقد أتى عن جابر الصحابي
 بشفعة في كل ما لم يقسم
 ويصرفن ما يكون من طرفي
 وفي رواية قضى خير السورى
 وقد روى جابر جار الدار
 ينتظرن بها ولو قد بعدا
 وفي حديث قد رواه ابن عمر
 بأنما الشفعة في المثال
 وأنه لا شفعة لغائب
 لكن في إسناده ضعفا على
 وإن للشفعة أحكاما ترى
 وتلكم الأركان فهي ما شفع

وآخر تطلب منه الشفع وأخذها بالصفة الموجبة أحكامها النفي أو الإثبات لذلك الشخص وتفتيتها بصفة معروفة وتفسد وهكذا فهذه الأحكام

وثن أي ما به قد شفعوا فهذه أركان تلك الشفعة كمثال أن تثبتها القضاة عن ذلك أيضا وتصححها لها بوصف كان فيها يوجد جاء على الوصف بها النظام

المشفوع

وذلك المشفوع فيه يلزم يكون أصلا مثل بيت دار أو شجر يمضى عليه حول كمثال باذنجانهم والفلفل لا مثل بقل لا ولا نبات والخلف في الأصل الذي لا يطلب وقييل لا وذاك كالأقصران من كل ما لم يجز في المقاسم وصحح القطب الوجوب ونقل قال وعند المالكية الأول والحيوان فيه خلف الأول يمنعها بعض وبعض قالا وقال بعضهم تجوز في الإما لأجل ما على الشريك يدخل كذاك إن دبره أو كاتبها واختار بعض العلماء الحذاق

عند الجماهير الأولى تقدموا أو مزرع بئر وجب غار في أرضه يثبت لا يزول أي ذلك الأحمررا وكالحرمل لا يمكن فيها لعمام يأتي منه سوى الخراج قيل تجب رحي وحمام وكالدكان رحي لماء أو رحي البهائم بأن هذا مذهب الصحب الأول هذا الذي كان مضى به العمل كالعبيد والشاة ومثل الجمل تجوز للشريك فيه حالا وفي العبيد لشريك فيهما من ضرر من أجل عتق يحصل لأجل ذلك الاشتقاق أوجباً في الحيوان المنع بالإطلاق

في الغرب قطب العلماء قد ذكروا
فيه أجازها بقييد الشركة
لأجل أضرار هناك لاحقه
على العروض وهي مالا تقسم
خلافهم في السفن أيضا وأتى
أجازها بعض وبعض منعها
وفي الرحي كذلك والأسلحة
أجازها بعض وبعضهم حظر
فيها الجواز لشريك ظهرا
فقيك بالجواز في هذين
سليلا محبوب وصلت ذى الفطن
إلا إذا الشريك فيه قد حضر
والبعض بالجواز فيه نطقا
للوزن والقسم وفي الكبر ضرر
بعض على الإطلاق لما يحجروا
هذى وألواحاً شتاتاً صيرت
بشفعة في كل شيء أطلقا
جوازها في كل شيء منتقلا
أو من جمال وسوى ما رسما
ومانع لشفعة في المنتقل
في كل شيء كان من أصول
ثبتت بعض بالثبوت قد فصل
إلا لمن يريد ملك ما شفع
من ملكه بأي وجه غيبا
لأنما الشفعة دفعا للضرر

وذاك عند أكثر الصحب الذرى
ومن أجاز منهم للشفعة
وقد أجاز صاحبنا المشارقة
وجاء الاختلاف ما بينهم
بالكيل كالوزن كذلك ثبتا
وهي التي فيها اشتراك وقعا
كخشب ومصحف آنية
كذلك في مشترك من الثمر
ومن أجازها فإنما يرى
والخلف في المكيل والموزون
وذلك قول جاء عن موسى وعن
إذ لا يصح قسمه ويعتبر
وبعضهم يمنع ذاك مطلقا
إن كان محتاجا لكسر في النظر
وفي السفينة الجواز نظرا
وبعضهم يمنعها إن كسرت
وقد مضى أن الرسول نطقا
فظاهر الحديث عن هادى السبل
مشتركا كان عبيدا أو إما
كذلك غير الحيوان قد جعل
قال مراد الخبر المنقول
ومن أراد شفعة للبيع هل
وقال بعض إن ذاك يمتنع
فمن يريد البيع أو أن يذهب
فماله من شفعة ولو جار

وإن من نصيبه في دار
أى ليس للشريك في الدار بأن
أكرى غملا من شفعة لجار
يشفع في الكراء عن قطب الزمن

الشافع

ومثله جار غدا ملاصقا
بين مريد شفعة وبائع
دفع ضرار مؤنة في القسمة
في كل شيء بالشفيع لحقا
في الأصل مع إمكان أمر القسمة
لا شفعة للجار لو قد لاصقا
دليل ذاك ما رواه جابر
في كل ما لم يفرز بالقسمة
وتصرف الطرق فليس يشفع
مالم يك القسم به قد أمكنا
لا شفعة للجار ما قد ينقلن
تثبت إلا لشريك وقمنا
من ذكر جار بالشريك أولا
لأنه يجاورن طبعنا
يساكننه فهو ذو جوار
فتحملن لذلك العبارة
تكون بالجوار مثل الشركة
وجلب نفع وهو في الجوار
قسمتهم لشركة كانت هنا
معناه فيما قال قطب العلما

تكون للشريك إن تحققت
لدفع ضر واشتراك نافع
وقال بعض موجبات الشفعة
وهكذا استحدثهم مراقتنا
نذاك قال البعض ما من شفعة
كذلك أيضا بعضهم قد نطقا
بل الوجوب للشريك صائرا
إن الرسول قد قضى بالشفعة
وأنه إذا الحدود تقمع
فيخرجن بذكر قسمة هنا
قال الإمام القطب مما دل أن
في خبر بأنه لا شفعنا
قالوا وما في خبر قد نقلنا
فإنما الشريك جارا يدعى
شريكه وهكذا في الدار
كذلك المرأة تدعى جاره
وقال إننى أرى في الشفعة
فالمصلحة الدفاع للأضرار
يوجد كالشريك لو لم تمكنا
فغسوله الشفعة ما لم تقسما

بأن ذاك في الذي قد أمكننا
أما الذي لم يقسم من فإن يبيع
وبعد ما يقسم ثم تضرب
إلا إذا بسبب ثان شفع
فتحمل الأخبار في الجار على
قال وممن بالجوار أثبتنا
قال وعن بعض من الأحناف
وهكذا يشرط في ذا التماس
ورده أبو محمد الرضى
فتلكم الطريق ليست تمنع
إذ الجوار حاصل بلا شجر
قال ابن يوسف بل الطريق
قال وممن أثبت الجوار من
وقال من كان إليها أقربا
وذلك الترتيب عند الشفعة
فليكن الأولى بأخذ الشفعة
ثم شريك في الأصول كانا
مقاسم إن بقيت بينهما
أو مثل مرسى لبيوت جعل
واجتماع الماء في سواقي
وبالسواقي والطريق يشفع
وفي التي يملكها أقل
وإن تك الدرب على الإنسان
فكل واحد شافع منهما
ويشفعن من عليه الساقية

قسمة وأمره تبيننا
من ذاك سهم تدركن فيه الشفع
له الحدود لا اشتفاع يجب
كمثل نفع وكضر إن وقع
ظاهرها وهو لصيق حصلا
أبو حنيفة كما عنه أتى
إن كان لم يقطع طريق وافي
مثبتا أيضا من الأصحاب
بأنه لو صحح هذا ومضى
لشفعة ممن أتى يشفع
عند وجود للطريق والمر
من الجوار فاصل يعوق
أهل عمان البسيوى ذو الفطن
فإنه أولى بها إن طلبا
قيل هو المختار في القضية
هو الشريك قبل أمر القسمة
أو في منافع وضرر باننا
في كطريق شركة لم تقسما
أو لفدادين ودور حصلا
أو ما جل جسر وسد وافي
إن كن غير جائزات تقس
من خمسة بأمرها استقلوا
وذى السواقي عند شخص ثانى
بالمسبب الذى له قد رسما
مال التى تلك إليه جائيه

إن تك غير جائز ولأقل وهو على ساقية والقنطرة وإن تكن أجائل الصافية وذلك إن لم تفرق بين كل إجمالة وقال بعض العلماء وهكذا إن كان في مال رجل وإن تكن خمس من النخيل والأرض شركة وكل رجل ثم اشترى آخر غير الخمسة فطلب الشفيع شفعة فلا وقال بعض بثبوت الشفعة والأرض بين خمسة تعتبر وجاء في قول لبعض العلماء والدرب ذو ثلاثة الأبواب لا إن كان في الطريق باب رابع والأرض أيضا تشفعن لنخلة كذا الوقيعتان لا شفعة ما ومشتر أرضا على أن ليس له فليس فيها شفعة توقع والضرر الذي يكون معتبر كذا المراسى إن يكن لم يوجد كذا في اجتماع ماء يعتبر وإن تك الشفعة في القصور أو أنها تكون في أسواق بمن غدا فيها شريكا علما

من خمسة كذا الطريق قد جعل لا يقطعان شفعة مقررره تتابع تحسب كالواحدة أجالتين للصواني تتصل لو فرقت فالحكم ما تقدرما أجائل فكالصواني في ذا جعل لخمس الرجال في أجيل نخلته معروفة لم تشكل ما يشربن من تكلم الساقية شفعة بعد الخمس من أجائل ما لم يقع فتح لكل نخلة خمس أجائل وليست تقصر إجمالة تعد ما لم تقسما شفعة فيه لشفيع سالا لمسجد فإن ذاك مانع وقبعة والعكس ما من شفعة بينهما فاحكم بمنع فيهما ساقية ولا طريق حاصله إذا على ذا وقع التبائع في الشفعة اشترك طرق للمر عنها طريق يسلكن في البلاد ضراره فإن في نفسه لضرر وفي البساتين معاً والدور فإنها تخص باستحقاق ولم يكن شريكه عند قاسما

وليس يكفى سبب المقبرة
وإن من أنواع هذى الشركة
فتجب الشفعة فى البستان
وقيل مهما حوط البستان
فبيع شئ منه بعد فمضى
فى ذلك البستان شئ صاراً
كان الشرا من أول البستان
كانت عليه الطرق والسواقي
فكل من فى ذلك البستان
إلا الذى لم يقسم فإن من
أحق ممن بالحقوق يشفع
وإن تكن فى ذلك البستان
وبينها نخل من المعصد
فليس للذى عليه الساقية
أى سائر الشراك فى البستان
لا بقياس لا ولا طريق
لأن الاستحقاق فى البستان
والطرق والمسقى يقال أولى
وبعضهم قال القياس أولى
ثم السواقي والحدود والطرق
ولم تكن تقطع حق الشفعة
ومن بيع أسفل نخلة فلا
والحكم فى للرئيس تلكم التى
بأنها لا شفعة فيها تصح
وذاك مهما كان ست مع عشر

فقط ها هنا لأخذ الشفعة
شركتهم فى الطرق والساقية
بشركة كانت بهذا الشأن
بجدر وقد علا البنيان
شراء من كان له قد ثبتا
أولى بشفعة ولا يمارى
أو آخر البستان فى ذا الشأن
أو لم تكن عليه باستحقاق
شئ له فهو شفيع دانى
كانت له الشركة فيه من زمن
أو الذى بضرر قد يقع
ساقية من صفة الحملان
فبيع منه نخله لأحد
فضل على أصحابه من ناحية
فى شفعة تكون فى ذا الشأن
مسقى وغير ذا من الحقوق
أولى من الباقي بلا نكران
من القياس ها هنا وأجلى
وبالسواقي يجعل بعض كلا
تقطع شيئاً بالعباس يستحق
من المجرى وطريق مثبت
شفعة إذ هو الشفيع أولاً
ليس لها من طرق أو ساقية
إلا بما من القياس يتضح
من أذرع بين النخيل من قدر

تشافعا وإن يزد عما ذكر
ونخلة تكون مع إنسان
فباعه صاحبه على رجل
مطالباً بأخذ شفعة فقد
بأرضها وثابتا عليها
وإن لشيء من نخيل وجدت
فصاحب النخلة يشفعنا
وإن تكن بأرضها ما حددت
فإن كل نخلة لها وصل
إن لم تكن ساقية لها ولا
وإن تكن ما قايست لنخلة
وقيل إن كان النخيل حملا
فبعضه يشفع بالقياس
وقيل لا شفعة بالقياس
بأنما القياس أولى وأحق
وقيل إن كان على جائزة
وكل نخلة يحوزها رجل
و شاء رب النخلة الأسفلة
فإنه ليس لسرب السفلى
لأنما وسطى النخيل قطعت
وقيل إن العاضدية التي
تشفعها أربع من أعلاها
إن قايستها ولدى أناس
عليها وسفلى وإذا ما كانت
فإنها في الحكم من أعلاها

فليس فيه شفعة فتعتبر
خلال نخل كائن لثاني
فجاء ذو النخلة يسمى بعجل
قيل إذا النخلة قد كانت تحد
ممر ماء للذي يليها
أو ثبتت طرق عليها حددت
لأجل ما من ذاك قد وصفنا
بل شركة مع النخيل وجدت
قياسها تشفعها ولا تطل
لها طريق وحدها تحملا
من هذه النخيل ما من شفعة
على سواق جائز واتصلا
بعضاً وقول المنع عن أناس
أصلا وعن بعض من الأكياس
من غيره بشفعة له تحقق
ثلاث نخلات وقد تحاذت
فبيعت العليا لرابع مثلاً
أن يأخذن مبيعة بالشفعة
أن يأخذ: التي تكون أعلى
قياسها فمن هناك منعت
تكون في ساقية جائزة
ونخلة من أسفل تلقاها
تشفعها بذلك القياس
على سواق غير ما جائزة
قالوا ثلاث تشفعن إياها

لأنها جائزة قد تعتبر
 شيء وذاك الحد في الجائزة
 تشفعها وهكذا سفلها
 جائزة بذاك فيها حكما
 ونخلة تكون من سفلها
 في العاضديات من النخيل
 شفعتهم تصح في الموصوف
 بالاختلاط لانتفا المصرة
 والأول الصحيح مع أهل البصر
 ثابتة عن قيادة أحبار
 شريكه بالجزء فيما يذكر
 شريكه في نهره وفي الماء
 يشفع ما وقت النهار جاء
 يشفع في الليل بلا تعطيل
 والعكس أيضا مثل ذاك جارى
 يسد إذ فيه حصول الضرر
 وهكذا إلى انتهاء الحال
 عنه الشفيع أو أخر البيع فقد
 فقط في المربوط مما ذكرا
 هذا الشريك عن مكان فيه حظ
 ليلا نهارا مدة الدهور
 ثان فليسابق منهم أولا
 في الجب والفدان عند العلما
 كمثما قدمته في الباب
 فإن فيها شفعة لهم تقع

وبعد لا شفعة فيها بالضرر
 إن كان أعلاها من الثلاثة
 وقال بعض العلما عليها
 كانت على جائزة أو غير ما
 وقيل بل أربع من أعلاها
 وذاك في قول أولى التحصيل
 وباختلاط الماء في السقوف
 وبعضهم يقول ما من شفعة
 وأنها تكون دفعا للضرر
 وشفعة الماء من الأنهار
 وإنما الأولى بها والأجدر
 ثم الذى يسد عنه ثما
 ومن يكون في النهار ماه
 ومن يكون ماؤه في الليل
 ويشفع الليل للنهار
 إن كان منهم واحد عن آخر
 وإن هم استقوا فقال تالى
 وقيل لا شفعة إلا من يسد
 وقال بعض إنما هذا جرى
 وهو الذى لم يتحول فيه قط
 أما الذى يسقونه بالدور
 لا يعرفن فيه أول ولا
 وتدرك الشفعة باختلاط ما
 وهكذا بالطرح للميزاب
 والدار إن ماء الثلاثة اجتمع

كما به ما بين فدائين
وتدرك الشفعة في البيوت
والغار في غار ونخلتين
إن يكن اشترaken وجدا
أو أنهن اختلطتا والتصقا
ومن له بيت على غار أحد
إذا هما في الطرق لم يشتركا
ففيهما الشفعة أما الغرف
ولم تكن من شركة بينهما
فقييل كل واحد مما اتضح
وكان بعض يحكم بالشفعة
ورب تلك الغرفة الرفيعه
لأنما الغرفة ها هنا التي
وذلك البيت لها ليس يضر
والقطب قد مال لهذا واعتبر
بدون ما عكس على المختار
لا يحرم رب هذى الغرفة
وصحت الشفعة ما بين شجر
إذا تباع من هناك شجره
وذاك لاجتماع مائهنما
أو لاختلاط ثمر في البقعة
وهكذا لصاحب الأرض على
من بعد ذا إذا تباع واحدة
أى ما أتى ليشفع البيعة
فصاحب الأرض ينال للشفع

ويسين دارين كذا جبين
ما بين بيت كائن في بيت
في أصل واحد بدون مين
في الجذع فوق الأرض حينما بدا
من تحت أرض بالعروق أطبقا
فليس بين ذين شفعة تحد
وفي المراسى وإذا ما اشتركا
إن وجدت فوق بيت تشرف
في الطرق والمرسى وشئ منهما
يشفع للثانى وذا هو الأصح
لرب بيت عند رب الغرفة
إن بيع بيت لا يكن شفيعه
تضر بالبيت متى نقلت
وإنما الشفعة دفع للضرر
كمثل أن الأرض تشفع الشجر
قلت ومن يحكم بالجوار
من أخذه البيت بحكم الشفعة
لو في أروض الغير قد كان استقر
تشفعها جارتها المطر
أو واحد قد كان مرساها
فكله من موجبات الشفعة
صاحب أشجار بها تحصلا
وصاحب الأخرى هنا كف يده
بجارة لها ولو وقيعه
بأرضه لشجر فيها وقع

وهو بأن الأرض مهما بيعت
أرضاً بأشجار عليها تزرع
يشفع للغرفة مثلما ورد
للبيت إن بيع عليه يقع
والبيت مثل الأرض هذا اعتبره
في الأصل من بعض لبعض شفع
كسدره كانت بأرض عامر
فعامر أولى بأخذ الشفعة
فها هنا لا يشفعن ناصر
والبعض بالشفعة فيها يقضى

لا عكس ما قلناه في المسألة
فصاحب الأشجار ليس يشفع
فمن هنا استدل أن البيت قد
وتلك الغرفة ليست تشفع
لأنما الغرفة مثل الشجرة
وبمرور ماء غيث تقفع
وجاء في الديوان لو لنا ناصر
فباع ناصر لتلك السدره
أما إذا ما الأرض باع عامر
بسدره له لتلك الأرض

من تجب له الشفعة ومن لا تجب

عن موضع البيع بحكم واجب
كذا حكاه القطب والتميني
في الحكم عن ذلكم المبيع
عن المبيع حينما البيع جرى
من غاب في يوم به البيع انحتم
غاب لحج أو غزاة واجبه
له أبو عبيدة الحبر الأرب
على قدومه لذاك انبرما
شفعته بكونه لحيث أم
أو مصلحا بين الوري أو تاجرا
إلى غزاة خارجا مع الملا
فإن يك الخارج قد تأخر

وجاء ما من شفعة لغائب
بيع الأصول قدر فرسخين
وهو سواء غيبة الشفع
أو غيبة البائع والذي اشترى
فالحد فيه الفرسخان لو قدم
وذاك بالإطلاق للمغاربة
أو لسواهما وذاك ما ذهب
إذ سبب الشفعة قد تقدم
وصحبنا في الشرق قيدوا عدم
طالب علم أو يكون زائرا
لا خارجا لحجة قالوا ولا
لم يتأخر عن صاحبه الذرى

لعاشر من شهره المحرم
وهكذا الغازی بعید ما رجع
وإن يك الغازی بعذر رجعا
كذا المسافرون مطلقا نجد
إلى رجوع مثلهم إن رجعوا
كذلك الوالی إلى أن يرجع
وإن يك الوالی لغير مدة
فهم إلى أن يأذن الإمام
فیدرکون شفعة فی کل ما
وقیل فی الغائب مهما وصلا
وذاك ما لم یمض عنه بعد ما
كذا الیتیم وكذا المجنون
لهم بعید العلم واحتلام
وقیل فی الغائب مهما قریبا
ولیس فی المجيء من مونة
وتلك أقوال رواها القطب عن
أن لیس للیتیم شفعة كما
وهو الذی لا تفهم إشعارته
لأنهم فی تلک الأحوال
وإن يكونوا تركوا للشفعة
بكإشارة أو الكتابة
أما بأن تحبس تلک الشفع
أو ینطق الأبكم بعد ما جرى
لغایة لا یعلمن اتحصیل
قالوا وما إن لهم من شفعة

فی مكة بجنب ذاك الحرم
صحابه فلن ینالوا للشفع
بعد قدومه فقیل شفعا
الطالبون للرجوع للبلاد
فعنهم لیست تقوت الشفع
لیست تقوت بل لمان یشفعا
کمن غدا مرابطا فی بقعة
لهم برجعة فلا یلاموا
قد كان مقسوما ومالم یقسما
یدرکها لو فی الغیب طولا
قدومه عام وكان علما
كذا المریض حکمهم یكون
والصحو والصحة قدر عام
مكانه أى حیثما قد ذهب
فإنه كماضر فی الصفة
بعض وقد قال الثمینى الفطن
لیس لمجنون ولا لأبکما
وهكذا لا تعرفن کتابته
لیس لهم شئ من الأفعال
مع أنهم كانوا بحال القدرة
فإنها تفوتهم بحالة
نهم إلى البلوغ أو صحو یقع
فذاك تعطیل لحق من شری
أم لا وفی أي زمان تصل
لو برعوا بعد تمام العقدة

من يومهم لأن موجب الشفيع
ولا لمجنون ولا لطفل
من شفعة إن لم يكن قد خلى
ويشفيع الأبكم بالإشارة
وما على المريض يطلب الشفيع
ولا تفوته وبعضهم نظر
أو نحو حج فليوكلنا
وقال بعض مطلقاً يوكل
أو يأخذها كما قد قدرا
ويشهد الأسير إن لم يسطع
قال وذاك في مقال من يرى
ويشفيع اليتيم والمجنون
من قبل عقد البيع عند الأكثر
كمثل أن لا شفعة لغائب
وقال بعض لهم أن يشفعوا
من بعد صحو وقدوم من سفر
وإن يكن لهؤلاء محتسب
لا تدركن عليهم ولا تجب
ولست أدري سببا للمنع
فإن يكن شراء ذاك المحتسب
فما الذي يمنع طالب الشفيع
وقد رأيت القطب حين ذكرا
لم يتعقب قولهم بل سكتا
وعمل من يقول بالمنع يرى
فإنه إلى احتلام يوقف

وذا هو البيع قبيل ذا وقع
لهم أب غاب عن المصل
لهم خليفة متى تولى
إن فهمت منه مع العبارة
حتى يعافى من سقام قد وقع
إن خاف من خروج شار لسفر
من عنه للشفعة يأخذنا
في أخذها مادام سقم يحصل
وأنها تفوت مهما قصرا
يطلبها بأخذها في الموضع
ثبوتها لغائب تقهقرا
وأبكم بقائم يكون
وبعده لا شفعة في الأثر
قد جاءهم من بعد بيع واجب
ولو بلا خلافة قد توقع
وبعد نطق وبلوغ منتظر
يشري ولم يكن وكىلا منتصب
من شفعة فيما اشتراه المحتسب
هنا ورد شفعة وقطع
منعقدا والفعل منه قد وجب
من أخذها إذا لها يوماً هرع
مقالهم ومالهم قد أثرا
عنه وساقه كمثما أتى
أن شراء لهم كان جرى
ولقدوم ولصحو يعرف

ليسست عليهم شفعة توافي
 مات بعييد ما الشرا لهم عقد
 وقبل أن يأخذها من اشتفع
 عند قدوم غائب إن جاء
 إفاقة من الجنون أن تقع
 أو يجعلن خليفة عليهم
 نصب خليفة مريد الشفعة
 وذلك الغائب فيها قد قعد
 ما للشفيع أخذه بالشفعة
 يدركها لو في بلاد الغيبة
 شريكه ثم أتى من شفعها
 قد كان غائبا ولما يحضر
 فيما عليه أو له في الفعل
 بعد بلوغ كان أو قدوم
 وليس يخلو ذاك من نزاع
 عن عمه موسى سليل عامر
 له إذا أحيا لها ذاك الرجل
 فإنه إذا أتى رماها
 إلى ثلاث من سنين أن يرد
 لذين بالإطلاق في الاقتاء
 لها على إطلاقها وصرفا
 إلى قدوم أو بلوغ ينتظر
 أو غائب على مقال سمعا
 منها قليلا أو كثيرا حصلا
 ويجسبن ما استغل أولا

نفى زمان ذلك الإيقاف
 وإن شرى لهم خليفة وقعد
 أو من خلافة تبنا وانتزع
 فللشفيع إن يشا الإحياء
 وهكذا مع نطق أبكم ومع
 وعندما الطفل هنا يحتلم
 وغير مدرك على العشرة
 وجاء إن كان الشفيع في بلد
 ثم اشترى الغائب في ذى البلدة
 فإنه إن شاء أخذ الشفعة
 ومن شرى لنفسه شيئا معا
 يدركها ولو شريك المشتري
 والأب قائم مقام الطفل
 ويدرك الغائب كاليتيم
 شفعته في ذلك المشاع
 وقال قطب العلم النحادر
 لا شفعة لغائب وقيل بل
 وقيل لو قد كان ما أحياها
 في حينه وجاء في قول ورد
 وقد أجازها أبو الشعثاء
 أما أبو عبيدة فقد نفى
 يقنول لا تحبس أموال البشر
 وإن يكن لها اليتيم نزعا
 من بعد ما الشارى استغل غلا
 فما على الشارى يرد الغلال

إن كان فيه قد أصاب مغرماً
وإن يك الغرم يصير أزيداً
بفضله وما عليه هو رد
من غل أكثر مما قد بذل
في شفعة الغائب والأيتام
قال وقد أيد ما ارتضاه
في الغرب أن لا شفعة لمن رحل
فإنها فانتقه لو تبر ما
إن اشترى من مسلم زكى
وذاك بالإطلاق عن أعلام
أحق بالشفعة في الأحكام
فقط من مصل كنفود
ممن غدا بسبب قد أدلى
أولى من الضعيف والهجين
في مال مسلم بإطلاق جرى
كان شريكاً في الأصول من أمد
إلى انقضاء ثلاثة الأعوام
بالببيع في المختار عند الحكم
لو مر حين فهي لا تنقطع
فيها ومن بذمة ملتزم
هذي الحقوق وهو قول منصف
في حقهم أن يطردوا ويبيعدوا
من مثله لم يشفع الموحد
أو سبب من موجبات الشفعة
فالابن لا يشفعه بحال

مما على المال المبيع غرماً
مثل بناء كان أو غرس بسداً
فليرجعن على الشفيع إن يرد
لطالب الشفعة إن له حصل
فهذه الأقوال للأعلام
تضاربت كل بما رآه
والقطب قال بعد ذلك والعمل
لو أنه من يومه قد قدما
وتؤخذ الشفعة من ذمى
تؤخذ بالجوار والإسلام
فذو الجوار وأخو الإسلام
من رجل يأخذ بالتوحيد
لأنما ذو السببين أولى
وهكذا ذو السبب المتين
وليس للذمى شفعة ترى
لو ذلك الذمى للمسلم قد
وتدرك الشفعة بالإسلام
من وقت عقد الشراء والعلم
وقال بعض وقتها متسع
وقال موسى بن علي المسلم
هما سواء لاستواء الكل في
لكنما الأولى هنا والأجود
وإن يكن قد اشترى المعاهد
بسبب التوحيد بل بالشركة
والأب مهما يشترى لمال

كان صغيراً أو كبيراً الولد
وقيل إن كان السليل بلعاً
والأول الصحيح للأئمة
والأم في القولين حكمها مضي
وعند قطب العلماء الأعلام
كسائر الحقوق من ديون
وبينهم وبين ذى الجلال
إن كره الوالد أخذ الشفعة
والخلف هل يدرك ذلك الولد
يدركها مع بعضهم إذ الأب
وقيل لا يدركها إذ الشفع
والأم في ذلك مثل الوالد
وتدركن بسبب الزوجية
إن باع منهم واحد على سوى
وبين إخوة وأم وولد
ويدرك ابن الابن شفعة على
إن بالغا قد كان ذلك الولد
وإن تك المرأة مالا باعت
وجاءه مطالب بالشفعة
وما يبيع والد لابن ومما
فيه خلاف قال بعض فيه
وبعضهم يقول ما من شفعة
قال أبو المؤثر إن باع الولد
وإن يك الوالد باع للولد
وإن يبيع لابننه بالرخص

فمائه عقد أبيه أن يرد
يدركها إذ البلوغ سوغاً
لأن للاء أى حرمة
كمثل حكم لأبيه عرضاً
أن الفتى يدرك في الأحكام
له على والده الضنين
فلا ينال شفعة بحال
أو أمه تظهر للكرامة
شفعة ما باع أبوه لأحد
مراده من يشتري ويذهب
في بيعه نقض لعقد قد صنع
على كلا القولين عن أجاد
ما بين زوج كائن وزوجة
صاحبه شفعة هذا حوى
في قول بعضهم وبنيّة وجد
جد له من أبه تحصلاً
وكان حياً أبه لم يفتقد
وشاءه حليل هذى الغادة
فإنما الأولى حليل المرأة
يبيعه الابن لوالد سما
للغير شفعة إذا يأتيه
لأحد فيه ولا من تبعه
لأبه فغيره ليس يجد
فإن فيه شفعة لمن يرد
قومه العـدول دون نقص

وفاضل الأثمان في ذي الصفة
للأب يأخذ به حالاً
وهو صغير كائن تحت يده
ولا لطفل آخر في حبسه
يشفعها من بعد بيع فصله
طفلاً فما من شفعة فيها يجد
ما لليتيم شفعة فيه ترى
يدركها عليه في ذي الحالة
حر صحيح العقل بالغ الحلم
أو للذي لأمره تولى
إن كان ذا قبل وقوع القعدة

ويأخذ الشفيع ذا بالقيمة
للأمن في قول وبعض قال
والأب مهما باع أرض ولده
لا يدركن شفعتها لنفسه
وإن بيع أرضاً له فليس له
لابنه لو كان ذلك الولد
خليفة اليتيم إن كان اشترى
فإنما اليتيم بالخلافة
ويدرك الشفعة حينما علم
لنفسه أو لابنه إن طفلاً
بكخلافة أو الوكاله

ما فيه الشفعة وما لا شفعة فيه

ولا لها من شفعة توافي
وماله أوقاف تكون مثلها
لا ما على قوم إلى وقت عرف
لوارث فإن هذا يشفع
مدته التي تحدد وانقضت
بأن مال المسجد المصان
فإن فيها شفعة لمن شفع
لهن فالشفعة فيه حالاً
لا تدركن شفعتها من عنده
لسيد إذ ذاك مال واحد
أو هو بعد عقدة الترويج

وقيل لا شفعة في الصوافي
وبعضهم يقول فيها لالهـا
كمسجد وما على البر وقف
معين وبعد ذاك يرجع
من له يصير بعد أن مضت
وذكر القطب عن الديوان
ومثله مالى القبور إن تبع
وإن شرى قائمهن مالا
وما يبيع سيد لعبده
كذلك أيضاً ما تباع الأعبد
وما تباع زوجة للزوج

لو كان في الأصل شريكا من شفع
وما تبيع لابنها وما بيع
وليس للوكيل فيما باع من
وهكذا فيما له قد اشترى
لغائب ثان له توكللا
ووارث الميت ليس يشفع
كذلك لا يشفع من كان رهن
وهكذا مسلط فيما زكن
فما يبيعه كذا من سلطا
وهكذا لا يشفعن المرتهن
قال الإمام القطب فيما رسما
ويدرك الوصى له فيما بيع
أو وارث إذا هما باعا على
إن كان قد أوصى له من أوصى
كثلث أو ربع من ماله
لأنه بتلكم الوصية
كذلك إن أوصى له بحصة
فيشفعن تلكم الأرض وما
وإن يكن أخو الوصايا قد جعل
فما يبيع واحد أو يشترى
وذلك إن مفترقين جملا
أما إذا ما جعل الجميعا
لأنهم حينئذ مثل رجل
ولا يصح بيع فرد منهما
إلا إذا أجازاه الثاني وقد

فما له من شفعة فينتزع
لأمه ففيه تدرك الشفع
أموال من وكل أن يشتفعن
ولا له يشفع ما قد ذكرنا
لأن فعله لذاك أبطلا
ما كان باعه الوصى الأروع
ما باعه من الرهون المرتهن
ولم تكن من شفعة للمرتهن
لا يشفعن ما يبيع أسقطا
ما باعه مسلط مما رهن
جميعه خلف أتى للعلماء
خليفة على الوصايا قد وضع
أن ينفذا ما في الوصايا جملا
بحصة معروفة ونصا
أو سدس أو خمس بحاله
صار شريكا في جميع التركة
من قطعة من ماله معروفة
جاورها بسبب قد علما
خليفتين بعده لما رحل
منها ففيه شفعة للآخر
لهم متى استخلفهم ووكللا
منهم كواحد فلا تشفيعا
ففعل ذاك فعل هذا إن حصل
إن كان جامعاه هناك لهما
رخص فيه أنه قد ينقصد

كذلك إن كانت لغائب تعد
وقيل إن باع وكيل الغائب
فما له قيل لذاك الغائب
كذاك غير غائب كطفلك
وبعضهم أجاز للخليفة
وجوزوا أيضا لمن كان ارتهن
إن شارك الراهن في الأصل وقد
ولخليفة الوصايا جوزا
وهكذا يجوز للخليفة
كذا وكيل في البيوع والشرا
وجاز للوارث أن يشفع ما
لكنما المختار ما قد غبرا
وهم خليفة على من غاب مع
وراهن خليفة الوصية
لأنما الواحد لما يكن
وهكذا ليس يكون حالا
وقال في الديوان يدركنها
لما لذا القراض من أموال
كذلك أيضا صاحب الأموال لا
ويدركنها كل من قد طلبا
ويدركنها راهن لما رهن

خليفة إن حكمه كما تجد
ونحوه أرضا له بجانب
يشفعها من بعد بيع واجب
وأبكم ومعدم من عقل
يشفع ما باع لمن في الغيبة
شفعة ما قد باعه مما رهن
أجيز للراهن في قول وجد
أن يشفع لنفسه ويحرزا
يشفع ما قد باع بالوصية
يرد ما باع بتشفع جرى
باع خليفة الوصايا قدما
من منع شفعة لمن قد ذكرنا
مرتحن كذا وكيل إن يبيع
ووارث فما لهم من شفعة
مشتفعا وبائعا في موطن
مشتريا وشافعا قد قالا
مقارض إن جاء يطلبنها
ليس لنفسه بهذا الحال
يدركها لو أنه قد سالا
من العقيدين ولن يُخيبا
ولم يكن يدركها من ارتهن

المشفوع عليه

كذا خليفة ومن توكلأ
أو بدل بقيمة أو هبة
وليس ما للنفل من ذا الباب
يخير الوارث من بعد المعدم
كان على موروثة تحتما
من الشفيع إن يؤد الثمنا
ليس وفا مما علي لزمنا
وليس فيه شفعة لجان
حقا على ذلكم المفتقد
من شفعاء وإليه قد ذهب
فقل ليس فيهما من شفعة
ليس بها من شفعة فتمضى
شفعته قبل إقالة تقع
باطلة صارت لهذى الحاله
كمثلها في حكمها معتبره
حكم الخيار عند أخذ الشفعة
على الخيار حينما قد رسما
وكان فيه شفعة لجان
من حينه إن كان فيهما يرغب
ولا يرى الشفعة فيه تجب
خياره يشفع بلا امتراء
غما له من مطلب قد لزمنا
تتبعه الشفعة باضطرار

وهو الذى الملك إليه انتقلا
بالبيع أو إقالة تولية
وشرطها تكون للثواب
ومن قضى فى مرض حقا لزم
ما بين تسليم وردة بما
لأنما الوارث أولى هاهنا
إلا إذا ينطق من تحزما
فليس للوارث من خيار
وما قضاه وارث لأحد
فإن فيه شفعة لمن طلب
والخلف فى إقالة تولية
كذلك الشروى يقال أيضا
وإن يكن ذاك الشفيع قد نزع
فثبتت الشفعة والإقاله
وهكذا التولية المقرره
وإن مثل الحكم فى الإقالة
والسالمى شيخنا تكلمنا
والمال مهما بيع بالخيار
فيه اختلاف قال بعض يطلب
وقال بعض ما عليه طلب
وقيل إن كان لذى الشراء
وإن يكن لبائع أو لهما
وإن نقل بصحة الخيار

لأنه بيع صحيح يجب وإن نقل بأنه موقوف وقد مضى التحقيق في الخيار هذا الذي قال به ورسمه وفيه تحقيق لهذا السأله وهبة الأجر فليس فيها كالصدقات بصرفها ولا وما القياض مانع للشفعة من جانبيها فتكون الشفع أو أنها من جانب ففيه وقال بعض بحصول الشفعة ولا يضر أحدا إن قوما أو أنه مع غيره ذاك جرى لأنما التقويم ليس يوجب وفي القياض دون تقويم أتى وقد مضى الحديث في القياض فإن يكن بيما ففيه الشفع إذ لم يخص البيع بالتقويم وإن يكن أصلا بأصل لهم فإن قدر قيمة الدراهم وذاك مبني على مقياس إلا إذا ما كان بالتقويم وبعضهم يقول ما من شفعة وإن هما لكل أرض جملا وذاك في مقال من قد يمنم

أن يعطى حكم البيع حين يجب جرى على أحكامه التوقيف مع بيان وجهه المختار جئنا به كما ترى متمما فاسمع لما يقوله ولتصنع له من شفعة وكل ما يحكيها هدية بلا ثواب تجمعها إن قدروه بينهم بقيمته في الجانبين عند ذاك تقع تثبت لا في جانب يليه في الجانبين لدخول القيمة أمواله لنفسه وعلمها من ليس بائعا ولا من قد شري لشفعة لمن أتاها يطلب لا شفعة وبعضهم قد أثبتا بأنه يكون بيعا ماضى لو لم تكن من قيمة تقتطع من غيره في ذلك العموم وواحد يزيد نقدا منهم لشافع قال به ابن هاشم من لا يرى الشفعة في ذا الحال وذاك عن بعض أولى العلوم لأجل جهل كائن في الصفة قيمتها فالاشتفاع حصلا إلا بقيمة هناك تقتطع

وقيل لا شفعة إن كان البدل
وتدرك الشفعة مهما بود لا
وقيل تدرك إذا كان البدل
وذلك مع أهل عمان الأكثر
وقد أجاز بعضهم أخذ الشفع
وقال بعض إنها تقوم
وتدرك الشفعة فيما أجرا
وقيل لا وأصلها كان حصل
وقيس غيره عليه هاهنا
ومن إليه الملك قد كان انتقل
فمذهب الربيع بدر العلماء
ووجه منعها من الصداق
وهو يناق البيع غالبية بنى
والخلع كالفداء مبنيان
قال ابن عبادنا بالشفعة
وفي الوصايا لا تكون الشفع
أى يعتق السيد عبدا أو أمه
وقال بعض العلماء تقع
وقيل مهما كان واهب وهب
ويعد ذلك باع ما بقى له
ففعله يصح فى الحكم ولا
ويحرم عليه ما أتاه
كذلك الشارى مع اليهود
وقيل بالشفعة مهما علما
واستظفروا تحليف بائع على

أصلا بمثل فرس أو بجمـل
بمثل كيل أو بوزن جمـلا
بالعرض مطلقا بتقويم حصل
هم عليه عولوا واعتبروا
بمثل تلكم العروض إن نزع
إن كان لم تعرف هناك القيم
به وفى الإقرار بعضهم يرى
فى الاشتراء للأحاديث الأول
بجامع التعاوض الذى عنا
بمثل خلع أو بمهر قد فصل
ليس به من شفعة لو قوما
أن ذاك من مكارم الأخلاق
على الماكسات عند الثمن
على صداقهم وتابعان
ياخذها طالبها بالقيمة
كذلك ما العتق به قد يقع
عليه أو يكاتبن خدمه
فى كل ماله ذكرنا الشفع
جزءاً من الأصل لشخص وذهب
خوفا من الشفعة أن تناله
شفعة فى هذا ولو تحيـلا
مع ربه جل وما نواه
وكاتب لصكه المهور
مشتفع وقد درى فعلهما
ذلك والشارى لما قد فعلا

قد فعلا وكونا بينهما
يقول من قد باع في ذى الصفة
والمشتري يحلفن جهارا
ولا علمت ذاك منه صارا
في كل حيلة يكـونان
لو أن من كان اشترى قد وضع
لقطعها لم يقدرن لو وهما
يردها من كان بالعدل حكم
حيلته مع ربه بل تضعه
ويشترى مع ذاك للبقية
إن كانت النخلة في ذى الصفة
بأى نوع من صنوف الشفعة
فالبعض للشفعة منه قد نفى
قد باعه القاضى بحكم أبرما
قد باعه منهم مروى
وهو الذى لنا رواه الأثر
مقالهم أعقبه بما ترى
مستبعداً لمن ذراه ووعى

إذا هما يتهمان أن ما
غايته لاجل قطع الشفعة
والله ما فعلته فرارا
والله ما قبلته فرارا
قال الإمام القطب والقولان
قال وعن بعض الشيوخ وقعا
رجلا على الأرض ورجلا فى السما
قال لأنها ترد للقيم
وصاحب الحيلة ليست تنفعه
ومن يبادل رجلا بنخلة
فليس فيه عندهم من شفعة
تشفع ما كان بقى فى القطعة
وما يباع بالنداء اختلفا
وبعضهم أوجبها كذاك ما
فى دين من مات وما الوصى
وعدم التشفيـع هو الأكثر
والسالى شيخنا إذ ذكرنا
ولا أرى القول بأن يشفعا

أخذ الشفعة

شفعته من مشتر ويخلع
ضوء لنار عندهم كان سطح
من أمناء الناس مقبولين
وجوزوا اثنين منهم إن حصل

إذا الشفيع قد أراد ينزع
أتاه فى النهار أو فى الليل مع
يما به يشفع مع اثنين
وجوزوا ثلاثة أهل الجمل

فإن بلا ضوء لنار قد أتى
وشافع بدون ما إن يحضرا
وإنما استشهاد الذى ترى
يقول للشارح اشتريت دارا
وإن لى شراء بالشفعة
وإن ذا مالك فليرميه له
نوعا وكما وتفوت إن رمى
لوا وقع الشراء بالدنانير
وإن رمى لنقص غاتت بلا
وأكثر الأقوال عند العلماء
لأن أخذه لها وفعلها
ورميه أكثر مما لزمها
إذ منه لا يعلم حق من شرى
وطالب لها ويمنعنا
فإنها وما لها من الغلال
وإن يك الشارى لها قد باعها
ولا يجوز للذى منه اشترى
قال الثمينى على من قد درى
لبيته إذا هما فى بلدة
وكان فى القريب منه الموضع
وإن يكن بحيث لا يأتى معه
فليسمعنه بقول يعلمه
يقول قد أخذت شفعتى أيا
وجاز بالشفعة قد رددت
وإن يقل إنى لها مطالب

فى الليل غالخلافا فيه ثبتا
شهوده فجائز بلا مرا
مخافة الإنكار ممن اشترى
فلان أو نخيله أو غارا
وإننى لقد أخذت شفعتى
إن كان يعرفن ما قد بذله
خلافا نوعه الذى قد رسما
وفد رمى دراهما للمشتري
حف وفى الأكثر خلف نقلا
تفوت بالأكثر إن له رمى
على سوى أوصافها ترك لها
مار به كأنه ما إن رمى
حتى يعينن حين أحضرا
علبة منها ويقهـرنا
له وذاك غاصب بما فعل
يبطل بيعه ولا نزاعا
إن كان هذا علما بما جرى
شفعته بيعت يجىء من شرى
واحدة كانا وفى مسألة
فليقفن عليه ثم ينزع
لكنه يسمع صوتا رفعه
وذلك المراد منه ينهمه
فلان كم ثمنها مستوفيا
ومنك يا فلان قد نزع
منك كذا أريدها أو راغب

منك فإنه ضعيف قبيلا
 والمشتري بعد الشراء إذا ذهب
 قبل مضي الأجل المقرر
 ولم يكن عليه يخرج إلى
 كذا إذا اشترى وكان غائبا
 وإن تكن بلدانهم تقارب
 إن كان قادرا على الرحلة
 وإن أقر المشتري بما دفع
 وبعد ذلك البيان ظهرا
 لم يدرك الزيد ومهما ظهرا
 فإنه يرد للشافع
 وإن أتى لرجل إنسان
 ما لك فيه شفعة فادفع ليا
 بينة بأنه قد اشترى
 وإن يكن لم يحضر البيانا
 إذ حجة البيع عليه لم تقم
 فإن يكن من بعد ذلك علما
 إن لم يكن صدقه على الشراء
 وإن يكن صدقه في الآن
 وليأخذ شفعته وإلا
 وأخذ شفعته فقلا
 لخالد فإن يكن خالد قد
 فإنه عليه يحتج بما
 وإن يكن عليه ما احتج بما
 وإن يكن خالد أيضا قد خرج

لكنما إثباتات ذاك أولى
 وذلك الشافع قام بالطلب
 يدركها عند رجوع المشتري
 حيث أخو الشراء كان رجلا
 مع من إلى الجواز صار ذاهبا
 فليخرجن إليه هذا الطالب
 والمزاد مع أمانه في الرفقة
 وسلم الشافع ذاك إذ شفع
 بأنه قد اشترى بأكثر
 بأنه بنقص كان اشترى
 ما زاده في ثمن المبيع
 وقال قد شريت يا فسلان
 مالي فقالوا يلزم فالمشتريا
 ما للشافع شفعة فيه ترى
 فما على الشافع شيء كانا
 بل تلك دعوى أمرها قد انبهم
 بالبيع فالشفعة حالا ألزما
 في حينما كان له قد أخبرا
 فليحضر المال بلا تواني
 تقوته إن عنه قد تولى
 من اشترى إنى اشترت المالا
 تناله الحجة حيثما وجد
 قال به الشاري وما تكلمما
 قال فقد فانتته لو تبرما
 بحيث أن ليست تناله الحجج

شفعته من مشتر لو ادعى
فهو يكون حجة إن صدقه
إلا الأمينان إذا ما بينا
من باع ذاك المال أو من اشترى
فحجة ما كان منهم صدرا
وإن يكن غير الشهود أخبره
إلا عدوله الثقات فيه
ونجل عثمان السراة النبلا
لو أن غير المشتري أوصله
أبطلها على مقال ذين
شخصا وقد أخبره ما حصل
قام فقد فانتته إذ أهملها
مع الشفيع كان ذاك قد أتى
أخو الشراء بالذى قد صيره
عليه فلينهض لها وليطلب
في دفعه الأثمان للذى ادعى
أو أن يقر بائع المصدود
به وكه ونوع قد جرى
من بائع تفوته عند الأول
من الشهود دون حلف ثبتا
إن كان قد أخبر بالصفات
أو كان من باع له قد أخبرا
فإنها فانتته بالإمهال
بحجة لازمة للشفيع
مدعين عقد بيع ما زكن

أو أنه كان صبيا فزعا
وإن يخبر بالثبوت له ثقته
وقيل لا يكون حجة هنا
وقيل إن كان له قد أخبرا
أو واحد من شاهدي عقد الشرا
لو أنهم غير عدول برره
فلا يكون حجة عليه
وكان فيما قد روى عن الملا
إذا أتاه بيع شفعة له
ولم يقم يطلبها في الحين
وإن يك الشاري إليه أرسل
ولم يقل شيئا ومن غد لها
وخبير الشهرة حجة متى
وقال بعض إنه إن أخبره
فإن ذاك حجة في الطلب
وما عليه من لزوم وقعا
حتى يصح البيع بالشهود
ويلزم الشاري بيان ما اشترى
وإن يفرط بعد إخبار حصل
وهكذا من بعد إخبار أتى
وبعضهم يقول في الفوات
لذلك الشفيع من قد اشترى
ولم يقم مبادرا في الحال
وقيل ليس المشتري كالبائع
لأنما ذان يجبران الثمن

ومشتر مالا بألف ثم قدد
 من قبل أن يعلم طالب الشفع
 فالمشترى الأخير يرجع على
 وإن يكن بآخر قد شفعا
 وقال بعض العلماء يشفع
 وإن يكن درى بها وما طلب
 أى ما له على الأخير من شفع
 وإن يكن ذاك المشفع باع ما
 بالبيع لم يشفع لأنما الضرر
 وجاء فى قول لبعض يرفع
 قد وجبت له بهذا المال
 وما لمن صار إليه المال
 واستحسنوا أن يرمين للشارى
 إن لم يكن يعلم نوع الثمن
 لأنما الدرهم والدينار
 أو يرمين حبا له إذا اشترى
 حتى يبين الحق بالتمام له
 فيدفعن إليه ما تيسرا
 ويعذر الشفع فى ذاك وما
 ولا يفوت أخذه للشفعة
 لأنه كان لها قد أخذ
 وإن لها بدون رمى بعض
 وإن شرى بثمن معلوم
 فليحضر الشفع ذاك الثمن
 ليس وجوبا وليقل يا رجل

باع بألفين له لما عقد
 فإن يكن بأول العقد اشفع
 من باعه بثمن قد بذلا
 يسلمن للثان ما قد دفعا
 بآخر إذا أراد ينزع
 حتى تباع فاشتقاه ذهب
 وقيل إن أرادها فيشفع
 له به الشفعة إذ لم يعلم
 قد زال عنه والضرر المعتبر
 بأنه يشفع حيث الشفع
 من قبل بيعه والانتقال
 بعد البيوع شفعة تنال
 كدرهم يكون أو دينار
 أو عده الشفع فى ذا الموطن
 أثمان الأشياء لها يضر
 بالحب وهو كيل ذاك ما درى
 أو كان مؤنة لذاك مثقله
 حتى يجيء بما بقى لمن شرى
 بقى فإنه كدين لزم
 ولو تقضى ما لها من مدة
 برمى بعض ثمن واستحوذا
 يأخذ لا تقوته وتمضى
 لأجل محدد مرسوم
 وليره إياه فيما استحسنا
 أخذت شفعتى ولا أعطى

وإن ذا مالك في يدي استقر
وبعد ذا يصرفه في حاجته
وقيل لا يصح نزع الشفعة
كبائع بدون حجة ترى
أو ذلك البائع مجنون يحس
وإن في بيع اليتيم يختلف
على بلوغ لليتيم يوجب
يطلبها في حينها البيع علم
ياخذها بالطلب الذي جرى
وإن له أبطل بعد فالشفع
ومن يرى بيع اليتيم قد فسد
يقول لا شفعة للشفيع
وإن يك البائع بالبيع أقر
يسلم الشفع ذاك الثمن
وإن أقر بائع وأنكرا
مليدفع الشفع ذاك الثمن
وقال في الديوان إن كان اشترى
فليدفع الشفع في الحين وقد
وتبطلن إن عنده لم يدفع
وبعضهم يقول يجعل الثمن
وإن يكن لثمن قد دفعا
وإن يكن لم يعطه فما حصل
ولا يحل قط للشفيع
أو يأخذ الشفعة حيث إن ذا
ما دام لم يأخذ لتلك الشفعة

أعطيك إياه إذا الوقت حضر
كما يشاء إلى تمام مدته
إن فسد البيع ولما يثبت
مال سواء وهو كان منكرا
أو كان طفلا أو به أيضا خرس
فإن من يرى ثبوته وقف
على الذي الشفعة منه يطلب
فإن أتم بيعه لما احتلم
ويدفع الأثمان للذي اشترى
تبطل حيث البيع كان لم يقع
من أول الأمر وغير منعقد
فالبيع غير ثابت الوقوع
ثم أقر المشتري بما ذكر
لمشتري ليس لبائع هنا
من اشترى ما كان من عقد الشرا
إلى الذي أقر بالبيع علن
للمال بالدين لوقت قسرا
قيل إلى الوقت الذي لهم يحد
وقيل لا غنايت ما سفعما
إلى تمام الوقت عند المؤتمن
أعطى المبيع والغلال أجمعا
من غنة للمشتري قبل الأجل
ينتفعن بذلك المضمفوع
مال لذاك المشتري قد أخذ
لو قيل إن عقد هذي الصفقة

لشافع وقوعه لأنمما
وهو على أن يأخذن الشفعا
وجائز للمشتري أن ينتفع
ويدفعن قدر العناء
وبعضهم يقول إنه منع
أو يقطعن عن نفسه تلك الشفع
فإن يكن بيع لوقت قد شرط
على شفيعه لأن شرطاً
وذلك الشفيع كالشاري جعل
لكنهم قالوا إذا ما كانا
رهناء يساوي أو على ذاك الثمن
أولا فإنه عليه لزما
وإن يكن لم يأت بالذی ذکر
والقطب قال إن في ذا المذهب
ويجبرن على أداء الثمن
وإن يكن أعسر أو قد أزمعا
وإن يكن بحيوان قد شفع
فليأت بالعدول من قد شفعاً
يوم الشراء إن كان لما يحضرا
فيدفع القيمة من دينار
وجاز دفع المثل مهما أمكنا
وقيل إنه لشفعة يرد
وإن يكن هذا المتاع ما وجد
ويقبلن في كم يكون الثمن
وهكذا في نوع ذلك الثمن

ترجع نحوه بشرط علمها
من بعد ما العقد عليها وقعا
ويغرم إن أخذت منه الشفع
له الشفيع بعد نزع جائئ
من انتفاع بالذی فيه الشفع
ويستريح من عناء قد وقع
فلا يحيل المشتري البائع قط
حوالة حلول دين خطا
في ثمن وفي الحلول والأجل
غير ملی يدفع الرهانا
يزيد أو يأتى بمن عنه ضمن
يعجلن الثمن المحتما
فلا ينال شفعة ولو جار
أن له الشفعة مهما يطلب
عند حضور الأجل المعين
فليبيع الحاكم ما قد شفعاً
أو بمتاع والشراء به وقع
يقومونه على ما وقعاً
أو حاضرا لكنه تغيرا
ودرهم كان لنحو الشاري
في ذلك المثل وقد تبيننا
بذا المتاع نفسه مهما وجد
فليدفع القيمة حينما يرد
قول أخى الشراء حين يعلن
قول أخى الشراء أيضا يقبلن

وصفة لثمن ككـونه
يخلف أن العد مثلما ذكر
وإن نوعه كذا لا غيره
إن لم يكن في ذاك من بيان
في ثمن له ووصف واقـم
وقول من قد باع في الأثمان
وقيل حجة فيعطى الشافع
إن كان ما أنكره من اشترى
ومشـتر برطب أو كعنب
في زمن ذلك ليس يـدرك
وذا هو المختار والبعض يرى
يقومون بالعين يوم الصفقة
وإن رمى الشافع للشارى الثمن
فذهبـا وتركاه فـهـلك
لأن ذاك ماله وتركـه
فواجب عليه قبضه وقد
لو ذلك الشارى له ما قبضا
وإن يكن ذاك الشافع قد رمى
وبان أن لا شفعة لمن طلب
وليس ذاك الوضع لازما فإن
ويأخذن شفعة منه هنا
فليرجعن به ويطلبنـه
بدون تركه ومهما وضعه
وغاتت الشفعة مهما رفعها
كذلك إن خليفة له رفع

ضرب كذا وذاك مع يمينه
وحده لا دون ذلك القـدر
ووصفه كذا كذا تنظره
وما على البائع من أيمان
ولا كلام بينه والشافع
ليس بحجة لدى النكران
للمشترى كما يقول البائع
وقال بعضهم ولو قد أنكرا
وذلك الشافع شفعة طلب
فقبل فانت ولها لا يملك
بقيمة يدرك ما به الشرا
لا يوم أخذه لتلك الشفعة
ذاك الذى به الشراء قد زكن
فإنه من مال شار إن ترك
بنفسه حتى أتته الهلكه
برى الشافع إذ رماه وابتعد
إذ وحده إلى التلاف عرضا
له وضاع مثلما تقـدمـا
فذاك من مال الشافع قد ذهب
شاء الشافع يعرضن له الثمن
فإن يكن لم يقبضن الثمنا
إن به الحق حالا منه
فلا يـدركه أن يرفعـه
من حيثما كان له قد وضعا
رسنه المأمور أيضا قد يقع

من بعد أمر من شفيح صدرا
 تركا لشفعة إليها صمدا
 بأنه بالرفع كان قصدا
 أو يأمرن غيره أن يرفعه
 ليست تفوته بهذا القصد
 رفيقه أو ولد كان معه
 بدون أمر منه أو كلام
 من كان قد شاركه في ذى الشفع
 تشاركا أيضا من القديم
 لنفسه وللشريك أجمعا
 بنفسه أو كان بالخليفة
 من طالب الشفعة تلك الشفعا
 أو بخليفة لذاك قد جعل
 بحضرة الشهود ذاك يوقع
 ما بينهم وربهم ولا يذم
 مع مشتر أو شافع أن طلبوا
 إن ذهبوا مع من ينوب عنهما
 ويختفى من مشتر ويذهبا
 للثمن الذى عليه قد يحد
 ذاك الذى لشفعة قد جعلوا
 يبرز للشارى ويدفعنه له
 وبائع وشاهدين حضرا
 ما بينهم وبين رب العزة
 شيئا هنا من ثمن مقرر
 قد وقعت سماعة في البيع

لو كان لم يرفع له من أمرا
 لأنما الأمر برفعه غدا
 قال الإمام القطب مهما أثهدا
 حفظا لمال المشتري فرفعه
 حفظا لشاريه فإن عندى
 ولا تفوته إذا ما رفعه
 أو غير هذين من الأنام
 وفاتت الشفعة أيضا إن دفع
 كذاك إن كانا على العموم
 إن كان ذلك الشريك شفعا
 وصح للشفيح أخذ الشفعة
 وجائز للمشتري أن يقطعا
 قطعما يجوز وحده ذاك فعل
 وتؤخذن شفعة أو تقطع
 خشية إنكار ودون ذا يتم
 وللشهود جائز أن يذهبوا
 لأخذها أو قطعها كمثلما
 وللشفيح جائز أن يهربا
 من بعد أخذ شفعة حتى نجد
 لو بعد ما إن ينقضى الأجل
 فإن يكن وجده وحصله
 ويحرم على الذى كان اشترى
 يسمعون في القطع لأمر الشفعة
 وإن يحط ببائع عن مشترى
 عما عليه صفقة البيع

فليدفع الشفيع نحو المشتري
كذلك من وإلى له لا ما جرى
وإن يسامح بائع للمشتري
أو بعضه لكن على وجه صله
أو قصد إهداء بهذا الشأن
مقدم أو لشواب جرى
جميع ما قد وقعت عليه
ويدفعان ثمننا في الواقع
ولا يصح دفعه للبائع
وإن هما للمشتري قد دفعا
وبعد ذلك المشتري قد أوصله
شيئا من الأثمان بالمسامحة
لذلك الشفيع والموالي
ويحرر من إمساكه عليه
وقيل يعطى ذلك المشتري
لو حط شيء عن أخى الشراء
فإن ذلك المشتري يمسك ما
قال خميس ونحب نحن أن
إن كان مما بتغابنونا
أما إذا ما كان في حال النظر
للمشتري أو هبة أو صدقه
فإنه للمشتري ومن شفع
وقال موسى بن علي من شري
وذلك إحسان من البائع له
فليدفعن شفيعهما كل الثمن

كمثل ما سلمه من قدر
عليه عقد بيعهم وسطرا
بكل ذاك الثمن المقرر
لرحم بينهما قد جعله
أو لكفأة على إحسان
فيدفعان هاهنا للشاري
شفيعهم بدون حط فيه
إلى الذي اشتراه لا للبائع
إلا إذا ما الشاري لم يناع
من قبل أن يعطى لن قد بايعا
لبائع وبائع قد رد له
فالمشتري يرده وليمنصه
له ولا يمسكه اغتبالا
لأنه ما لهم ما لديه
ما صفقة البيع عليه أوقعوا
سماحة في البيع بالإعطاء
أعطيه عنده ولن يلوما
يولى الشفيع ما لشار من ثمن
في مثله حين يقعدونا
بأنما الحط محاباة صدر
وليس فيه غبن قد حققه
يأخذه بقيمة أو فيدع
قطعة نخل بقليل قدرا
وكان فيها شفعة محصلة
ومثل ذا عن هاشم الحبر الفطن

وقال بعض العلماء يدفع وإن قضى الشارى لبائع السلع لثمن أو بعد أخذ للثمن وهى بنقد وقعت فيدفع لا السلعة التى قضاها المشتري إذ القضا بيع يكون ثانيا وقيل لا يجوز يعطى من شفع من سلعة ونحوها إذا حصل وقال بعض جائز أن يدفعها أو ما به الصفقة كانت توقع وإن يك المثل هنا لم يوجد وقال بعض العلماء يدفع وإن شرى بمائة من درهم يخير الشفيع فى أخذ الشفع وإثم ذا على الذى له فعل لأنما الصفقة كانت بالمائة وعند ربى العلم بالسرائر والبعض منهم بالعدول قومه قال الثمينى الإمام المبهل لأن أمرهم بدون مصرية لكنه لا يعلم الحقائق وفى كلا القولين يأثمنا إن قصدا فى ذاك قطع الشفعة قال الإمام القطب عندى فى الشفع إذا هما احتالا بهذا الأمر

ما صفقة البيع عليه توقع من قبل أخذ المشتري ممن شفع صفقة البيع لمن يشتق من هذا الشفيع النقد حين يشفع لبائع بالثمن المقرر إلا إذا الشارى بذاك رضا إلا الذى كان به القضا وقع لتلكم السلعة فى القضا مثل ما ذلك القضا به قد وقعها فكل ذاك جائز لا يمنع فليعط ما فى صفقة قد حددا قيمة ما به القضاء يقع ما كان يسوى عشرة فى القيم بمائة حدث وبين أن يدع قال الثمينى وذا به العمل فيحكم بمائة مستوفيه وحكمها خلاف حكم الظاهر يوم الشرا ويدفعن قيمه هذا هو القول الأصح الأعدل يظهر أنه لقطع الشفعة إلا الذى قد خلق الخلائقا شار وبائع بما أكتنا ومن نوى منهم لهدى الفعلة بأنها بقيمة هنا تقع أو أنه احتال به من يشرى

أو أنه كهيئة محققه
إلى المبيع حاجة واقترا
ثم أبى يبيعه المتناعا
فإنه ليس هنا من شفع
لو أنه زاد عن المقدار
فإن أراد شفعة يؤديه
بأنه شيئاً قضى لأحمد!
له على قبل هذا قد سبق
في صحة فثبت ذاك القضاء
بقيمة إن شاء أن ينال
فإنه أقرب أن لا يرتضى
وذاك شفعة لشخص ثانى
فاعترض البائع في القضية
على أخى الشراء حين بعث
يرد لى مالى به ولا يخن
من باع لما قوله قد سمعا
من دين أو من واحد منهم صدر
فإنه يثبت قول البائع
شيئاً وللشفيع حقه وجب
لبائع فحط أرشاً وجباً
حط عن الشارى بعيب لزما
بذلك العيب الذى يعمد
وكان عند المشتري ثان وجد
أرش القديم والرجوع لا يرى
على عيوب فى المبيع ورجع

لأنما الزائد مثل الصدقه
أما إذا ما احتاج طالب الشرا
وقد درى حاجته من باعاً
إلا بذلك الغلاء المفظع
إلا بما أعطاه ذاك الشارى
ولو شرى بالألف ما يسوى ما به
وقيل إن من شهوداً أشهدا
من ماله ولم يقل ذاك بحق
ولا بغيره فإن كان قضى
ويشفع الشفيع ذاك المال
وإن يكن فى مرض هذا القضا
ومن بيع مالا إلى إنسان
ويطلب الشفيع أخذ الشفعة
وقال إننى قد استثنيت
إنى متى جئت إليه بالثمن
اعترف الشارى بما به ادعى
فإن يك الشفيع يدري ما ذكر
من قبل ما إن يطلبن للشفيع
أولا فليس قوله بعمد الطلب
وإن يك الشارى بعيب طلبا
يحط عن شفيعه بقدر ما
ولو بحال لا يجوز الرد
كمثل أن يظهر عيب من أمد
فإنه يكون للذى اشترى
وإن يك الشفيع هاهنا اطلع

من باعه يرجع فيما حصل
من أجرة العدول أهل النظر
ونحو ذاك من جميع ما غرم
إلا به فللشفيع قد لزم
بأنها الشفيع ليست تلزم
خلقا لمزمن قومنا ذاك زعم
لازمة أيضا على الشفيع

على أخى الشراء فالشارى على
وكل شيء يلزم المشتري
أو أجرة الطواف إن لها الترم
من كل ما بيوعهم ليست تتم
إلا المكوس فالمقال الأقوم
يردها للمشتري كما غرم
وأجرة الوسيط في البيوع

ما يأخذ الشفيع

مالين أو ثلاثة بمسرة
شفعة ما يشفعه في المسألة
لو قيل خذ أو فاترك المبيع
ويستحقن شخص بالشفع
أن يأخذ الكل هنا أو يجتنب
كل هنا بسبب قد يشفع
به فللشفيع في ذى الصورة
بماله من شركة فيها تقع
أو سبب من موجبات الشفعة
فبيع منها كل موضع يخط
له بأن يأخذ ما شا إن نزع
جميعها بقيمة واحدة
آخذها جميعها بذا الثمن
وما له في ذاك قول سمعا
ووصلوا في مرة إذ قصدوا

ومشتر من رجل بصفقة
وواحد يشفعه شخص فله
وما عليه يأخذ الجميع
وإن تكن تعلمت تلك القطع
بسبب أى واحد فقد وجب
أما إذا تكون تلك القطع
لا تشفعن القطعة الأخرى
إن يأخذن ما يشا من القطع
أو من طريق كان أو ساقية
وإن يك المبيع قطعة فقط
بعقدة مفردة فالمشتق
وإن يقع بيعهم للقطعة
وقال من يشفع لا أقدر إن
غليأخذن جميعها أو يدعا
والشفعاء إن هم تعددوا

توزعن بينهم بقدر
وقال بعض العلماء تقسم
والأول الصحيح مع بعضهم
إن الكثير للكثير قد يحر
وذاك كالأرباح في الشركات
والقطب قال عننا يحيى لقد
كذلك في الديوان وهو مذهب
قال وقول ثالث في المسألة
لمن يكون منهم للبائع
وقال بعض إن من لها سبق
لو ترك الباقيون تلکم الشفع
وإن تكن أسباب ذى الشركات
مع بنات وحلائل وقد
فقيل إن أخواتها أحق
إلا إذا تركن للشفعات
وبعضهم قال لمن قد سبقا
وهو الصحيح وعليه الأكثر
كذلك أيضا إن يكن تعددا
لكنهم تخالفوا في القرب له
ثم لتاليه إذا ما الأقرب
قال الإمام القطب في كتابه
وقال بعض إنها لمن سبق
لأن اسم الجار قد يشمل له
بأنما الجار أحق بالصقب
والدار إن لها بيوت قد تحد

سهمهم من ثلث وأكثر
على الرعوس لا سهم لهم
إذ القواعد التي قد رسموا
كذا القليل للقليل في القدر
كل بقدر سهمه قد ياتى
صدر بالثانى من الذى تجد
لعامر الشعبي أيضا ينسب
بأنما الشفعة في ذا حاصله
أقرب فهو ما له من دافع
فهو لسهمه فقط يستحق
فما له يأخذ ما لهم وقع
تخالفت كتارك جادات
باعث من البنات بنت للسبد
وسائر الوراثة منها ما لحق
كذلك في الجدات والزوجات
شفعة ما بيع تكون مطلقا
فيما روى القطب الإمام الأكبر
جيران أصل فيه شفعة غدا
فقيل للأقرب منهم منزله
يتركها وهكذا يرتب
وذا المقال فهو المفتى به
لو وجد الأقرب منه والأحق
وفي حديث قد روته النقلة
وقد مضى بيانه فيما كتب
أو كان غير أن لجملة تعد

وبابهن واحداً كان فإن
 فإن أصحاب البيوت في الشفع
 وذلك لاستواء أهل الدار
 إلا إذا ما زاد بالمرسى أحد
 فمن يزد في ذلك بالمرسى فإذا
 لأنه ذو سببين قد غدا
 أولى وأقوى عندهم من ذي السبب
 كذلك الأسباب مهما زادت
 فمن يزد بثالث أو رابع
 يصير بالشفعة ممن دونه
 وساحة الدار إذا ما تشترك
 وقسموا بيوتها فإن يبيع
 لمن يلي البائع منهم وإذا
 كانت لأهل ساحة جميعاً
 وإن هم تقاسموا للساحة
 إلا الذي كان بجانب البائع
 والخشب الكائن في الحائط لا
 والعمل اليوم على أن الشفع
 وقال بعد ما حكى وبيننا
 لاسيما إذا هما تشاركا
 وقيل إن كان جدار وقعا
 وذلك الجدار ما بينهما
 إن الشريك في الجدار شفعاً
 كذا بساتين البيوت وهي ما
 تشفع أيضاً للباساتين التي

باع امرؤ بيتاً له مما زكن
 على السوا من جاءها منهم نزع
 في طرق للبيت أو للغار
 عن سائر الشراك ممن قد وجد
 أحق بالشفعة مهما أخذ
 وهكذا ذو السببين أبداً
 قال الإمام القطب والحبر الأرب
 يزداد قوة حصول الشفعة
 أو خامس فصاعداً أو سابع
 أولى فينبغي يقسمونه
 ما بين قوم كلهم لها ملك
 منهم فتى فإنما أخذ الشفع
 لم يأخذوا شفعتهم من بعد ذا
 بينهم إن طلبوا التشفيماً
 فليس من درك هنا بالشفعة
 فهو الذي منه دروك الشافع
 شفعة فيه لامرئ قد سأل
 به تكون حسبما القطب رفع
 وذا هو الصحيح عندي علنا
 على الجدار والجميع ملكا
 ما بين بيتين لشخصين معا
 مشترك فبيع بيت منهما
 بسهمه الجدار والبيت معا
 تدخلها النساء لأمر علما
 تكون مثلها بهذا الصفة

أما سواها من بساطين ومن
 فإن يك الجدار ما بينهما
 فإنما الشففة حينما تخط
 أما جدار بين بيتين وما
 فبينهم مشترك ذا يقع
 ومنزل مجرى مياه سيله
 فذان ليسا يشفعان المنزلا
 يخرج حتما مخرج المنفعة
 كذاك أيضا أسفل الأموال
 وذلكم لعدم المضرة
 ومنزل فيه ميازيب وكل
 فكل من يجرى إليه يشفع
 وماله من حجة فيما على
 وإن يك البيت الذى له استحق
 قد صار بينه وبين منزل
 كانت جذوع ذينك البيتين
 فإنه يشفع هذا المنزلا
 كذاك مهما كان بين ذا وما
 وكانت الجذوع فوقه فله
 وهكذا لو مائة من بيت
 وقال بعض غير ما تقدما
 وقال موسى بن على الأمجد
 سور ويبع واحد من ذين
 لو لم تكن فيه جذوع لأحد
 وقال بعض يشفع الجدارا

نخل إذا لم يك فيها من سكن
 صار مشاعا لهم ما قسما
 تكون فى الجدار وحده فقط
 يدرونه لمن يكون منهما
 به تكون فى البيوت الشفع
 على أروض رجل أو نخله
 لأنما المألهم إن وصلا
 ولم يكن فى ذاك من مضرة
 لا يشفعن مع البياع العالى
 وقال بعض بوجوب الشفعة
 منهن مجراه على بيت رجل
 ما سبيله إليه قد يندفع
 منزل غيره جرى ونزلا
 بشفعة كان إليها منطلق
 لم يستحقه جدار أزل
 على الجدار من كلا الوجهين
 بشفعة الثانى التى قد حصلا
 حاذى جدار ثالث هنا سما
 بشفعة الثانى إذا ما قبله
 جميعها كانت على ذا النعت
 فالتمس القول الصواب منهما
 لو أن بين منزلين يوجسد
 يشفعه الثانى من البيتين
 قال وذاك حسن فليعتمد
 إلا إذا كان الجدار انهرا

إو أنه عليه ضريقم
بذا وقال الشيخ موسى المرتضى
لأحد البيتين وحده فمما
وإن ما به حصول الشفعة
هى الميازيب مع الجذوع
والخلف فى الدروب عنهم أخذا
فيها منازل كثيرة فقد
وذاك من حيث اعتبار السكة
ثم شريك الدار فى ذى الصفة
ومن يرى إيجاب أمر الشفعة
يقول للأقرب منهم إلى
وذا عن الديوان قطبنا روى
وجاء قول بحصول الشفعة
أو أنها تقابلت فى سكة
تكون له مرسى إذا لم يكن
أربعة مع عشرة من أذرع
وسبعة الأذرع مهما اصطفت
وكلهن بالسوافى الشفعة
وقيل إنها على الرؤوس
وقيل إنها لمن قد قابلا
إلا إذا ما كان بعض شركية
فإنها أولى بأخذ الشفعة
وإن تكن قد بعدت بأربع
بل إنها تكون للمصطفة
وإن تباعدت بسبع فأجل

للبيت أو لبعضه فيشفع
إن الجدار إن يكن تمحضا
من شفعة فيه لمن تقدا
فى هذه المنازل البنينة
وشركة تجمع للجميع
أى سلك مسلوكة لم تنفذ
قيل بها الشفعة والمنع ورد
وتشفعن إن يكن بالشركة
أحق من أصحاب تلك السكة
فى ذى البيوت بحصول السكة
ما بيع بابا إن لها قد سأل
وقال بعض كلهم فيها سوا
ما بين دور لهم مصطفة
نافذة عند حصول شربة
ما بين أبواب لدور تبتنى
إذا تقابلت بهذا الموضع
ذى الدور فى سطر بهذى السكة
فهى لمن يسبق من ذى الصلة
تقسم بين عدد النفوس
لأن ضره يكون أجزلا
بين مبيعة مع المصطفة
لأنما شفعتها بالشركة
من أذرع والعشر لم تشفع
إن دون سبع أذرع قد حلت
فمالها من شفعة لما حصل

وإن يكن ميزاب إنسان جرى والطرق من آخر والشعاب وهكذا الجذوع منه تقع على رؤوسهم ومن منهم سبق وجاء لا شفعة في طرق ولا والبئر إلا إن يكن بشركة وقال بعض العلماء الشفع ويدركن أهل السواقى والطرق قد كان من أعلاهم أو أسفلا وكل من باع فأصحاب الطرق وقال بعض إنها لمن سبق وانخلف في العموم قيل ما غدا وقيل خمسون وقيل عشره وقيل في الأبواب مهما كانت فليس بالأبواب شفعة تحقق وإن يكن هناك باب يجمع بعض البيوت بعضها لصفة وقيل في الطريق إن بها وجد وقيل خمسة من الأبواب فإن يبيع أسفلها فيشفع وإن يكن ذاك لها لم يأخذها وبعد ذاك لم تكن من شفعة ومن يقل بخمسة فالرابع وبعد ذا يمنع أخذ الشفعة وإن يكن قد بيع منها الثانى

فريق منزل لشخص آخر تجري لشخص آخر تصاب على حتى فالكل منهم يشفع لأخذها فإنه بها أحق ساقية إن لعموم حصلا فالاشتراك موجب للشفعة فيها ولو دون اشتراك يقع شفعة ما قد بيع منهن بحق ما يبيع فالشفعة فيه جعلها مع السواقى كلهم فيه لحق وما لمن قد جاءها من بعد حق مجاوزا للأربعين عددا وقال بعض مائة مقرره على طريق جائز قد بانت لو أنها تقابلت على الطرق بيتين أو ثلاثة فيشفع ذا الباب فهو موجب للشفعة أربعة الأبواب جائزا تعد جائزهم لا دون ذا الحساب له الذى أعلاه منهم يقع فيأخذنه ثالث من بعد ذا في قول من يقول بالأربعة من بعد ذا الثالث هو الشافع إذ جائزا صارت تلك الخمسة أولى به الثالث في المكان

وإن يكن يتركه فالرابع
وإن يك الثالث بيع فهنا
وإن يقع بيعهم في الرابع
قال خميس المرتضى لا نعلم
وهكذا المقال في السواقى
كانت هنا الأبواب والأجائل
من طرق تكون أو سواقى
إلا الذى يقال في الأبواب
بأنما البابان إن تقابلا
فإن من يقابل المبيع
لأنه أكثر ضرا والضرر
ومن يبيع مالا يشرب قد حصل
ويطلب الشفيع أخذ الماء
ف قيل عن سعيد البشر
إن الشفيع يأخذ للمال
أو أنه يترك للكل وما
وقيل إنه بذاك حكما
وكان غير ما ذكرنا لم يرى
يرى له أن يأخذ الماء فقط
وأول القولين فهو الأكثر

أولى به وما لذاك مانع
يأخذ الرابع إذ منه دنا
فخامس الأبواب غير شافع
في ذاك عندنا خلافا يرم
كالطرق في الخلاف والوفاق
في جانب أو جانبين تحصل
فهي سواء دون ما شقاق
عن بعض أهل العلم والصواب
على طريق للمرور جملا
أولى بأن يكون ذا شفيعا
في الأخذ الشفعة هو المعتبر
من خلج وشفعة الماء لرجل
وقد أبى ذاك أخو الشراء
أيام غسان الإمام الأطهر
والماء إن شاءهما بحال
له يخلى نخلهم بغير ما
بين أناس وصلوه خصما
وقيل إن بعض من قد غبرا
بشفعة بقيمة له تخط
قال به القطب الإمام الأكبر

متى تؤخذ الشفعة

بالفور أن ينزعها من يطلب
وإن يكون قادرا أن يأخذها
من بعد علمه فلا شفعة له
والخلف في تحديده كم يقع
لأنها أقل جمع لهم
وقال بعض بمضى عام
وقال بعض بثلاث تمضي
مر السنين لو تمادى أجله
أو ذلك الشفيع لن يقبلها
فيما حكى العلامة الثميني
إن علم البيع متى ما كانا
وقد توانى لم يبادر بطلب
لكنهم يوسعون في الأجل
لنحق بعد أخذها والنزع
من يأخذنها بحق ملتزم
لثمن ثلاثة لا أكثر
مقدار ما لبيته ذا يصل
بلا زيادة ولا توانى
ثلاثة الأيام والليالى
وقت معين فلن تحصوا
ولا انتظار لجماعة تصل
وخاف بطلان جماعة هنا
من خبت أو بعد علم أحدا

والخلف في الشفعة قيل تجب
وشرطه إن يعلمن بالبيع ذا
فإن يصل ركعتين نافله
وقال بعض وقتها موسع
قيل ثلاث من ليال ترسم
وقال بعض سبعة الأيام
وسنتان في مقال بعض
وقيل إن الحق ليس يبطله
إلا إذا ما قطع الشارى لها
والأخذ بالثلاث من سنين
ومذهب الأصحاب من عمانا
وكان قد أمكن هذا الطلب
فإنها تقوته بلا جدل
ثلاثة الأيام أى في الدفع
وقد حكى القطب عن التاج الأتم
فإنه يمهل في أن يحضرا
وقيل يومين وبعض يجعل
وقدر ما يعد للأثمان
وأكثر المعروف في الآجال
إلا إذا ما وقع البيع على
وماله من قبل نزع ينتقل
إلا إذا كان إماما عينها
وإن درى بها وكان محدثا

فماله يستنجين لغير ما
إلا إذا ما خاف أن ينتجسا
وماله إن يتشـاغـلنا
إلا إذا ما كان يخشى العطبا
وجائز إن ينكرن المنكرا
وإن درى ببيعها وقد نسي
كذاك إن من حينه قد هرع
حتى تفارقا فليس يعذر
وفي السلام الاختلاف وردا
ولا تفوت شفعة بالرد
أعنى بذاك السرد للسلام
وإن درى ببيعها في نافله
والمقطب قال إنه لا يتـرك
حتى يسلمن ومهما سلما
قلت ولا أرى له أن ينتقل
ومن يكن في ضيعة له درى
ولم يجد في حينه ذلك من
فليشهدن شاهدين معلنا
وإن يكن للشاهدين لم يجد
وإن درى بها وكان في عمل
من مثل مسحاة وحبل إن يخف
ويعذر حافظ الأمانة
حتى يكون آمنا عليها
وإن يكن يلقي شهودا فهنا
وزائد عن رده السلام

فريضة وجوبها نحتما
منه فإنه يزيل النجسا
عنها بأكل وشراب عنها
لنفسه فليأكلن وليشـربا
ويجبسن ممتنعا تجبرا
يطلبها من حينه في المجلس
للمشـترى لكن نسي أن ينزعا
بذلك النسيان قال الأكثر
إذا الشفيع بالسلام قد بدا
بلا خلاف بين أهل الرشد
لأنه من جملة الإلزام
فليصرف لو لم تكن ذى كامله
إن كان قبل العلم فيها يسلك
يمض إلى شفـعته ميمما
لأنما ذلك أبطال عمل
وخاف إن تفسوته أن يسادرا
يخلفه فيما يعانى من مهن
بأنه لأخـذها قد اعتنى
فإنه يدركها متى قصـد
فجائز يحرز ماله حصل
ضياعه فليحرزن وليصرف
إن خاف من ضياعها بحالة
وبعد ذا يسادرن إليها
أولى له الاشهاد للذى عنها
يبتطل شفعة لها قد قاما

قيل بأن لا تبطلن ولو يزد
ذلك زاد فها قد بطلا
ورحمة وبركات الصمد
فإنها بذاك لا تضيع
فرد من يشفع يعد ذلكا
لأنه ليس تحية جعل
يطلبها حتى الصباح ييتم
نطلب بل في ليها الستار
لو من كمثها بليلا جنا
نو أنه من الفتاة يسأل
هي التي تطلب في الديجور
المتبرجات في الأحياء
وبعد ذا حليها له يرد
مادامت العصمة لم تنحلا
أن قد تقضت مدة للشفع
هذا الشفع ما ادعاه من شري
مع اليمين إن أراد ينتزع
تاكرا فمثما قد ذكرنا
أحكامه إلى انقضا مدته
هاك الشرا وسلم المبدولا
أو يعملن في شفعة أعمالا
وأنه لأمرها لم ينهضا
يحرث في شففته بالأجر
يكون فيها بكراء قد سكن
أو كان فيها عبده قد أجرا

كأن يزد ورحمة الله وقد
إلا إذا وبركاته إلى
وإن يقل من بالسلام ييتدى
فرد مثل قوله الشفع
وإن يقل كيف يكون حالكا
إنى في خير فإنه بطلا
وما على من كان في الليل علم
وما على المرأة في النهار
إذ قيل في المرأة تطلبنا
وفي النهار يطلبن الرجل
وقال بعض ربة الخـ دور
أى ليس غيرها من النساء
وامرأة تبيع مالا لأحد
فإنه من الشفع أولى
وإن يك الشاري أتانا يدعى
ولم تكن بنية وأنكرا
فالقول في ذلك قول المشتفع
كذلك إن كانا على وقت الشرا
وذلك الشفع في شففته
أو تقطن عنه بأن يقولوا
أو أنه يسلمن المالا
تدل بالتسليم منه والرضا
كمثل أن يستأجرنه المشتري
أو يحصـدن أو يبنين فيها كأن
أو بإعارة من الذى اشترى

وإن يسلم الشفيع الشفعا
أو كان آذنا له في الاشترا
فقال بعض بثبوت الشفعة
لأنه قد كان بالترك نطق
إذ حقه بأخذ تلك الشفعة
وواهب ما لم يكن له فلا
يرفعه القطب إمامنا العلم
وبعضهم يقول فانتته بما
وذا هو المختار عند العلما
وإنما ذلك شيء خطئه
وملزم لنفسه شيئا فقد
لو أنه من بعد ذاك الأمر
واستظهر القطب إمام الدعوة
إن قال للشار اشتري لأنما
وإن يكن أخبر طالب الشفع
فسلم الشفيع أمر الشفعة
وأنه من بعد ذاك ظهرا
أو ثمن آخر أيضا ظهرا
فسلم الشفعة ثم قد ظهر
فها هنا له الرجوع في الشفع
بأنه لم يترك للشفعة
ومشتر أرضا على أن ليس له
ولا سواها ثم جاء المشتفع
إن كان قبل البيع قد أبراه
من بعد بيع بينهم قد استقر

للمشتري قبل شراء وقعا
فإن في ذلك خلفا ذكرا
بعد الشراء وبعد تلك العقدة
وفي المبيع ماله وجه يحق
يثبت من بعد وقوع العقدة
تصح منه هبة إن فعلا
عن بعض صاحبنا ومالك الأثم
قال به قبلا وما تكلمنا
كما له القطب الإمام رسما
بنفسه فلا ينال حظه
صار عليه لازما ولا يرد
لم يرتضيه وأتى بالنكر
بأنه يدرك أخذ الشفعة
ذاك الشراء للشفيع انبرما
إن الشرا على كذا كان وقع
من بعد علمه بتلك الصفة
بأنما عقد الشرا بأكثر
أو أخبروه أن زيدا من شري
بأنما الواقع غير ما ذكر
لكنه يحلف إن شا يرتجع
إلا لما قالوه في ذي الصفة
على أخی الشفعة طرق موصله
يطلبها فما له أن ينتزع
وإن يكن إبرأؤه إياه
فإنها تلزمه ولا مفسر

وقد أتى عن ابن محبوب الورع من السواقي ومن الطرق وإن وقال بعض إن يك البيع اتفق غماله من بعدها من شفعة وقيل ان يطلبها من اشتفع والحكم في الميزاب عند من سبق وليس للعامل من شفاعة إن لم يكن ذلكم في النخل وإن أتى الشفيع من بعد الشرا يبيعه إياه أو له يهب أو أنه قال اغرسن أو ابني أو أنه استطعمه من الثمر تفوته لأن ما قد ذكرا لا إن يكن قد غره فأطعمه أو أنه يأكلها على ادعا ومشترا أرضا وفيها مسجدا وقد روى الإمام نور الدين إذ ربنا الغنى والعباد إلى ومن يبيع شفعة له علم وقال قد ظننت أني ليس لي وحينما سألت عنها قيل لي فإنها فانتته مع بعضهم وإن يقل من اشترى للشافع متى أردتها فإنني أدفع فإن مضت ثلاثة الأيام

ليس يزول حق طالب الشفيع من قبل عقدة الشراء يتركن أن ليس للشاري سواق وطرق وإن يكن أزيل بعد العقدة فإنها ثابتة لا تتدفع كمثل حكم في السواقي والطرق في ثمر لو كان ذا شراكة له شراكة بها قد يدلى يسأل من لذلك المال اشترى أو أنه يولينه قد طلب في ذا المبيع وحرثن واجنى لو كان لم يطعمه مما قد ذكر ترك اشتقاق وإجازة الشرا ثمارها وكان ذا ما علمه بأنه أخذها مشتقعا بنى فلا شفعة فيها أبدا جوازها في الجوهر الثمين ذلك محتاج فلن يعطى ولا وكان في النزع إليها لم يقيم من شفعة في ذا المبيع تتجلى إنك تستحقها إن تسأل والقول بالثبوت فيها يرسم شفعتكم عندي بلا ممانع لها إليك ولها لا أمنع فإنها فانتته في الأحكام

حتى يقول المشتري سلمت
أما الذى ما بينهم والواحد
والمؤمن الموفى أخو للمؤمن لا
وإن أتى يسأله كم الثمن
لكن يقول قد أخذت شفعتى
وإن يك الشارى لطالب الشفع
كأن يقل إنى اشتريت بما به
أو قال قد شريت وحدى وهو قد
أو قال إنى قد شريت مع أحد
أو قال قد شريت كل المال
أو قال بالحلول إنه اشترى
أو اشتريت بمكيل قال
ظهر الأمر خلاف ما ذكر
فسلم الشفع تلك الشفعا
وذاك عند الأكثرين إذ جرى
وحاصل الأمر إذا أخبره
أو كان عن سهو بغير ما وقع
فقال بعض العلماء مطلقا
وبعضهم يقول بالإطلاق لا
قال وقد قال جماهير السلف
إن كان ما أخبره للمشتفع
وإن يكن ضر أتى لجانبه
قيل وإن أنباه غير من شرى
ويترك الشفعة من مقال ذا
ومن تباع شفعة له وقد

وينطق الشفع قد قبلت
فالأحسن الوفاء بالمواعد
يغره ولا ولا قد نقلا
من قبل أخذها فتلك تبطلن
كم ثمن المال بهذى الصفة
أبدى خلاف ما به الأمر وقع
وقد شرى بدون تلك التسمية
كان اشترى لها وعنده أحد
وكأن قد شرى لنفسه فقد
وقد شرى البعض من الأموال
وقد شرى لأجل تقررا
أو وهبت لى بثواب حالا
مما على الشفع قد كان ضرر
لأجل ذا فلا فسوات وقعا
تسليم شافع على غير الشرا
من اشترى تعمدًا وغره
فسلم الشفعة من كان اشتفع
تقوته بذأ الربيع نطقا
تقوته وحقه لن يبطلا
منهم فتى عبد العزيز المنحرف
نفعًا تقوته ولو لها نزع
فلا تقوت وهو المأخوذ به
بزائد عما به كان الشرا
فأنته لو شاء لها أن يأخذ
قام لأخذ البعض منها وصمد

فإنها تفوته جميعها
وليس للشفيع أخذ أجرة
فإن يكن لأجرة قد أخذ
وأنزموه بعد ذاك الحال
وقال بعض إنه ليس يرد
وإن يكن وكل طالب الشفع
فسلم الوكيل للشارى فلا
وفى شفيع يترك الشفعا
أو أنه يعطيه شخصا آخر
تفوته الشفعة في المختار
لأنه أخرجه من بعد
وإن يبيع ذا أرضه وكان لم
وذاك قول واحد لنا أثر
قال ابن يوسف إمام العلماء
ومن له قطعة مال ولها
غباع ربعا شائعا لعمرا
فثالثا فربعا فالمشفق
فثانيا فهكذا مرتبا
وإن يكن في أول الأمر قصد
فياخذن ما إليه قصدا
لا ما يكون قبله والكل قصد
قيل وذا هو المقال الأظهر
ومشترى الأرباع إن تعددوا
كذلك إن أربعة لواحد
فيبدأ الشفيع حين ينزع

وتبطلان لأنه مضيعها
على تروكه لنزع الشفعة
شفعته باطلة لأجل ذا
برد للأجرة بالكمال
لكنه شفعته ليس يجرد
من يأخذن شفعته وينتزع
تبطل حيث خاانه وبدلا
حتى يبيع ما به قد شفع
من بعد علمه بذلك الشرا
وقيل لا فوات فيها جارى
ثبوت حق شفعة ورد
يعلم فلا تفوته إذا علم
لأنه بعدم العلم عذر
والظاهر الفوات لوما علما
كان شفيع يشفعن أصلها
وبعد ذا باع إليه آخر
إن شاءها يأخذ أول الربع
لها إلى آخرها مستوعبا
للثان أو لثالث من العقد
وما تلا لو أنه تعددا
أجيز فليبد بما شا من عقد
كذا روى القطب الإمام الأكبر
فللشفيع من أراد يقصد
باعوا كأن باعوا هنا لزائد
بأى أرباع أراد يشفع

ثم استحق نصف ما قد اشترى
للنصف من قطعة هذا وانطلق
مع مشتريها بالشرا المحقق
إلا متى استحقاقه قد حصله
وذاك من بعد انشرا قد ناله
فإنه يدرك شفعة به
من قبل أخذ المشتري واندرمت
بياع غير المستحق بثمن
بنفسه إذ عقده ما إن رسخ
مما به تنال أحكام الشفع
فإنه لا تدرك به الشفع
وإن يكن من قبله ذاك جعل
بعد على قول ضعيف قد زكن
به فلا شفعة بالكلية
فيما روى القطب الإمام المصلح
لأرضها ووزعت ذى الأسهم
صاحبه طرق بها توصلا
فباع منهم واحد ما ملكا
من قد تشاركوا لتلك البئر
ما كان قد بيع لغير بالشفع
في غم بئر إن يشا أن ينزعا
وما نه في الأرض شفعة تسم
أن ينقض البيع الذي كان وجب
جميعه يأخذه بالقيم
ولم تكن تدري حدود لهما

ومشتر لقطعة من آخر
فإنه ليس لمن قد استحق
إن يشفع النصف الذي كان بقى
في الحكم إذ لم تثبت الشركة له
وبعد أن قد حكموا به له
أما الذي ما بينه وربيه
لأنما شركته تقدمت
وذاك مبنى على صحة أن
وإن ذاك المستحق يفسخ
وحادث في الأصل بعد أن يبيع
كمثل طرق وسواق تتسع
لأنه من بعد بيعهم حصل
غيثفعن به ولو قد زال من
وقيل إن زال قبيل الشفعة
وإن هذا القول فهو الأرجح
والبئر بين شركا فاقترسوا
وكل واحد له صارت على
وفي غم البئر الجميع شركا
من أرضه ومائه لغير
فجاء بعض الشركا لينتزع
فإنما له بأن يشفع
يأخذه بما ينوب من قيم
وليس للشارى رجوع إن طلب
ويشفع الشفع للما والفم
وقيل إن تلاصقت أرضهما

فإن ما بينهما فيها الشفع وإن تكن قد قطعت حدود فلم تكن من شفعة بينهما أو بطريق كان أو ساقية في الأرض مثلما على البئر تقع بينهما أو قطع الجامود إلا بشركة تكون لهما فذا هو الموجب حق الشفعة

أحكام الشفعة

إن مات مشتر وكان ما انتزع فما على وارثه من شفعة إذ الشفع إنما ينتزع إلا إذا الشفع قد أحياها واستظهر الشيخ ابن محبوب إذا حتى يموت من لها قد اشترى كمثلما يدرك إن لم يعلم إلا متى تباع بيعا ثانيا وقيل يدرك الشفع لو علم وإن يمت من قبل أخذ مشتفع أحيا لها الشفع في الحياة لأنه مات وكان قد ملك وأنها تورث أيضا وتبع وقال بعض وارث الشفع لا إلا إذا الشفع في حياته وذلك قول عن أبي محمد لأن موته بلا أخذ ولا لكنما الصحيح فيما قيل

منه الشفع في حياته الشفع تدرك بعد موت ذاك الميت من مشتر إذا أراد يشفع والمشتري حتى متى أتاها لم يعلمن بالبيع كان نفذا فإنه يدركها متى يرى ببيعها وعقدها إذ أبرما أو ثالثا بعد انقضا زمان وكان لم يحيى وشاريها انعدم يأخذها وارثه وينتزع أو كان لم يحيى إلى الممات فهم كباقي ملكه الذي ترك وتوهبن على الصحيح المتبع يأخذها من بعد موت نزلا أحيا لها قبل انقضا أوقاته وافي بن عمار الكريم الأمجد إحييا كمن يتركها معطلا إدراكها كما مضى منقولا

فتورثن وتباع الشفع
قال وإن قلنا بأنما الشفع
فإن من لرجلين وهما
أو ورثاها منه بالأثلاث
في أخذها ما بينهم إن شاءوا
ثلث لواحد وثلثان هنا
وإن يسلم أحد الاثنين
فلذى قد كان منهم بقيا
ومشتر بيتا ومن قد شفعه
غمات منهم واحد فالشفع
وإن إليها واحد قد سبقا
من هذه الشفعة أتته فقد
من الشفعين اللذين بقيا
وإن يكن يسبق نحوها أحد
فالوارثون لهم النصف على
وإن إليها يسبقن واحد
وواحد من ذينك الحين
أما ثلاثة من الأرباع
ومشتر أرضا بها شفعات
من قبل أخذها وكل منهم
فهذه الشفعة ما بينهم
في مدة واحدة ومحضر
وإن هم تسابقوا فمن سبق
وبعضهم يقول إن من سبق
ومشتر ما يشفعه رجل

وتوهبن كل ذاك يقطع
تورث بل توهب أيضا وتبع
شفعته أو باعها وأذها
مهم على ذلكم الميراث
أن يأخذوها ولها قد جاءوا
للثان لا على الرعوس ما عفا
للمشترى نصيبه في الحين
نصيبه يأخذ هذه مستوفيا
اثنان أو ثلاثة أو أربعة
لن بقى من هؤلاء تدفع
من وارثيه فله تحققا
وإن يك السابق نحوها أحد
فإنه يأخذها مستوفيا
ممن بقى ووارثو من افتقد
ميراثهم والنصف للحي حلا
من وارثي ذاك الذى يفتقد
فربيعها للوارث المغبون
فهى لحي دون ما نزاع
لنفر ثلاثة فمساتوا
خلف وارثا متى يخترم
على رعوسهم إذا كانوا هم
تقدموا لنزعها من مشترى
لنزعها يأخذها وينطلق
ليس له منها سوى الثلث يحق
ثم الشفع بعد ترويجا فعل

بامرأة ومهرها قد جعلنا
وبعد ذا قام لأخذ الشفعة
قد علمت ذلك أم لم تعلمنا
فليس للمرأة فيه عوض
ويبطلن فعل شار كالعبد
إن أخذ الشفيع تلکم الشفع
ومشتر شفعة إنسان وقد
في أي أنواع من البر وضع
فللشفيع أخذها من بعد ذا
أخو الشرا عنها من الأثمان
قلت وذا مخالف ما وردا
موافق القول الذي قد نقلنا
وقد مضى القول عليهما كما
وإن يكن خلى لها من الشفع
ومشتر أرضا بعشرة وقد
وبلثين لها قد باعنا
بقصد أيا منهم يريد
فإن يكن من أول قد شفعا
وما أتاه ثالث والثاني
ورد كل منهم ما أخذنا
وفاتت الشفعة مهما قطعت
أو واحد منهم أباه قد ظهر
ومشتر نصف جنان وشرط
فبيع نصف آخر لآخرنا
قبل مضى أجل ثم قبله

نصف الذي له بأصل حصلا
فلا نصيب لها هنا للمرأة
وإن يكن للمشتري قد سلما
أي نصف مثلها لذاك يفرض
رهن وإسداق وبيع أذهبه
إذ الشرا من أول له وقع
صيرها لوجه ربنا الصمد
من قبل أن يأخذها من اشتفع
من ذلك الشاري وما قد أخذنا
يجعله في مثل ذي المعاني
في مشتر أرضا بناها مسجدا
له الإمام السامى أولا
رأيت من قبل ذا متمما
فإنها ماضية كما وقع
باع بعشرين لها على أحد
هذا فمن أراد الاشتقاعا
بما له أدى ولا يزييد
فعشرة له فقط يدفعنا
من الشرا قد صار ذا بطلان
حتى تصير للشفيع بعد ذا
عنه بوجه من وجوه منعت
أو مثله مشتفعا لما ذكر
من اشترى الخيار أياما تخط
بلا خيارها هنا قد ذكرا
شار لذاك البيع من قبل الأجل

فقال بعض العلماء للأول
وقال بعض منهم للثاني
إذ الشرا لأول لما يصح
كأنما انعقاده عند الأجل
وابن أبى سطة عنه ينقل
لعدم انبرام عقده ولا
بعد تقدم لعقد فيها
وإن رأى الشارى بهذى الأرض
فقال من يأخذها بالشفعة
فذلكم له وما للشارى
وللشفيع أخذها إن علما
ولا يضر ردها فالرد
وإن أقبال بائع من اشترى
من أيهم شاء إذ الإقبالة
ومن يقل بأنها فسوخ طرا
ولا يتم فسوخه إلا إذا
إذ الشراء للشفيع فرضا
إن كان قد ولى أخو الشراء ما
أو أنه قضى له فى دين
أى مشتر ومن له قد ولى
لأنما القضا مع التولية
ويرجع الشفيع ما قد انتزع
كان على المبيع من قبل الشرا
ليسر على البائع فى ذا الحال
هو الذى قد أخذنا لأثمانا

إن يشفع الثانى بعيد الأجل
شفعة أول مع الإمكان
إلا بعيد الأجل الذى اتضح
فكان للثانى اشتغاه حصل
لو قيل ليس يدركها الأول
ثانيهما حيث شراه حصلا
لكان ذا وجهها بها وجهها
عييا وشاء ردها بالنقض
أخذها بالعيب والنقص
بأن يردّها على الأدبار
بالمبيع بعد الرد كان منهما
ليس يبيع حينما قد يبدو
يأخذها شفيعها متى يرى
بيع على المختار فى ذى الحالة
فعنده تؤخذ ممن قد شرى
كان الشفيع قد رضى بفعل ذا
كذلك فى تولية وفى القضا
قد اشترى لغيره وتما
فالشفيع أخذها من ذين
أو مشتر ومن قضاه الأصلا
بيعان فى المختار عن أئمتي
بشفعة إذا بعيب اطلع
يزده على الذى قد اشترى
لأن من كان اشترى للمال
من شافع عند اشتقاق كانا

قال ابن عباد يردده على
لأنما الصفقة حين توقع
قلت ولو تكون للشفيع
لكنما الشاري اشترى لنفسه
فلو يردها الشفييع وقبل
إلا يكون البيع فيها منعقد
لذلك صار الرد عندي أجدر
أما إذا ما حدث الغيب لدى
واللشفيع أخذ تلك الشفعة
يأخذها منتزع للشفعة
ومشتر أرضا وفيها عملا
فانترع الشفييع بعده فهل
على الشفييع حيث أن من شري
أو أنه ليس له شيء وقم
لهة حادثة من بعد ما
مدركة من قبل أخذ الشفعة
والمشتري تعمد الأمر إلى
أما الذي من خارج به أتى
ليس بمبنى فإن ذاك له
وإن تكن لم تدرك الغل
في قول بعض والتي قد تدرك
فإنها تصير للذي اشترى
وأنها إن لم تكن ذي الغل
وحدثت من بعده والشفيع
فإنها للمشتري بلا قيم

من كان قد باع النخيل أولاً
فإنها لمن أتى يشتفع
صفقة ما قالوا من المبيع
أو للشفيع إن أتى بفلسه
من اشترى بعيها الذي حصل
فالمشتري له قبوله ورد
بأن يكون للذي قد اشترى
من اشترى فليس من رد بدا
والأرض إن لم يدر بالقضية
من مشتري المال بهذي الصفقة
مثل بناء أو كحفر جعل
يدرك شار أجر ما كان عمل
ليس بمعتد على ما حفرا
كمثلما لا يدرك المشتفع
قد عقدوا بيعاً لهم وأبرما
فإنها لمشتري للقطعة
إتلاف ما له بما قد فعلا
وقائما يعينه قد ثبتها
إن شاء أن يتركه أو ينقله
مع نزعه فالشفيع تجعل
مع أخذ شفعة هناك تملك
بقيمة تكون في يوم الشرا
مع عقدة البيع هناك تحصل
قد أخذت بعد دراك يقم
لأنها غلته كما رسم

لأنما الخراج بالضممان وإن يك الإدراك عند البيع وإن يكن ذاك الشفيع أفسدا ثم أتى يطلبها فيغرم وإن تكن ليست له من شفعة وإن يك الشاري أحل مفسدا أجزاه والشاري بحط قدر ما وإنما يعطى الذى قد أفسدا إن كان عالما بأن الشفعة وكل شيء يشفعه الشاري من قبل أن يشفعه مشتفع كغلة حادثة بعد الشرا والأرض إن فيها تغير وقع فإن يكن ذاك بإفساد جرى فإنه يجبر من قد أفسدا يدفع قيمة الفساد كامله وقال بعض إنه للمشتري كذا إن تغيرت بالشاري فإنما الشاري لذاك يجبرن وإن يكن ذلكم التغير بسمع أو مثل سيل جارف يخير الشفيع إما يأخذ لأنما الشاري بهذا التغير ما وإن يكن ذلكم التغير كمثلما إن تنبت البقول

في خبر لسيد الأكسوان فإنها تكون للشفيع في المال قبل شفعة لها غدا للمشتري وقيل ليس يلزم يغرم للشاري بدون مريه في المال من قبل اشتقاق وجدا أفسد عن مشتفع تقبدا للمشتري قدر فساد وجدا عن الشفيع أمرها تقطعا بماله اشترى من العقار فإنه له يصير أجمع مدركة من قبل أخذ قد جرى مع مشتر من قبل أخذ للشفع من قبل الناس كنقصان طرا لو كان للفساد ما تعمدا إلى الشفيع حيث إن العقد له ويجبر الشاري بحط القدر أو طفله أو مثل كالحمار بحط مقدار الفساد من ثمن من قبل الله العظيم يصدر أو بظلم أو بريح عاصف لها بكل ثمن أو ينبذ عليه تضمين وغرم لزما بزائد من ذاتها يصير في هذه الأرض أو النخيل

وذاك للشفيع يقفو الأصلا
من مشتر للأرض قد يصير
أو بينين الدور في ناديهما
إن كان ما ألقاه في ذى الصفة
من تلكم الأرض بذاك جئائي
من ليفها أو خوصها حبلا عمل
بدون أجرة على الصنيع
كحفره وانغرس للأشجار
جاء به من غير هذى الأرض
ما شاء بعد ما الشفيع أخذ
في تركه بقيمة وفي البقا
يخرج أو بقيمة يقيمه
نفوسة في هذه المسائل
لو نزع يفسده إن حصلا
أما الذى أخرج فليرده
فهو لربه بحيث يوجد
ينزع ما منه الفساد يظهر
قيمة موضع له قد استغلا
في هذه الأرض أو العيدانا
من خارج أو ما بأرض نبتا
إن كان ذا من خارج أدخلها
فإنها تموت حين تتنزع
من اشترى لفسلة أو نقض
بأرضه فيلزمه هنا
وقيمة المبنى ذا لن يجدا

أو قد نما ما كان فيها قبلا
وإن يكن ذلكم التغيير
كمثلما أن يغرس فيها
فللشفيع ذاك دون قيمة
من الغروس ومن البنساء
ومثل ذا لو أنه كان فتل
فإنه يصير للشفيع
لو أجرة أعطى عليه الشارى
وإن يكن كالغرس أو كالنقض
فإنه يخرج منه إذا
ولو أبى الشفيع أو ينفقا
وقيل للشارى الخيار فيه
وانقطب قال إن في نوازل
يؤخذ أن ينزع ما قد أدخل
لأنه هو الذى أفسده
إلا إذا الإخراج كان يفسد
وقال بعض إنه لا يجبر
لكنما عليه قد ناصلا
وإن يكن قد غرس الأغصانا
فللشفيع مطلقا كان آتى
وألزموا الشفيع قيمة لها
وذاك للضعف الذى فيها وقع
وإن يكن أخرج من ذى الأرض
فغرس الفسلة والنقض بنى
قيمة نقض غير مبنى غدا

أما الفسيل لازم أن يرجعه
وحفظه بالسقى أو يستغنيا
وهالك قبل اكتفاء يقع
في يوم إخراج وقيل المشتفع
في أرض مشتر كما قدمت في
وقيل بل يمسكها ويدفع
وإن يكن في الأرض شاريها زرع
من قبل أن يدرك ما قد زرعا
وللذي اشترى عليه بذره
وإن يكن لم يمكن المثل دفع
واختير أن الزرع للذي اشترى
والشرع في هذا لنا قد سهلا
لا مثل غيره من الأمور
وجاء إن الزرع للذي زرع
يحسب بالأشهاد والأيام
كذا يكون الزرع للشارى إذا
بعد دراك الزرع إذ صار غلل
وما بهذى الأرض مما زرعا
إلا إذا أدرك ما كان زرع
فإنه للمشتري بقيمة
ومشتر شفعة اثنين وما
حتى توفي واحد منهم وقد
فإن من كان بقى لا يلحق
ومن غدا مشاركا في قطعة
ثم إلى الشريك بعد ذا رجع

إلى مكان كان منه نزع
في ذلك المكان حيث ألقيا
قيمته إلى الشفيع ترجع
يمسك للغروس حيثما تقع
نوازل يرفعها القطب الوفي
قيمتها الشارى لمن يشتفع
وبعد ذا أخذها من يشتفع
فإن زرعه لمن قد شفعا
بالمثل إن أمكن ثم حصره
قيمته له كمثما تقع
بدون قيمة ومثل قد يرى
وفي الذى كان له قد مائلا
لطفنا من المهيم القدير
لكن كراء الأرض للذى شفع
من يوم زرعه إلى التمام
كان لها ذاك الشفيع أخذا
وهى تكون بالضمنان لا جدل
يوم الشرا فللشفيع رجعا
من قبل أن يشفع فيه المشتفع
يوم الشرا تعطى لرب الشفعة
كانا لها بطلب تقبدا
صار لشار يرثه الذى عهد
لشفعة ولو أتى ينطلق
فباع منها نصفه بعشرة
فقال لى نصفك بالعشرين بع

فإنه يشترط أن يبيع قطعة له بوجه حق حتى إذا وقت البيوع أنا من الشفيع أن يجي فيطلبها يدركها في الحكم إن فيها رغب بما عقيب البيع قد كان دخل للبيع صار سابقا تبدي شفيعته للمشتري وما طلب شفيعته ومشتريها أملك نفوسه يرفعه القطب الولي أو باعها بثمن مقدر لرشوة إذ خاف منه الغير فشفعة الباقي تلك مذهبه قلنا شفيعا مثلهم لن يحرم فيما له قد ورثوا من شفعة في سهمه أراد أو تولى فليس فيه شفعة لجار رؤيته أو يبلغن الأجل به اشترى من كل عرض علما فليأخذ قيمتها أو مثلا صحيحة ليس بها اعتلان لرشوة على اشتفاع نفذا لكي يجيزها كمثلمما أتت شفيعته فذو الشراء الأول من ثمن إلى الذي قد شفعا

فأسعف الشريك فيما سالا ورجل مع رجل قد اتفق وقد تقاطعوا هنا الأثمان أعطى له القطعة منه هربا فصاحب الشفعة إن لها طلب ولا تنال شفعة لمن سأل في ملك شافع لأن العقدا والشركاء إن يكن بعض وهب فمن بقى منهم فليس يدرك بوجود هذا القول في نوازل وإن يهب أحدهم للمشتري أو كان أعطاه عليها من شري على وجوه البيع أو على الهبة إذ صار ذاك المشتري لأجل ما وما لبعض من أهل الشركة أخذ ولا رد يكون إلا والبيع مهما كان بالخيار كذاك ما يخبرن فيه إلى وإن يرد بائع للشار ما لأجل عيب فيه قد تجلى وتلكم الشفعة فيما قالوا ولا يصح لامرئ أن يأخذا ولا على مضره قد ثبتت وإن يبيع مشتفع لرجل يطلب ما كان له قد دفعها

فتلكم الشفعة غير مبطله
للثان يستأديه فيما يدفع
فتلكم الشفعة قالوا تبطل
أو قام بالإنكار للمضجرة
فيدركانها عليه إن قدم
أكثر من مدتها إذ هربا
من أخذها إلا حصول الغيبة

وهو الذى باع فإن لم يعط له
وقال بعض العلماء يهرع
فإن يكن لم يعطه ما يبذل
ومن يكن أحيا طلاب شفعة
على الذى يهرب منهم والحكم
لو ذلك الهارب قد تغيبا
إن كان لم يمنعهما فى المدة

دعاوى الشفيع والمشتري

بعت بألف لك من دينار
إنك لى بعت بنصف الألف
بحجة فيشفعن الشافع
لا ما به أقر مشتري القطع
لأنما قول العدول أجدر
يجب أن يدفع ألفا حضرا
إذ قول شاربه بذاك قد وقع
وقال إن حسنه لا يختفى
للمشتري الأثمان حين ينتزع
لخبر عن الرسول من مضر
من الشهادات عليه إن بدا
شريت منك أصل هذى القطعة
فالقول للشارى مع اليمين
يخلف بالمهمين السميع
أزيد من خمسين كان ذكرا

إن قال بائع لذاك الشارى
وقال شارى المال بعد الوصف
واتضح الذى يقول البائع
بقيمة بها أقر من يبيع
وذاك غيما قد رآه الأكثر
من قول شار ولأن من شرى
وبعضهم يقول بالنصف الشفع
والقطب قد حسن ذا القول الوفى
إذ الشفيع إنما قد يدفع
فليدفعن إليه ما به أقرر
بأن إقرار الفتى خير عبدا
وإن يقل من اشترى بمائة
وقال قد بعتك بالخمسين
وألزموا البائع للشفيع
بأنه لم يقبضن ممن شرى

فإن يكن أقسم هذا وطالب
فهو له لأنما الشارى أقر
وإن يكن من اشترى قد ادعى
إن المشرا بأربعين انعقدا
فقل إن القول قول من غدا
وجاء في قول لبعضهم رفع
فإن أتى الشارى ببيان بالمائة
وإن يخالف للجميع البائع
فإن يكن بينة قد أحضرا
وما له على الشفيع إلا
فيقبل قول من قد اشترى
مع طالب الشفعة في كمية
ولا بيان للشفيع هاهنا
والشفيع بعد ما أن يحلفا
يأخذه بما ادعاه من شرى
ويأخذه شافع بما أقر
وقيل إن القول للشارى إذا
وإن يقل طالب تلك الشفعة
وجحد الشارى لذاك بينا
وليس يكفي هاهنا نقل الخبر
وإن يكن ليس له بيان
بأنه لم يشتر من بعد أن
إلى المبييع فيرون موضعه
وإن على جحدانه الشارى حلف
أو الذى حلف من قبيل

بقية الحق الذى الشارى نسب
بمائة فليدفعن كما ذكر
بمائة ويدعى من شافع
ووافق البائع منهم واحدا
موافق البائع فيما حدد
بأن فيها القول قول المشتفع
يأخذها من شافع مستوفيه
ومائتان قال هذا الواقع
فالمائتين يدركن ممن شرى
ذى المائة التى ادعاهما قبلا
مع يمينه إذا تناكرا
أثمانهم ونوعه والصفة
لو أنه بخبر قد بينا
من اشترى الخيار فيما وصفا
أو يتركه إن يكن تقهقرا
إذا أبى الشارى اليمين وفقر
لم يدعى ما يبعدن عن مثل ذا
للمشترى قد اشترى شفعى
مشتفع شراء بأمننا
إن جحد الشارى الشرا وما أقر
فتلزم المشتري الإيمان
يرسل قاض من له قد أئتمن
إذ يحلفن له يميننا قاطعه
ثم أتاه شافع ثان عرف
فما له عليه من سبيل

إلا إذا ادعى عليه الاشترا وإن يكن قد جحد التبايعا كلاهما فما لمن قد شفعا ولا له عليهما أن يرفعها وإن يكن من في يديه وقعها بأنه صار له تبرعا وقال قد صار إليك المشتفع فالقول في ذلك قول من غدا فُقيل بالإطلاق يحلفن قسم أو أنه بالنوع من ذاك العوض وقيل بالقيمة يشفعن إذا أى إن من يملك هذا الأصلا وإن يقل من اشترى للمشتفع فما له على الذى قد شفعا وإن يكن قد ادعى من اشترى عند جواز شفعة أو قد قطع أو من ثمار للمبيع أطعمه ونحو ذا مما يفوت الشفع لو أنه بخبر لأنمما فى بطل حق صار لا انتقالا لطالب الشفعة مما لزم كذا إن ادعى الشفع أخذا يقول ما أخذت شيئا فهنا بذلك الأخذ ولو بالخبر وليس للشفع أن يجردا

بعد يمينه الذى منه جرى أخو الشرا ومن يكون بائعا عليهما من حلف فيما ادعى لحاكم لأنه محض ادعا ذا الأصل جاء بمقال وادعى ولم يكن بعوض قد وقعها بعوض ليأخذن للشفع بيده الأصل الذى قد حددا وقيل إن على الشراء يتهم ولا اشتفاع بعد هذا ينتهض لم تجر عادة لهم بمثل ذا يعطى لمن صار إليه المثلا إنك للغير تطالب الشفع من حلف لأجل ما قد ادعى أن الشفع قد أجاز للشرا من بعد عقد البيع عنه للشفع من بعد ما اشترى وكان علمه فيلزم الشارى بيان ما وقع ذلك دعوى منه قد تحتما ملك والإفاليمين حالا ويشفعن بعد ما قد أقسما وأنكر الشارى وقوع مثل ذا يلزم من يشفع أن يبينأ أولا فتلزم اليمين المشتري من بعد ذاك شفعة بالابتدا

لأنه أقر أنه اشـتـتـفـع
وجاء في التاج وإن رد الحلف
قال وإن أراد شاري المال
بأنه لنفسه ذا يطلب
وماله بأن يوليها أحد
وإن أتى من اشترى مدعيها
أو أنها قد وقعت لديه
أو أنه بدون تعويض أقر
أو بالقياض كان قد حصلها
فإنه يلزمه أن يحلف
وإن يكن ذاك الشفيع شغلا
حتى مضت ثلاثة الأيام
فتلك لا تقوته مع بعض
وكل ما أحق الشراء يدعى
من كل ما يبطل أخذ الشفعة
إن شاء أن يحلف هاهنا حلف
وإن أراد أن يرد الحلف
على الذي يراه من قد حكما
وكان فيه القطع للأحكام
وهذه الشفعة أمرها يصدق
فلا يجوز الخدع والكتمان
وإن يعارض الشفيع البائع
يقول ما بعت فإن من شفيع
ثم ليبين أخذه بالشفعة
فإن أتى بذلك البيـان

ومرتين ليس توقع الشفيع
على الشفيع يحلفن كما وصف
من الشفيع حلفا بحال
لا لسواه فعليه يجب
قبل أداء الثمن الذي يحد
بأنه كان لها قد أعطيا
من ربها صدقة عليه
له بها بل محض إقرار صدر
فطلب الشفيع يأخذن لها
له يميننا في الذي قد وصفا
بطلب الأثمان كي يحصل
ولم يقربه على التمام
وكان بعض بالفوات يقضى
على الذي يطلب أخذ الشفيع
فللشفيع الأمر في الألية
وأخذ الشفعة حالا وانصرف
على الذي قد اشترى فليحلفا
يجوز من دعواه إذ تكلم
بينهما والفصل للخصام
فتمن الأنظار فيه يستحق
فيه ولا التدليس والأدهان
من بعد ما إن يأخذنها الشافع
يبين الشراء كيفما وقع
من مشتر لها على الكيفية
فلاشتفاع ثابت الأركان

وذاك إن كان شهود النزع
قيل يخبرون قبلا بالشرأ
وعكس ذاك الأمر أيضا جائى
غير شهودها فليس يجب
ملو أتى بشهادة الشفعة
وشفعة البالغ ليست تبطل
ما يبطل الشفعة والخلف ورد
وقد تنامى قولنا فى الشفعة

والاشتراء اتحدوا فى الوضع
وثانيا بأخذ شفعة جرى
وإن تكن شهود الاشتراء
عند أدائها بأن يرتبوا
قبلا لجاز فى أدا الشهادة
إذا أبوه عند شار يفعل
فى الطفل والفوات قول معتمد
فالحمد لله العظيم المنّة

فالراهن الذى يجوز فعهنه
 ذاك الذى يباح فى الرهان
 وإن تكن إباحة التصرف
 أو بإجازة ولو تـكـوـن
 كمثما أن يأذن لعامر
 فى حق ناصر عليه أو على
 وجاز للخليفة الرهن وإن
 من مال من خليفة عنه استقر
 بقدر حق كان للمـرتـهـن
 إلا إذا لم يجدن رهانا
 وإن يكن بزائد قد رهنا
 فإنه يضمّن ذاك الزائدا
 إلا إذا مات من كان رهـن
 وما لمن من مال غيره رهن
 بأنه ليس على من ارتهن
 بل يتركه على الأصل هنا
 ضاع بما فيه من الديون
 فى زائد مما يساوى ما وصف
 ويضمن الراهن ما يهلك من
 إن شارط الراهن للمرتهن
 وإن يكن خليفة مرتهنا
 يشارط الراهن أن لا تلزم
 وإن يكن عليه ذا لم يشترط
 ولا يصح الرهن من ذى جنّة
 مميزا والعبد كالسـفـيـه

فى المال طرا عقده وحله
 تصرف منه وفى الأثمان
 بمثل توكيل خلافة تقى
 من بعد ما إن تقع الرهون
 أن يرهّن من ماله لناصر
 عامر أو غيرها من المـلـا
 خليفة لأخرس ذاك يكن
 لجاب نفع المال أو لدفع ضر
 لا زائد عن حقه المعين
 إلا بما يزيد عنه كـانـا
 بدون ما ضرورة تلجى هنا
 إن ضاع لو بما من الله بدا
 بدون أسباب بدت من مرتهن
 توقع شرطا بينه والمرتهن
 ضمان آفة تصيب ما رهن
 من كونه إذا ضياعه هنا
 لذاك لا يعقد للرهنون
 خشية أن يصيب ذلك التلف
 ذلكم الرهن لدى من ارتهن
 فى أنه ليس عليه إن منى
 لمن خليفة عليه كونا
 عليه آفة تصيب ما رهن
 يضمّن من أمواله ما قد سقط
 ولا من الصبى دون مـرـيـة
 ممنوع رهنهم نـفـيـه

وان يقع منهم فيوقفن على وإن يكن عن قبض رهن قد عرض فأسوة فيه جميع الغرما ومن تكن أحاطت الديون لماله وفعله فيه يصح وغير ذاك الفعل ما لم يجبرا وأخذ الرهن كمثله الراهن منعاً وتجويزا وكونه عقلاً وذلك المرهون ما قد عيننا وخالف المرهون فيه وهو ما وحل فيه للذي قد رهننا وقبله لابتعد ما كان رهنا كذا مع مسلط عليه من جانب الراهن والذي ارتهن وكان مقبوضاً ولما يمتنع كأن يكون بكراء مكثري من قبل ذاك وإذا تقسرا رهن الذي يعلقن بذمة من قبل قبضهم ولما يثبت مع بعضهم لأن ذاك ليسا بل ذلك الطلاق حق رتبنا وتلكم الشفعة حق يلزم إلى الشفيع له تسليماً وأنه إن أجل الدين انقضى ولا يفوت ذلك التطليق إن

تجويز أوليائهم إن حصلاً هناك عارض لهم وما قبض لأن قبض الرهن شرط علماً بما له جاز له الرهون كالبيع والشراء إصداق وضح عليه هذا الفعل حاكم الوري في وصفه بدون ما تبين وبالغا تصرف منه يحل في خارج وجاز بيعه هنا يكون من وصف الديون لزماً تصرف في حال رهن كونا وقرر المرهون عند المرتهن حرزا وبيعا بعد ذا يمضيه كليهما ذلك الأمر يكن ذاك بحق كان للغير وقم معلقاً أو بارتها ان آخر هذا فلا يصح في قول الذري كمثله شاة سلم والسدية رهن طلاق لا ورهن شفعة معيناً في خارج محسوساً في ذمة الزوج إذا ما طلبنا على الذي قد اشترى يسلم وبعضهم أجاز رهنها فيهما يطلقن مرتهن وقد مضى أخره من بعد وقت قد زكن

وأنه إن لم يكن لهم أجل
وحينما طلق ذو الرهنون
وصار بائنا طلاقها ولا
والرهن للشفعة ليس يقبض
فإن يبيع فصاحب الشفعة إن
فإن لها يرهمن بعد ما زكن
يأخذها من بعد هذا الحال
لو لم يكن فيما يباع مشترك
فإن يكن قام إلى أخذ الشفع
وإن يكن لم يطلبنها أولا
فإن دينه يقال بطلا
والقطب قال إنه لأجل ما
من عدم صحة لرهمن ما غدا
يشترط التعيين والتحقيق
ثم جواز بيعه وما وقع
فلا يصح قبضه فلا يصح
والخلف في بيع الطلاق قد وقع
وما يجوز بيعه يجزور أن
ومن سوى الغالب رهنك التمر
في الحيوان فهو جاز إن يبيع
ولا يجوز رهن ذاك أبدا
ورهنه فيه خلاف فنقل
وغيه قول بالجواز بيننا
ومنع الشيخ فتى عثماننا
قال لأن الحيوان يذهب

فحينما شاء طلاقها فعل
تخلص الراهن من ديون
رجعة دون إذنها إن حصل
إلا عقيب بيع ما قد يشفع
أراد رهنها له أن يرهمن
فإن من كان لها قد ارتهن
بما لنفسه من الأموال
أو في سواق أو طريق قد سلك
تخلص الراهن من رهن ووقع
حتى تقوت أولها قد أبطلا
لأنه أهمله وقيلا لا
يذكر فيما قبل ذا تقبدا
في ذمة للغير كان وجدا
في خارج والقبض شرط يصدق
في ذمة فذاك غيه ممتنع
بأن يباع حيث إن لم يتضح
وهكذا في البيع أيضا للشفع
يرهمن غالبا بلا عكس زكن
في شجر والصوف أيضا والوبر
ويقطع قبل زيادة تقبض
والحيوان بيعه حل غدا
عن ابن زيد فيه تكريه حصل
وهو الذي الأخذ به تعينا
أن يعقد وافى ذلك الرهانا
ويرجع من دائما ينقلب

قال أبو محمد والأكثر
لو كان عبداً وأجازته الأقل
أولى وأقوى عندنا في الحجة
ورهن ما بالبطن منع للغرر
لو مدركاً قد كان ذلك التمر
وقد حكى القطب عن الديوان
يقول كل ما يباعه يجل
وكل شيء يبعه ممتنع
ولا يجوز رهن مصحف ولا
وإن ذين لا يباعان كما
وجاز أن يرهن ما يفضل من
بإذن رهن وإذن المرتهن
أو أجل من بعده لا قبله
إلا إذا ما باع ذاك الأول
وقبضه يكون عند الأول
فيتبع المرتهن الأخير
وقيل لا يجوز رهن الفضل
فإن هم قد فعلوه بطلا
وجدد الراهن للرهنان
وقال بعض بجوازها وإن
ومن يقل بأول فما ذهب
من مال ذاك الأول المرتهن
فإنه من مال ثان وذهب
إذا هما ما اشترطا الذهابا
وإن يكن في ذلك الرهن حصل

منا على المنع فذاك يحجر
قال وقول من أجاز وأحل
كذا رواه القطب للأئمة
كذلك أيضاً ثمر على الشجر
لعدم القبض لما كان ذكر
بأن بعض العلماء الأعيان
فرهنه كذلك أيضاً ما حظل
فرهنه كذلك أيضاً يمنع
مدبر وانحل قول نقلاً
علت فيما قبل ذا تقديماً
رهنهم عن حق من قد ارتهن
لآخر بالأجل الذي زكن
إذ أنهم لا يعرفون فضله
مقدار دينه الذي قد يحصل
فإن يكن عن أول لم يفضل
راهنهم بماله يصير
لو كان ذاك عن رضاء الكل
عن أول وآخر وأهملاً
لم يشأ منهم بعقد ثانى
لم يرض من في أول قد ارتهن
من ذلك الرهن فإنه حسب
وما يزيد من ذهب بين
حقهما إن كل رهنهم عطب
على أخى الرهون والتباً
فسخ مع الأول منهما وحل

أو أبرأ الأول من حق وقسم
فالوقف هل حق الأخير حصلا
أولا يكون فيه واستحسن في
بأن مال الثان في ذا الفضل
وإن يكن أرهن شخص لرجل
وزاد بعد ذلك رهنا ثانيا
وقيل إن ذلك كله بطول
وذلك الأول ثابت وقسم
ويثبت الأخير من هذين
وفي الديون المتخالفات
حلت هنا آجالها أم لم تحل
ورهن مصحف سلاح حرما
إلى كتابي وإن معاهدا
في كتب العلوم خلف قد رفع
وقد رأى القطب إمامنا الأجل
وراهن عبداً عليه الحد
فإن يقيم عليه حده فله
كذا جدار مائل كذا الشجر
وراهن ما كان مشرفا على
قال الثميني وشرطنا بشأن
أولا فيشبه الربا ما قد فعل
وجاز رهن الجنس في الخلاف
كمثل رهن قطع من فضة
وقطع من ذهب كذا الحلي
وجاز رهن الجنس في الوفاق نو

لراهن أو عنه حق موضع
فيما يكون بعد ذلك فضلا
صورة غير الانفساخ المنتفى
باق بحاله كذا في الأصل
في دينه رهنا وللهن قبل
في ذلك الدين فجائزان
وقيل بل هذا الأخير منبطل
قيل بأن الأول الذي فسد
يكون رهنا واقعا في الدين
يجوز رهن واحد إن ياتى
أو حل بعضها وبعض ما وصل
والخيل والعبد الذي قد أسلما
وبيعها له حرام أبدا
إن ترهنن لهم وإن تباع
بأن في ذلك تكريها حصل
وما درى بما هناك يبيدو
يذهب من مال الذي قد ارتهن
إن كان مائلا وبعد ذا انقعر
هلاكه فجائر إن قبضوا
يخالف الرهن الذي فيه رهن
في الجنس والمزيد أيضا والأجل
مع أكثر الأعلام والأسلاف
والحلي في الدراهم النقيصة
منه بدينار مسكك جلى
وافقه من كل وجه قد رأوا

واختاره الشيخ أبو العباس في
ولا ربا في ذاك عنده بدا
فإن تقضى الأجل المعين
إن يكن الراهن لما يعرض
وإن يكن في ذاك فضل بائن
والقطب قال إن في ذا يقع
فأحسن الأحوال أن يبيعه
وجائز للاب رهن مال
لكنه إن بيع يوما أو ذهب
وراهن شيئا ولما يدخل
فمقدمة الأول فيه كافيته
قال ومن رخص في تأدية
من قبل ما إن يفعلن الموجبا
فظاهر الأمر بأنه هنا
بأنه يبقى على الرهن بلا
وأول القولين فهو المرتضى
قال وإن تناهوا فيه فخذ
وصح رهن مال غيره بلا
إذا أجاز مالك المنتقل
لأنما القاعد في المنتقل
لأنما القبض دليل حصل
وإن يكن أقرب من قد ارتهن
بأنه ليس لمن قد رهن
ثم العروض جائز أن تشتري
تعرفها لغيره من قبل ذا

جامعه فيما روى القطب الوفي
لأنه ليس ببيع وجدا
يأخذ ذلك المرتضى
أو نائب كمثل أو يقبض
فالفضل منه يأخذنه الراهن
شبهها لغلق الرهن وهو يمنع
بمثلته نقدا ولا يضيعة
طفل له لو كان ذا أموال
فإن غرمه لابنه وجب
في ملكه وبعد ذاك دخلا
لكن يعيد الرهن فيه ثانيه
كفارة تكون أو تباعة
لها وقبل أن يجيء السببا
يرخصن في الذي قد رهنها
تجديد عقد غير ما قد فعلا
فيما رأى القطب الإمام وقضى
يجوز ذا والرهن بعد ينقذ
إذن إذا ما كان ذا منتقلا
من بعد ذاك فعل هذا الأول
من في يديه في مقال الأول
للملك من هنا مضى ما فعلا
بأنه يعرف ما كان رهن
فالرهن باطل لأجل ما عنا
من يد إنسان لها قد قهرا
إن لم يكن ريب وإلا فأنبذا

أما الأصول فإذا الأصل عرف فإنه عن حكمه لما يزل بالبائع أو إجارة أو بهبه من ثم قالوا لا يباع ذلك إلا إذا بائعه كان على أما الذي يبيع بالوكالة فما له يبيع ذاك إلا بأن يقول إن ذا ملك خالف في البيع أو أنى له مأمور ويوقفن إن بيع أو إن رهنا وغاصب شيئا وسارق فلا في يده من ربه ما لم يكن ثم يعيده ولا ينقل من وهكذا ما كان موجودا بيد بكوديعة أو العارية ليس يصح الرهن أيضا فيه ونائب المالك أيضا يغنى إذ الأمانات لرهن قيل لا كذلك المضمون ليس ينتقل قال الإمام القطب لكنى أرى مع الذى في يده ذاك غدا إن لم يكن مع ذاك خوف وقعا والشرط فيه القبض أيضا في اليد فالقبض في الذكر وفي نص الخبر وقد روى أيضا عن الديوان

لأحد كان بوجه من سلف إلا إذا تعرفه كيف انتقل أو أى وجه من وجوه مذهبه إلا بنسبة لمن قد ملكا بيع له خليفة قد جعل كالأمر أو يبيع بالدلالة بنسبة لملك تولى وإننى لنائب عنه أقف أو أننى وكييله أصير حتى إذا ملكه قد يأذنا يصح أن يكون رهنا حصلا يقبضه ربه على وجه زكن ضمان غصبه إلى رهن رهن مرید الارتهان قبل ذا وجد أو بقراض كان أو أمانة أو يقبضه ربه لديه ثم يردده بوسم الرهن تنتقل قبل قبض عقلا أمانة من قبل قبض فيه حل جواز رهن كل ما قد ذكرنا كان بغصب أو أمانة بدا ولا مداراة ولما يمنعها ليس بمنوع بحق أحد شرط فلا رهن بلا قبض صدر قد أجمع الناس على الرهان

أن الرهان لا تجوز أبداً وبعد ذلك اختلفوا واقتربوا وأجمعوا بأن كل ما دخل وراهن شيئاً يحيط العلم كعروة الطعام أو كرزمة ومن غدا مرتها لدار وقد أقرب بعد ذلك من رهن لو لم يعاين الشهود الأمان وإن يكن الراهن للقبض جحد وكانت الدار مع الذي رهن فإنه يقضى على من رهنها وتدفع لمن غدا مرتها لأنه بالرهن كان قد أقبر قيل وإن ذا هو المختار خير من الشهود في كلام ومنع الحبر ابن عباد الفطن بمقتضى إقراره قد رهنها حتى يصح أن تلك الشهدا غمن يقول بالمقام الأول شرط تمام فالرهن تلزم فيجبر الراهن أو من وهبها ومن يقول إن ذلك القبض لا يلزم الراهن ذلك الرهن ما فإنه لو رهنهم قد عقدا فصاحب الرهن له التصرف

إلا إذا ما القبض فيها وجداً في القبض ما صورته تحقق في يده فإنه قبض حصل به كذا الروية ثم الفهم من الثياب جاز دون مرية أو غيرها كمائط أو غار بأنه قبضها من ارتهن للقبض فالإقرار ثابت البناء يوم خصامهم وقد أبدى اللد أو واهب يوم الخصام والمحن كواهب يسلم الدار هنا أو من له قد وهبت قبلا هنا والأصل في المرهون قبض مستمر من قولهم فإنما الإقرار يروونه لسيد الأنعام ثبوت قبض هبة وما رهن ومثل ذلك واهب تبينها قد عاينوا للقبض حينما بدأ يقول إن القبض في الرهن الجلى بالعقد كالهبات حين تبرم بذلك الإقباض جبرا لو أبى شرط لصحة غداة يمضى لم يقعن قبضه متمما ولم يكن هناك قبض وجداً فيه بكما يشا لا يوقفه

وهكذا ما كان كالمبيعات
ومن يكن للنحيوان مرتهن
من العقود حكمهن آتى
فساقه جاز على قول زكن

قبض الرهن

وصفة القبض ففى المنتقل
وفى الأصول فهو أخذ مرتهن
مفتاح الرهن إذا الذي رهن
كذلك إخراج أجير من رهن
إن كان محتاجا إلى استتجار
وغنم ترعى فهذا قبض ما
وكل ما لم يك ذا مفتاح
فإنما إقباضه ممن رهن
ومن يقل بذا فلا يجبر قط
لصاحب الشركة أو سواء
لعدم صحة لقبض فيها
وذلك مع من يشرطن فيها
وجوز الرهان للشريك في
أمكنة القسمة أم لم
في سبعة فيها شريك قد زكن
على الشريك أنها تكون مع
وإن يكون السهم للشريك مع
فإن ذلك لا يجوز أبدا
لم يك كله بحق ثابت
كذا زوال رهنه الصحيح

بأن يكون بيد هذا يلي
ومثله مسلط ممن رهن
كان كدار وبيوت للسكن
منه وإدخال أجير لم يكن
كقطعة تسقى بماء جارى
كان على الوصف الذى تقدا
وذا أجير ناظر الصلاح
تخليه ما بينه والمرتهن
رهن جميع التسميات حيث خط
فى الأصل والمعرض متى أتاه
كذا العطايا حيثما تلفيها
قبضا مع الإعطا متى يوليها
أصل وفى العروض بعض السلف
فمن يكن سهما له قد رهننا
واشترط الراهن حينما رهن
مرتهن أو مع مسلط تقمع
مرتهن محض أمانة وضع
لأنما القبض الذى هنا بدا
بل بعضه قد كان بالأمانة
بغير حق واضح صريح

لا يبطل الرهن كغصب ما رهن
فإنه إن رجع الرهن يعمد
وجاز للشريك رهن نسيمه
من الأصول لا من المنتقل
لأنما قبض الأصول حققا
فصح قبضه لبعض ما رهن
إذ رفع المالك عنها لليد
وذلك حال بخلاف المنتقل
وذا هو المختار فيما نقلنا
وجاء في المنهج من ذلك ما
قال وفي رهن المشاع اختلاف
يعنى به التسمية التى هنا
فأسوه بالبيع فى هذا الحال
أهل الحجاز وكثير علموا
ويمنع البعض لهذا الصفة
قال وذاك مذهب الشيخ أبى
لأنما القبض به تعمدا
وقال فى الأصول ليست ترهن
وقيل عقده مع التسليم له
وأكثر الأقوال قبضه يحق
وقيل إن القبض فى الرهان
منعاً وتجويزا وإن القبض
مجرد التخلية الذى عهد
وذلك فى الأصل معا والمنتقل
وإن قبض الرهن باليدين لا

من يد من كان له قد ارتهن
بحاله الأول وهنا منعقد
وهكذا غير الشريك نلفيه
وذلك لاختلاف قبضه الجلى
رفع يد عنهن ممن سبقا
وذا هو التسمية التى تكن
كالكل إذ يرهنه لأحد
وقد مضى بيانه فيما نقلنا
لنا الثمين الثمين ابن جلا
يبين الحق وما يجلو العمى
وهبة المشاع من قد سلفا
أجاز ذاك بعضهم مينا
وكان قد وافق فى ذا القول
من غيرهم من سلف تقدموا
والمنع أيضا قول أهل الكوفة
مالك ترو به صاح الكتب
لغير ذى الشركة لن يعتبر
لأنما القبض لها لا يمكن
قبض فيكفيه إذا ما فعله
حوز وإخراج لعامل سبق
والقبض فى البيع هما سيان
فى بيعهم وفى الرهان أيضا
فذلك قبض فى الجميع إن وجد
كليهما كذاك عن بعض الأول
يشرط فى الذى غدا منتقلا

وكل ما أكرى لغير المرتهن
ومثل ذاك العبد أيضا والبقر
وذلكم لأجل منع ما ترى
وبيعه ممتنع كالهبة
وهكذا إكراهه أيضا هنا
أما الذي يجعل فيه رهنا
معينا كان كمثل العارية
أو لازما في ذمة قد كانا
وكفء للإجارات جعل
والصدقات وضمان المال
وذاك مع تعيين كم الأرض
فإنه لو لم يكن قد عينا
كمثلما أن يرهن في الأرض له
كذا يحوز الرهن في الحمالة
ونحوهن وكذا في القرض
والسلم الخلاف فيه قد رفع
ويمنع الرهن في أنواع
عارية كذا قراض قد وصف
وفي ضمن الوجه إذ ليس يصح
ويمنع الرهن في المرهون
فالرهن منهما هو الأول لا
فالدين لا يذهب حينما ذهب
فإن يكن قد باع ذاك الأول
وقد قضى منه الديون جاز إن
فإن ذاك الأمر ليس يلزم

كمثل دار وبيوت للسكن
فلا يجوز رهنه ويعتبر
بحق من كان له قد اكرى
وهكذا إصداقه لامرأة
لغير من كان له مرتها
فإنه المضمون من أموالنا
يشترط ضمانها والتأديه
كثمن البيع أين باننا
وهكذا أرش جناية فصل
كذا التباعات بكل حال
كذا الصداق وسواه يمشى
لم يحكم فيه بالرهن هنا
من قبل أن يكون قاض فصله
وهكذا يكون في الحوالة
جوازه على مقال بعض
أجازه بعض وبعضهم منع
أمانة كمثل الاستيداع
إذ لا ضمان في الجميع بالتلف
عليه تضمن على القول الأصح
ولو أحاط الدين بالرهنين
ثانيهما ولا الذي له تلا
ثان وثالث ونال العطب
وثانيا وثالثا قد جعل
توافقا ودافع لما رهن
عليه عند حاكم إذ يحكم

فالرهن إنما يصح أن يخط
والرهن ليس في ضمان المرتهن
وقيل ليس في ضمانه عرف
في المال مهما كان مضمونا فقط
وذاك بالإطلاق عنهم قد زكن
حتى يلاقى في يديه للتلف

عقد الرهن

إذا أراد المتعـاملان
فليأتيا بشاهدين وليقل
له كذا على من حق حصل
شهر كذا وأننى رهنـت لـه
بكلها وكل ما فيها حصل
أو بعده وإن وقت البيع له
وبعد ذاك ينعم المرتهن
ما قد ذكرناه ومن قد رهنـا
وصح رهنهم وإن لم يقل
ولا مع الشهود لكن إنما
مضافة الإنكار ممن قد رهن
والرهن في العروض لا يحتاج له
وإن يكن يرفعه من ارتهن
فإن يكن من موضع تحول
من بعد ذا فجائز والبعض قد
إن قـام من هذا المكان الأول
وإن يقل رهنـته إلى أجل
ويقبلن شرطه من ارتهنـن
وبعضهم يقول إن الرهن لا
أن يوقعا لعقـدة الرهنـان
من يدفع الرهن لهم هذا الرجل
وأنه معلق إلى أجل
كذا كذا من الأصول الحاصـله
رهنـا يباع حينما تم الأجل
وقت لأثمان غدت مؤجله
أو أنه هو الذى يـبين
ينعم مع تمام قوله هنـا
ذلك عند الحاكم المـجـل
يحتاج للشهود فيما رسـما
والأخذ بالأحزم فى ذاك حسن
لحاكم ولا شـهود كـمله
بلا قبول فهو رهنـا لا يكن
ولم يكن يقبل ثم قبـلا
قال القبول بعده لا ينـعقد
وكان للرهن هنا لم يقبل
ثلاث ليـلات خيار لى حصل
فالشرط باطل وجاز ما رهن
يجوز إن فيه الخيار جعلـا

وجوزوا وكالة أن توقعه
 وإن يكن من لا يجوز فعله
 أو يرهن من ماله شيئاً فلا
 وإن يوكل رجلاً أن يأخذ
 قبض الرهن الذي توكل
 كذلك من وكل إنساناً بأن
 أو وكلته امرأة يزوج
 وفي صداقتها الذي لها فرض
 فإنما الخيار للموكل
 وعاقده للرهن فليستثنى
 كالقبر والمسجد فليخطأ
 أو غير خطئاً تقبلاً
 كذلك البيت وغار قد ذكر
 والخلف في ثماره المدركة
 نجاء في قول لبعض الفطناء
 وأنها من جنس أصلها تحقق
 ما لم تكن مقطوعة وقيل لا
 ويشمل الرهن ذاك الثمرة
 وقال بعض العلماء يشمل
 وضابط الأمر بأن من غير
 غير الأصول ومتى ما كانا
 وعاقده الرهن قد استثناه
 يجوز أن يرهنه منفرداً
 وقيل إن يك للمدركة
 قال وذاك قول من لم يثبت

في قبض رهنهم وفي الدفع مما
 وكل في أن يأخذ الرهن له
 يجوز فعله ولو قد فعلاً
 ديناً له ممن عليه كان ذا
 فذاك بالخيار فيما فعلاً
 يكرى له من ماله فيرتهن
 لها بمن ترضى به وتبهرج
 من الحليل للرهن قد قبض
 وللفتاة إن تكن لم تقبل
 ما كان داخلاً بذاك الرهن
 عليه مع عقد الرهن خطأ
 ذلك في باب البيوع رسماً
 وثمر مدركة على الشجر
 إن لم تكن تستثنى عند العقدة
 بأنها تدخل فيما رهنها
 فهي له تابعة بوجه حق
 يشملها وفيه ما تدخل
 قد قيل ما لم يك ذا مؤبداً
 ما لم يك الإدراك فيها يصل
 تخالفوا متى يكون ذا الثمر
 غير الأصول وحده استثناء
 مع عقدة الرهن الذي أتاها
 لمن له رهن الأصول قد بدا
 مستثنى فالفسخ في ذي العقدة
 رهنها لجنسين معاً بمرة

من غل و من نمو قد زكن
وقيل لم يكن برهن ما يلي
وقال بعض العلماء يدركن
في الرهن من زرع ونبت منبعث
كذلك تحويل هناك يوقعن
من موضع لموضع لمصلحة
لا تخرجن عن رهنها الأصيل
بأنها كانت بوصف ثابت
لأنما الأشياء أما تعرف
أو لقب وبالصفات الكائنه
وهبة كذلك في الإيصاء
كذلك الآبار فيها وقعا
من المصالح التي قد تشتمل
لم يذكرن فيتبعن ما رهن
عند مجيز رهنها علانيه
بيع ومنعه متى ما يمتنع

وكل ما يحدث عند المرتهن
فإنه كمثله رهن أول
وذلك لا يدركه من قد رهن
ويذكر الشهود ما كان حدث
وتمر فيدخلن فيما رهن
كمثل أن يحولن لنخلة
وإنها بذلك التحصيل
يبين الشهود للشهادة
أو أنهم بعينها قد عرفوا
برؤية القطع وبالمعاينه
وذلك في الإصداق بيع جائئ
وترهن البيوت والدور معا
بكلها وكل ما فيها حصل
ويستحب ذكره فإن يكن
فالرهن كالبيع ورهن التسميه
كبيعها يجوز حيثما وقع

شروط الرهن

بأن يقول رهن للسلعة
يكون باقيا لدى من ارتهن
مالي بقيمة سوى في الثمن
بالبيع أو أراد منى ما ذكر
إن يشرط الجميع مما قد زكن
فإن ذلك الرهن عنده يحط

ومن شروط الرهن عند العقدة
للمشاهدين أن ما كان رهن
إلى تمام حقه وأنفى
فإن يبعه وحده أو قد أمر
غذلكم له والذي ارتهن
وإن يكن مرتهن لم يشترط

إلى تمام حقه الذى رسخ
وحكمه يزول من يديه
شيئا ولو كان قليلا قبضا
وفيهِ بحث وهو قيل إن حبس
إلى تمام حق ذاك المرتهن
كحبس تركة مع الوارث لا
ولا ينال قسمها أو يدفعها
نعم إذا المرهون كان حبسا
فإنه ينفسخ وينهدر
لو أن ما كان له هذا قبض
لأنه معلق فى الجملة
وذلك إن لم يشترط مع نطقه
وذا المقال فهو المختار فى
وجاء فى المنهج خلف قد رسم
بلا ضرورة وأدى من رهن
فقال بعض إنه إن شاء أن
بقدر ما كان من الحق دفع
وقيل كل الرهن يثبتنا
لأنه معلق حتى يفك
وإن يكن يشترط إن لم يأت
بييع رهنه ويستوفى فله
فلا بيع إلا برأى من رهن
فائدة اشتراط من قد ارتهن
من ذلك الرهن سوى فى الثمن
تعلق الديون فيما قالوا

فالرهن عندهم لذك منفسخ
أن يقبض من دينه لديه
فإن حكم الرهن هاهنا مضى
فى الدين لم يزل هناك محتبس
لو لم يكن هناك شرط قد زكن
ينال منها لو قليلا هزلا
حقا على الميت كان وقعا
فى جملة الحق الذى تأسس
بأخذه شيئا من الذى ذكر
شئ يسير من ديونه عرض
فأخذ بعض منه فسخ العقدة
بأنه إلى تمام حقه
ما قد روى لنا الثمينى الوفى
إن كان ذاك الرهن مما ينقسم
بعض الذى عليه من حق زكن
يأخذ من سلعته التى رهن
فإن ذاك جائز إذا وقع
فيما بقى من الديون هنا
بكل ما فيه من الحق سلك
بحقه إلى تمام وقته
ذلك وبعض العلماء حفظه
أو رأى حاكم البلاد المؤتمن
أن ليس من بقية لمن رهن
فإن ذاك لاحتمال بين
بكل مرهون فلا ينال

أو قدر الدين من المرهـون
فإن نقل تعلق الدين هنـا
فإن يبيع الرهن كله يصح
لو أن ذاك الدين كله أقل
فصح أن يباع ما يسوى بعد
وإن نقل تعلق الديون
فلا يجوز للفتى المرتهن
إن لم يكن مشروطاً أن لا يبق
فإن يكن هناك شرط يوقع
وباع للمرهـون كله إذا
لا تنصب خصومة في الدين إن
إن كان رب المال غير مشروط
بأنه يلزم من قد شاء
وشرط أن لا تلزم عليه
لأنه إن لم يكن قد شرطاً
فدينه يذهب بالذهب
وإن هما قد شرطاً رهنـا يبيع
ولم يقولـا إنه بعد الأجل
فإن يحل الوقت فليبادرا
وإن يك الشروع فيه امكنا
فماله من بعد ذاك الحال إن
من رهنه السخري حيث قصرا
وإن يمت مرتهن ومن رهن
كذلك أن يرهن بحق أجل
رهنـا يباع مذ يشا المرتهن

فالاhtمال من كلا الوجهين
بجملة الرهن الذي قد رهنـا
في كل دينه الذي قد اتضح
من ذلك أنهن فبيع الرهن حل
ألف من القروش في قرش فقد
بقدرها من ذلك المرهـون
يبيع إلا قدر دين بين
لرهن في غير أثمان تحقق
يزول ذاك الاحتمال أجمع
ما شاء في الدين ولو قد قد ذا
كان حميل فيه أو فيه ارتهن
عليهما في حين عقده تخط
من دين إن لحقه قد جاء
من آفة في رهنه تأتية
ما قد ذكرنا والرهن سقطا
لأنه الأصل لهذا الباب
إذا تقضى الأجل الذي وقع
يباع غالبية بعيده حظل
لبيعه بحسب إمكان يرى
وقد تباطأ بعد ما اتمكنا
يبيعه وصار ما كان ارتهن
في بيعه ولم يقيم مبادرا
يبيعه وارث ذلك المرتهن
بعد الحل أو بحق عاجل
إلى كذا من أجل يعين

يبيعه مرتهن ولا يبيع
وإن يخله إلى انقضا الأجل
وصار سخرى وهاك السخرى
عند حضور طرف ذلك الأجل
فبيعه من بعد ذاك قد بطل
فاضع له ولا تكن ذا وقر

الرهن السخرى

رهنهم السخرى ما لم يشترط
بأنه يباع عند الأجل
وقال بعض العلماء الرهن لا
لو لم يكونا ذكرا في العقدة
أو بعد مدة له فحكمه
وأنه ليس يكون سخرى
فمطلقا يباع عند الأجل
لأنه لذاك يعقدنا
إلا إذا شرطنا هناك اشترطا
مما به سخرى الرهن غدا
أو يجعل لأجل مجهول
وإنما يحتاج قالوا للأجل
أما الذى من الديون كان حل
وقيل يحتاج كذا ما لا أجل
وأجل الرهن من الأيام
ولا يجوز دونها وقيل حل
وإن يمت مرتهن وراهن
يبيعه وارث من قد ارتهن
والبيع للسخرى بعض العلماء
مع عقدة الرهن التى لهم تخط
أو بعد ذاك الأجل المؤجل
يكون سخرى إذا ما حصل
بأنه يباع عند المدة
ذاك وكل منهم يعلمه
رهنهم فى قول هذا الخبر
أو بعده لو كان لم يفصل
فحاله بالعقد يعرفنا
فلهما من ذاك ما قد شرطنا
أن لا يكونا جملا له مدى
مثل حصاد الزرع والنخيل
فى الرهن فى الدين الذى لما يحل
فليس يحتاج لدى الرهن أجل
أصلا له فيه الخلاف للأول
ثلاثة قد قيل بالتمام
وهو الصحيح عند قطبنا الأجل
والرهن سخرى لديهم كائن
ووارث الوارث أيضا إن يكن
جوزه بموت فرد منهما

وإن هما توافقا بأن يبيع
كذلك نسل حادث في البطن
في حكم سخرى فلا يباع قط
وقد أجاز بيعه بعضهم
يرهن في العاجل والمؤجل
رهنًا يباع حين شاء المرتهن
فلا يصح والجواز قد وجد
وراهن على اشتراط أن يبيع
بمدة معروفة كسهر
وإن يكن أعطى ضمينا لأحد
لكنه بشرط أن ليس يحمل
قد حده فذاك جائز ولا
حتى يحمل الأجل الذي كفل
ويلزمه ما له قد التزم
لكنما التأخير للحمالة
إذ رب ذاك الدين في الجملة له
وجاز رهن الحيوان دون ما
إن يكن استثنى كما يجوز أن
إن لم يك استثنى وعق الأم
لو أنه استثنى أو لا ينعقد
وفي اشتراط بيع رهن يعرف
فقيل لا يصح والبعض يرى
لا يقضين في حقه الذي له
حتى يتم الأجل المحدد
ولا يصح شرط أكله الغلل

فبيعه بالإذن منهما يقع
من حيوان بعد عقد الرهن
إلا بقيد موتهم بلا شطط
بموت واحد إذا يخترم
بعد تمام الأجل المفصل
وإن يكن لبيعه يوقت
فالمؤمنون بالشروط قد ورد
من بعد وقت الديون قد وضع
فإن ذاك جائز أن يجزى
في حقه وذاك عاجل يمد
عليه ما يضمنه إلى أجل
يدركه ذو الحق لو تعجلا
إليه ذلك الحميل إذ حمل
بنفسه بذاك يحكم الحكم
لا يوجب تأخير دين ثابت
لزوم حامل ومن قد حمله
في بطنه من الحمل ارتسما
يرهن مع ما كان في البطن استكن
للحمل عتق شامل في الحكم
بعقها وذا هو القول الأحق
قبل تمام أجل يختلف
جوازه لكن بشرط قسرا
لثمن من بيعه حصله
ذاك الذي الرهن عليه عقدوا
زيادة عن دينه قبل الأجل

ذاك من الذين الذى ترتبها
أما بعيد الأجل الذى فصل
يملكها على حساب منضبط
قال هو الصحيح والقول الأتم
مرتبهن أو راهن شرطاً وخط
غلاله فذاك شرط يبطّل
على الأخير ما عليه قد يحط
يجوز لو هم شرطوه أولاً
غلقه ونفعه الذى زكن
لذاك من مؤنة فذا منع
غلقه إلى زمان منضبط
من الجهالة التى فيه تعد
نفع بلا شرط له قد جعل
وككرا بهائم معـروف
وكركوب الخيل والحمير
من مثل معن إبل وضان
بأن يكون داخلاً فيما رهن
كتمر والصوف والألبان
كذلك إن خاف الفساد والضرر
ويقبضن أثمانها حتى يحصل
في حقه فما به بأس حصل
بأن يكون الرهن في الدين جعل
زاد لرب المال لو قد عظم
فإن نقصه عليه قد قصر
من غلق رهن وهو حبس ظهوراً

ولا عقيبته ولا أن يحسبها
من قبل أن يتم ذلك الأجل
فجائز له يقال يشترط
ومنع هذا الشرط قطبنا الأشم
قال وفي الديوان إن يكن شرط
ينتفعن برهنه أو يأكل
وهكذا إن واحد قد اشترط
من مؤنة الرهن فإن ذاك لا
حتى ولو يشترط من قد ارتهن
بشرط أن يحمل ما كان وقع
وقد أجاز مالك أن يشترط
ليخرجن بالأجل الذى يحد
ووجه ذاك الحمل للنهي على
وذلك كالثمار أو كالصوف
وككرا الدور وسكنى الدور
وهكذا الشرب من الألبان
وشرط ذاك جائز للمرتهن
بيعه كالبيع للرهنان
إن باع للرهن يبيع ما ذكر
بيعهما لو أنه قبل الأجل
فيتقضى بعد ما حل الأجل
أما التراضى بينهم ليس يحل
إن زاد رهنهم على الدين فما
وإن يكن ينقص عن هذا القدر
لأنما هذا الذى قد ذكر

عنه كما أبر عن بعض الأول
 وسمن وزيد أغصان الشجر
 يذهب مع ذهابها إن حصلا
 في التفجع لا في ضرر إذا بدا
 أبو حنيفة معا والثـوـرى
 بيع وفي ذهابه إن يتلف
 ما لم تؤبر في مقال الأول
 ما لم يك الإدراك غيبا قد وصل
 لهم وفا في غل قد تنفصل
 فهي كذات الرهن معهم تجعل
 لربه وفي الرهون ما دخل
 لا يغلق الرهن عن الهادى الأبر
 وهكذا أيضا عليه غرمه
 أحدهم قد يدفع الرهانا
 فإن أكن لم أدفع الحق لذا
 فأبطل المختار فعل ذلكا
 أى عن فكك ربه لا يوثق
 يبيع شيئا آخر فلا يحك
 أو أنه يقبض منها ما حصل
 يشترط أن يكون عند المرتهن
 إلا إذا ما سلطا فيه رجلا
 وبين قبضه وذا شرط زكن
 للرهن شرط في جميع ما رهن
 بأن يكون الشيء مع من يرهن
 ولا يكون ذاك رهنا متضح

وغلة الرهن التى قد تنفصل
 كذا نماءؤه كغلاظ وكبر
 قيل تباع معه والدين لا
 والفرع تابع لأصله غدا
 وكان ممن قال بالمذكـور
 وقال بعض إنه كالرهن في
 وغلة النخل من المتصل
 وقال بعض إنها مما اتصل
 ولا يباع الرهن ما كان حصل
 أما النما وغلة تنفصل
 تباع عنده وقيل المنفصل
 لما أتى في خبر لنا ذكر
 لربه قال يكون غنمه
 قال وذا لأنه قد كانا
 بشرط أنها إلى وقت كذا
 فذلك الرهون بالحق لكا
 وقال إن الرهن ليس يغلق
 وإن يكن مشترطا عند الأجل
 وإن يكن مشترطا بيع الغل
 فجائز وإن يكن من قد رهن
 ولا يبيعه فذاك لا يحل
 لأنه قد حال بين المرتهن
 أى إن قبض من يكون مرتهن
 وهكذا إن شرط المرتهن
 ويتولى بيعه فلا يصح

وهكذا إن شرط الراهن أن
مثل تسرى أمة فذاك لا
كذلك الراهن مهما يشترط
فالغلة التي به قد تتصل
كذا نماء الحيوان جملاً
تباع عنده كذا الحمال
وغلة تقصل عما يرتهم
فحكمها كحكمه في ذلكا
واللبن الذي يكون مجتمع
وإن تكن غلته المنفصلة
وأصلها من خارج فإنها
ولا تباع عنده كالسخرى
ومثل نسل حادث فإنما
أو مات أيضاً واحد من ذين
أما الغروس وكذا النقض إذا
فإن تكن من خارج فهي لمن
ومن يكن مرتها كدار
وبعد ذا لمكثر أكراه
فقال بعض تفسخ الرهن
أما كراه فقضاء قد حصل
يقبضه في يده المرتهم
والثان قول للربيع ينقل
وبعضهم قال الكراء الأول
ومن يرى إجازة الكراهن
أجاز للراهن شرط الغلة

ليس يزول عنه حكم ما رهن
يجوز والرهن بذاك بطلا
أن لا تبعه بلا شهور يخط
مثل نما الأتجار أو نما العلل
فحكمها كحكم رهن حصلا
في البطن أيضاً حكمه يقال
إن كان أصلها من الذي رهن
كثير إن كان ذا لم يدركا
في الضرع والصوف كذا قد يقع
أعنى بها الزيادة المحصلة
معقولة عندهم مع رهنها
يكون حكمها بهذا الأمر
تباع ذي الغلة مهما اخترما
مرتهم أو دافع الرهنون
ما حدثا في رهنهم من بعد ذا
أدخلها من رهن أو مرتهم
أو جمل قد كان أو حمار
بإذن رهن له أتاه
وقيل لا فسخ هنا يكون
من ذلك الحق إذا حل الأجل
حتى يحل الأجل المعين
ولفتى عبد العزيز الأول
لراهن في الرهن ليس يدخل
مع صحة الرهن الذي قدرها
كثير ولبن البهيمة

وخارجيا من رهنه المذكور
بأنه ينتفعن بما ذكر
بذاك من صورة قبض واندرج
فجائز كغيره من السورى
فى الغير قال الحبر قطب العلما
للناس من مرتهن ومرا
لا تذهبن بذهب ما رهن
زاد له رهننا كما قد طلبنا
يشترطن ضمان غاضل هنا
أعاره مرتهن لمن رهن
يعيره لراهن من ارتهن

وإن يكن يشترط سكتى الدور
من رهنه كلبن وكتمسر
فلا يجوز حيث إنه خرج
إلا إذا يأخذ على الكرا
على مقال لهم قد علما
وهو مقال من أجاز الإكرا
وجاز للمرتهن اشترط أن
أمواله وأنه إن ذهبنا
ولا يجوز للذى قد رهننا
ويفسخن فى الأظهر الرهان إن
وقد أجاز الشافعى الحبر أن

التسليط فى الرهن

بذلك شرط وبلا شروط
بأنه ليس يبيع الرهن قط
أو يأذن أو بالذى له يرى
إلا بوقت حسده وبانا
مسالطا يقبضه معدلا
جاز وسخريا يكون إذ وقع
يتفقنا على امرى معين
ما كان مأذونا له بفعل ذا
للكل أو لواحد نسبيا
للحفظ والبيع وقبض للثمن
جميع ما مرتهن يشترط

وجوز القبول للتسليط
وذلك مثل أنه قد يشترط
إلا إذا كان فلان حضرا
أو لا يبيع ذلك الرهانا
فإن هما على الرهان جملا
ولم يكونا أمراه أن يبيع
وجاز للراهن والمرتهن
لو غير عدل كان لو عبدا إذا
أو مشركا قد كان أو قريبا
يكون فى يديه مثل المرتهن
ويشترطن ذلك المسالط

ولا يسلط مشرك بالفلسرد
وكل من صحت له الوكالة
وهو من التسليط لن يزالا
وضامن بالدفع للمرهمون
وجوز التسليط منهما على
وذا كأن يسلطاه مثلاً
أو بيعه في وقته الذي زكن
إن باعه مرتهن أو يدفعها
وجائز أن يجمعاً مسلطاً
وأخيراً يبيعه وأخيراً
لا يتعدى واحداً وكلاً
والرهن من مسلط إذا ذهب
إن لم يكن في قبض من له الرهن
لأنما القابض عنه نائب
وإن يك الرأى قد تفلسفا
وكان هذا بديون حملة
والرهن مع مسلط فالمرتهن
وقيل بل يحاصن الغرما
قيل وذا القول عليه العمل
وإن يك الرهن لدى المرتهن
جميعها فهو بها منهم أحق
واختير لا فسخ برهن يقع
وكان مع مسلط ذاك استقر
ألا ترى بأنه والغرما
وإن يكن قد ادعى من سلطاً

على كره من مصحف أو عبيد
صح له التسليط في ذى الحالة
بواحد لو طلب الزوالا
مسلط لواحد من ذين
بعض وجوه الرهن إن تقبلا
في الحرز للرهن الذى قد جعلاً
أو قبضه لما له من الثمن
نصيب رب الحق مما وقعاً
في حفظ هذا الرهن كيلاً يسقطاً
بقضى للأثمان ممن اشترى
عليه من وجه وما قد جعلاً
فإنه من مال رهن عطب
وقيل بل من مال ذاك المرتهن
والمال ماله فمفنه الذاهب
أو زاره حمامه وانعكسا
يطالبين وبحقوق جملة
ممن بقى أولى بما كان رهن
إن لم يكن في قبضه تقدماً
كذاك قطب العلماء ينقل
وأوجه الرهن بها طراً عنى
جميعهم على اتفاق من سبق
إذا به مرتهن ينتفع
أو أنه بالانتفاع قد أمر
فيه سوا ولم يكن بأقداً
بأن ذاك الرهن منه سقطاً

يصدقن فيه ولا يتهم
لأنه في رهنهم أمين
أمنه الراهن والذي ارتهن
قد ادعى تلاف أصل ما رهن
من بعد ما قد باعه أو يدعى
وقيل مهما اتهموه يحلفن
إذا على أمانة يتهم
وجاز جعل ذلك المرهون
ولا يدعه واحد للثاني
إن يكن الذي له قد تركا
وإن يبعه واحد منهم فلا
وهكذا مرتهنان وكذا
إلا إذا أجازتان منهما
وصحوا جواز ذلك الفعل
وعدم الجواز قطب العلما
وإن يمت مرتهن ومن رهن
والرهن مع مسلط فمن ورث
وذلك التسلط باق وليبيع
ويدفع الحق لمن كان ارتهن
وإن يمت مسلط فالرهن من
وإن يكن مات فوارث ترك
وإن يكن مات الذي قد ارتهن
أو ورث البعض فذاك الرهن مع
يبيعه ويقبض الدين له
وإن يكن لديه وارث دفع

وبيمين تهمة لا يحكم
عدلا هنا أم ليسه يكون
فالرهن في يديه مثل المؤتمن
أو أنه ادعى تلافيا للثمن
تلاف فضل الرهن في ذا الموضع
كمثلما يحلفن. المؤتمن
وذاك في قول لبعض يرسم
مع رجلين أي مسـلطين
وفيه ترخيص عن الأعيان
في قبضه مؤتمنا هنا لكا
ينعقد البيع الذي قد فعلا
خليفتان ووكيلان لذا
كما لنا في قبل ذا تقـدما
من واحد إذا أتى بالعدلا
صحح وهو الحق فيما رسما
أو واحد من ذين مات ودفن
كلا يكون في مقامه انبعث
مسلط للرهن كنعما وقع
أو وارث والفضل للذي رهن
عقبيه يرجع للذي رهن
لا وارث المسلط الذي هلك
فورث المال مسلط زكن
مسلط بحاله الماضي وقع
إن كان كل الإرث منه حصـله
إليه سهمه الذي له وقع

لراهن فيبطل التسلط
بدينه لأنه قد سـقطا
مسلطا شخص لما تبينا
شخص فإن من بقى من ذين
لراهن ومن غدا مرتهنا
وضعا سوى الوضع الذى لديه
لا يبطلن عقدة الرهنون
أفاق فالتسلط باق منعقد
ثم عليه رد فى عيب عرض
ذا الرد إلا بعد ما قد دفعا
والفضل للراهن أيضا إن يكن
ثانية بزائد عما وقم
من بعد أن يوفى حق المرتهن
فالنقص فى ضمانه أن يحصل
ولم يكن لعييه قد ذكرا
رد بلا إجبار حاكم البلد
ما ينقص فى الحكم عما عينا
إن باع ما كان عليه قد رهن
فرده عليه من كان اشترى
إن باع من مخلفات الميت
جبر مسلط ببيع ما رهن
فيدركونه بلا تشاقق
قد حصل التعطيل للجميع
كان من الرهن لديه لهما
مع حاكم إن له رهنا زكن

وإن يكن قد ورث المسلط
ويتبع المرتهن المسلط
لتركة إذ لا يكون رهننا
وإن يمت من المسلطين
يدفع ما لا عنده قد رهنا
فيرجمانه إلى يديه
والموت من بعض المسلطين
وإن يكن جن مسلط وقد
وإن يبع مسلط ما قد قبض
من قبل بيعه ولو لم يقعا
مسلط حقا إلى من ارتهن
أعاد بيعه فإن له يبع
فليدفع الفضل لمن كان رهن
وإن يبع بناقص عن أول
إن غر بالعيب الذى قد اشترى
وإن يكن ما دلس الشارى وقد
ودون حكم منه أصلا ضمنا
وهكذا كلامهم فى المرتهن
وفيه عيب وبه لم يخبرا
وهكذا خليفة الوصية
لا يدرك الراهن والذى ارتهن
فى الحكم أما بينهم والخائق
إذ فى امتناعه عن البيع
وإن يرد مسلط ببيع ما
فليشهد الشهود للذى ارتهن

فإن أتت شهادة مستكملة
مسلط ولا يبيع للمرتهم
قد صار في مقام من يرتهم
مشتريا في حالة قالوا معا

وهو كذا لأن أصل الدين له
فليتولى عقد بيع ما رهن
لأنما المسلط المؤتمن
فما له بأن يكون بائعا

أحكام الرهن

لراهن فعلت فيما قد رهن
منه إليك أو له تركت
ولو أتى من بعد ذاك المرتهم
ثابتة فذاك ليس يغنى
ذا الرهن إلا باتفاق كائن
ينفق الراهن والذي ارتهن
أو يفسخه بكلام قد ثبت
أن رد لى رهنى وذاك ينعمن
قال لرب الرهن من قد ارتهن
قال أخذته غذا فسحا يعد
كلاهما أو أننا أبطلنا
بأنه منفسخ لما طرا
وقد أقر بانفساخ فيه عن
بأن يودى المال للذى ارتهن
إذ صار باطلا وليس يغنى
أو كان آجلا ووقته خلا
أرض الرهان خير الذى ارتهن
منها ليقتضى بعض دينه هنا

إن قال من للشيء كان مرتهم
ما يفسخ الرهن أو برأت
لم يشتغل بقوله من قد رهن
بحجة على انفساخ الرهن
ولا يعود أبدا للراهن
وجاء في قول من الديوان أن
أن يفسخ الرهن فلا يفسخ بت
بأن يقول راهن للمرتهم
يقول قد رددته كذا إن
رددت يا هذا لك الرهن وقد
كذا إن قال تركنا الرهن
وبعضهم في الصورة الأولى يرى
لأنه حق غذا للمرتهم
ويحكم على الذى كان رهن
بلا انتظار لبيع الرهن
إن يكن الحق له معجلا
وإن يكن قد استحق البعض من
فيما يصح للذى قد رهن

ويرجعن بما بقى من دينه
وبين أن يرجع من قد ارتهن
وهكذا الحكم في الاستحقاق
وصحح القطب الجليل الشأن
وذاك لاشتغال تلك العقدة
ولا يصح عوض فيما رهن
إن استحق الرهن ترهننا
لأنه إن استحق ما رهن
على أخى الرهن بأن يرهن له
أو أنه يعطى له فى الحين
وإن يكن بأن حراما ما رهن
ليس لمن كان له قد رهننا
وهكذا عارية وديعه
وعوض إن كان ما قد ذكرا
يرده لربه الأول لا
إن كان يدري ربه وإن يكن
ورخصوا بأن يردده إلى
إن كان من فى يده الشيء علم
ورجل من النصارى رهننا
كمثل خمرة أو كخنزير وضر
ودينيه الذى منه اقتضى
فقد برى من دينه الذى رهن
لو كان من محرم ذاك الفضل
وإن هما قد أسلما وهو لى
فإنه يرجع بالحق على

على الذى عليه أصل رهنه
بكل ماله على الذى رهن
فى البيع عندهم وفى الصداق
فى كل ذاك القبول بالبطلان
على سوى الجائز فى ذى الصفة
كمثل أن يقول من قد ارتهن
لى غيره مما يعوضنا
فإنه يدرك من كان ارتهن
ما يتقن به على ما قبله
ما كان لازما من الديون
يرده لربه من ارتهن
كذلك ما كان له تأمنا
بضاعة لربه موقوعه
مع مسلم ثم حرامه درى
إلى الذى فى يده قد جعلنا
يجعل باعه وأنفق الثمن
من كان فى يديه ذاك جعلنا
بأن ذاك تائب وقد ندم
لمثله شيئا حراما بينا
فباعه مرتهن بما قدر
فأسلما من بعد ذلك القضا
لأنما الإيفاء فى الإشراك عن
لأنما الإسلام جب ما مضى
مرتهن برهنه تقيدا
راهنه إن أجل قد وصلا

ويقتلن ذلك الخنزيرا
وإن يك الراهن منهم أسلما
واستوفى منه كل حق كائن
وإن يكن أسلما من قد ارتهن
في حينه ويرجعن عليه
وجاء في العدل وفي الإنصاف
وامرأة من أهل هذا المذهب
فاستمكت به لدينا تطلب
من كسوة تكون أو إنفاق
وليس في يديها شيء إلا
من مال أهل قبلة فحكم
في ذلك المال الذي قد اجترف
لكنه من بعد ما قد وقعت
وإن يمت هذا الخبيث يحكم
وجائز دفع محرم إلى
صابون مينة من الكفار
كذلك شاري ورق الدخان
فإنه يرده إليهم
وإن يكن من ثمن له دفع
لأنه في مذهب المخالف
وقد أتى في جامع ابن جعفر
وإن يكن يغصب ما كان رهنا
ورد من بعد عليه فعلى
وإن يكن يتلف عند من غصب
فذلك المغروم عند المرتهن

بسرعة ويهرق الخمورا
وباع من يرتهن المصروما
فليس من براءة للراهن
فليدفع الرهن إلى من قد رهن
بحقه مع أجل يأتيه
يرويه بدر العلماء الوافي
تزوجت بخارجي أخيب
ما كان بالحكم عليه يجب
وسائر الحقوق كالصداق
ما حاز من غنائم تولى
لها بكل ما عليه يلزم
لو أن رب المال كان قد عرف
مقاسم الأموال حين انترعت
بإرثها وتضرين الأسهم
من جاز عنده كشار مثلا
يرده إليهم ذا الشاري
قد قيل من مخالف فتان
وماله يفيض عليه
فخذه ليس أخذه بالممتع
حل كذا يرفعه القطب الوفي
بعكس هذا فإليه لها نظير
أو يسرقن من بدى من ارتهن
حالتهم المرهون لن ينتقلا
ويغرم القيمة أو مثلا وجب
يكون كالشيء الذي كان رهنا

في مهرها وعندها المرتهن
حالتة في حقها قد حصل
طلقها وخرجت من حبسها
رهنًا بنصف ذلك الصداق
آخر حقها لديها يجمع
له من الصداق نصفًا قد ثبت
إليه بالطلاق في ذا الوصف
له على الأجرة رهنًا قد حصل
ترك إجارة ولم يتم
كان الأجير شارطًا من قبل ذا
إلى تمام عمل لديه
أجر بما كان هناك يعلمن

وعاقد بامرأة ويرهن
غمسها فذلك الرهن على
فإن يكن من قبل أن يمساها
فالرهن كله لذيها باقى
إن شرطت بأنما الرهن إلى
وهكذا إن مسها ووهبت
فإنه مثل رجوع النصف
كذا أجير يرهن رب العمل
ثم بدا من بعد ذاك لهما
فالرهن كله بحاله إذا
بأن ذاك الرهن في يديه
وحقه فيما له استحق من

ما للراهن والمرتهن من الأفعال في الرهن

تمانع من زيد أو نقص زكن
وذاك كالتذكير للثمار
والحرث للأرض وسد مثلم
حرثها لنفسه من ارتهن
ينفسخ الرهن لأجل ما حدث
ولم يكن يمنعه من ارتهن
أن يأكلن غلة حرث كائن
إلا بإذن منهما قد يوجد
يحرثها فإنه منه غلط
بعض غروس في الرهان أسسا

يجوز للراهن والذي ارتهن
في الرهن لا على صلاح جارى
صرم ثمار وبناء منهدم
وقال بعض إن أرض الرهن إن
أو أنه لغيره كان حرث
وإن يكن يحترثها من قد رهن
فإن للحرث أى للراهن
ولا يصح يحترثها أحد
وما له بإذن واحد فقط
وقيل في الراهن مهما غرسا

بدون إذن من لها قد ارتهن
يأخذ بنزعها والقلع
ينسخ الرهن وبعض قال لا
لأنه لم يأمرن المرتهن
وإن يك الفارس في ذى الأرض
فإنه يبيع ما قد كونا
إن كانت الغروس منها ومتى
فلا يبعها عند أرض الرهن بل
وإن يك الراهن أو من ارتهن
ويغرس في أرضه ما قد نزع
وذلك الرهن الذى تعيننا
دون الذى من هذه الأرض نزع
إن وجد المرتهن الكفا
وذاك لانفصال ما كان نزع
وإن يكن لم يجدن ما يكفى
ولا يصح للذى قد رهننا
وهبة ولا كرا هنالكا
لأنما الرهن بحق المرتهن
فلا يصح أبدا للراهن
وإن الرهن رقيقا صيرا
جاز له اعتناقه إن كانا
عن ذلك الدين هنا ويرجع
أما إذا لم يوجدن في القيمة
إلا إذا ما فكه من قدر رهن
أو وقع النسخ فذاك العتق مع

فإنهم قالوا لذاك المرتهن
وإن يكن لم يأخذن بالنزع
نسخ بما الراهن فيها فعلا
راهنها بالغرس فيما قد رهن
مرتهن من بعد حال القبض
من غرسه مع الذى قد رهننا
كان بها من خارج ذاك أتى
يبيع هذى الأرض وحدها الرجل
من هذه الأرض غروسا ينعن
فإنها رهن مع الأرض تقم
يبيعه من قد غدا مرتهننا
من الغروس وبها كان وضع
لله في رهنه قد وافى
عن ذلك الرهن بنزع قد وقع
يبيعه لديه إذ يستوفى
في الرهن إصداق ويبع كونا
أو قسمة إن كان فيه شوركا
معتقل لأجل فيه زكن
تصرف فيه بوجه كائن
فأعتق الراهن أو قد دبيرا
في قيمة المرهون فضل باننا
بحقه عليه من قدر ارتهن
فضل عن الدين فذا لم يثبت
أو أنه أبراه من ارتهن
تدبيره يلزمه كما وقع

في الجبق ثم آل للذي رهن
لو لم يكن في قيمة المذكور
كان له مال ويسر باين
عليه بالحق الذي يكون
ثم على غانية قد عقدا
من ماله في الأصل هكذا عقدا
في ذلك الفدان باستحقاق
فضل عن القابض للرهنان
مقدم عن حقهما بزمن
زيادة هناك قد حصل
بذلك الفدان تزويجا بدا
فعوض لهما هنا يكون
تأخذه بحقهما الذي فرض
ذي علمت بأنه كان رهن
وتأخذ الزائد في رهن وجد

وهكذا إن باعه من ارتهن
وجوز العتق مع التدبير
فضل عن الدين إذا ما الراهن
ويرجع من له الرهنون
وراهن فدانه المحبدا
ويجمعان صداقها نصفاً يحد
لا تدخل المرأة بالصداق
إن لم يكن في ذلك الفدان
لأن حق ذلك المرتهن
ولا يضر للصداق جهل
وإن يكن قد غرها وعقدا
وما درت بأنه مرهون
وإن يكن قد فكه فهو العوض
وتدخلن في زائد فقط إن
ولا يضر المهر جهل ما يزد

حقوق الرهن على الراهن

من دفع الرهن بذاك يحكم
فهو على راهنه يكون
يلزمه صرامه كما يرى
لن غدا مرتها بلا ضرر
أو أجرة يعطى لحامل الثمر
أو لم يكن في الرهن فضل يعنى
من مال راهن على ما يقع

ومونة المرهون فهي تلزم
وكل ما يحتاجه المرهون
فإن يك المرهون أصلاً مثمراً
ويوصلن ما له من الثمر
بنفسه يوصل ما كان ذكر
لو تحدث الإثم بعد الرهن
وأجر حارس الرهن يدفع

من ضربة الخراج في الثمار
 ذاك الخراج من ثمار ما رهن
 ما له لا مال من كان رهن
 بيده تجبرا يفعل ذا
 أو رهن فإن أخذاً منه عن
 وجاء في مقال بعض الفتناء
 مال الذي كان له قد ارتهن
 بيده ذاك وقد حبسناه
 من مال رهن بذاك يحكم
 إن كان شرط هاهنا تجلى
 يرعى كعمى إبل تكون
 له وبالسقى عليه يقف
 ما احتاجه مثل ختان حتما
 وكجلال فرس لجسام
 مال الذي كان لذاك قد رهن
 وكنكاح للرقيق إن طلب
 دفن وغسل كفن يساق
 يلزم رهننا بذاك أخذاً
 مرتهن من ذاك شيء حصلاً
 إلا إذا الرهن فيه قد أذن
 أو البهائم التي قد توصف
 لا حد في يد من قد رهننا
 مرتهننا من ماله ما أفسدا
 مرتهن مسلط بحال
 ما من فساد قد أتى أو تلف

كذلك ما يدفع للجيار
 إلا إذا أعطاه من كان ارتهن
 أو غيرها فهو على من ارتهن
 وإن يك الجائر ذاك أخذاً
 لا بوساطة من الذي ارتهن
 يكون من مال الذي قد رهننا
 إن الذي الجيار يأخذ من
 كما إذا ما كان قد أعطاه
 كذا زكاة الرهن أيضاً تلزم
 ليس من المرهون تلك إلا
 فإن يكن ذلك المرهون
 فيلزم الراهن أيضاً يعلف
 وإن يك الرهن رقيقاً لزمنا
 وكمدواة أو احتججنا
 ونحو ذا فكله يلزم من
 ولم يكن ذاك من الرهن يجب
 فداؤه ارتجاعه الطلاق
 إن مات في بلاده فكل ذا
 وما على مسلط ولا على
 ولا يصح منهما إذا يكن
 وإن يكن عاق الثمار التلف
 أو أفسدت بهائم الرهن هنا
 من قبل أن يوصلها لمن غدا
 إن كان قد ضيع لا من مال
 وإن يك الراهن ما ضيع في

فإن ما قلنا به ميهنا
لو لم يضيع ذلك المرتهن
قالوا وبالجمله فالذى رهن
وكل ما يلزمه لو كان ذا
كحائط قد مال أو أشجار
وإن تكن قد حدثت عليه
أدرك نزعاً للضرر البين
وهكذا يدرك نزع الضرر
ويتداركون نزعاً للضرر
كذلك إن أحدث شخص ضرراً
يدرك رب البيت نزعاً كذا
إن كان ذلك الضرر الجائى
كذلك أيضاً يتداركون
ولا كذا الحكم فى العارية
صاحبها وهو الذى قد ملكا
فإن أتى على الضرر قبل ما
كمثل أثمار وكانقضاء
يثبت إن كان الذى قد رهنها
كذلك أيضاً صاحب العارية
لا إن يكن وراء فرسخين
لو أنه فى الوقت كان حضراً
مسلط كذا مستعير
من هؤلاء قط عند غيبة
وإن تكن مضرة قد حدثت
على حريم الغير فليكلفن

من مال من كان له مرتهنها
إذ التلاف فوقه يكون
عليه ما يحتاجه رهن زكن
نزع مضرة تكون وأذى
مالت بأغصان على الجوار
مضرة من غيره تأتية
كل من الراهن والمرتهن
مسلط فى الرهن مهما ينكر
إن واحدا حدثه ممن ذكر
على بيوت تجعلن للكر
من اكرى البيوت يدركن ذا
يضره فى مدة الكراء
ينكر ذا ما يحدثن الثانى
فيدركن النزع للمضرة
والمستعير نزعها لن يدركا
يثبت فى الحكم به إن حكما
ثلاثة الأعوام بانتهاء
أو رب بيت للكراء كونا
أخا بلوغ عاقلا فى الحضرة
قد غاب أو طفلاً كذى الجنون
مرتهن للبيت أو من اكرى
إذ لا يضر أبدا حضور
رب الذى أصيب بالمضرة
من رهن أو بيت كرا وانبعثت
محدثها بنزعها لو مرتهن

أو أنه مسلط أو مكترى
ويؤخذ الراهن والمعتبر
بحدث قد كان ممن قد ذكر
لأن ذاك ما لهم كمثما
من رهنهم والبيت والعارية
لأن هذا ملكهم فما صدر
وإن يك الراهن يوما ضيعا
وقد أبى من لازم الإنصاف
فأنفق المرتهن الذى قبض
فإنه يأخذ ذاك من ثمن
وإن يكن لا فضل فى الأثمان
فيتبعن راهنه بكما
وإن يكن مرتهن قد دفعا
من ماله أو حاصد أو من حمل
من قبل أن يقضى من اثمان
فإن ذاك الرهن ذاهب بما
لكنه يدرك ما قد عين
إن يكن الراهن قد تمنعا
أو أنه قد غاب ما قد بذلا
فكل ما يهلك ما كان رهنا
من ماله يدركه قالوا على
كذلك ما يفدى به من خائن
فى رأى من قد جعل الرهن ثقة

والمستعير مثله فى النظر
ورب بيب مثلهم يصير
لو أنهم لم يحدثوا له أثر
يوأخذون بحدث علما
بدون محدث لذى المضرة
منه فصائر عليهم لا مفر
نفقة الرهن وكسوة معا
أو أنه قد غر فى الآفاق
من ماله وقد كسا كما فرض
رهن إذا ما باعه ولا يهين
عن قدر ما قد كان فى الرهان
أنفقه فى رهنه وغرما
أجرة صارم الرهان أجمعا
فتذهب الأشجار طرا والغلال
غلته أجرة ذاك العاني
فيه كما من أمره قد علما
على الذى كان له قد رهنا
من صرم غلة عليه وقعا
على الصرام أو لمن قد حملا
بتركه إذا أتاه المرتهن
راهنه إذا له ما فعلا
يدركه مرتهن مع راهن
بحقه فى يده معلقه

ما يلزم المرتهن للراهن

يحرز لا يضيع ما قد ارتهن
والحرز من أمواله ذاك جعل
ولا على الرهن الذي تعينا
أو عرسه أو خازن لدرهمه
أو عند شخص كان ذا أمانه
إن كان لم يحذر وقوعا لضرر
يحفظها ولا يكن مقصوا
له مع القيود والعقوبات
راهنه لو كان ملكا حصلا
عارية أو كان فيه استودعه
ذاك الذي أعاره أو أئتمن
يرده لراهنه مسلما
مادام حيا من له قد رهن
خالقه فإنه له يحل
من يكن الرهن له تأصلا
يرده لربه من ارتهن
بحاجة فليرجعه المرتهن
إلى أبيه الراهن الكفيل
يرده إلى أب الغلام
من أوجه الفسخ قد استباننا
إن هلك الوالد هذا للولد
توفي الابن رجوعه زكن
إلا إذا ما الابن قد كان أخترم

ويلزم المرتهن القابض أن
وإن يكن أعطى الكرا على المحل
لا يدركه على من رهننا
ويترك الرهن وإن مع خدمه
إن كان لم يعلم لهم خيانه
أو يحملته لديه في السفر
وهكذا باقى أمانات الوري
وألزموه يجعل الإشكالا
ويرجع المرتهن الرهن إلى
غير رهن إذا صار معه
وذلكم بإذن ربه رهن
لو أنه بربه قد علمنا
وذاك في الأحكام فيما بيننا
أما الذي ما بينه والرب جل
بأن يرد ذلك الرهن إلى
وإن يكن قد هلك الذي رهن
والأب إن لمال ابنه رهن
ما بينه وربه الجليل
وهكذا يكون في الأحكام
إن فسخ الرهن بوجه كانا
ما بقى الوالد حيا يرد
وبلغ الطفل وللوارث إن
لا للذين ورثوا الأب الأشمم

قبل أبيه فالذى تولى
وأصل ذلك أن هذا الوالد
بحاجة فإن ذلك الشيء ما
موقف على ابنه وإنما
إن يقضى الحاجة منه فهو ما
فالمال موقوف إذاك الوند
من وارث الوالد أولى وإذا
وارثه عند أبيه لو بقى
لأن ذلك الابن لا يدرك مع
فكيف بعد أن يموت الولد
وإن يكن من مال نفسه الأب
فيلزم المرتهن الرد متى
أو رده الباقي منه بعد ما
إلى الأب الراهن إن كان وجد
ورجل من مال طفله رهن
فإن ذلك لا يجوز قبيلا
لكنه في الحكم لا ترد قط
لأنما ذلك تقويت زكـن
والأب كالضيقم قالوا إن وثب
ويلزم ذلك المرتهن
إن بلغ الطفل أو المجنون
أولا فرده إلى أبيه
إن مات لو كان أبوه باقى
ذلك الذى فى دينه المقرر

إرث أب من وارثيه أولى
إذا على مال لابنه عدا
لم يك فيه الأب أمرا أبرما
أبيح للوالد حيث أكرما
لم يك فى قضائها تقـدما
فمن هنا صار بذلك السيد
مات فلا يدرك شيئا بعد ذا
لم يقضه والده أو ينفق
والده إن باحتياج انتزع
يدركه الوارث هذا أبعد
يرهن فى دين لطفل ينسب
ما فسخ الرهن بوجه ثبـتا
يستوفين حقه متمما
أو وارثيه إن يكن قد افتقد
فى دين طفل آخره زكـن
ما بينه قط وبين المولى
أفعاله لو أن فعله غلط
منه لمال ابنه متى رهن
يوما على شيء فقد غات وثب
يرده لمن له قيد رهنا
أفاق يوما وصحا الجنون
أو وارث الطفل الذى نعينه
دون أبيه وأخيه الوافى
قد رهن الوالد مال الآخر

ضياح الرهن

إن ضاع رهن في يدي من ارتهن ودون تضييع فقال البعض لا على الأخير زاد ذاك الدين أو أنه قد كان ذا نقصان فضل الرهان ضيع المرتهن وقال بعض يرجعن المرتهن بما يزيد من ديونه على وليس للراهن يرجعن على من رهنه على أنديون وارتقى بالرهن فالفاضل مما قد رهن وهو مقال حسن والمقطب قد قال وجمهور صاحبنا على بأنه قول أبى عبيدة لو لم يكن مرتهن مشترطا بتلف الرهن وأن لا يضمننا وإذا لأجل قوة في الحجة وإن يكن قد شرط الذي رهن في الكل أو مقدار رهن فهما من تأكلم الأقوال كلها على قال وقد روى أبو معاوية قال وعمل ذلك المقصود لا إن يصب الرهون بالضياح على الأخير دافع الرهون

بلا تعد منه في الذي رهن يرجع منهم واحد بما حلا عن قيمة الرهن التي تكون وقال بعض يتبرردان أو لم يضيع في الذي قد رهنوا على الذي للمال كان قد رهن رهانه إن الضياح حصلا مرتهن بزائد وما علا وذلك إن الدين قد تعلقا بيده يصير مثل المؤتمن قال عليه العمل اليوم وجد ذاك وفي الديوان أيضا نقلا وذا هو المختار في ذي الصورة لأنما أمواله لن تسقطا زيادة أيضا لمن قد رهننا وذلك كون الرهن كالأمانة أن المصريات على من ارتهن في ذلك الأمر على شرطهما ما قد رواه قطبنا ونقلنا غر إن قولا رابعا فلتأتيه مختاره حيث له قد قالا فيرجعن مرتهن المتاع بكل ما كان له من دين

ولا يحط قدر الرهنون
لا يدركن زيادة عما زكن
في الرهن والمرهون في يديه
وذلك القول يسوغ الأخذ به
لو كان من غير اشتراطهم فإن
بدون تضييع وإفساد عنا
لما أتى في محكم التنزيل
فإن يكن يحفظه المرتهن
وجاء في الحديث أن الرهن لا
وهو لربه يكون غنمه
أي زائد الرهن له وذلك ما
بعد وفا الدين وما تولدا
كذا عليه الغرم للديون
ويضمن كل ما قد أفسدا
قول وهو خامس الأقوال
فيما إذا ما كان فضل وهو أن
في تلف الرهن سواء قد تلف
كذا الخلاف إن تك الرهنون
فذهب البعض من الرهـان
قليل يحط قدر المذهب من
ثم يبيع ما بقي ويأخذ
وبعضهم يقول إن ما عطب
أما الذي كان لمن قد ارتهن
فإن يبع وكان رهنهم أقل
فإنه ليس لمن قد ارتهن

وإن من يدفع للمرهون
إذ كالأمن هاهنا من ارتهن
لنقطة بحقه لديه
غيماروى القطب لنا في كتبه
ضاع الرهان من يدي من ارتهن
فغير واجب هنا أن يضمن
ليس على المحسن من سبيل
فإنه في فعله لمحسن
يخلق عن خير الأنام نقلا
وهكذا عليه أيضا غرمه
كان بقي من ثمن قد رسما
منه وما فيه نما ووجدا
جميعها مع تلف المرهون
قال وفي الديوان أيضا وجدا
وهاكه مبينا بحال
يخصص الدين وفضل قد زكن
جميعه أو بعضه نال التلف
أكثر عما كانت الديون
بدون تضييع ولا توانى
مال الذي كان لذاك مرتهن
ما قد بقي من دينه وينفذ
فإنه من مال رهن ذهب
فإنه فيما بقي مما رهن
من ذلك الدين الذي فيه جعل
شيء سواء غبه فليقتنعن

وقيل إن كان الرهان أكثر ما يذهب منه يذهب من تخصصا فيه بقدر الدين غليظا ذلك الذي ارتهن وينزل الرهن فيما قد تلف وإن يك الرهن رقيقا فذهب فإن ما أنقصه الذهاب من على المقال الأول الذي هنا على المقال الثان والمرتهن ومن يقل بثالث فمنهما وفي مقال الشيخ عزان الفطن وإن يكن قد ذهب الذي رهن من بعد أخذ حقه من رهن يضمنه جميعه المرتهن إن كان شيء قد بقي منه وقد لو أنه من دينهم أكثر إن لصاحب الرهن فيأبى من رهن ولا مصابا بجنون فإذا وهكذا مسلط وقد أبى أو غائبا كان هنا من قد رهن فلا ضمان هاهنا للرهن لأنه حينئذ مع مرتهن والرهن إن يفسخ بفعل المرتهن فضا من ذلك المرتهن إن لم يك التلاف منه وقعا

من ذلك الدين الذي تقررا ما بين رهن وبين المرتهن والفضل من ذلك المرتهن في ذهاب بدينه الذي زكن بفضلة الرهن الذي لهم عرف منه كعين أو كإذن وعطب أموال من كان لذلك مرتهن وأنه من مال من قد رهنها فيما بقي حقوقه تعين بحصص تكون ما بينهما فإنه من مال من كان رهن أو فاضل من يد من قد ارتهن أو بعد فسخ في الرهان كائن أو باقيا من الذي قد يرهن أصابه التلاف أيضا ونفذ لم يدفعه ذلك الذي ارتهن من أخذه وغائبا ذا لم يكن يدفعه مرتهن لنحو ذا من أخذ ما له وعنه نكبا فأمسك الشيء الذي قد ارتهن أن يتلفن بعد ذاك الكائن أو مع مسلط كمثل المؤتمن فيتلفن من بعد قبض من رهن وبعضهم يقول ليس يضمن ولم يكن رهنه قد منعها

وذلك المذكور: من ضمان
بعد خروج الرهن من حكم فرض
فإنما الحكم الذي هنا فصل
أما الأصول فلها قد يضمن
إن كان في هلاكها له سبب
من بعد أن تخرج من أحكام
أما إذا يأخذ للرهنون
أو من رقيق أو من المحجور
فيتلفن فهو ضمان ولا
أما إذا لهؤلاء رهنا
أو بسوى فعلهم فليس في
وذلك الدين عليه باقى
وإن يكن مرتهن قد ادعى
فإنه في ذلك المقال
لو كان ذاك الادعاء من بعد ما
فإن يكن قد ادعى هذا التلف
فإنه له يصير ضامنا
في يده على سوى الأمانة
إلا إذا من أخذته قد امتنع
وإن يكن قد ادعى أن التلف
فإنه بماله يبرح
فذاك في الفضل أمين ولقد
ما قد حوى من دينه الذى وجب
وإن يكن قد شرط الذى رهن
وقد تراضيا على ذا الحال

مرتهن لذلك الرهنان
لرهن إن مرتهن له قبض
فيما من الرهنون كان منتقل
إن خرجت عن حكم ما يرتهن
إذ الأصول في الذى تروى للكتب
رهن فلا تحتاج للإسلام
من عند طفل أو أخى جنون
عليه أو من كان كالذكور
يذهب ما له بما قد فعلا
فيثلفن بفعلهم ما ارتهنا
ذاك عليهم من ضمان قد يفى
لهم وما عن ذاك له من وبقى
أن الرهن منه ضاعت أجمعا
مصدق عندهم بحال
يقبض كل حقه متمما
من بعد أخذ حقه كما سلف
لأنه حينئذ تكونا
لأجل ذاك صار في الضمانه
راهنه أو غاب عنه وشسع
من قبل أخذ حقه الذى وصف
وإن يكن فضل به يلوح
يلزمه في قولهم بأن يبرد
من قبل وقت قال فيه قد ذهب
ضمان فاضل على من ارتهنا
فيضمن فاضل الأموال

من كان للمال هنا مرتهنا
 إن هلك الرهن جميعا أو تلف
 أو بعده وقييل لا ضمانا
 وقد روى القطب عن الشيخ الأجل
 من قولهم إن الذي لا يلزم
 فإنه بالشرط ليس يلزم
 قال وذا بحسب الظواهر
 المؤمنون هم على الشروط
 لأنما هذا الحديث قد يدل
 يدرك ما لم يدركن في شرعنا
 وإن يكن قد نقص الرهون
 أو كبر أو بهزال قد زكن
 بذلك النقصان شيء أبدا
 أو مرض منقص للقيمة
 فقييل إن الحط للذي عنا
 وقييل لا يضره بل يذهب
 كمن له على فتى عشرون
 غدا يساويها ويعروه السقم
 فمات فالحقائيل حق المرتن
 يقول إن الدين كله ذهب
 وإن من يقول لا ذهنا
 يقول تذهب من الحق هنا
 وإن يك الرهون نحو شاة
 وقيمة اللحم كمثل قيمة
 فما على مرتن للشاة

بحسب الشرط الذي تكونا
 فاضله قبل وفاء قد عرف
 عليه لو هناك شرط كانا
 وهو أبو العباس أن ذا بدل
 بالشرع في الأصل الذي قد علموا
 لو أنهم قد شرطوا وأحكموا
 مبان لما أتى للظاهر
 إلى تمام الخبر المبسوط
 أن الفتى بالشرط إن له فعل
 لو لم يكن لشرطه مكسونا
 بكانحطاط السعر إذ يكون
 لم يذهب من مال من قد ارتن
 وإن يكن ذاك بسقم قد عدا
 فإن فيه الحلف للأئمة
 ينال مال من غدا مرتهنا
 من مال رهن عليه يحسب
 دنانرا ويدفع الرهونا
 حتى تصير عشرة له القيم
 يذهب بالأمراض إن فيه تكن
 يموت ذاك العبد حيثما عطب
 بسقم ومرض أصابا
 عشرة مات بها من رهنا
 فذكت بجائر الذكاة
 ذى الشاة حية بلا نقية
 خسارة لهذه الصفات

ما بين حية ومن ذاق الردى
أشرف من مختلس الأنفاس
يحط من مال الذي قد ارتهن
أو يغصبه غاصب وانطلقا
وما له من سبب فيما عنا
إذن من المرتهن الكسبيين
يذهب من أموال من قد ارتهن
أو دونه لا إن يكن قد زادا
إلا كما يفدى به من نشب
مرتهن من غاصب أتاه
بدون إذن قد فدا الرهانا
هذا الفدا عن ماله المنصف
يعد فيما كان زائدا هنا
يعد ذا تبرع فيما بدا
بأنه يأخذ مثلما فدا
ما بينه وبين ذى الآلاء جل
به فلا يدرك قط زيادا
أدرك في الأحكام ذلك الفدا
يدرك أيضا أخذ ما فدى به
في حرم فكذهاب جملا
فإنه في رهنه كما علم
عاد إليهم حين كان جائئ
من مال من كان له مرتها
أو كان مثل صارم أو درقة
أو ضرب المرتهن الذى رهن

وقيل بل لابد من فضل بدا
لأنما الحى بلا التباس
وذلك الفضل الذى هنا زكن
وإن يك المرهون يوما سرقا
من يد من كان له مرتها
وقد فداه راهن بدون
فإن ما به فداه من رهن
إن كان مثل ما به يفادى
فإن يكن أكثر لما يذهب
وهكذا إن كان قد فداه
بالإذن من راهنه أو كانا
لا يدركن فى الحكم ما قد زاد فى
وذا تبرع على من رهننا
كذاك غير ذين إن له فدا
إن لم يكن أشهد فى حين الفدا
ويدركن ما فداه وبذل
إلا إذا ما زاد عمدا يفدى
وإن يكن أشهد حينما فدا
كذاك فيما بينه وربيه
والصيد إن يرهن وبعد دخلا
فإن يكن يخرج من ذاك الحرم
وإن يكن منتقص الأعضاء
فإنما نقصانه الذى عنا
وإن يك الرهن كمثل صعدة
فضرب الراهن من قد ارتهن

فانكسر الصارم أو تقطعت
 غالباً مني منهم ضامن لمن غدا
 وكان ذلك التلف الذي بدا
 وغرم المرتهن الذي فضل
 وهكذا إن كان بين المرتهن
 أو بين راهن وغير المرتهن
 فأخذ السيف امرؤ فضرى
 فمن بغى من ذين ضامن لما
 قد كان ضارباً هنا أو كانا
 يغرمنه ذلك المرتهن
 رهنا لديه حكمه كماكم ما
 إلا إذا كان الذي قد ارتهن
 فإنه يذهب ما كان ذهب
 وإن يك الرهن بهيمة وقد
 فإنما فساد الذي بدا
 وهكذا إن كان عبداً أو أمه
 أى قتل الباغي الذي كان رهن
 وإن يك المرمون يقتلنا
 ولي من أرواه إما قتله
 أو أنه يجلسه في الرهن
 وإن على العبد بغى فقتلا
 فالعبد لا يقتل بالباغي وإن
 يطلبه ذلك المرتهن
 فتبقى رهنا عنده كالعبد
 وإن يكن مرتهن قد قتله

درقتهم أو صعدة تصدعت
 متقياً ممن يظلم يبتدى
 من مال باغ حيث إنه اعتدى
 عن دينه إن كان باغياً مفضل
 تضارب وغير من كان رهن
 أو بين غير ذين أيضاً قد زكن
 به أو اتقى به من وثباً
 ينقص من قيمته إن ثلماً
 متقياً نلزمه الضمانا
 فيبقى ما يغرمه من يضمن
 قد كان من رهن له تقداً
 هو الذي صال ببغى وقتن
 من ماله لأنه هو السبب
 أفسد لو لغير هذين سجد
 من مال من مرتعنا له غدا
 وقد بغى على امرئ فأعده
 فإنه من مال من قد ارتهن
 شخصاً فها هنا يخيرنا
 أو يأخذن دية مكملة
 إلى فدائه بما قد يجنى
 من قد بغى العبد هنا وجندلا
 أرواه من بغى ببغى وقتن
 في قيمة العبد كما تعين
 حتى إليه راهن يؤدى
 يضمن قيمة له مستكملة

من دينه الذى له تقررا
ويدفع الباقي لأهل التأديه
على امرىء وفيه قد تفاضلا
مساويا ما لهما أثمانا
رهننا على ما كان من ما لكما
قضائى وفى وضعية تفى
بينهما فيما من الدين لزم
هذا الذى رهننا فى مالكما
بينهما وفى القضاء المثبت
للراهن الفاضل من رهون
يدفع ما عن حقه ذاك فضل
إذن من الراهن فيه حصلا
وضعية توجد فيما قد رهن
على الرعوس تلك يقسمان
على أخى الرهون فى ذى الصفة
تمكن يقسمانه نصفين
بينهما بدول ما قد رهن
للرهن مع صاحبه ويسلم
قبض الذى من الرهان جعل

لو تلکم القيمة كانت أكثر
يسقط قدر دينه من الدين
وإن يكن لاثنين دين حصلا
ويرهنن لهما ما كانا
وقال قدرهنت هذا لكما
جاز ولكن ذا على الأموال فى
بحسب التفاضل الذى علم
وإن يقل إنى رهننا لكما
فإنه نصفان فى الوضعية
فيرجع الأقل فى الديون
وإن يكن صاحب ذلك الأقل
لذلك المرتهن الثانى بسلا
فإنه يضمه وإن تكلن
فإنها بينهما نصفان
كذلك يرجعان بالبقية
وإن تك القسمة للمرهنون
أولا فإخذه ثم ليكن
وجائز يترك كل منهم
وذلك إن كانا أمينين على

ما لا يجوز للمرتهن فى الرهن

ينتقم من برهنه المعين
بذاك من عقده وانتزعا
بالانتقاع فهو فسخ بين

ليس يصح قط للمرتهن
ويفسخ الرهن إذا ما انتفعا
لو غيره قد أمر المرتهن

لو ذلك المأمور لما ينتفع
لو أن من يرهن للذي ارتهن
أما إذا ما عقودوا الرهانا
أو أنه يأمر من ينقطع
وقيل لا يفسخ رهن وقعا
حتى به ينتفع المأمور
لأنما تصدق المقالات
ويلزم ذلك المرتهن
كذلك ما ينتفع المأمور
ومن غدا مرتننا فيرجع
وصاحب الرهن له يغرر
ويخرجن من حالة الأمانة
وقيل لا يفسخ الرهون
قد كان من مرتن أو كانا
وقيمة النفع على ذا تجعل
لأنما الرهن بقول قد عقد
لا يفسخ إلا بقول جائى
والانتفاع ليس قولاً ظهراً
وليعملن على المقال الأول
وجاء في الديوان أنه ورد
فقد نهى نبينا الطاهر أن
ولا يكون الفسخ مهما انتفعا
وإن يكن ينتفع المرتهن
ينفسخ الرهن وبعض قال لا
وإن يك الرهن لدى اثنين

لكن بنفس الأمر فسخه يقع
في الانتفاع بالرهون قد أذن
قبلاً على نفع لهم قد بانا
فإن ذاك الرهن ليس يقع
أن يأمرن مرتن منتفعا
إذ قولهم ليس له تأثير
أغفلهم ودون ذاك لا لا
يغرر ما ينتفعن به هنا
يغرر المرتن المذكور
به على الذى به ينتفع
من شاء من دين عليه يلزم
بالانتفاع ذاك للضمانه
بالانتفاع حيثما يكون
من غيره بأمره قد بانا
بعض قضاء من حقوق المرتن
وإن كل ما يقول منعقد
كسائر العقود فى الأشياء
بل إنما ذلك فعل صدىرا
وهو مقال الفسخ والتنقل
نهى من المختار فى ذاك وجد
ينتفعن مرتن بما ارتن
مسلط بالرهن أو تمتعا
به مع المسلط الذى أوتمن
إذ لم يكن فى يده قد جملا
وواحد ينتفعن من دين

فكله يفسخ في ذى الصلغة وإن يمت مرتهن وينتفع فأنفسخ فيه الخلف والقطب جنح ويلزم على كلا القولين كذا الخلاف إن يكن قد انتفع وإن يك الراهن للذى ارتهن فليس من فسخ إذا لم يعلم وهكذا إن غاب من قد ارتهن أوجن أو ينتفع المجنون له بدينه مع الخليفة لما أتانا عن نبينا الأتم وإن يكن ينتفع الراهن به بدون أمر من له قد ارتهن لو أنه لم ينفعه من قد انتفع وأنفسخ الرهن إذا ما حلالا وهذا منتفعا أو مفسدا وهكذا الوالد مهما انتفعا لو أن ذاك الرهن كان قبضا وإن يكن خليفة منتفعا لنفسه أو من عليه استخلفا قال الثميني وما كان خلا والحكم بالجملة أن ما رهن لو انتقاعا بضرورة عنها لأجل ما خوف هناك قد وقع وكهروبه على حصان

وذلك لاتحاد هذى العتدة بالمرهن بعض وارثي من قد صرع إلى مقال الفسخ إذ قال الأصح منتفعا يفرم دون مين به جميع وارثي من قد صرع أطعم من ثمار ما كان رهنا مرتهن بما به قد أطعما ودون علمه به ينتفعن أو اليتيم بالذى مرهون فليس من فسخ بهذى الصورة يرفع عن ثلاثة خط القلم أو واحد من آله أو أقربه ودون أن يكون في ذاك إذن فليس من فسخ بذاك قد وقع مرتهن من كان منه أكلا أو باعه بيعا بفسخ عقدا برهن طفل فسخه قد وقعا عند خليفة لرهن مرتضى بالرهن فالخلف هناك رفعا يفسخ مع بعض وبعضهم نفى فذاك تفصيل لما قد أجملا يفسخ بانتفاع من قد ارتهن مثل التجائه لبيت رهنا من كحريق أو عدو أو سبع قد كان معقولا بالارتهان

أو مثل إكراء كما أن يجبره
 إن لم يكن ذلك مما قد ييح
 وما له يمنعهم نفعا حصل
 أو مثل نهر واحتطاب حصلا
 كذاك الاستغلال بالأشجار
 بحيث لا يلحق ربه الضرر
 لو ذلك المعدن من جبس حصل
 وإن يك انتفاعه بما جعل
 كمثل بيت غير ذى إسكان
 وإن أراد ربه أن يمنعها
 فالخلف في انتفاعه بما ذكر
 وقيل لا يفسخ حتى ينتفع
 فذان قولان ومنها الثانى
 ويفسخ بالانتفاع لو غدا
 أو نظير في مصحف أو نظير
 أو في كتاب كان مرهونا نظير
 أو أنه بمصحف كان حلف
 كمثل عبد كان صائنا وقد
 وإن يك الراهن أكرى المرتن
 يفسخ الرهن إذا كان انتفع
 وأجرة المثل عليه تلزم

على انتفاع ظالم قد قهره
 على العموم دون إذن متضح
 كالشرب ومن بر وواد يتصل
 من نحو فحس في الرهان جعل
 أو حائط من خارج الجدار
 أو انتفاع بكمعدن ظهر
 أو كان من شب ومثله الطفل
 ينتفع الناس به ممن وصل
 يدخله الكل بلا استئذان
 كان له منعهم متسعا
 يفسخ للرهن بعضهم نظير
 بما ذكرنا بعد منع قد وقع
 هو الصحيح مع أولى العرفان
 بشم ربح في الشهيرو إن بدا
 وجه بمراة يرى للصورة
 وقد درى منه ولو شكلا سطر
 أو صنعة من ذلك الرهن عرف
 علمه صناعة حيث قعد
 للرهن كالعبد وبقل يحملان
 به وقد قيل ولو ليم ينتفع
 لا ماله من الكرا قد رسما

ما يجوز للمرتهن في الرهن

يبيع من ثمرة الرهون بدون أن يستقصي في الثمن ثمار بستان إذا ما صرمه كان على أشجاره ما يثمرن ويأخذن سهمه من قدرهن يستمكن بأكل مما رهن على طريق الغصب والعدوان ويوقعن عليه تهمة يعد كالحبس قبل الآخذ للآلية رهنه وذلك حكم فاصل رهنه جبرا إلى من ارتهن أو رد قيمة إذا كان غنا كأصله للأجل المعين قيمة ما أفسده إذ يجنى فإنه إليه حتما يدفع من لو كان رهنه بأن يردا لو أنه لم يك بالأمين ولا إذا المرتهنون عنده عند مسلط عليه جعله أو أكلا حل وليس يغنى إن كان ذا أمانة وقد ضمن إن حال الفساد من قدر ارتهن مسلط وأجزأت أن فعلا

يجوز للمرتهن المكسب إن أدركت لمن له كان رهن كغيره وجاز أن يقاسمه إن كان رهنه له النصف وإن يأخذن سهم الرهن المرتهن وجاز للمرتهن القابض أن يأخذ من ثمر الرهان ويأخذ اليمين منه إن جحد فيجرين عليه حكم التهمة لو ذلك الآخذ أو ذا الآكل ويجبرن برده ما يأخذن إذا أقر أو عليه بينا فيبقى رهنه بيد المرتهن ويعطينه مفسد في الرهن لو غير ذا أمانة من ارتهن وهكذا يجبر من تعدى أو يعطين مسلط الرهون لا يعطين رب الرهان وحده إن كان ذلك الرهان حصلا وليس يجزى مفسدا في الرهن من رهن وجائز من مرتهن وانفسخ الرهن كما قبل زكن وليس من فسخ إذا ما حاللا

له أمانة ولكن يضم من رهن مرتهن إذا فعل ومن مسلط كذاك يجزيين شيء ولو وديعة مستودعة وهكذا إن كان بالوكالة لأنه في يده قد قبضها له أمانه ومع ذاك ضمن طفلا فإن حله فيه انعقد فحله في مال طفله مضى وكان من صار له الرهان من قبل رهن هم يكونونه لو لم يطأها قبل ذا الأوان زوجية وعقده بها سبق في حق غير إن له استطلا من قبل زوج كائن أشغلها فإنه من البيوع أسهل حيلة لغير من لها ارتهن والرهن لا يمنع منه أهله مع الرهان يتبع الرهانا في البطن حال البيع عندها بيع لها تسرى قبل رهن كائن إن يتراها فذاك يحظر من بعد عقد البيع ليس يجزى لكنه إلى البيوع ألا يغرم الواطئ بعد ما ارتهن

إن يكن المسلط المؤتمن وقيل يجزى الحل من أي حصل كان هنا مسلط أو لم يكن ويجزيين من كل من كان معه أو كان في يديه بالخلافة لو أنه غير أمين مرتضى وقال بعض العلماء إن تكن كذلك الوالد في مال الولد لو ذلك الوالد غير مرتضى وأمة يرهنها إنسان حليل تلك الأمة المرهونه يجوز وطئها مع الرهان لأن ذاك النوط من جملة حق والرهن لا يحرم الحلالا كالبيع فالإما تباع لو لها والرهن غيما عندهم لو يشغل وإن تكن هذى الفتاة من زمن فوطئها من بعد رهنها له وما بها من ولد قد كانا لا حادثا من بعده وما وقع وإن تكن سرية للراهن فما له من بعد رهن يحصل كمثل أن ذلك التسرى فالرهن لو لم يك بيعا حالا وصح للمرتهن القابض أن

لغيرها لو كان من وطئها
وعقرها يكون رهنا بيده
ونسب الراهن منها ثبوتا
ونسب الغير فلا يثبت قط
لو ذلك الغير هو المرتهن
والحد عن مرتهن يندفع
بوطئه أو إذنه بالوطء لا
إن كان هذا سابقا للرهن
وللذى يقبضها بالرهن
وإن تمت بسبب الحمل فلو
ويرجع من غدا مرتنها
وراهن لرجل كبيت
وكان فيه للذى قد ارتهن
من قبل رهن أو وديعة فله
من بعد رهنه كمثما له
بلا زيادة وإن لها سكن
فماله يسكنها بعد فإن
فإن ذلك انتفاع حصلا
لأن ما كان له أن يفعله
فإنه من ذاك ليس يمنعه
ومن يكن مرتنها نحو فرس
لم يدخن في الرهن إن لم يشترط
ومن يقل مع موته هذا الرهن
ولم يسم ربه قبالا يبيع
بل إنه يحفظه ويسأل

راهنها فالحكم هذا فيها
مرتهن للأمد الممدد
إذا وطئها بعد رهن قد أتى
إذا وطئها حال رهن كان خط
أو أنه المسلط المؤتمن
بشبهة والرهن فسخ يقع
بوطئه على نكاح قد خلا
فإنه للفسخ ليس يجنى
بيعهما وحملها يستثنى
يذهب مع ذلك مال المرتهن
لها بما له على من رهنها
أو مثل داره أو الصانوت
مثل طعام أو متاع قد خزن
أن يدخن لما هناك جعله
ذهابه من قبل رهن ناله
من قبل ثم بعد ذالها ارتهن
يلبث بها ولو قليلا من زمن
لا كالخزين إذ له قد جعله
من قبل رهنه بحق حصله
من بعد لو هناك رهن يوقع
وفوقها كمثلا سرج يلتبس
في العقد لا كالبيع حينما يخط
عندي رهن في كذا من الثمن
وارثه له وليس ينتفع
عن ربه عساه يوما يحصل

أولهم لآخر إذا فنى
ما أيسو من أمره من بعد ذا
على أولى الفقر كما تعينا
ويقبضن حقه جميعه
على الديون من بيان معتمد
بأن ذاك فى يديه رهنا
فى يد موروٲ لهم كان قبض
لو لم يقل بأنه لـديه
لأنهم فى يـده رأوه
فا ضله لربه أن يحصل
رهن يكون فى كذا من نقد
باعوه واستوفوا كما حكا
لأنه عرض لـديهم كانا
لكن إذا صاحبه يوماً وصل
ولم يكونوا وجدوا بياننا
لهم يبيعوه بما تقـدما
صاحبه إذ تك دعوى حتما

ثمت يوصون بذاك الرهن
وقيل إنهم يبيعوه إذا
وينفقون بعد ذاك الثمنا
وجاز للوارث أن يبيعه
لو لم يسم ربه ولم يجد
أو لم يجد بينة أيضا هنا
لأنما ذلكم الشئ عرض
وهو يكون ذا قعود فيه
رهنا لكانوا قد تملكوه
وإن يبيعه وارث فليوصل
وإن يقل بأن هذا عندى
وصاحب المتاع قد سماه
لو أنهم لم يجدوا بياننا
فى قبض موروٲهم الذى رحل
وأنكر الدين أو الرهانا
ينفسخ البيع وبعض قال ما
بقول موروٲهم لو سـمى

بيع الرهن

من أجل قدر بالتعين
يبيع ما كان لـديه قد رهن
إن كان هذا الرهن أصلا علما
وراهنا والرهن ثم كيف حـن
فيأتين بدافع الرهان

وبعد أن يحل ما للدين
يجوز للمرتهن القابض أن
يأتى إلى من للبـلاد حكما
يحكى له الدين جميعا والأجل
فيطلب الحـاكم بالبيان

لديه من صك بذاك رسما
 يخبره الأول بالذى استقر
 سواء أو ذو الرهن فى الذى حكا
 لا كشهادة غداة تبذل
 قال فى أمره من حكما
 قول الشهود ولهم قد عدلا
 يوقعها وصحت العبارة
 رانه فالبيع ها هنا يصح
 ذو الرهن ما كان هناك سطرأ
 أو الذين أخبروا بما بدا
 على اشتراط بيعه بما بدا
 ويحفظن أثمانه إلى الأجل
 فإنه ليس من المحظول
 إن جاءنا بمثل هذى الدعوة
 خلافة يستشهدن عليهما
 إن وارث الميت ذا لم ينكر
 أو ينكر الخلافة السنية
 يجزى خليفة لذاك جعلاً
 بخضرة وبشهود تتبع
 ذو الرهن ما كان عليه سطرأ
 يبيع ما كان له قد ارتهن
 يستقصين عليه أو يتما
 والرهن وليبعه عند ذين
 فإن يعارض رهن من اشترى
 لحاكم على البلاد مؤتمن

يقر أو بالشاهدين أو بما
 ويذكر الشهود ذلك الخبر
 فإن يكن قد غلط الأول أو
 أعاد بالحق وعنه يقبل
 ثم يبلغن سواء مثلما
 ببيع رهنه إذا ما قبلا
 وجازت الدعوة والشهادة
 لو أنه لم يخبرن بما اتضح
 ويجتزى بخبر لو أنكر
 إن رضى الحاكم قول الشهدا
 وإن هما للرهن كأنا عقدا
 من قبل أن يكون وقت الدين حل
 فيقتضى منه مع الحلول
 وهكذا خليفة الوصية
 أى يدعى وصية تقبدا
 ويجزين فى ذاك نقل الخبر
 أى أنه لم ينكر الوصية
 فإن يكن أنكر ما قالوا فلا
 إلا ادعائه على من قد ورث
 وقيل فى الرهن كذا إن أنكر
 فإن يشا المرتهن القابض أن
 فهو على الرهن ينادين بما
 وذا على علم شهود الدين
 وذاك كله احتياط صدرا
 فليات بالشهود من قد ارتهن

يخبره بالدين والرهن الندا
فليشهدوا لمشتريه بالشرا
وإن كان الرهن الوصايا تجعل
ما جعلت فيه الوصايا إن جعل
أو أنه كان إليه صـيرا
وليس يحتاج الذي قد ارتهن
إن شاء بيعاً لسوى الأصول
وذا هو المقبوض عنده بيد
ولا إلى إحضاره لمن شهد
ولا مع البيع والاستقضاء
وإن يقع إيتانه لمن حكم
لأجل ما يحدث بعد ما علم
وإن يك المرهون كالطعام
فليمسكته بيديه المرتهن
ثم ينادى طائف عليه أو
ولا يدعه في يد الطواف
كيلا يصير في الضمان حيثما
قال الثميني وما قالوه
مضافة الوقوع في الضمان
بيعه مرتن بعد الندا
لو بيعه كان على واسطة
إلا إذا ما شرط المرتهن
وقيل لا يأمر بالبيع أحد
ولا له يستخلفن أحدا
وإن يكن لم يعرف المرتهن

والبيع واستقصائه وما بدا
على كذا من قابض الرهن جرى
بيعه ذلك الوصى الأمثل
في يده أخو الوصايا ما حصل
من أول يبيعه بما يرى
إلى خليفة الوصايا المؤتمن
إني مجيء الحاكم الجليل
لو أن ذاك حيوان قد وجد
والمخبرين عند حاكم البلاد
فليس يحتاج لذي الأشياء
وحضرة الشهود فهو لأتم
من رهن فالحزم أولى وأتم
أو أنه كهذه الأنعام
أو أنه بين يديه يوقفن
مرتهن بنفسه إذا رآوا
أو غير طواف له يوافي
أخرجه لغيره وسالما
فإن ذاك حوطـة رآوه
ليس بشيء واجب الإتيان
بنفسه ليس بطواف غدا
نداء طواف بهذي السلعة
بيعه الطواف أو من يحسن
لا طائفا أو غيره من البلاد
لو ذلكم منه بشرط قد بدا
كيف يبيع فهنا يلحقن

لأنه لم يأتنا في السفن
فلا يباح فاشتراؤه يحل
والرهن ثابت فمن يرتهن
لا يعطين أجره الحمال
أو وازن من ذلك المرهون بل
إلا إذا ما شرط المرتهن
أو أنه يخرج مما رهنه
كذا الضوال والوصايا والمقط
مما يكون بيعه له بلا
غليظها خليفة من مال
وذلك للإطلاق في الخلافة
فإنما خليفة الإنسان
وهو على الإطلاق والمقيّد
وليس يخفى أن يبيع ما رهن
وجاء ذلك للخليفة
من المرهون ومن الوصية
أجرة هذه الوصايا تدفع
إلا الذي يخرج عن ثلث فذا
وهكذا جميع ما كان ذكراً
وأول الأقوال عندهم أصح
غلو يشاء لا قط للمقطعة
وليبيع المرتهن الرهانا
إلى أبيه أو إلى الذي احتلم
لو لم يجزه ولزوجة كما
وماله يأمر من يشريه

بيع الرهان بسوى المرتهن
محرم فمن هناك قد بطل
ومثله المسلط المؤتمن
أو طائف بذاك أو كمال
من ماله يعطيهم ما قد حصل
أن يدفع ذلك من قد يرهن
فشرطه له كما تعيننا
وكل ما في يد إنسان سقط
خلافة أبوة محلاً
مستخلف عليه من عيال
منهم وللتقيّد في الوكالة
ينوب عنه في جميع الشأن
لا يتعدى ماله قد حددوا
مقيّد لا مطلق من الرهن
مرتحن إعطاء تلك الأجرة
وثيل من أموال ذاك الميت
وكل ما احتاجت إليه أجمع
في ثلث يحاصن إن أنفذا
من لقطعة وكل ما باليد قر
لأن ذا من شأن من معه اتضح
لم يقبضنها ومضى بسرعة
لو أن بيعاً باعه قد كانا
من آله فذاك يبيع لا يذم
إلى خليفة لطفله سما
له ولو مسلطاً عليه

كما يجوز بيعه ويحسن
أو أنه من بعد ذا ولاه
وذو الشبرا على كذا من قبل أن
فإنه يحلفن قسما
كراهن وكيله المفاوض
ولا يبيع له الفتى المرتهن
ولا عقيده ولا المقارض
بقائم خليفة تولى
فلينأ عن خلطتهم وليجتنب
على محاباة يجوز وضمن
بذلك من مرتهن ولو صرخ
حاييت لكن أنكر الذى ارتهن
وإن يكن قد قال من كان رهن
فالرهن خذه فى الديون واستلم
أو هو فى دينك معك أتتركه
حالتة ولم يكن تبدلا
فإن ذاك لا يجوز فيه
فماله الرد على من رهننا
ولا يضر الرهن عيب فيه حل
وإن يكن يحدث عند المرتهن
ما قابل العيب الذى فيه شب
لذلك الرهن مع الدفع أجل
فذلك سخرى بنص الأثر
يجعل له وقتا فبيعه يتم
من شفعة فى ذلك الرهون

وإن يكن قد باعه المرتهن
ثم اشترى من الذى شراه
جاز إذا لم يتفق من ارتهن
وإن هما بالاتفاق اتهما
ولا يبيعه إلى المقارض
وفيه ترخيص لديمهم يعلن
إلى وكييل نفسه مفاوض
ولا لابنه الصغير إلا
ولا إلى أهل الحرام والريب
وإن يبيع مسلط أو مرتهن
وقيل لا يجوز والرهن انفسخ
وإن يقل من كان منهم قد رهن
فالقول فى ذلك قول المرتهن
قد حل ذاك الأجل الذى رسم
أو اقضه قد قال أو أمسكه
فلا يجوز ذاك والرهن على
كذلك إن قال له اشتره
والرهن إن عيب به تبيننا
لكنه يبيعه عند الأجل
إن كان فيه ذاك حال ما رهن
فإنه من ذلك الرهن ذهب
وإن يكن أعطاه رهنا وجعل
لكنه بالبيع لما يأمر
وإن يكن بالبيع آمرا ولم
وليس للمرتهن الأمين

وهكذا لا يشفعان أبدا ولا يباع بسوى العينين وجوزوا بياعه ولو بلا إن كل جنس ذلك المرهون قال ابن يوسف وفي الكتاب إن فإن يكن في الحيوان قد رهن وإن يك الدين سواء فليبع وليقض من أثمانه ما كان له وصح بيع بالدنانير إذا كعكسه بالصرف لاتحاد ولا يصح البيع دون مین ثم يباع بسوى هذين كذاك بيع بالخيار قد جعل إلا إذا أجاز ذاك الراهن مع عقدهم للرهن حينما يخط قال وفي بيع الرهان الجارى وعاجل وأجل ما قد عبر قال وفي الديوان جاء لا يبيع كذاك لا يبعه موقوفا فإن وبعضهم يقول إن الرهن لا وإن يكن قد حط من قدرتهن كما يحط الناس ما بينهم أو أنه أبرأه من الثمن وقال بعض جائز ويضمن أو أنه يفعل فعلا فيه

به إذا بيع بجساره بدا إن لم يكن شرط مع الرهون شرط بما يرهن فيه أولا من المكيل أو من الموزون بالحيوان باع غالبية قمن فليقضه في حيوانه إذن للحيوان بالذى له يقع قال وغير الحيوان مائله ما في الدراهم يكون رهن ذا جنسهما في كل شيء بآدى أن يرهن في واحد من ذين كبيعهم لأجل مبيعين لأجل قد كان أو غير أجل أو أن ذا شرط عليه كائن وقيل بالجواز لو لم يشترط بغير درهم ولا دينار من المقال في الوكالات ومر للرهن بيعا بخيار قد وقع يفعل فإن الفسخ فيما قد رهن يصير فيه الفسخ مما فعلا من ثمن الشيء الذى كان رهن أو زائدا يكون عن حطهم فذاك غير جائز وقد ضمن أما إذا أعطى الذى قد يرهن يخرج عنه ملك رهنه

غير البيوع فالذى أقاء
وإن يكن أعطاه شخصا عن له
من بعد ما جاز له البيع على
فإن ذاك لا يجوز أيضا
وجاء لا يجوز للمرتهن
أن يخرج ذلك المرهون من
إلا ببيع خالص وما عدا
كان به معنى بيع الناس من
إذ يتوهم هذا المرتهن
أى تصرف أرادته على
كعبة ولو بلا ثواب
فبينوا نصا على أن لا يصح
كذلك لا يصح أن يكتبه
بزائد عن ثمن الذى رهن
والعبد ليس يقع التحرير
لأنه كاتبه من لم يكن
وإن أتم الراهن المكاتبه
وقال بعض إنها ليست تتم
والقطب قال فى الذى له أرى
أى بكتابة من المرتهن
لو بطلا وأن هاتين إذا
وإن يقل ذو الرهن أو قريبه
وهكذا صديقه للمرتهن
كان هنا مسلط أم لم يكن
خذ حقه الذى على الراهن خط

ليس يجوز أبدا إمضاه
بعوض أو أنه قد بذله
أمثال قيمة هناك جعل
وقال بعض جائز فيمضى
كذلك للمسلط المؤتمن
ملك الذى كان له قبلا رهن
ذاك فلا يجوز فيه أبدا
معاوضات جعلت أو لم يكن
أن له تصرفا فيما رهن
أن يحسب من دينه إن فعلا
والعتق للتفكير فى الرقاب
ذاك له وهو مقال متضح
لو أنما قد كانت المكاتبه
ويفسخ الرهن بذاك إن يكن
عليه بالذى هنا يصير
يملك والمالك فيه ما أذن
فإنها تتم أيضا والهبة
لأنها ليست ببيع منحتم
لا يفسخ الرهن بما قد ذكرا
وهبة قام بهن معتنى
أتمهن ذو الرهان نفذا
لو كان غير وارث نصيبه
أو نائب عنه بوجه قد زكن
أو قال للمسلط الذى أؤتمن
فالببيع بعد ذاك لا يجوز قط

إذ يبيعه من بعد عرض المال
والرهن إنما يبيع المرتهن
فإن يفك أو عليه تعرض
فإن يبيعه بعد ذاك الحال
لكن إذا الحق عليه عرضا
أو ناقصا يعرضه عليه
أو قال أنظرني ولو لساعة
وإن أتى بالحق قبل أن يتم
وإن عليه يعرضن الأجنبية
ولا وكيل لا ولا مأمور
جاز له البيع وجاز القبض له
وقيل إن كل من قد يعرض
قريبه أو الصديق عرضا
يلزمه قبول حقه ولا
والعرض للحرام أو للريبة
كذلك إن كان الذي قد يعرض
أى من يكون بالحرام عاملا
وإن يك الراهن لما يقبلا
من الصديق كان أو من أقرب
وكان قد قبضه المرتهن
وهكذا لا يرجع المرتهن
لو حجر الراهن للمرتهن
أن يقبضن الحق ممن كان قد
أو أنه يحجر عن شيء أن
وأن عليه يعرضن من لا تصح

عليه ضر ليس بالحلل
إن كان لم يفكه من قد رهن
حقوقه فالبيع لا ينتهض
فبيعه يكون ذا إبطال
بحيث لا يمكنه أن يقبضا
أو بخلاف ماله لديه
فانبيع جائز لهذى الحالة
عقد البيوع فالبيوع تنهدم
أى ليس بالصديق لا والأقرب
ولا خليفة على المذكور
وتركه البيع بهذى المسألة
عليه حقا فعليه يقبض
أو أجنبي ماله أن يرفض
يجوز بيع بعد ما قد حصل
لم يك معتدا به من جهة
معاملا بذاك فهو يرفض
أو ريبة فعرضه لن يقبلا
عطاء من عنه الحقوق بذلا
أو غير هذين كمثله الأجنبي
فلا رجوع للذى أعطى هنا
لبيع ما كانوا إليه رهنوا
كذا على المسلط المؤتمن
يدفعه عنه قريبا أو بعد
يعطى عنه أنه لا يعطين
أفعاله كذى جنون متضح

والطفل أو من حجب الإمام
فجائز يبيع رهنه ولا
أى ماله أن يقبض الحق من
وإن يكن قد قبض الحق ولم
فجائز له الرجوع أن يرد
وإن عليه ماله قد عرضا
بأى معنى كان من معانى
ولا يبيع مرتين أصلا ولا
إن وجد الوفاء منه فى الغل
لأن فى بيع الأصول يحصل
كذلك قالوا لا يبيع أيضا
فى كل حقه إذا رأى الوفا
فإنه يبيعها ثم لبيع
فإن يبع ذاك ويترك الغل
لو تكلم الغلة كانت تكفى
وهكذا إن يكن المرهون
فليبع العروض منه قبلا
وإن يكن خالف حين يفعل
وقال بعض علماء الأمة
ولبيع الحرث مع الثمار
ولبيع الأشجار قبل الدار
ولبيع الأرض وما فيها وقع
والحيوان قبل باقى العرض
قدمه فى بيعه متى يبيع
وإن يك الرهن على الأصول

عليه أو عشيره الكرام
يقبضه فقبضه قد بطلا
كالطفل والمحجور فهو يمنعن
يصح قبضه لمعنى قد ألم
بييع رهنه لدى ذاك الأمد
ولم يصل إليه حتى يقبضا
فإنه يبيع للمرهان
مسلط على الرهون جعل
تلك التى تعد رهننا قد حصل
ضر وفعل الضر لا يحلل
أصلا ولا بهيمة أو عرضا
فى غلة لبعض حقه كفى
من غيرها ما يكفين لما وقع
فلا يقال إن بيعه بطل
لحقه جميعه وتوفى
أصلا وعرضا كله بين
ثم يبيع بعد ذاك الأصلا
فقل إن البيع ليس يبطل
يبطل بيع الشيء قبل الغلة
من قبل أن يبيع للأشجار
وقبل أرض للوفاء الجارى
كالبئر قبل الدار حينما يبيع
وكل ماله الفساد يفضى
فإن يكن خالف فالبيع وقع
يأتى مع العروض والمغلول

أو أنه يزيد غاستحسان ما
 لعمل ذاك الرهن يأتي منه فك
 من كلما رتبته التأخير
 وإن يك المرهون أصلا وبه
 فإنه يبيع ما كان بعهد
 وإنما ينظر في ذاك إلى
 وإن يكن لم يفعل ما أعاد
 وإنه من الغلال المدركة
 أو إن جز لا يبيع للشاة
 وإن يكن رهنهم شيئين
 فجائز يبيع كل ساعة
 ولا يبيع خليفة الوصية
 فإن يبيع ففيه خلف متضح
 وإذا كان يحجر من قد هلكا
 أو يجعل الميت في يديه
 وليبيع الذي لشيء مرتهم
 وهكذا خليفة الوصية
 إن يك في المرهون فضل قد حصل
 بجزء مشخص قد يصلح
 أو أنه تسمية منه يبيع
 ولا يبيع من ذاك شيئا جهلا
 وإن يبيع أكثر من ديون
 فإن ذاك البيع منه بطلا
 وإن يكن بشرطه لا يبطل
 إن كان لا يحصل بيع إلا

قلنا من الترتيب باق مثلما
 للأصل أو لنحوه مما ملك
 وذلك الترتيب لا يضير
 ما يقربن ويعدن عن ربه
 منه وعن بيع القريب يبعد
 ما يصلح رهنه فليفعلا
 فكل ما باع من الرهن انعقد
 صوف من الشاة إذا ما أدركه
 إن وجد الوفاء في الغلات
 أو أنه أكثر من اثنين
 بحدة وجائز في صفقة
 للأصل أو للشيء قبل الغلة
 يصح مع بعض وبعض لا يصح
 في يده المال الذي قد تركا
 ما ينفذ وصية عليه
 ومثله مسلط إذا يكن
 بقدر الحق بلا زيادة
 عن حقه الذي له قد كان حل
 يفدى به كنخلة تتضح
 كثلث أو خمس أو كالربيع
 فإن يبيع فبيعه قد بطلا
 أو باع كل ذلك المرهون
 وقيل لا بطلان فيه حلا
 كذلك لا بطلان فيه يمل
 إن صار بائعا هناك الكلا

أو أنه كان كخلفين
فإنه يبيع منها تسميه
ويترك الباقي مما ذكرنا
جميعه في واحد مما يعد
ولم يكن يأذن رب الأصل
ذاك لنا حكاه شرح النيل
يبيع قدر ذاك بالتسمية
يديه للإنقاذ قبل التلف
أو مع مسلط على ما قدر رهن
فوق وقد أراد شخص منهما
منه منابه من الديون تم
هذا من الرهن إذا تميزا
ذاك بقسمة مع الذى ارتهن
أن الرهون في يديه قد تحط
يشترطن هذى الشروط قبلا
بعضا من الدين ولو من عند فذ
وقد مضى أن له يبيع كل
بعضا من الدين هناك ونفذ
يفك منه سهمه ويتعد
جميع ما لى من ديون أصلا
وأقبضن مالى من الديون
قد كان واحدا لدى من ارتهن
أراد بعض الوارثين من ولد
فهو كما مضى لنا في ذكره
إذا إليه بعض وراث وصل

وإن يك الرهن كفدانين
أو زائدا كسنة ثمانيه
لا واحدا أو خمسة أو أكثرا
لو أنه وفاء حقه وجهد
إن لم يكن يشترط بينع الكل
وجاز عند قطبنا الجليل
وهكذا خليفة الوصية
من الذى قد جعل الميت في
وإن يك المرهون عند المرتهن
لرجلين أو ثلاثة فمما
بأن يفك سهمه منه استلم
ويعطينه سهمه ويحرزا
وإن يكن مختلطاً فيأخذ
وباع سهم الآخرين إن شرط
إلى تمام حقه وإلا
فلا يبيع سهم الأخير إذ أخذ
هذا هو القول الذى به العمل
أى كل رهنه ولو كان أخذ
وإن يقل مرتهن لمن يرد
إنى لا آخذ منك إلا
أو أننى أبيع للمرهون
فهو له لأن كل ما رهن
وهكذا إن مات رهن وقد
بأن يفك سهمه من أسره
كذا خليفة الوصايا قد جعل

بما ينوبه من الوصية
له بأن يقبله كما له
إلا جميع الحق أو أبيع ما
وان يكن عند الفتى المرتهن
رهنان أو ثلاثة لواحد
قد رهن في دين واحد وقد
فلا يبيعها كلها بصفة
كذلك لا يبيع كل واحد
تجمع ذلك صفقة لأن كل
ورخصوا بأن يبيع ما رسم
أثمان كل قبل بيع حصلا
وإن يبيع مرتهن ومثله
رهنا ورد بعد ذا عليه
وهكذا خليفة الوصية
فإن يبيع خليفة أو مرتهن
فضل عن الدين أو الوصية
وراهن وإن يكن نقص ضمن
إن دلس الشاري وإن لم يكن
وإن يكن رد بلا حكم الحكم
لو أنه إذ باعه لم يكن
ويدفعن مشترى ما رهنا
إن كان قد باع له المرتهن
فإنه يدفع للأثمان
لو خائنا ذلك المرتهن
لأنما راهنه قد أمنه

لفك ما كان له في التركة
فيه بأن يقول لن أقبله
يجعل للإيصا هنا متمم
أو ذلك المسلط المؤتمن
تكون أو لاثنين أو لثلاث
كان على الجميع دينه انعقد
بثمن متحد للجملة
بنمن يعقده منفرد
فرد هنا يدعى برهن مستقل
بصفة واحدة إذا علم
بذلك التقويم ممن عدلا
مسلط ممن يصح فعله
بعييه يعيد بيعا فيه
إن باع في وصية من تركة
ثانية فكان في ذلك الثمن
يرد فاضلا لأهل التركة
ما ينقصن في بيعه عن الثمن
دلسه فإنه لم يضم
فإنه يضم نقصان القيم
مدلسا بعييه المبين
أثمانه لمن غدا مرتهننا
وإن يبيع مسلط مؤتمن
إلى مسلط على الرهنان
أو ذلك المسلط المؤتمن
وأنه في بيعه قد مكنه

ومن يديه نحو مشترية
 غدية المرهون كان أكثر
 لأنما المرتهن العاقد ثم
 وإن يك الشارزى لفاضل دفع
 ويقتضى المرتهن الأثمانا
 بلا احتياج أن يقول من رهن
 إذا هما على كذا توافقا
 أو بعده لو بتراخ كانا
 وما بقى من بعد أخذ الحق لا
 وإن هما لم يتوافقا على
 والقاض في ذلك هو الراهن
 وقال بعض يقضين المرتهن
 في الحق دون ما قضاء الراهن
 ومن بأول يقول فالأثمان
 يكون رهنا كالذى تقبض
 ويذهب الحق إن يكن ذهب
 مادام لما يقض في الديون
 وإن يبيع مرتهن ما قد رهن
 ويقضين في الديون فهنا
 وإن يكن في حين أخذ الثمن
 فبائز ومنهم من قال لا
 وإن يكن أمسه بلا قضا
 وإن يكن وقت بيع المرتهن
 وكان في المرهون فضل من ثمن
 لكي يبيع ذلك الرهن وما

خروجه فليدفعن إليه
 من الديون يدفعنه من شري
 فهو الذى يقبض عن ذاك القيم
 لراهن لا يضمّن فيما صنع
 في حقه من بعد قبض كانا
 أقبضه في حقه يا من ارتهن
 مع ذلك انعقد الذى قد سبقا
 لو كان حال البيع ذاك بانا
 يضمّن إن لم يكن قد أهمل
 ذا فالقضا لا بد منه حصلا
 أو نائب عن الرهان كائن
 ومثله مسلط هنا الثمن
 لو لم يقع ذا باتفاق كائن
 عند مسلط كذا والمرتهن
 فيبطلن باتفاق العلم
 على الخلاف السابق الذى كتب
 من رهن أو نائب مكن
 ويقبضن من مشتر له الثمن
 يستشهدن على القضاء الأمان
 يصرفه في حاجة بها عنى
 أو يقضين في دينه ما حصلا
 فإنه رهن لديه قبضنا
 حل فلم يبيع له من ارتهن
 فاستمسك الراهن بالذى ارتهن
 من فاضل يأخذه متمما

يلزمه الحاكم بيعا فيه
وفاء حق كان للمرتهن
باق بدون ما ادعاء حصلا
ما بلغ المرتهن الحاكم ذا
درى بذاك الدين قبل ذا الأمد
وبيعه كان بأذن علما
أيضا على الدفع لفضل كائن

فإنه يأخذه عليه
وإن يكن ليس بهذا الثمن
فليجبر الحاكم راهنا على
ودون إحضار شهادة إذا
قبلا وكان ذلك الحاكم قد
وبتمام الرهن أيضا حكما
ويجبرن مرتتها للراهن

الدعاوى في الرهن

ما بين راهن ومن يرتهن
ومثله مسلط فيما رهن
مع راهن في نفس رهن قد عرف
أو غيره وما بذاك يلحقن
وأنه على كذا وكذا وصف
بأنه كذا ومثله الأجل
من بعد ذا إن شاء ربى ذو العلى
يكون حكمه حكم المؤتمن
لأنه من بعد ما تبيننا
فليحضر البيان للمستمتع
في الحق من جنس كذا تكونا
وما أتى من نحو ذا الطريق
مع قابض بل إن ذاك مؤتمن
في ذاك مدع على من قد رهن
وأهل بصرة وأهل الكوفة

باب به للدعا أبين
يقبل في المرهون قول المرتهن
مع اليمين إن يكن قد اختلف
بعد ثبوت الرهن هل ذا ما رهن
من كون ذاك الرهن عاقبه التلف
وهكذا في ثمن له جعل
وغيره مما يجي مفصلا
لأن حال الرهن عند المرتهن
فيلزم البيان من قد رهننا
يصير فيما قد ذكرت مدعى
ويقبل قول الذى قد رهننا
كذلك في كمية الحقوق
وكون هذا الشيء ليس مرتهن
لكن مع اليمين حيث المرتهن
وذاك قول أهل هذى الدعوة

والقول قول من غدا مرتها
كذلك في الحق الذي توقعنا
قد كان مرهوناً بذاك جزماً
في قدر الدين وفي الكمية
إني تمام آلاي هذا يشهد
من البيان في الذي قد أنزلا
إذ بدلا كان من التبيين
وليتق الله لتتم الآية
غير قريبة فلا تقاوم
ومنكر كما هناك بينه
بصفة لها الشهود لم يصف
وإن يكن له الشهود وصفوا
وقيل لا جواز في الشهادة
عين مدعية أو ما عيننا
مما ادعى أن به الرهن بدا
وإن هم قد شهدوا على أقل
والقول بالجواز أيضا ينقل
أن شهدوا بدون ما يبيديه
أو الأماكن التي فيها رهن
تخالف في الرهن أو فيما رهن
من الشهود عند هذي الحالة
يدعيها شيئاً من الرهان
فأحضرا بعد للشاهدين
لواحد من ذين لا لأزيد
باطلة ما تحتها إفادة

وقال مالك وصحبه هنا
فيما يكون في يديه وقفا
القول بقوله إلى قيمة ما
غارهن في يديه كالبينه
لقوله جل فإن لم تجدوا
فجعل الله الرهان بدلا
فيحكم بقيمة الرهون
وهكذا في الآية الثانية
والقطب قال هذه مفاهيم
نص حديث المدعي والبينة
ومدعي الرهن إذا له وصف
فهذه شهادة تزيف
دون الذي ادعى فقبل جازت
وينصب الخصام فيما رهنا
وإن هم قد شهدوا بأزيد
فما به قد شهدوا هنا بطل
مما ادعى فقال بعض تبطل
على الذي توافقا عليه
وإن مما تخالفا على الزمن
جازت شهادة هنا وإن يكن
فيه فلا قبول للشهادة
وإن يك اثنان على إنسان
وكان منكر الدعوى ذين
والشاهدان بالرهون شهدا
دون أخيه الثان بالشهادة

وإن يكن شخص على اثنين
فشهدا على فتى منهم هنا
فباطل ما شهدوا به وإن
منهم فتى بأمر صاحب زكن
فجوز الرهن له من بعد
وماله قلنا فبالإجمال
إن ادعى المرتهن الرهن تلف
من بعد ما قد صار فيه التلف
وبعد ذا يقوم منه الأمانة
فيتبع الراهن بالنقصان
في ثمن لذلك الرهن إذا
وهكذا في جنس ما باع به
إذا ادعى الراهن بيعا أكثرا
ويقبلن قوله أيضا معا
بأن ذا الشيء رهن قبلى
وقال من أرهن قد رهن لك
وقوله يقبل مع يمينه
من كل شيء يدركه على
والقول قوله مع اليمين
قلنا بأنها من الرهن لأن
أو أنها من غيره لأنها
لكنها من ماله تذهب في
ويقبلن قوله أيضا معا
وهكذا في غير ما كان رهن
فالجنس مثل أن يقول المرتهن

قد ادعى شيئا من الرهن
قد عيناه أوله ما عيناه
هم شهدوا بأنه له رهن
أو أنه بغير أمره رهن
جازت شهادة بهذا الحد
وهناك بالتفصيل للأقوال
أو صفة كسمن سن وصف
عانه على الصفات يحلف
بالصفة التي لها قد عيناه
وقوله يقبل مع أيمان
باع بأنه يبيع بكذا
كالدرهم الدينار ثم حبه
أو أنه باع بجنس آخر
يمينه إذا أتانا وادعى
في خمسة من عشرة عليك لى
في العشرة التي علي قبلك
في نفقاته على مرهونه
راهنه وقد مضى مفصلا
في غلة وفي نمى الرهنون
أحكامها تكون حكم ما رهن
أمانة في يده قد صانها
مقال بعض علماء السلف
يمينه في جنس رهن وقعا
مع اليمين قول ذاك يقبلن
رهن لى هذا التعبير يا حسن

وذلك الراهـن قال إننى
أو قال قد رهنـت لى هذا الحمل
والعين مثل أن يقول المرتهن
فقال لا بل الذى رهنـت لك
لأنما القول يكون قول من
فى نفس ذاك الشئ والأوصاف
لأنه المأخوذ بالمغارم
لو أنه صار لديه بسبب
وسرقة وغلط لاسـيما
وكاستعارة وكاسـتيداع
إن الذى غصبـت أو سرقت
أو الذى بـغلط قد وقعـا
أو الذى اعـبرتنى إياه
وإن يك الرهن مع الذى رهن
إن ادعى أن الذى رهنـته
وان يقل لراهن مرتهنـ
وقال معطى الرهن بل ما رهنـا
وجاء كل واحد من ذين
فالكـل من ذلكم الشـيئين
وإن يمين واحد من ذين
لكن عليه تلـزم اليمين
وإنه ليس الأخير الرهنـا
وإن يك الاثنان ليست لهما
وانفسخ الكل من الرهان
ومن عليه لأمرى ديون

رهنت بـرا لك لا تخـنى
وذلك الراهـن قال ذا الجمل
رهنت لى هذا البعير ذا الرسن
هذا وذاك دعه ليس قبـلك
بيده الشئ ولكن يحلفـن
وكمه وذاك غير خـافى
والأصل أن القبول قول الغارم
ليس بشرعى كمثـل المغتصب
بوجه شرعى كصنع علما
لكن مع اليمين فى النـزع
منك لهذا قط ما غيرت
عندى وما ناولتنى لأصنعـا
أو الذى استودعـتـه ذا هو
فالقول قوله ولكن يحلفـن
هذا ولا سـواه ما غيرته
هذا الذى رهنـت لى يا محسن
هذا وأما غيره لم أرهنـا
على الذى يقول بالتبـيين
مرتهن قالوا بـذاك الدين
فالرهن ما قد حـدد بالتبـيين
بأن هذا لهـو المرهـون
بل هو ما عليه قد بينـا
بينـة تحالفا كلاهما
ما يدعيه أول والثـانى
تفرقت ويدعى المديون

إني إليك قد رهنت ذى الأُمة
وقال ذاك بل رهنت انعبد لى
فإن كل واحد من ذين
فإن هما قد بينا كلامهما
فذلك العبد وتلكم الأُمة
وإن يكن ما لهما ببيان
وكل من ينكل عن يمينه
وإن هما تخالفا في قلة
فيدعى من رهن الجليل
أو عكس إذا كان يقول المرتهن
يقول إن الرهن شيءان هنا
أو أنه مرتهن من يمين
قال الإمام القطب كون القول
قولا لمن يكون منهم مرتهن
قال وقد قال بذاك أشهب
وغير هذين فلو أخرج ما
وقال للراهن إن هذا
في ألف دينار لكان ثم ما
كمثما لو قال حين جحدا
قال وقال أصبغ في الكائن
إن كان ثم شاهد لحال
وفي حدوث العيب قول المرتهن
كان يقول راهن رهنته
فجنيت عليه ذى الجنايه
وقال من كان له مرتهن

في واحد من الديون علمه
في ديني الآخر لا في الأول
لمدع في ذينك الرهنين
على الذى قد كان من دعواهما
كلامهما حكم الرهان لزمه
فتلزم عليهما الأيمان
فيلزم بادعا قرينه
هذى الرهون وكذا في الكثرة
ويدعى المرتهن القليل
الرهن شيء واحد ومن رهن
فمدعى الزائد كان راها
أو فيمين للأخير تعلن
في الرهن مطلقا بلا تفصيل
فهو مقال صحبا أهل الفطن
وابن حبيب المالكي الأرب
كان يساوى الألف من دراهما
ما كنت قد رهنته لى إذا
قال به وما به تكلمنا
لم ترهنن إلى شيئا أبدا
القول في ذلك قول الراهن
صدقه كمثل ذا المثال
يقبل مع يمينه كما زكن
بدون عيب حينما سلمته
مذ صار في يديك والولاية
لم يحدثن عليه شيء عندنا

بل أنت قد رهنـتـه مكسورا
فـقـوله يقـبـل مع يمين
إن لم يبين راهـن لـديـهـم
ولا يمين وعلى من ارتهـن
وذلك الأمر إذا تبينـا
أو ما له أو أنه قد أمرا
وصاحب الرهن له يـغـرم
إن ضيع المرتهـن الحـفـظ إلى
أو يذهب من ماله ولو جنى
أو أنه من حقه يقضيه
وفي حلول الوقت للمرهـون
وذا على إطلاقه وقيل إن
أشبهه فالقول الذى قال وذا
وإن هما تخالفا فى جـدة
مع اتفاقهم على العين وقد
وقد بلى لأنك اسـتـعملـته
كما تراه بالياء فالقول
وقيل إن صدق قول الراهن
فالقول قول راهـن تحقـقا
كذلك أيضا مستعير مودع
القول قولهم إذا هم أنكروا
قالوا بأن أصل هذا الداء
لكن مع اليمين إن لم يقبله
وإن يك الراهن جاء وادعى
صار له مع ذلك المرتهـن

إلى أو منقطعـا موتـورا
لأنه الغارم بالتعـيـين
فإن يبين بالبيان يحكم
غرم لما هناك من عيب زكن
بأنه بنفسه كان جنى
أو أنه فى حفظه قد قصرا
لذلك الجانى كما قد يلزم
أن قد جنى فى الرهن جـا ن مثلا
سواء مطلقا وقد تبينا
إن يكن الجانى سواء فيه
فالقول قول صاحب الرهن
كان هناك قول من قد ارتهـن
قول عن المخالفين أخـذا
وقدم فى السلعة المرهونة
قال أخو الرهن رهنـتـه جـدد
وقال ذاك أنت قد رهنـتـه
فى ذاك من مرتهـن مقبـول
شاهد حال عند هذا الكائن
إذ شاهد الحال له قد صدقا
مغتصب وسارق من يصنع
بأن يكون عندهم ما يذكر
قد كان عند مالك الأثـيـاء
وإن يبين راهـن يحكم له
بأنما الرهن الذى قد دفعا
فسخ طرا له بوجه بين

بالفسخ أو قد غاب بعض ما رهن
مرتهن على الذى قد يوصف
ديننا وقد أقر ذا وما نكل
شئنا له فى دينه الذى زكن
فالدين والرهن جميعا ثبتا
يطلبه حاكمنا البيـانا
يحلف من أنكره ما رهنه
من دينه يأخذه كما ذكر
تخالفا فى قبضه كما يحد
والمدعى الثانى لذى فصل القضا
لمن لديه الرهن كان قد وقع
من قبل أن يكون ملكى دخلا
فالقول ما مرتهن قد قال
وإننى طفل متى رهنـكا
وكان قد كذبه فيما نطق
والمدعى فى هذه من قد رهن
طفل ومجنون وما تبينا
والمدعى مرتهن فى الكائن
بالادعا ولم يكن منفصلا
وأنت طفل أو أخو جنون
وإن يكن قال الذى قد ارتهن
أو ذو جنون حينما رهنـكا
قد كنت طفلا أو أخا جنون
لـدع إن لم يكن يـين
وهكذا النمو بعد ما حصل

أو قال قد باع الرهان المرتهن
فليأت بالبيـان أو فيحلف
ورجل قد ادعى على رجل
لكنه ادعى بأنه رهنـ
فإن أقر ذاك بالرهن أتى
وإن يكن قد أنكر الرهاننا
فإن تكن ليست له من بينه
ويحكم له بما له أقر
وإن توافقا على الرهن وقد
فالقول قول من يقول قبضا
وإن يقل من للرهان قد دفع
إنى رهنـ ما إليك. وصلا
وأنكر المرتهن المقالا
كذلك إن قال رهنـه لكا
أو ذو جنون أو كما ليس بحق
فالقول فى ذلك قول المرتهن
وقيـل إن قال رهنـ وأنا
فالقول فى ذلك قول الراهن
إن كان قول راهن متصلا
وإن يقل جئتـك بالمرهـون
فمدع هنا يكون من رهن
رهنـ لى وأنت طفل كنتـا
أو أننى فى زمن الرهـون
فكذب الراهن فالمرتهنـ
وإن تكن قد تلفت منه الغلال

من يدك التتلاف بعد ما رهن
من قبل أن ترهنه لى وذهب
والقول قول من غدا مرتها
من ماله شيئا له قد عينا
فرهن المأمور رهننا علما
فاختلف الوارث مع من أمرا
موروثنا وذاك أمر ليس لك
فالقول مع من صدق المرتهن
أن عقل رب الشيء كان انعدما
فهو على الحال التى قد نصف
أو عقله أيضا لقد تغيرا
خليفة أو وارثى من قد صرع
قد مات موروثكم واخترما
وهم يقولو فى الحياة رهننا
فالمدعى من كان للشيء دفع
للرهن أو ما فيه رهن السلعة
فالقول مع مرتهن يكون
حل الذهاب فى جميع ما رهن
فكذب الراهن ما قد سمعا
أو قد أكلته وقد أفسدته
بأن ذاك الأمر منه لم يكن
قد بعته بناقص من الثمن
فالقول فى ذلك ما قد قالوا
من قبل أن أقضيه فى مالى يكن
من بعد ما قضيته كما عرف

فقال راهن لمن قد ارتهن
وقال هذا إنه لقد عطب
غدا فع الرهان مدع هنا
وأمر لرجل أن يرهنا
وذاك فى دين عليه لزما
غمات رب الشيء أى من أمرا
قالوا رهنته بعيد ما هلك
وقال حى حين كنت أرهن
وقيل قول الوارثين مثلما
فاختلف المأمور والمستخلف
وهكذا إن مات من قد أمرا
فاختلف الدافع للرهان مع
قال لهم رهنتموه بعدما
أو بعد ما جنونه تبينا
أو فى زمان عقله هذا وقع
وإن هما تخالفا فى قيمة
من بعد ما قد ذهب المرهون
وإن يكن فضل فقال المرتهن
فتلف الفاضل والمال معا
وقال بل أنت الذى قد بعته
فالقول فى ذلك قول المرتهن
وإن يقل من كان منهم قد رهن
فكذب المرتهن المقالا
وإن يقل مرتهن ضاع الثمن
وقال من أرهن أنه تلف

والمدعى فى ذاك من كان رهـنـ
عند المـسلـط الذى له انتدب
إليك فى يدك قد تركتـه
فمنك هذا التـلف الذى حصل
وقال أنت قد رهنت المـالا
فى أول الأمر فمنك ذا التـلف
والقول من غدا مرتـهـنـا
مسلط وراهن ومرتهـنـ
بياعه أو فى الذى به يبيع
فالقول للمسلط المؤتمن
هنا فلا يقبل فى ذا الشان
مردودة بدون ما تناكـر
بأنه لثمن قد دفعـا
أو دفع فاضل إلى الذى رهن
قيل بأن القول قوله يعـد
بأن من سلط فيه ضيـعـا
فالقول قوله إذا ما كـذبـا
قال أخو التسليط بيعه انعقد
والقول فى ذلك للمسلط
وآخذ للرهن فيما رهنـا
كمية الدين بلا توقف
كان يقول عشرة والمرتهـنـ
فى ذاك غارم وقد تبينـا
يلزمه لقوله يبيـن
فيحلفن صاحب الرهـمـان

فالقول ما يقوله من ارتهـن
وإن يكن قد لحق الرهن العطب
فقال من أرهن قد رهنتـه
وبعد سلطنا عليه ذا الرجل
فأنكر المرتهـن المـقـالا
مع المـسلـط الذى لنا عـرف
فدافع الرهان مدع هنا
وإن هم تخالفوا غيما رهـنـ
فى بيع رهن كان أو كيف وقع
أو فى الذهاب أو ذهاب الثمن
وإن أتى الراهن بانبيـان
لأنما شهادة التـهـمـاتـر
وإن يكن مسلط قد ادعى
لن له الحق وهو المرتهـنـ
فكذبه فهو مدع وقد
وإن يكن منهم فتى قد ادعى
فكان للتلاف ذاك سـبـبا
وإن يقل ذو الرهن لم يبيع وقد
فالمدعى الرهان فى ذى الخـطـط
والقول غيما بيع قوله هنا
فيه وقول راهن يكون فى
ويقبلن فى الدين قول من رهن
يقول عشرون لأن الراهنـا
والمدعى فى هذه المرتهـنـ
فإن يكن ما تم ممن بيـان

كذلك في جنس الديون قبلا
الدين نقد فضة أو ذهب
وقال آخذ الرهان الدين بر
فيلزم المرتهن البيان
لكن إذا ما جاء يوما وادعى
لقابض الرهن فيؤخذنا
وإن يكن لم يجد البيانا
وإن هما في أجل الديون
كان يقول الراهن الذي حصل
وذلكم يقول إن الكلا
يبين الراهن لو بالخبر
وقد حكى القطب عن الديوان
وواحد يقول سخري وقد
لكن لذاك أجل كان جعل
وإن هما تصادقا على الأجل
فالقول في ذلكم للمرتهن
لو أنه بخبر ويحلف
وإن على الآجال قد تصادقا
وقال حل وقتها المرتهن
لو أنه بخبر وإلا
وإن يقل منهم فتى إن الأجل
وقال هذا بشهور العرب
فالأصل في الآجال إن تخططا
وجاء في الديوان أن على الأجل
وواحد يقول لم يحلا

مقاله كأن يقول مثلا
والرهن في ذلكم مرتب
والرهن فيه دون شك مستقر
أو فعلى رهنه الأيمان
بأنه تلك الديون دفعنا
على دعاويه يبيننا
فيحلف المرتهن الأيمان
تخالفا أو أجل الرهنون
والرهن أيضا لزمان لم يحل
أى دينه ورهنه قد حلا
على ثبوت الأجل المقرر
إذا توافقا على الرهان
قال الأخير ليس سخرى يحد
فالمدعى من يدعى جعل الأجل
واختلفا في قدره وكم جعل
إن يكن الراهن لم يبين
مرتحن على الذى قد يصف
والقدر الذى لها تحققا
يلزمه لذلك يبين
فيحلف الراهن إن ما حلا
على شهر العجم كان قد فصل
فالقول فيها للأخير العرب
على شهر العرب كيما تضبطا
توافقا وواحد يقول حل
فالقول قول من يقول حلا

وإن توافقا على عام وقد
 وواحد يقول ما تصرف
 والمقول قول من يقول لم يتم
 إن قد بقى منه كذا كذا فثم
 وإن تضالفا على ميققات
 مرتهن يقول قد رهنته
 وإنما العناء عندي والغلل
 رهنته في شهر ناذي الحجة
 قد كان عندي فالفتى المرتهن
 وإن يكن قد تلف الذي رهن
 شرطت أن لا يذهب مالى
 وأن يكون الرهن في يدي إلى
 وكذب الراهن فالمرتهن
 وإن يكن مرتهن قد باعه
 قال له الراهن بعث حين لا
 فقال قد شرطت عند العقدة
 أو بعدها في أى وقت أطلب
 كذا إن باع بغير الصامت
 إنى أبيعه بما أجبت
 وكذب الراهن قولا منه عن
 كذلك الكلام دون مین
 وأجل الديون مهما يحضرن
 في دينه أو أمسك الرهانا
 إنى عليك قد شرطت قبلا
 فالقول قول صاحب الرهان

قال فتى منهم بأنه نفد
 فالمدعى في ذاك مدعى التماس
 إلا إذا في قوله ذاك زعم
 يكون هو المدعى في ذا الكلم
 وقوع رهنهم متى ذا آتى
 في رمضان لى وقد دفعته
 قد حدثت وراهن يقول بل
 وحدث النماء ثم الغلة
 لمدع يلزمه يمين
 أو بعضه فقال من قد ارتهن
 عند ذهاب الرهن واضمحلال
 أن أقبض حقى منك أكمل
 عليه فيما عندنا يمين
 قبل حلول أجل أو معه
 يكون بيعه لكم محلا
 عليك أن أبيع قبل المدة
 فالمدعى في هذه من ارتهن
 وقال قد شرطت عند العقدة
 فالرأى رأى حسبا أردت
 فالمدعى في هذه من ارتهن
 إن كان باع رهنه بالدين
 وقد قضى مرتهن ما قد رهن
 منه وجاء يدعى إعلانا
 وكذب الراهن هذا القولا
 إن لم يجىء القابض بالبیان

لراهن على الذى كان رهن
لأنه يجلب نفعا فيه
مع غاصب كان به تمنعا
وقد أتى عليه بالبليان
والحمد لله على الكمال
على الرهون وكفى ثم كفى
على تمام ما أردناه هنا
تم لنا السادس من أجزاء
والرهن حسبا لنا قد اتسع
فيه الشفا يحول ذى الآلاء
فالحمد لله على نيل الوطر
وآله وصحبه أهل السوفا

وأبطلوا شهادة من مرتهم
ما دام هذا الرهن فى يديه
وإن يك الراهن رهننا ادعى
بلا حضور قابض الرهان
جاز بيانه على ذا الحال
وها هنا بنا المقال وقفنا
فالحمد لله الذى وفقنا
ويتمام الرهن باستيفاء
ضمنته حكم البيوع والشفع
وألقت إلى السابع من أجزاء
ضمنته جملة أبواب غرر
مصليا على النبى المصطفى

تم والحمد لله نسخ الجزء السادس من سلاسل الذهب
فى علم الأصول والفروع والأدب وكان
تمام نسخه صباح الجمعة الزهراء فى
اليوم الأول من ربيع الأول
من سنة تسعين وثلثمائة
وآلف هجرية على
صاحبها أركى
صلاة وسلام
وتحية

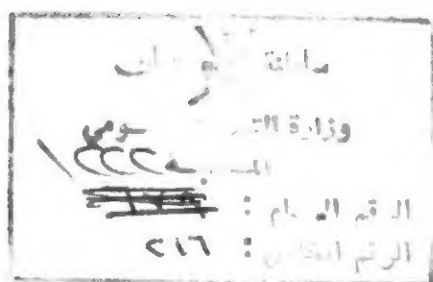
بقلم ناظمه العبد لله محمد بن شامس البطاشى نسبا ببيت البديعة
من بلدة المسفاة يشتمل هذا الجزء على أربعة عشر ألف بيت ومائة وأربعة
وتسعين بيتا • فالحمد لله أولا وآخرا •

فهرس الجزء السادس من سلاسل الذهب

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٩٠	البائع والمشتري	٢	كتاب البيوع
٩٣	بيع الصبي والعبد	٢	تعريف البيع وأنواعه
٩٥	بيع المريض	٤	بيع المحرمات وبعض المنهيات
٩٦	بيع الفضولي والأعمى	١٠	الربا
٩٩	المبيع	١٧	البيوع المنهى عنها
١٠٦	بيع الحيوان	٢٣	بيع الذرائع
١٠٨	بيع العبيد	٢٧	الوضع والتعجيل
١١٢	بيع الثياب والمتاع	٢٩	بيع الفرر
١١٧	بيع الحبوب والتمر	٣٥	انتهى عن تلقى الركبان
١٢٢	المبيع اذا تلف حال البيع	٤٢	النجش والاحتكار
١٢٤	بيع الاصول	٤٤	الغش فى البيوع
١٢٩	بيع الماء	٤٨	الغبن فى البيوع
١٣١	بيع الدور والشجر	٥١	البيع المنهى عنه من قبل
١٣٢	بيع التسمية		الزمان والمكان
١٣٤	ما يتبع المبيع فى البيع	٥٣	البيع المنهى عنه من قبل—٣٣
١٤٢	الثمن	٥٣	بعض البيوع المنهى عنها
١٤٩	باب العيوب	٥٨	الشرط فى البيع
١٥٢	عيوب الأرض وما يتصل بها	٦٢	بيع الثنبا
١٥٩	عيوب العبيد	٦٦	بيع النخل بعد التأبير
١٦١	عيوب الحيوان	٦٨	بيع الثمار
١٦٥	عيوب الثياب والسلاح	٧٩	عقد البيع
وغير ذلك		٨٨	قبض المبيع

٣٣١ وضع الدين لصاحبه اذا
 ابى من قبضه
 ٣٣٤ تقاضى الديون
 ٣٣٦ الانتصار
 ٣٤٥ باب التولية والاقالة
 ٣٥٣ بيع الخيار
 ٣٧٠ الشركة في المبيع
 ٣٧٥ بيع المراجعة
 ٣٨٠ بيع الطواف
 ٣٨٩ مايحل لطالب الشراء من
 مل البائع
 ٣٩٢ باب الحوالة
 ٣٩٧ الدعاوى في الحوالة
 ٣٩٧ الدعاوى في انحالة
 باب الحمالة
 ٤٠٤ حمالة الوجه
 ٤١٠ قضاء الحمالة
 ٤١٣ البراءة من الحمالة

١٦٧ عيوب السلاح العصري
 ١٦٨ حكم العيب
 ١٧٧ عيب بعض المبيعات
 ١٧٩ نفع البراءة
 ١٩١ ضمان المبيع بعد العقد
 ١٩٤ حكم البيع الفاسد
 ٢٠٨ الاستحقاق
 ٢١٣ فيمن دخل الحرام يده
 ٢٢٥ فيما يرجع به على البائع
 بعد استحقاق البيع
 ٢٣٥ باب السلم
 ٢٤٨ ما يصح فيه السلم
 وما لا يصح
 ٢٤٨ الأحل في السلم
 ٢٥٠ مكان قبض السلم
 ٢٥٢ الأشهاد في السلم
 ٢٥٥ الشرط في السلم
 ٢٥٩ تولية السلم والقرعة فيه
 ٢٦٠ الرهن في السلم
 ٢٧١ باب بيع الدين
 ٢٨٢ قضاء الديون
 ٢٩١ القرض
 ٢٩٨ اللزوم في الدين
 ٣٠١ قضاء الخلاف
 ٣٠٤ أمر صاحب الديب الغريم
 في الدين
 ٣١٣ الوكالة لقبض الدين
 ٣١٨ الدعاوى في دفع الديون
 ٣٢٣ ارسال الدين الى صاحبه
 بغير اذنه



صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤١٧	باب الوكالة على البيع والشراء	٥١١	كتاب الرهن
٤٣٨	الدعوى في الوكالة	٥٢٠	قبض الرهن
٤٤٤	خاتمة	٥٢٣	عقد الرهن
٤٤٧	كتاب الشفعة	٥٢٥	شروط الرهن
٤٤٩	المشفوع	٥٢٨	الرهن السخري
٤٥١	الشافع	٥٣٣	التسليط في الرهن
٤٥٨	من تجب له الشفعة ومن لا تجب	٥٣٧	أحكام الرهن
٤٦٤	ما فيه الشفعة وما لا فيه شفعة	٥٤٠	ما للراهن والمرتهن من الأفعال في الرهن
٤٦٧	المشفوع عليه	٥٤٢	حقوق الرهن على الراهن
٤٧٠	أخذ الشفعة	٥٤٦	ما يلزم المرتهن للراهن
٤٨٣	ما يأخذ الشافع	٥٤٨	ضياع الرهن
٤٨٩	متى تؤخذ الشفعة	٥٥٥	ما لا يجوز للمرتهن في الرهن
٤٩٧	أحكام الشفعة	٥٥٩	ما يجوز للمرتهن في الرهن
٥٠٦	دعوى الشافع والمشتري	٥٦٢	بيع الرهن
		٥٧٥	الدعوى في الرهن
			تمت الفهرست

